أوريل دان

العراق في عهد قاسم



ترجمة وتعليق

جرجيس فتح الله

دار آراس للطباعة والنشر

منشورات الجمل

وريل دان: العراق في عهد قاسم

أوريل دان

العراق في عهد قاسم

تاريخ سياسي

١٩٥٨-١٩٦٣

ترجمة وتعليق

جرجيس فتح الله

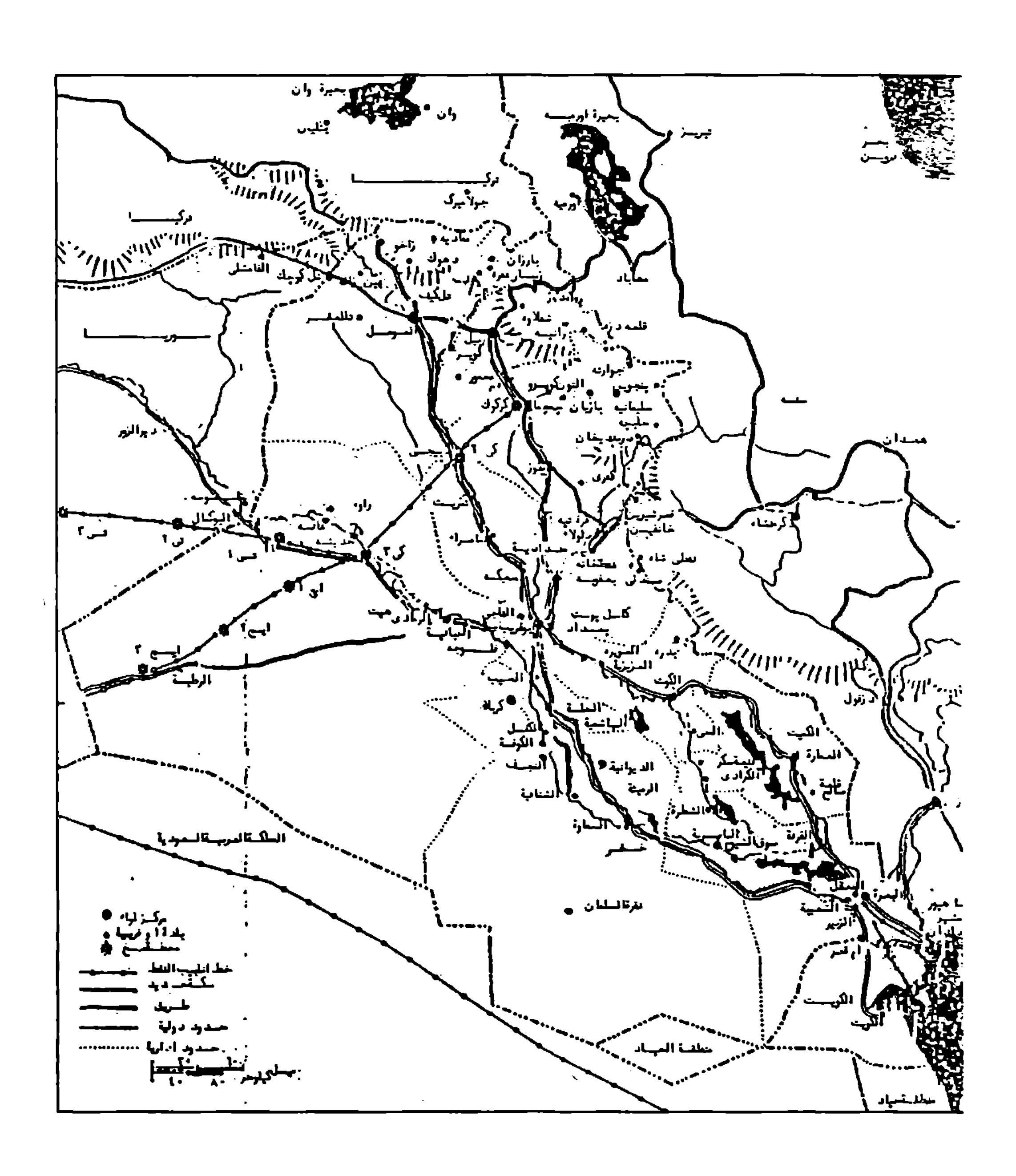
دار آراس للطباعة والنشر
منشورات الجمل

أوريل دان: العراق في عهد قاسم، ترجمة وتعليق: جرجيس فتح الله

الطبعة الأولى ٢٠١٢

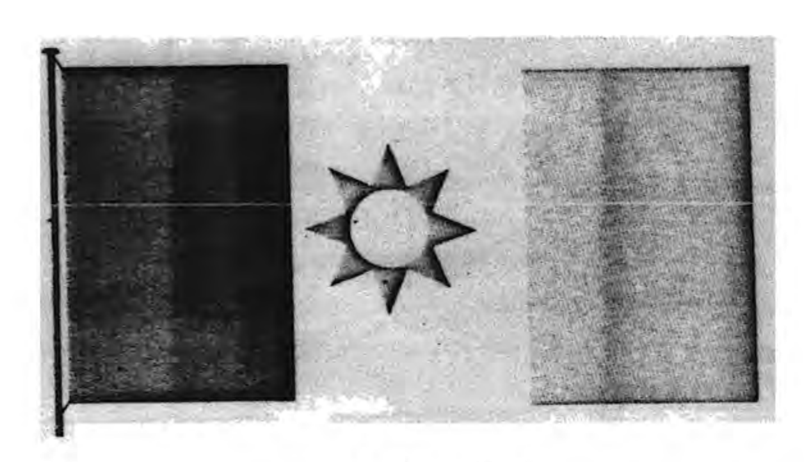
دار آراس للطباعة والنشر
شارع جولان ـ أربيل
إقليم كردستان العراق
الهاتف: 35 49 224 66 (0) 00964
البريد الإلكتروني: aras@araspress.com
الموقع على الإنترنت: www.araspublishers.com

منشورات الجمل، بيروت – بغداد
تلفون وفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٣٥٣٣٠٤
ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ ـ بيروت ـ لبنان
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com
Al-Kamel Verlag
Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany


بحيرة وان
وان
تركيا
بحيرة اورمية
تبريز
زاخو
دهوك
السليمانية
كركوك
الموصل
تلعفر
سوريا
دير الزور
البوكمال
عانة
حديثة
الرطبة
تكريت
سامراء
خانقين
بعقوبة
بغداد
الرمادي
كربلاء
الحلة
الكوفة
النجف
الديوانية
السماوة
الناصرية
سوق الشيوخ
القرنة
العمارة
الكوت
البصرة
الزبير
الكويت
همدان
كرمنشاه
دزفول
نقرة السلمان
المملكة العربية السعودية
منطقة الحياد
مركز لواء
بلد او قرية
مخفر
خط انابيب النفط
سكة حديد
طريق
حدود دولية
حدود ادارية



الشعار الوطني



العلم العراقي الجديد

فاتحة

في العالم العربي المعاصر، يتم السعي إلى السلطة، وإضفاء الشرعية عليها ثم استخدامها وممارستها بطرق تذكّرنا بكثير من الأحيان بسوابق لها في أجزاء أخرى من العالم. ومهما دلّت عليه تلك المصطلحات والمتناظرات التي تستخدم لوصف تلك المساعي، فإنها لم تسهم إلاّ بأقل من القليل في تفسير ملامح السياسة العربية. والمصطلحات المبسطة والمركّزة جدا التي يميل العرب أنفسهم إلى استخدامها في السياسة لا تسمح بكثير من التفهم للمشكلة. وإنّه لمما يثير الاستغراب أن تستعار أحياناً وبشكل اعتباطي خارج العالم العربي أيضاً. مصطلحات من أمثال «ثوريون» مقابل «رجعيون» و«شعب» مقابل «إقطاعيون واحتكاريون». و«القوميون العرب» مقابل «عملاء الإمبريالية» فتستخدم إما بشكلها الخام وإما بدلالات أكثر صقلاً وتهذيباً. لكن بتعاقب الأحداث، وبكل انقلاب على انقلاب، وبتلك الشعارات السياسية المتهرئة لفرط الاستعمال لتفسح المجال لأخرى جديدة، وبسبب القصور في إيجاد صيغ مقبولة عموماً (معظمه استحدث في الخمسينات بتأثير قيام الناصرية). فقد بات من اللازم والواضح إجراء اختبار للسياسة العربية. إن أي شكل يتخذه هذا التصدي الجديد للموضوع يحتم علينا الركون إلى معرفة أفضل وأدق مما سبق لواقع السياسة العربية، وهو أمر من الوضوح بمكان. ولهذا ازداد الشعور بالحاجة إلى المزيد من الدراسات يضطلع بها باحثون حسنو الاطلاع في مختلف أوجه وأنماط التطورات السياسية في الدول العربية.

وهذا الشعور هو الذي حفّز مؤسسي مركز أبحاث «روفين شيلواه» برئاسة السيد «إسحق أورن» روحه النشيط وأول مدير له، إلى الابتداء في برنامج الأبحاث الذي احتل منذئذ مركز الصدارة في نشاط المركز وبدء يتسع بسرعة. ولهذا لم يكن من قبيل

الصدف أن يكون حكم قاسم أول موضوع يتم اختياره في سلسلة تلك الدراسات باعتباره دراسة نموذجية في الثورات العربية.

ولقد كان من المناسب جداً أن ينفرد الدكتور أوريل دان العضو في مركزنا- بهذا البحث وهو المتخصص في التاريخ السياسي والخبير في شؤون الهلال الخصيب المعاصرة. والمركز يأمل بأن كتابه هذا سيكون ذا فائدة لكل أولئك الذين ينشدون تفهما أكثر إحاطة وأشمل أفقا لشؤون الشرق الأوسط.

مركز أبحاث روفين شيلواه

١٩٦٨

المقدمة

إن العنوان الفرعي «تاريخ سياسي» لهذه الدراسة ينم عن تحديد مقصود، فمصطلح «سياسي» منه فسر تفسيراً ضيقاً ليعبر عن طبيعة النضال العلني غير المتسم بالعنف من أجل السيادة على الدولة، تباشره شخصيات ومجموعات الغرض من وجودها هو الوصول إلى السلطة بوسائل علنية بعيدة عن العنف. والقصة الحالية، وهي قصة عنف وتآمر على الأكثر، إنّما هي حصيلة الواقع العراقي الذي حاولت تحليله فضلا عن وصفه. على أن إعادة سرد الوقائع والأحداث ليس غرض هذا الكتاب ولا أن تكون مركز ثقل أساسي فيه. وباتّباعي هذا التفسير لمصطلح «سياسي» فإنّ الشؤون الخارجية في عهد (قاسم) تحتل هي الأخرى مركزاً ثانوياً. وبقدر ما هي عملية الطابع - تتعلق بالصراع الداخلي على السلطة. ومثلها في هذا مثل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فقد تناولناها على نحو مشابه وإن أتينا إلى التحقيق في أهميتها العامة.

وتظل «السياسة» في هذا الإطار الضيّق، المظهر الأكثر بروزاً على المسرح العراقي ما بين العامين ١٩٥٨ و ١٩٦٣. إن ثورة ١٩٥٨ فتحت باباً جديداً في تاريخ البلاد الحديث فقد هيأت الساحة ومهّدتها لمباراة كانت كل واحدة من تلكم القوى التي رحبت بالتغيير تأمل بنتيجتها التوصل إلى أهدافها الخاصة المتمايزة والمتنافرة عموماً مع أهداف القوى الأخرى وهذه «المباراة» هي موضوع الكتاب الرئيس.

لقد سهّل بناء فصول الكتاب صدفة حسنة من واقع التاريخ. فالقوى التي تحدّت حكم (قاسم) طوّرت قواها بشكل مطرد، فأمكن متابعة انشطار متوال دون الإخلال بتسلسل الأحداث والوقائع. بعض من الاختلال في السياق ظاهري لكنه غير حقيقي. فمثلاً هناك «الفاصل القومي» المتعلق بمؤامرة (رشيد عالي) كان على الأغلب جواباً على «التحدي الشيوعي» الذي بدا عظيم القوة في نهاية عام ١٩٥٨. ولذلك تدخل

المؤامرة ضمن السياق. وينطبق القياس نفسه وبأكثر دقة على محاولة الشواف الانقلابية.

وأهم مصادر هذا الكتاب هي الصحف العراقية المعاصرة والراديو العراقي، والأولى خصوصاً ينبوع غني لا يزودنا بالوقائع وحدها بل يساعدنا في الكشف عن القوى والميول والاتجاهات العاملة. وقد استفدنا أيضا من الأحاديث الخاصة والمقابلات الشخصية. إلاّ أنّ ضرورة كتمان الهويات والأسماء حددت عموما من مدى تلك الإفادة عن طريق التعمق في الأصول التفصيلية. على أننا استثنينا المهم ففصل في الهوامش. في ترجمة الأسماء العربية اتبعنا أسلوب «مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية» Bulletin of the School of Oriental and African Studies أما الاستثناءات فاقتصرت على أسماء الأماكن التي أثبتت مثلما وردت في خارطة الشرق الأوسط لمصممها بارثيلميو Barthelomew في أدنبره (١٩٥٦)، وأسماء عدد من الشخصيات المعروفة مثل (قاسم) نفسه و (عبدالسلام عارف) و(عبدالناصر، والملك حسين).

الأصدقاء والزملاء الذين ساعدوني، هم أكثر من أن يذكروا بالأسماء: الأستاذ غابريال باير من الجامعة العبرية (الذي أشرف على أطروحة الدكتوراه المبتنى عليها هذا الكتاب) والأستاذ إيلي كدوري من مدرسة الاقتصاد اللندنية. والسيد ايزاك اورون مدير مركز أبحاث روفين شيلواه، هؤلاء تكرموا عليّ أثناء كتابة هذه الدراسة بالإرشاد والنقد في عدد كبير من النقاط التفصيلية فضلا عن المواضيع الأوسع شمولاً. إنّي مدين لهم بالكثير. كذلك الأستاذ (بروفسور) ج.ل تالمن، والدكتور ج.م لاندو وكلاهما من الجامعة العبرية، فقد تفضلا عليّ بقراءة المخطوطة وأتحفاني بمقترحات هامة، كذلك فعل الدكتور شيمون شمير رئيس دائرة تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة (تل أبيب) والمدير الحالي لمركز أبحاث روفين شيلواه، والسيد ي. قوجمان الساكن في مدينة القدس الذي تكرم ووضع بتصرفي معارفه الواسعة في الشؤون المتعلقة بالحركة الشيوعية في العراق[1]، والدكتور ر. كباي، والدكتور أ. كابليوك، والبروفسور

(١) المقصود على الأرجح: يعقوب مناحيم قوجمان، من مواليد بغداد (١٩٢٥) كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (غير المعترف بها وغير المخولة) بين تشرين الأول ١٩٤٨ وحزيران ١٩٤٩ وسكرتيرها عزيز الحاج حيدر. ثم عضو في اللجنة المركزية الجديدة =

و. لاكيور، والسيد م. لوبوفسكي والسيد ن. رجوان. والسيد هـ. شاكيد، فهؤلاء أمّنوا لي مواد ما كان بوسعي الوصول اليها لولاهم، والسيدة ي.أ. كليسون التي قومت لغة الكتاب وأفادتني بتعليقات بنّاءة على سائره. والسيد يو. ديفيس الذي نظم الفهارس، والسيدة ل. كاريه التي استنسخته بالآلة الكاتبة. إلى هؤلاء جميعا أقدم شكري العميق.

وقد تلطفت عليّ صحف ومجلات المورننغ بوست (لندن)، وجوريسالم بوست (القدس)، وهامشمار وباماهاناه ودفارها شفوا، وهاآرتز ولامرهاف ومعاريف ديوديوث اهرنوت (تل أبيب) فسمحت لي باستخدام صور من خزانتها.

ختاما أتقدم بشكري للناشرين الذي لم يضنّوا عليّ بالعون في كل المراحل.

هذه آرائي عرضتها. والأخطاء فيها هي أخطائي.

كانون الثاني ١٩٦٨

= بسكرتيرها العام بهاءالدين نوري منذ ٢٥ من حزيران ١٩٤٩ حتى ١٣ نيسان ١٩٥٣ على أنه أوقف في العام ١٩٥١ وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات. وكان طالباً في كلية الصيدلة. وأبعد عن العراق قبيل الرابع عشر من تموز بعد نهاية مدة محكوميته بعد نزع الجنسية العراقية عنه. (المعرب).

المدخل

العراق عام ١٩٥٨

بعد أن أقام العراق دولته في عام ١٩٢٠، كان على زعمائه أن يكافحوا قوى التجزئة والانقسام ذات الحول والطول. هذا ما حصل في الماضي وسيستمر ذلك في المستقبل القريب من التصور. إنّ آثار تراكم هذه الإرهاصات حتى ثورة ١٩٥٨ سيكون موضوع تحليل مختصر في هذا المدخل.

العراق ليس وحدة جيولوجية خالصة. وتميز فيه مناطق ثلاث عظيمة الاختلاف جغرافيا. فوادي دجلة والفرات يروى بماء هذين النهرين وفيه رقعة هي واحدة من أخصب البقاع الزراعية في الكرة الأرضية. هذا الوادي ينداح إلى المحيط الهندي. وعلى هذا السبيل بدأ النفوذ الإنكليزي يتغلغل حتى انتهى أخيراً بالاحتلال البريطاني. الجبال في الشمال والشمال الشرقي تستمد مياهها من الأمطار، وهي فقيرة الخصوبة وتجاور العقدة الجبلية الأرمنية التي تمتد شرقاً وغرباً إلى تركيا وإيران وإلى الجنوب. يلي ذلك بادية الغرب القاحلة التي تكاد تخلو من البشر تمتد لتندغم تدريجاً بداخلية بلاد ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً، وبالجزيرة العربية جنوباً.

ليس ثمة (أمة عراقية)، كذلك ليس ثمة تعاون تقليدي يشد الأواصر بين المجتمعات المختلفة. هذا المجموعات العنصرية المتعددة كانت ذات أثر حاسم في مجرى حياة البلاد السياسية.

العنصر الأساسي القائد في العراق، هو العرب السُّنّة الذين يشغلون وادي النهرين ابتداءً من حدود بغداد وصعوداً إلى الشمال حتى قدمات المرتفعات عند الحدود السورية. استحوذ هؤلاء على حصة الأسد في حكم البلاد منذ الفتح العثماني في القرن السادس عشر. إذ كان على حكام الأستانة أن يعتمدوا تعاون إخوانهم في المذهب ضد

التهديد المتواصل من إيران الشيعية المذهب ولم يغير قيام دولة عراقية من هذا الواقع شيئاً. وإليك مثلاً واحداً على السيطرة السنية: رأس العرب السنة كل الحكومات التسع والخمسين حتى ثورة ١٩٥٨ خلا خمساً منها. هذه الكتلة الحاكمة فعلا هي أقلية تبلغ على أكثر تقدير ما يعادل ربع عدد السكان الكلي وهذا ما يوضح لنا سبيل تفهم المصاعب الدائمة الدائبة التي تكتنف العراق. إنّ الصلة بين سنة العراق العرب مع باقي بلاد العالم العربي تجعلهم بفضل موقعهم الجغرافي والأواصر الثقافية التقليدية - العمود الفقري للقومية العربية الوحدوية في البلاد.

المجتمع الأكبر في البلاد هو الشيعة العرب الذين يستقرون ابتداءً من بغداد ونزولاً إلى أقصى الجنوب، يؤلفون نصف عدد سكان البلاد الكلي. وبالبداهة، يقضي المنطق أن يكونوا نواة لشعب عراقي متميز واضح الهوية. إنهم منفصلون عن جيرانهم في إيران بسبب اللغة وبقرون من التاريخ السياسي. ولكنهم يمثلون وحدة متمايزة عن السكان الذين يتكلمون العربية في الشمال بسبب اختلاف المذهب. كما يتميزون عن القبائل الرحل في الجنوب بصلة تباين نمط حياتهم. والواقع أن دورهم لم يتسم بالإستقرار قط فبالمستوى العراقي هم متأخرون اجتماعياً واقتصادياً لازمتهم عقدة الاضطهاد التي يعود تاريخها إلى أيام الانشعاب المذهبي في القرن الأول الهجري، وافتقروا إلى شخصيات بارزة ذات تأثير يتعدى إطار مجتمعهم إلا ما ندر وبين الفينة والفينة. ولذلك كانوا خير مادة لعراق الثورات L'Irak des Revolts[1] وظلوا معزولين عن الدولة وحكومتها واستقرارها وتقدمها، وكثيرا ما ثاروا عليها.

ويكون الكرد حوالي خمس مجموع السكان ومع أنهم على المذهب السني إلاّ أنّ علاقتهم بهذه القضية لا وجود لها، بسبب غلبة الشعور القومي عليهم. إنّ فكرة القومية الكردية هي حديثة النمو بعض الشيء وإن كان الكرد يقطنون وطنهم الحالي منذ أزمان سحيقة ولغتهم الهندو-أوروبية تفصلهم فصلاً حاداً عن جيرانهم في الجنوب والغرب. إنّ عزلتهم الجبلية أرضعتهم لبان الشعور بالاستقلال كأفراد وكمجتمع إلاّ أنّها من ناحية ثانية عرقلت تقدمهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ومع وجود مشاعر الحب للوطن الكردي الكبير والتفاني في سبيله، وتصاعد هذا الشعور بالتقدم في مضمار المدنية. فإنّ الأغلبية ما زالت تدين بالولاء للقبيلة ولشيوخها. وما هو معروف عن

---

(١) بيير روسي: كتابه الموسوم بـ(عراق الثورات).

الكرد أنهم يتسمون بثقة بالنفس وبروح قتالية، ومن ناحية التكوين الجسماني هم أفضل من الأغلبية الناطقة بالعربية في العراق ولا شأن لهذا في تخفيف حالة التعقيد التي تواجهها بغداد.

والتركمان وهم على أكثر تقدير نسبة واحد إلى خمسين من مجموع السكان الكلي ويقطنون كركوك وخيطاً من القرى ممتداً على طول الحد الفاصل بين الجزءين العربي والكردي. تمتعوا منذ زمن بعيد بمكانة وأهمية تفوق نسبتهم العددية. وصلتهم بتركيا جعلتهم موضع كراهية الكرد وشكوك بغداد. وتمركزهم الجغرافي زاد من الوضع توتراً وهو صعب بحد ذاته. إنّهم ظاهرون للعيان بما يكفي ليسببوا الاعتداءات عليهم. وعددهم أقل من أن يمكنهم من رد الأذى عنهم فهم والحالة هذه بحاجة إلى حماية الدولة، إلاّ أنّهم لا يدينون لها بأي ولاء ظاهر.

وهناك حشد من مجتمعات صغيرة: مسيحيون على مذاهب ونحل مختلفة، يهود، يزيدية، صابئة، إيرانيون، مجموعات كردية غيّرت منتجعها كالفيلية الشيعة، ويزيد في الطين بلة النفرة المتبادلة فيما بينها. ومشاركة بعضها بعضاً في لامبالاتها بالدولة العراقية على أساس المفهوم القومي. والأمر سواء أكانت محدودة التفكير أو بمثابة بيت زجاجي لإنماء السخط الاجتماعي. فلا أمل في أن تكون قوة يعتد بها في ورقة موازنة المواطنة العراقية.

ما سبق بيانه يجمل باختصار طبيعة القوى الدينية والعنصرية التي تسبب عدم الاستقرار في العراق. والصورة الاقتصادية الاجتماعية لا توحي بالاطمئنان هي الأخرى. فثم التوتر الذي يخلقه البؤس الزراعي بواقعه المعلوم، والتفسخ غير المبرمج في الروابط القبلية، والتمدن الذي كان نتيجة للتصنيع والمثقفون وشبه المتعلمين الذين لا حظ لهم كاف في العمل، والمشاغبون مدّعو السياسة، والضباط النخبة بالنسبة إلى غيرهم من الموظفين. هذا كله أمر اعتيادي في العراق لكن عندما يضاف إلى مشكلة الأقليات فإنّ الضرر يفدح والعراق في هذا شأنه شأن كل بلد في الشرق الأوسط. وإن جمعت هذه العوامل لتوضع أزاء طبيعة نظام الحكم الهاشمي المهترئ في السنوات الأخيرة. فهي لا شك تقوم عقبات أمام الاستقرار يصعب اقتحامها.

وثم حقائق أولية قليلة ومسلمات ينبغي عرضها هنا لإيضاح الأهمية التي يوليها القاطع المدرك اجتماعياً من تلك الفترة، لمشكلة البؤس الزراعي.

الزراعة تؤمن عيش أغلبية العراقيين. والجزء الأكبر من سكانه هي قبائل استوطنت خلال الأجيال الأخيرة من الحكم العثماني واستقرت في أراض لم تستغل أو تستنبت طوال خمسة قرون أو أكثر، بعد الخراب الذي أوقعته بها غارات المغول. على أن تلك القبائل التي تحولت إلى الاقتصاد الزراعي بقيت تحتفظ بقوامها وهويتها كوحدات اجتماعية واقتصادية. وإلى حد ما كوحدات سياسية. واستمر شيوخهم المتعاقبون بحكم الوراثة في تحمل المسؤولية بوصفهم زعماء لقبائلهم ورؤساء، بوجود يستمد بعضه القليل من الحماية والأمن ضمن شبكة الاعتماد المتبادل الخالدة.

الاقتصاد كاد أولاً أن يكون مجرد وسيلة من وسائل البقاء. فالأرض تملكها القبيلة من غير سندات ملكية ولا حدود مرسومة ثابتة. واقتصاد الكفاية لا يغري كثيراً بعملية تحويل إشغال الأرض المشاعة تقليدا إلى ملكية خاصة معترف بها قانوناً في دولة عصرية. على أنّ قانون الأراضي العثماني الصادر في عام ١٨٥٨ سهل عملية تسجيل الأرض بأسماء شيوخ العشائر. وفي الوقت نفسه تم إنشاء مواصلات نهرية يعتمد عليها إلى حد ما، تربط بين خطوط البواخر المنتظمة الورود إلى البصرة من ميناء (بومبي) في الهند، الأمر الذي رفع من أهمية الزراعة وتربية المواشي باعتبارهما أعمالاً تدر ربحاً. هذا التطور كان يسير في المبدأ بخطى وئيدة. إلاّ أنّه أسرع بصورة مدهشة بعد الحرب العظمى الأولى. وزادت كثيراً فرص السوق الزراعية في حين اتبع البريطانيون -على الضد من السلطة العثمانية- سياسة استرضاء شيوخ العشائر وموازنة مصالحهم مع نظام الحكم الجديد. وحول «نظام دعاوى العشائر» سلطة شيخ العشيرة على أتباعه إلى مجموعة من القوانين في دولة عصرية.

هناك مظهر إقطاعي آخر أعطي صفة الديمومة عندما منع «قانون حقوق وواجبات الزراع للسنة ١٩٣٣» الفلاح والأجير الزراعي من ترك الأرض عندما يكون مديناً للمالك (وهذه حالة الفلاح الدائمة تقريباً).

فأعطت المالك حق اتخاذ إجراءات تأديبية ضد أسر الهاربين. وسمح «قانون تسوية حقوق الأراضي» بشكل واسع، بتسجيل مساحات واسعة من الأراضي ملكاً فعلياً للشيخ وللرأسماليين ساكني المدن. وفي الأقاليم التي كان التسجيل فيها بطيئاً - كما كان الحال في (العمارة)، يقوم شيوخ العشائر بإشغال الأراضي الأميرية الصرفة الشاسعة وبصورة محكمة لا تقل عما لو كانوا مالكيها فعلا. والأخطر من هذا كله هو أنه مهما كانت اتجاهات القوانين والنظم الصادرة من بغداد، ومهما كانت نوايا المشترع

فالبيروقراطية ستكون منحازة بالأخير إلى واضع اليد القوية، سواء أبسبب فسادها أو كسلها أو بدافع من منافعها الطبقية.

وفي الوقت الذي أمن الشيوخ على مراكزهم الجديدة بوصفهم أرباب الملكيات الكبيرة وبفضل هذا الاتجاه القانوني، فقد ابتعدوا عن وظائفهم التقليدية كرؤساء. هذا فضلاً عن أن أكثرهم لم يكونوا أهلاً لهذه التبعة بسبب نشأتهم وتربيتهم أو ميلهم إلى توجيه اهتمام ذكي بارع لاستغلال وإدارة أراضيهم لفائدتهم الشخصية. فشجعوا طبقة جديدة من السماسرة والوسطاء لتحشر نفسها مسببة كثيراً من الأذى للمستَغَلّ. هؤلاء هم المقاولون أو الملتزمون الذين[٢] راحوا يقيمون المنشآت ويوردون المكائن، وكذلك جمهور من السراكيل وصغار الشيوخ النواب الإداريين للملاك، أو القائمين ببعض الأعمال الذهنية وهم في الواقع لا ينجزون شيئاً غير امتصاصهم دماء الفلاحين.

وهكذا ففي عشية ثورة١٩٥٨ كان ٦٧,١ بالمائة من مساحة أراضي العراق مسجلة رسميا في يد مالكين تزيد ملكية واحدهم عن ألف دونم في حين ان ١٥,٧بالمائة فقط كان ملكاً لفلاحين تتراوح ملكيتهم بين مائة دونم أو أقل.

وظل عبء الاقتصاد الزراعي ملقى على عاتق البروليتاريا المتنقلة من فلاحين محاصّين وعمال أجراء يتألف منهم مجموع سكان الريف[٣]، هذه الأغلبية المرتبطة بالتربة نشأت وشبّت في حالة عبودية واقعية، معدمة لا تملك ما يعينها على استئجار أرض ولا مجال لها عملا للاحتكام إلى قضاء البلاد، وهم مواطنون فيها. تراهم وسط جهلهم وأمراضهم المزمنة يعيشون على الجزء اليسير من الغلة التي ينتجونها. وكثيراً ما يحرمون إلاّ حصة ضئيلة من النصف الذي قرره القانون لهم. ومع إدراكهم ووعيهم لما هم عليه من بؤس وفاقة فهم يفتقرون إلى التنظيم، فلا يحققون شيئاً أكثر من حوادث شغب دموية. ويتضاءل دخل الفلاح بوجود الاحتياطي الهائل من الأراضي الزراعية الأمر الذي يمنح الأفضلية لزراعة واسعة النطاق على العمل لتحسين نوعية الغلة.

إنّ المركز المسيطر الذي يتمتع به الملاكون الكبار في نظام حكم يشك في علاقته

---

(٢) الدونم العراقي هو ألفان وخمسمائة متر مربع ويعادل ستة أعشار الإيكر.

(٣) Rooth et al. The Economic development of Iraq «تطور العراق الاقتصادي» روث وآل، ص١٤٢ وما بعدها. واشتهر عن (العمارة) أن أربعة من الملاكين هم واضعو اليد على كل أراضي المحافظة (وارينر. د Warriner: الإصلاح الزراعي في الشرق الأوسط الطبعة الثانية- لندن ١٩٦٢، ص١٤٢.

مع الغرب زاد من انتشار الآراء التقدمية في العراق منذ بداية الحركة الشعبية في أوائل العام ١٩٣٠ هذه الشكوى التوأم عبرّ عنها الشعار العدائي «الاستعمار والإقطاع» الذي أصبح صيحة الحرب الموجهة للخصم بالذات.

من بين بلاد الشرق الأوسط كان العراق محظوظاً نسبياً في الفرص المتاحة لتطوير مصادر عيش سكانه غير الزراعية. فمنذ العصور الوسيطة كان موقعه المتوسط بين أوروبا وبلاد الهند مصدر غنى تجار بغداد والموصل والبصرة (بالصوره[٤])، وبهذا أمن العيش للعديد ممن اعتمد على هذا المصدر اقتصادياً. ونفطه يدر رأسمالاً كافياً لعملية التصنيع. ونفطه مع قدراته الزراعية الثرة، يمكن أن يتخذا قاعدة وأساساً لصناعات وخدمات ذات مستقبل زاهر.

حصل تقدم خلال السنوات الأربعين التي سبقت ١٩٥٨، فنشأت صناعات جديدة وارتقت الطبقة العاملة التي ظهرت إلى الوجود في مجال الاستخدام المركز والوعي الطبقي بقدر ما سمحت لها الظروف السياسية لتحقيق قدر من التنظيم أسوة بأي طبقة عاملة أخرى في الشرق الأوسط. على أن هذا لم يكن يتفق وحاجات البلاد، لاسيما النزوح من القرية الذي فرضته الحالة الزراعية، وهي هجرة تعدت كثيراً معدل التصنيع وراح زبد طاف من البشر ضئيل القيمة مقتلع من جذوره صعب الاستيعاب سكانياً، يتراكم في ضواحي كل بلدة كبيرة، قوامه فلاحون غير مهرة خارجون عن طبقتهم لا أمل لهم ولا فرص لعمل أكثر من العمل اليدوي في أفضل الحالات في مهن حقيرة قليلة الأجور، يسكنون ما يدعى «بالصرائف» وهي أكواخ من صفائح القصدير (التنك) وغرارات الجنفاص (كواني) المرخاة إلى الأسفل، والزرائب الطينية. وقد تجد أكثر من أسرة واحدة في مسكن واحد. ومئات من الأسر في ما مساحته أيكر واحد. وقد تجمع حول بغداد وحدها في العام ١٩٥٨ حوالي مائتي ألف من هؤلاء يحتلون أرضاً لا يملكونها. إن هذا الهدب من البؤس البشري المحيط بالعاصمة ظل هادئاً مستسلماً إلاّ أنّه كان تحدياً للقطاع المتنامي من جمهرة السكان.

مما يلفت النظر أن أول معهد للدراسات العالية ينشأ في العراق قبل الحرب العالمية الأولى كان (كلية الحقوق). ولكن الكليات الفنية والزراعية بقيت حتى يومنا

---

(٤) هكذا كانت البصرة تسمى في كتب الرحالة الأجانب الذين أمّوها من أوروبا ابتداءً من القرن الخامس عشر حتى مفتتح القرن العشرين. (المعرب).

هذا غير ذات كفاءة، والإقبال عليها قليل، وخريجو كلية الحقوق وكليات العلوم الإنسانية يتزايد عدد العاطلين منهم، أو بقليل من العمل تجدهم بعد انقطاع صلتهم بتقاليد آبائهم وأجدادهم أو بعد أن احتقروها - يظهرون بواجهة من المدنية الغربية التي لم يتشربوها في الواقع، طموحون، مترفعون عن العمل اليدوي، حاقدون أبداً على مجتمع لا يُقدر مؤهلاتهم حق قدرها، ألفوا طبقة خاصة ملكتها شهوة جامحة للعمل السياسي بأضيق مفاهيمه، ونزعت إلى تشكيل زمر وعصابات تعمل على حبك الدسائس والمضاربة بالإشاعات وهو نشاط عقيم بائر خلا أنه كان عنصراً من عناصر الاستياء والسخط وعاملاً منشطاً لكل مركز من مراكز القوى في محاولته الإطاحة بالحكم. وكان الجيش العراقي أو بعبارة أصح نخبة من ضباطه أفضل مركز (من مراكز هذه القوى) ملائم لهذه الغاية منذ تحقيق الاستقلال.

كان الجيش العراقي من أوائل مؤسسات الدولة، وقد بدئ بتشكيله في عام ١٩٢١ وسبق زمنياً قيام النظام الملكي ومجيء الأسرة الهاشمية. إنه لأعظم خطراً من اعتباره مجرد حدث تاريخي. فالقيمة المقدرة لحسن نيته، وفائدته في تأمين مظهر مهيب رسمي للنظام، وأهميته في إيقاف عناصر الهدم والتخريب عند حد ضمنت له حظوة ومكانة رسمية عالية. ووجهت إليه اهتماماً خاصاً من النظام الملكي. إنّ كفاءات مسلك الضباط الإدارية والفنية كانت عموماً تفوق من هم في سلك الخدمة المدنية أو العاملين في القطاع الخاص. والوضع الممتاز الذي تسبغه عليهم خدمتهم، وتماسكهم الاجتماعي بل امتيازهم على غيرهم في إرتداء البزات العسكرية، كل هذا منحهم ثقة بالنفس وكبرياء الطبقة المنغلقة على ذاتها. وأهم من كل هذا فطبقة الضباط هذه كانت قد استحلت مذاق أربعة أعوام ونصف عام من السلطان السياسي ابتداءً من عهد انقلاب بكر صدقي(٥) في خريف عام ١٩٣٦ حتى أوائل صيف عام ١٩٤١. حينما كان حكم

(٥) الفريق بكر صدقي ١٨٩٦-١٩٣٧ قائد أول انقلاب عسكري في العراق والبلاد العربية. كردي الأبوين ولد في قرية (عسكر) القريبة من مدينة كركوك. وتخرج ضابطاً عثمانياً وشارك وقائع الحرب العظمى الأولى في آخر سنيها. ضم إلى الجيش العراقي الحديث التكوين برتبة ملازم أول في ١٩٢١. إتجهت إليه أنظار دعاة القومية العربية من طبقة حكام العراق باستخدامه القسوة البالغة في التنكيل بالآثوريين والتخطيط لمذبحة سميل، وقمع الحركة الكردية البارزانية. ثم استخدم لقمع حركات قبائل جنوب العراق. حيث بلغت قسوته ووحشيته منتهاها. أصبح حاكم البلاد الفعلي من خلف وزارة حكمت سليمان بعد نجاح انقلابه في ٢٩ من تشرين الثاني ١٩٣٦. اغتيل في الموصل بتاريخ ١١ آب ١٩٣٧. (المعرب).

العراق الفعلي في يد مجموعات متبدلة من ضباط الجيش. مرّ ذلك الزمن إلاّ أنّ ذكراه بقيت عالقة في الأذهان لتسيل اللعاب وتفتح الشهية.

إنّ مناخاً مواتياً للعنف هو جزء من الصورة السياسية في العراق. فالمشاكل الطائفية وحالات الفقر والتخلف كانت تسلك سبيل إيضاح وجودها الواقعي دون أن تقدم جواباً تاماً، أن ثمة تياراً خفياً من تيارات الرأي العام كان يتخلل الطبقة الكبرى السفلى من الشعب خارج إطار سياسة القوة. إذ كان من السهولة بمكان تعبئة مئات الألوف لأتفه الذرائع. هذه الألوف هي عنصر إقلاق وتململ دائم ومستعدة لتفجير اضطرابات عنيفة كانت تتمخض بمجازر جماعية أكثر من مرة في السنوات الأخيرة. مناخ العنف هذا أطمع تلك الزمرة الطامحة إلى السلطة. وكان سبباً في عدد من الاغتيالات السياسية والقانونية في هذا الجيل يفوق ما وقع من مثله في أي بلد عربي يساوي العراق في التقدم الاجتماعي.

لم يكن العراق قط وحدة سياسية ذات ماض مستقل. فالحدود الحالية رسمت في زمن يتذكره الأحياء جيداً. بإرادة دول أجنبية على الأكثر ليخدم مصالح خارجية.

وفي أثناء معظم السيادة العثمانية على ما يسمى اليوم بالعراق، كانت الحكومة أشبه برواية خيالية لا أساس لها من الحقيقة، الحدود مع إيران موارة لا تستقر على حال وموهومة بشكل فاضح، ولم تكن ثمة أسس إدارية وإقليمية أو وظيفية بالمعنى المفهوم الآن. فصلاحيات ولاة السلطان قلما امتدت خارج عواصمهم أو المدى الذي تبلغه قواتهم العسكرية أثناء الحملات العرضية. وكان ثمة عدد كبير من الأحلاف القبلية و(الإمارات) المتوارثة المستقلة في كل شيء خلا الاسم. على أن وضعها كان مرهوناً بتبدل الحظوظ والفرص وطباع زعمائها أكثر مما يتوقف على أي اعتراف رسمي بالسلطة العليا. وقد شهدت الأجيال الثلاثة الأخيرة في ظل الحكم العثماني بعض التغيير. وقام التقدم التكنولوجي أثناءها بدور يتراوح فيه النفع والضرر. وبمجيء العام ١٩١٤ كانت الولايات الثلاث: البصرة، بغداد، الموصل تشمل تقريباً أرضاً تشبه عراق اليوم. ووالي بغداد يتمتع بحق التقدم غير المحدد المعالم على زميليه والريف ما زال جامحا لا يسلس قياده، والشيوخ والأغوات ظلّوا كما كانوا الأعداء التقليديين للسلطة الشرعية، لا اعتماد عليهم قط، وهم في ثورة وانتفاض على الأغلب. إلاّ أنّ الحكم الذاتي الإقليمي اختفى. وتم أخيراً تثبيت الحدود الإيرانية بلجنة كان أعضاؤها البريطانيون والروس يشرفون عليها فعلاً.

إنّ ما تحقق من اليسير من المركزية الفعالة لم يكن ذا فائدة لأي شعور أولي بالمواطنة «العراقية». وواضح أن هدف تقوية المركزية كان غير هذا تماماً. فالنقمة التي قدر لها أن تنشأ عند المواطنين، لم تتخذ هذه الوجهة. ولكنها وبقدر ما وضحت معالمها - خدمت إما الطموحات المحلية، وإما الولاء القومي ذا المدى الأوسع- العربي منه أو الكردي إلى حد أقل بل حتى اليهودي منه.

إنّ السنوات الإثنتي عشرة من الانتداب البريطاني بحكم الملك الهاشمي الغريب عن العراق، لم يكن لها أثر كبير في تعزيز الولاء لوطن عراقي. ومع أن النفوذ البريطاني ظل مستنداً إلى حق الفتح إلاّ أنّه لم يكن مكروها بصورة عامة منذ البداية وبالقدر الذي يؤكده المؤرخون العرب. أو كما تم توجيه الفكر الحديث إلى «معاداة الامبريالية» بجيلنا الحالي إلى افتراض ذلك. لكن لا شك أن هذا التواجد البريطاني كان مكروها من القطاعين العربيين الإسلاميين. فالشيعة مستاؤون من أي تقحّم عصري، ناهيك بسلطة مسيحية، والسنة وهم أصحاب المذهب المتفوق منذ القديم وجدوا أنفسهم ضحية خدعة بحرمانهم ثمار الوظائف التي صارت وقفاً على البريطانيين وعلى مَنْ هم في حماهم من هنود وآثوريين ويهود. أضف إلى ذلك وجود عدد من المثقفين السنة ممن يبطن مشاعر حول الوحدة العربية الشاملة ويحمل ضغناً للبريطانيين بسبب هذا. وعلى هذا الأساس بات جلياً بأن رابطة شعور العداء لبريطانيا التي يشترك فيها العرب الشيعة والسنة كانت رابطة سلبية لا تساعد على بناء قومية عراقية.

والسنوات الست والعشرين التي عقبت الاستقلال الرسمي وسبقت ثورة عام ١٩٥٨، لم تحقق أي تغيير يذكر في هذا المجال. وفترة حكم رشيد عالي خلال العام ١٩٤١، عملت على خلق توتر سياسي آخر. فلأسابيع قلائل كان العراق في نظر ذي الشعور الوطني قد تحرر حقاً من السيطرة البريطانية، ولذلك فإن عودة النظام القديم دمغ الهاشميين وأنصارهم إلى الأبد بوصمة العملاء البريطانيين. هذه النقطة أشير إليها فيما سبق. إلاّ أنّ حدتها ووضوحها بدآ يظهران جلياً بعدئذ. إنّ شنق خمسة من القوميين البارزين منهم أربعة ضباط كبار - على أثر الانقلاب وبإصرار من عبدالإله الوصي كما قيل، أضاف إلى موضوع العداء للهاشميين عاملاً آخر للانتقام الدموي.

الفترة الحرجة التي سبقت الثورة هي أربع سنوات كان نوري السعيد خلالها يهيمن على حياة بلاده السياسية بشكل غير مسبوق رغم أنه لم يكن رئيس وزراء فيها دائماً. إنّه خلف تلك «اللعنة الموروثة» التي أعجزت خلفاءه عن اتباع سياسات خاصة بهم؟

ترى ما هي طبيعة هذا العجز؟

كان حكم نوري استبدادياً، فيه قُضي على كل نشاط سياسي، وهو يعتمد على دعم الجيش وعلى كفاءة «رجالات الأمن»، مقللاً من شأن السخط المدني. تلك الفترة كانت فترة نشاط اقتصادي متعاظم والفضل فيه يعود إلى تدفق عائدات النفط بغزارة. لكن لم يحصل تقدم كثير في مجال الإصلاح الاجتماعي. واتخذت السياسة الخارجية منحى بريطانيا. يدفعها الخوف من تغلغل الاتحاد السوفياتي. وتوترت العلاقات مع مصر حيث برز عبدالناصر حاملاً راية القومية العربية الحديثة- إلاّ أنّها كانت علاقات ذات طبيعة اعتذارية أكثر من كونها عدائية من جهة العراق. وغدا الإحساس بفساد البيروقراطية أكثر حدة، وإن لم تزد فساداً.

عزيت ميول (نوري) الاستبدادية إلى أسباب شتى، إلى طبعه ومزاجه، إلى ثقافته العثمانية وتدريبه العسكري في مرحلة الرجولة المبكرة، إلى تجاربه في سياسة العشرينات العراقية قبل وصول أوج حياته العامة. أو ربما إلى اعتقاده بأن تصوره لعراق مستقر، مرفه، ذي نفوذ، منحاز للغرب لن يصبح حقيقة واقعة إلا بحكم رجل قوي. وهكذا ففي متنصف عام ١٩٥٤ وبعد عودته إلى الحكم على أثر فترة من الاضطرابات. وضع هذه الإعتبارات في صيغة هي أشبه بمبدأ مقرر. إذ اشترط لعودته أن تطلق يده للتصدي «للصراعات الحزبية» وفقا لطريقته الخاصة ووجد القصر والساسة المخضرمون هذا الشرط أسهل قبولاً من السكوت عن معارضة حقيقية ذات أبعاد خطيرة نفذت إلى مجلس النواب في حزيران عام ١٩٥٤ بعد انتخابات لم يراع فيها ذلك «الضبط الشديد» الذي شهدته البلاد من قبل، فجيء بمجلس آخر بانتخابات روعي فيها «أشد رقابة عرفتها البلاد» في أية إنتخابات سالفة، وبحسب المصدر نفسه[٦] تم القضاء على حرية التعبير، فأسكت السياسيون والطلاب والمواطنون الواعون بإجراءات تعسفية لم يسبق لها مثيل وغصت السجون ومعسكرات الاعتقال بأناس مختلفي الاتجاهات من شيوعيين إلى ليبراليين إلى إشتراكيين إلى ناصريين إلى كرد قوميين إلى ساخطين على الوضع بصورة عامة، ووضع جانب منهم تحت الرقابة بإبعادهم عن مسقط رأسهم وكانت أغلبية المعتقلين الساحقة من الشيوعيين إلاّ أنّ القمع شمل كل قطاع. مع هذا فليس في إمكاننا وصف عراق نوري السعيد خلال تلك الفترة بالحكم العسكري. فأقرب معاونيه

(٦) مجيد خدوري «العراق المستقل: ١٩٣٢-١٩٥٨» لندن، ١٩٦٠ ص٣٠٦.

وخلاّنه كانوا كلهم مدنيين. وأعلى المراتب في الجيش كان يشغلها موظفون إجرائيون لا نفوذ لهم خارج نفوذ إحترافهم. لهذا فإنّ نظامه كان يختلف اختلافاً بيّناً عن نظام رشيد عالي في عام ١٩٤١ والحكومات التي سبقته. ومهما يكن فلا شك في أن الجيش كان يرى في (نوري) السند الرئيس في الوقت العصيب ولقد أعد الجيش وهذّب تهذيباً دقيقاً للقيام بدوره ساعة أن يطلب منه ذلك. فشروط خدمة الضباط في الجيش وهي دوماً جيدة، طرأت عليها تحسينات أكثر في عام ١٩٥٥ بإصدار قانون جديد للخدمة والتقاعد العسكري. كما أبقيت ميول الضباط السياسية تحت رقابة شديدة واستمرت عملية تطهير محدودة للضباط الذين يخشى منهم - شيوعيين وغيرهم، على أن إيمان (نوري) بولاء الجيش كان عميقاً وهذا موطن العجب لأن الأسباب التي بنى عليها تفاؤله هذا ليست واضحة تماماً. إلاّ إذا كان عاجزاً عن تصور إمكان انتقاض هذا المخلوق على خالقه. وفي تفاؤله هذا كان (رفيق عارف) الفريق الركن رئيس أركان الجيش مشاركاً. ففي هذا المجال كان قد حصر اهتمامه الرئيس على ما يبدو في منع تدخل مديرية التحقيقات الجنائية (الأمن العام) في شؤون الجيش. إنّ مديرية الأمن العامة كانت منظمة بالغة التعقيد لها تقاليدها وأساليبها المتحصلة من خدمة طويلة الأمد ورئيسا (بهجت العطية) يخضع لـ(سعيد قزاز) وزير الداخلية أحد أوثق المتعاونين مع نوري وأقربهم وأكثرهم اعتمادا.

جاءت فترة خلال السنوات الأخيرة من حكم (نوري) كان نفط العراق يحقق فيها ولأول مرة فائضاً في الخزينة يمكن تخصيصه لمشاريع إعمار كبيرة. لكن وجد شبه إجماع في الرأي بأن السياسة الاقتصادية التي اتبعت بفضل هذا الفائض أهملت الحاجة المباشرة إلى التخفيف من حدة البؤس الاجتماعي وإن تبنت مشاريع ذات أهمية ونفع ظاهر للعيان وإدارتها صحيحة بأياد أمينة إلى درجة معقولة، وشكت سياسة الإعمار خلال تلك الفترة ضعفا آخر هو أن الدعاية لها كانت قاصرة. ولم يساعد وجود خبيرين بريطاني وأمريكي في «مجلس الإعمار» بمثابة عضوين في تحسين صورة المجلس بوصفه إنجازاً عراقياً بحتاً في ذلك الجو السياسي.

أثر عن نوري السعيد الحدب والرقة تجاه الأفراد، ولم يؤثر عنه اهتمام «بالتقدم الاجتماعي» ولا شك أن الجمهور العراقي بأوسع إطاره لم يتوسم فيه أي قابلية على ذلك. فصلاته هي مع رؤساء العشائر الكبار. وهو معارض صريح لكل إصلاح زراعي قد يؤدي إلى إنقاص مساحات الأراضي المملوكة. إنّ (حسين جميل) وهو محقق

عراقي منصف رفيع الثقافة شخّص أسباب الثورة بعد قيامها على أسس اقتصادية واجتماعية بحتة، فعرّفها بأنها إنطلاقة لقوى حبيسة قمعتها الطبقة الحاكمة الأنانية التي لا تبالي بالتغييرات الاجتماعية الاقتصادية، كالتقدم الصناعي ونمو الطبقة العاملة. ومن بين ما ذكر من أسباب: الظاهرة التقدمية لاستقرار البدو الرحل وما استتبع ذلك من اضمحلال النفوذ البدوي وحلول الرأسمالية محل الإقطاع، وتصاعد واضح المعالم في الحركات الفلاحية وتقدم الأعمال المصرفية وانتشار التعليم والإمكانات التي تؤمنها ثروة البلاد النفطية والمصادر المائية واستصلاح الأرض[٧].

ومعظم المراقبين الخارجيين في الوقت الذي لا ينكرون بأن أفكار (نوري) الدستورية والاجتماعية هي أفكار قديمة أضرت بسمعته. فإنهم يعزون إلى سياسته الخارجية المسؤولية الأولى لافتقاره إلى الشعبية والنفرة منه. فقد كانت ميوله على العموم لا تحيد عن الفلك البريطاني. هناك أسباب منطقية وجيهة تنطوي على أهمية لتبرير سياسة نوري في هذا المجال.

قد يقال إنّ العراق كان بحاجة إلى من يحميه بين القوى العظمى، وإن بريطانيا قدمت في الماضي للعراق دلائل على صدق تعهداتها له. ثم هناك متطلبات السياسة النفطية. بل إنّ متاعب بريطانيا الواضحة في سبيل احتفاظها بأمبراطوريتها كان سبباً دعاها إلى تقاضي ثمن لصداقتها. لكنه كان يقل عما يتقاضاه غيرها من القوى. مع هذا فيبدو أن ثمة عوامل غير معقولة كان لها تأثيرها على نوري، الانطباعات غير القابلة للإزالة التي تكونت في دور الشباب، العادة المحكمة، وربما ميول الباشا العثماني إلى «طرز الحياة الإنكليزي».

في الخمسينات كانت هذه الميول مناقضة لروح العصر بشكل خطر، بقيام فكرة القومية العربية واقترانها بالقيم الرفيعة، مقابل مكانة بريطانيا السياسية بوصفها تلك القوة الإستعمارية صاحبة الانتداب في الماضي، واحتفاظها ببعض الامتيازات الدبلوماسية والسياسية. وهناك الشك في وقوع العراق ضحية غش شركات النفط التي يسيطر عليها البريطانيون وسرقتهم مصدراً غير قابل التعويض - من مصادر ثروته. وثمة أيضاً ذلك الاعتقاد الذي بلغ حد الفكرة الثابتة وهو أن السفير البريطاني يمثل القوة الحقيقية التي تكمن خلف القصر الملكي و«الأنكلزة» في حياة الأسرة المالكة، إنّ لدغة إذلال

---

(٧) حسين جميل «العراق الجديد» بيروت: ١٩٥٨ ص٤٢-٤٥.

الماضي ما زالت موجعة وإن كانت غير مقصودة ولقد أشرنا إلى تأثير فترة حكم رشيد عالي في عام ١٩٤١، فقد أحدث اضمحلال النفوذ البريطاني، والرغبة في ممارسة ذلك النفوذ رد فعلهما في مكانة السند الرئيس له في العراق، أضف إلى هذا «نكبة فلسطين» وعثرات سياسات الغرب التي بقيت غير منسجمة مع تبدل الصورة. ثم المردود الجاذب الذي يقدمه «الحياد الإيجابي» في حلبة السياسة العالمية وارتفاع قدر الاتحاد السوفياتي بما يعرضه من المساعدة والمشورة، ولم يكن بعد قد ارتفع بعامل التقارب الشديد جداً.

و«حلف بغداد» رغم ما يتضمن من فوائد في جوهره، وهو الحلف الذي فاوض فيه (نوري) في العام ١٩٥٥ لربط العراق بالغرب في حلف عسكري موجه بكل صراحة ضد الاتحاد السوفياتي، كان مقدراً له أن يشجبه الرأي العام لأن احتمال غزو روسي للبلاد كان خارج نطاق تصور الجمهور أو تجربته السياسية[٨]. إن رص الصفوف ضد الاتحاد السوفياتي كان أمراً منكراً في نظر الأحزاب اليسارية في حين كان توثيق الرابطة مع بريطانيا هو اتجاه يميني. إذ لم يكن مفترضا قط وبشكل عام أن العراق يشارك إيران وتركيا عين المصير. وإن كان قد عقد في عام ١٩٣٧ ميثاق (سعد آباد) مع هاتين الدولتين. كان الكرد على الأخص عظيمي الشك في أن أي اتفاق بين العراق وبين مضطهديهم التاريخيين تركيا وإيران سينقلب إلى مؤامرة على وجودهم القومي. ونعود ونقول إنّ الدعاية الرسمية التي أعطيت لتبرير الدخول في «حلف بغداد» كانت سخيفة حمقاء تعوزها الحصافة.

في ميدان الصراع بين نوري وعبدالناصر، كان موقف أولهما سلبياً لا اعتدائياً بالأساس، وإن صح القول بأن العراق استفز عبدالناصر. في أصل جذور هذا النزاع تجد المنافسة تاريخية بين القاهرة وبغداد تلك المنافسة التي تبلغ درجة الغليان كلما خرج ادعاء جديد بالزعامة العربية، ومنذ العام ١٩٥٤ تعاقبت سلسلة من الظروف لتدمغ (نوري) بوصمة الخائن الأكبر للقضية العربية الحقة ولبطلها الجديد.

في الوقت الذي راحت مصر تناضل من أجل إثبات إستقلالها عن الغرب بحرارة متصاعدة ذات نزعة عدائية، كان العراق يقيم رابطة عسكرية جديدة غربية الطابع. وإن الدور البارز الذي قام به (عبدالناصر) في مؤتمر باندونغ في عام ١٩٥٥، وعقده لأول صفقة لأسلحة روسية في تلك السنة زادا من تردي العلاقات بين الحكومتين وكان

(٨) في العام ١٩١٥ وصل جنود الجيش القيصري حتى خانقين على الجبهة الفارسية.

إخلاص (نوري) في الوقوف إلى جانب مصر ساعة الخطر إبان أزمة السويس (١٩٥٦) إخلاصاً مشكوكاً فيه. وأخيرا فإن قيام (الجمهورية العربية المتحدة) في ١٩٥٨ كان أعظم نصر حققه عبدالناصر، ضخامة هذا النجاح خلقت قوته الاندفاعية الخاصة، في حين كان يسود القاهرة خوف بأن (نوري) ذلك الثعلب العتيق قد يتفتق ذهنه عن خدعة يبز بها خصمه الأقل منه تجربة. إلاّ أنّ جواب نوري على الهجمات الدعائية الشرسة التي قادها راديو القاهرة لم يكن محكماً أو وافياً بالغرض، فقد كان يناشد ويتشكى ويدعو إلى التعقل من خلال نغمة إنهزامية في دفاعه الضعيف الذي لا يمكن أن يفسر فحسب بالافتقار إلى مؤهلات عبقرية.

لم يكن في الإتحادين الذين أقيما في العالم العربي في أوائل عام ١٩٥٨، أي فائدة للنظام الملكي العراقي. فقيام الجمهورية العربية المتحدة كان كافياً جداً لرفع مكانة (عبدالناصر) بوضوح لا تخطئه العين.

مما لا يبشر بالخير للنظام العراقي. ومن أقل التكهن بالأثر الذي خلفه الاتحاد العربي بين الأردن والعراق في الرأي العام العراقي هو أنه اتحاد هندسه (نوري) بعد أقل من شهر واحد للاتحاد الأول. وقد اتضح به صدق القول المأثور «لحم أحدهم سم للآخر» لم تكن هذه الخطوة عسيرة أو غريبة على المفهوم الشعبي في العراق وإن منعت الصحافة عن إيضاح هذا المفهوم. وربما كان الخوف من اضطلاع العراق بتحمل مسؤولية جزء من العجز المالي المزمن للخزينة الأردنية أحد الأسباب. لكن ثمة عاملاً أساسياً فاصلاً آخر هو أن الاتحاد بين مصر وسوريا أعتبر خطوة تقدمية أصيلة في الطريق إلى القومية العربية، في حين أعتبر الاتحاد بين العراق والأردن في أفضل الأحوال، امتزاجاً عائلياً داخل بيت ملكي غريب مكروه، وفي أسوأ الحالات أعتبر مناورة امبريالية مقنعة بقناع الفضيلة. ولما أكدت حكومة (قاسم) الجمهورية في اليوم التالي لولادتها بأن هذا الاتحاد لم يكن (اتحاداً حقيقياً) فإنها لم تكن تردد ما رددته القاهرة ونادت به خلال أشهر خمسة لا غير، بل كان قولها هذا تعبيراً حقيقياً للرأي العام العراقي عن صفة ذلك الإتحاد. وهو بالتالي دفاع مجيد لبراعة سياسة عبدالناصر إزاء سياسة (نوري).

كان يتوقع أن يغدو النظام الحزبي واحداً من أوائل التطورات في الحياة السياسية العراقية، وإن لم يكن بعض الأحزاب الدعية يمثل غير طموحات زعمائها وحرصهم. على أية حال بدء في العراق أسوة بغيره من البلاد العربية المستغربة نمط جديد من

الحزبية السياسية في الثلاثينات وفق الأساليب الغربية. وما جاءت سنة ١٩٥٨ حتى كان ثمة أربعة أحزاب أو خمسة يمكن التسليم بوجود رغبة حقيقية عندها في أخذ معالجة مشاكل البلاد على عاتقها.

إنّ سياسيا له خبرة (نوري) لا يسعه أن يتوقع بأن الأحزاب المعارضة، ما تلبث أن تتبخر وتتلاشى بمجرد قرار بإهدار شرعيتها. على أن استهانته بالسياسة الحزبية كان واضحاً، ووجودها سراً لم يكن ليزعجه كثيراً باستثناء الحزب الشيوعي، بعد أن تخلص مما كان يعتبره تدخلاً منهم يعرقل تقدم البلاد. هذا المزيج من التشدد مع المعارضة العلنية وعدم تحملها وما يقرب من التغاضي عن المعارضة السرية غير القانونية بالإضافة إلى الشكوى من سياسته، شجعت أعداءه في العراق على تشكيل جبهة ائتلاف. وكان تحريم النشاط الحزبي عوناً للمؤتلفين على تناسي الانقسامات والنزاعات، ومساعداً لتبوؤ مكانة رفيعة في الوطنية والإخلاص وصدق النية في تحمل المسؤولية باعتبارهم جبهة معارضة قانونية. وقد أمن لهم سلطان (نوري) المطلق نشاطهم وضمن الديمومة لهم إلى حد ما.

وعلى هذا أشعر الجمهور بولادة جبهة الاتحاد الوطني في عام ١٩٥٧ عن طريق النشرات التي توزع خفية والتهامس[٩]. وتكونت من أحزاب أربعة معارضة هي الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث، وحزب الاستقلال. وإذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني لم ينظم إليها رسمياً إلا بعد ثورة ١٩٥٨ فقد كان ناشطاً فيها أيضاً. هذه الجبهة مثلت الأحزاب الخمسة التي ساعدت في تكوين عراق «قاسم».

أحزاب هذه الجبهة تجمعها صفة واحدة. الصغر الشديد. إذ لا يزيد عدد العاملين أو الأنصار الفعالين في أي واحد منها عن آلاف قليلة من البالغين الذكور من أصل حوالي مليوني ناخب وهذا الواقع في الأحزاب السرية هو عقبة كبيرة. إذ ما انتقلت إلى النشاط العلني وراحت تدّعي قيامها بدور بناء على كيان البلاد، حتى بدا عجزها خطيراً حقاً.

مثل الحزب الوطني الديمقراطي الليبرالية الدستورية، وشابت سياسته الاقتصادية

---

(٩) يجب أن لا يخلط بين هذه الجبهة والجبهة الشعبية التي قامت في العام ١٩٥٤ بمثابة ائتلاف للمعارضة محدد بهدف واحد هو خوض معركة الانتخابات العامة.

مسحة اشتراكية، وميلاً يسارياً نحو المعسكر الشيوعي. وهو يشارك غيره في عدائه للنفوذ البريطاني ويعتبره مهيناً يحط بكرامة الوطن. جرى تأسيسه في العام ١٩٤٦ وكان الخلف المباشر لجماعة (الأهالي) التي نشطت في الثلاثينات وبدأت بمثابة حركة إصلاحية متطرفة لعدد من الشبان الناقمين على الوضع. وفي العام ١٩٣٦ على أثر محاولة إقامة حلف بينها وبين بكر صدقي، أصبح الحزب أبداً ينفر من الحكم العسكري ويتجافاه. وقادة الحزب من طبقة المثقفين ذوي سمعة رفيعة عرفوا بالإخلاص والتفاني. و(كامل الجادرجي) رئيس الحزب وزعيمه الذي لا نزاع فيه وهو محام ويعتبره أوسع الأوساط رئيس الحكومة المثالي على رأس عراق متجدد، ونائبه الرجل الصناعي (محمد حديد) خريج كلية الاقتصاد اللندنية. وبإمكان الحزب الوطني الديمقراطي أن يعتمد على مساندة الرأي العام المعتدل من القطاع المدني في شتى أنحاء البلاد، إلاّ أنّ هذا القطاع ضيق الرحاب بشكل يدعو للرثاء. وتنظيم الحزب على مستوى القاعدة وخارج بغداد هو تنظيم ساذج ابتدائي على أنه كان يملك فروعاً في معظم مراكز المحافظات (المتصرفيات)، وعندما قضي على العمل الحزبي رسمياً لم يعتمد الحزب تنظيماً سرياً بخلاف الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث، إلاّ أنّ نشاطه على المستويات العليا إستمر بنطاق شبه مستتر وعلى شكل حلقات تعقد اجتماعاتها في البيوت الخاصة وبندوات مناقشات. لم يكن هذا الحزب يومئذ بارزاً متسماً بجرأة وقابلية على انتهاز الفرصة الرئيسة الأمر الذي يعزى إلى خواصه الأخرى.

تأسس الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٣٤. واجتذب إليه قدراً لا يستهان به من جماعة (الأهالي) في أواخر الثلاثينات. من أبرزهم الأخوان عبدالقادر ويوسف إبنا إسماعيل البستاني. وفي الأربعينات وأوائل الخمسينات مرّ الشيوعيون بفترة من التمزق والانشطار إلى جماعات متناحرة. وفي العام ١٩٥٦ وقبيل تشكيل جبهة الاتحاد الوطني تم رأب الصدع وتحققت وحدة الحزب الشيوعي في عهد سكرتيره (حسين الرضي) المعروف بالإسم المستعار (سلام عادل). وكان للحزب الشيوعي كما هو متوقع، خاصية اجتذاب الأقليات الصغيرة واحتضانهم. على أنه يجب عدم المغالاة في هذه الخاصية. وكأي حزب شيوعي - فإنه قطع شوطاً جيداً في مجال التنظيم قدر ما سمحت به الظروف. فمن القيادة المركزية الطابع تنتشر لجان حواليها وتحتها وتمتد إلى أصغر (ناحية) في البلاد (أنظر الملحق الخاص به).

بقي الحزب الشيوعي حزباً غير مجاز ومحرم شرعاً. على أنه استطاع قبل مجيء

(نوري) في عام ١٩٥٤ أن ينشط علنا تحت واجهة لبعض المنظمات. وكان للحزب شهداؤه على يد الحكم وفي مقدمتهم (يوسف سلمان يوسف) سكرتيره الأول. وبمجيء عام ١٩٥٨ كان ثم مئات من أعضائه في السجون مثقلين بأحكام طويلة الأمد. بالتحديد كل من استطاعت الحكومة أن تقبض عليه. واستمر الحكم في شن حملة دعائية ضد الشيوعية. وكان موقفه من الشيوعيين يختلف هنا عن الموقف الذي اتخذه إزاء الأحزاب المعارضة الأخرى. إلاّ أنّ الجهود التي كانت تبذل في هذا الصدد قدر لها الفشل فقد كان عدد الشيوعيين المنظمين في أواخر الخمسينات من القلة في العراق بحيث لم يكن يعده الرأي العام مصدر خطر، وفرص الشيوعيين في الاستيلاء على الحكم كانت بعيدة جداً إلى الحد الذي لا يمكن أن يثير أي صراع أو تنافس، الإصلاح الاجتماعي كان مطلب الساعة، والمدافعون عن النظام القديم لاذوا بالصمت أو كانوا في موقف الدفاع. ولهذا لم تعد الشيوعية غولاً مخيفاً كما بدت في الثلاثينات. من ناحية أخرى أن الجماهير البعيدة عن السياسة مهما كان نفوذها تافهاً. لم يكن محتملاً أن تستفز بشعارات معادية لحزب لم يقتصر على إبراز اهتمام مخلص لصالحها. بل كان يجاهد للعمل خلالها. إن الصلابة والجلد اللذين أبداهما كثير من الشيوعيين في ظل الاضطهاد كسبتا لهما عطف الجمهور.

ترجع أصول حزب الاستقلال وتطوره إلى (نادي المثنى) الذي مثل القومية العربية الثائرة. وكان الخوف من الأجانب وسيلة تعبيرها لا التعاون البناء على إيجاد وحدة عربية شاملة. ولذلك لم يكن حزب الاستقلال مهتماً عملاً بالمسائل الاجتماعية. ففي أثناء الانفتاح السياسي خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٤٧ تحول (النادي) إلى حزب الاستقلال واسمه يدل على اهتمامه بتصفية النفوذ البريطاني. ومع أن هذا الهدف كان أثيراً محبباً عند أغلبية الجماهير الواعية سياسياً فإن الحزب لم يعمد إلى إيجاد خلايا قاعدية. ولذلك يشار إليه عادة بطريق زعمائه الثلاثة الساسة ذوي السمعة القومية: محمد مهدي كبه وفائق السامرائي وصديق شنشل وهم بالترتيب الوظيفي: الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير. لقد خسر الحزب بعض العطف الجماهيري خلال السنوات الأخيرة من العهد الملكي جراء انتشار الفكرتين التوأمتين: القومية العربية بهدف وحدة العالم العربي والوعي الاجتماعي، وتحول هذا العطف لفائدة حزب البعث والحزب الوطني الديمقراطي على أغلب الاحتمال. على أن اسم الحزب ظل محافظاً على عنصر إغراء قوي.

وكان أول تنظيم لحزب البعث في العراق في حدود العام ١٩٥٢، وهو فرع لأصله

حزب البعث السوري الذي حمل شعار شجب «الحدود المصطنعة» تلك الحدود التي خلقتها الامبريالية، بقدر ما كانت تسمح له الأحوال، وكانت قيادة البعث في بغداد «قيادة قطرية» تخضع للقيادة القومية في دمشق، وتتبنى مبادئ القومية الثورية وتعتبرها منهاجها الأساسي المقرر. قام تنظيم بعث العراق على أساس الخلايا كالحزب الشيوعي العراقي. ووجد له أنصاراً وأعضاء في مناطق السنة العرب على امتداد الجزء الأعلى من نهر الفرات. وكان قوياً بنوع خاص في منطقة الأعظمية ببغداد. وكان أعضاؤه الأصلاء قلة حتى بالمستوى الحزبي العراقي وقد تكون سريته سبب ذلك إلى حد ما، فضلا عن حداثة عهده في العراق، وتعاطف أقلية من المجتمع العراقي فقط، وسكرتير قيادته القطرية هذه مهندس في مقتبل العمر، فصل من وزارة الإعمار بسبب ميوله القومية، ولم يتعرض الحزب خلاف ذلك إلى عمليات ملاحقة جدية، ولم يعتقل من أعضاء الحزب إلا القليل.

وتألف الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد- فرع العراق واتخذ له هذا الاسم في العام ١٩٥٤، بعد انحلال وتمزق عدد من الأحزاب الكردية القومية والجمعيات. وكان ثم حزب شقيق له في إيران وآخر في سوريا. ومبادئه وأهدافه كانت قاصرة تقريباً على معالجة مشكلة الأقلية الكردية العراقية.

«البارتي» وهو اسمه الشائع، يمثل طموح القومية الكردية لأولئك الكرد الذين قطعوا روابطهم القبلية وتخلصوا منها أعني فعلا الشباب المتعلم والمستقر في المدن الكردية الكبيرة ولاسيما مدينة «السليمانية» مركز الوعي القومي الكردي في العراق في عهد سبق الحرب العظمى الأولى. وكان الحزب أيضاً قوياً في أوساط الكرد الذين يتواجدون في المدن المتعددة الهويات كبغداد والموصل وكركوك. وفي البصرة كذلك حيث تجد مجموعة كبيرة من العتالين الكرد وعمال أرصفة الميناء.

ويصرح الحزب باعتماده على النظرية الماركسية- اللينينية في نضاله وكان وثيق الصلة بالحزب الشيوعي العراقي رغم الدعاية المضادة والمنافسة بينهما. ونشرات الحزب وأدبياته حول (الحقوق الكردية) لا تتضمن دعوة إلى الإنفصال أو الإستقلال. وكان أسلاف الحزب بعيد الحرب العالمية العظمى الثانية قد تعاونوا مع القبائل التي قادها (البارزاني) في ثورة ضد بغداد. كذلك كانوا على صلة مع جمهورية (مهاباد) الكردية السيئة الحظ في عام ١٩٤٦، عبر الحدود الإيرانية. ولم تنقطع هذه الرابطة فرئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد (ملا مصطفى البارزاني) كان جنرالاً في

جيش (مهاباد). وسكرتير الحزب هو المحامي (إبراهيم أحمد) من أهالي السليمانية، كان ساعة الثورة أسير الإقامة الجبرية في كركوك.

لم تسمح السلطة بظهور أي جريدة سياسية باللغة الكردية، ويظهر أنها كانت تعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني وأتباعه خطراً يهدد النظام والسلام أكثر مما كانت تعتبره حزباً من أحزاب المعارضة بأضيق مفهوم.

هذا الموقف الرسمي كان مفهوماً ولا شبهة فيه، فالحزب لم يسم مرشحين له في انتخابات مجلس النواب ولم يكن عضواً في جبهة الاتحاد الوطني. على أنه يقدم لنا مثلاً آخر على ميل النظام القديم إلى إثارة المزيد من الكراهية والعداء له من جانب الاتجاهات السياسية السائدة آنذاك. لم يكنّ (نوري) عداءً للكرد[١٠]، ولم يكن لديه أي رغبة في «تعريبهم» ولعله كان أقل توجساً من أي من خلفائه، وبالنظر إلى مشكلته مع عبدالناصر، فقد كانت لديه كل المبررات في تعزيز تقارب كردي - عربي وقتذاك.

كان الإتصال بين أعضاء جبهة الاتحاد الوطني يجري من خلال «اللجنة الوطنية العليا» و«المجلس التنفيذي الأعلى». ولم يكن تعاونهم ممكناً عملاً إلاّ في مجال المسائل الثانوية.

أطلق تعبير «العهد الفاسد» بعد زوال عراق نوري على الفترة التي عاشها النظام الملكي. وثبت هذا الاصطلاح ورسخت جذوره. وهو اتهام يعود إلى جذور الوجود الوطني والمعنى الذي يستخلص من المصطلح هو أن الحكام الذين أزيحوا، أهملوا الواجبات الأساسية التي يجب أن تضطلع بها الحكومة العراقية، بحسب اعتقاد متهميهم، وأن نظام حكم جديد يجب أن يقوم بإصلاح ذلك. هذه الآمال الكبيرة التي اعتمدتها قوى مختلفة عديدة تزودنا (بالمقياس الطولي) الذي يساعدنا على قياس مدى نجاح حكم (قاسم).

---

(١٠) على كل ما نسب إلى هذا السياسي العراقي من ضرر ونفع وما شيع به من قدح ومدح. ليس في الإمكان أن نغمط من حق هذا الرجل في كونه أول من أدرك من الساسة العراقيين المخضرمين حق الشعب الكردي في العراق في الإدارة الذاتية والإستقلال بشؤونه الداخلية، وأول من عمل على مصادرته، هذا الإدراك الذي كلفه النزول عن رئاسة الوزارة في حينه (١٩ من نيسان ١٩٤٤) وعلى إثر حركات بارزان في العام نفسه في الوقت الذي أنكر ثوار ١٤ من تموز بعد ١٤ عاما هذا الحق جملة وتفصيلا. وقد وجدنا من المناسب أن نثبت الفقرة الخاصة بهذا الموضوع نصا في كتاب استقالته «أنظر الملحق الأول». (المعرب).

الباب الأول

قيام الجمهورية، والتحدّي القومي

الفصل الأول

ممهدات الانقلاب

تفاصيل كثيرة حول المؤامرة التي ختمت بثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ما تزال مجهولة. على أنّ ما قيل وكتب عنها من قبل الشخصيات الرئيسة الضالعين فيها وأصدقائهم الموثوقين قد يكفينا ويساعدنا على إعادة رسم صورة وافية معقولة.

بنتيجة التأمل والتدقيق. تلوح سمتان بارزتان متميزتان: الثورة كانت عسكرية في تصورها والتخطيط لها وتنظيمها وتنفيذها، وإنّ الطابع العسكري للمؤامرة حوفظ عليه رغم الإتصالات التي جرت مع عدد من الأوساط المدنية المعارضة للنظام الملكي. لم يفش موعد الانقلاب إلاّ إلى عدد جد قليل من الساسة. وقد تم ذلك قبل يوم أو يومين منه.

السمة الثانية هي أن «الهيئة المركزية للضباط الأحرار» التي وجدت قبل الانقلاب كانت تنظيماً لا يمكن مقايسته بعصبة الضباط المحبوكة النسيج التي تزعمها (جمال عبدالناصر) بهدف الاستيلاء على الحكم في مصر في عام ١٩٥٢.

فالثورة في العراق كانت حتى في مراحلها التحضيرية من عمل شخص واحد، وقد نفذها (قاسم) مع العقيد (عبدالسلام عارف) معاونه الشخصي الموثوق به. في حين أن زعامة (قاسم) لم تكن قط مقبولة من غير تحفظ من قبل مجموعة الضباط المؤتمرين كزعامة (عبدالناصر) التي قبلتها حلقته دون تحفظ.

كانت «حركة الضباط الأحرار» في قيد الحياة منذ العام ١٩٥٢ على أقل تقدير وبعد أن زودت مصر جيش العراق كما زودت غيره بالفكرة القائلة إنّ أي «نظام فاسد» يمكن إزالته بسهولة نسبية وبمساندة جماهيرية ضخمة وعلى أي حال كان بوسع الحركة في مصر أن تتغلغل في صفوف طبقة ضباط بسطاء لا خبرة لهم في السياسة، وبفضل شخصية زعيم واحد لا غير، بقوة استمرارية دافعة وعبقرية فذة في كسب الولاء لنفسه.

لكن الحال كان مختلفا في العراق. فقد وجدت عدة مجموعات بصورة مستقلة بعيدة بعضها عن بعض، استقطبت في عين الوقت داخل وحدة عسكرية معينة وتكاثرت في جو من الوعكة الصحية بميل الضباط العراقيين إلى النشاط التآمري وتجربتهم فيه، شد ما بينهم رباط وثيق سداه ولحمته التهديد الدائم بافتضاح أمرهم وما سيصيبهم من خزي جراء ذلك وضرورة تحقيق صلة مع الساسة المعارضين المقتنعين باستخدام الجيش في هذه المهمة. هذه المجموعات التي تأثرت بتطورات أحداث المنطقة العامة، أو ربما لأنها بلغت درجة كافية من النضوج السياسي، ما لبثت أن انتظمت مبدئياً وبالتدريج في مجموعات ثلاث ثم بإثنتين، وأخيراً بحركة الضباط الأحرار الموحدة.

مجموعتان برزتا في المراحل الأخيرة من هذا الإلتحام، واحدة انبثقت في الظاهر من خلية ألّفها المقدم (صالح عبدالمجيد السامرائي) الملحق العسكري العراقي في عمان بعد الثورة المصرية بقليل. ومن أعضائها الأوائل (رفعت الحاج سري) وهو ضابط من صنف الهندسة رفع بعد قليل إلى رتبة عقيد. وثم عضوان آخران فيها هما (ناظم الطبقجلي) و(عبدالوهاب الشواف) أولهما كان قد رقي إلى رتبة عميد والثاني برتبة عقيد زمن قيام ثورة ١٩٥٨ وفي نهاية العام ١٩٥٤ انضمت إلى هذه الخلية خلية أخرى كان قد أنشأها العقيد (عبدالكريم قاسم) وأقرب المتعاونين معه في ذلك الحين (العقيد إسماعيل العارف).

بعد حين من الزمن إنضم إلى هذه المجموعة ضابط من صنف المشاة هو العقيد (عبدالسلام عارف) الذي كان تحت إمرة (قاسم) وقد تم قبوله بعد إلحاح وتوصية خاصة من آمره.

المجموعة الكبيرة الأخرى تألفت في أوائل العام ١٩٥٨ وترأسها العميدان (محي الدين عبدالحميد وناجي طالب) ومن أعضائها العقيد (محسن حسن الحبيب) والعقيد(رجب عبدالمجيد) والرائد (محمد سبع) والمقدم (عبدالكريم فرحان) والعقيد (عبدالوهاب أمين) والمقدم (وصفي طاهر).

ويبدو أن اتحاد هاتين المجموعتين تم أيام العدوان الثلاثي: البريطاني- الفرنسي- الإسرائيلي في تشرين الأول - تشرين الثاني من العام ١٩٥٦، وانتخب (قاسم) وكان في حينه قد رقي إلى رتبة عميد وآمر للواء التاسع عشر، رئيسا للجنة المركزية العليا لحركة الضباط الأحرار التي قادت التشكيل الموحد. واستناداً إلى مصدر ذي ثقة كان الأعضاء الأصلاء في هذه اللجنة فضلاً عن قاسم، كلا من (ناجي طالب وعبدالوهاب

أمين، ومحي الدين عبدالحميد، وإسماعيل العارف، وعبدالوهاب الشواف وعبدالكريم فرحان، ورجب عبدالمجيد، ورفعت الحاج سري، والعقيد طاهر يحيى، ووصفي طاهر ومحمد سبع[1].

في غضون السنة الواحدة والأشهر الستة أو نحوها من الزمن السابق على الثورة زرع الضباط الأحرار دعاتهم ومناصريهم في معظم وحدات الجيش ومقراته. وقد قدر عدد الضباط الذين شاركوا وهم على معرفة بالأوامر المدارة مركزياً للإطاحة بالنظام بحوالي مائة وخمسين[2]. ويظهر أن آخر خلية مستقلة تم ضمها إلى التنظيم الموحد في نيسان ١٩٥٨، كانت برئاسة النقيب (عبدالجواد حميد)[3].

كما ذكر أن (قاسماً) أعلم العميد (أحمد صالح العبدي) آمر مدفعية الفرقة الثالثة والرجل الثاني أثناء حكم قاسم، بنبأ الحركة قبل بضعة أيام فقط من الانقلاب[4].

إنّ دراسة لانتماءات الضباط الأحرار الاجتماعية لا تعين على إلقاء الكثير من الضوء على طبيعة الحركة. فهم من عين الطبقة التي ينتمي إليها سائر الضباط الآخرين غير المشاركين والمساوين لهم في الرتب. ومعظمهم من الطبقة المتوسطة الدنيا ومن أسر حضرية حرفية أو طبقة صغار التجار هناك أيضاً أسماء أسر معروفة يحملها بعضهم كأسرة الراوي والطبقجلي والشواف. وثمة ضابط حر واحد على الأقل ينتمي إلى أعوان الملك فيصل أثناء فترة وجوده في سوريا هو الرائد (خالد مكي الهاشمي) إبن أخ لجنرالين ورئيسي وزارة سابقين هما (ياسين الهاشمي) وشقيقه (طه). أما عناصر الطبقة المتوسطة الدنيا فهم أقوى تمثيلاً في حركة الضباط الأحرار، كما هي نسبتها في الجيش عموماً على أن الفرق غير ذي أهمية.

وقاسم نفسه كان قريباً من النهاية في سلم العضوية. فقد ولد في (المهدية) وهو حي فقير من أحياء بغداد يقع على الضفة اليسرى من نهر دجلة في ٢١ من كانون الأول ١٩١٤ وهو أصغر الأبناء الثلاثة لقاسم بن محمد بن بكر.

ويحسب المعلومات الرسمية التي نشرت أثناء حكمه. فإنّ والدي قاسم عربيان

---

(١) مجزرة الرحاب. ط. بيروت ١٩٦٠، ص٤٢.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) أنظر الملحق الثاني.

(٤) فيرنييه: عراق اليوم: ط باريس ١٩٦٣ ص١٧٦.

خالصان وأسرة أبيه تنتمي إلى قبيلة قحطان من عرب الجنوب. وأمه من القبائل العدنانية عرب الشمال. إلاّ أنّ كتّاب السِّيَر الخصوم ينكرون عليه عروبته ويقولون إن أباه تركماني النجار وأمه كردية الأصل. إلاّ أنّ أوثق المصادر وأدق التحقيقات أثبتت أن والد قاسم هو من العرب السنة في حين أن والدي أمه فيليين أي من الكرد الشيعة الذين هاجروا إلى بغداد بأعداد كبيرة من منطقة تقع وراء الحدود الإيرانية.

ذكر (قاسم) نفسه أن أباه كان نجاراً[٥]. وتقول مصادر أخرى إنه كان تاجراً صغيراً يبيع ويشتري في الغنم والحبوب لقاء عمولة في الغالب يتقاضاها من الطرفين أجرة وساطته في الصفقة ولا شك أن الأسرة كانت تعيش بمستوى لا يتعدى خط الفقر إلا قليلاً.

ببلوغ (قاسم) السادسة انتقلت الأسرة إلى بلدة (الصويرة) الواقعة على نهر دجلة جنوب بغداد بمسافة خمسين ميلاً تقريباً. إلاّ أنّ الأسرة عادت إلى بغداد في العام ١٩٢٦. ويبدو أن قاسماً كان تلميذاً مجداً يبشر بمستقبل حسن إذ أنهى الابتدائية حتى دخل المدرسة الثانوية على نفقة الحكومة. وبعد إنهائه الدراسة فيها في العام ١٩٣١ عين معلماً في إحدى إبتدائيات بغداد ولمدة عام واحد. وفي العام ١٩٣٢ عندما وسعت المملكة العراقية الحديثة الاستقلال دائرة قبولها في دورات الضباط لتشمل طبقة اجتماعية كانت مهملة حتى ذلك الوقت، قُبل هذا المعلم الشاب مع زملاء كثيرين في الكلية العسكرية[٦] وتخرج في العام ١٩٣٤ ضابطاً برتبة ملازم. وفي العام ١٩٥٥ بلغ رتبة عميد وتقلد مختلف القيادات والوظائف المعتادة العسكرية. وفي العام ١٩٤١ تخرج من كلية الأركان بدرجة (ممتاز) وفي العام ١٩٥٠ أكمل دورة للضباط الأقدمين في بريطانيا وكان خلال هذه الفترة قد شارك في حركات الجيش الفعلية. فساهم في عملية إخضاع ثورات قبائل منطقة الفرات الأوسط في العام ١٩٣٥ وفي إنتفاضات كُردستان بعدها بعشر سنوات. وشارك كذلك في حرب الشهر الواحد ضد بريطانيا في العام ١٩٤١ إلاّ أنّه لم يكن في خط النار. وقاتل (قاسم) طوال حرب فلسطين بعد

---

(٥) ي. صعب في (لوموند) ٥ شباط ١٩٦٣.

(٦) يكاد التطابق بينه وبين عبدالناصر يكون تاماً هنا. فعبدالناصر قبل بالكلية العسكرية بعد قضائه فترة في الخدمة المدنية، عندما حررت الحكومة المصرية شروط القبول فيها على أثر مرحلة جديدة من تقدم البلاد نحو الاستقلال.

انتهاء الانتداب البريطاني منذ شهر أيار ١٩٤٨ حتى شهر حزيران ١٩٤٩. وكان في مرحلتها الأخيرة آمراً لفوج من اللواء الأول الذي أشغل قطاع (كفر قاسم) جنوب (قلقيلية) شرق (تل أبيب) بمسافة خمسة عشر ميلا. وفي فترة ١٩٥٦-١٩٥٧ على أثر حرب سيناء الإسرائيلية ضد مصر كان اللواء الذي يقوده متمركزاً في (المفرق) شمال الأردن.

كان معارف (قاسم) قبل ثورة ١٩٥٨ بزمن طويل يصفونه بأنه عصبي المزاج سريع الإثارة، انطوائياً، يصعب التكهن بما يبطن. إلاّ أنّه يملك القدرة على أن يبدو ساحر الشخصية إلى درجة كبيرة.

وترك (كفر قاسم) ومعه سمعة الإداري الحازم والمكد المثابر المستقيم السريع الغضب. وهناك ما يشير إلى أن سنة واحدة كان لها الأثر الكبير في حياته وهي فترة حكم (بكر صدقي) القصيرة (١٩٣٦-١٩٣٧) عندما كان الرائد[٧] (محمد علي جواد) أحد أنصار بكر صدقي المقربين قريباً لقاسم من جهة الأم يحدب ويرعى مصالح ابن خالته الشاب من غير شك. وقد اعتبر (قاسم)، فيما بعد، فترة بكر صدقي جزءاً من النضال الوطني للشعب العراقي قبل ١٩٥٨ وأشار بأن خططه الخاصة لتحرير البلاد بدأت تتبلور منذ ذلك الحين.

أدركت والدي قاسم الوفاة قبل الثورة. وبقي هو عازباً ولم يتزوج[٨].

إنّ الأسباب التي بلغت بقاسم مركز القيادة العليا لحركة الضباط الأحرار يشوبها تعقيد.

من الواضح أن زملاءه لم يكونوا مستعدين للتسليم له بالزعامة المطلقة. إلاّ أنّ وصوله إلى هذا المركز بوصفه واضع الخطة ورئيس المنفذين كان بلا مراء قراراً اتخذته اللجنة العليا. وربما عزي جانب من هذه الثقة إلى حدة ذكاء (قاسم)، وإرادته القوية ومقدرته على المخادعة وإخفاء حقيقة ما يبطن. كان (قاسم) يأبى دائماً أن يرسي على خط سياسي معين أكثر من دعمه المبادئ الوطنية والتقدمية بشكل عام، حيث كان عدد كبير جداً من الضباط الأحرار يتبنون وجهات نظر وآراء سياسية متنافرة حول المنهاج

---

(٧) المقدم بالأحرى. وهو ابن خالة له وكان آمراً للقوة الجوية العراقية. (المعرب).

(٨) دارت شائعات كثيرة عن عزوبة قاسم وابتعاده عن الجنس الآخر (أنظر الملحق الثالث).

السياسي بعد نجاح الثورة. وكان من حظ (قاسم) أن يقود حينذاك لواء مشاة مجحفل حسن التدريب. وهي وحدة مقاتلة ممتازة لا مراء في جدواها وقيمتها القتالية بحسب النظرية العسكرية البريطانية المطبقة في الجيش العراقي. وكان مقر لوائه يقع على مسافة ملائمة من العاصمة. في حين كان العميدان (طالب والطبقجلي) في اللحظة الحرجة مثلاً في وحدات بعيدة شمالاً أو جنوباً وإما يمارسان عملاً مكتبياً في دائرة الأركان العامة ولا يوجد تحت إمرتها المباشرة جنود.

وانتفع (قاسم) أيضاً من اهتمام (نوري) الشديد بجهاز أمنه. فبفضل ذلك تمت إزاحة عدد من المنافسين الكبار له، ومنهم (طاهر يحيى) و(رفعت الحاج سري). وقد ألمح أعداؤه فيما بعد من طرف خفي بأنه ساعد (نوري) في هذه الصدفة السعيدة بقيامه بدور النمام عنهم[٩]. وأخيراً وهو ما يمكن اعتباره ضربة من ضربات الحظ، كان (قاسم) موضع ثقة (نوري) العالية ويكن له مودة خاصة. و(كريم) وهو اسم التحبب الذي كان يطلقه عليه فهو أبعد عن الخيانة بعد الشمس عن الأرض في نظر (نوري) الذي أنذر مرة واحدة على الأقل -وربما أكثر من مرة- بأن هذا الضابط النحيف الطويل القامة ذا الابتسامة الحية الصبيانية يأتمر به لكن (نوري) الذي كان شديد الدقة في منح الثقة قبل إنكار قاسم القولي ونفيه أن يكون كذلك. هذا وإن اختيار (قاسم) لقيادة الحركة حظي أيضاً بموافقة اللواء (نجيب الربيعي) قائد الفرقة الثالثة وآمر قاسم وهو الضابط الوحيد برتبة جنرال الذي كان على ارتباط بالضباط الأحرار إلاّ أنّه لم يكن ضالعاً في حركتهم. كان ثمة لغط يدور حتى بعد إناطة القيادة بقاسم قبل الثورة، بأنه غير موزون ومتسرع. ونقل عن (عبدالسلام عارف) بالذات في ذلك الحين، أقوال وتصريحات تدل على كل شيء خلا الاحترام لآمره. والإفادة التي أدلى بها (الطبقجلي) أثناء محاكمته أمام (المهداوي) في العام ١٩٥٩ كانت تنم عن استصغار بارد لقاسم يعود إلى فترة بعيدة و(ناجي طالب) من ناحيته لم يكف لحظة عن اعتبار نفسه المرشح البديل للقيادة.

في العام ١٩٥٧ فقد الضباط الأحرار (نجيب الربيعي) ضابطهم الكبير المتعاطف معهم، حين أثار شكوك (نوري) فنال نفياً مشرفاً بتعيينه سفيرا في جدة. ورافق (قاسم) آمره السابق إلى الطائرة ووعده بأن يعود وهو رئيس للجمهورية العراقية.

---

(٩) فائق السامرائي: كتاب الاستقالة. الأهرام ٢٥ من آذار ١٩٥٩.

واصلت اللجنة العليا اجتماعاتها برئاسة (قاسم). وإلى جانب تعاهدهم على الإطاحة بالنظام والإصرار على متابعة الهدف والكتمان التام فقد شارك الأعضاء في «ميثاق» ذي أهمية وخطر. إذ اتفقوا على تأليف «مجلس قيادة ثورة» بعد أن يستتب لهم الأمر. يتم إختيار أعضائه من بين اللجنة العليا للضباط الأحرار. ولم تتحدد علاقة هذا المجلس بالإدارة الحكومية المعروفة خلا أنّ أعضاءه لن يشاركوا في الوزارة. وكان واضحاً أنه سيضطلع برسم السياسة العامة. ولدينا من شهادة ناجي طالب دليل على ما سبق وتم الإتفاق عليه بأن يجري تشكيل هذا المجلس في يوم قيام الثورة بالذات[١٠].

ماذا حول موقف الضباط الأحرار من العلاقات المقبلة بين العراق المتحرر والجمهورية العربية المتحدة؟ من الآراء المتعددة التي طرحت هنا رأيان ينبغي معالجتهما: أولهما الزعم بأن الضباط الأحرار اتفقوا بـ«الإجماع» على إقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بأقرب وقت ممكن بعد الاستيلاء على السلطة. وهناك زعم يؤكد بشكل قاطع أن قراراً واضحاً حول هذه النقطة لم يتخذ قط وإنما أرجئ عمداً[١١]. إنّ غربلة أدلة الإثبات الداخلية التي يعرضها كل خط تفكير فضلاً عن شواهد أخرى، تؤيد تأييداً قاطعاً الرأي الثاني.

في ذلك الوقت كان الضباط الأحرار يتابعون نشاطهم في جو من السرية التامة وبالخطر المحدق بحرياتهم وحياتهم يومياً وهم يخططون للإطاحة الدموية بنظام لا يمكنهم قياس قوة مقاومته بصورة دقيقة. بعضهم كان يفضل الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وإن لم يكونوا مصرين على الدفاع عن سياسة «الوحدة الفورية» ومن هؤلاء (عارف) و(عبداللطيف الدراجي) و(ناجي طالب) و(رفعت الحاج سري) وعارض في هذا آخرون من أمثال (محي الدين عبدالحميد) و (وصفي طاهر). ويمكن الافتراض أن معظم الضباط لم يحزموا أمرهم في موضوع حيوي لا يتطلب اتخاذ قرار عاجل فيه. ولعل (قاسم) بقي محتفظاً برأيه ولم يفصح عنه.

---

(١٠) وقائع المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج٧، ص٣٣٤.

(١١) أنظر: أخبار اليوم ١٣ من كانون الثاني ١٩٥٩، روز اليوسف ٩ من شباط ١٩٥٩ حول الرأي الأول، ووقائع المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج٧: ص٢٧٠ و ٤٦٦-٤٦٧ حول الرأي الثاني.

وبعد زمن طويل أكد مصدر معلومات لا يكن لقاسم وداً. بأن الأحزاب التي تكونت منها جبهة الاتحاد الوطني قد اتفقت على إقامة «شكل ما من وحدة» بين العراق وبين (الدول العربية المتحدة الأخرى) مع اقتراح توحيد جيوشها وسياستها الخارجية وعملاتها «وأخيراً» تسمية عاصمة فيدرالية لهذا الاتحاد. لكن لم «يعط تعريف دقيق.. لهذا الشكل من التوحيد المنشود»[١٢]. إنّ إجماعا يشوبه الغموض على هذه الفكرة، ربما كان موضع موافقة الضباط. وهذا يفسر الصراع الحاد الذي تفجر عندما وضعت القضية على طاولة الاختبار السياسي العملي المرير.

أبقى الضباط الأحرار على صلتهم بالأحزاب السياسية التي انتظمت في تشكيلة واهية العرى عرفت بجبهة الاتحاد الوطني. وعين ضباط ارتباط لمختلف المجموعات الحزبية ومن بينها الشيوعيين. وطلب من (محمد حديد) تقييم الإمكانات الاقتصادية لجمهورية المستقبل. ومهما يكن من أمر ففي الوقت الذي كان يجري الاستطلاع حول الشكل الذي سيتخذه النظام السياسي بعد نجاح الثورة. لم تعط عهود عاجلة واضحة لا من جانب اللجنة العليا ولا من جانب (قاسم). ولم يكن للمدنيين رأي في صياغة أي قرار لا حول الأهداف القريبة ولا في تخطيط الحركة[١٣]. ومن الواضح أيضاً أن اللجنة العليا لم تكن تملك الوسائل المادية للقيام بالجانب العملي من المؤامرة بشكل فعال. إنّ تفرق رؤوس المؤامرة، والحاجة إلى السرية والعمل المبني على التوقيت السريع. والعجز المتوارث في نظام اللجان، حوّل الثقل الكبير إلى صالح التركيز في يد المنفذ، ولذلك بات من الطبيعي أن يضطلع (قاسم) بشؤون الاستعدادات العسكرية أكثر فأكثر. إلاّ أنّ السبب الرئيس في ذلك يعود إلى شخصية (قاسم)، فإنّه كما برهنت حياته فيما بعد، لم يكن يستطيع التعاون مع زملائه حتى بوصفه «الأول بين الأقران primus inter pares» بعد أن تصلبت مواقفه بنظرته المتسامية إلى رسالته.

وهكذا اضطلع (قاسم) شخصياً بتصريف شؤون الحركة في كل مراحلها الحرجة وبكل تفاصيلها منذ أيامها الأولى. وعندما أزفت الساعة كان أعضاء اللجنة العليا «نائمين إلى جنب زوجاتهم» بحسب تعبير (عبدالسلام عارف)[١٤].

---

(١٢) المواطن - عراق تايمز ٧ من حزيران ١٩٦٢.

(١٣) كذا يزعم قاسم نفسه - عراق تايمز ٢٨ من تشرين الثاني ١٩٥٨.

(١٤) المجزرة. ص٤٤.

هناك قرار واحد كان على قاسم أن يبت فيه: وهو هل سيكون بحاجة إلى عون خارجي. وإذا كان الجواب بالإثبات فمن أين؟ وأي شكل سيتخذ؟ طبيعة الظروف السائدة ضيقت من نطاق المصدر وحصر به سورية ومصر حتى شهر كانون الثاني ١٩٥٨. ثم بـ(ج.ع.م) بعد إتحاد الدولتين. وثمة أدلة لا يرقى إليها الشك في اجتماع (قاسم وعارف) بضباط سوريين كبار داخل الأراضي السورية في أوائل العام ١٩٥٨. وقد ذكر (محمد حسنين هيكل) الناطق الرسمي بلسان (عبدالناصر) أنّ (قاسماً) أطلع سيده خطياً على نواياه وطلب منه المشورة والدعم الحركي، فضلاً عن حق اللجوء في حالة الفشل. وكان جواب عبدالناصر أن ليس من مصلحة الحركة أن تطلع الخارجيين على تفاصيل خططها. وألمح إلى أن مسؤولية التنفيذ تقع على عاتق العراقيين وحدهم وبعدها فإنّ (ج.ع.م) ستقدم للنظام الجديد كل ما تتمكن من دعم ومساعدة. والمصادر العراقية في ذلك الزمن تقر بأن الاجتماع قد عقد فعلاً لكنها تنكر ضمنياً إرسال أية رسالة إلى عبدالناصر[١٥]. على أن ثم دةلائل تثبت بأنّ القاهرة لم تساهم بأي شيء من أحداث ١٤ تموز أو الإعداد لها. بخلاف هذا فإنّ مبادرة (قاسم) كان أمراً واقعياً وهو لم يستعجل الأحداث. والقرار الحركي الوحيد الذي أتفق عليه إجماعاً هو إزالة أعمدة النظام الثلاثة بضربة واحدة: الملك (فيصل الثاني) لم يكن يحسب حساب مؤهلاته الشخصية إلاّ أنّه كان مهما بوصفه رمزاً لنواة مقاومة محتملة. وولي العهد (عبدالإله) موضع اعتماد ابن أخته ومرشده، و(نوري سعيد) رئيس وزراء الإتحاد العربي الذي أعتبر المسؤول الأول والممثل الحقيقي لكل ما يقوم النظام عليه. وهو الذي انصب عليه حقد المؤتمرين وفيه تركز. لقد جرت أولى المحاولات للقضاء على هؤلاء الثلاثة أثناء مناورات عسكرية في شهر كانون الثاني من العام ١٩٥٧ إذ وجهت إلى محل الاجتماع الملكي قذيفة لكنها انفجرت على مسافة بعيدة ولم تحدث ضرراً. وتم تفسير (الخطأ) دون أن يثير شكاً. وفي النصف الأول من العام ١٩٥٨ عين عدد من المواعيد المحتملة للقيام بالانقلاب مرتبطة بتحركات الجيش إلى الغرب. إلاّ أنّ التحركات ألغيت فأرجئ موعد الانقلاب.

أخيراً. وفي العاشر من تموز بات مؤكداً بدرجة معقولة أن اللواء العشرين سيترك

---

(١٥) الأهرام ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩. وقائع المحكمة العليا... ج٥ ص٢٤٢ و٤٤٨. عبدالكريم الجدة «الزعيم المنقذ» بغداد ١٩٦٠ ص٢٦-٢٨.

منطقة بعقوبة متوجها إلى الأردن عن طريق بغداد خلال أيام قلائل. فبدأ (قاسم) إستعداداته بدقة وانتظام. وكان يعمل بما يمكن وصفه بالسرعة المحمومة، ففي غضون الأيام المعدودة التي سبقت الساعة الحاسمة أتم صياغة أوامر العملية الثورية المناطة باللواءين التاسع عشر والعشرين. فكتب البيان الأول. وأتم تأليف الوزارة، ومجلس السيادة وفق الخطوط العامة المتفق عليها مع أشياع الثورة المدنيين. ووزع المناصب العليا في الجيش والشرطة والإدارة المدنية والسلك الخارجي. وأرسل نوعاً من التنبيه لعدد قليل من ضباط الجيش ولعدد أقل من الساسة المدنيين، ومما يعادل هذا أهمية، أنه أدلى لـ(عارف) آمر الفوج الثالث من اللواء العشرين بشرح مختصر للجزء المتعلق بالإستيلاء على العاصمة من الخطة العامة، وقد ادعى (عارف) فيما بعد بأنه هو وليس (قاسم) الذي كان صاحب خطة حركة الانقلاب. وعلى ضوء الأحداث التي جرت في ١٣-١٤ من تموز والعداء الذي ما لبث أن ذر قرنه بين الرجلين، كان متوقعاً أن يختلفا اختلافاً جوهرياً في تحديد دور كل منهما. ويبدو أقرب احتمالاً أنّ (قاسم) الرئيس المعترف به للحركة الانقلابية والضابط الأقدم الأكثر تجربة من عارف عسكرياً، هو الذي وضع الخطة بتفاصيلها العامة وهو الذي قرر إسناد المناصب للأشخاص في النظام الجديد، ومن المحتمل أنه بحثها مسبقاً مع (عارف).

هناك نقطة جوهرية كانت واحدة من عوامل نجاح الخطة، يعود الفضل فيها إلى (ناجي طالب). فقد جرت العادة أن لا تزود قوات الميدان في الجيش العراقي بالعتاد وفقا لمقتضيات الأمن الداخلي- باستثناء لواء الحرس الملكي في بغداد. ولكن وفي خلال السنة المنصرمة وبناءً على إصرار (ناجي طالب) الذي كان يتولى منصب آمرية التدريب العسكري، صرف لعدد من الوحدات والتشكيلات كميات محدودة من العتاد الخفيف والعتاد المضاد للدروع «لاستخدامها في المناورات» فراح الضباط الأحرار يختزنون جانباً منه لليوم الحاسم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. وعلى هذا الأساس كان في حوزة اللواء التاسع عشر والفوج الثالث من اللواء العشرين في ١٤ تموز ١٩٥٨ مخزونا لا يستهان به من الذخيرة الحيّة دون علم من المقر العام.

وظلت التفاصيل الدقيقة حول كيفية تنفيذ الانقلاب وساعة صفره مجهولة إلا من أقل عدد ممكن من الضباط الأحرار الأقدمين في وزارة الدفاع والأعضاء في الفرقة التي ينتسب إليها كل من (قاسم) و(عارف) وأفضي بالأمر إلى عدد صغير جداً من أصدقاء (قاسم) الأقربين كابن خالته العقيد (المهداوي) وكقادة جبهة الاتحاد الوطني الأعلين.

إنّ معظم الضباط الأحرار الذين أنيطت بهم مهمات معينة في الحركة على صعيد سائر القطر فضلا عمن أسندت إليه الوظائف الكبرى في النظام الثوري، لم يكن لهم علم بالثورة، ولم يسمعوا بتعييناتهم إلاّ من راديو بغداد، بعد أن حلّت الضربة في صبيحة ١٤ من تموز(١٦). وقليل جداً من أعلمه (قاسم أو عارف) مباشرة عن طريق التلفون كـ(ناجي طالب).

(١٦) تروى حادثة طريفة في هذا الباب وهي أنّ العقيد عبدالجبار يونس الذي سمع من جهاز راديو صغير لديه، نبأ تعيينه آمراً للّواء الأول بدلاً من آمره (وفيق عارف) شقيق رئيس أركان الجيش فأبى أن يصدق هذا النبأ السعيد ولافتقاره هذا إلى الإيمان، أحيل مع وفيق عارف إلى المحكمة متهماً.

الفصل الثاني

الاستيلاء على الحكم

في الأسبوع الثاني من شهر تموز ١٩٥٨ وافقت الحكومة العراقية الملكية بطلب من حسين ملك الأردن على إرسال قوة عسكرية احتياطية لتستقر شمال بلاده. فقد اعتقد أن الاضطرابات التي حصلت في لبنان قد تهدد النظام الهاشمي في الأردن، وهو الشريك الضعيف في (الاتحاد العربي) الذي قد تم بين البلدين في أوائل تلك السنة.

وبناءً على ذلك أصدرت قيادة الفرقة الثالثة أمر الحركة للواء العشرين في ليلة ١٣-١٤ من تموز، من مقره في جلولاء التي تبعد تسعين ميلا إلى الشمال الشرقي من بغداد وكأن آمره العميد (أحمد حقي) الذي كان عليه بمقتضى الأمر أن يدور بلوائه حول مركز العاصمة من الشمال متجهاً إلى الأردن على امتداد الطريق العريضة فلوجة- رمادي، وتقرر أن يتزود اللواء بالعتاد توقعاً لعمليات عسكرية، من معسكر (أبي غريب) غرب العاصمة. وبما أنّ اللواء سيتحاشى المرور في قلب العاصمة لذلك لم تدع الحاجة إلى وضع حامية بغداد في حالة الإنذار، ويضمنها لواء الحرس الملكي. وللسبب عينه لم يبلغ وزير الداخلية بالحركة. وهو المسؤول وظيفياً عن قوى الشرطة والأمن.

وفي ساعات الرابع عشر من تموز الأولى وبعيد متنصف الليل بلغ رتل اللواء (كاسل بوست) وهي محطة قطار فرعية تقع بحدود ثلثي المسافة بين جلولاء وبغداد. واستبق العميد (حقي) متوجهاً إلى الفلوجة بقوة المقدمة في حين ترك بقية اللواء لتلحق به على مهلٍ. وقد تأكد بعدها أن العميد انطلق في طراد لا مبرر له زينه له ضباط ركنه، وسهّل غيابه الشروع في العملية التي تم التهيؤ لها بتفصيل أثناء ما كان المقر العام في بغداد منهمكاً في تعيين مواعيد الانتقال إلى الأردن.

في حدود الساعة الثالثة من فجر ١٤ من تموز أعلن العقيد (عبدالسلام عارف) آمر الفوج الثالث توليه قيادة اللواء العشرين باسم الضباط الأحرار. يعاونه في ذلك العقيد

(عبداللطيف الدراجي) آمر الفوج الأول وأحد المتقدمين في حركة الضباط الأحرار. وجرى إعتقال آمر الفوج الثاني الذي رفض التعاون معهما.

في الوقت عينه وصل (كاسل بوست) ضابط ارتباط من خلية الضباط الأحرار قادماً من بغداد، لم يكن هذا إلاّ المرافق الأقدم لنوري السعيد المقدم (وصفي طاهر). وباشر العقيد (عارف) في إصدار الأوامر وتوزيع الواجبات. وما أزفت الساعة الرابعة حتى كان اللواء في طريقه إلى قلب العاصمة الهاجعة. وما احتوته بغداد حتى انتشر وفقاً للخطة. فاحتل الفوج الأول الضفة اليسرى من دجلة وفيها بغداد الكبرى. وبمساعدة الضباط الأحرار في حامية بغداد تم احتلال مقرات وزارة الدفاع (بضمنها مقر رئاسة أركان الجيش)، ودائرة البريد والبرق المركزية وغيرها من المراكز الحساسة بسرعة. وتمت السيطرة بسهولة أيضاً على معسكر الرشيد الذي يقع على الطرف الجنوبي الشرقي من بغداد، والمطار العسكري المجاور. وألقي القبض على الفريق (رفيق عارف) رئيس أركان الجيش الذي كان يغط في نومه في منزله داخل معسكر الرشيد.

إلاّ أنّ الأهداف الرئيسة كانت في الضفة اليمنى. وقد إحتفظ (عارف) لنفسه ولفوجه بمهمة تصفيتها.

أولا وفي المقدمة كان ثم قصر الرحاب، وهو بناء متواضع بعيد عن الفخامة يقوم على رقعة من الأرض تجاور الطريق العمومية إلى الغرب وعلى مسافة قصيرة من ملتقى الطرق حيث كان مقرراً أن يواصل اللواء العشرون إتجاهه نحو الأردن بعد دورانه حول المدينة، هذا القصر فضله الملك وولي العهد عبدالإله للإقامة على قصر الزهور (البلاط الملكي) وكان المؤتمرون يعلمون أنهما يقضيان ليلة ١٣-١٤ من تموز في ذلك القصر قبل رحيلهما إلى تركيا صباح ذلك اليوم المبكر بصحبة رئيس الوزراء لحضور اجتماعات تتعلق بحلف بغداد.

من أهداف (عارف) الأخرى منزل نوري السعيد الذي يقع على ضفة النهر جنوب جسر الملكة عالية ثم دار الإذاعة، ومقر قوة الشرطة السيارة ومعسكر الوشاش المجاور لقصر الرحاب حيث ثم مدرستا المشاة والمدفعية ومخازن السلاح والأعتدة الرئيسة، ومقر وحدات الدروع الرئيس، ومطار بغداد.

قبل الساعة الخامسة بقليل عبر الفوج الثالث جسر الملك فيصل الذي لم يكن محروساً (أطلق عليه فيما بعد جسر الأحرار تيمّناً بالحادث) بعد ذلك تفرقت وحدات الفوج للقيام بالواجبات المنوطة بها. واستسلم المقر العام لقوة الشرطة السيارة مرغماً

بعد التهديد وأرسل رجاله في إجازة. ولم يكن صعباً السيطرة على معسكر الوشاش فقد كان رئيس الخفر آنذاك النقيب (عبدالستار سبع) من الضالعين في المؤامرة، واختار (عارف) دار الإذاعة مؤقتا بمثابة مقر له وهيأها لإعلان الثورة للشعب وللعالم. لم يكن في الدار حرس ينتظر منهم مقاومة. والمدنيون إما مطيعون خانعون وإما متعاونون متحمسون. وتم احتلال مطار بغداد دون مقاومة.

لم يكن بالإمكان اعتبار الانقلاب ناجحاً قبل تصفية الحساب مع ثلاثي النظام: الملك، وولي العهد، ورئيس وزراء الاتحاد، وبناءً على هذا أرسل (عارف) القسم الأكبر من فوجه للاستيلاء على البنايتين مخصصاً سرية واحدة تقريباً لاقتحام كل واحدة. وكان من المتوقع جدا أن تلقى القوة مقاومة. لذلك ارتؤي أن لا يعالج أمرهما بتسرع. وكان المتصور عملية عسكرية تبدأ بضرب طوق على الأهداف يعقبها هجوم بعيد الساعة الخامسة. وأخذت القوتان تقتربان من هدفيهما لإنجاز عمليتين حاسمتين من عمليات الانقلاب، بل لتقتُّلا.

واحدة على الأقل من هاتين الحركتين حققت هدفها. لكن هذا لا يمكن أن يعزى إلى الكفاءة التي تحلى بها منجزوها. فالتقارير المتيسرة تخلف انطباعاً عن تأخير في التنفيذ بعكس الهمة التي أبداها (عارف) ف(نوري) الذي أنذرته إطلاقات نارية، بادر إلى الهرب من الباب الخلفي لداره وعبر النهر بقارب وما لبث أن اختفى في الأزقة الملتوية من العاصمة. ولكنه شخّص في اليوم التالي وهو يسير مهطعاً في ثياب نسائية خلال الشوارع، وربما كان يقصد الحدود الإيرانية. فما لبث أن قضت عليه الدهماء[١].

قوة أكبر من هذه بأمرة النقيب (عبدالجواد حميد[٢]) إتخذت مواضعها أمام قصر

---

(١) الصحيح هو أنه أطلق رصاص مسدسه في الهواء يريد إخافة الناس وصدهم عنه محتفظاً بآخر رصاصة لنفسه أطلقها على رأسه فمات لساعته (المعرب).

(٢) ورد اسم هذا الضابط قبل هذا بوصفه رئيس تنظيم آخر سري للضباط الأحرار تم دمجه فيما بعد. وقد عرفت عبدالجواد حميد الصائغ تلميذاً لي في الثالث متوسط وكنت ألقي دروساً في اللغة والتاريخ في ثانوية الموصل الأهلية للعام ١٩٤٥. إلى جانب مهنتي القانونية، عرفته صموتاً مؤدباً انطوائياً وأحسب أنّ ذلك السلوك كان مشجعا لي على الإغضاء عن قصوره العلمي وعملت جهدي لأدخله البكالوريا. ولم أتتبع حياته وفاجأني يوماً مسلماً وهو ببزة ملازم فهنأته ورجوت له الخير. واقتضى لي زمن لأربطه بشخصية آمر السرية التي أرسلها عبدالسلام عارف لاقتحام قصر الرحاب. وذاع صيته ورددت الصحف أقواله ونظمت له مقابلات صحفية لمجلات وصحف عالمية كمجلة (كويك) الألمانية فإذا به أحد أبطال ١٤ تموز. ثم بدأ سقوطه =

الرحاب وفتحت ناراً متقطعة رد عليها حراس القصر. وتخلل ذلك قنابل مضادة للدروع وجهت إلى جدران القصر ووجد آمر القوة نفسه في وضع حرج بحيث أمر (عارف) بإرسال نجدة له من معسكر الوشاش الذي كان حينذاك قد احتله. وكان بين النجدة النقيب (عبدالستار سبع).

كان بإمكان جماعة القصر المحصورين الاستمرار في اتصالهم بالعالم الخارجي تلفونياً عدة ساعات وكان بوسع آمر فوج الحرس الملكي (العقيد طه بامرني) دخول قصر الرحاب دون ممانعة وكان قد أقبل من قصر الزهور بعد نصف ساعة من بدء الحصار. ولم يكن يخالج أعضاء الأسرة المالكة شك فيما يحصل. وقد قضى على كل أمل في مقاومة، موقفُ ولي العهد عبدالإله الذي أظهر روحاً انهزامية، واعتراه خور نفسي بحيث كان يرد على كل اقتراح بالقيام بعمل إيجابي مضاد، قائلا إنّ الأمل الوحيد المتبقي هو الاعتماد على حسن نية المهاجمين بالسماح له بمغادرة البلاد وأن المقاومة لا تعني غير الموت الأكيد. ثم إنه بعث بالعقيد (بامرني) ليأمر الحرس الملكي بالتوقف عن إطلاق النار وظل هذا الأمر ساري المفعول حتى الساعة السابعة صباحا عندما اقتحم الثوار فناء القصر وأرسلوا رسولا إلى الطابق الأعلى يطلب من أعضاء الأسرة المالكة النزول إلى تحت، فانصاعوا وهم: الملك، وولي العهد والملكة نفيسة أم عبدالإله وزوج الملك علي ملك الحجاز، والأميرة عابدية عمة الملك والأميرة هيام زوج عبدالإله التي عادت إلى الطابق الأعلى في آخر لحظة[٣] إلى جانب عدد من الخدم.

= وخمول ذكره عندما شرع (قاسم) يشتت شمل الضباط الموالين لـ(عبدالسلام) بعد إزاحته. والتقيته صدفة قبل محاولة الشواف الانقلابية بأسابيع قلائل فسلم سلاماً بارداً متقضباً فيه ترفع وعنجهية لم أعهدها فيه. وربما كان هذا النفي الاجباري عن الأضواء الإعلامية من أسباب هذا الانقلاب. ورأيته لآخر مرة عندما دخل منزلي يصحبه ملازم آخر واقتاداني بحجة اجتماع مع الشواف إلى سيارة مكشوفة مع ستة من ضباط الصف المسلحين بالغدارات وأركبني معهم ليقودني إلى الثكنة الحجرية في الحادية عشرة ليلا. ثم سمعت أنه حاول الهروب مع خمسة ضباط آخرين إلى سوريا فقبض عليه واختلفت الروايات في مقتله مع الضباط الآخرين فقيل إنّ ذلك تم على يد الغوغاء في الطريق، وقيل إنّهم قتلوا بمحض خطأ وقتل معهم حراسهم عندما فتحت النار على السيارة التي تقلهم من خفر السجن الذين كانوا سيودعون فيه عند دنو السيارة. (المعرب).

(٣) سمح لها بالرحيل إلى العربية السعودية فيما بعد. (أنظر الملحق الرابع).

ما أن وصل الموكب الصغير باحة القصر حتى طلب منهم أن يولوا شطر جداره. وقام النقيب (سبع) بحصدهم بنار رشاشته في الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين. وقبلها بحوالي الساعة كان صوت (عارف) يلعلع في دار الإذاعة معلناً موت الملكية وولادة الجمهورية[٤]. وتم القبض على زمام السلطة خارج بغداد بسهولة عموماً.

ما كاد اللواء العشرون يترك مقره حتى قامت وحدات من اللواء التاسع عشر بأمر من (قاسم) باحتلال مقر الفرقة الثالثة القريب في بعقوبة واعتقلت قائدها اللواء (غازي الداغستاني)، وعند إيذان الفجر انطلق اللواء التاسع عشر نحو العاصمة في أعقاب اللواء العشرين. وفي أماكن أخرى أبلغت الإشارة إلى الضباط الأحرار للقيام بمهماتهم عن طريق زعقات (عارف) من راديو بغداد. وفي الديوانية شرع اللواء (عمر علي) قائد الفرقة الأولى ومرؤوسه العميد (رفيق عارف) بمحاولة تفتقر إلى الحماسة لتنظيم مقاومة إلاّ أنّها أخفقت وقمعت بسهولة وسط الهتافات ولم تطلق رصاصة واحدة. وتم الاستيلاء على القاعدة الجوية في الحبانية مع أجهزة الرادار التي يشرف عليها بريطانيون، إستولى عليها العسكريون العراقيون بقيادة المقدم (عارف عبدالرزاق) ومن دون عنف إذ لم يكن الحصار المضروب عليهم ضرورياً. وسمعت أصوات احتجاج واستنكار في مراكز لواءي الديوانية وكركوك إلاّ أنّها خنقت في غضون يوم واحد. وفي مدينة الموصل انطلقت تظاهرة مؤيدة للملك في الصباح الباكر يعتقد أنّ المحرضين عليها هم الملاكون الكبار في المدينة لكن لما لم تترك أنباء بغداد أي شك في حقيقة الموقف هناك اختفى المتظاهرون من أجل الملكية وانقلبوا حالاً إلى مؤيدين للثورة وما أن حل وقت الظهيرة حتى راحت الموصل تردد هتافات بغداد بمناصرة الجمهورية.

---

(٤) راديو بغداد ١٤ و١٥ من تموز ١٩٥٨ أول نبأ للثورة أذيع في السادسة والدقيقة الثلاثين (الثورة ١-ص٢٥٥) أن إدعاء (عارف) بأنه هو الذي أذاعه لا جدال فيه تقريبا. مقتل (فيصل) أثار نوعاً من الاشمئزاز أو الأسف على الأقل- عند الشعب العراقي ولعل (قاسماً وعارفاً) احتراماً لهذا الشعور دأبا في مناسبات عدة على إنكار إعطائهما أمرا بقتله. ووضع (قاسم) اللوم في هذا على (عارف) عندما جدد العراق علاقاته الدبلوماسية مع الأردن (المنار: تشرين الأول ١٩٦٠). هناك دلائل مباشرة وموثوقة تؤيد أن الجماعة التي توجهت إلى قصر الرحاب كانت مزودة بأوامر من (عارف) تقضي بقتل كل من (فيصل وعبدالإله): الرائد محمود سبع البياتي (وكالة الشرق الأوسط للأنباء) تموز (١٩ و٢١) ١٩٥٨ النقيب عبدالجواد حميد في مجلة (كويك) ميونيخ ١٦ من آب ١٩٥٨. ويمكن أن يستخلص من طبع (قاسم) وما دوّن فيما بعد وبحسب الدلائل المتوفرة أنه تعمد الغموض في مصير هؤلاء عند إعطاء تعليماته الأولى لـ(عارف).

ولم تسجل حادثة معارضة مدنية أو عسكرية واحدة. وفي آخر ساعات الصباح دخل الزعيم (العميد) الركن عبدالكريم قاسم العاصمة بوصفه القائد غير المنازع فيه للثورة ورئيس الحكومة، واتخذ وزارة الدفاع مقرا له. ها قد انهارت الملكية لكل من له عين فيرى - هوت وكأنها بيت من ورق.

الفصل الثالث

تعزيز الموقف

قبض الحكام الجدد على أزمّة الحكم عملياً. وبات عليهم تثبيت ما كسبوه وإرساؤه على قاعدة مكينة. كان عليهم أن يبرهنوا على صحة ادعائهم بأن الثورة قد جاءت وهي تختلف تماماً عن كل الانقلابات Coup detats العديدة التي شهدها العراقيون خلال الأعوام الإثنين والعشرين المنصرمة[1].

هناك أربع مهام ملحة واجهت الثوار بعد استيلائهم على السلطة:

١- المحافظة على الأمن والنظام.

٢- عرض رسالة الثورة.

٣- تأليف الحكومة الجديدة.

٤- إزالة آثار الحكم السالف.

المرحلة الأولى في توطيد أركان الثورة، يمكن القول إنّها بدأت بإذاعة البيان الأول من راديو بغداد صبيحة الرابع عشر من تموز وانتهت بعد ثلاثة عشر يوماً بصدور الدستور المؤقت. هاتان الوثيقتان حددتا رسالة النظام وزودتاه بمبررات وجوده في أعين قادته وأنصاره قدر ما قصدت تبريره في أعين أعدائه والمتقصين منه، طوال بقائه.

حفظ الأمن والنظام

الخبر الأول الذي بلغ للشعب العراقي عن الثورة هو إذاعة (عارف) العاطفية في حدود الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين من يوم ١٤ تموز. دعاهم فيها للخروج إلى الشارع ومشاهدة رموز الطغيان تتهاوى وتغدو أنقاضاً. وما مرّت ساعة واحدة حتى تحركت مئات الألوف من الدهماء واندفعت كالموج الكاسح فملأت الشوارع وهي

(١) أنظر الملحق الخامس.

تهتف فرحة مستبشرة متعطشة للإنتقام. هذه الحشود من أهالي بغداد المعدمين هبت هبوب الإعصار مهددة بتدمير والتهام كل شيء. ولم يكن الثوار مستعدين لهذا كما يبدو. وكان عليهم أن يتعظوا بأحداث الانقلابات السابقة ويتخذوها نذراً.

حاولت الجموع هدم السفارة البريطانية. وأصيب بناؤها بتلف كبير قبل أن يتمكن الجيش من دفع الحشود عنها. وفقد محاسب السفارة حياته في مثار الصخب والعراك. وألقت مفرزة مسلحة القبض على الوزراء والضباط الأردنيين، وكانوا قد جاؤوا للبحث عن شؤون (الاتحاد العربي) ونزلوا في أحد فنادق بغداد. وقبل دخولهم وزارة الدفاع ونجاتهم إنقضّ المتظاهرون عليهم وعلى حرسهم فقتل الشيخ المسن (إبراهيم هاشم) نائب رئيس وزراء الاتحاد و(سليمان طوقان) وزير دفاع الاتحاد ودبلوماسي أردني واحد، وضابط في الجيش الأردني ورجل أعمال أوروبي أعتقل خطأ.

واقتحمت الجموع القصور الملكية وراحت تنهب كل ما تقع عليه يدها وتدمر الباقي. في الحقيقة أن عارفاً هو الذي طلب منها ذلك وحرضها عليه. ومن بين حوادث التخريب الأقل شأناً تدنيس مقبرة الحرب التركية وتحطيم تمثالي الملك فيصل الأول والجنرال (مود) فاتح بغداد عام ١٩١٧. وما حل باليهود والمسيحيين من وجل وتخوف وهم يسمعون الغوغاء تردد شعارات المطالبة بالقضاء عليهم في أرجاء الشوارع[٢].

صدر أول أمر ثوري بصورة مناشدة للمحافظة على الأمن والإخلاد إلى السكينة. وفي حدود العاشرة صباحاً أعلن منع التجول على أن يبدأ في الواحدة من بعد الظهر. إلاّ أنّ الإيصاء بالبقاء في المنازل لم يلق أذنا صاغية. وما أن باشر (العبدي) الحاكم العسكري العام مهام وظيفته حتى ظهرت معالم القيادة. إذ أرسلت دوريات شاكية السلاح لتفريق الحشود وإبعادهم عن الطرق العامة والشوارع بعزم وتصميم. ولم تجد على ما يبدو ضرورة لاستخدام كثير من العنف، فالمكانة التي أحرزها الثوار كمحررين كان لها أثرها. وأذيع بيان منع التجول مراراً. واستجاب له الأهالي إستجابة تامة في حدود الساعة التاسعة ليلاً. وقبلها بساعتين أذاع العبدي بيانا يمنع فيه الاجتماعات

---

(٢) مثل «لا يهود، لا حدود مصطنعة، لا مسيحية بعد اليوم»، ذكر أحد الساكنين في بغداد آنذاك للمؤلف بأنه وعائلته لم يتركوا بيتهم خلال الأيام الأولى من الثورة خوفا من الاعتداء عليهم.

والتجمعات. الغرض منه استئصال جذور أي عمل من أعمال الفوضى التي قد تهدد جو اليوم التالي. حيث أصدر (قاسم) بياناً بوجوب فتح كل الدوائر الحكومية واستئناف الأعمال.

بعد سنة واحدة من هذا أكد (قاسم) مفتخراً بأنه «لم يقتل في ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة أكثر من تسعة عشر شخصا»(٣)، وليس ثم موجب للشك في صحة هذا القول: وقائمة الضحايا صغيرة جداً لو وضعت السوابق في الحساب، والفضل الكبير في هذا يعود (للعبدي) الذي أنقذ الموقف الخطير بأقل ما يمكن من الشدة.

عرض رسالة الدولة

بعد الساعة السابعة صباحاً بقليل من يوم الثورة الأول، انطلقت أصوات منفعلة من راديو بغداد تبشر العراقيين بأن الثورة التي قادها الجيش تهدف إلى إنقاذ البلاد من «الذل والعبودية» وفي الساعة الثامنة أذيع البيان الأول بصوت «نائب القائد العام للقوات المسلحة الوطنية» في «مقر القيادة العامة للجيش».

البيان الاول

صيغ البيان بدقة وتم إعداده بعناية دون شك. والأهمية التي تعزوها إليه النشرات والمطبوعات الرسمية في كل مناسبة وطنية خلال السنوات الأربع والأشهر الستة تدل على أن قاسماً يضعه في مقام «تصريح استقلال» عراقي. إنّها وثيقة مقتضبة في حدود مائتي كلمة. يستنتج منها كما تليت صباح ١٤ تموز أن الاستيلاء على الحكم لم يتم بعد، وإن لم يكن ثمة شك في النتيجة.

النقاط البارزة فيه هو أن البلاد كان يحكمها «طغمة فاسدة» وضعت نفسها في خدمة الإمبريالية، وأن الجيش قام بحركته ضد هذه الطغمة وأنه يتوقع المؤازرة من الشعب الذي هو منه وإليه وكذلك وعد بتأليف «حكومة تنبثق من الشعب» على رأس «جمهورية شعبية» وتعهد بالتمسك «بالوحدة العراقية الكاملة» وبأن ترتبط هذه الجمهورية «برباط الأخوة» مع الدول العربية والإسلامية وأن «تلتزم بالمعاهدات والمواثيق وفق مصلحة الوطن» و«بمقررات مؤتمر باندونغ» وأعلن عن إقامة «مجلس

---

(٣) راديو بغداد ٢٩-٣١ من تموز ١٩٥٩.

سيادة» مؤقت إلى أن «يستفتى الشعب في انتخاب رئيس جمهورية». والبيان يفتتح باسم الجلالة. ويختتم بالدعاء له عز وجل(٤).

تكشف هذه الصياغة المحكمة عن كثير من المبادئ الأساسية التي حاول (قاسم) جهده التقيد بها حتى النهاية من خلال شتى التحولات في التكتيك والاستراتيجية. إنها أكدت «الوطنية العراقية» في الوقت الذي نوهت بالتضامن العربي. وبلغت عبارات البيان حداً يفهم منه بألاّ رغبة ثم في وحدة سياسية عربية حين كان هذا حينذاك مطلب الساعة. وكان ثمة تعهد بالحياد وعدم الانحياز، واحترام للتقاليد الإسلامية خال من صفة الإلزام بل كان ثم أيضاً وعد بالانتقال إلى حكومة دستورية.

وظل الجدل يدور حول اليد التي كتبت البيان الأول. فقاسم وأنصاره يدّعون له هذه المأثرة صراحة وضمناً. في حين أكد (عارف) فيما بعد أنه سأل (قاسم) أثناء مواجهته قبل قتله أن يقسم على المصحف الشريف بأنه هو الذي كتب البيان وليس (عارف). فسكت (قاسم)(٥) ولم يحر(٦).

وعلى أي حال وعلى ضوء تفاصيل التخطيط للثورة، لم يكن من المعقول والمنطق قط أن يترك (قاسم) هذه المسألة الحيوية لمرؤوس مهما كان أهلا لثقته.

الدستور المؤقت

لم يكن الدستور المؤقت من عمل شخص واحد كالبيان الأول. فقد صاغته لجنة وزارية شكلت بقرار وزاري مؤرخ في ١٦ من تموز، ونشر قانوناً في ٢٧ من الشهر نفسه وقدمه (قاسم) من إذاعة بغداد، وقلد (عارف) شرف تلاوته.

---

(٤) أنظر نص البيان في الملحق السادس.

(٥) الحياة ١٧ من شباط ١٩٦٣.

(٦) في الواقع ليس هناك دليل يؤيد زعم عبدالسلام عارف. في حين مقارنة بسيطة بين صياغة البيان وبين خطب عبدالسلام تزيل أي شك قد يعتور المرء بأن صاحب تلك الخطب هو مؤلف هذا البيان. وإنه بواقع الحال بيان إعتيادي اقتضاه المقام وعباراته كلها كانت حصيلة أفكار متداولة في أدبيات المعارضة العراقية ونشراتها. لا أفكاراً فحسب بل بصياغتها هي ذاتها. فمثلاً لم تكن الوحدة العربية مطلب الساعة عند المعارضة العراقية في ذلك الحين كما ذكر المؤلف وإنما كان موضوع التضامن العربي يحتل الصدارة. وأرجح أن المنافسة بين الصديقين ثم العدوين على هذا الشرف أو المأثرة متأت من إعتزاز عبدالكريم قاسم بما كتبه وإنزاله إياه منزلة أرفع من الدستور نفسه (المعرب)

والنقاط التالية تجمل أهم ما جاء في هذا الدستور:

- الثورة قامت على أكتاف الجيش لتحقيق السيادة الشعبية (المقدمة).
- القانون الأساسي الصادر في العام ١٩٢٥ وتعديلاته ألغي فعلاً يوم إعلان الثورة في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ (المقدمة).
- العراق جزء من الأمة العربية (المادة الثانية).
- العرب والكرد شركاء في هذا الوطن ويقر القانون حقوقهم «القومية» ضمن الوحدة العراقية (المادة الثالثة).
- الإسلام هو دين الدولة (المادة الرابعة).
- المواطنون سواسية أمام القانون لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين (المادة التاسعة).
- حرية الفكر والتعبير مضمونة (المادة العاشرة).
- الحرية الشخصية وحرمة المنازل مضمونتان، ولا يجوز التجاوز عليهما إلا بحسب مقتضيات السلامة العامة. ويحدد ذلك بقانون (المادة الحادية عشرة).
- حرية الأديان مكفولة (المادة الثانية عشرة).
- الملكية الخاصة مصونة، ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية (المادة الثالثة عشرة).
- الملكية الزراعية يحددها وينظمها القانون (المادة الرابعة عشرة).
- للدولة وحدها الحق في تشكيل القوات المسلحة العسكرية وشبه العسكرية (المادة الثامنة عشرة).
- مجلس السيادة يتولى وظائف رئيس الجمهورية (المادة العشرون).
- السلطة التشريعية يمارسها مجلس الوزراء ويصدق مجلس السيادة القوانين الصادرة (المادة الحادية والعشرون).
- القضاء مستقل (المادة الثالثة والعشرون).
- القرارات والبيانات التي أصدرها القائد العام للقوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو مجلس السيادة اعتباراً من ١٤ تموز حتى وضع هذا الدستور المؤقت موضع التنفيذ. يكون لها قوة القانون (المادة السابعة والعشرون[٧]).

---

(٧) أنظر النص في الملحق السابع.

اشتط الدستور المؤقت في منح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة وسلطاناً غير محدود. وأكثر ما يسترعي الانتباه فيه هو المادة السابعة والعشرون فقد ضمنت للإرادة العسكرية التي فرضت بعد الثورة مباشرة حق البقاء وممارسة العمل. وبهذا لم يعد ثمة حاجة لمصادقة أية جهة على قراراتها اللاحقة وهو أمر فيه حرج.

الحكومة الجديدة

لما كان هدف الثورة إزالة «الطغمة الحاكمة الفاسدة» واستبدالها بحكومة تنبثق من الشعب. فلا جدال في أن تكون أول مهمة للحكم الجديد إسناد المناصب الكبرى في الدولة.

واجه الثوار بعض المتاعب في إضفاء شكل من الشرعية على أعمالهم فالبيان «رقم واحد» أذيع باسم «القائد العام للقوات المسلحة الوطنية». أي ذلك الجزء من الجيش الذي يعمل لمصلحة الثورة. ولم يرد فيه اسم (قاسم) في حين واصل راديو بغداد إذاعة عدد من البيانات والأوامر بين فترة وأخرى ومن تلك البيانات:

- تأليف مجلس السيادة، ثم تشكيله وتسمية أعضائه بالبيان «رقم اثنين» موقع كذلك من قبل القائد العام للقوات المسلحة الوطنية.
- تعيين الزعيم الركن عبدالكريم قاسم «قائداً عاماً للقوات المسلحة» وتعيين العقيد الركن عبدالسلام عارف نائباً للقائد العام. موقع من قبل أعضاء مجلس السيادة «المرسوم رقم واحد».

  (إنّ حذف كلمة «الوطنية» من عنوان القائد العام للقوات المسلحة الوطنية. كان يشير إلى إشاعة الانتظام في الأعمال. فقد غدا المنصب دستورياً وأعطيت له صفة الشمول، ولم يعد ثورياً محدوداً).
- تعيين الوزارة بمرسوم وقّعه أعضاء مجلس السيادة و (قاسم) الذي صار بموجبه رئيساً للوزراء ووكيلاً لوزير الدفاع (المرسوم الجمهوري رقم ٢).
- تعيين سبعة ضباط لأعلى القيادات في القوات المسلحة ويتضمن هذا تعيين العميد (أحمد صالح العبدي رئيسا لأركان الجيش) ومعاونه (للإدارة) وقواد الفرق الأربع وآمر القوة الجوية (المرسوم الجمهوري رقم ٣). وجرت التعيينات بناءً على توصية وكيل وزير الدفاع ورئيس الوزراء.

- تعيين الضباط الأقدمين في وظائف مدنية رفيعة، وفي الشرطة والسلك الخارجي بتوصية من الحكومة. وبمرسوم موقع من أعضاء مجلس السيادة والوزراء المختصين (المرسوم الجمهوري رقم ٣).
- تعيين أربعين ضابطاً للوظائف الهامة في وزارة الدفاع والجيش بمصادقة وكيل وزير الدفاع (أمر من رئاسة أركان الجيش).

إن إذاعة هذه المراسيم والأوامر تمت في حدود الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين من اليوم نفسه.

آخر إعلان هام في هذا اليوم أذيع بعد سبع ساعات. ففي حدود الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين سمع البيان المرقم (٣) بتوقيع قاسم بوصفه القائد العام معلناً سريان الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق. ونصب (العبدي) حاكماً عسكرياً عاماً. ولم يمر على تعيينه رئيساً للأركان غير برهة من الزمن[٨].

وما عتم ملحق الأحكام العرفية أن أوضح مدى سريان مرسوم الإدارة العرفية بشكل لا لبس فيه. فهي «مؤقتة» إلاّ أنّها باقية حتى تلغى. وبذلك ستكون إدارة البلاد «عسكرية صرفة» فيها يمارس الحاكم العسكري العام السلطة على كل دائرة من دوائر الدولة. ويوقف العمل بكل قانون حيثما يشاء.

إنّ بيان إعلان الأحكام العرفية إستند إلى مرسوم الإدارة العرفية المرقم ١٨ للعام ١٩٣٥، وكان من الطبيعي إغفال الإشارة إلى مرسوم شرّعه العهد السالف، فقد حذف كل ما يشير إلى ذلك عند نشر البيان رقم (٣) مع ملحقه في الجريدة الرسمية بعد تسعة أيام. وفي مساء الرابع عشر من تموز أذاع راديو بغداد أسماء القضاة المدنيين المنسوبين إلى المحكمة العسكرية المشكلة بحسب البيان.

وبما أن البيان الثالث وملحقه كانا في الواقع العملي «القانون الأساسي» لذلك كان من المفيد جدا التحقيق في الأصول التي بنيا عليهما. ومن المؤسف أننا لا نجد إلا القليل من المعلومات تنير لنا السبيل. لكن لم يكن محتملاً أنّ حكماً عسكرياً يفرض على البلاد كان جزء من المخطط الأصلي للثورة، ولو كان الأمر كذلك لما تأخر إعلانه إلى ما بعد الظهر. والأقل احتمالاً من هذا أن يكون مدى شموله قد تقرر مسبقاً أيضاً.

---

(٨) أنظر الملحق الثامن.

إن العسكريين شركاء (قاسم) لم يكونوا على استعداد لتركيز السلطة بهذا الشكل في يد رجل واحد. رجل لو تم إختياره اختياراً جيداً فسيكون أداة الحكم الرئيسة، وإن لم يحسن انتقاؤه فسيكون بديلاً له لا أكثر. ولا أشك أن الشركاء المدنيين لن يقبلوا بهذا وسيرفعون عقيرتهم بالإحتجاج. ومن يدري؟ فلعل قاسماً أقدم على هذه الخطوة دون أن يستشير أحداً ما عدا عارفاً. وعلى أي حال فإن هذا التطرف الإجرائي لا يتفق وأساليب قاسم.

الأكثر احتمالاً أنّ القرار بإعلان الحكم العسكري اتخذ في وقت ما من يوم ١٤ تموز بدافع الخوف. كانت الجموع الغفيرة تطوف هائجة مائجة خلال شوارع العاصمة، وبدا في الأفق أيضاً إحتمال غزو خارجي يدفع إلى قرار لا رجعة فيه بالاندماج مع الجمهورية العربية المتحدة، أو الفوضى التي ستؤدي إلى دمار تام. في مثل هذه اللحظة تجد أشد المدافعين عن الإدارة المدنية يقر بوجوب اتخاذ إجراءات طارئة لاسيما حين توصف بأنها «مؤقتة». وبمضي الوقت لا شك أنّ قاسماً سيجد إدارة البلاد بالحاكم العسكري مما لا يستغني عنه وأن ضرورته تتزايد باطّراد، لاسيما وهو على دراية تامة بأن من يطبقه الصديق الحميم العميد الركن (أحمد صالح العبدي) وهو من عيار يندر مثيله. ولد (العبدي) في عام ١٩١٢ وبدا بين كبار ضباط الجيش العراقي شخصية لا نظير لها. دؤوب مجد في أداء واجباته اليومية، ذو كفاءة واتزان وإخلاص غير مشوب بأي طموح سياسي. إلاّ أنّه كحاكم عسكري عام لم يكن قادراً على اجتناب الهنات التي تلازم تلك الفضائل. فأصبعه لم تكن على نبض الجمهور وكان بحاجة إلى من يسدد خطاه للتصدي إلى الخطر الطويل الأمد الذي يختلف عن الأزمة الحادة. وبغض النظر عن توفر أي رغبة عنده في الإذعان لقاسم، فإنه لم يكن يفضل انضمام العراق إلى (ج.ع.م) ولم تكن طبيعته مناسبة لتبني قضايا متطرفة وقد شعر بأن الاستقرار والسلامة العامة -وهما الآن مهددان- لا يستطيعان تحمل عبء إضافي من إتحاد سياسي يعارض فيه الكثيرون. وفضلاً عن هذا وكما حصل فعلاً في سورية، كان الإندماج سيتمخض بانخفاض في ترقيات وتدرج رتب الضباط العراقيين. وبعين المنطلق كان (العبدي) ضد الشيوعيين. ويظهر أنّ ماضيه الحرفي زاد في كرهه لجمهورية الفلاحين و«جمهورية العمال».

احتفظ (العبدي) بمنصبه المزدوج كرئيس للأركان وكحاكم عسكري عام حتى سقوط (قاسم). ولم يكن ثمة شك في أن إيمان (قاسم)، كان في محله، رغم

الإشاعات الغامضة المتضاربة التي دارت في وقت متأخر(٩).

خلال حكم قاسم ناقش المتشددون في مراعاة الدقة القانونية على صفحات الجرائد، أحياناً مسألة صحة الحكم العسكري الذي غلب على النظام، بأنه إنما يستند إلى قانون بمرسوم سن في العهد الملكي، فهو والحالة هذه ملغى دستورياً وسواء في الأمر أكان الناقدون مؤمنين فعلاً بهذا التعليل أم لم يكونوا، فإن منطقهم غير سليم إذ جرت ممارسة الإدارة العرفية بسلطة منحها القائد العام بالاستناد إلى المادة (٢٧) من الدستور المؤقت، أو بسلطة الثورة في الواقع.

كان للتعيينات العليا في ١٤ تموز أثرها المباشر على التطورات التي عقبتها. والتعيينات هي:

مجلس السيادة:

الرئيس: الفريق نجيب الربيعي.

العضوان: محمد مهدي كبة وخالد النقشبندي.

الوزارة:

رئيس الوزراء ووكيل وزارة الدفاع: عبدالكريم قاسم.

نائب رئيس الوزراء ووكيل وزارة الداخلية: العقيد عبدالسلام عارف

وزير المالية: محمد حديد

وزير الخارجية: الدكتور عبدالجبار الجومرد

---

(٩) في إضفاء هذه الصفات على «العبدي» وعلى منصب الحاكم العسكري الذي به، مبالغة ومجانبة ظاهرة للواقع. وللمؤلف عذر، فقد توصل إلى استنتاجه هذا من القرارات والبيانات والأوامر التي كانت تصدر بتوقيع الحاكم العسكري ولم يكن على صلة بالأحداث ولا قريبا منها، كما كنا، والذي عرفناه وخبرناه أنّ قاسماً كان وراء كل أمر أو بيان أو إجراء يقدم عليه (العبدي) وكانت طاعته له مضرب المثل. ولا سهم له في كل ما ذكرنا غير التوقيع. لا شك أن (العبدي) ضابط كفوء مستقيم لم تشب حياته العسكرية شائبة. إلاّ أنّ عسكريته هذه فضلا عن اصطفاء (قاسم) له من دون الجميع لهذا السبب كانا يوجبان عليه طاعة (المافوق) وتنفيذ أوامره ووضع مقترحاته موضع التنفيذ. وقد بقي (العبدي) يتحرك بقدر ما يسمح له آمره (قاسم) لا أكثر ولا أقل، حتى دالت دولة ذلك الآمر. وقد وجدناه لا يرفع أصبعاً واحدة لمساندته أثناء احتدام المعركة. بل انقلب عليه وضرب المثل بتخاذله لاسيما عندما استجوب عن إجراءاته وهو معتقل، فقد عزاها كلها إلى (قاسم) ولم ينسب لنفسه واحداً. (المعرب).

وزير الاقتصاد: الدكتور إبراهيم كبه

وزير الشؤون الاجتماعية: العميد ناجي طالب

وزير المواصلات والأشغال العامة: بابا علي

وزير الإعمار: فؤاد الركابي

وزير الصحة: الدكتور محمد صالح محمود

وزير الزراعة: هديب الحاج حمود

وزير الارشاد: صديق شنشل

وزير العدل: مصطفى علي

وزير التربية والتعليم: الدكتور جابر عمر

الجيش وقوى الأمن:

القائد العام: العميد (الزعيم) عبدالكريم قاسم

نائب القائد العام: العقيد عبدالسلام عارف

رئيس أركان الجيش: العميد أحمد صالح العبدي

قائد فرقة المشاة الأولى: العميد عبدالعزيز العقيلي

قائد فرقة المشاة الثانية: العميد ناظم الطبقجلي

قائد فرقة المشاة الثالثة: العميد خليل سعيد

قائد فرقة المشاة الرابعة: العميد محي الدين عبدالحميد

آمر القوة الجوية: العقيد جلال الاوقاتي

مدير الشرطة العام: العقيد المتقاعد طاهر يحيى

مدير الأمن العام: العقيد عبدالمجيد جليل

إن كامل الجادرجي هو مصدر ثقة، إذ صرح بأن قاسماً بالذات كان مسؤولاً عن انتقاء الهيئة الوزارية الثورية قبل الانقلاب ببضعة أيام[١٠]. وكثيرا ما وصف بأن ائتلاف محكم تمثلت فيه التجمعات والتكتلات السياسية في البلاد كافة، خلا الحزب الشيوعي العراقي الذي مثل مع هذا بواحد من المتعاطفين.

أكان هذا الوصف صحيحاً؟ ليس بالإمكان نعت الوزارة بالائتلاف بالمعنى

---

(١٠) العهد الجديد الأول من أيار ١٩٦٢ (رسالة الجادرجي إلى رئيس التحرير).

الصحيح لأن أعضاءها عينوا تعييناً وهم مجموعة تضم كل العناصر السياسية المعادية لنظام (نوري) غير متجانسة لا تملك برنامجاً ثابتاً متفقاً عليه. كان عدم تجانسهم قبل النصر لا ينم عن اختلاف. لكن الأمر لم يعد كذلك بعده والنتيجة المحتومة لهذا الضعف هو ملازمته للوزارات اللاحقة التي صارت العناصر الفنية تتزايد فيها باطّراد يدعمهم أصدقاء لقاسم من ضباط كبار كان في وسع (قاسم) الاعتماد على ولائهم.

على أنّ الوزارة الأولى رغم تياراتها المتناقضة وطرقها المتقاطعة كانت مستقلة ايديولوجيا. وقد جرى تركيبها على النحو التالي:

الضباط الأحرار مثلوا بثلاثة من الأعضاء وفي هذا الرقم يدخل المنصب الأرفع وهو رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ويتقلدهما (قاسم) و (عارف) بوصفه وزيراً للداخلية، كان أيضاً مسؤولاً عن مديريتي الشرطة والأمن، ونظراً لبروز مقام (ناجي طالب) في حركة الضباط الأحرار، فيجب أن يعتبر تعيينه لمنصب وزير للشؤون الاجتماعية تخفيض رتبة مكسوا ثوب تشريف. وتلك أول عملية من الإجراءات الإدارية التي برهن (قاسم) على براعته فيها.

الحزب الوطني الديمقراطي: مثل بنائب رئيسه (محمد حديد) وبعضو بارز في هيئته الإدارية (هديب الحاج حمود) وهو من أصحاب الأراضي عرف بآرائه التقدمية في مسائل الزراعة.

حزب الإستقلال: مثل بسكرتيره العام (صديق شنشل) وهو محام تلقى تعليمه في السوربون، وكان مديراً للدعاية العام زمن (رشيد عالي) في ١٩٤١.

حزب البعث: مثل بسكرتير القيادة المهندس (فؤاد الركابي) عاد وزيراً للإعمار، وعلى رأس وزارة كان قد طرد منها بسبب ميوله السياسية.

وضمت الوزارة إثنين من الساسة القوميين لا ينتميان إلى جهة حزبية في حينه هما الدكتور عبدالجبار الجومرد مؤرخ ونائب سابق عن الموصل. والدكتور جابر عمر كذلك نائب سابق ألماني الثقافة، كان وقت قيام الثورة يعيش في منفاه دمشق وهو من أشد المتحمسين (لعبدالناصر في الوزارة).

ووزيرا العدل والصحة كلاهما مهنيان بماض في معارضة النظام السالف. كان (مصطفى علي) قاضياً في محكمة الاستئناف والدكتور محمد صالح طبيباً ومديراً لمستشفى وكلاهما كردي الأصل.

الحزب الديمقراطي الكُردستاني الموحد: بدا وكأن القضية الكردية نالت نصيبها

بشخص (بابا علي)، وهو ابن للشيخ محمود البرزنجي الزعيم السليماني الذي أقضّ مضاجع سلطة بغداد في العشرينات والثلاثينات. صار ابنه على تعبير (س. هـ. لونكريك) كردياً مؤهلاً لمنصب وزير. وجعله أسلافه وانتماؤه العائلي أداة ثقل لنقل المشاعر الرسمية نحو الكرد. إلاّ أنّه فقد المقدرة على خوض معارك شعبية بسبب ظروفه وثقافته.

الحزب الشيوعي العراقي: لم يمثل في الوزارة. لكن ساد اعتقاد واسع في العراق وفي الخارج بأن الناطق بلسان الحزب هو رجل الاقتصاد الدكتور إبراهيم كبه خريج السوربون، إشتراكي علمي وماركسي لا جدال فيه. إصطدم أكثر من مرة بشرطة (نوري).

برزت أسماء ثلاثة من كبار السياسيين بسبب افتقادهم في هذه المنظومة وهم (كامل الجادرجي) رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، و(حسين جميل) المحامي سكرتير الحزب. و(فائق السامرائي) المحامي نائب رئيس حزب الإستقلال. وهؤلاء كان لهم دور فعال في المفاوضات مع الضباط الأحرار قبل الثورة وقيل إنّه كان مقرراً أن تسند إلى الجادرجي وزارة الاقتصاد لكنه رفض المشاركة في حكومة يشرف عليها الجيش أساساً. وربما كان امتناع حسين جميل عن المشاركة، تضامناً مع الجادرجي. أما فائق السامرائي فقد كانت علاقته بقاسم سيئة منذ البداية.

وهناك دلائل تشير إلى أن تركيب مجلس السيادة كان قد قرره (قاسم) كما كان الحال مع الوزارة[١١]. وفي رأي (قاسم) أن اختياره هذا لم يكن أبدع منه. فرئيسه سني عربي. وعضواه أحدهما كردي والآخر عربي شيعي. إنّه بنظره توزيع «تقدمي» للمقاعد، لا يخرق فيه تقليد التفوق السني. الرئيس (الربيعي) ضابط رفيع الرتبة مقبول من الجيش الذي كان ينشد ممثلا ذا مكانة مرموقة. وهو معروف عند (قاسم) معرفة جيدة. فقد كان آمره، وهو سيد ماجد عالي الخلق كبير السن ذو سيماء مهيبة ومظهر جذاب لا طموح سياسي لديه ولا يحتمل أن يكون عنصراً مزعجاً.

والنقشبندي العضو الكردي محافظ (متصرف) سابق لا تشوب خدمته شائبة معروف الكنية والاسم في الشمال، ليس منتميا إلى حزب أو إتجاه سياسي عند بني قومه مما يحتمل أن يثير إزعاجاً لبغداد. و(كبه) الشيعي المذهب أشهر الثلاثة عند

---

(١١) الجدة: ص٦٠-٦١.

الجمهور. فهو رئيس حزب الإستقلال وأحد أعضائه المؤسسين ووزير سابق. سمعته كقومي غير مساوم وخصم للإنكليز قد ترفع من قدر النظام الجديد عند الرأي العام. وسنه والمرض المبتلى به لا يسمحان له ببذل جهد كبير.

إسناد المناصب العليا في الدولة أذيع في بكور يوم ١٤ تموز، مصادقاً عليها من قبل مجلس السيادة والوزراء المختصين مع أنّ رئيس مجلس السيادة لم يصل العراق قادماً من جدة إلا في اليوم التالي[١٢].

كان من المقرر أن يؤلف مجلس قيادة للثورة بعد نجاحها - يختار أعضاؤه من بين اللجنة المركزية العليا للضباط الأحرار. إلاّ أنّ مجلساً كهذا لم يبرز إلى الوجود. ففي صبيحة الرابع عشر من تموز، زار قاسماً المقدم (عبدالوهاب أمين) وهو عضو بارز في مجموعة الضباط الأحرار وقد عين وشيكاً وعن طريق الراديو مديراً للحركات في وزارة الدفاع. وطلب من قاسم إعلان تشكيل مجلس قيادة «كما تم الإتفاق عليه»، واستناداً إلى قول (أمين) أن قاسماً كان لطيفاً معه وأحاله إلى (عارف) فقصده، إلاّ أنّ عارفاً أجابه بأنه لا يرى ضرورة لهذا المجلس، إلاّ أنّه وعد بلهجة غير مؤدبة أن يعطيه جوابه النهائي بعد بضعة أيام. وبعد عشرة أيام فوجئ (أمين) بتعيينه ملحقاً عسكرياً في القاهرة، وهو فيها ضمن وفد تهنئة في احتفالات (٢٣ يوليو) بالثورة المصرية ولم يصله جواب من (عارف) قط[١٣].

وكذلك استبدت الحيرة بـ(ناجي طالب) في صبيحة ١٤ من تموز عندما سمع بنبأ تعيينه وزيرا للشؤون الاجتماعية وهو في البصرة، إذ لم يكن لهذا أن يستقيم مع ما كان مفروضاً سابقاً «بأننا لن نكون وزراء. لكن سيؤلف مجلس قيادة ثورة»[١٤].

كان (ناجي طالب) أقوى عضو في هيئة الضباط الأحرار بعد (قاسم) ولابد أنه شعر بألم حاد لما زحزح من المركز ووضع فوق كرسي وزاري ذي أهمية سياسية ضئيلة. وقد أعرب في وقائع محاكمة (عارف) التالية في شهر كانون الثاني ١٩٥٨، عن جهله بالسبب في العدول عن تشكيل مجلس الثورة. وهناك مصادر أخرى لا علاقة لها بمحاكمة (عارف) تجعل هذا الضابط مسؤولا أيضاً عن عدم إقامة مثل هذه الهيئة[١٥].

---

(١٢) راديو بغداد ١٦ و١٧ تموز ١٩٥٨.

(١٣) وقائع المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج٥: ص٢٥٣ و٢٥٧.

(١٤) المصدر عينه ص٣٣٤.

(١٥) مرآة الشرق الأوسط ٢١ من تشرين الأول ٩٥٨ مقتبسا عن ناطق باسم الحكومة العراقية.

كان من العبث أن يحتج على هذا. فمنذ الساعات الأولى حكّمت تشكيلة (قاسم- عارف- العبدي) مواضعها تحكيما قويا جدا. تاركة (ناجي طالب) وزملاءه ولا خيار لهم غير الرضا بالأمر الواقع.

ليس ثم كثير شك في أن قاسماً كان وراء التخلص من مجلس قيادة الثورة. ووجد ذريعته في الاحتماء وراء (عارف). وعارف المتهور الذي تعوزه اللباقة بعكس (قاسم) اللبق الغامض - كان بالتأكيد ممن يعتمد عليه في الترحيب بفكرة الاستغناء عن المجلس. فضلا عن دور الفضولي المتدخل الذي قد يتخذه المجلس في حال تشكيله، وفي الوقت الذي سيكون وجوده سبباً في سلبه منصبه وصلاحياته. ومما يجلب الانتباه موقف (عارف) في أثناء محاكمته عندما سأله المهداوي عن سبب معارضته في تأليف مجلس قيادة خلال الأيام الأولى التالية للثورة؟ قال عارف:

- الثورة لها أسرارها.. الجواب على هذا السؤال هو من إختصاص الزعيم.. إني مخلص للزعيم، أرجو أن تطلبوا الجواب منه.

المهداوي: إنّ المحكمة تحاكمك أنت، فأرجو أن تجيب إذا شئت وإلا فسنوجه إليك سؤالاً آخر.

عارف: أرجو أن تسألوا سؤالا آخر(١٦).

إنّ ما جعل (المهداوي) يتصرف بمثل هذه الكياسة واللطف لم يكن سببه الرفق بعارف أو العطف عليه.

واعتبر (أمين) الغش في تشكيل المجلس السبب الأساس في الخلافات التي ظهرت بعد ذلك(١٧). وعلى أي حال فالأمر الجدير بالإهتمام في عين المؤرخ أنّ هذا الفصل من الكتاب يظهر أول مكيدة لقاسم بعد وصوله إلى الحكم ويكشف قاسماً داهية باقعة في حبك الدسائس بيد يكسوها قفاز مخملي، فيهزم خصوم الساعة ببراعة وبمنتهى البساطة، إلاّ أنّه بمرور الأيام يخسر ثقة الشعب الثمينة التي ما كان بوسعه الاستغناء عنها.

---

(١٦) المصدر عينه ج٥: ص٤٤٢.
(١٧) الوقائع ج٥/ ص٢٥٣-٢٥٤.

إزالة آثار العهد السالف

كان على الحكام الجدد إزالة كل آثار العهد المباد لفرض منهاجهم الثوري وكان عليهم ألاّ يضيعوا وقتاً في سبيل ذلك. إنّ التخلص من رؤوس النظام الثلاثة كان قد تم كجزء من الانقلاب نفسه. وهروب (نوري) في حينه كان وقتياً.

وفي ١٩ من تموز أعلن عن مصادرة جميع أموال وأملاك الأسرة المالكة. بعدها كان ثمة الدوائر الحكومية والمعاهد والمؤسسات العامة التي وجب أن تكنس وتنظف تنظيفاً تاماً ومنها مجلس الوزراء، مجلس النواب والأعيان، دوائر الحكومة، دوائر الشرطة والأمن، إلى جانب المعارضة التي يجب أن يقضى عليها.

وزارة العهد المباد الأخيرة لم تقل رسميا إلاّ أنّها أصبحت في عداد المنحلة مع النظام الملكي واختفى المجلسان أيضاً باختفاء القانون الأساسي القديم. كذلك سبق إعداد قوائم الإخراج من خدمة الجيش الفعلية يوم الثورة بحق كل ضباط الجيش الذين يعلون قاسماً رتبة وقدما[(١٨)]، وقد كان برتبة زعيم (عميد). وبلغ عدد المحالين على التقاعد من الضباط خلال شهري تموز وآب ١٩٥٨ مائة وإثني عشر نشرت إحالتهم في الجريدة الرسمية. عدد كبير من هؤلاء أعيد استخدامهم وأسندت إليهم مناصب مدنية رفيعة. وبنهاية شهر تموز بلغ عدد المطرودين من مديرية الأمن والإدارات التابعة لها خمسة وأربعين موظفاً. وكان على رأس القائمة (بهجت العطية) مدير الأمن العام[(١٩)].

وفي ١٤ من آب صدر أول قانونين في عهد الجمهورية وهما «قانون تطهير الجهاز القضائي» و«قانون تطهير الجهاز الحكومي»، وذكر أنّ الغاية من سنهما هو التخلص من العناصر الهزيلة التي غزت القضاء والإدارة بسبب الفساد الذي عمّ البلاد في العهد المباد، وهو وصف تمويهي مفيد للقانون الذي حدد العمل به أصلا بستة أشهر إلاّ أنّه مدد عدة مرات. بهذا القانون جردت المادة الثالثة والعشرون من الدستور الموقت التي ضمنت استقلال القضاء - من أي مفعول قانوني.

واعتقل النظام الجديد حوالي مائة شخص بينهم أعضاء أسرة (الاسترابادي) التي

---

(١٨) سمع المرسوم لأول مرة في الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت كرينتش (راديو بغداد) ١٤ (١٦) من تموز ١٩٥٨. كذلك أنظر الوقائع العراقية رقم ٢٣، ١٠ من تموز ص٣-٤.

(١٩) عراق تايمس ٣ من آب ١٩٥٨.

أخفت نوري مدة قصيرة بعد الانقلاب[٢٠]. ووضع الحجز على أموال حوالي سبعين من كبار الساسة والضباط. وبدأت الإجراءات القضائية تمهيدا لمحاكمة المجرمين على أثر تشكيل (المحكمة العسكرية العليا الخاصة) بموجب قانون «معاقبة المؤتمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم» في ٧ من آب ١٩٥٨.

على أنّ الجمهور كان قد نبه قبلها بهذه النوايا، ففي ساعات الصبح الأولى من يوم ٢١ (تموز) أذيع من راديو بغداد بيان مذيل بتوقيع (قاسم) يدعو فيه «كل مواطن يملك معلومات للإفادة بها أمام مجلس تحقيق شكل في وزارة الدفاع، بغية إتخاذ الإجراءات القضائية «ضد رجال العهد المباد» أمام محكمة عسكرية خاصة». وفي مساء اليوم نفسه صدر مرسوم جمهوري بتشكيل هيئة المحكمة وأنيط التنسيب بوزير الدفاع. فأسند رئاستها إلى «العقيد فاضل عباس المهداوي» إبن خالة (قاسم)، إلى جانب أعضائها الخمسة أسند البيان رئاسة الإدعاء إلى المقدم الركن ماجد محمد أمين و لم يكن للمهداوي خبرة أو ممارسة قضائية سابقة، إلاّ أنّ (ماجد أمين) كان قد أكمل دراسته في كلية الحقوق أثناء خدمته العسكرية في صنف الهندسة، ويبدو أن هذا الإجراء كان حصيلة سنين كثيرة من التخطيط والتصور في ذهن (قاسم) فقد أكد هو نفسه في العام ١٩٥٩ بأنه قال للمهداوي «قبل خمس عشرة سنة» بأنه «سيأتي ذلك اليوم الذي يرأس فيه المهداوي محكمة تحاكم الخونة بحق هذا الوطن»[٢١].

يتضمن قانون السابع من شهر آب، فصلين: أولهما يحدد الجرائم الداخلة ضمن اختصاصه، أما الثاني فيحدد صلاحيات المحكمة والقواعد والأصول التي تتبعها. وفرض القانون العقاب على: «كل شخص... إستخدم نفوذه أو شارك في... توجيه

---

(٢٠) هرب نوري فجر ذلك اليوم، وأرسى به زورقه عند منزل الدكتور صالح مهدي البصام في كرادة مريم. ونقل بعدها بسيارة إلى دار صديقه الحاج محمود الاسترابادي. وفي اليوم التالي غادر المنزل متنكراً بزي امرأة بصحبة (بيبي قطب) زوج الاسترابادي فبلغت به منزل هاشم جعفر شقيق وزير المالية السابق ضياء جعفر. فبادر نجله إلى مقابلة (قاسم) في وزارة الدفاع وأخبره بمكانه. إلاّ أنّ نوري أحس بحركة الإبن فخرج متوجهاً إلى منزل النائب السابق محمد العريبي في منطقة البتاوين برفقة زوج الاسترابادي وخادمه. وفي الطريق افتضح أمره. وراح يطلق النار ثم انتحر وقتلت الزوج ثم قبض على الحاج محمود وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ثم أطلق سراحه بعد سنة ونيف.

(٢١) راديو بغداد، وايتيم مزراح ١٣ من آب ١٩٥٩.

سياسة البلاد لغير المصلحة العامة» أو «تعريضها إلى خطر الحرب أو زجها في حرب مستخدماً القوات المسلحة ضد الدول العربية الشقيقة أو مهدداً باستخدامها لهذا الغرض، بصورة تدفع الدول الخارجية إلى تهديد السلامة الوطنية، وكل متآمر على قلب نظام الحكم في تلك البلاد وكل من يتدخل في شؤون تلك البلاد الداخلية، ويقبل المؤتمرين عليها كلاجئين، أو يشوه سمعة رؤساء تلك الدول في المحافل الدولية، أو يُشهِّر بهم أو يوجه إليهم الإهانة بطرق النشر - هؤلاء يعتبرون متآمرين على سلامة الوطن... وكل شخص يصادر أو يقيد الحريات الأساسية المقررة في القانون الأساسي السابق، عن طريق إصدار قوانين ومراسيم وأوامر وتعليمات وبيانات مخالفة للمواد الأساسية التي قررها ذلك القانون، ويستخدم القوانين لمصلحة أشخاص أو مجموعة من الأشخاص على حساب المصلحة العامة. أو يتدخل في شؤون القضاء والسلطة التنفيذية وفي حرية الانتخابات العامة. أو يقوم بالتأثير على معنويات الشعب ليضعف من قدرته على النهوض بمسؤولياته وممارسة حقوقه، أو يمنع أو يعرقل تطبيق القوانين الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين. وكل من يبدد أموال الدولة بإهماله جباية الواردات أو يقبل أموالاً خلافاً للمصلحة العامة... كل من هؤلاء يعتبر مفسداً لنظام الحكم.

من يثبت تآمره على سلامة الوطن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ومن يثبت إفساده نظام الحكم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

من بين مواد الفصل الثاني نلفت النظر إلى المواد التالية:

«تأليف المحكمة العسكرية العليا الخاصة للمحاكمة عن الجرائم المرتكبة بموجب هذا القانون وغيره من القوانين الجزائية».

«سلطة القائد العام للقوات المسلحة»، من بين السلطات الواسعة التي يتمتع بها: «حقه في سحب أية قضية جزائية من أية محكمة وإيداعها إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة للنظر فيها».

«الأحكام التي تصدرها المحكمة العسكرية العليا هي أحكام قطعية ولا تستأنف».

«أحكام الموت تنفذ بعد مصادقة وزير الدفاع الذي يملك صلاحية تخفيض الحكم أو إلغائه».

«الأحكام العامة التي نص عليها في قانون العقوبات البغدادي وأصول المحاكمات الجزائية تطبق على جميع القضايا مما لم يرد به نص في هذا القانون».

من سمات هذا القانون التي تجب الإشارة إليها أنه يشكل خرقاً فاضحاً للدستور المؤقت ويستخف به نصاً وروحاً. إنّ الوجه العسكري المتحكم فيه يقف عارياً مجرداً عن كل ما يستره، وسمة أخرى فيه هي أن له أثراً رجعياً كما هو واضح، فهو يراجع جرائم ارتكبت في وقت لم يكن هناك قانون يعتبرها جرائم. وثم ظاهرة أخرى فيه وهو الاهتمام الذي خص به القومية العربية، فالفصل الأول منه يربط بشكل صريح مطلق الأعمال الموجهة ضد البلاد العربية بالتآمر ضد سلامة الوطن (ومن السياق يفهم أن المقصود بالبلاد العربية الشقيقة هو ج.م.ع) في حين أنّ العقوبة التي فرضت لجريمة القذف والتشهير برئيس دولة عربية شقيقة هي أشد من أخطر جريمة ترتكب ضد أي مواطن عراقي.

السمة الرابعة فيه أن صياغته لم تكن متقنة أو دقيقة إذ إن اختيار عنوان «القائد العام للقوات المسلحة» مع «وزير الدفاع» في الفصل الثاني موجب للالتباس. على أن الأمر ليس مهما في التطبيق العملي بالتأكيد لأن الوظيفتين كلتيهما متحدتان بشخص واحد.

هناك أيضاً تنويه عابر لكنه واضح - بحكم الموت- لا يوجد له أثر بين العقوبات المنصوص عليها في القانون نفسه. من جهة أخرى هناك عبارة حول (محكمة عسكرية عليا خاصة) تم تشكيلها دون تنويه أو إشارة إلى المرسوم الجمهوري المؤرخ في ٢١ تموز الذي قضى بتشكيلها.

هذه السقطات في صياغة غير مهنية تحمل المرء على الاستنتاج بأن وزير العدل الذي كان من بين الموقعين على القانون - لم يطلع على مسودته قبل أن تغدو قانوناً.

في ٩ من آب أعلنت قائمة بأسماء المتهمين. وهي بقسمين: أحدهما يتضمن أسماء ثلاثين ضابطاً. والآخر يتضمن أسماء ثمانية وسبعين مدنياً من بينهم أنثى واحدة[٢٢]. وفي كلا القسمين أسماء عدد من أبرز الشخصيات في المملكة المدالة إلى أسماء نكرات لا يمكن أن تكون أفعالهم الجرمية قد أحس بها الجمهور قبل إحالتهم إلى المحكمة.

إنّ نشاط محكمة المهداوي خلال سنة ونصف سنة يمكن تصنيفه بمراحل والقسم الخاص بالمحاكمة عن الجرائم المرتكبة في العهد الملكي هو الذي سيدخل في نطاق هذا الفصل.

---

(٢٢) عراق تايمس ١١ من آب ١٩٥٨.

في ١٦ من آب ١٩٥٨ بدأت محكمة المهداوي جلساتها في قاعة اجتماعات مجلس النواب السابق. للنظر في قضايا تتعلق بموآمرات ضد إستقلال سوريا[٢٣] وبعض الأعمال اللاقانونية المتعلقة بـ(النظام الفاسد). روعيت التقاليد القضائية الغربية في المرافعات بما يقرب من الدقة في المراحل الأولى من نشاط المحكمة. فسمح للمتهم بالإدلاء بإفادته وحاول محامو الدفاع بإخلاص وصدق الدفاع عنه، وإن شاب دفاعهم دوماً إطراء وتملق للمحكمة وإشادة بالمبادئ التي تمثلها. وكان الرئيس يلتزم بإحترام معقول للمتهمين. كانت المحكمة عموماً لا تحيد عن الأصول والضبط القضائيين. ولوحظ من الأول اتجاه عدائي للفاشية، ووجهت الطعون بهتلر وموسوليني وفرانكو. وتلك ظاهرة غير إعتيادية في أقوال وخطابات الساسة العرب يمكن تفسيرها بوصفها أول مظهر للنفوذ الشيوعي في المحكمة. وكثيرا ما ذكر اسم عبدالناصر عن لسان الرئيس والمدعي العام بكثير من التوقير والتعظيم في معرض السياق عندما كانت طبيعة التهم تستدعي ذكره. وبمقابل ذلك أغرق معلقو راديو القاهرة وصحافة (ج.ع.م) المحكمة بالإطراء والثناء. وكانت النتيجة الطبيعية (وهي نتيجة شاذة لا تستقيم وسلوك المحكمة اللاحق) أن أخذ الدفاع يستشهد في عدة مناسبات بأقوال (جمال عبدالناصر) وغيره من رجال (ج.ع.م) البارزين، بوصفهم شهوداً غياباً لمصلحة موكليهم. ومن الملاحظ أن المتهمين قلما أظهروا شجاعة وصلابة. إلاّ أنّ بعضهم احتفظ بوقاره لا شك. وكانوا في معرض دفاعهم يحاولون جهدهم مسايرة المقاييس والاتجاهات السياسية التي تتبناها المحكمة. باستثناء (فاضل الجمالي) وهو رئيس وزراء سابق فقد دافع بقوة عن الإتجاه نحو الغرب في السياسة العراقية باعتبارها معادلة ضرورية للشيوعية العالمية وبعده اتخذ (سعيد القزاز) عين الموقف. قد يفسر جبن المتهمين بأنه ناشئ عن الضعف البشري كالافتقار إلى الشجاعة الأدبية وهي صفة تفتقد في التكتلات السياسية العراقية. أو أنها تقوم دليلا آخر على تفسخ النظام المباد. وربما توزعت الحقيقة كل هذه الأسباب.

أحكام الموت التسعة التي أصدرتها المحكمة خلال هذه المرحلة لم ينفذ أي واحد منها فوراً.

باستئصال شأفة مرتكبي الجرائم من رجال العهد السالف وطفيلييه، بات من

---

(٢٣) أنظر الملحق التاسع.

الواجب إعادة الإعتبار لضحاياه الأسبقين. من أسباب السخط الرئيسة التي انصبت على النظام الغابر هو مطاردته واعتقاله كل من يعتبرهم غير مخلصين للوطن وبكلمة أخرى كل العناصر التقدمية الواعية النزيهة المستقلة التفكير في المجتمع العراقي. وقد بادر النظام الجديد بإصلاح هذا. فبعد عشرة أيام من الثورة ترجم ادّعاء وزير العدل إلى الواقع العملي إذ صرح(٢٤) بأن المعتقلين السياسيين الذين لم تصدر بعد أحكام بحقهم قد أطلق سراحهم فوراً بعد قيام الثورة واستطرد موضحاً بأن «قضايا السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام، تتطلب المزيد من التدقيق لأن العهد المباد كان قد لجأ إلى إختراع شتى الحيل ليغير من طبيعة الجريمة» وأعلن بأن «لجنة خاصة قد شكلت في وزارة العدل لتدقيق تلك القضايا» فما أن يثبت للّجنة بأن الشخص المعني بالأمر قد حكم لأسباب سياسية بحتة فسيبادر الوزير إلى تقديم توصية بالعفو إلى مجلس الوزراء وسيكون لوزير الداخلية الحق في الاعتراض على إطلاق سراح أي سجين. إلاّ أنّ عارفاً لم يستعمل هذا الحق. واختلفت المصادر في تقدير عدد الذين شملهم العفو بين ١٤٠ و٢٢٠ سجينا ومعظمهم شيوعيون أو ممن أعتبر كذلك.

وتكاملت عملية إعادة الإعتبار هذه بإصدار «قانون العفو عن المحكومين السياسيين» الذي نشر في ٤ أيلول. فقد أعلن عفوا عاما عن جميع الأفعال الجرمية التي أرتكبت ما بين الأول من شهر أيلول ١٩٣٩ و ١٣ تموز ١٩٥٨. وقضى أيضاً بإعادة الغرامات المستوفاة إلى المحكومين أو إلى ورثتهم. وفي حالات معينة قضى بتعويضهم. وكان فيه فقرة ملائمة لواقع الحال قضت بعدم تطبيقه على الجرائم المرتكبة ضد سلامة الوطن أو ضد مبادئ الثورة الأساسية.

بعد الثورة مباشرة تم إطلاق سراح عدد من القوميين الكرد بكثير من الضجة والإعلان ومن بينهم الشيخ أحمد الأخ الأكبر لملا مصطفى البارزاني. وفي أوائل شهر أيلول وجهت دعوة رسمية لملا مصطفى نفسه جواباً على طلبه العودة من منفاه في الاتحاد السوفياتي. هذه التطورات سنأتي على بحثها بتفصيل أكثر في مناسبة أخرى.

وختمت عملية إعادة الاعتبار بقيام الوزارة بإلغاء قرارات وضع المشكوك فيهم تحت رقابة الشرطة، كما أعيدت الجنسية العراقية لكل من أسقطت عنه لأسباب سياسية، وبلغ الممثلون الدبلوماسيون في الخارج بتقديم المساعدة لكل المنفيين

(٢٤) وكالة أنباء الشرق الأوسط ٢٤«٢٦»؟ من تموز ١٩٥٨.

الراغبين في العودة، وأخيراً تمت إعادة كل المعلمين والتلاميذ والموظفين المفصولين إلى مدارسهم ووظائفهم. وكأي نظام حكم، كانت صورة الحكم الملكي منطبعة في أذهان الجمهور عن طريق رموزه الخارجية الظاهرة للعين. ووجود مؤسسات عامة معينة تنم عنه ومن تلك الرموز الاسم الرسمي للدولة «المملكة العراقية» إختفى هذا الاسم بإذاعة البيان الأول الذي أعلن قيام «الجمهورية العراقية». وبعدها بساعة من الزمن أعلن البيان رقم (٤) إعادة تسمية ألوية الجيش التي كانت ذات أسماء لشخصيات ملكية. ولا شك أن لهذا أهمية عند ضباط الجيش. وبمجيء ٢٩ من تموز بدأت دوائر البريد تبيع طوابع طبعت فوقها عبارة «الجمهورية العراقية» وفي ٢٤ من آب تقرر أن يتخذ لحن «ألله أكبر» للنشيد الوطني الجديد. وهذه الأغنية حماسية عسكرية تتضمن الإشادة بـ(ج.ع.م)[٢٥] وصادق مجلس الوزراء في ٢٤ من تشرين الثاني ١٩٥٨ على شعار الجمهورية الجديد، كما رفع العلم العراقي الجديد لأول مرة في الذكرى السنوية الأولى للثورة[٢٦].

وثم مفارقة صغيرة لكنها كبيرة الدلالة. فقد بقي رمز الملكية: التاج أحد شارات رتب الضباط ولم يجر استبداله حتى عام ١٩٦٠. وظل (قاسم) مؤسس الجمهورية يحمل رمز الملكية هذا على كتفيه ويظهر به إلى الجمهور طوال فترة رتبة الزعيم (العميد).

من بين الإجراءات الأولى التي اتخذها النظام الجديد، إلغاء المحافل والنوادي التي كان العراقيون يقرنونها بالعهد السالف وارتباطه بالنفوذ البريطاني، كنادي سباق الخيل والمراهنة، ونادي السيارات، وهي أماكن لقاء اجتماعية لا علاقة لها بالسياسة. وقد أغلقت بقرار من (العبدي)[٢٧]، وانتشرت إشاعة بذيئة مؤداها أن الغرض الرئيس من فتح نادي السيدات ونادي (الجوكية) هو تزويد فراش عبدالإله وولي العهد بالشبان والشابات.

---

(٢٥) عن صحيفة الجمهورية (القاهرة ٢٥ من آب ١٩٥٨) كانت أغنية «ألله أكبر» يذيعها راديو بغداد عند افتتاح البرامج وبختامها لفترة من الزمن بعد الثورة. ثم استعيض عنها بالنشيد الجمهوري.

(٢٦) مما يلفت النظر أن «علم» النظام الملكي كان ظاهراً على أغلفة (وقائع المحكمة العسكرية الخاصة) حتى العام ١٩٦٢.

(٢٧) مرآة الشرق الأوسط ٢٧ من تموز وعراق تايمس ٢٣ من تموز وراديو بغداد ١٢، «١٤» من آب ١٩٥٨.

وأخيراً كان على النظام الجديد أن يتصدى للسياسات التقليدية التي عهدها الجمهور في النظام الملكي. تلك السياسات التي تقوم على التعاون مع الغرب، واحتواء القومية العربية.

الأمور الجوهرية المتعلقة بهذا الباب كانت على درجة من التعقيد بحيث وجب على الحكام الجدد أن يقطعوا شوطاً بعيداً جداً ليبرهنوا على كفاءتهم السياسية وتقدير المدى لحرية العمل لأجل في بلادهم في مستقبل الأيام. والمراقب عن كثب لا يسعه إلاّ أنّ يدهش للحصافة والفطنة التي أظهرها هؤلاء الحكام خلال الأسابيع الأولى.

كان إلغاء الحلف مع الأردن من أسهل الأمور، من ناحية بسبب العداء الصريح الذي أظهره الملك حسين للجمهورية. وفي ١٥ من تموز كان من أولى القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء بعد المداولة، إعلان انسحاب العراق من الإتحاد العربي وإلغاء كل القرارات والإجراءات التي أتخذت بموجبه، وعلل القرار بالانسحاب بأن «الاتحاد لم يكن اتحاداً حقيقياً يهدف إلى مصلحة شعبي البلدين»[٢٨].

وكان ثمة وحدة عسكرية عراقية أطلق عليها إسم «رتل هادي» قد عسكرت بالقرب من (المفرق) شمال الأردن بهدف التعاون للمحافظة على أمن الأردن، هذه الوحدة تسلمت في ١٤ من تموز أمرا بالعودة مذاعاً من راديو بغداد. وتم إنسحابها بالطرق العامة الممتدة بمحاذاة خط أنبوب النفط، دون تدخل فعلي من البلد المضيف. واشتكى آمرها فيما بعد بأن الضباط الأردنيين أخضعوه لـ«حرب نفسية» في محاولة منهم لتحويل ولائه للثورة. وفي ٢ من آب أيد الملك حسين انحلال الاتحاد.

ومن الواضح بمكان أنّ كل الخطوات الأخرى في هذا المجال اتخذت بهدف الوفاء بالعهود الثورية، متحاشية بأقل ما يمكن إستفزاز العداء الخارجي. إلاّ أنّ التدخل الغربي ما كان بالإمكان إغفاله، بوصفه متوقعاً. وفي ١٤ من تموز عقد مجلس (حلف بغداد) اجتماعه في إستانبول دون حضور وفد عراقي. وفي هذه الفترة لم تصدر بغداد بلاغاً رسمياً بخروجها من هذا الحلف لكن الأطراف المعنية كانت على ثقة بأن العراق لم يعد شريكاً لها فيه. أما مسألة العلاقات بين العراق و(ج.ع.م) فسوف تعالج فيما بعد بتفصيل أكثر. ومما يجدر بالذكر هنا في هذا الصدد أنّ النظام العراقي الجديد تسلم

(٢٨) أذيع النبأ بوصفه (بياناً وزارياً) من راديو بغداد والساعة تكاد تشير إلى منتصف الليل إذ قطعت البرامج ليذاع البيان «راديو بغداد ١٥،١٧» من تموز ١٩٥٨».

وثيقة السلامة، والحق يقال، باعتراف (ج.ع.م) به فوراً. فقد رحبت دمشق والقاهرة بالثورة ترحيباً حماسياً. وفي ١٩ من تموز عقدت إتفاقية التعاون المتبادل في دمشق بين الدولتين. وفي ٢٣ من تموز أقفلت محطة إذاعة «صوت العراق» وهي إذاعة سرية تقف إلى (جانب عبدالناصر) بشكل رزين هادئ.

واتبعت العلاقات مع الكتلة الشرقية الخط نفسه، إذ كان الاعتراف بالنظام الجديد والتصريحات بحسن النوايا المتبادل فورياً. كما صدر تصريح باسم (قاسم) -ربما لطمأنة العرب- يؤكد بأن استئناف العلاقات مع الاتحاد السوفياتي التي قطعها العراق قبل ثلاث سنوات، إنما هو وصل لما انقطع، وليست سابقة ثورية، فقد أمسك الخيط من المكان الذي انفلت منه فحسب. وتم الإعتراف في الوقت نفسه بجمهورية الصين الشعبية «بالنظر إلى الموقف الودي الذي وقفته من الجمهورية العراقية».

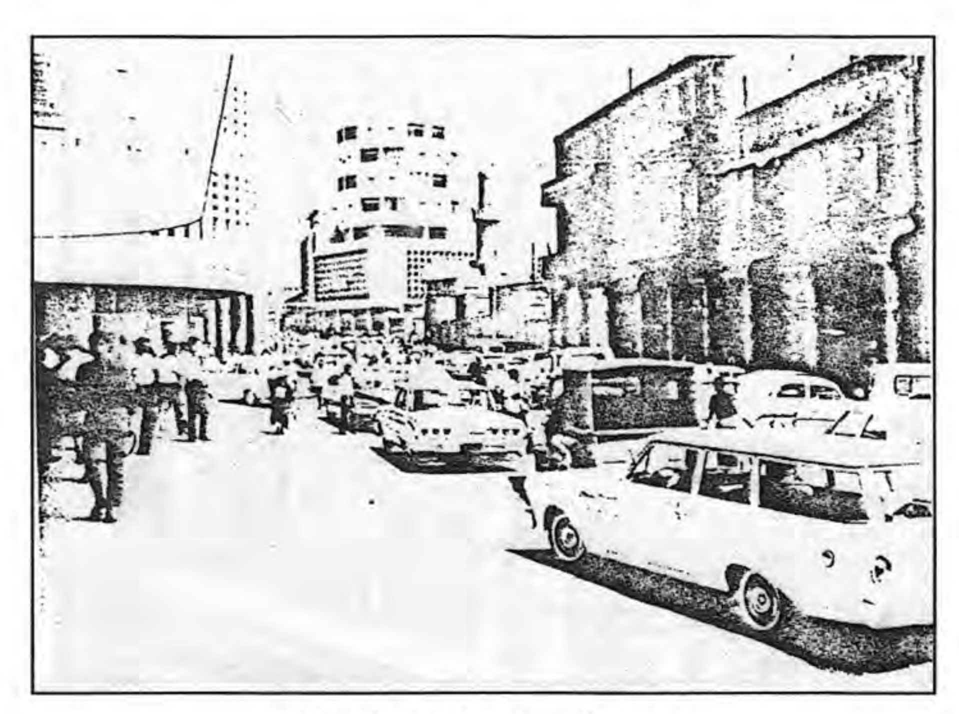
وفي ١٨ من تموز أصدر قاسم تصريحا حول السياسة النفطية. ورد فيه أنّ حكومة الثورة ستفي بتعهداتها. لكنها سوف «تعمل لأجل المحافظة على مصلحة البلاد الوطنية العليا آملة بأن تتجاوب الأطراف المعنية مع رغبتها في الاستمرار باستثمار مصادر ثروتها الحيوية لفائدة الاقتصاد الوطني والدولي». ويتضح من هذا أن رئيس الوزراء قصد أن يفهم العالم الخارجي بأنّ من برز على الساحة العراقية ليس (دكتور مصدق) ثانياً. وقصد بالوضوح نفسه أن يعلم العراقيون بأنه لن يتخلى عن أي مطلب وطني.

وكان مؤكداً بأن الغرب لم يفكر بتدخل عسكري خلا ما كان موضع تصور في أنقرة خلال ساعات قلائل[٢٩]. كذلك لم يواجه التغيير أي مقاطعة دولية. وفي الأول من آب اعترفت بريطانيا بالجمهورية. وبعدها بيومين أقيم حفل صلاة وقداس مهيب عن روح كل من فيصل وعبدالإله ونوري في (بيعة سافوي) الخاصة بملكة بريطانيا. وفي الثاني من آب صدر إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ٧ منه اتخذ (هاشم جواد) مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة مقعدة في المنظمة الدولية.

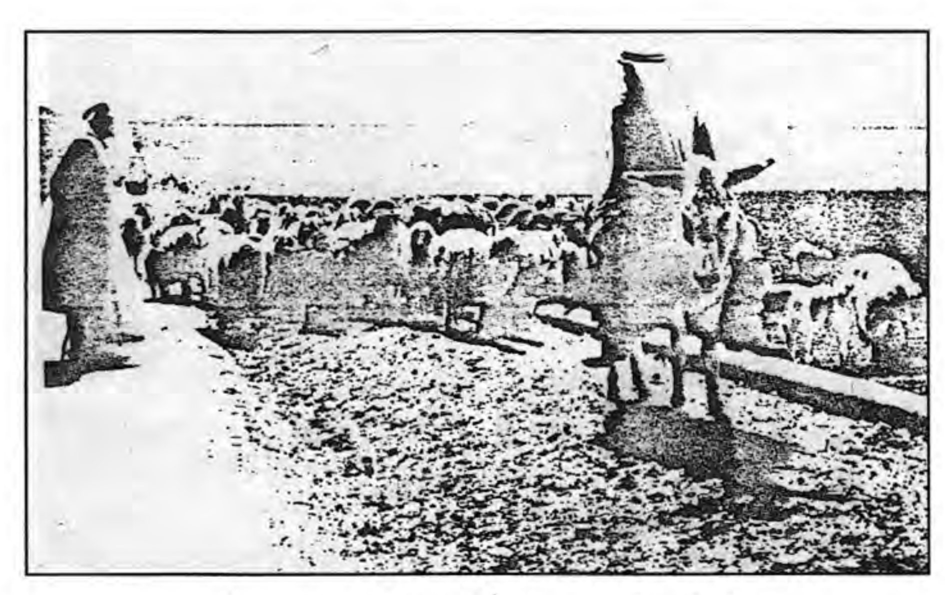
يصعب التفكير في أنّ الغرب كان يملك سبيلاً آخر أو يتخذ موقفاً غير هذا. إلاّ أنّ موقف (قاسم) الثابت ساعد بدون شك على تمهيد الطريق للاعتراف بصورة عادية.

---

(٢٩) ر.د. روبنسن «الجمهورية التركية الأولى: كمبرج: ١٩٦٣ ص١٨٧».

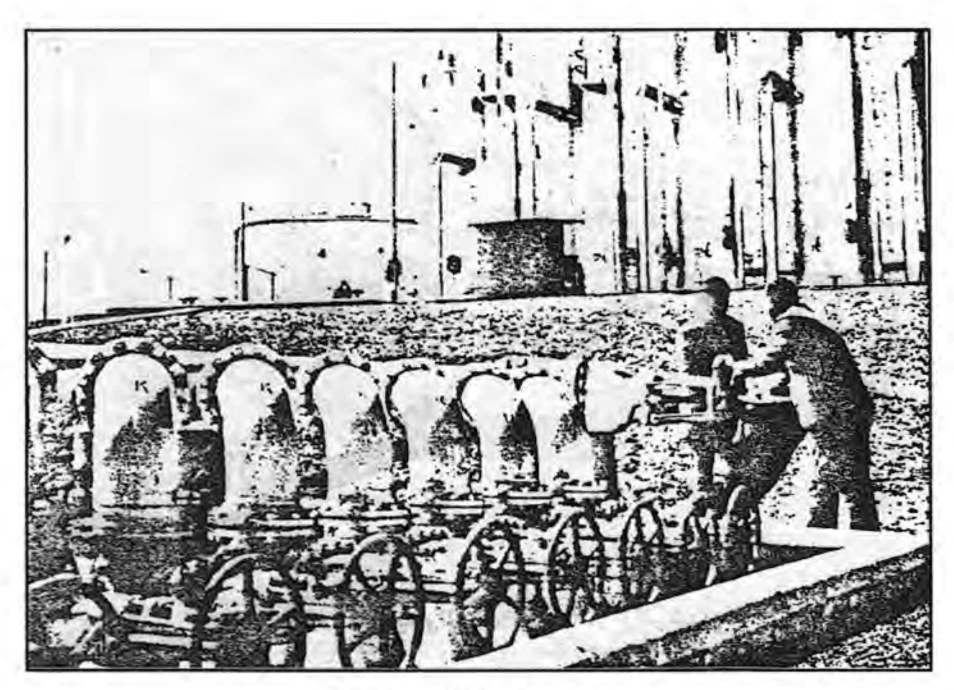


بغداد - القديم والحديث في شارع الرشيد

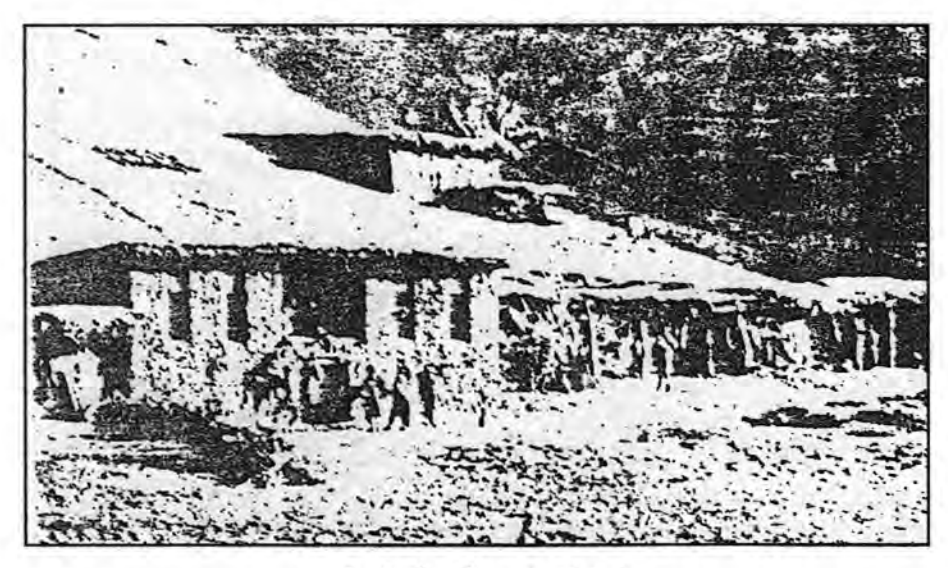


النفط، والرعي - رعاة أعراب بالقرب من عين زاله

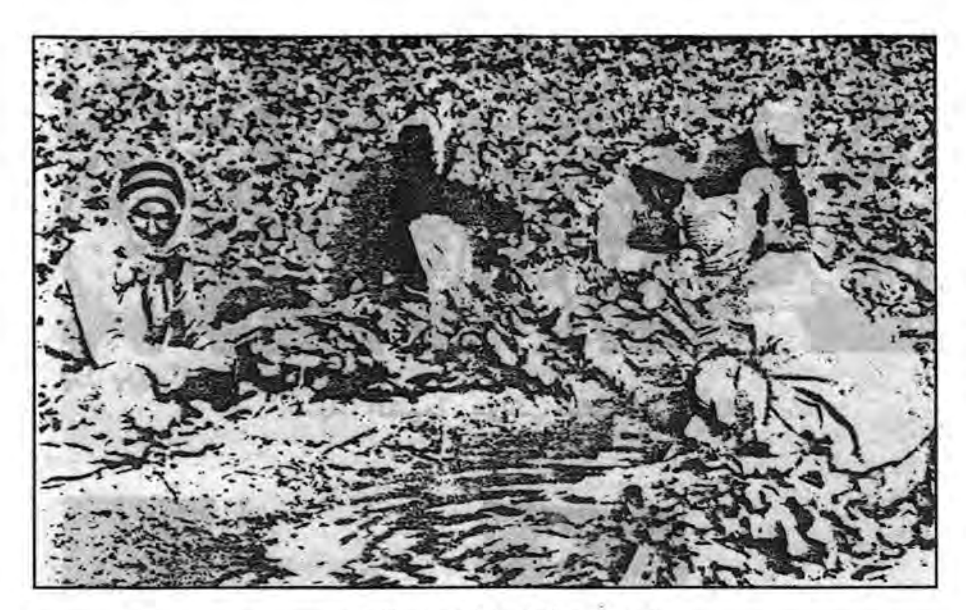
تصوير پول پوپر



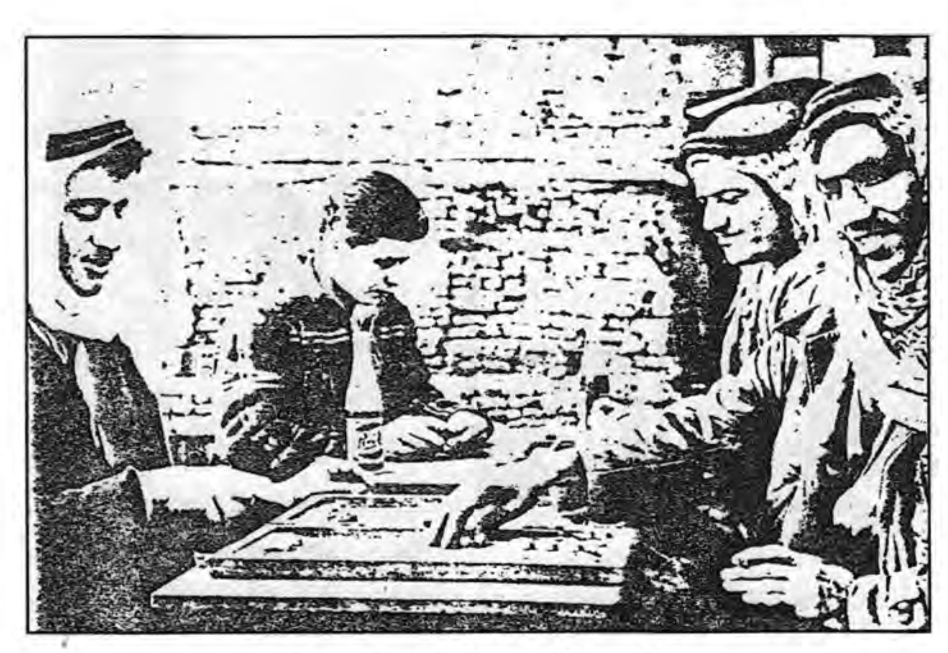
محطة تصريف الغاز في كركوك



قرية كردية في الشمال الشرقي



استنبات الخضراوات في الجنوب



لاعبو طاولة - منظر شارع في بغداد



سبايا الشيعة - مواكب الشيعة في كربلاء

تصوير پول پوپر



طالبات جامعيات

تصوير پول پوپر

الفصل الرابع

الوعود بالإصلاحات الاجتماعية

منذ الأيام الأولى من عمر النظام الجديد، وضع حكامه نصب أعينهم تحقيق الوعود بالإصلاحات الاجتماعية - المفهومة ضمناً من دعواه بأنه أنقذ الوطن من أيادي الطغمة الحاكمة التي تمثلت فيها الأنانية والظلم والفساد والجمود الفكري، إنّ ثمار الإجراءات الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية- الاجتماعية التي أينعت خلال هذه الفترة، تجعلها عصراً ذهبياً في فترة حكم قاسم، بالمقارنة مع الفترات التي عقبتها.

تصريحات محمد حديد:

بعد مرور أسبوعين على الثورة، قام (محمد حديد) وزير المالية ونائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، بتحديد السياسة الاقتصادية العامة للحكومة[1]، وكما هو متوقع من تلميذ (هارولد لاسكي[2]) فقد تصورها ضمن إطار السياسة الاجتماعية العامة إذ قال: «إنّ السياسة الاقتصادية العامة الرسمية ستتبع خط دولة الإنعاش الاجتماعي». وسيصدر بعض القوانين الهادفة إلى إصلاح النظام الضرائبي. وتفرض ضريبة الدخل بشكل يستقيم مع العدالة والمساواة. ويوضع حد للتهرب الواسع النطاق من دفع الضرائب، فمن مساوئ النظام القديم أن الأغنياء كانوا قادرين على طرد محصل الضريبة من باب بيتهم دون أن يخشوا عقاباً. وكان القطاع الزراعي إلى ذلك التاريخ غير خاضع للضريبة إطلاقاً أما الآن فسينتظر منه المساهمة بنصيبه من الأعباء. ولذلك

(١) مرآة الشرق الأوسط ٢٢ من تموز ١٩٥٨.

(٢) Harold joseph Lasky (١٨٩٣-١٩٥٠) سياسي نظري إنكليزي وكاتب اقتصادي. من أبرز شخصيات الجمعية الفابية وحزب العمال. كان أستاذاً في جامعة لندن الاقتصادية منذ ١٩٢٠ وتحول في الثلاثينات عن الاشتراكية التعددية إلى الماركسية. ألف عددا من الكتب أهمها (الديمقراطية في أزمة، والحرية في الدول الحديثة). (المعرب).

سيسن قانون ضريبة الأرض تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ومن أجل وضع أسس لمجتمع مستقر سيحول ثقل الضريبة إلى هدف التقليل من فروق المدخول ورفع مستوى المعيشة. وستخفض حتما نسب الضرائب غير المباشرة التي تنوء على الفقير بكلكلها. واعتمدت إجراءات التخطيط الاقتصادي، بحيث يوجه رأس المال إلى نواح أكثر نفعاً. استثمارات العقارات ذات العوائد السريعة لن تشجع وقد توضع حدود معينة بهدف بناء عمارات ضخمة متعددة المساكن وما إليها من المضاربات.

وفي القطاع الصناعي الذي بقي محدود النطاق للغاية. ستتبع خطة من شأنها تأمين حماية مالية أكثر من السابق كلما تدعو الضرورة، من أجل رفع الإنتاج المحلي إلى أقصى ما يمكن. وبنتيجة هذه الحماية يتوقع أن تجني الصناعة المحلية كسباً أكثر، كما يتوقع أن تجتذب إليها مزيداً من المساهمين إذ تجعلهم يتحولون عن استثمار رؤوس أموالهم في الأرض والعقارات التي تمتص كل رؤوس أموالهم تلك. إنّ التشديد على رعاية الإنتاج المحلي سيحدد الإستيراد ويجعله مقصوراً على تلك البضائع التي يعجز الإنتاج المحلي عن إنتاجها[٣]. وستعطى الأولوية لاستيراد الضروريات، أما البضاعة الكمالية والترفية فقد يحظر استيرادها. والتطور المأمول سيستند إلى عوائد النفط بقوة، كما سيستند على تصدير القمح، هذه السياسة الاقتصادية ذات المدى الطويل ستكون ذات طابع توسعي يرافقها تزايد في كمية الاستيراد مساو.

في تصريح (محمد حديد) طموح ملفت للنظر متأت من ثقته بأن الدولة قادرة على إدارة دفة الاقتصاد الوطني إلى المدى المنشود، وبطبيعة الحال لا يمكن الإدعاء بأن هذه المفاهيم الاقتصادية بمجموعها مبتدعة أو من بنات أفكار صاحبها، لاسيما عندما ينبغي لنا ملاحظة الشبه الشديد في تفكير القاهرة ودمشق الاقتصادي فضلا عن وجه الشبه في المصاعب التي تكتنف الاقتصادين.

إجراءات الإنعاش العامة

لم تعنّ فرصة للشخصيات البارزة في النظام الجديد إلا اهتبلتها للتصريح بأن الثورة إنما جاءت لتحقيق العدالة والأمن للجميع. وقد تم تشخيص مساوئ معينة واقترحت

---

(٣) إهتمام (حديد) الخاص بالتطور الصناعي يمكن أن يفسر منطقياً باعتباره واحداً من كبار الصناعيين العراقيين.

لها حلول سريعة بنوايا خالصة وتفان. إنّ الموقف الذي اتخذه قادة الثورة كان يتسق تماماً مع التفاؤل الذي ساد الجو بعدها[٤] وعلينا أن نأتي هنا إلى ذكر بعض الإجراءات العملية التي اتخذت في سبيل تحقيق دولة الرفاه.

فقد ذكر أن قانون الضمان الاجتماعي الذي سن في العام ١٩٥٦ وجد أول تطبيق حقيقي دقيق له بعد الثورة. هذا القانون يشمل بأحكامه المشاريع الصناعية التي تستخدم أكثر من ثلاثين عاملاً ويقضي بإنشاء صندوق ضمان تساهم فيه الحكومة وأصحاب المشاريع بحصة الأسد.

وأعطي مصرف الرهون صلاحيات منح قروض بشروط سهلة للعمال وذوي الأجور. وعدل قانون إجارة العقار بتخفيض مبلغ (خلو الرجل) تخفيضاً مناسباً، كما قيد حق المالك في إخراج المستأجر.

وشرعت الدوائر المسؤولة في المشاريع السكنية العامة بتمويل الحكومة. ووعد بإيلاء اهتمام خاص بمجموعات الصرائف في أطراف المدن حيث يستقر الفلاحون الذين هاجروا من الريف. وصدرت أنظمة جديدة بخصوص ضريبة الدخل، والضرائب البلدية، والضرائب غير المباشرة هدفها تخفيف عبء الضرائب عن أصحاب الدخول الصغيرة.

وفرضت رقابة على أسعار الأغذية وهدد التجار الذين يركضون وراء الربح الفاحش باتخاذ «إجراءات صارمة» بحقهم.

وثمة أيضاً إجراءات أخرى كان هدفها التخفيف عن طوائف معينة. فمثلاً زيدت رواتب الموظفين الذين يتقاضون عشرة دنانير شهريا إلى إثني عشر. ووجد إهتمام بالعامل في المشاريع الصناعية إذ أصدر (قاسم) في ٢٧ من تموز قراراً وزارياً يقضي بتقليص ساعات العمل اليومي من تسع ساعات إلى ثمان مع زيادة في أجور الساعات الإضافية. في العهد السابق كان المطلوب من العمال في أكثر الأحيان أن يشتغلوا ابتداءً من مشرق الشمس حتى مغربها بأجر يومي محدد، دون التفات إلى وجود تحديد قانوني لساعات العمل.

وطبق نظام تفتيش شامل لجميع المعامل والمراكز الصناعية، ومنح وزير الشؤون

---

(٤) هذا الإجراء المتخذ أو المتوصل إليه عولج بإسهاب في (الثورة: ٤١: ص١٦٩-١٩٩ و ٣٠٩-٣١٤ و٣١٨-٣٤٧).

الاجتماعية صلاحية تأسيس مكاتب إستخدام منطقية، وطلب من أرباب العمل أن يسجّلوا عندها شواغرهم. وقد طبق هذا في جميع أنحاء البلاد، كما منحت هذه الوزارة صلاحية فتح معاهد للأيتام والأطفال المشردين، وذوي العاهات، والصبيان والأحداث الجانحين وجعلت مسؤولية الوزارة تشمل أمثال هذه المعاهد التي لا تقع تحت إدارتها المباشرة.

وخففت أحكام السجناء إلى خمس المدة من أصل الحكم. ثم ألغي بعدها تكبيل السجناء بالسلاسل، ومنع إيقاع عقوبة الجلد بهم.

وسن قانون مكافحة البغاء، حيث فرضت أحكام بالسجن ثقيلة على تجار الرقيق الأبيض والقوادين. وقرر إنشاء مراكز إصلاح إجبارية للبغايا.

في الميدان الزراعي:

في الوقت الذي لا يمكننا نعت الإجراءات الترفيهية العامة التي أتينا إلى ذكرها بالإجراءات الثورية رغم قيمتها إلاّ أنّ النظام الجديد أقدم في الميدان الزراعي على خطوات كان مقدراً لها أن تحدث في المجتمع العراقي تغييراً جذرياً.

ففي السابع والعشرين من تموز وهو عين اليوم الذي رأى إعلان الدستور المؤقت. أصدرت الحكومة قراراً بإلغاء سلطة القضاء العشائري (نظام دعاوى العشائر[٥]) وبهذا حطمت قاعدة الإقطاع القضائية في العراق. وكدليل يرمز إلى هذا التحول صدر قرار حكومي بتبديل إسم (لواء المنتفق) بلواء الناصرية، و(لواء الدليم) بلواء الرمادي وهما إسما مركزي اللواءين الرسميين. وكان هذا اللواءان قد أخذا إسميهما السابقين عن الاتحاد القبلي الذي مارس نفوذاً واسعاً في حياة المنطقة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الثلاثين من أيلول ١٩٥٨ صودق على قانون الإصلاح الزراعي وفي عين الوقت اتخذ وزير الزراعة قراراً بتطبيق قانون ١٩٥٢ بدقة وصرامة كفترة انتقالية وحدّ فاصل بين عهدين. حدد هذا القانون المقدار الأقصى الذي يجب أن يدفعه الفلاح

(٥) هذا الإجراء دعمه تعديل لقانون العقوبات البغدادي للسنة ١٩٦١ (الوقائع العراقية ٢٣ شباط ١٩٦١) بموجب هذا التعديل ألغيت مادة كانت تفرض على المحكمة أن تأخذ بعين الإعتبار العادات العشائرية عند نظرها في الظروف المخففة. وقد علق على هذا في حينه بما يلي «مع أنّ القضاء لم يكن يطبق هذه المادة الملغاة من القانون، إلاّ أنّ مجرد وجودها كان مخالفاً لأهداف الثورة (صدر نظام دعاوى العشائر في أولى أيام الاحتلال البريطاني ١٩١٧)». (المعرب).

المستأجر إلى صاحب الأرض من الحاصل بخمسين بالمائة[٦].

الفصل الأول من قانون الإصلاح الزراعي حدد مساحة ملكية الأرض الزراعية، ونظم توزيع الباقي. فسمح بحيازة ألف دونم فقط بالنسبة للأراضي الزراعية التي تسقى سيحاً (أي بالماء الجاري أو الوسائل الفنية) وبألفي دونم من الأراضي التي تسقى ديماً (أي مطرا) وبنسبة مزيجة في حالة وجود هذين النوعين. ومصطلح (الحيازة) يشمل مختلف أشكال وضع اليد للزمن الطويل.

وتقرر أن يبدأ استملاك ما يزيد عن هاتين المساحتين -بأكبر الملكيات، في حين فرض على أصحاب الأراضي استغلال أراضيهم استغلالاً صحيحاً إلى أن يحين أجل الاستملاك. ورسم القانون أن يدفع التعويض عن الأرض المستملكة بحسب قيمتها الحاضرة، على أن تشكل لجان برئاسة قاض لتقدير البدل الذي سيدفع بموجب سندات حكومية بفائدة قدرها ثلاثة بالمائة خلال عشرين سنة. وتوزع الأراضي المستملكة على شكل قطع لا تقل مساحة كل منها عن ثلاثين دونما ولا تزيد عن الستين للأرض المسقاة سيحاً. وبمساحة لا تقل عن الستين ولا تزيد عن المائة والعشرين للأراضي المسقاة ديماً.

المستفيدون من التوزيع هم الفلاحون أو من اتخذ الفلاحة مهنة وعلى كل منهم أن يدفع ثمن الأرض المقدرة بقرار من لجنة التقدير مضافاً إليه عشرون بالمائة من أصل القيمة سداً لمصاريف التوزيع والتعويض فضلا عن فائدة سنوية قدرها ثلاثة بالمائة. ويقسط هذا المجموع بأقساط متساوية تدفع تدريجاً خلال عشرين سنة.

ورسم القانون أن تشكل هيئة تسمى (اللجنة العليا للإصلاح الزراعي) برئاسة رئيس الوزراء، تفسيرها لمواد القانون قطعي.

وحدد القانون بأن تتم عمليات الاستملاك والتمليك خلال خمس سنين واختص الفصل الثاني من القانون بأحكام تأسيس جمعيات تعاونية زراعية.

ونظم الفصل الثالث العلاقة بين صاحب الأرض والفلاح المستأجر ففرض أن تكون العقود كلها كتابية، وأن تبرم مباشرة بين صاحب الأرض أو وكيله وبين الفلاح، وأن لا تقل مدة العقد عن ثلاث سنين. وحظر طرد الفلاح، ومنع صاحب الأرض عن حبس وسائل السقي عنه إلا إذا ثبت بأنه يخل إخلالاً فاضحاً بالتزاماته، وأثبت القانون

---

(٦) الأوقات العراقية ٦ من آب. راديو بغداد ٨ من آب و١١ ١٩٥٨.

كيفية توزيع الحاصل بين الطرفين مجيزاً الإخلال بالنسبة المئوية المعينة فيه لصالح الفلاح بحيث يبدو أن حصة الفلاح قد تصل إلى ما بين ٥٥٪ و ٦٠٪ من الحاصل.

وخصص الفصل الرابع من القانون لتحسين وضع الأجير الزراعي فقرر أن يحدد الحد الأدنى للأجور سنوياً ولمختلف المناطق الزراعية وأن تتولى ذلك لجنة يعينها وزير الزراعة. على أن يكون رئيسها من الموظفين الكبار في الوزارة وإثنان من أعضائها يمثلان أصحاب الأراضي وإثنان آخران يمثلان العمال الزراعيين. ويصادق الوزير على قرارات هذه اللجنة، وسمح القانون للعمال الزراعيين بتأسيس «نقابة تدافع عن مصالحهم الخاصة».

ونص القانون على إلغاء قانون «حقوق وواجبات الزراع» للسنة ١٩٣٣ وقد قدر أنه من بين ٤٨ مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة في العراق تقريباً، استخلص القانون ثمانية ملايين دونم من الأراضي الفائضة التي هي تحت تصرف مالكين خصوصيين[٧]. واستناداً إلى مسح أدق نتيجة مما سبق بيانه في العام ١٩٦٤ قدرت الأراضي الفائضة بأحد عشر مليوناً وثلاثمائة ألف دونم يتصرف بها ألفان وثمانمائة شخص. كما أن ثم ستة ملايين ومائتي ألف دونم هي إما بتصرف الحكومة أو موضع نزاع قضائي، وكل هذه أيضاً خضعت للتوزيع[٨]. وعلى هذا الأساس يكون مجموع المساحة الكلية للأرض المعدة للتوزيع بموجب أحكام قانون الإصلاح الزراعي للسنة ١٩٥٨ مع تعديلاته التالية التي لم تحدث تحديثا جوهرياً في مواده، ما يناهز ١٧ مليوناً ونصف المليون من الدونمات. وبعبارة أخرى أكثر من ثلث مساحة الأرض الصالحة للزراعة في العراق.

أثِر عن (قاسم) عند تقديم هذا القانون من الراديو بتاريخ ٣٠ من أيلول قوله «وجدنا الإصلاح الزراعي هو الأساس في الإصلاح الاجتماعي»

وإن القانون يهدف إلى جعل الفلاحين مالكين. ثم انثنى بعد ذلك ليدخل الطمأنينة إلى نفوس «العدد الكبير من أفراد الطبقة المتوسطة» بقوله إنّ أراضيهم لن تمس في حين أنّ كبار الملاكين سيعوضون «تعويضاً عادلاً» عن الأراضي التي استملكت منهم. وبهذا سجل (قاسم) بكل فخر واعتزاز نهاية عهد الإقطاع في العراق.

---

(٧) الثورة جـ١ ص٧٣ و٧٥.

(٨) الإصلاح الزراعي في أعوامه الستة. ط بغداد ١٩٦٤. ص١٢٣.

وقدم (هديب الحاج حمود) وزير الزراعة تحليلاً أكثر تفصيلاً لأهداف القانون. فبعد أن تقصى أصوله إلى الثورة الفرنسية، أوضح بأنه لم تجر في العراق حتى الآن محاولة لإصلاح زراعي، ذلك لأن تقوية الإقطاع كان من مصلحة العهد السالف بوصفه (سنداً قوياً للإمبريالية) فالهدف الأساسي للقانون والحالة هذه تدمير القوة المرتكزة في أيدي أصحاب الأراضي الكبار. وبعدها هناك غايات هامة أخرى منها رفع مستوى معيشة الأغلبية، وإدخال التحسينات على الحاصل الزراعي. كما أن تشجيع النظام التعاوني «سيضمن إدخال الطرق العلمية والتقنية في عملية الإنتاج» وأنّ التعويض الذي سيدفع للملاكين يقصد منه أن يستخدم في استثمار الأرض الباقية لهم. وإنّ المواد المتعلقة بالفلاح الأجير تهدف إلى (تشجيع المبادلة النقدية) أي أن تلك المواد أريد بها استئصال نظام الانتقال ووضع نهاية لعدم الاستقرار وهو واحد من البلايا التي لازمت حياة الفلاح الأجير.

وبز الوزير قاسماً في بحث الخيارات التي وضعت أمام كبار الملاكين فقال: يمكنهم أن يصبحوا «مواطنين صالحين» أو أن يجلبوا لأنفسهم «سخط الجماهير وكرهها» فضلاً «عن العقوبات الصارمة».

وتوقعت الحكومة فائدة أخرى من الأراضي المستملكة بموجب قانون الإصلاح الزراعي، هو إستقرار سكان الصرائف في بغداد(٩).

قبل نشر هذا القانون بثلاثة أيام أي في السابع والعشرين من أيلول، أعلن (عبدالناصر) تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في سوريا. إنه لمن الصعب إجراء مقارنة بين القانونين دون الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف النظام الزراعي في البلدين. وعلى أي حال فمن الإنصاف القول إنّ قانون الإصلاح الزراعي السوري كان أكثر مرونة. في حين كان القانون العراقي أكثر سخاء بالنسبة للملاكين. وهذا الفرق يجب أن يؤخذ بشكل ضيق مع هذا. فقد حكم القانون السوري أن تدفع التعويضات حالاً للأرض المستملكة. في حين نجد القانون العراقي قد ترك هذه المسألة الشائكة لتحلها لجان التقدير التي ستشكل فيما بعد.

في الوقت الذي كانت القوانين تسن في بغداد بهدف إقامة أسس جديدة للمجتمع

---

(٩) مرآة الشرق الأوسط: ١٢ من تشرين الأول، عراق تايمس: ١٩ من تشرين الأول (١٩٥٨).

الزراعي في العراق، وجد أن جزء على الأقل من هذه المهمة قد أنجز بعمل مباشر وبشكل غير متوقع في مناطق واسعة من البلاد. ففي أواخر صيف العام ١٩٥٨ وخريفه اجتاح لواءي الكوت والعمارة شيء أشبه بالهلع العظيم Grande Peur أحدث رد فعله في الأقاليم الأخرى، فبحركة تلقائية دون قيادة معلومة أو تنظيم مسبق على ما يبدو، اقتحم الفلاحون مساكن كبار الملاكين فنهبوها وأحرقوها وأتلفوا سجلات الحسابات وسندات الإيجار وطردوا الوكلاء والسراكيل من المنطقة، واستولى العمال الزراعيون السابقون على المكائن الزراعية واستقروا وكأنهم مالكوها، وقاموا بتقسيم المساحات التي كانت تزرع نيابة عن الملاك وتوزيعها بشكل إعتباطي مستعجل على من لا يملك منهم أرضاً يزرعها.

لم تسفك دماء كثيرة على ما يبدو، إلاّ أنّ الخسائر في الممتلكات كانت كبيرة. فقد كان معظم الملاكين غائبين والآخرون هربوا. كان الشيوعيون محرضين إلاّ أنّهم لم يفجروا الحركة ولم يشاركوا فيها. وقدّرت مساحة الأرض التي ضبطت بهذا الشكل بمليون ومائة ألف دونم (ستمائة ألف إيكر تقريبا)[١٠] والظاهر أن أمراء ربيعة في الكوت عانوا أعظم الخسائر. وهم أكبر الملاكين في البلاد، وتربطهم صلة مصاهرة بالأسرة المالكة السابقة من خلال زوج (عبدالإله).

حاولت الحكومة وقف الحركة بالإقناع والملاينة ثم هددت باستخدام القوة والعقاب[١١]، لكنها لم تستخدم ذلك وسلمت بالأمر الواقع. وربما عجلت هذه الحركة بسن قانون الإصلاح الزراعي[١٢]. وطبعا كان الإنتاج الضحية. إلاّ أنّ مجهودات السلطة عند بدء دوران ماكنة الإصلاح الزراعي ومجهودات الشيوعيين من خلال الجمعيات الفلاحية التي لم تضف عليها الصفة القانونية بعد- نجحت في وقف الكارثة.

---

(١٠) السلتي: «إصلاح الأراضي في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق»، ورلد ماركسست ريفيو. تموز ١٩٦٥ ص٥٥.

(١١) بيان الحاكم العسكري العام في ٤ من أيلول و ٢٠ من تشرين الثاني ١٩٥٨ (راديو بغداد ٤«٦» من أيلول و٢٠(٢٢) من تشرين الثاني ١٩٥٨.

(١٢) أي. ن. كارشين «الحزب الشيوعي العراقي في كفاحه من أجل الإستقلال الوطني والتطور الديمقراطي في العراق». في «يوريا نارادوف بروتيف كولونياليزما» موسكو ١٩٦٥ اقتبست في «ميزان» تشرين الأول ١٩٦٥ ص٢٢.

إنّ التفهم الاجتماعي والاقتصادي - الاجتماعي الذي تحلى به النظام الجديد، أعطى زخماً لحصاد كثير من الاشتراعات المدهشة خلال الأشهر الأولى بعد الثورة، وسواء في الأمر أكانت هذه الإصلاحات ذات المدى البعيد عملية أم غير عملية، أو إلى أي حد كان النظام الجديد مصراً على تطبيقها فعلا فذلك ما ستكشف عنه الفصول التالية.

الفصل الخامس

معتقدات قاسم وآراؤه

فلنترك النظام الجديد يمارس سلطته لإنجاز الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لنتعرف على الرجل الذي ما عتم أن أصبح الشخصية المحركة للثورة.

وكما لوحظ سابقاً كان (قاسم) حذراً في ربط نفسه مقدماً بسياسة معينة، وأكثر حذراً بكثير من أن يعرف بسياسة تثير جدلا حول مستقبل الثورة في العراق. وقد بقي متقيدا بهذا طوال الأسابيع الأولى بعد الثورة. على أن الغيوم المتجمعة، ذات العلاقة بالرغبة المنطلقة في حرية التعبير سرعان ما أرغمت قاسم على الإعلان عن آرائه ومعتقداته.

الفكرة الأساسية التي طرحها قاسم في الفترة المنحصرة بين أوائل شهر آب وتاريخ اعتقال (عارف) في ٤ من تشرين الثاني لم تتغير في الجوهر. إلاّ أنّ التفصيل فيها والدقة في صياغتها اللفظية والتملص والمرواغة والتشديد في عرض مطالب الساعة كثيرا ما كانت تنطوي على أهمية كبيرة. على أن المبادئ الأساسية يمكن استخلاصها دون عناء يذكر:

«يا ابناء الوطن، وأبناء الشعب، إنني أرى في وجوهكم الحرية والكرامة والعزة» بهذا الكلام رحب قاسم بواحد من أوائل الوفود التي أخذت تتقاطر على مكتبه بعد الثورة في وزارة الدفاع. «إنني إبن الشعب.. وسأضحي بحياتي من أجل الجمهورية العراقية».. «حتى لا يكون للفساد والطغيان والاستغلال عودة...»[1] وتراه يخاطب وفداً آخر بقوله: «هدف واحد يجمعنا وهو خدمة الجمهورية بإخلاص وقلوب متحررة...»، الجيل السابق عانى الذل والإهانة أما «نحن أبناء الجيل الحاضر فقد

---

(١) راديو بغداد «٥،٧» من آب ١٩٥٨.

استطعنا أن نزيل هذا العار بإعلان الجمهورية»[٢].

بالتأمل في هذه الأقوال يتبين أنّ تفكير (قاسم) مستند على إفتراضين اثنين:

أولهما أنه يوجد فعلا ما يمكن تسميته بالشعب العراقي، حيث كان سكان الدولة على أتم استعداد ليمحضوا ذلك الشعب الولاء. وثانيهما أن هذا الشعب الذي لا يمارى في وجوده، رأى قاسماً ما رآه هو في نفسه، هذان الإفتراضان التوأمان كان (قاسم) يعتبرهما من البديهيات، والأساس لكل مسألة تتطلب الحل.

ما هي طبيعة ذلك البناء الفوقي الذي يجب أن يقام على هذا الأساس؟

علينا أن نتذكر أنّ قاسماً كان يخاطب جمهوراً منقسماً على نفسه انقساماً بيّناً. ولذا كانت الخطب الحماسية العاطفية ضرورية للتذكير ليس بالهوية الفريدة وحدها التي اعتبرها (قاسم) دائما من المسلمات، بل من أجل الحاجة الملحة إلى وحدة الصف «أدفنوا الأحقاد» كانت هذه الصرخة تردد باستمرار منذ أيام الانقلاب الأولى. كان في منطق (قاسم) اعتبارات بناءة، ولم يكن منطقا دفاعيا.

بحلول فجر العهد الجديد وجب إنجاز وعود ملحة، والنهوض بمهام ضخمة جديدة تتحدى كل مواطن عراقي. وهي برؤية قاسم تلك الثورة التي أزالت ما يشكو منه الكردي والمسيحي، العامل والفلاح، القومي والإشتراكي والليبرالي، عالم الدين المسلم والتلميذ، وها هو المستقبل الذي يبشر بتعاون يبهج الخاطر «لقد إندمجت طبقات الشعب الآن بعضها ببعض» هذا ما بيّنه قاسم لمراسل جريدة ايزفستيا[٣]. الغفران والصفح والتسامح هي نتيجة طبيعية لمفهوم الوحدة والبعث «كونوا متسامحين مع أخوتكم» هذا ما كان قاسم يرجوه من الفلاحين والعمال والكرد و«عفا الله عما سلف، والإنسان يخطئ» هذا الاستعطاف صار يعلو ويعلو بزيادة إكفهرار الجو وتبلده بالغيوم.

كان إيمان (قاسم) بطبيعة الثورة التطهيرية إيماناً عجيباً إذ تراه يقول: «إننا لن نحاسب الملاكين الكبار أو نسيء إليهم، غير أننا سنوقظ ضمائرهم تجاه أبناء هذا الشعب، سيسيرون في قافلة التحرر والمساواة.. هدفنا هو القضاء على الطمع» سامحوا حتى أولئك الذين أساؤوا إليكم، إننا لا نحمّل الإبن وزر الأب ذلك لأن أبناء الحاضر. سيخلفون جيلاً طيباً للمستقبل القريب. سنبقى دائماً متسامحين حتى مع

---

(٢) راديو بغداد ٢«٤» من أيلول ١٩٥٨.

(٣) راديو بغداد في ٢٩ من أيلول ١٩٥٨.

الأشرار «علينا أن نصبر ونتحمل». «لا فائدة من محاسبة مجرمي العهد المباد كلهم (ما عدا الرؤوس)». إنهم سيجدون لأنفسهم السبل القويمة للعيش عندما ينظرون إلى أخطائهم بمنظار الحقيقة، «على الصغير أن يحترم الكبير وأن يخص الكبير الصغير بالمودة وبهذا نؤلف فيما بيننا وحدة متينة تعمل من أجل هدف واحد»[٤].

كان شبح الفقر الذي يسود العراق يطارد (قاسم) ويلازمه، وصدقه في هذا لا يتطرق إليه أي شك. بعد ثمانية أشهر من وصوله إلى الحكم تراه يوجه خطابه إلى ضباط الاحتياط فيقول: «لو ذهبتم إلى أي ناحية من نواحي البلاد لرأيتم القدر الأكبر من البؤس والفقر والحرمان الذي يسود حياة المواطنين، ستشاهدون أكواخاً، وبالقرب من الأهوار ستجدون هياكل عظمية متحركة»[٥]. العدالة الاجتماعية، ومستوى أعلى للمعيشة هما هدفا الثورة، وكلاهما في معتقد (قاسم) مرتبط بالحرية والكرامة «جئنا لحل مشاكل المواطنين، لضمان الخير العام وضمان الرفاه ومستوى عال للمعيشة للجميع...»، الاضطهاد، الجهل، الحرمان.. إننا نعمل لإزالة هذه العوامل ونأمل في أن نساعد أبناء الشعب للعيش أحرارا كرماء متحدين...، وأكد بأن التقدم المنشود لن يكون على حساب الطبقة الأخرى من الناس «إننا لن نخفض من مستوى معيشة الأغنياء، بل سنرفع من مستوى معيشة الفقراء».

وبملازمة هذا الحافز لقاسم، ربط نفسه بوعود ثابتة، غير قابلة التحقيق كما هو واضح. النية فيها ممتزجة بوجوب الإنجاز فقد أعلن قائلاً: «في خلال سنة واحدة لن تبقى منطقة واحدة في العراق من دون كهرباء» أو كقوله «إنّ قانون الإصلاح الزراعي هو ثورة ضمن ثورة»، «الإصلاح الزراعي سيضمن الإستقرار... لقد زدنا من ملكيات الأرض للفقراء...» كل هذا قيل حينما كان الإصلاح المقترح قانوناً منشوراً في الجريدة الرسمية لا أكثر[٦]. إنّ مفهوم الوحدة الوطنية من خلال البعث الثوري، يحدد أيضاً موقف قاسم إزاء الأقليات. فقد أعلن المساواة التامة في الحقوق. لكن نظراً لطبيعة الوضع العراقي، وبحسب تفسيره الخاص له، هي انصهار مختلف الطوائف

---

(٤) راديو بغداد في ٣(٥) من أيلول ١٩٥٨.

(٥) عراق تايمس ٣ من آذار ١٩٥٩. إنّ تاريخ هذا المقتبس المتأخر قليلا لا يضعف في مدلوله. بالعكس فإنّ مرور الزمن يزيده قوة. فبعد ثمانية أشهر من القبض على زمام الحكم يكون من الاعتيادي إغفال هذه الحقائق الكريهة.

(٦) راديو بغداد في ٢٤ «٢٧» من تشرين الأول ١٩٥٨.

والملل في بوتقة واحدة إلى حد التلاشي. وبهذا ذُكّر وفد كردي منذ البداية بأن الكرد هم جزء لا يتجزأ من الشعب العراقي و«إنّ أخواننا الكرد قد عاشوا معنا آلافاً من السنين، لقد اختلطت دماؤنا فوق هذه الأرض الطاهرة، أثناء قتالنا الأجنبي معاً، إنّ الأكراد والعرب قد تزاوجوا. .» تعليل يمكن مده بسهولة ليبدو إنكاراً للقومية الكردية. وقياساً على هذا يعود قاسم ليجعل الثورة نهاية بحد ذاتها إذ يقول: «لقد زالت عوامل التفرقة. . وعلينا بعد الآن أن نحيا كأسرة سعيدة واحدة في هذا البيت الكبير جمهوريتنا الوليدة» وإن كان ثمة أي شك في هذا فهو يستشهد بالدستور المؤقت «كلنا شركاء في هذا البلد كما نص عليه الدستور المؤقت». «أرجو منكم أن تتجردوا من أسباب التفرقة والأحقاد التي ما زالت عند القبائل في الشمال منذ الحركات الماضية، وليكن شعاركم المودة والأخوة بين الجميع حتى نستطيع رفع مستوى الشعب الثقافي والصحي والاجتماعي[٧]». والظاهر أنه كان يتوقع من مناشدته بـ(أرجوكم) أن تخلف أثرها في «عناصر التفرقة» عند القبائل الكردية. في المقابلة نفسها مع الوفد الكردي كرر (قاسم) دعوته الحارة لـ(ملا مصطفى البارزاني) بالعودة والمساهمة في بناء الإنسجام العام. إلاّ أنّه لم ينطق بكلمة واحدة جواباً على الشكوى الكردية بخصوص أمانيهم ومشاكلهم السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية.

وخوطب ممثلو المسيحيين باللهجة عينها. وإن كان الإحتمال في أن يؤدي إندفاع (قاسم) في هذه المناسبة إلى خيبة أمل عاجلة: «أيها الأخوان، إنّ أسلافنا عاشوا في هذه البلاد قبل أن تدخلها المسيحية والإسلام. . . «كنا دائما آنذاك أخوة نعيش معا في السراء والضراء. . .». إنّ الرابع عشر من تموز وضع حدا لحكم الطغاة. وثبَّت أسس العدالة والحرية والأخوة: لا فرق هناك بين الطوائف والقوميات و«ستعامل بتسامح. . الحقوق ستكون متساوية لكل الأفراد. . كي نحقق أهدافنا. . وهو رفاه الشعب[٨]».

ولم ينس (قاسم) أكبر مجموعة من «الأقلية» فقال: حقوق المرأة مصونة والرجال والنساء متساوون في الحقوق والواجبات وفي أي ناحية من نواحي الحياة الديمقراطية الحقيقية[٩].

---

(٧) راديو بغداد في ١٨ (٢٠) من أيلول ١٩٥٨. الناطق باسم الوفد كان جلال الطالباني.
(٨) راديو بغداد في ١٠ من أيلول و١٢ من ١٩٥٨.
(٩) راديو بغداد في ١٠ من أيلول و١٢ من ١٩٥٨.

وفي موقفه الرسمي من الدين الإسلامي تجده يتخذ عين الخط الذي يعالج فيه عادة مشكلة خطرة أو صعبة يفضل أن يتحاشاها. فالإسلام هو دين الأغلبية الساحقة وهو دين الدولة الرسمي كما نص عليه الدستور المؤقت. وأهم من هذا طُراً. أن رجاله البارزين قادرون على تقوية هذا الولاء أو إضعافه بين قطاع من الأهالي تسهل إثارته. كانت نظرة (قاسم) علمانية بحتة إلاّ أنّه لم يكن يرغب في الإستغناء عن جماعة لها وزنها الكبير في تكوين الرأي العام. وهو نفسه لم يكن مجرداً عن المشاعر الدينية وإن وجد صعوبة في التعبير عن ذلك من خلال تكييف إسلامي إيجابي. لذلك وجدناه يلجأ إلى عموميات دينية تتخللها بين آونة وأخرى إنذارات وتحذيرات منطقية مقنعة فتراه مثلاً يخاطب وفداً من علماء الدين بقوله: «أخواني رجال الدين.. إني أسأل من الله أن يحفظكم ذخرا لهذا الشعب.. والله شاهد على ما أقول.. لأنكم رجال الله الصالحين الذين يرشدون الناس دائماً روحياً ومعنوياً إلى الصواب» ثم يضيف إلى هذا فقرة لاحقة «وخاصة لأنكم متحررون في أفكاركم وتصرفاتكم وتوجيهاتكم»، و«نسأل الله أن يعيننا ويهدينا سواء السبيل ويحمينا من نزعات إبليس وبعون الله سنسير إلى الأمام». «علينا أن نعمل لمكارم الأخلاق.. وأخلاق هذا الشعب حتى نربي جيلا قويم الخلق، جيلا يؤمن بالله وبنفسه وبلاده.. أرجو منكم أيها الأخوان أيها الرجال المخلصون أن توحدوا كلمة الشعب وأن ترفعوا من مستوى الثقافة الدينية بهدايتكم، ونحن من جانبنا سوف نعمل على رفع المستوى الصحي والثقافي والاجتماعي...» إنّ حشر (قاسم) نفسه بين «رجال الدين الأتقياء» هو أيضاً وثيق الصلة بالموضوع: «واجبنا هداية المنحرفين إلى جادة الصواب، وأن لا نقتص منهم». كما أنه لم يقتصد في بذل الوعود «إننا مستعدون لتلبية طلباتكم كلها بخصوص المساجد ومراكز التعليم الدينية والثقافية... إنني لن أنسى الوقف، سنحاول الإستفادة من دخله لصرفه على المؤسسات التي وجد لها الوقف»، هذا التلميح الأخير كان بمثابة إنذار لبعض المستفيدين من الوقف من رجال الدين[١٠].

وأكد خلوص نيته في تسلم القيادة «إنني لست دكتاتورا» وما إن تنتهي فترة الإنتقال «حتى تكون الحياة في البلاد ديمقراطية خالصة» إلاّ أنّه لم يلزم نفسه بتعيين تأريخ لنهاية فترة الإنتقال، فالشرط الضروري هو تحقيق إستقرار داخلي مكين «عندما تسود الثقة

---

(١٠) راديو بغداد ١٤ و١٨ من أيلول ١٩٥٨.

ويسود الهدوء»[١١]، مفترضاً أن يحصل التغيير بمبادرة المواطنين أنفسهم الذين هم «مصدر كل السلطات. . الذين سيعبرون عن وجهات نظرهم الناطقة عندما يحين الوقت». وثم وعد آخر كثيرا ما سبق ورردده (قاسم) هو إجراء إستفتاء عام في شكل الحكم. «إنّ الحكم الحالي هو فوق الميول وفوق الاتجاهات، إنه يعتبر سائر المواطنين جنوداً في خدمة الجمهورية» وهو بهذا القول يرسم مبدأً أساسياً آخر ظل متمسكا به. في حال إعتبار هذا النظام حيادياً، هل يسمح بالنشاط الحزبي؟ إنّ هذا سيكون بعد انتهاء فترة الإنتقال. وخفف (قاسم) من خطورة الشيوعيين وأنصارهم لفظا، بقوله: «إننا نعتبر كل أبناء هذا الشعب مجندين في خدمة هذا البلد وفي الدفاع عن الجمهورية العراقية، ولا تؤثر فينا الدعايات المغرضة (يقصد الشيوعيين)»[١٢].

كان للجيش الدور الرئيس في الانقلاب ولم يكن قد لقي إنصافا وأهمل. إنّ تعاونه كان الأساس في إنجاز الثورة «إنّ هذا الشعب استنفد طاقاته في عدد من الانتفاضات الفاشلة». ويعدد (قاسم) في مناسبة أخرى تلك الانتفاضات «ثورة ١٩٢٠، والانتفاضات الوطنية التي تلتها في ١٩٣٦ و١٩٤١ و١٩٤٨ و١٩٥٢ و١٩٥٦. . .» «لذلك لم ير الجيش بدا من أن يتحد مع الشعب ويقوم بالثورة[١٣]»، إلاّ أنّه لم يعرف الدور الذي ينتظر من الجيش في قيادة البلاد على الأقل خلال فترة الانتقال. الجيش كان أداة لا غنى عنها في سحق النظام القديم.

وبعد أن أكمل هذا لم يعد هناك مكان لمجلس مؤلف من الضباط الأحرار الذي خمل ذكره وخبا نوره طوال فترة حكم قاسم بسطوع مصطلح (الجيش).

وتحديد المسائل الدستورية كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقضية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وخطب (قاسم) الأولى كانت تحفل بتعبير «الجمهورية العراقية الخالدة[١٤]»، من الناحية الأخرى لا نجده يعين حدوداً لمستقبل الارتباط السياسي بين البلدين، على أن موقفه يمكن أن يفسر بأنه إيجابي خالص «إننا لا نهتم بالشكليات، بالكلمات والأسماء، إننا ننشد التعاون التام بين الدول العربية في كافة الميادين».

(١١) راديو بغداد ١٤ و١٨ من أيلول ١٩٥٨.
(١٢) راديو بغداد ١٨ و٢٠ من تشرين الأول ١٩٥٨.
(١٣) راديو بغداد ١٤ و١٦ من آب، و١٨ و٢٠ من تشرين الأول ١٩٥٨.
(١٤) راديو بغداد ٤ و٦ من آب ١٩٥٨.

«العرب أمة واحدة والتعاون بين العراق وسائر الدول العربية الأخرى سيكون على أوسع نطاق وهذا هو المهم. .»[١٥]. وبمرور الزمن كانت هذه التصريحات معادلة لرفض المبدأ الذي يعتنقه الكثيرون: مبدأ الإتحاد. إنّ تعبير «تعاون» اتخذه بديلاً عن تعبير «الوحدة». وكذلك إشارته إلى «الدول العربية» بدلاً من تخصيص في الإشارة إلى تلك الدولة العربية التي تدّعي مكانة منفردة في مفهوم القومية العربية، بل حتى استخدامه العبارة الشاملة «في كل المجالات» يقلل من التأثير وينفي امتيازاً يعتبر أمراً اعتيادياً عند دعاة القومية العربية الشاملة للوطن الكبير. وبناءً على هذا فبإطلاقه على العرب عبارة «أمة واحدة» دون التنويه بوحدة سياسية لها إنّما تعني النفي العملي للفكرة بالذات. على أنّ الجمهورية العربية المتحدة أفردت فيما بعد بـ«تعاون خاص» جواباً على إلحاح الصحفيين المتزايد ولحاجتهم في التوصل إلى معرفة طبيعة (العلاقة مع عبدالناصر). «أخونا عبدالناصر» كان يذكر دائماً باحترام وتمجيد إنما لدوره في الثورة المصرية فحسب لا لمركزه الحالي في العالم العربي[١٦]. ذكر قاسم لزائر بريطاني بأنه «يوجد أخوة كبار وأخوة صغار»[١٧] في الأسرة العربية. واتضح من سياق الكلام أنه لا يعد «مصر» طفلاً وليداً. ويشدد (قاسم) أحيانا على تعلقه بكل الدول العربية. ومعاونته الحقيقية لجبهة التحرير الجزائرية كان مبدأ ثابتاً في سياسته الخارجية باشر في تطبيقه حالما استتب له الأمر. هذه النظرة شملت حتى الدولة الأردنية الهاشمية فقد ذكرت عرضاً بحسن نية أو بلهجة خلت من الحقد على الأقل.

أيد قاسم موقف الساسة العرب العام المعروف من قضية فلسطين عندما عبر عن وجهة نظره فيها. مع أنه يمكن أن تستشف من بين السطور غيبة الحدة التي اتهم بها بين آن وآخر، قال «إعتداءات إسرائيل مستمرة، إلاّ أنّنا لن نتخذ أي قرار حول القضية الفلسطينية قبل دراسة الموقف بإمعان مع الدول العربية، وأن نراقب تطورات الموقف في الأمم المتحدة»[١٨]. . .

ووصف السياسة الخارجية العراقية بالسياسة غير المنحازة مطلقا: لا يسمح بأي تدخل، الترحيب بالمساعدات غير المشروطة من أي مصدر أتت، بل حتى الإلحاح في

---

(١٥) راديو بغداد ٢٢ و٢٥ من آب ١٩٥٨.
(١٦) راديو بغداد في ١٤ و١٦ من آب ١٩٥٨.
(١٧) عضو مجلس العموم روي جنكنز. راديو بغداد في ١٨ و٢٠ من تشرين الأول ١٩٥٨.
(١٨) راديو بغداد في ١٤ و١٦ من أيلول.

طلبها. والحكم الوحيد في السياسة الخارجية هو مصلحة البلاد، وسيكون العراق ملتزما «بالحياد» «آمنا» «ينشد الصداقة الخالصة من كل شعوب العالم». ندر أن خص (قاسم) بالذكر الكتلة الشرقية في حين أعيدت أو أنشئت علاقات معها دبلوماسية وغير دبلوماسية. وراح يضع اعترافه المتكرر بالصداقة للغرب في عبارات أقل غموضا مما اعتاده، نحن واثقون بأننا سنبقى أصدقاء مع الغرب. «عندما نعيد الصداقة إلى أحدهم الآن (يعني بلدان الكتلة الشرقية) فلا ننسى أصدقاءنا القدماء.. لقد زرت إنكلترا ووجدت الشعب البريطاني يرغب في العيش بجو من السلم والصداقة..» «إنّ الشعب العراقي ليتذكر المساعدة التي نالها في الماضي...»، «سواء كانت تلك المساعدة خالصة لوجه الله أم لا». بهذا نجد (قاسم) يقطع خط الرجعة على انتقاد يحتمل أن يوجهه إليه الغرب بالحكمة البديهية «حتى الكلمات الرقيقة فإنّ لها أثرها»[١٩].

ويختلف عداء (قاسم) للإمبريالية اختلافاً شديداً عن عداء «عبدالناصر وعارف» فنجده في الأول مجردا عن تلك الروح الحماسية المجاهدة. إنّه لا يهتم بسمة واضحة في اتجاه النظم السائدة في عمان أو الرياض أو طهران أو أنقرة. ففي مؤتمر صحفي قال: «إنّ طلب الأردن مساعدة عسكرية من دول أجنبية وصديقة هو شأن من شؤونها الداخلية»[٢٠]، إنّه تصريح مذهل صدر في وقت قام مجلس شيوخ في بلاد السودان البعيدة جدا بشجب الإنزال البريطاني في الأردن «تموز ١٩٥٨[٢١]». إنّ تصريحات قاسم العديدة لمستمعيه العراقيين اعتباراً من خرف ١٩٥٨ كانت ضد مكائد «الامبريالية» بقصد المحافظة على حرية العراق والحيلولة دون انقسام في الشعب، يجب أن تفهم على ضوء التحرك نحو «الوحدة الفورية» الذي ما لبث أن بلغ مرحلة التأزم.

---

(١٩) راديو بغداد ١٨ و٢٠ من التشرين الأول ١٩٥٨.

(٢٠) مرآة الشرق الأوسط ٣ من آب ١٩٥٨.

(٢١) مرآة الشرق الأوسط ٢٧ من تموز ١٩٥٨.

الفصل السادس

مستقبل الوحدة الفورية

القوميون العرب يمثلون في عراق (قاسم) تياراً من التيارات الرئيسة في الرأي العام السياسي. ومعتقدهم الأساس الذي لم يحيدوا عنه قيد أنملة هو أنهم عرب (عروبة) وشعورهم هذا هو جوهر كيانهم السياسي، وليس منبثقاً من مواطنة أو عقيدة أو أية رابطة أخرى خلاف ذلك يمكنها أن تدّعي بانتمائهم الرئيس لها. ومنذ العام ١٩٥٥ كان إيمانهم بالهوية العربية يعني لحاقهم بركب (جمال عبدالناصر) الشخصية البؤرية في العالم العربي. وإن لم يكونوا كلهم مستعدين طبعاً لتحويل ولائهم نحو النتيجة النهائية، بالإصرار على «الوحدة الفورية الكاملة مع الجمهورية العربية المتحدة». وبالوضع المتطور في العراق بعد الثورة بقليل، سرعان ما أصبح موقفهم من «قاسم» والحالة هذه، مشوباً بالبرود في أفضل الظروف.

السخط على النظام القديم جاء نتيجة لعوامل وأسباب عديدة. لكن وبعد أن أزيلت الملكية أخيراً، ساد إجماع في الشرق الأوسط وفي أوساط الغرب أيضاً بأن القومية العربية بقيادة (عبدالناصر) كانت العتلة الرئيسة التي طوحت به. إجماع في الرأي كهذا يمكن أن يعزى جزء منه إلى الدعاية العنيفة التي تتزعمها القاهرة. هذه الدعاية نفخت الحياة في الرغبات الشديدة والخيبات المتواصلة للجمهور الناطق بالعربية بشكل لا عهد لهم به من قبل وفي الحال الحاضر. كما أنّها رجّعت من جهة أخرى صدى مخاوف حكام العراق الغابرين أنفسهم بل حتى هواجسهم بشكل لم يكن يسعهم إخفاءها(١).

---

(١) مثال على ذلك خطاب الدكتور فاضل الجمالي آخر وزير خارجية عراقي للعهد الملكي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (١١ حزيران ١٩٥٨): التايمز ١٢ من حزيران ١٩٥٨ وما أطلق عليه «وصية نوري السعيد الأخيرة» (لايف إنترناشنال ١٨ من آب ١٩٥٨). وإن كان يفهم من هذه الوثيقة الأخيرة بأنها إنذار للغرب «بانقلاب شيوعي في المرة القادمة». لا جدال في أنّ الخوف من عبدالناصر كان هو المؤثر على الكاتب.

وربما كانت هذه الهواجس ترتكز على أنباء من العراق حول الشعبية التي يتمتع بها (عبدالناصر) في تلك البلاد.

هناك فرق بين اعتبار (عبدالناصر) المسؤول عن الثورة العراقية وبين توقع إنضمام فوري للعراق إلى ج.ع.م بسبب ذلك. والأمر سواء فالرابطة واضحة وهي لا أقل وضوحاً عند أبطال الرواية أنفسهم. فقوة الجذب التي مارستها الناصرية كانت أولى التحديات التي واجهت قيادة الثورة.

التقارير الأولى من بغداد الثائرة عزّزت الانطباع بأن الإندماج بـ ج.ع.م وشيك لا مراء فيه. فمن راديو هذه العاصمة أذاع أحد المعلقين السياسيين في يوم ١٤ تموز حديثاً وصف فيه الثورة بأنها «جزء من ثورة الأمة العربية الكبرى التي قادها الرئيس عبدالناصر وحررها من الظلم والفساد». كما عزي هذا الجزء إلى عبدالناصر نفسه وكان ثم هتافات تسمع بوضوح من راديو بغداد «نحن جنودك يا جمال»[٢]. ووصف الراديو كيف خرج كل أهالي بغداد إلى الشارع وهم يهتفون «شعب عربي واحد، جيش واحد، كفاح واحد» و «جمال العملاق»[٣]، واللافتات التي رفعت في شوارع العاصمة كالشعارات التي خطت على الجدران. كانت تقصد (ناصراً) بالمعنى إن لم يكن بالمبنى: «شعب واحد»، «لا حدود» «جمال عبدالناصر بطل الأمة». ويعد الانقلاب مباشرة شوهدت دبابة تجوس شوارع بغداد وفي مقدمتها صورة (جمال عبدالناصر) ملصقة بشكل ظاهر[٤].

علائم أخرى كثيرة دلّت على قرب الوحدة وعلى أنها بمتناول اليد: تعاون فوري بين راديو بغداد وإذاعة «صوت العراق» السرية[٥]. وبمستوى أرفع من هذا تواجد أنصار معروفين لـ ج.ع.م في مجلس الوزراء الجديد مثل الدكتور «جابر عمر» و(فؤاد الركابي) وأولهما عاد من دمشق (منفاه) في يوم الثورة. كما أن (هاشم جواد) الذي عين حديثا

---

(٢) ملخص الإذاعات العالمية من دار الإذاعة البريطانية - ١٨ من تموز ١٩٥٨ (تعليقات التحري).

(٣) مرآة الشرق الأوسط (٢٠ تموز ١٩٥٨). حين نأتي إلى تقدير الحماسة والتعلق بجمال عبدالناصر خلال أيام الثورة الأولى علينا أن نتذكر بأن اسم (عبدالكريم قاسم) كان غير معروف للناس بصورة عامة بل من المحتمل أن يكون غير معروف من المذيع نفسه الذي قدم الوصف المقتبس في المتن.

(٤) نيويورك تايمس ٢١ من تموز ١٩٥٨ (صورة فوتوغرافية) صورة قاسم كانت هي أيضاً ظاهرة فيها.

(٥) ملخص الإذاعات العالمية من دار الإذاعة البريطانية - ١٨ من تموز ١٩٥٨(تعليقات التحرير).

بمنصب المندوب الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، أسندت إليه مصادر قاهرية بأنه صرح في دمشق يوم ١٧ من تموز أثناء ما كان في طريقه إلى نيويورك بأن الشك لا يخالجه في أن كل البلاد العربية لن تلبث أن تتحد في دولة واحدة وأنّ الجمهورية العراقية تعتقد بأنّ هذا هو أمنية كل عربي[٦].

وفي الوقت عينه تردد في القاهرة بأن (عبدالكريم قاسم) سيجتمع بـ(عبدالناصر) في المستقبل القريب[٧].

مؤشرات رسمية مثل إعادة تسمية شارع الملك فيصل وهو الشارع الرئيسي في العاصمة على الضفة الغربية باسم «جمال عبدالناصر» من الدلائل على ذلك[٨].

مواكب ومسيرات ترفع صوراً ضخمة لعبدالناصر مطالبة بالوحدة الفورية، هي من المناظر اليومية المألوفة في شوارع بغداد طوال أسابيع بعد الثورة. كان الاعتقاد السائد أن هذا دليل على نشاط حزب البعث. إلاّ أنّ الحقيقة لا تستقيم مع الاعتقاد فأعضاء حزب البعث كانوا حينذاك قلة تفتقر إلى حسن التنظيم بحيث لم يكن في وسعهم أن يفعلوا أكثر من الهتاف للقائد.

ليس ثم مرجع يفوق بالأهمية (أحمد سعيد) مدير إذاعة (صوت العرب) القاهرية ومعلقها الرئيس. وقد أكد بأن «الوحدة العربية الكاملة كانت الهدف المحدد للنظام الجديد[٩]». إنّه لسوء فهم غريب لنوايا الزعيم العراقي. لكن من كان يستطيع أن يضع حدا لهذا في حينه؟

---

(٦) راديو القاهرة ١٧ من تموز ١٩٥٨ أيتيم مزراح ١٨ من تموز ١٩٥٨ (من بين الأسئلة والأحاديث اليومية الكثيرة التي جرت بيني وبين المأسوف عليه دائماً وأبداً، الأستاذ هاشم جواد، كان هذا السؤال فبادر بإنكار صدور ذلك منه إنكاراً قاطعاً يشوبه استنكار. وقال إنّه مجرد أكذوبة اخترعت له في حينه لأغراض معينة واضحة. وشأنه في ذلك شأن كثير من الساسة والمسؤولين الذين عزت إليهم صحافة ج.ع.م وإذاعتها تصريحات لم يتفوهوا بها. ولم يكن بالإمكان في ذلك الحين تكذيبها أو نفيها علناً لأسباب سياسية ودبلوماسية ولنتائج قد يظهر أثرها في زيادة التوتر في العلاقات بين القطرين. كان ذلك في بيروت العام ١٩٧٠. والمرحوم هاشم جواد يشغل إذ ذاك منصب مدير دائرة الشرق الأوسط للأمم المتحدة. (المعرب).

(٧) أخبار اليوم - القاهرة ٢٠ من تموز ١٩٥٨.

(٨) «شارع عبدالناصر» بدل هذا الإسم بكل هدوء وأعيدت تسميته بشارع المتحف في ربيع العام ١٩٥٩، واليوم هو شارع «عبدالناصر» مرة أخرى.

(٩) راديو القاهرة ١٥ «١٧» من تموز ١٩٥٨.

اقتصرت إجراءات (قاسم) لإطفاء حماسة الجماهير على التحذيرات والإنذارات التي تصدر من الحاكم العسكري- على ما بدا. وكانت ثم بيانات تصدر منه في فترات مناسبة يمنع بموجبها رفع الشعارات أو توزيع النشرات والصور «التي من شأنها إحداث التفرقة»[١٠]، ومهما يكن من أمر فإنّ الخطر الأكبر على استقلال العراق وربما على مركز (قاسم) بحسب تقديره، إنّما يصدره أولئك القوميون الذين يقفون في أعلى درجات السلم.

إن لم تظهر لحزب البعث صورة واضحة خلال هذه الأشهر فقد يعود هذا إلى أسباب ثلاثة: في ذهن الجمهور العراقي كان الحزب يقرن غالباً إلى الحركة العامة المنادية بالوحدة الفورية وكمثل الشيوعيين كان قادة البعث يفضلون إبقاء هوياتهم وتنظيماتهم طي الكتمان. لكنهم خلافاً للشيوعيين لم يبذلوا جهداً مدروساً من أجل التغلغل في الصحافة والمنظمات المهنية وسرعان ما غدا الحزب تلفه غيوم من الغموض وعجز عن العمل علانية. حتى زعماؤه أنفسهم فقد قرروا أن يشتملوا بثياب السرية.

كان (البعث) قبل الثورة قد توصل إلى تكوين تنظيم هيكلي من خلايا محلية، ومراكز منطقية بقيادة قطرية في بغداد. ولم يقم دليل على أن تغيراً ما جوهرياً طرأ على هذا فيما بعد، مع أن العضوية في المراكز القومية زادت فعلا زيادة كبيرة. وشكل الحزب منظمة شبه عسكرية كانت نواة «للحرس القومي» في العام ١٩٦٣، بقيادة ضابط إستخبارات هو الرائد (صالح مهدي عماش) وزير الدفاع فيما بعد وفي الواقع العملي إنّ فصائل جنود الصاعقة هؤلاء لم يكونوا ليفضلوا كثيرا على عصابات شارع ذات اتجاهات قومية، ولم يكونوا أندادا بنفس الوزن الذي كانت تبدو به قوات (المقاومة الشعبية) التي يسيطر عليها الشيوعيون.

بقي تشكيل القيادة القطرية في بغداد غير واضح في الفترة المنحصرة بين يوم الثورة حتى اغتيال (قاسم) في شهر تشرين الأول ١٩٥٩، ربما كانت تتألف من التالية أسماؤهم «فؤاد الركابي» السكرتير العام، «حازم جواد» ابن خال له، «عبدالله الركابي»، «مدحت جمعة»، «أياد سعيد ثابت»، «خالد علي الدليمي»، «كريم محمود»، «طالب حسين شبيب»، «علي صالح السعدي»، «فيصل حبيب الخيزران».

---

(١٠) مثلا راديو بغداد ١٩ من تموز. أيتيم مزراح ٢٠ تموز - عراق تايمس ٢ و ١٥ من أيلول ١٩٥٨.

وخرج البعث على الناس بجريدته الخاصة اليومية «الجمهورية» وصدر أول عدد منها في ١٧ من تموز، بمعونة مديرية الإستخبارات العسكرية وكان صاحب إمتيازها «عبدالسلام عارف» وبعد حوالي أسبوع من صدورها سلمها هذا للبعثيين. ولما لم يكن هناك اعتراف رسمي بالأحزاب السياسية فإنّ نسبتها إلى البعث لم يعترف بها علناً. إلاّ أنّ الجريدة لم تعمد إلى إخفاء هذه الرابطة وأثبت في صدرها تحت إسم الجريدة مباشرة شعار البعث «وحدة حرية إشتراكية» وصار صاحب إمتيازها «فالح رشيد» الضابط السابق في الجيش، ورأس تحريرها «الدكتور سعدون حمادي»[11].

في المبدأ ساند حزب البعث الحكم الجديد من دون تحفظ. ذلك الحكم الذي كانوا يجدون فيه عارفاً بطله وحامي حماه وشخصيته المركزية. لكن ما إن أخذ مركز عارف يضعف بشكل ملحوظ حتى صار صوت الحزب يتهافت ليبدو اعتذارياً يشوبه تلهف إلى «تلطيف سوء التفاهم». وما جاء شهر أيلول حتى كانت الجريدة في موقف إقرار بضعف في الضبط وبأنانية وقلة إيثار عند مناصريها تدعو إلى التعاون التام مع السلطة الثورية[12]. من الواضح أنّ الحزب كان يعاني آنذاك تقويماً جد مؤلم بسبب موقفه من النظام.

بعد عشرة أيام من الثورة. قام (ميشيل عفلق) السكرتير العام للقيادة القومية لحزب البعث وأحد مؤسسيه ومفكره، بزيارة بغداد وهناك شدد على وجوب قيام (الوحدة الفورية) مع ج.ع.م مدفوعا أيضاً بالرغبة في تقوية مركز البعث إزاء (عبدالناصر)، بعد تحقيق تلك الوحدة، إلاّ أنّ مهمته منيت بالفشل، وهو الفشل الذي كان يلازم (عفلق) عادة في جولاته السياسية العملية. ولم تعط بغداد أو القاهرة أو دمشق أيه أهمية لزيارته، وإن كانت قلة الإهتمام به تعود إلى أسباب أخرى.

خلال الأشهر الثلاثة التي عقبت الثورة، ظهرت دلائل على التعاون بين العراق وج.ع.م في عدة ميادين، وكثيراً ما صاحب الإعلان عنها ضجة وتعظيم. ولم يبدر من أي جانب تصريح يدل على أنّ الوحدة السياسية هي الهدف، ولم تحاول أي دولة وضع

(١١) لم يكن (علي صالح السعدي ولا فيصل) عضوين في القيادة آنذاك. كما أن المؤلف أغفل ذكر كل من سعدون حمادي وشمس الدين كاظم وصالح شعبان فهم أيضاً أعضاء في القيادة القطرية. (المعرب).

(١٢) صحيفتا الجمهورية وعراق تايمس ٣ و١٦ أيلول ١٩٥٨.

جدول زمني. إلاّ أنّ الجمهور كان قد هيّء وشُجع على رؤية تقدم في هذا السبيل. من الواجب أن نذكر هنا - إن لم يكن لأي سبب ما. أهم وقائع هذا التعاون بين الجمهوريتين خلال هذه الفترة لا كنتيجة لمخطط عام، إذ لم يكن ثم مخطط عام مطلقا.

أول ما أقدم عليه النظام الجديد في حقل الشؤون الخارجية هو الإعتراف «بمزيد من الفخر والاعتزاز» بـ ج.ع.م[١٣]، وبمقابل هذا أدلى عبدالناصر بتصريح قال فيه إنّ ج.ع.م ستعتبر أي إعتداء على الجمهورية العراقية اعتداء عليها[١٤].

وتلا ذلك إتفاق التعاون المتبادل بين البلدين. وفي ١٩ من تموز قصد دمشق وفد على مستوى وزاري برئاسة «عارف» لزيارة (عبدالناصر) الذي وصلها قبل يوم واحد عائداً بعد محادثاته مع (خروشوف) في موسكو. في مساء ذلك اليوم ظهر الوفد العراقي مع (عبدالناصر) و(شكري القوتلي) في شرفة قصر الضيافة. ألقيت خطب وكلمات تؤيد «الوحدة العربية» ثم تلا عارف بنود اتفاقية تتألف من خمس مواد، كان «عبدالناصر» قد وقعها مع «عارف» قبل قليل نيابة عن حكومته على أن توضع موضع التنفيذ فوراً. أكد الاتفاق التعاضد، ووحدة الأهداف والمثل ونص على «أن تتخذ خطوات عملية وفورية» في مختلف الميادين لتحقيق هذا التعاون. إلاّ أنّ الاتفاق خلا من مواد عملية أو إجراءات وحدوية مفصلة ومباشرة[١٥]. في الواقع إنّ القيمة العملية لهذا الاتفاق كانت تعتمد على إرادة الطرفين واختيارهما.

بعد هذا وفي ٢٠ من تموز عاد الوفد الوزاري إلى بغداد[١٦].

---

(١٣) راديو بغداد - أيتيم مزراح ١٤ من تموز ١٩٥٨.

(١٤) راديو القاهرة ١٦ «١٨» من تموز ١٩٥٨.

(١٥) راديو دمشق ١٦(١٨) من تموز ١٩٥٨، الحياة ٢٠ من تموز ١٩٥٨.

(١٦) بل في ١٨ من تموز.

أعضاء الوفد الآخرون: محمد صديق شنشل، محمد حديد، عبدالجبار الجومرد، وقد أكد الاتفاق على:

١- إلتزام البلدين بالعهود والمواثيق التي تربط فيما بينهما وفي مقدمتها ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية.

٢- التعاون الوثيق بين البلدين في المواقف الدولية، والتصميم على الوقوف كبلد واحد في الدفاع ضد أي عدوان عليهما أو على أحداهما واتخاذ ما يقتضي لذلك من خطوات عملية.

٣- التعاون الكامل على الصعيد الدولي لصيانة حقوق الطرفين المتعاقدين وتأييد ميثاق الأمم =

خلافاً للمتوقع وما أشيع في حينه عن اتفاق التعاون المتبادل، يمكن التأكيد الآن أنه لم يتضمن أي مواد سرية. وإذا كان (عارف) مفعماً بالحماسة عند اختلائه بعبدالناصر فإنّه في الواقع لم يربط حكومته بشيء(١٧).

في ٢٧ تموز عين «فائق السامرائي» سفيرا عراقيا في ج.ع.م وهو عضو في حزب الإستقلال وأحد أشهر المدافعين عن إيجاد أوثق التعاون ورسم أيضاً أن يكون العقيد (أمين) ملحقاً عسكرياً هناك. واتضح بعدئذ بأن تعيين (السامرائي) كان عملية إزاحة دبلوماسية. إلاّ أنّ التعيين لقي تفسيراً ملائماً عند الرأي العام القومي.

وعين العقيد (عبدالمجيد فريد) ملحقاً عسكرياً لـ ج.ع.م. في بغداد كنظير للعقيد (أمين). وهو مصري. كما عين المقدم «طلعت صديق» مساعداً له وهو سوري. وتبين فيما بعد ما لهذا الاختيار من أهمية فكلاهما كان ضابط مخابرات وقد حضرا عند «قاسم» في وزارة الدفاع يوم الثورة ومعهما جهازا لاسلكي كاملين(١٨)، ولم يجدا بأساً في الإعلان عن وجودهما برفقة (عارف) في جولاته. ومما تبين فيما بعد لم يبق شك في أن واجباتهما كانت تتضمن تشجيع وإسناد العناصر السرية التي تعمل على ضم العراق إلى ج.ع.م.

من الإشارات الهامة إلى تعاون النظام الجديد سياسياً، كان تسليم أعداء عبدالناصر إلى سلطات ج.ع.م، الذين لجأوا إلى العراق في العهد السالف وهم الأمير «محمد نامق» من أعضاء الأسرة المالكة المصرية السابقة، و«سعيد لطفي» وهو صحفي مصري

= المتحدة ودعم السلام في الشرق الأوسط وفي العالم.

٤- إتخاذ خطوات عاجلة في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين.

٥- التعاون والتشاور بين الفريقين في جميع الشؤون التي تهمهما. (المعرب)

(١٧) سرت إشاعة مؤداها أن «عارفاً» قال لـ(عبدالناصر) أثناء اجتماعهما في دمشق إنّه وبمبلغ عشرين فلسا وهو قيمة (إطلاقة نارية) يمكنه تحقيق قيادة العراق نحو الجمهورية العربية المتحدة بالقضاء على (قاسم). وقيل إنّ رد فعل عبدالناصر كان قوله معلقاً «يا له من طفل!» وأصل الحكاية هو ما ذكره العقيد عبدالوهاب أمين في شهادته أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة نقلا عن فائق السامرائي الذي سأل (عبدالناصر) عن رأيه في عارف، فقال إنّه لا يعدو أن يكون طفلا، وسبب ذلك أنهما كانا يتناولان في ١٩ من تموز الطعام فراح (عبدالناصر) يتحدث عن فاضل الجمالي الذي لقيه بمؤتمر باندونغ ممثلا للعراق في العهد الملكي، فأجاب (عارف) بحدة وهو يرمي الشوكة والسكين من يده بقوة هل تريد أن أقتله؟ طلقة واحدة بعشرين فلساً لا أكثر. (المعرب).

(١٨) الأهرام ٢ من نيسان ١٩٥٩.

كان يذيع من راديو بغداد و «عصام مراد»[١٩] وهو متآمر سوري. مما يجدر ذكره بهذا الصدد أن هذا العمل كان خرقاً فاضحاً لنص الدستور المؤقت الذي يمنع تسليم اللاجئين السياسيين منعاً باتاً.

وقبلت حكومة الثورة مساعدة كبيرة من ج.ع.م من نوع هام باسم مساعدة دفاعية. ففي خلال أيام معدودات بعد الثورة وصلت العراق شحنتان من الأسلحة الخفيفة وعدد من المدافع مع عتادها المناسب، شحنت من شمال سوريا ومن منطقة قنال السويس، الغرض من إرسالها تسليح المقاومة الشعبية ضد الغزو الإمبريالي أما إذا كان الغرض منها إقامة جمهورية عربية متحدة أكبر من الجمهورية الحالية فإنّ هذا يتوقف على عوامل أخرى.

في أوائل تشرين الأول كشف النقاب عن مساهمة لـ ج.ع.م في الدفاع عن العراق أهم من تلك. فقد نشرت الصحف الأجنبية ما أيدته المصادر العراقية فيما بعد عن وصول وحدة من القوة الجوية التابعة لـ ج.ع.م إلى قاعدة الحبانية وذكر رسمياً أن الغرض من إرسالها هو «التعاون مع القوة الجوية العراقية» وبعبارة أدق كانت مهمتها تدريب الطيارين العراقيين على الطائرات السوفياتية التي ستصل وشيكاً وذكرت جريدة مصرية يومية أن هذه الوحدة كانت تتألف من سربين من طائرات الميغ -١٧ المقاتلة. وتحدثت مصادر أخرى عن وصول طائرات من طراز «اليوشن» وعن مدافع ضد الجو ومحطات رادار وعدد من العسكريين قدر بمائتين[٢٠].

سبق هذا زيارة وفد عسكري عراقي لـ ج.ع.م خلال النصف الثاني من شهر أيلول

---

(١٩) ليس بوسعي المرور بهذا الإسم مروراً عابراً، وأرجح أن المقصود هو النقيب «عصام مريود» أحد القائمين بانقلاب اللواء سامي الحناوي على حكم حسني الزعيم. وعضو مجلسه الحربي الأعلى، وهو الحكم الذي كان يدعمه العراق لتقربه من حكومة السعيد وميوله في تحقيق وحدة سورية- عراقية. وقد عرف بأنه كان أحد الذين أمروا بتنفيذ حكم الموت على حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي. إنّ حرشو البرازي ابن عم محسن الذي أخذ بثأره بقتله اللواء سامي الحناوي في بيروت (على الطريقة العشائرية السائدة) أنبأني في العام ١٩٧٣ بأن عصام مريود هو الذي نفذ عملية القتل بابن عمه. وأنه هرب إلى العراق بعد انقلاب أديب الشيشكلي وأنه يتعقبه. وكان على يقين بوجوده في العراق في ١٩٥٨. وأما بخصوص المذيع سعيد لطفي فقد كان محكوماً بالأشغال الشاقة لمدة عشرين عاماً عند تسليمه للقاهرة. (المعرب).

(٢٠) الحياة ٣ من تشرين الأول، آخر ساعة ١٠ من تشرين الأول ١٩٥٨. الأهرام ٢٧ من كانون الثاني ١٩٥٩.

امتدت أسبوعين. من الواضح أن هذا الوفد الذي رأسه العقيد «محسن حسن الحبيب» لم يكن من أعلى مستوى كما لم يصاحبه ضجة إعلامية لكن كان معروفاً عن «الحبيب» في العراق بأنه من القوميين المتحمسين[٢١].

وفي الميدانين الاقتصادي والمالي اضطلعت ج.ع.م بدور المعلم والمرشد بصورة عامة فعقدت مؤتمرات واجتماعات لرئيسي البنك المركزي في كلا البلدين ورسم أن يقدم لوزارة الإعمار العراقية مشروعات من صنع مصري وخبراء مصريين. وعقد الدكتور «إبراهيم كبه» الماركسي وزير الاقتصاد والعميد «ناجي طالب» وزير الشؤون الاجتماعية اجتماعات مع نظيريهما في دمشق والقاهرة واستقبلهما «عبدالناصر». ونوقشت مشاريع ضخمة تهدف إلى ربط البلدين بصلات ثورية وبصورة واقعية عن طريق إنشاء سكك حديد وشبكات تلفون وطرق جديدة.

وكان مجال التعاون الآخر ميدان التعليم. فقد أعيد المعلمون المصريون الذين طردهم «نوري» من العراق مع معارين جدد. وبلغ عددهم ٤٩٧ معلما قبل أن يتركوا البلاد ثانية في ربيع العام ١٩٥٩[٢٢]. كما اختير الأستاذ (سليمان حزين) رئيس جامعة أسيوط ليتسنم منصب رئيس جامعة بغداد. إلاّ أنّه لم يصل بغداد بعد أن أخذت العلاقات تتردى. وفي ٢٨ من تشرين الأول - بعد ضجة إعلامية داوية وقع «كمال الدين حسين» وزير التعليم في ج.ع.م إتفاق الوحدة الثقافية العربية في بغداد[٢٣]. وتتضمن إجراءات لتنسيق النظام التعليمي والمناهج في كلا البلدين والمدارس دون المستوى الجامعي. وجاء في مقدمة الاتفاق: «إنّ وحدة الثقافة والتفكير كانا العنصر الأساسي في وحدة أكثر شمولاً». وتأخرت الحكومة العراقية عن توقيع الإتفاق حتى نهاية آذار العام ١٩٥٩، وفي الوقت الذي أمست وثيقة ميّتة.

الفترة الأولى من هذه العلاقات ختمت بحدث ينطوي على أهمية من الناحية الدبلوماسية - في إيضاح التقارب العراقي- المصري وإن كان قليل الأثر بالنتيجة - ويقصد به الزيارة الرسمية التي قام به وفد رسمي للقاهرة في مطلع شهر تشرين الثاني برئاسة عضو مجلس السيادة خالد النقشبندي. وفي بغداد حرص المسؤولون أن يصرفوا

---

(٢١) كان «الحبيب» وزيراً للدفاع ردحاً من الزمن في العام ١٩٦٤.

(٢٢) البلاد. عراق تايمس: ٦ من نيسان ١٩٥٩.

(٢٣) الأهرام ٢٨ من تشرين الأول. عراق تايمس ٢٩ و٣٠ من تشرين الأول ١٩٥٨.

الأذهان عن أهمية ذلك. وقد وصل هذا الوفد إلى القاهرة وهو في طريق العودة من زيارات مماثلة للرياض ومدريد وبنغازي ولم تحتف الصحافة المصرية كثيرا به وكانت منشغلة في إعادة تقويم الموقف في بغداد على ضوء التطورات المسرحية السريعة التي بدأت تمثل فيها.

الوزراء الذين كان عليهم أن يتحدثوا للعموم حول الإندماج بالجمهورية العربية المتحدة وهو شغل الأذهان الشاغل، جهدوا بصورة عامة في اتخاذ موقف قاسم من المسألة، أي التأكيد على «الأخوة» التي لا تربطهم بشيء. ولمّا تبين لهم أن أسلوبه في هذا لا يمكن تقليده فقد اضطروا إلى أن يكونوا أكثر دقة منه. فبدت مواقفهم سلبية ربما أكثر مما يريده «قاسم» نفسه، وراح الدكتور «جابر عمر» وهو النصير الثابت للوحدة الفورية ينفس عن كربه بين آونة وأخرى بالإعراب عن أمله في إنجاز الوحدة بأسرع ما يمكن، حتى هو نفسه وضع ذلك بصيغة التعميم لا التخصيص[٢٤].

ترى ماذا كان موقف عبدالناصر من انضمام العراق إلى ج.ع.م؟

في مناسبات تالية كثيرا ما كان (عبدالناصر) ينكر ممارسته ضغوطا على حكام العراق الجدد من أجل الانضمام إلى ج.ع.م، بل بالعكس إنّه «بحسب تصريح له» أفصح عن رأيه بأن الشعب العراقي يجب أن يبلغ درجة كافية من الإدراك بكيفية استخدام حريته في تقرير مصيره بعد عهد طويل من القمع قبل ممارسة الحرية[٢٥]. على أن ثم دلائل لا تدحض بأن الموفدين من ج.ع.م رسميين كانوا أو غير رسميين بذلوا أقصى الجهود في الدعوة للوحدة بين أبناء الشعب العراقي، وأنهم قدّموا إلى جميع الراغبين فيها من العراقيين - شتى المساعدات لبلوغ هذه الغاية وأن (عبدالناصر) نفسه كان على علم بهذه المحاولات. وفي الصحف المصرية نشرت مقالات وقصص صارخة الألوان عن الضباط الأحرار وعزمهم الراسخ على تحقيق الوحدة بعد الثورة مباشرة. وزعم «مصطفى أمين» رئيس تحرير (أخبار اليوم) بأنه «لو جرى استفتاء حر في العراق أيام تموز ١٩٥٨، لصوت ٩٩ بالمائة من العراقيين إلى جانب الوحدة الكاملة»[٢٦]. وهناك أيضاً المقابلة الوداعية لرشيد عالي مع عبدالناصر،

---

(٢٤) على سبيل المثال: راديو بغداد ٢٩ من آب و«أيلول» ١٩٥٨.
(٢٥) قول هيكل في الأهرام ١٧ من تشرين الثاني ١٩٦١.
(٢٦) أخبار اليوم. وكالة انباء الشرق الأوسط، ٢١ (٢٣) من آذار ١٩٥٩.

حديث لم يكن كامل الأبعاد لكنه واضح المضمون (أنظر فيما بعد).

بكل الاحتمالات، كان عبدالناصر خلال السنة الأولى بعد الثورة يرغب رغبة صميمة في إنضمام العراق إلى ج.ع.م، إلاّ أنّه أراد أن يبدو هذا الانضمام على شكل منة وفضل. إن لم يبد هذا التفسير معقولاً، فهذه ليست المرة الأولى والوحيدة التي بدا فيها عبدالناصر أقل بكثير من ذلك المرء الذي يتعامل ببرودة دم وحساب دقيق مما يعتقد أنه كذلك غالباً.

الفصل السابع

دور عبدالسلام محمد عارف

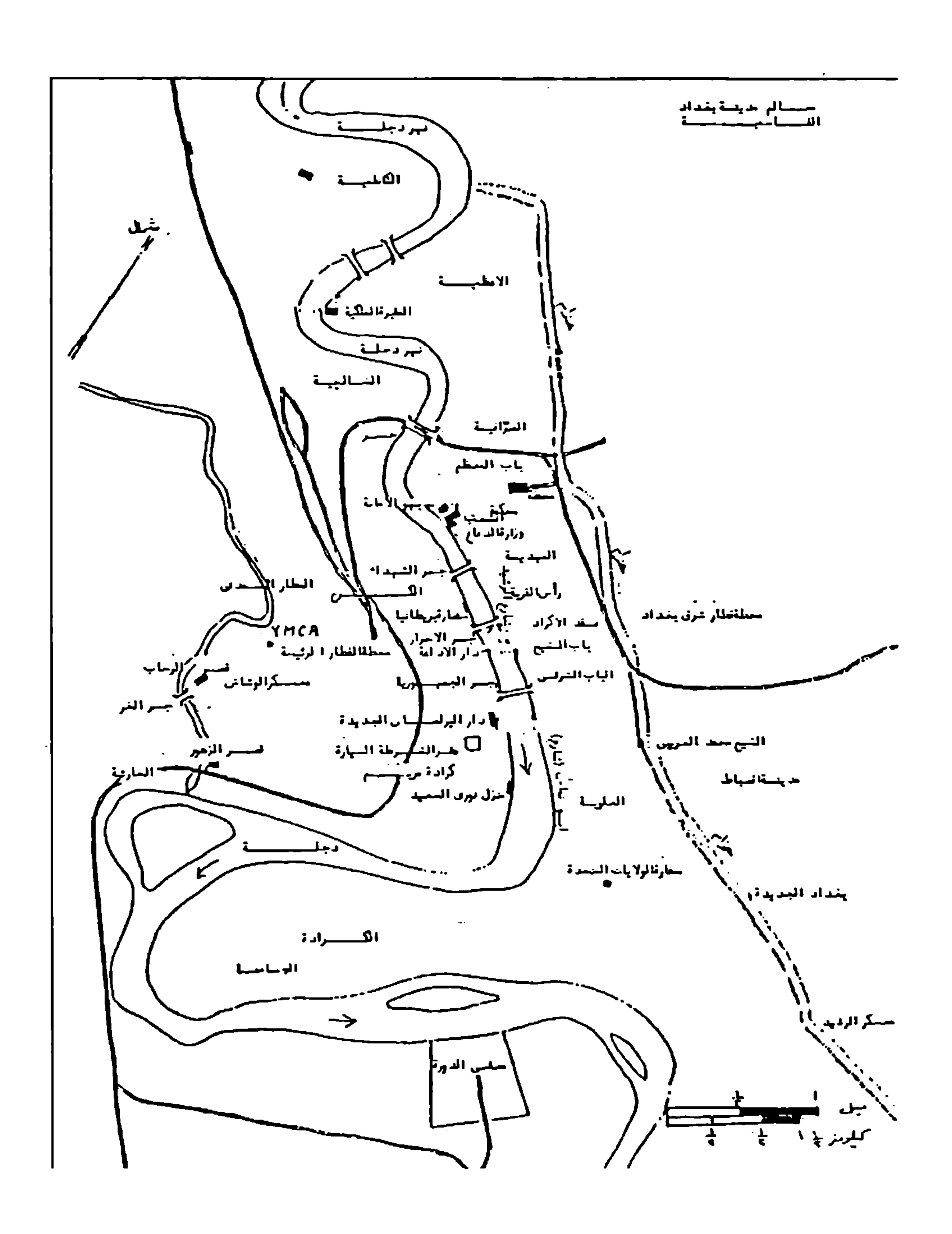
منذ البدء كان العقيد عبدالسلام محمد عارف فاتح بغداد - بمناصبه وصلاحياته كنائب القائد العام للقوات المسلحة، ونائب رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية. رجلا ذا مكانة ممتازة ينزل منزلة البطل في نظر القوى المنادية بالوحدة الفورية[1]. وكانت جريدة حزب البعث «الجمهورية» تعتبر ولسبب وجيه - الصحيفة الناطقة بلسانه وتنقل الأحاديث الخاصة المعبرة عن وجهات نظره، فلا تخلف أي مجال للحدس وتخمين ما يقصد، فيتناقل ذلك الجمهور العراقي. على أن سمعة (عارف) بوصفه نصيرا لـ(عبدالناصر) ظلت تستند بصورة رئيسة إلى خطبه ومقابلاته الصحفية فحسب.

بدأ (عارف) بعد تسلمه مهام مناصبه مباشرة يتجول في أرجاء العراق شارحا الثورة للأهلين. ولم تكن خطبه ليختلف بعضها عن بعض لا في الفحوى ولا في الجوهر، كاشفة عن عقلية أكثر سذاجة بما لا يقاس من عقلية (قاسم). كان يظهر الاحترام الخاشع للإسلام، ويعظ بالتقوى المتزمتة، وكان هجومه على الغرب أعنف بما لا يقاس من هجوم (قاسم) وبلهجة حاقدة جدا، وكان فيه دعوة حارة للثقة (بالربيعي وبقاسم) وبه نفسه (إخوانكم نجيب، عبدالكريم، عبدالسلام). وما عدا هذا فقد كان الحيز الذي خصصه لدور (قاسم) في خطبه الطنانة صغيرا، فهو يذكره بين آن وآخر بلهجة تعطف وتنازل، وبخلاف ذلك لم ينوه باسمه خلال تلكم الخطب المطولة.

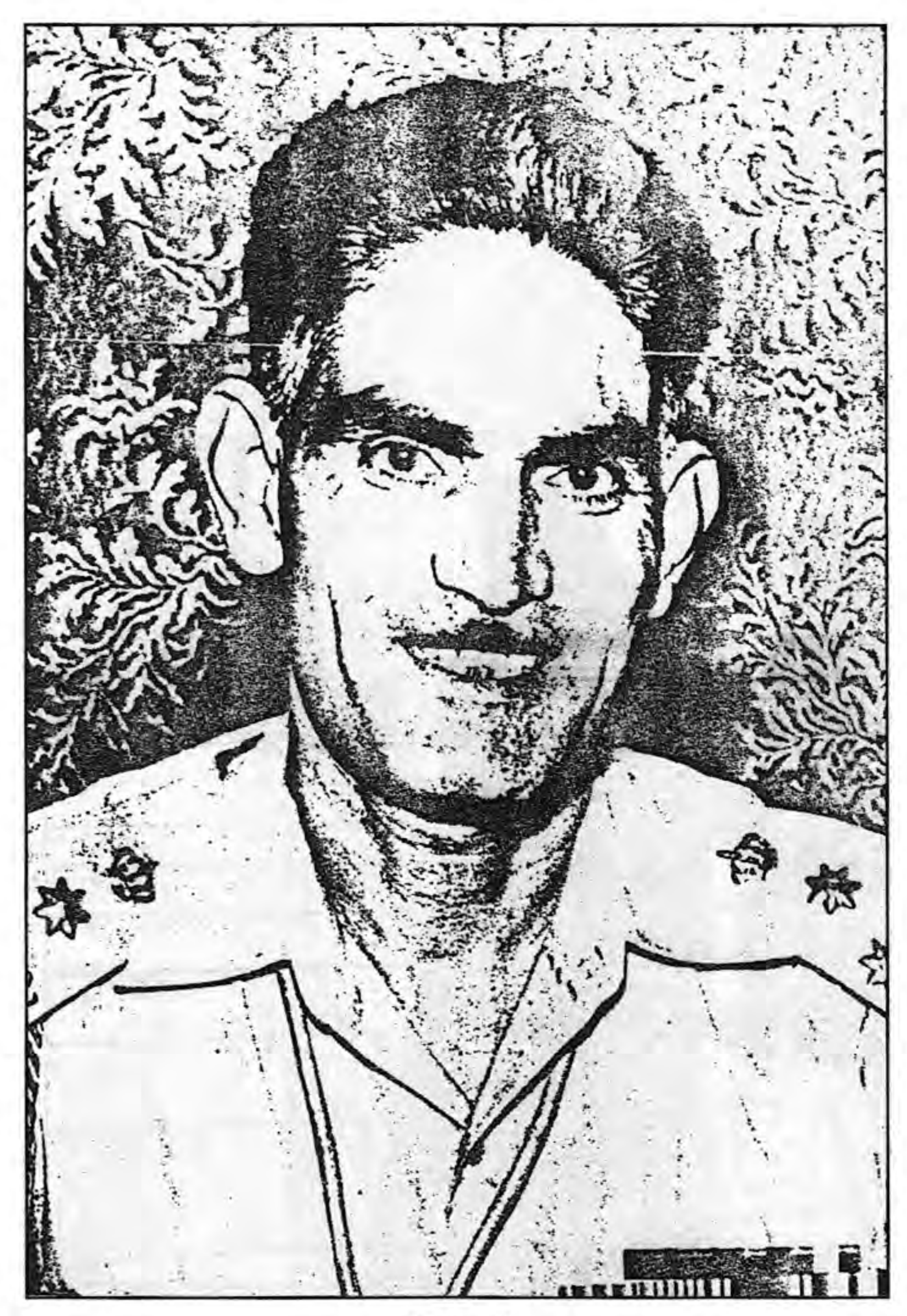
و(قاسم) نفسه الذي لم يكن في الواقع يختلف عن أي سياسي آخر في العالم العربي، راح من جانبه يشيد بمثاليات الأمة العربية وبقوة العروبة الدافعة. إنّ ما كان يمد تعبير (العروبة) عند «عارف» بالقوة الكاسحة خلال الأسابيع الأولى الثملة من

---

(١) بعد أسبوع من الثورة بدأ (عارف) يوصف للعالم الغربي بأنه «أشد قومية من رئيس الوزراء». نيويورك تايمس ٢١ من تموز ١٩٥٨.



معالم مدينة بغداد
النامية
نهر دجلة
الكاظمية
شمال
الاعظمية
المقبرة الملكية
نهر دجلة
الشالجية
الصرافية
جسر
باب المعظم
وزارة الدفاع
جسر الشهداء
الكرخ
الحيدرية
راس القرية
سفارة بريطانيا
عقد الاكراد
محطة قطار شرق بغداد
YMCA
جسر الاحرار
دار الاذاعة
باب الشيخ
محطة القطار الرئيسية
قصر الرحاب
معسكر الوشاش
جسر الجمهورية
الباب الشرقي
جسر الخر
دار البرلمان الجديدة
قصر الزهور
مقر الشرطة السيارة
الشيخ محمد العريبي
كرادة مريم
مدينة الضباط
منزل نوري السعيد
العلوية
دجلة
سفارة الولايات المتحدة
بغداد الجديدة
الكرادة
الجادرية
معسكر الرشيد
ميل



قاسم ١٩٥٨



تمثال لقاسم في المقدادية



قاسم ١٩٦٢



تظاهرات في بغداد بعد ثورة الرابع عشر من تموز مباشرةً

الثورة، هو التمجيد بعبدالناصر «أخونا الكبير». ولم يكن في هذا التعلق العارفي بعبدالناصر غير مسحة مما يمكن التعبير عنه «بعبادة البطل»[٢]. إلاّ أنّ عارفاً ليس بصبي مدرسة، وعلينا أن نأخذ أقواله مأخذ الجد، إنّه لم يدع مجالا للشك في أنه يعتبر عبدالناصر رائده وقائده في النضال الثوري الشامل للعالم العربي. وليس العراق إلا واحدة من جبهات هذا النضال المتعددة. ولو أنه ظهر حذرا على العموم في عرض المعنى النهائي لمفهومه، ولكن ما إن شعر بأنه محاط بجو يعطف عليه حتى طفق ينطق بعبارات واضحة معبرا عن أمله في أن يرى العراق جزء من ج.ع.م[٣].

في مقابلة سمح بها عارف لراديو القاهرة في نهاية تموز، بدا ملتزما جانب الحذر، كذلك كشفت المقابلة عن السياسة المبتنية على الدعاية والإعلام بأسلوب ج.ع.م في ذلك الحين[٤]. قدّمه صاحب المقابلة بعبارة «هذا البطل العظيم». فشكره «عارف» بتواضع «باسم إخوانه وباسمه».

سؤال: سيادتك هل تسمح بأن تحدثنا عن كيفية قيام الثورة؟

عارف: باختصار، بعض الوحدات كان مقررا أن تمر من خلال بغداد، كنت آمراً رسميا لإحدى تلك الوحدات. وروحياً وبعون الله كان في وسعي أن أقود تلك الوحدات فعلا. باغتناهم فجراً والصبح كان طيباً، والشعب استقبل صباحاً طيباً.

سؤال: هل لسيادتك أن تعرفنا بأول من أذاع النبأ لكل أبناء العراق والعالم؟

---

(٢) وهذه نماذج من عباراته التي كانت تتردد في معظم خطبه المرتجلة:
«لا إقطاع بعد اليوم، لا تفاوت ولا طبقات ولا جلالات ولا معالي وفخامات بل حرية وعدل ومساواة».
هدف واحد، جمهورية واحدة، أمل واحد، غاية واحدة، قومية واحدة، مبدأ واحد، حزب واحد ألا إنّ حزب الله هم المفلحون.
(وبحضور الإمام البدر ولي عهد اليمن).. أيها الأخوة.. هذا بدركم، هذا رسول الحرية من أرض اليمن السعيدة.. إنّ الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها.. صدق الله العظيم.
«جمهورية خاكية عراقية شعبية وطنية اشتراكية تحررية استقلالية الجمهورية العراقية.. إنّها في خدمتكم».
«باسم أخينا الأكبر بطل العروبة والسلام والتحرر أهديكم تحية جمال عبدالناصر فليحيا أخونا جمال لقد حملني أشواقه وتحياته وبذل كل ما عنده في خدمتكم». (المعرب).

(٣) في الرمادي مثلا. وهي إحدى المراكز القومية. راديو بغداد ٥(٧) من آب ١٩٥٨.

(٤) راديو القاهرة ٢٤(٢٦) من تموز ١٩٥٨.

عارف: هذا السؤال محرج... أنا...

سؤال: نحن نعرف الجواب يا صاحب السيادة.

عارف: على أي حال إنّه أول مذيع - واسمح لي بالقول- وهو رئيس القيادة «كذا» إنّه أخوكم المناضل عبدالسلام.

سؤال: في بداية الثورة تسلم سيادتكم برقية من سيادة الرئيس (جمال عبدالناصر) وتبع ذلك إعتراف الجمهورية العربية المتحدة...

أجاب (عارف) بعبارات مناسبة، قابلا كما بدا- الإيحاءات الضمنية بأنه كان هو الشخص اللائق لتلقي الرسائل من رؤساء الدول الأجنبية، ولم يرد ذكر (قاسم) من قبل أي مشارك في هذه المقابلة.

التاريخ الذي بلغ شك (قاسم) في ولاء (عارف) مرحلة تتطلب إجراءات حازمة، يمكن إثباته في نهاية الأسبوع الأول من شهر آب. وفي السادس عشر منه وجد (عارف) للمرة الأولى من الضروري أن يعبر للملأ وبأسلوب ساطع وهاج عن ولائه لقاسم. ويمكن الافتراض بأن ذلك لم يكن بوحي أنزل عليه شخصيا. وإنما نبّه إلى ذلك. فقبلها بيوم واحد أقدم قاسم على خطوة جديدة إذ شرع في عقد سلسلة من المقابلات مع وفود شعبية قصد بها إنشاء صلة قريبة مع قادة الرأي العام. وفي نهار الخميس الموافق للسابع من شهر آب، وهو تاريخ سيبقى لاصقا في أذهان العراقيين المنتبهين سياسيا، خرجت المظاهرة الأولى ضد «الوحدة الفورية». وفي هذه المناسبة تجمعت حشود أمام وزارة الدفاع مظهرة علنا رفضها لاندماج فوري بالجمهورية العربية المتحدة وخطب فيها رئيس الوزراء ثلاث مرات بعبارات لطيفة فيها رقة وعذوبة(٥).

ما الذي جعل (قاسم) ينبري لمعارضة الدعوة إلى «الوحدة الفورية» في هذا الوقت بالذات. لا يمكن أن نتثبت من دوافع قاسم بشكل قاطع. هذا وليس ثم شك في أن ثقة (قاسم) بـ(عارف) كانت كاملة، إلاّ أنّ عارفاً بقي يدعو لنفسه ويعلن بأنه بطل الثورة طوال ثلاثة أسابيع، كما أكد خلالها وبكل طريقة ممكنة عقيدته بوجوب «الوحدة الفورية». وفي كلتا المسألتين أثار غضب (قاسم) دون أن يشعر آنذاك بأن الوتر يمكن أن ينقطع ويرتد في نقطة واحدة منه. وفضلا عن ذلك يبدو أن قاسما لم يكن يعدم المستشارين والناصحين حول خطورة إدعاءات (عارف). استطاع قادة الشيوعيين أن

---

(٥) عراق تايمس ٩ من آب ١٩٥٨، الثورة ١- ص٢٦٠.

يشقوا طريقهم إلى (قاسم) وكانوا يخشون الوحدة مع ج.ع.م (أنظر الكتاب الثاني الذي سيتلو)[٦]. وألقى (محمد حسنين هيكل) رئيس تحرير الأهرام وموضع ثقة عبدالناصر اللوم في ذلك على السفير البريطاني. فقد زعم (هيكل) في حدود ذلك الوقت أنّ هذا السفير حذر قاسماً خمس مرات متتالية من دسائس ومؤامرات عارف المزعومة[٧]. وذكر المعلقون الأجانب أن «المراقبين السياسيين يتوقعون انقلابا جديدا من داخل الانقلاب العراقي. يصل به (عارف) إلى السلطة بعين الأسلوب الذي وصل (جمال عبدالناصر) إليها عن طريق إزاحة الزعيم الثائر (محمد نجيب)»[٨]. يظهر أن قاسما ركض وراء هذا الطعم.

لم تهن عزيمة عارف فورا. ففي الوقت الذي راح قاسم يرحب بالمظاهرات المعارضة للوحدة من شرفة وزارة الدفاع، كنت ترى عارفاً يخطب في حشود منافسة أمام البناية القريبة التي كان يشغلها مجلس الوزراء. وكان مستمعوه يهتفون ويجيبون على عباراته الطويلة بعبارة «نريد الوحدة لا الإتحاد الفدرالي»[٩]. إذا كان هذا العمل تحديا من (عارف) فهو كما سنرى آخر تحد له ولمدة طويلة.

في أوائل متنصف شهر آب، وبسرعة لا يمكن وصفها بغير السرعة الدرامية بسبب تحولها الفجائي غيّر (عارف) نغمته في خطبه[١٠]. وفي الثاني عشر من آب ندد تنديدا حارا بموضوع «التقولات الدنيئة» والإشاعات القذرة التي اتهمها بالزعم بوجود «خلاف وبرود بين كريم وسلام» «إنهم كاذبون لعنهم الله»[١١]. بعد هذا إزدادت تأكيدات (عارف) ولاءه. وسمح لقاسم بالتقدم والبروز في حين انسحب هو إلى الخلفية «إني أحييكم باسم قائدنا المقدام. . . .» كما دعا قاسماً إلى جلاء نقطة بقوله «قائدنا وزعيمنا وأخونا الأكبر حدثكم يوم أمس. .» من الواضح أن عارفاً كان يرتعد فرقاً. ومن

---

(٦) إتضح هذا من أدلة الإثبات في محاكمة عارف.
(٧) الأهرام ٢٧ من الكانون الثاني ١٩٥٨.
(٨) راديو عمان ٦ «٨» من آب ١٩٥٨.
(٩) عراق تايمس ٩ من آب ١٩٥٨.
(١٠) مثلا في ١٢ من آب .١٩٥٨ ألقى عارف خطبة في مدينة الناصرية قال فيها «الدعايات المغرضة والإذاعات الخبيثة تقول بوجود خلاف بين رجال الثورة، فليس بين عبدالكريم وعبدالسلام من فروق فسلام من كريم وكريم من سلام. . . إلخ» (المعرب).
(١١) راديو بغداد ١٢(١٤) من آب ١٩٥٣.

المفارقات المضحكة في هذه أن يكون (عارف) البادئ في عكس صورة عبادة شخصية القائد (قاسم). إلاّ أنّها في الحقيقة ليست عبادة شخصية «الزعيم الأوحد» فمع أنه ما عاد يشير كثيرا إلى «الوحدة العربية». فقد ظل مقيما على ذكر (عبدالناصر) للجماهير مشفوعا بعبارات الحب والتقديس إلاّ أنّه لم يكن قادرا على مواصلة ذلك لمدة طويلة.

في ٢٦ من آب إستقبلت مدينة البصرة عارفاً بأجواق من الهتافين «عاش عارف، جمال العراق»[١٢]، واضح أن هذا هو من إيحاءات البعث ذلك لأن الحشود هتفت أيضاً بحياة «فؤاد الركابي» الوزير البعثي ولعل المقصود من هذه الشعارات تشجيع (عارف) على إلقاء خطبة حماسية أخرى يدعو فيها إلى الوحدة العربية. وفي هذا اليوم أذاع الراديو ما قدر أن يكون آخر إذاعة لخطب (عارف) طوال أربع سنوات ونصف السنة وفي العاشر من شهر أيلول وبمناسبة زيارة مقر الجيش في (بعقوبة) خطب (عارف) في مستمعيه من المدنيين محيياً المجتمعين باسم «مجلس قيادة الثورة» الذي لم يولد. من المحتمل أن الخطبة كانت بنت ساعتها ولم يسبقها أي تفكير أو إعداد ذهني، وهي بالتأكيد لم تكن مكتوبة.. ما لبث (عارف) أن وجد نفسه متورطاً في سباق وملاحاة من العبارات الجلفية الحادة مع مضايقيه ومزاحميه الشيوعيين الذين كانوا يهتفون بالإتحاد الفدرالي. وقد أصبح حينئذ شعاراً ثابتاً لمعارضي الوحدة (أنظر الفصل الثامن).

هذه المرة ظهرت حماقة (عارف) وتهوّره بشكل ما عاد يمكن احتماله. وبعدها بيومين شكا العميد (خليل سعيد) قائد الفرقة الثالثة لقاسم الوضع المحرج الذي سببه سلوك (عارف). فبادر قاسم إلى إطلاعه على مسودة مرسوم جمهوري يقضي بإعفاء (عارف) من منصبه كنائب القائد العام للقوات المسلحة. هذا المرسوم نشر في اليوم ذاته. إلاّ أنّ عارفاً بقي وزيرا للداخلية.

لم يقم إجماع في الرأي على أن السبب الرئيس لتجريد (عارف) من منصبه هذا هو دعوته إلى الوحدة مع ج.ع.م كما لم يكن من مصلحة (قاسم) و(عبدالناصر) أن يغذيا تخمينات وتعديلات من هذا القبيل. (قاسم) تجاهل الأمر تماما في حين أن مصادر القاهرة الرسمية روجت للتفسير البارع بأن هذه الخطوة ترمي إلى إعانة (عارف) على التفرغ إلى واجباته الأصلية كوزير للداخلية[١٣].

---

(١٢) عراق تايمس ٢٨ من آب ١٩٥٨.

(١٣) راديو القاهرة ١٧ من أيلول. ايتيم مزراح ١٨ من أيلول ١٩٥٨.

في الوقت عينه نُحّي العقيد «أحمد حسن البكر» من عضوية المحكمة العرفية العسكرية[١٤]، وكان هذا معروفا بميوله البعثية القوية وواحدا من أوائل ضباط الجيش الذي صرح في مجلس خاص بأن ليس ثم سبيل للعودة إلى خط القومية العربية بغير انقلاب جديد. وقد بقي متقاعدا طوال فترة حكم (قاسم) لكنه لم يحاكم. ثم عاد للحياة العامة رئيسا للوزراء في ٨ شباط ١٩٦٣.

ولم يعين خلف لعارف كنائب للقائد العام قط.

في مساء الثلاثين من شهر أيلول ١٩٥٨ فوجئ المواطنون من راديو بغداد بنبأ تعديل وزاري كان الأول من عدة تعديلات تالية. فقد أعلن «بناء على مقتضيات المصلحة العامة، وبتوصية من رئيس الوزراء» قرر مجلس السيادة بإعفاء عارف من مناصبه الوزارية وتعيينه سفيرا للعراق لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية. وقضي أيضاً بإعفاء فؤاد الركابي من منصبه كوزير للإعمار ليصبح وزيرا دون وزارة وكان هذا أول منصب وزاري من نوعه في عهد الثورة. كما أعفي الدكتور (جابر عمر) وزير المعارف من منصبه. وأنيطت وزارتا الإعمار والمعارف بـ(محمد حديد) وزير المالية وبـ(هديب الحاج حمود) وزير الزراعة على التوالي وكالة. والقادم الجديد إلى الوزارة هو العميد (أحمد محمد يحيى) الذي تولى وزارة الداخلية. وكان هذا وهو من الضباط الأحرار البارزين[١٥]، عين بعد الثورة سفيرا للملكة العربية السعودية خلفا للربيعي. وقد خلق تعيينه لوزارة الداخلية سابقة أيضاً. فهو الأول من أصدقاء قاسم يختار للوزارة. أمثال هؤلاء الأصدقاء ساعدوا قاسماً في حل كثير من مشاكل الحكم الآنية، ولو أنهم فشلوا على الزمن الطويل، وأثبت (يحيى) بصورة خاصة حسن اختيار إذ بقي يشغل هذا

---

(١٤) الوقائع العراقية رقم ١١، ٢٨ من أيلول ١٩٥٨، نيويورك تايمز ٢٤ من أيلول ١٩٥٨.

(١٥) لم يكن العميد الركن أحمد محمد يحيى من الضباط الأحرار. والأرجح أن نية قاسم في تعيينه كانت مستندة إلى ما يتمتع به هذا الضابط من إحترام عظيم بين أقرانه. وقد عرفته شخصيا. وهو ابن بلدي وكان مدرس التعبئة في الكلية العسكرية في العام ١٩٤٧ أيام استدعيت لدورة ضباط الإحتياط التاسعة. فعرفته عن كثب ضابطا مستقيما متبعا بعيدا عن السياسة يحب مخالطة الأدباء والمثقفين على قلة اختلاطه، وقد سمعت بنبأ وفاته في أواخر الستينات ومن المفيد أن نذكر هنا أن تعيينه لهذا المنصب خلق عقدة في نفس العقيد عبدالوهاب الشواف الذي كان يطمح إلى هذه الوزارة ويهيّء نفسه لها. فأدركته خيبة عظيمة إنقلبت إلى حقد وضغينة على (قاسم) وأدت به إلى وضع نفسه تحت تصرف المؤتمرين للإطاحة بـ(قاسم) كما سيأتي بيانه فيما بعد. (المعرب).

المنصب حتى انقلاب الرابع عشر من رمضان فكانت مدة استيزاره أطول مدة قضاها وزير خلال حكم (قاسم) باستثناء (قاسم) نفسه.

في هذه المرة حكمت الظروف بشكل لا مرد له بأن تنحية عارف من الوزارة يعكس قرارا سياسيا في غاية الخطورة. فإنزال (عارف) وإزاحته عن وزارة عامة لمنصب سفارة، هو الإشارة العظمى. في حين كان نقل (فؤاد الركابي) السكرتير العام للقيادة القطرية لحزب البعث في العراق من وزير للإعمار إلى وزير بلا وزارة، والإستغناء بجرة قلم عن (جابر عامر) تؤكد هذه الإشارة.

ليس هناك ذرة واحدة من الشك في قناعة (قاسم) بأن (عارفاً) هو المسؤول الأول عن الإنقسام الذي شق الشعب العراقي إلى حاملي راية الوحدة الفورية وإلى معارضي تلك الوحدة. ويبدو أن غالبية ضباط الجيش الكبار كانوا يشاركونه وجهة النظر هذه[١٦].

ويظهر أن قاسما كان على استعداد لمجابهة الخطر المحتمل على أثر التعديل الوزاري. ففي اليوم التالي صدر بيان من (العبدي) يقضي بإحالة قضايا المتهمين بحيازة أسلحة نارية بدون إجازة من إختصاص المحاكم المدنية إلى إختصاص المحاكم العرفية العسكرية. وذكر قاسم لزائره العضو في المجلس العموم البريطاني أن الإشاعات عن وجود خلافات بين القادة العراقيين مبالغ فيها... و«إن وجدت فثمة خلافات طفيفة بيننا» هذا التصريح حذف من أصل الحديث الذي جرى في المقابلة عند إذاعته من راديو بغداد[١٧].

من الطرافة بمكان أن الجهود في القاهرة ظلت تبذل من أجل المحافظة على المظاهر. ففي العاشر من تشرين الثاني ذكر راديو القاهرة «أن الخلاف الذي نشأ بين (قاسم وعارف) قد تمت تسويته بحديث شخصي بينهما»[١٨]، وبعدها بأربعة أيام نقل

---

(١٦) لهذا ما يؤيده تأييداً قوياً إفادات وشهادات الضباط في محاكمة عارف. هؤلاء ودعك من شهاداتهم، ما كانوا يكنون عداء للمتهم: وقائع المحكمة ج٥ ص٢٣٣ وما بعده.

(١٧) مرآة الشرق الأوسط: ١٢ من تشرين الأول ١٩٥٨، راديو بغداد «١٠،٨» من تشرين الأول ١٩٥٨.

(١٨) راديو القاهرة. ايتيم مزراح ١٠ من تشرين الأول ١٩٥٨. قد يكون من المثير حقاً لو أن المناسبة التي جرى فيها هذا الحديث الشخصي هي الجلسة التي حاول فيها عارف إطلاق النار إما على (قاسم) وإما على نفسه (أنظر ما بعده) إلاّ أنّ التاريخ المثبت لا يدع مجالا لمثل هذا الاحتمال.

المصدر نفسه عن (عارف السفير العراقي في بون) قوله إن التقارير الصحفية عن خصومة بينه وبين قاسم هي (من السخف بمكان)، ولم تذكر الإذاعة للمستمعين أين كان السفير عند إدلائه بهذا التصريح. من المؤكد أنه لم يكن في بون.

يمكننا الآن متابعة خطوات (عارف) خلال الأسابيع الخمسة المبتدئة من تنحيته عن الوزارة حتى اعتقاله في الرابع من تشرين الثاني. وإن لم يتسرب إلا القليل من أنباء ذلك في حينه. ومن المحقق حتى هذا التاريخ أن أجهزة الإعلام العراقية لم تذكر شيئا بخصوصه خلال هذه الفترة، خلا نبأ مغادرته العراق.

كانت تنحيته وتعيينه سفيرا في بون مفاجأة له هو نفسه. إذ بقي عدة أيام بعد ٣٠ من أيلول في منزله في الأعظمية لا يبرحه. وفي ليلة الثالث من تشرين الأول قصده في منزله حوالي عشرة من أصدقائه السياسيين بينهم من كان زميله في الوزارة (ناجي طالب، فؤاد الركابي، والدكتور جابر عمر) وكانت النفوس تجيش وتغلي وأبدى الأصدقاء إستنكارهم واشمئزازهم من التطورات الأخيرة ووعدوا بالعمل على إعادة عارف إلى مكانته الأولى. وأكد عارف وهو يرد شاكرا - بأن حالة من الفوضى تجتاح العراق وأنّ الحاجة تدعو إلى أكثر من ثورة. وأما عن نفسه فإنّه مستسلم لفقدان مركزه وأن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان قد تحمل العذاب وهو يدعو إلى رسالته[١٩]. إلاّ أنّه قرر البقاء ولن يرحل إلى ألمانيا.

وضع تقرير عن هذه الزيارة أمام قاسم صباح اليوم التالي. ليس هناك شك بأن التقارير الخارجية التي تحدثت عن «مؤامرة تم كشفها في الرابع من تشرين الأول، قبل أن توضع موضع التنفيذ بزمن طويل» إنما استندت إلى هذا الاجتماع في منزل (عارف)[٢٠]. ومن ردود فعل قاسم أنه أعاد الفوج الثالث من اللواء العشرين إلى (جلولاء) قاعدته الثابتة، وكان هذا الفوج مرابطا في بغداد منذ قيام الثورة وربما افترض بأنه بقي مواليا لـ(عارف) آمره السابق. وسياقا على هذا كان نقل العقيد (الدراجي) صديق (عارف) الحميم إلى آمرية الكلية العسكرية وكان قد عين آمرا للواء العشرين بعد الثورة وهذا المنصب الجديد أقل حساسية. إزاء كل التساؤلات والإشاعات بادرت الحكومة إلى إنكار حصول اعتقالات. لكن يبدو أن ضباطا معينين ومنهم العقيد

---

(١٩) وقائع المحكمة العسكرية، ج٥ ص٤٥٥-٤٥٦.

(٢٠) التايمس ٨ من تشرين الأول، مرآة الشرق الأوسط ١٢ من تشرين الأول ١٩٥٨.

(عبدالرحمن عارف) الأخ الأكبر لعارف وقائد اللواء المدرع الثالث قد بلغهم تحذير شديد اللهجة.

أخيراً وافق (عارف) على قبول التعيين الجديد. ربما بتأثير هذه الإجراءات وبالتأكيد بعد ضغط من زملائه السابقين في الجيش والحكومة. لكنه ما لبث أن عدل عن ذلك. وفي النهاية اجتمع قادة الجيش في مكتب قاسم صباح يوم السبت الموافق لـ ١١ من تشرين الأول لشن حملة أخرى على عناد (عارف) إلى جانب (قاسم وعارف) ضم الاجتماع (العبدي) وقادة الفرق الأربعة، والعقيد (عبدالكريم الجدة) آمر الإنضباط العسكري، والعقيد (وصفي طاهر) المرافق الأقدم لعبدالكريم قاسم والعميدين (ناجي طالب، وفؤاد عارف) محافظ (متصرف) كربلاء. لا شك في أن إشراك الأخيرين في الاجتماع يعود إلى صداقتهما (لعارف) وعلى أمل محاولتهما إقناعه. وبالأخير انضم إليهم اللواء الطبيب (محمد الشواف) مدير الأمور الطبية. ولم تسفر المناقشة عن أية نتيجة. استند عارف في رفضه إلى مرض زوجه، وإلى أنه غير مناسب للمناصب الدبلوماسية، وإلى الخطر المتوقع على حياته من الملكيين الناقمين والرجعيين في الخارج. وكانت أقواله مفككة لا ترابط بينها.

بعد خمس ساعات من مناقشات غير مثمرة، وجد (قاسم وعارف) وفؤاد عارف أنفسهم وحيدين. وعلى حين غرة سحب (عبدالسلام) مسدسه. فاستدار قاسم إليه وصاح «عبدالسلام ماذا تفعل!» واستطاع إنتزاع المسدس منه بمساعدة (فؤاد عارف) وبعدها انضم إليهم العميد (محي الدين عبدالحميد) قائد الفرقة الرابعة ليسمع قاسماً وهو يقول إنّ عارفاً حاول قتله. فاعترض (عارف) بعصبية وانفعال شديدين صارخا «أنه أراد قتل نفسه» فرد قاسم «إذن لماذا لم تقم بذلك في منزلك؟» وعندها عاد الباقون إلى المكتب. كل ذلك جرى خلال ثوانٍ معدودات ولك أن تتصور الهياج والهرج والمرج. قال (قاسم) شيئا شبيها بـ«إنّي أعفو عنك، ولكن عليك أن تسافر إلى الخارج من أجل مصلحة البلاد، لقد شققت البلاد نصفين، وإني أريد إبعادك عن رجال السوء، وستعود حتما بعد أن تهدأ الأحوال»[٢١]، إلاّ أنّ عارفا ظل مصرا على رفضه في حين راح الباقون يصيحون به آناً ويحاولون تهدئته آناً[٢٢].

---

(٢١) وقائع المحكمة العسكرية ج٥ ص٢٣١.

(٢٢) أنظر الملحق العاشر.

في ساعة متأخرة من الليل انفرد قاسم بـ(عارف) في حديث، قال رئيس الوزراء له بأنه عليه أن يرحل غدا وأن الاستعدادات كلها قد تمت، ولا مجال للرفض مطلقا. على أنه يستطيع العودة بعد ثلاثة أسابيع أو نحوها. وهنا رضخ عارف للأمر الواقع وعاد الإثنان لينضما إلى المجتمعين وأعلن لهم (قاسم) أن (عارفاً) أذعن للأمر ووعد بأن يسمح له بالعودة بعد ثلاثة أسابيع. وساد المجتمعون بعدها جو عام من الإرتياح والإنفراج. وفي صبيحة اليوم التالي ١٢ من تشرين الأول سافر (عارف) جوا إلى أوروبا يصحبه سفير العراق السابق في بون (علي حيدر سليمان). إنّ الوصف التالي لتشييع عارف إلى المطار يوضح التوتر الذي كان يسود الجو ثم الانفراج الذي تلاه، فقد ضوعفت قوى الأمن في مطار بغداد، قبل الوصول إلى الطائرة، واقتيدت سيارة العقيد (عارف) حتى المدرج قبل الإقلاع بقليل وعلى إثرها سيارة رئيس الوزراء (قاسم) مع ثلة من الحرس الوطني، صافح (عارف) (عبدالكريم قاسم) وجرى عناق بينه وبين أصدقائه ضباط الجيش قبل أن يصعد سلم الطائرة(٢٣).

وقد رسم أن يقوم عارف بجولة في مختلف العواصم الأوروبية قبل أن يستقر به المقام في (بون) وأوضح (علي حيدر سليمان) أن هذه الجولة كانت لأجل توفير وقت له لجمع أوراقه وتنظيف مكتبه. أو لعل القصد منها تهدئة (أعصاب) عارف بالسماح له بتذوق مباهج الحياة(٢٤).

---

(٢٣) مرآة الشرق الأوسط ١٩ من تشرين الأول ١٩٥٨.

(٢٤) الأستاذ علي حيدر سليمان. هو نجل سليمان أفندي الكردي قائمقام راوندوز في العهد العثماني صديق ونصير للشيخ عبدالسلام الثاني البارزاني. استهدف لغضب (سليمان نضيف) والي الموصل إذ ذاك فأودعه السجن ردحاً من الزمن أيام محاكمة عبدالسلام ثم إعدامه في الموصل (١٩١٥) وهناك صورة تاريخية تجمعهما معاً. لم أكن على علم بهذه الرابطة بين الولد والوالد فنبهني السيد علي حيدر إليها. وقد جمعتنا غرائب الإتفاق في بيروت (١٩٧٣) وهو شبه منفي. عاصر العهد الملكي وكان من جماعة «الأهالي» وانتخب نائباً عن أربيل ووزيراً للأشغال والمواصلات في ١٩٤٩ وللاقتصاد ١٩٥٤ وسفيراً بعد ذلك. كان يداعب فكرة كتابة مذكراته وقد افترقنا في السنة ذاتها ولست أدري أأنجز ما هم به من كتابة. إنتهزت فرصة لقاءاتنا، لأتطرق إلى الفترة التي قضاها مع (عارف) عندما إستقبله سفيراً يحل محله. فلم يفدني بأكثر ما أفاد المحكمة العليا الخاصة. مؤكدا أنّ ما تلقاه من وزارة الخارجية حول عارف إنّما كان مصدره (عبدالكريم قاسم) ورغم عموميتها فإنها لم تدع عنده مجال شك في أن (عبدالسلام عارف) إنما أرسل ليبقى وإن حاول هذا الأخير أن يؤكد له خلال الفترة القصيرة التي قضياها معا أن بقاءه وقتي وأن سبب إرساله إلى الخارج لا يزيد عن سوء تفاهم بسيط سببه بعض =

قام عارف وسليمان أولا بزيارة معرض بروكسل الدولي، ثم عاد سليمان إلى بون وواصل عارف جولته في هولندا وزار روما وفيينا طبق الجدول والمنهاج الموضوع تقريبا وبتماس مع الممثلين الدبلوماسيين العراقيين المسؤولين عن المتابعة. من (فيينا) كان على عارف أن يتوجه إلى بون لمباشرة وظيفته الجديدة.

ذكرت مصادر مغرضة أن عارفاً انتهز الفرصة في حينه لزيارة القاهرة وإجراء محادثات مع عبدالناصر[٢٥]، وأنكر كلاهما ذلك[٢٦]، ولم يقم دليل يناقض هذا الإنكار.

واضح أنّ عارفاً فهم هذه الجولة في أوروبا بأنها الجزء الذي يترتب عليه إنجازه من الصفقة السرية التي عقدها مع قاسم. أعني عودته إلى بغداد بعد انقضاء الأسابيع الثلاثة. إذ لم تكن لديه أية نية في تسلم منصب السفير ولم يتفاهم مع سليمان حول الموضوع. حتى أنه لم ير حاجة إلى التزود بثياب مدنية. من الجهة الأخرى أنه رضخ للبقاء في الخارج ولم يعد ذلك سببا لإحتجاجه، وفي ٣٠ من تشرين الأول أبرق لقاسم يخبره باعتزامه العودة خلال الأيام القلائل القادمة. في عين الوقت وبناء على طلب (علي حيدر سليمان) قام القائم بالأعمال العراقي في (فيينا) بالاتصال ببغداد طلبا للتعليمات. فأجاب قاسم عن طريق وزارة الخارجية العراقية في ٣١ من تشرين بوجوب توجه (عارف) إلى (بون) فاتصل (سليمان) بـ(عارف) تلفونيا وأبلغه الأمر وكان جواب (عارف) غامضا. وبحسب إفادة عارف أثناء محاكمته. أنه كان يعتقد بأن تلفون بغداد هو تأكيد غير مباشر لإتفاقه الأول مع (قاسم)، أي أن ذهابه إلى بون إنما كان فحسب لإبلاغ بغداد «عن وجهات نظري حول أوضاع البعثة الدبلوماسية العراقية هناك ولا أكثر من هذا». ولكن محادثته التلفونية مع (سليمان) أبدت بأن كل شيء هو على ما يرام في بون ولذلك قرر (عارف) «العودة حالا ومن تلقاء نفسه لمعرفة ماذا يحصل في بغداد».

= الضباط الذين سعوا بالمفتريات ضده عند قاسم. وأنه لما كان يهتم قط (بالدروس) الدبلوماسية التي كان السفير علي حيدر يحاول تلقينه إياها. ولسان حال منه يقول وهو يوقفه بإشارة من يده: «لا تتعب نفسك فأنا لست بسفير ولن أكون كذلك». وقال علي حيدر إنّه لم يذكر زميله قاسم بكلمة سوء أمامه ربما معتقدا بأنه كان رقيبا عليه. (المعرب)

(٢٥) حول العالم. زمان ٢٣ من تشرين الأول ١٩٥٨.

(٢٦) عارف في وقائع المحكمة العسكرية، ج٥ ص٢٤٣٣ وعبدالناصر في خطاب له بدمشق أذيع من راديو القاهرة ١٣(١٦) من آذار ١٩٥٩.

إبتاع عارف تذكرة الطائرة بنفسه وغادر فيينا في ليلة ٣/ ٤ من شهر تشرين الثاني. سافر بإسمه الصريح ولم يحاول أن يجعل رحلته سرا. وفيما هو على متن الطائرة ليلا وجهت إلى سلطات بغداد برقيات تنبيه من فيينا ومن (بون).

وصل (عارف) بغداد في ضحى الرابع من تشرين الثاني واستقل سيارة أجرة إلى منزله مشيعا برجال الأمن. سلوكه في المطار كان يعزز إدعاءه بأنه حاول جهده ألا يثير انتباها إليه. وإن كان اجتنابه الإعلان عن وجوده قد يستنتج منه بأنه كان يبطن أمرا.

استدعي في الحال لمواجهة (قاسم) في وزارة الدفاع، واشتبكا في مشادة كلامية بحضور العقيد (عبدالكريم الجدة). وذكّر عارف قاسماً بوعده أي السماح له بالعودة بعد ثلاثة أسابيع. فأجاب (قاسم) أن غياب (عارف) تحتمه الأوضاع الداخلية وطلب منه أن يقترح لنفسه أي منصب يريده شريطة أن يكون خارج العراق. إن اختار سفارة من السفارات فهو مستعد ليجعله مرتبطا به مباشرة دون الرجوع إلى وزير الخارجية إلاّ أنّ عارفا ظل مصرا على رأيه، قال إنّه زاهد في أي منصب ما دام باقيا في بغداد. وأخيراً عيل صبر (قاسم) ولم يعد في قوسه منزع فأمر بإخراج عارف وطلب من العقيد (الجدة) أن يأخذه إلى آمرية الإنضباط العسكري معتقلا.

في هذه المرحلة يوجد تناقض صغير بين أقوال (عارف) وأقوال (الجدة) فهذا الأخير يزعم أن قاسماً أعطى عارف فرصة أخيرة حتى المساء لتغيير موقفه لكن عارفاً لم ينتهزها. أما عارف فيقول إنّ كل ما قاله له قاسم هو (فكر في الأمر) وقال أيضاً إنّه سيزوره شخصيا فيما بعد، ولكنه لم يفعل. وما أن عاد (الجدة) من مقر الانضباط العسكري حتى وجد قاسم في حالة من الغضب الشديد. وأمر بالإعلان عن إعتقال عارف وإحالته إلى القضاء. وهكذا ففي الساعة العاشرة من مساء اليوم عينه أذاع راديو بغداد بيان القائد العام التالي:

«عاد العقيد الركن المتقاعد (عبدالسلام محمد عارف) السفير العراقي في بون إلى بغداد دون أمر أو إجازة. وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة، وبسبب محاولاته المتكررة للإخلال بالأمن والراحة العامة فقد تم اعتقاله في هذا اليوم وسيحال إلى المحاكمة بتهمة التآمر على سلامة الوطن».

هذا البيان كان «مفاجأة لمعظم الناس»[٢٧].

---

(٢٧) مرآة الشرق الأوسط: ٩ من تشرين الثاني ١٩٥٨.

رغم السرية التي اكتنفت محنة عارف. إلاّ أنّ بغداد لم تكن بغافلة عما يجري فبعد رحيله إلى أوروبا مباشرة، سرت إشاعة بأن شيئا ما سيقع في الخامس من تشرين الثاني أو بعده. ولم يكن ثم حدود لآفاق المتوقعات: (عارف) سيعود إلى الوزارة، (قاسم) سيعتقل، (وصفي طاهر) «رأس رمح التغلغل الشيوعي في السلطة» ستتم تصفيته، «الإنقسام» سيوضع له حد، بأسلوب (عارف) في الظاهر لا بأسلوب (قاسم)، على أنه لم يكن تنبؤ بوقوع أحداث دموية على ما يبدو. وألقيت أضواء أخرى على مؤشرات إلى مؤامرة أثناء محاكمة (عارف) ونوه بالرائد (صالح مهدي عماش) الذي لم يدع للشهادة في المحكمة بأنه محور تلك المخططات وألقيت التهمة على جماعة صحيفة «الجمهورية» وذكر في سياق مطالعة الادعاء العام الأولى إسم «أحمد حسن البكر وزمرته الخائنة» بمعرض كونهم على اتصال بعارف، هذه المحاولات الساذجة الهوجاء قد تم اكتشافها «واعتقل عدد كبير من الضباط»[٢٨].

أنكر عارف أي صلة له بالمؤتمرين المزعومين أثناء وجوده في أوروبا، وأنكر أي صلة له مع أي عراقي آخر خلا صلاته الرسمية. ولكن من الثابت أن الإشاعات حول تغيير متوقع قد بلغته وأنه أدخلها في حسابه عندما أسرع في العودة.

بدأت محاكمة (عارف) أمام (المهداوي) في السابع والعشرين من كانون الأول بصورة سرية. ومن الجدير بالملاحظة أن محاكمتي (رشيد عالي) كانتا قد ختمتا آنذاك (أنظر الفصل العاشر: مؤامرة رشيد عالي).

أضرب (عارف) عن الطعام خلال فترة من الشهرين اللذين سبقا محاكمته، لكنه أقنع بالعدول عنه. وشكا بأنه جرد من إمتياز التمتع بحقوق المعتقلين السياسيين. ويبدو أنه جس نبض واحد من الحرس الضباط حول إمكان تدبير تحريره بوساطة المظليين «مثل عملية إنقاذ موسوليني». وادعى عارف فيما بعد بأن المخبر هذا هو عميل مدسوس عليه.

وجهت إلى عارف تهمتان:

الأولى: أنه ترأس أو شارك في تنظيم «الجماعة من الضباط الناقمين القائمين على

---

(٢٨) شهادة وصفي طاهر (وقائع المحكمة العسكرية، ج٥ ص٢٧٠) الأغلبية الكبرى من هؤلاء الضباط باستثناء (أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش) أطلق سراحهم بعد فترة قصيرة وأعيدوا إلى الخدمة وبقوا حتى تورطهم في محاولة الشواف الانقلابية.

رأس بعض وحدات من الجيش لتدبير انقلاب في ليلة ٤/٥ من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨، هذه التهمة تنطبق على المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي الذي كان قد سن في عهد الاحتلال البريطاني، ويقضي بفرض عقوبة الموت على كل من ترأس عصابة مسلحة. لتغيير نظام الحكم بالقوة».

الثانية: أنه حاول إغتيال «زعيم البلاد» وهذه التهمة تنطبق على المادة ٦٠ والفقرة السادسة من المادة ٢١٤ من القانون نفسه وعقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة.

أنكر المتهم التهمتين ودافع عن نفسه دفاعا جيدا، مع حساب ذكي للموقف، فزعم أن ليس لقاسم صديق مثله ولن يكون له صديق كعارف. صديق مخلص يكن له أعمق الاحترام والتقدير، ولو بدا أنه أهمل ذكر قاسم في خطبه الأولى، فقد كان ذلك تحقيقا لرغبة (الزعيم) الذي كان يرغب في أن يثبت من خلال شخصه التواضع الحقيقي للنظام الجمهوري، وأن الرغبة في «الوحدة»، تستقيم تماما مع المبدأ المعروف جيدا للثورة، ذلك المبدأ الذي ينظر للشعب العراقي كجزء من الأمة العربية، وأنه لم يقصد أن يفرض (جمال عبدالناصر) كزعيم أوحد. ولم يقصد أن الثورة قامت بمساعدة مصر ونفى أن يكون عضوا في حزب البعث (الذي أصبح في حينه محظورا عملا) وأنه كوزير للداخلية كان لا يفرق بين واحد وآخر في المعاملة وإن وقع في بعض الأخطاء فإنّ ذلك يعود إلى قلة تجربته السياسية، وأنه لم يشهر مسدسه إلا ليضع نهاية لحياته في لحظة من اليأس.

ودافع عنه محاميه (محمد العبطة) بأمانة وتجرد طالبا البراءة من ناحية الشكل والموضوع، أعني لعدم انطباق المواد على التهمة ولعدم ثبوت التهم، ولم يجادل في أن التهم التي أسندت إلى موكله هي تهم خطيرة وفظيعة. ولم يطعن بصلاحية المحكمة في نظر القضية.

بعض رفاق عارف السابقين كانوا بين شهود الإثبات واختلف موقفهم من التهم بين الأمانة المتزنة المتجلية في شهادة (العبدي) وبين شهادة (وصفي طاهر) المتحاملة الحاقدة. ولم يبد أن الشهود وقعوا تحت ضغط أو خوف، حتى المدعي العام المدني (عبدالأمير العكيلي) فقد بذل كل ما في وسعه ليوضح أنّ عارفا لم يستخدم نفوذه ضد الشيوعيين ولم يفرق بينهم وبين الجماعات السياسية الأخرى.

وعلى العموم كان المهداوي وقورا مؤدبا لا شائبة في سلوكه طوال المحاكمة. لقد حوفظ على آداب المحكمة ووقارها لطبيعة سرية المحاكمة إذ لم يكن ثم شرفة تغص

بالنظارة وتدفع (المهداوي) دفعا إلى الخروج عن أصول المرافعة كما كان يحدث في الجلسات العلنية. والنقص الواحد الذي لوحظ في المحاكمة كان نقصا شكليا. وهو غياب الشاهد الرئيس عبدالكريم قاسم.

في الخامس من شباط ١٩٥٩ أصدرت المحكمة حكمها. وقد برأت ساحة عارف من التهمة الأولى. إلاّ أنّها جرمته بالتهمة الثانية. على أنّ المحكمة وجدت فعل «الاغتيال» (كذا) يقع تحت طائلة المادة الحادية عشرة من مرسوم الإدارة العرفية للسنة ١٩٣٥ «ولم يكن لهذه المادة ذكر في لائحة الاتهام الأصلية». وتعاقب هذه المادة «بالموت شنقا[٢٩] كل من ثبت حمله سلاحا ضد الحكومة أو أيا من قواتها المسلحة أو شرطتها أو استخدام السلاح ضد أي موظف عمومي». لكن نظرا للخدمات التي قدمها عارف للثورة، ونشاطه ضد النظام المباد، فإنّ المحكمة توصي «زعيمنا» باستخدام الرأفة.

من الناحية القانونية والرسمية كان الحكم على عارف بجريمة «فعل الاغتيال» افتئاتا على العدالة. لقد اتبعت المحكمة رأي قاسم الذي نقله الآخرون عنه أثناء المحاكمة، مدعوما بشكل ملائم، بالرأي الطبي الذي أدلى به مدير الأمور الطبية وهو أن قتل النفس يتم (دائما) في غرفة موصدة[٣٠]. ولذلك لم يكن قصد عارف قتل نفسه كما أدعى.

ونية عارف الحقيقية ستبقى دائما موضع أخذ ورد لو فحصناها على ضوء مختلف الاحتمالات. فبماضي (عارف) وعقليته جاز لنا أن نعده قادرا على الإقدام على القتل ناهيك بتصنع محاولة القتل. ومن الجهة الأخرى لا شك أن الهياج واليأس كان مستوليين على عارف في تلك الساعة.

---

(٢٩) ليس في المادة الحادية عشرة من المرسوم ما يفرض طريقة معينة لتنفيذ الحكم بالموت الصادر (أنظر نص مرسوم الإدارة العرفية في ثبت الملاحق) وقد وردت كلمة (شنقا) سهوا من المؤلف بالتأكيد. (المعرب).

(٣٠) لم يكن هذا الرأي غريب الصدور من اللواء محمد الشواف وزير الصحة في ثاني حكومة للجمهورية، فالمعروف عنه أنه كان شديد الحرص على إرضاء قاسم. إلى جانب عدم إتزان وتسرع في الأقوال دون سبق تفكير وأذكر مرة أنه أجاب عن سؤال في ندوة تلفونية عن سير المعركة الصحية التي شنت للقضاء على الملاريا في البلاد. قال إنّه يستطيع التأكيد بأنه قد تم القضاء على هذا المرض بنسبة مائة وعشرين بالمائة (١٢٠٪). (المعرب).

تبرئة عارف من تهمة المؤامرة المسلحة. كان يستقيم مع إجراءات القضاء الغربية بشكل مقبول. فكل ما يمكن استخلاصه من الأدلة المقدمة للمحكمة تؤيد أنّ عارفاً عصى الأوامر، وأنه لم يكن متزناً وأنه أطلق العنان لنفسه للتحدث بأقوال خطيرة طائشة ولكن لا دليل قط على وجود مؤامرة. إلاّ أنّ عراق (قاسم) لم يكن عراقا تحكمه دولة دستورية، وقبل هذا كان (المهداوي) قد أصدر أحكاما بأقصى عقوبات في القانون عن تهم بالخيانة والتآمر مستندة إلى أدلة أوهى وأوهن من تلك التي عرضت في محاكمة عارف. لذلك كان علينا الإفتراض بأنّ الحكم إنما صدر بإيحاء من قاسم وبحسب توجيهاته. وعلى كل فقد صدر الحكم بالموت على عارف بجريمة «فعل الاغتيال» إلاّ أنّ توصية المهداوي بالرأفة، وهي بلا شك بتوجيه من قاسم، ضمنت في الواقع حياة (عارف).

ما الذي دفع قاسم إلى انتهاج هذا السبيل وهو يعرف عارفاً كرجل أفعال، قادر على كسب الولاءات، قاسيا، ماكرا. لا بد وأنه أدرك بأن عارفاً سيظل دائما بؤرة تجمع للقوى القومية المؤيدة (لعبدالناصر) في العراق. وفي الواقع لم يشارك عارف في مؤامرة مسلحة في حينه. إلاّ أنّه كان قمينا بذلك في أول فرصة تعن له لو صفح عنه. وبعض التفسير قد نجده بلا شك في ثقة (قاسم) بنفسه وكرهه الطبيعي لسفك الدماء. بل ربما كان يحفظ في أعماق قلبه بقية ود لـ(عارف). تلك المودة التي دفعته إلى رفع معاونه هذا إلى المقام الأول. ومن المحتمل أيضاً أن قاسماً كان ينظر إلى عارف نظره إلى صبي مدرسة مشاغب لكنه ليس شريرا بطبعه. وإحساسه بأن (عارفاً) وقع تحت تأثير الآخرين تجلى في لحظة من التوتر العصبي حين قال له «سأبعدك عن رجال السوء».

أعيد (عارف) بعد الحكم عليه إلى السجن العسكري في معسكر الرشيد.

عند مناقشة دور (قاسم) في انقلاب ١٩٥٨ وما بعده، يبقى وجه يجب أخذه بنظر الاعتبار، فعند استقراء الوقائع التي أدلى بها مراقبون متزنون بعد الثورة مباشرة. وجد ثم من اعتقد بأن العميد (عبدالكريم قاسم) هو «نجيب» العقيد عبدالسلام عارف الذي هو عبدالناصر[٣١].

في هذه المقابلة يبدو (قاسم) وكأنه لم يقم بدور حقيقي في الثورة كما تشير أيضاً إلى أن الضباط الأحرار قصدوا استخدامه كرئيس صوري لاشتهاره بالنزاهة والاستقلال

---

(٣١) مجلة الايكونومست ٢ من آب ١٩٥٨.

في الرأي. ولأنه زودهم بصورة الأب ولأن الاعتقاد كان عنه أنه زاهد في الشهرة وغير طموح. إلاّ أنّ هذه الصفات كانت من باب أولى تنطبق على (الربيعي) ولا تنطبق على (قاسم) مطلقا.

وحين يؤدي الميل بنا عموما إلى اعتماد المقارنة بين الرجال الذين صنعوا الأحداث فإنّ هذه الموازنة قد تكون من وحي الدوائر القاهرية والقصد منها رفع قدر (عبدالسلام عارف). وربما كانت استنتاجا من حياء (قاسم) وابتعاده عن الأضواء. وقيام عارف بإثبات وجوده بشكل لا مراء فيه خلال الأسابيع الأولى بعد الثورة. وعلى افتراض واقعية هذا، فثم فرق في الموقف المصري قبل ست سنين منذ أن تمتع «محمد نجيب» بالتقدم، وبقي «عبدالناصر» في الخلفية. إذن فالسبب الرئيس في تداول هذه العملة وقتئذ، هو أن عارفا نفسه قبلها على أساس كونها حقيقة واقعة ثم نقلها إلى الآخرين ليتداولوها.

هناك دلائل كافية جدا على أن عارفاً اعتبر نفسه قبطان السفينة الحقيقي للثورة. وأنه قوتها الدافعة ومهندس حركتها قبل وقوع الانقلاب وأنه المنفذ للثورة[٣٢]. مع هذا، فحتى تقديره هذا لا يمكن أن يجعل منه (عبدالناصر) عراقيا. وإنّ حجر الزاوية في مركز عبدالناصر السياسي هو قيادته غير المنازع فيها للضباط الأحرار. ولم تكن لعارف مثل هذه القيادة بسبب اختلاف الوضع في العراق عموما. وبسبب مفاجأة الأحداث واختلاف الشخصية. كما كان مجيئه في مناخ سياسي مختلف جدا بحيث لا يتوقع المراقبون قيام (عبدالناصر) عراقي.

(٣٢) مثلا (عارف) في جريدة الحياة ١٧ من شباط ١٩٦٣.

الباب الثاني

التحدّي الشيوعي

الفصل الثامن

التعبئة الشيوعية قبل اعتقال عارف

إنّ حظوظ الحزب الشيوعي العراقي خلال السنة الأولى من الثورة يمكن تقسيمها إلى حالات ثلاث متباينة:

الأولى هي حالة التكيف للوضع الجديد وقت أن كان للقومية العربية المظهر الغلاب في العراق كما أشارت إليه كل الدلائل. والحالة الثانية هي مظهر الزخم العلني الذي دفع به الشيوعيون عندما بدا الحكم وكأنه أضعف أو أقصر نظرا من إبداء معارضة فعالة - إن لم يكن حليفا فعليا لهم. في هذه المرحلة تدخل مؤامرتا (رشيد عالي) و(الشواف) ضد الحكم وقد انتهتا بالفاشل الذريع، فأعطى ذلك قوة إضافية للشيوعيين ودفع بهم إلى المقدمة وقد ختمت هذه المرحلة بداية شهر أيار ١٩٥٩ عندما تأكد أن قاسما أبى تحقيق طلب الشيوعيين بالإعتراف بهم رسميا. والحالة الثالثة هي اصطدام إرادة (قاسم) بإرادة الشيوعيين وقد حسمت المواجهة في أوائل شهر آب من العام نفسه عندما أقر الحزب الشيوعي العراقي ولأول مرة بالخذلان، وبعدها انقلب الزحف الشيوعي إلى تراجع. وبهذا التقهقر ما عادت الشيوعية تمارس نفوذا فعالا داخل العراق.

خلال كل التقلبات في حظوظ ح.ش.ع على عهد (قاسم)، ومع قضاء ح.ش.ع الجانب الأكبر من هذه المراحل في خيبة وغيظ، لم يفتر قط عن اعتبار حكم (قاسم) حكما «وطنيا» أعني حكماً جيداً بالمصطلح الشيوعي.

ما هي الأسباب التي أدت بالحزب إلى اتخاذ هذا الموقف؟

من الممكن أن ترد إلى النقاط التالية:

١- نظام قاسم كان أساساً معادياً للإمبريالية وقد صمم على البقاء خارج نظام الدفاع الغربي.

٢- في الأسابيع الأولى من حكم قاسم، أصبح من الثابت أن العراق سيبقى مستقلا عن ج.ع.م وهذا خط حيوي في منهاج سياسة الحزب الشيوعي في الشرق الأوسط العربي.

٣- كان نظام قاسم أهون كل الشرور، في حالة ما لو وجد إحتمال قيام حكومة شيوعية وهو ما لا يأمله الشيوعيون في المستقبل القريب جداً.

ولتكوين صورة كاملة للموقف من الضروري أن نتصدى للتحليل الشيوعي الذي عاصر تلك الفترة(١).

مصطلح «البرجاسية(٢) الوطنية» اتخذ بناء على افتراض مؤداه أن «ثورة تموز هي ثورة جميع الطبقات المعادية للاستعمار والإقطاع(٣)». ومع أن الاستيلاء على السلطة قد تم على يد «جماعة من الضباط يمثلون البورجوازية الوطنية» إلاّ أنّ هذه الجماعة وبأخف تعبير - بقيت مترددة في إشراك (الطبقة العاملة التي يقودها الحزب الشيوعي) في السلطة.

وليلاحظ ان مصطلح (البرجاسية الوطنية) هو حجر الزاوية هنا فالمبدأ الشيوعي وستراتيجية الشيوعيين في العشرينات، بل كذلك بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في العام ١٩٥٦ كان يرى إمكانية إيجاد إتحاد مصالح في الدول النامية بين الشيوعيين وبين اللابروليتاليين بل حتى مع الطبقات المستغلة عندما تتعارض مصالحها مع مصالح (الإمبريالية).

وتطرق بحث كتبه أحد ممثلي المؤتمر إلى تعريف الطبقات والفئات التي تنضوي

---

(١) العرض التالي يقوم على ثلاثة تقديرات شيوعية للثورة ولنظام قاسم، صدرت في ظروف شديدة الاختلاف (أ) تقرير الاجتماع الموسع للجنة المركزية (ح.ش.ع) في شهر أيلول ١٩٥٨ (أعيد طبع جزء منه في صحيفة عراق ريفيو، ٣٠ من تموز ١٩٥٩) (ب) وثيقة مؤرخة في متنصف شهر تموز ١٩٥٩ نشرت في إتحاد الشعب بتاريخ ٢٩ من آب ١٩٥٩ (تقرير اللجنة المركزية كان في مكان آخر منه) (ج) محمد سليم، «ثلاث سنوات بعد الثورة العراقية» في (ورلد ماركسيست ريفيو) أيلول ١٩٦١، ص٣٥-٤١.

(٢) سنستخدم من الآن فصاعدا تعبير برجاسية وبرجاسي بدلا من برجوازية وبرجوازي Bourgeois, Bourgeoisie لأن الكتاب العرب القدماء سبق ونحتوه من عين الكلمتين قبل ما يزيد عن ثمانية قرون- أنظر كتاب: الاعتبار للأمير أسامة بن منقذ أحد ضباط السلطان صلاح الدين بن أيوب. (المعرب).

(٣) مفتتح العبارة الأولى من تقرير اللجنة المركزية.

تحت مصطلح (البرجاسية الوطنية). بأنها ذلك القطاع «من البرجاسية في البلاد المستعمرة أو الخاضعة للنفوذ الإستعماري التي ترتبط أوجه نشاطها الرئيسة بالإنتاج المحلي، بالتعامل بالبضائع المنتجة محليا سواء في السوق الداخلية أو الخارجية وبذلك الجزء من البرجاسية التجارية التي تتسوق السلع الخارجية إلاّ أنّها لا ترتبط مباشرة بالاحتكارات الإمبريالية[٤]»، وانطلاقاً من هذا المسار في التفكير أمكن للشيوعيين الزعم بأن جوهر البرجاسية الوطنية هو الصناعيون المحليون الذين كانت معاناتهم من مضايقة الاستغلال الإمبريالي أشد عليهم وأنكى من معاناتهم على يد الرأسماليين المحليين.

وانسياقاً مع هذا التحليل الشيوعي فقد كان تركيز السلطة في أيدي البرجاسية الوطنية أثناء حكم قاسم ظاهرة شاذة وغير إعتيادية بالمرة. وهي لا يمكن أن تعزى إلى قوة البرجاسية الوطنية، بل على العكس «فقبل الثورة كانت البرجاسية الوطنية تشكو ضعفا اقتصاديا وسياسيا. لأن الإمبرياليين أخروا تطوير الصناعة الوطنية.. وأن البرجاسية العراقية ما زال معظمها من طبقة التجار على أنّها مرتبطة بأصحاب الأراضي الكبار الذين يتبعون الأسلوب الإقطاعي في إستغلال الريف. والمجموعة الصناعية من البرجاسية الوطنية إنّما هي قطاع صغير من هذه الطبقة ليس إلا في حين أنّ الصناعيين غير المرتبطين بأصحاب الأراضي الكبار هم أقل عددا من أولئك» إلاّ أنّ «البرجاسية الوطنية» دعك من «كانت ممثلا تمثيلا جيدا في طبقة ضباط الجيش الذين كانوا وحدهم القادرين على انتزاع السلطة». فبعد أن نجحوا في هذا واستتب لهم الأمر شدوا قبضتهم على الحكم. و«ما أن أمسكت البرجاسية بزمام الحكم، حتى استطاعت تثبيت نفوذها السياسي في سائر أنحاء البلاد وصارت بوصفها القوة المهيمنة - تتمتع بحرية اقتصادية وسياسية وفكرية أكثر من أية طبقة أخرى».

على أنّ نفوذ الطبقة العاملة أخذ يتزايد في عين الوقت بشكل مطرد. إنّ الطبقة العاملة «وعلى رأسها الحزب الشيوعي» هي التي خلقت ظروف ومهيئات الثورة، أعني التي ضمنت إرساءها بتوفير النتيجة الحتمية وهي انقلاب الضباط. لكن البرجاسية الوطنية لم تسلم بهذا الواقع ولم تستخلص منه النتيجة وهي وجوب إسهام الشيوعيين في الحكم. ولذا كان الوضع «غير طبيعي[٥]». إنّه «تناقض» كان «سببا أساسيا للخلاف

---

(٤) اسكندري: ماذا نعني بالبرجاسية الوطنية (ورلد ماركسست ريفيو أيلول ١٩٥٩ ص٧٢-٧٣).

(٥) أجمل فلاديمير إيليش لينين القضية وهو يتكلم عن ثورة شهر شباط الروسية للعام ١٩١٧ بقيادة =

الذي نشب بين الأحزاب الوطنية والجماعات الداخلة في الحركة الوطنية نفسها».

مع هذا يجب ألا ينسى الاتجاه «التقدمي» للبرجاسية الوطنية أساساً. يجب ألا ينظر إليها نظرة من «خان الثورة وباع نفسه للإمبريالية» وإن جاز أن توصف «بالتقلب» و«التذبذب» وبأنها عرضة للمساومة، بسبب التناقضات الأساسية التي توارثتها من أصل تكوينها[٦].

وانطلاقا من هذا التفكير يأتي الإفتراض الحتمي بإعادة تشكيل جبهة الاتحاد الوطني التي يجب أن تكون حلفا يتألف من جميع القوى الوطنية المناضلة لأجل التخلص من مخلفات الإمبريالية والإقطاع وإرساء قواعد الديمقراطية وانتهاج سياسة خارجية مستقلة والتعاون مع المعسكر الإشتراكي. وإلى هذا الاتجاه يجب تحويل دفة الدولة ما أن تستعاد الحريات السياسية. إنّ الشيوعيين لا يفتأون يؤكدون بأن هذا التحول يجب أن يتم بشكل طبيعي وبدون عنف ولا يبين الحزب الشيوعي بشكل دقيق ما سيكون بعد تأليف جبهة الاتحاد الوطني، وربما كان مرحلة وسيطة وهذا ما نوه به في بعض المناسبات. ومن المفترض أن تكون «الاشتراكية» هي المرحلة النهائية المتوقعة.

هذا التحليل لا يمكن استيعابه إلا إذا انطلقنا من تقويم للنظام متفائل أساساً. فالنظام بكل العيوب التي تراها فيه الشيوعية يمكن أن يمنح الحزب فرصة تطوير إمكاناته دون أن تكبله قيود القانون وفي جو كهذا له أن يتوقع الفوز.

إنّ رفض ح.ش.ع «الوحدة» مع ج.ع.م تقرر على ضوء ما حصل مؤخرا في

= كرنسكي (المجموعة الكاملة لآثاره - رسائل من بعيد) قال: «يزعم السياسيون التافهون من معسكر العاملين على تصفية الثورة، بأنه لما كانت ثورتنا ثورة برجاسية فمن الواجب على الطبقة العاملة مساندة البرجاسية. أما نحن الماركسيين فنعلن قائلين: لما كانت ثورتنا برجاسية، فمن الواجب على العمال أن يدأبوا على تبصير الشعب وتنبيهه إلى مكامن الخداع والتضليل اللذين يمارسهما السياسيون البرجاسيون. عليهم أن يعلموا الشعب بألا يثق بالأقوال بل أن يقصر ثقته واعتماده على قوته الخاصة. على تنظيمه وعلى وحدته وعلى أسلحته..» فلم يكن الحزب الشيوعي العراقي والحالة هذه إلا تلميذا مخلصا لتعاليم لينين هذه في ظنه أنّه يتعامل مع حكم برجاسي صرف. ولا يتعامل مع حكم فردي له مفاهيمه الخاصة في الإصلاح والانقلاب الاجتماعي. ولم يدرك ذلك إلا بعد فوات الأوان، كما سيأتي المؤلف إلى شرحه في الفصول التالية. (المعرب).

(٦) «تاكتيك التحالف والنضال مع البرجاسية» هذا عنوان واحد من الفصول التي تضمنها مقال «محمد سليم» المار ذكره. ويمكن أن يكون أيضاً عنوانا ثانيا للمقال كله.

سوريا. فهناك طرأ تصعيد في الحزب الشيوعي السوري المتحد بالحزب الشيوعي اللبناني وزاد نفوذه منذ سقوط (أديب الشيشكلي) في العام ١٩٥٤، بقيادة أمين سره (خالد بكداش) وهو كردي من أهالي دمشق وعضو «لاحق» في مجلس النواب السوري. إنّ الخوف من الوثوب الشيوعي إلى الحكم هو الذي حمل الساسة الحاكمين وبضمنهم البعثيون على تجربة حظوظهم عند (عبدالناصر) خلال ١٩٥٧-١٩٥٨، وأمام هذا الواقع لم يسع الحزب الشيوعي إلاّ أن يرحب كارها بالوحدة معللا ذلك بالقول «إنّ التحرك باتجاه الوحدة العربية في المرحلة الراهنة هو خطوة تقدمية بفضل أهدافها المعادية للإمبريالية والإقطاع»[٧]. على أنّ (بكداش) لم يخف في بداية العام ١٩٥٨ استياءه واستنكاره الأساسي بقوله «هناك محاولة لإقناعنا بحل الحزب - على الأقل رسميا وبصورة مؤقتة، والتصويت إلى جانب الدستور الجديد البعيد جدا عن المبادئ الديمقراطية. إننا نعلن عن وقوفنا إلى جانب الوحدة العربية لكننا لن نصوت لصالح مبادئ مضادة للديمقراطية ولن نوافق على حل حزبنا... الوحدة العربية يجب أن تقام على أسس التحرر التام من الإمبريالية وعلى أسس ديمقراطية[٨]».

هذا الموقف إزاء ج.ع.م هو إيجابي لفظا، لكنه حدد بقيود جعلته الظروف الموضوعية موقفا سلبيا لا لبس فيه. وقد تبناه الحزب الشيوعي العراقي قبيل ثورة تموز.

رحب ح.ش.ع رسميا بالثورة من دون تحفظ أو تلكؤ. إلاّ أنّه لم يعلن عن عروضه فورا لأسباب تاكتيكية من الجانبين بلا شك.

ففي صبيحة ١٤ من تموز بعث سكرتير اللجنة المركزية لـ ح.ش.ع البرقية التالية إلى «مجلس السيادة في الجمهورية العراقية» وإلى «رئيس الوزراء»[٩]:

«نتقدم بتهانينا الحارة على نجاح خطوتكم بوضع نهاية حاسمة لفترة طويلة من البؤس والشقاء عاناهما الشعب المناضل على يد الإمبريالية وعملائها. إننا نعرب عن تفاؤلنا بأن هذه الخطوة الحاسمة ستكون بداية لعهد جديد من الحرية والتقدم لعراقنا.

---

(٧) ل. تسمانيانو «كولونيالية الولايات المتحدة وعرب الشرق». وورلد ماركسست ريفيو: أيلول ١٩٥٨ ص٤١.

(٨) المجلة نفسها: أيلول ١٩٥٨ ص٧٠.

(٩) الوثائق الأربع التي استشهد بها في هذا الفصل. نشرت كلها في صحيفة «إتحاد الشعب» ١٨ من تموز ١٩٥٩.

عهد يأخذ فيه شعبنا مكانه في موكب التحرر العربي المحب للسلام والسير مع ركب الإنسانية المناضلة في سبيل التحرر من الإمبريالية والاضطهاد».

«إنّ شعبنا العراقي بعربه وكرده سيتذكر باعتزاز شجاعتكم وإخلاصكم في تحقيق أهدافها الوطنية وسيدافع ويحمي بدمائه جمهوريته الوطنية الفتية. وهو واثق بقدرته على تحمل أعباء هذه المهمة المقدسة، كما أنّه واثق من مساندة قوى التحرر العربي في كل مكان بزعامة ج.ع.م وقوى السلم والتحرر في سائر أنحاء العالم وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي».

«إنّ اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي تضع كل إمكانات الحزب تحت تصرفكم في الدفاع عن جمهوريتنا».

وفي ساعة متأخرة من اليوم عينه بعثت اللجنة المركزية لقاسم (لم يعد لمجلس السيادة ذكر بعد البرقية الأولى) بمذكرة تعدت التهنئات والتعميمات إلى التحذير والتزام الحيطة «إنّه لأسهل أن تحرز نصرا من أن تحافظ عليه. وإنّ المكاسب التي اغتنمت قد تضيع في لحظة من لحظات الغرور أو الضعف أو القلق على استتباب النظام والإستقرار الذي لا مبرر له، مثلما حل بحكم (مصدق) في إيران و(النابلسي) في الأردن»، واستطردت المذكرة تقول إنّ الحزب على بينة من الاستخفاف والاستنكار اللذين سيستهدف لهما بسبب هذه التحذيرات. إنّ أولئك الذين يعملون على تضليل الشعب بشعارات محاربة «الفوضى» هم دائما مستعدون لدفع الحزب إلى «مزالق». ومهما يكن من أمر فالحزب يجد أنّ هذه الملاحظات ضرورية. ولذلك يرى وجوب:

«١- إنتهاج سياسة وطنية خالصة... الخروج من حلف بغداد، إنهاء العمل بالمعاهدة العراقية البريطانية، إعلان الاتحاد الفدرالي مع ج.ع.م واليمن و.. سياسة خارجية مستقلة وإقامة علاقات دبلوماسية مع المعسكر الاشتراكي.

٢- سياسة داخلية تتمتع بثقة الشعب، وتتضمن حرية الاجتماع والتنظيم السياسي والنشر وإطلاق سراح السجناء السياسيين ودعم «لجان صيانة الجمهورية» وتشكيل وتسليح «فصائل المقاومة الشعبية» على ضوء تجربتي ج.ع.م ولبنان.

٣- وضع اليد على شركات النفط وغيرها من المؤسسات الاقتصادية بغية المحافظة على الثروة الوطنية. ومنعا للمؤامرات والدسائس المتوقعة.

٤- تغذية مديريتي الدعاية والإرشاد بعناصر «وطنية ديمقراطية» من أجل المحافظة على وحدة الصف الوطني وهذا ما يجب أن يوجه إليه أشد الاهتمام ذلك لأن وسائل

الإعلام الرسمية تجاهلت منذ اليوم الأول للثورة الشعب الكردي، واتخذت موقفا تحكميا ولم تذع مئات البرقيات المساندة ذات الصبغة الوطنية والديمقراطية».

وكذلك وجه ح.ش.ع في ١٤ من تموز «بيانا» للمواطنين كرر فيه عين الحجج والمطالب التي وردت في المذكرة السالفة. على أنها خلت من اللهجة القريبة من الاعتذار. وان الحزب الشيوعي بناء على هذا وجد الثورة قد اتخذت قرارات معينة في كل الشؤون الهامة. وبغض النظر عن موقفها المتوقع من حلف بغداد والعلاقات مع المعسكر الشيوعي والسجناء السياسيين، فإنّ الحزب قد افترض بكل ثقة أنه سيكون قادرا على «توجيه» الجماهير لمصلحته. ومن هنا جاء التشديد على مطلب إطلاق الحريات العامة ومنها حرية تنظيم قوى المقاومة الشعبية، ولجان صيانة الجمهورية.. والإتحاد الفيدرالي بالجمهورية العربية المتحدة سرعان ما غدا صرخة التجمعات الشيوعية، ومع إيجابياته الجذابة فقد صار هذا يرمز إلى معارضة الوحدة الكاملة، ومما يسهل فهمه باعتباره عملا مضادا للإتجاه نحو القاهرة - هو التأكيد ثم التأكيد على كيان الدولة العراقية السياسي. وعلى التركيب العنصري من العرب والكرد. وللقومية الكردية تواجد هام في الحزب الشيوعي العراقي.

كانت هواجس الشيوعيين وتسلط فكرة حبك المؤامرات والدسائس ضد حزبهم واضحة منذ أول يوم بعد الثورة.

كشف ح.ش.ع عن وثيقة كان قد أصدرها قبل الثورة مؤرخة في ١٢ تموز ١٩٥٨ بعنوان «توجيهات عامة» ولم يذيلها باسمه في حينه إلاّ أنّه نسبها لنفسه بعد سنة واحدة قائلا إنها صادرة عن قيادته. هذه التوجيهات «وجدت من الضروري» و«نظرا للوضع الراهن البالغ الحراجة على الصعيدين الداخلي والعربي، واحتمالا لحصول بعض التطورات فيه» أن تعيد نشر بعض مطالب الحزب، أي الإنسحاب من المعاهدات التي تربط العراق بالغرب واتباع سياسة داخلية طبق ما ورد في المذكرة التي قدمت بعدها بقليل للنظام الجديد، وتأليف حكومة تساند «الشعب اللبناني» وتحويل الإتحاد العربي إلى وحدة حقيقية بين العراق والأردن و«إقامة إتحاد فيدرالي مع ج.ع.م.» وشددت هذه التوجيهات على ضرورة «اجتناب... الشعارات المتطرفة، أو الشعارات التي تمجد هذا الزعيم أو ذاك» و«تدعو إلى الحذر واليقظة» ووضع «الثقة التامة» بالحزب، والتفاف الجماهير «حول شعارات صحيحة في اللحظات الحرجة»[١٠].

---

(١٠) انظره في الملحق الحادي عشر.

وأهم ما يسترعي النظر من النقاط التي وردت في التوجيهات «هو التحذير من (الشعارات المتطرفة) وواضح أنّ المقصود بهذا التحذير هم أولئك الذين ينادون بالوحدة الشاملة مع ج.ع.م» والمقصود بـ«تمجيد هذا الزعيم أو ذاك» هو لا شك (عبدالناصر). الأسلوب واضح والموضوع جلي. إنها إشارة من الحزب، لكنها كافية للواعي سياسيا.

ما لبث ان أصبح إسهام الحزب الشيوعي مساهمة جوهرية في نجاح الثورة، من المسلمات والبديهيات. في حين لم يكن لهم أي دور في إسقاط الحكم السالف لا في مرحلة التخطيط ولا في التنظيم ولا في التنفيذ. الواقع أنّ الشيوعيين رحبوا بالثورة بعين الحماسة التي استقبلتها الفصائل السياسية الأخرى. ويمكن القول إنّ مساهماتهم فيها هو موقفهم الذي بث العزم في الضباط الأحرار ودفعهم إلى تنفيذ العملية - في الفترة التي سبقت الثورة. بقدر ما كانوا قد أمنوا للعهد الجديد مناعة ضد محاولة ما لعودة الملكيين إلى الحكم.

بعد الثورة مباشرة فاق نشاط ح.ش.ع نشاط أي حزب آخر في العراق. لم يكن عدد أعضائه كبيرا بالمفهوم الغربي، وثلاثة آلاف هو تقدير معقول. إلاّ أنّ التقدير الكمي هنا هو تقدير مضلل، فأعضاء الحزب هم كوادر تتألف من أشخاص مضحين كثير منهم تعود البذل والتفاني. يشدهم تنظيم محكم يمتد طول البلاد وعرضها. ويقود قيادة القطر عادة المكتب السياسي الذي كان يتألف في عهد قاسم من سكرتيره «حسين الرضي» وهو نجفي شيعي يمتهن التدريس، ومن «عامر عبدالله» المحامي وهو سني عربي، ومن «جمال الحيدري» وهو كردي.

في المرحلة الأولى من تاريخ الحزب في عهد الجمهورية سجل نموا مدهشا قدر ما كان نموا يحف به الخطر. هذه الحالة الأولى من تاريخه يأتي إلى وصفها مصدر شيوعي بعد سنة واحدة[١١].

يقول المصدر إنّه على أثر قيام الثورة إتجه مئات الألوف من العمال و الفلاحين والمواطنين جميعا في المدن والريف نحو العمل السياسي. ولذلك إزدادت مهمات حزبنا عشرات الأضعاف. إذ كان عليه أن يساهم مساهمة كبيرة في الجهود الهادفة إلى تنظيم المواطنين في نقابات وجمعيات ومنظمات ديمقراطية. كان عليه أن ينهض بتبعات

---

(١١) تقرير اللجنة المركزية: ص٧.

واسعة وأنشطة هي بالأصل من واجبات التنظيمات والأحزاب الوطنية الأخرى التي لم يكن بإمكانها الاضطلاع بمسؤولياتها بشكل صحيح. كان على الحزب أن يوجه طاقاته إلى تثقيف الجماهير ومحاربة الآراء والمفاهيم الخاطئة. وقد قام حزبنا بأعباء هذه المهام بكل فخر واعتزاز.. «إنّ إنجاز هذه المهام» اعتمد بالدرجة الأولى على تهيئة كوادر حزبية أكثر ورشحت أعداد كبيرة لعضوية الحزب خلال الأشهر الأولى بعد الثورة.

أطلق سراح جميع أعضاء الحزب خلال الشهرين الأولين من الثورة، وهم من أنشط المتفرغين في الحركة كما عاد كثيرون من الخارج بموجب البرنامج الحكومي في السماح بعودة اللاجئين والمبعدين. إنّه لمن السهولة بمكان تقدير الحجم الكبير الذي وصل إليه الحزب من خلال الثورة وفي أعقابها إلاّ أنّ حكام العراق لم يدركوا في حينه مخاطر وأضرار هذا التضخم عليهم ولم يقاوموه.

المشكلة الخارجية التي واجهت ح.ش.ع منذ اليوم الأول مع الثورة- وضعته في مأزق. فقد وجب عليه أن يحول دون دفع العراق إلى أحضان الوحدة مع ج.ع.م، أو دون إتحاد سياسي تام على غرار الإتحاد السوري. وكان عليه في الوقت ذاته أن يخفف إلى أقل حد ممكن من نشوة الجماهير بخمرة القومية العربية أو بنظام القاهرة نفسه. بلوغ هذين الهدفين معا وفي آن واحد، كان من المستحيلات ولما كان ثانيهما من المرغوبات وليس من الجوهريات فقد أهمل السعي إليه بالتدريج.

في حلبة إطلاق العنان للمطالب السياسية كانت الشعارات القومية تحتكر الساحة في كل من بغداد والمراكز السنية شمال غرب البلاد في فترة ما من الزمن بعد الثورة. إلاّ أنّ الأمر كان مختلفا في الأقاليم الكردية حيث لم يكن الاستبشار السائد جراء سقوط النظام الملكي ذا علاقة بالرغبة بالوحدة العربية. فقد كانت الشعارات واللافتات المرفوعة في ١٤ تموز تمجد وتشيد فحسب «بالأخوة العربية - الكردية» بدلا من ذلك. وقدر للأقاليم الشيعية في السهول الوسطى والجنوبية أن تتخذ موقفا سلبيا من نداءات أبواق القاهرة كذلك لأنها كانت بؤرة البؤس الزراعي الذي استعد للترحيب بحرارة بأي شعار قد يرفعه الشيوعيون.

وفي الديوانية والكوت وكربلاء والعمارة كانت للشعارات شبه الشيوعية مركز الصدارة من الأول.

على أنّ مصير البلاد السياسي كان سيتقرر في بغداد. وهنا وجب على ح.ش.ع

أن يبذل جهودا عظيمة ليجعل صوته مسموعا. في نهاية شهر تموز بدأت تخرج مسيرات ومواكب متنافسة، إلاّ أنّها لم تشتبك فيما بينها بشكل علني وبالتأكيد لم تتبادل شتائم أو تدخل في ملاحاة كلامية. وبقي الأمر ملتبسا على الأجنبي، وغمض عليه فهم مواقف المتنافسين. فالشعار الذي تبناه الشيوعيين «الإتحاد الفيدرالي» ضد شعار «الوحدة العربية» يبدو من خلال ردهما إلى المصدر اللغوي الواحد للكلمتين أنهما أقرب جدا بعضهما إلى بعض مما لو ترجما إلى لغة أخرى.

ثم انطلقت في السابع من آب أولى التظاهرات العملاقة التي منحها (قاسم) رضاه وتشجيعه منحازة إلى جانب شعار «الإتحاد الفيدرالي» وكانت ثمة شعارات أخرى أيضاً تعلن الرفض الصريح «للوحدة الفورية» لأول مرة على ما يبدو.

وتلا ذلك إشتباكات اطّردت عددا وحجما وعنفا وشمولا جغرافيا جرى أغلبها في مراكز القوميين. وبلغت معارك الشوارع بين الشيوعيين ومعارضيهم أوجها عندما توجه الأخيرون وبقضهم وقضيضهم إلى المطار للترحيب بالوفد الوزاري القادم من ج.ع.م في الأيام الأخيرة من تشرين الأول. وبعد الإعلان عن اعتقال (عارف) بأيام قلائل لم يبق شك في أن الشيوعيين سيطروا على الشارع.

وبرغم هذه المنافسة غير المقنّعة. ظل الخصمان غير مهتمين بكسر الوثاق الذي كان مفروضا أن يربطهما في الكفاح المشترك الوطني والمعادي للإمبريالية وظل ح.ش.ع مترددا في توجيه انتقاد لـ ج.ع.م ورئيسها علنا. إلاّ أنّ التظاهر بذلك بدأ يتضاءل على أي حال. فقبل عودة (عارف) بقليل أصدر ح.ش.ع تصريحا يعيد فيه تأكيد تأييده لمبدأ «الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج» إلاّ أنّه يشدد بأن الشعب العراقي «متعطش للحريات الديمقراطية» وأن الوصول إليها غير ممكن بالاندماج بـج.ع.م حيث لا حرية هناك للأحزاب السياسية(١٢).

في شهر أيلول ١٩٥٨ عددت اللجنة المركزية لـ ح.ش.ع في اجتماعها الموسع «المهام الكبرى التي تواجه حزبنا والحركة الوطنية في الوقت الحاضر»(١٣). هذا المنهاج لم ينحرف واقعا عن النقاط التي أثبتها الحزب قبل شهرين إلاّ أنّ تحولا في اللهجة وزيادة في التشديد بدأ بشكل لا تخطئه العين. «الحكومة الوطنية» لم تعد تُنظر

---

(١٢) وورلد نيوز: لندن ١٣ من كانون الأول ١٩٥٨.
(١٣) عراق ريفيو: ٣٠ من تموز ١٩٥٩.

بعين العطف أو تُخاطَب برقة، المطالب صيغت بعبارات أكثر جرأة، الشكاوى لم تعد مبرقعة، حرية التنظيم السياسي والنشر هي «حق من حقوق الشعب»، يجب أن يوفر للحزب «الظروف الديمقراطية الضرورية» من أجل. . إنتخاب مجلس تأسيسي «لسن دستور ديموقراطي». «العناصر القومية اليمينية» متهمة «بموقف معاد للديمقراطية». الحزب الشيوعي يرى أنّ السبب الأساسي في توسع شقة الخلاف بين قوى الثورة هو رفض الحكم القائم مشاركة ممثلي «العمال والفلاحين» في الحكم. وإنّ الحزب سيعمل على رفع هذا «التناقض» بـ«الإعتماد على تعبئة الجماهير».

تلك هي النقطة الأساسية كما يبدو. المنهاج لم يطلب بأن يُدعى الحزب للمشاركة في الحكومة، وربما لأن ح.ش.ع كان يأمل في إجراء انتخابات للمجلس التأسيسي في القريب العاجل.

إنّ نغمة نفاد الصبر إزاء النظام التي لم يحسن إخفاؤها في الوثيقة جردتها من حسن النية التي أبداها الحزب في المرحلة الأولى من تقدمه، ومن الدعم الصاخب الاعتدائي الذي واكب المرحلة الثانية. ولا شك أنّ قيادة الحزب كانت في أوائل الخريف غاضبة جدا من تردد (قاسم) في الدخول في حلف قتالي مع الحزب ضد «العناصر القومية اليمينية» هذه الشكوك وما رافقها من مشاعر التذمر والسخط تبددت عندما أرغمت أزمتا (عارف) و(رشيد عالي) قاسماً على تعديل موقفه.

عين عدد كبير من أنصار الشيوعيين المخلصين في وظائف حكومية عالية المقام، أو في مؤسسات شبه حكومية خلال الأشهر الأولى. وبهذا تم إعداد الأرضية للمرحلة الثانية من التقدم الشيوعي. إلاّ أنّ أهمية معظم تلك التعيينات لم تتضح في الحال.

هناك شخصية هامة بنوع خاص، المقدم ثم العقيد (وصفي طاهر) المرافق الأقدم لقاسم. كان هذا يتقلد عين الوظيفة عند (نوري سعيد) فهي والحالة هذه وعلى وجه الدقة لم تكن وظيفة جديدة، ولكنها اتخذت طابعا متميزا الآن، ومثله مثل (المهداوي) و(ماجد أمين). ما لبث وصفي أن صار اسمه مقرونا بالشيوعيين من خلال لقاءاته بهم والتحدث بلغتهم. وهو (كالمهداوي وماجد) لم يكن قط عضوا في الحزب، ولما قرر قاسم تقليص نفوذ الشيوعيين إلى حد خمول الذكر، لم يعد وصفي نصيرا لهم. إلاّ أنّ صورته الشعبية بوصفه شيوعيا ثابت اللون بقيت كما كانت.

ووقع من نصيب الشيوعيين فضلا عن ذلك ثلاثة مناصب ذات خطورة لأنها تتعلق بتوجيه وإعداد الرأي العام، وبضمنها ما يتعلق بالجيش ففي بداية شهر آب أنيطت الرقابة

العسكرية للمطبوعات بالعقيد (لطفي طاهر) وهو طبيب بيطري وأخ لـ(وصفي طاهر). وفي حدود ذلك الزمن عين الرائد (سليم الفخري) العائد وشيكا من المنفى بوظيفة مدير الإذاعة. وعين العقيد (طه الشيخ أحمد) مديرا للخطط العسكرية في دائرة الأركان، إلاّ أنّ التقارير ما لبثت أن أيّدت بأنه المسؤول عن دائرة استخبارات خاصة لقاسم(١٤).

من بين هؤلاء الثلاثة يبدو أنّ (الفخري) كان الوحيد الذي يحمل بطاقة العضوية في ح.ش.ع وبقي الأولان منهم حتى انحسار المد الشيوعي في العام ١٩٥٩ يفخران بدعمهما قضية الشيوعية بشكل قلما اهتم أعضاء الحزب بالتظاهر به. وبرامج راديو بغداد كانت تبدي دلائل لا تخطئها الأذن عن النفوذ الشيوعي حتى شهر أيلول ١٩٥٩. ومع أنّ رئيس (الفخري) المباشر هو مدير الدعاية والإذاعة العام (غربي الحاج أحمد) وكان قوميا عربيا لا ينتمي إلى جهة من الجهات(١٥)، فقد ارتضى لنفسه أن يجمد بعد الثورة مباشرة. وكانت أحاديثه المسجلة (بعد إزجاء مديح مبدئي لعبدالناصر) قليلة، متباعدة. ولذلك سمح له بالبقاء في منصبه لفترة معينة من الزمن(١٦).

خلال هذه الفترة اشتدت قبضة الرقابة العسكرية بوجود (لطفي) وأعطي صلاحيات كاملة لتدقيق كل ما يعد للطبع والنشر في جميع أنحاء البلاد(١٧).

ووضع شيوعيان آخران في محل قريب من مركز السلطة في أيام الثورة الأولى لا محيص من ذكرهما هنا. هما الرائد (غضبان سعد) الصديق الشخصي العتيق لقاسم وكان (نوري) قد طرده من الجيش، فأعيد من منفاه ليعين سكرتيرا عسكريا لقاسم. ووضع العقيد (جلال الأوقاتي) على رأس القوة الجوية العراقية وهو منصب أرفع وأعظم خطرا من ذاك بقي فيه طوال حكم (قاسم). إلاّ أنّه بعكس الضباط الآخرين كان يعمل ضمن دائرة اختصاصه ليس إلاّ.

وأسند إلى شخص بارز من ذوي الميول الشيوعية منصب رفيع، هو (عبدالفتاح إبراهيم) صاحب ومدير مطبعة الرابطة ورئيس حزب الاتحاد الوطني اليساري الاتجاه سابقا. فقد قلد منصب المدير العام لمصافي النفط الحكومية.

الحزب الشيوعي العراقي، كأي حزب شيوعي في نظام حكم غير شيوعي، راح

---

(١٤) عرفت بمكتب أمن الثورة. (المعرب).

(١٥) من أبرز أعضاء حزب الاستقلال. وقد رشحه محمد صديق شنشل.

(١٦) استوزر في عهد عبدالرحمن عارف.

(١٧) راديو بغداد: ٢١ (٢٣) من أيلول ١٩٥٨.

يبذل جهودا عظيمة في تعهد ورعاية وتوجيه المنظمات الواجهة وغيرها من المؤسسات المشكلة رسميا التي يتمكن من توجيهها في خطه. وقد استحدث الكثير من أمثال هذه «المنظمات الوطنية» في عراق «قاسم» وكان له دور مهم في تاريخ هذا النظام لاسيما من ناحية علاقتها بتقلب الحركة الشيوعية، لكن لـمّا كان ظهورها يتفق مع سيادة الحزب الشيوعي في المرسح السياسي أي في نهاية العام ١٩٥٨ تقريبا، فمن الأفضل أن تؤجل معالجتها الآن باستثناء قوات المقاومة الشعبية، تلك التي أمرت الحكومة بإنشائها بعيد الثورة، ولم تكن خلال الأشهر القلائل الأولى لتشكيلها تحت نفوذ الشيوعيين بشكل ظاهر.

إنّ تشكيل ميليشيا شعبية لمقارعة «الإمبريالية» داخل الوطن. لم تكن من بنات فكر العراق. ففي الشرق الأوسط تم تشكيل قوات كهذه في مصر وسوريا ولبنان قبل سنوات سبقت الثورة العراقية. ولهذا التشكيل في العراق سلف غابر، هو «كتائب الشباب» القومي المتعصب التي ألفها (يونس السبعاوي)[١٨] أيام حكم رشيد عالي، وبكلمة أخرى إنّها تشكل عادة وقت الأزمات الناجمة عن غزو فعلي للقوى الغربية أو احتمال وقوع غزو وبهذا المنظار يمكن فهم الغرض من تشكيل (المقاومة الشعبية) باعتبارها حصيلة طبيعية لثورة ١٤ تموز. إنّ سيطرة الشيوعيين على المقاومة الشعبية في العراق كان سببه الجهود المتواصلة المكثفة من جهة، والتطورات السياسية اللاحقة بشكل عام.

منذ البدء لم يكن صعبا تتبع الضغط الذي وقع على الحكومة لتشكيل (المقاومة الشعبيه) ليتضح فإذا به مناورة شيوعية بارعة. لقد كان واحدا من الإجراءات التي طالب بها الحزب الشيوعي في الرابع عشر من تموز بالذات (أنظر ما سبق). وفي غضون الأيام الثلاثة التالية بدأ راديو بغداد يذيع عرائض تطالب بإنشاء (المقاومة الشعبية) بعض هذه العرائض كان يردد بالحرف الواحد العبارات الشديدة التي وردت في مذكرة الحزب وفي كلها يتجلى طابع البيانات الموحى لها من قبل شيوعيي العراق. «من أجل الدفاع عن جمهوريتنا العظيمة وعن الثورة» «واستئصال الرجعية الخائنة» ولكي نكون على استعداد في كل وقت لمواجهة العدو في وطننا الحبيب، نحن الـ. . . «نطالب بتشكيل فصائل المقاومة الشعبية فورا، وتوزيع السلاح علينا حتى نقف جنبا إلى جنب مع جيشنا الظافر».

---

(١٨) أنظر الملحق الثاني عشر.

لا شك أنّ الضغط كان شديدا. وقد كان ظاهرا يهدد بالخروج عن حدود الضبط. لذلك وفي ساعة متأخرة من ليل ١٧ تموز أصدر (قاسم) بموجب صلاحياته كقائد عام للقوات المسلحة بيانا جاء فيه أن الحكومة قررت تشكيل فصائل المقاومة الشعبية لتقف إلى جانب الجيش والقوات المسلحة في واجب الدفاع عن الوطن. ولما كان ذلك يتطلب تنظيما دقيقا وإشرافا حكوميا. . فسيطلب من المواطنين الالتحاق بالفصائل الشعبية حالما يتم إعداد الترتيبات الضرورية. «إننا نحذر المواطنين من عدم الاستجابة إلى أية دعوة أخرى غير صادرة منا».

هذا البيان يسجل الموقف المتردد وغير الواضح الذي اتخذه النظام إزاء المقاومة الشعبية طوال فترة وجودها. فمن جهة أقّر بأن المقاومة الشعبية هي من نتائج الثورة المنطقية التي ستظل مهددة ومستهدفة للقضاء عليها، ومن الجهة الأخرى كان يرى أن هذه المقاومة قد تصبح روحا شريرة يسهل استحضارها أكثر مما يسهل طردها.

هذان الوجهان كشف عنهما بيان أصدره (العبدي) بوصفه حاكما عسكريا بتأريخ ٢٠ من تموز. فبعد أن كرر منة الحكومة في إنشاء فصائل المقاومة الشعبية وعبر عن اعتزامها تشكيل قوة «في المستقبل القريب جدا»، قال إنّ «بعض المواطنين» بادروا إلى فتح مكاتب تطوع دون إجازة أو تخويل. وبما أنّ هؤلاء المواطنون يعجزون عن تقديم المستوى الضروري للتنظيم والإدارة، فالمطلوب منهم أن يغلقوا مكاتب التطوع «فورا» وإلا استهدفوا إلى أشد العقوبات.

إلى أي مدى كانت السلطة محقة في مخاوفها؟

اتضح ذلك من تقرير لراديو القاهرة أذيع في ٢١ من تموز، وجاء فيه «إنّ المواطنين العراقيين يتقاطرون بعشرات الألوف إلى مراكز فصائل المقاومة الشعبية» وهي عين المكاتب التي أمر (العبدي) بوجوب إغلاقها قبل هذا بيوم واحد.

إلاّ أنّ الحكومة صدقت في الوعد. ففي الأول من آب سن قانون تشكيل المقاومة الشعبية، وإليك ملخصا لأهم مواده:

تنظيم عسكري شعبي يدعى بقوات المقاومة الشعبية، يتم تشكيلها وتكون مرتبطة بوزارة الدفاع (المادة ١).

حددت مهمة المقاومة الشعبية بالتدريب العسكري للمواطن بحيث يمكنه التعاون مع الجيش النظامي، في الدفاع المدني والمحافظة على الأمن الداخلي والدفاع عن

البلاد. على أن يخضع للأوامر والتعليمات التي تصدرها القيادة العامة للقوات المسلحة (المادة ٢).

تتألف قوات المقاومة الشعبية من (أ) المطوعين من العراقيين ذكورا واناثا (ب) الجنود وضباط الصف ونواب الضباط، والضباط الاحتياط الذين ليسوا في الخدمة الفعلية (ج) المطوعين من البلاد العربية وغيرها بشرط موافقة قيادة القوات المسلحة (المادة ٣).

للقائد العام للقوات المسلحة إنهاء خدمة أي مطوع في أي وقت شاء (المادة ٧).

أفراد المقاومة الشعبية خاضعون لكل الأوامر الانضباطية العسكرية (المادة ١١).

هناك نقطتان يجب التعليق عليهما بصورة خاصة، أولاهما صراحة عبارة السماح للإناث بالإنضواء إلى المقاومة الشعبية، الأمر الذي ينسجم تماما مع روح الثورة، ومبادئ مناصريها من شيوعيين وقوميين إلى (قاسم) نفسه. إلاّ أنّها ألحقت بسمعة المقاومة الشعبية ضررا فادحا في نظر المواطنين.

وثاني النقطتين هو أنّ القانون إهتم بضمان بقاء المقاومة الشعبية تحت رقابة السلطة الحاكمة بقدر ما تستطيع.

بدأ التطوع في قوات المقاومة الشعبية رسميا في بغداد يوم ٩ من آب وبوشر فيه في المدن الأخرى بعد أسابيع قليلة. وعين العقيد (شاكر علي) قائدا لها. وأدلى هذا قبل ابتداء دورة التدريب الأولى، ببعض التفاصيل حول البرنامج المرسوم: فقال إنّ فترة التدريب الأولى ستستغرق ثلاثين يوما متوالية، بساعتين من التدريب يوميا كي لا يخل بساعات العمل الاعتيادية. وان المطوعين لن يرتدوا بزات عسكرية وقال إنّ ثم دورات ستعد للمدربين وللنساء وهي الآن في دور الإعداد[١٩].

واشتد الإقبال على التطوع وتم تسجيل عشرة آلاف من الذكور وألف من الإناث خلال الأسبوعين الأولين. وفي بداية شهر تشرين الثاني ارتفع الرقم إلى عشرين ألف ذكر وثلاثة آلاف أنثى يتلقون التدريب فعلا. وهو عبارة عن التدريب البدني والتدريب على الأسلحة الخفيفة ولم يكن ثم تدريب ميداني لهم. أما الآمرون والمدربون الرئيسيون فهم من ضباط الجيش العاملين وضباط الصف. ومساعدوهم متطوعون مدنيون. والوحدة هي بحجم فصيل وهي التي تنتخب آمرها. وتؤمن الجهة العسكرية

---

(١٩) البلاد: ١٨ من آب ١٩٥٨.

السلاح لمخازن المقاومة الشعبية على أن تكون تحت الضبط العسكري وأن تعاد الأسلحة إلى المخازن بعد التدريب أو بعد إنتهاء الواجب المناط بها. ثم اتخذت بزة خاصة من القماش الخاكي مع شارة خاصة بالمقاومة تشد إلى الذراع.

في أول الأمر لم تهتم المقاومة بالأمور السياسية كثيراً. وبعدها أخذت الواجهات من المنظمات الشيوعية تمارس نفوذها لدفع أعضائها والمتعاطفين معها للالتحاق جماعات جماعات[٢٠] بفصائل المقاومة، في حين كان عارف في الكفة الثانية من الميزان يعلن عن أمله في أن يرى تنظيما «المقاومة شعبية» من الفتيان والفتيات، من أجل إقامة الوحدة العربية[٢١].

وأعلن الدكتور (جابر عمر) وزير المعارف وأحد رجال (عبدالناصر) بأن وزارته ستنسق عمل المقاومة الشعبية مع عمل فصائل (الفتوة) التي سيتم تشكيلها عما قريب[٢٢]. كانت (الفتوة) العراقية. وهي تنظيم للشباب قد بذرت نبتتها في الثلاثينات بإشراف الدكتور سامي شوكت الذي ساعد على زرع فاشية للقومية العربية بمفهومها الخاطئ في ذلك الحين. والآن يقترح إعادتها لتكون منظمة مقابلة لتصاعد النفوذ الشيوعي بين فتيان المدارس. لكن هذا المشروع قبر ولم يسمع عنه شيء بعد إزاحة مقترِحه الدكتور (جابر عامر) من الوزارة.

لم يكن للمقاومة الشعبية دور يذكر في المسيرات الحاشدة التي عقبت اعتقال (عارف) في ٤ من تشرين الثاني. وبعد شهر واحد من هذا أعلن عن البدء بحملة المساعدة التي ستقدمها المقاومة الشعبية بمناسبة (أسبوع معونة الشتاء) الذي اضطلعت به وزارة الشؤون الاجتماعية. انطلقت الحملة بحسب التخطيط المعد لها وراحت قوات المقاومة تجوب الشوارع بحمية ودأب حتى وجد (العبدي) نفسه مضطرا إلى إصدار بيان يحذر فيه من مغبة استغلال هذه المناسبة لأغراض لا تمت إلى المشروع بصلة[٢٣]. الفاقة والعوز منتشران في العراق بشكل واسع مما يجب إزالته من كل مكان وكل فصل ولا شك أنّ نيّة الوزارة كانت حسنة في النهوض بهذا الواجب. لكن كان يمكن أن

---

(٢٠) راديو بغداد ٩ من آب ١٩٥٨.
(٢١) راديو بغداد ١٥(١٨) من آب ١٩٥٨.
(٢٢) راديو دمشق ٥(٨) من أيلول ١٩٥٨.
(٢٣) عراق تايمس ٤ من كانون الأول ١٩٥٨.

تتحول الحملة إلى عملية تنفيس للطاقات الحبيسة التي تجيش بها صدور المنظمات الشعبية فتهدد بالتصاعد إلى الحد الذي يتعذر فيه السيطرة عليها. وبالتجربة برهنت المقاومة الشعبية بأن زمن استخدامها في المجهودات الخيرية الصرفة التي لا تمت إلى السياسة، قد ولى إلى غير رجعة. ولم تلبث أن حولت أزمة (رشيد عالي) نشاط تلك القوات إلى أهداف أكثر ملاءمة لأولئك الذين تعهدوا بإدارتها من غير الرسميين.

الفصل التاسع

من اعتقال (عارف) إلى انقلاب (الشواف)

التقدم الشيوعي

ما إن اعتُقل عارف حتى راحت الصحافة الأجنبية تنوه لقرائها بأن «العراق بات أحمر الصبغة». إنّ تفسير الأحداث تفسيراً اعتباطياً ما كان يمكن أن يتم دون تصد أو بدون أساس. لكن هذا التفسير كان يمثل في الأشهر الأولى من العام ١٩٥٩ رأي معظم المراقبين في كل مكان وبضمنهم الشيوعيون على وجه التأكيد. لقد اندفع الشيوعيون في هجوم كاسح على جميع الجبهات الشعبية وحققوا في وقت قصير ما لا يستهان به من الانتصارات اللامعة.

لا جدال في أن حسن النية التي أظهرها قاسم هي التي جعلت الهجوم الشيوعي في حكم الممكن- إنّ الحلف كما يلاحظ الآن- كان أضيق نطاقا بكثير مما بدا في حينه على أنّ الإنطباع عن (قاسم) بأنه متعاون مع الشيوعيين عاش في الأذهان فترة طويلة من الزمن بعد أن تغيرت الظروف. وهذا أدى إلى مفارقات هامة وخطيرة في تاريخ النظام.

والسبيل المؤدية إلى فهم هذا الانحياز القاسمي هي سلسلة ردود الفعل التي انطلقت نتيجة لهزيمة القوميين ومناصري الوحدة مع ج.ع.م أصلا. إذ ما تبين لهم موقف (قاسم) العدائي حتى انتظموا في معسكر المعارضة. واستقطب السخط والاستياء بسرعة وتطورت محاولات لمعالجة الأحداث من وراء الستار إلى مؤامرات موهومة تم إحباطها بسهولة. بعدها أنشئت روابط (خيانية) الطابع، وبوشر باستعدادات فعالة للعمل كانت ثمرتها المخاض بثورة كاملة. إنّ مخاوف قاسم المبدئية دفعت به إلى اعتماد الشيوعيين وهم أشد المدافعين وأكثرهم عزما وتصميما على بقاء العراق

مستقلا عن القاهرة، في وقت كان كل فشل يمنى به القوميون يؤدي إلى هجوم أشد على النظام لذلك ازدادت حاجة قاسم إلى دعم. وبادر الشيوعيون إلى استغلال ذلك لمصلحتهم. أخيراً راهن القوميون بكل شيء في انقلاب الشواف في الموصل (١٩٥٩). لذلك وجب على قاسم أن ينقل خطواته بحذر ونعومة فالشيوعيون ما زالوا أنصاره الآخرين ضد «الوحدة». ومن المحتمل أن يكون القوميون في وضع يستطيعون معه محاولة العودة إلى المرسح.

ذيع نبأ اعتقال (عارف) في مساء ٤ من شهر تشرين الثاني. وفي اليوم التالي ثم لعدة أيام بعدها إنطلقت حشود ضخمة في شوارع بغداد مطالبة بموت عارف وبالحياة لقاسم بوصفه «الزعيم الأوحد». هذا النعت عمل الشيوعيون على نشره في محاولة منهم للإنتقاص من مكانة (عبدالناصر). وشد معنويات (قاسم) وليقرنوا اسمه بقضيتهم ويثبتوها في ذهن الجمهور. وما مرت أسابيع قليلة حتى تعدى شيوع هذا اللقب الجديد المحافل اليسارية إلى غيرها ربما لأن تجاهله الآن صار ينطوي على محاذير.

الشعارات التي رفعت في واحدة من تلك المسيرات كانت تطالب وتنادي بهذا[1]:

- عاش الزعيم الأوحد عبدالكريم قاسم.
- عاش الديمقراطي عبدالكريم قاسم.
- المجد والخلود لشهداء شعبنا.
- عاشت جمهوريتنا الديمقراطية المتحررة.
- اليقظة والحذر من زارعي بذور التفرقة خدم الإمبريالية.
- عاشت جبهة الإتحاد الوطني.
- تنفيذ أحكام الاعدام بحق الخونة والمجرمين دعم للجمهورية.
- الثأر للشهداء يتم بشنق الخونة.
- حطم أوكار الخيانة فالشعب وراءك.
- الشعب يطالب برؤوس الخونة.
- عاشت الأخوة العربية الكردية.
- عاش التضامن بين الشعب والجيش.
- مطلبنا العادل، إعدام الخونة.

---

(١) البلاد ٢٦ من تشرين الثاني ١٩٥٨.

- عاش كفاح الشعب العربي من أجل التحرر والإستقلال.

- عاش التضامن بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة والدول العربية المتحررة.

- على صخرة الاتحاد العربي الكردي تتحطم مؤامرات الإمبريالية.

الفارق المستدق الذي يلحظ هنا هو استخدام كلمة (الاتحاد) للرابطة العربية الكردية، واستخدام تعبير (التضامن) للروابط العراقية مع ج.ع.م في العراق - بعد اتساع رقعتها حينذاك.

وتعددت مناسبات قيام تظاهرات ومسيرات الولاء للجمهورية. فإلى جانب طابعها السياسي كانت تتيح للجمهور جوا ترفيهيا. والظاهر أنها كانت تسد حاجة سيكولوجية[٢].

لم يكن ثمة تظاهرات مضادة تقابل التظاهرات الشيوعية على كل حتى انقلاب الشواف. كان ثمة حوادث شغب واشتباكات واسعة النطاق بين الشيوعيين وخصومهم في المناطق التي يستظهر فيها الأخيرون كالأعظمية، ومنطقة الفرات الأعلى والموصل بإنحيازها السوري القوي. وفي النجف وكربلاء حيث يكن مجتهدو الشيعة أشد العداء للشيوعيين ويمارسون سلطانا قوياً على طائفة من الأهلين على الأقل، وفي كركوك حيث يناصب القطاع التركماني العداء للشيوعية من جهة بسبب ميولهم التركية وبصورة رئيسة لأنهم يقرنون الشيوعية بالكرد أعدائهم المتوارثين. وكان عدد كبير من هذه الاصطدامات دموي الطابع وبحسب أحد التقديرات العراقية المعاصرة لها فقد عشرة أشخاص حياتهم خلال الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول ١٩٥٨ وحده[٣].

إنّ زيارة (وليم راونتري) مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الشرق الأدنى في ٨ من كانون الأول ضمن نطاق جولة له يزور بها العواصم العربية. وهدف الزيارة هو شرح السياسة الأمريكية في المنطقة، وتلطيف الجو بعد السمعة السيئة التي انتشرت عن الولايات المتحدة في الدول العربية عامة على أثر نزول قوات بحريتها في لبنان إبان أزمة شهر تموز.

---

(٢) فرنييه: المرجع السالف الص٢٠٢-٢٠٣ يشير إلى أنّه في العهد الملكي لم يكن ثمة كثير من المناسبات الإحتفالية تعين الشعب ولو ليوم واحد فقط على نسيان بؤسه ورتابة حياته.

(٣) الأهالي، مرآة الشرق الأوسط: ٤ من كانون الثاني ١٩٥٩.

حل (روانتري) بغداد في ١٥ من كانون الأول وهي آخر المطاف. وكان من الصعب التكهن بأن زيارته هذه هي مجهود لا طائل تحته. وبمقارنة شك (قاسم) في «دسيسة» بريطانية. لم يكن لديه شعور ضد الأمريكيين. كما أنّ التقارب الأخير من المعسكر الشيوعي جعل الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة أمرا مستحسنا، وكان هذا سببا كافيا للشيوعيين ليحاولوا إجهاض الزيارة. ولذلك سبق زيارة (روانتري) حملة صحفية حاقدة شارك فيها كل الاتجاهات والآراء السياسية، حتى الصحف المعادية للشيوعيين فإنها لم تجد سببا يدعوها إلى تعريض نفسها للتجريح والنقد بسبب ممثل دبلوماسي أمريكي.

ما أن وطأت قدما (روانتري) المطار حتى واجه جوقة من موظفي المطار تنشد «روانتري المتآمر، عد إلى بلادك» وكانت السيارة التي أقلته إلى المدينة تمر بحشود هاتفة صارخة بعبارات عدائية. وفي اليوم التالي تمت المقابلة بينه وبين (قاسم) وأكد البيان الرسمي الذي صدر عقب ذلك، الجو الودي الذي ساد المقابلة وفائدة زيارة (روانتري) التي ستسهم في «إحكام أواصر الصداقة» بين البلدين. أذيع هذا البيان من راديو بغداد الذي بقي خلال الأشهر الثلاثة الماضية بإدارة الشيوعيين ونشرت صورة لقاسم مع (روانتري) وهما يتبادلان حديثا وديا صباح اليوم التالي. مبادرة كهذه أشارت إشارة واضحة إلى عزم قاسم على فرض إرادته. وترك (روانتري) بغداد في ١٧ من كانون الأول في جو أهدأ بكثير من الجو الذي رافق مقدمه.

الحادث بحد ذاته ليس ذا أهمية. ولم يفسد العلاقات بين قاسم والشيوعيين فكل منهما يحتاج الآخر، إلاّ أنّه كان الحدث الأول من أحداث تجربة القوة بين قاسم والشيوعيين في مسألة معينة. لقد انكفأ الشيوعيون على أعقابهم كما راحوا ينكفئون باستمرار فيما بعد.

في الوقت عينه كان راديو بغداد بإشراف (الفخري) يميط اللثام عن وجهه الشيوعي بمعالجة أبحاث مثل «السلام»، وبتفسير مصطلحات مثل «المقصود بتجار الحروب» أو باتخاذ مواقف إطراء نحو الصين. فضلا عن التزلف والتمجيد بالزعيم الأوحد والدفاع المتواصل عن عراق مستقل ضمن «الركب العربي». وكانت نشرات الأخبار اليومية تولي اهتماما غير متكافئ بشؤون الكتلة الشيوعية أمثال تقارير مسهبة عن تقدم الصناعة الخفيفة في بلغاريا لابد أصابت المستمع العراقي بالسأم. إذاعة برنامج أقوال الصحف تميل بكل ثقلها إلى صحافة اليسار يعطى فيها لجريدة «إتحاد الشعب» لسان الحزب

الشيوعي مركز الصدارة. تتلقفها الإذاعة لتذيع منها مقتطفات، ما أن تخرج من المطبعة.

وموقف راديو بغداد من ج.ع.م كان أيضاً يعكس تطور العلاقات بينها وبين الشيوعيين، بدأ فهو تحفظ مشوب بالحذر في شهر تشرين الثاني لكنه تدرج لينقلب إلى استياء وشك ظاهر بتصاعد عداء القاهرة لبغداد وليغدو في شهري كانون الثاني وشباط جملة من الانفجارات الحاقدة العلنية. إلاّ أنّ الإذاعة كانت بين فترة وفترة تقدم خدمات كاذبة لقضية التضامن العربي، دون أن تحيد عن المسألة الأساسية وهي «العراق المستقل». وبقيت شخصية (عبدالناصر) مع ذلك في نجوة عن النقد.

الصحف كانت تعرض صورا أكثر تعقيدا من الصورة التي يعرضها راديو بغداد ذو الإتجاه الشيوعي. فقد عرضت في الفترة المنحصرة بين شهري تشرين الثاني ١٩٥٨ وآذار ١٩٥٩ آراء سياسية متنافرة متباينة بشكل يفوق التصور.

شجعت الثورة إصدار عدد من الصحف. وأعادت النشاط للصحف الأخرى التي منعت من الصدور في عهد (نوري). ولما كانت صحيفة (الجمهورية) مرتبطة بسقوط (عارف) فقد أغلقت مكاتبها وعطلت في ٥ من تشرين الثاني أي بعد يوم واحد من اعتقاله. وبقيت محتجبة طوال حكم (قاسم) واعتقل معظم محرريها لكن الدكتور (سعدون حمادي) رئيس تحريرها أفلح في الفرار خارج العراق.

وواصل صدور كل من صحيفتي (الزمان) و(الأوقات العراقية Iraq Times) وهما صحيفتان وقورتان المفروض أنهما مستقلتان. لكن ما لبثتا أن اقتبلتا الخط الشيوعي دونما تحفظ إلاّ أنّهما اجتنبتا اللهجة الجارحة الفظة. وانقلبت صحيفة (البلاد) إلى يسارية متطرفة منذ أواخر صيف ١٩٥٨. وشهدت الأشهر التالية عودة (صوت الأحرار) و(الاستقلال) و(الأخبار) و(الرقيب). إنّ إسم الصحيفتين الأوليين هو اسم صحيفتين كانتا لساني حال حزبي (الأحرار) و(الاستقلال). وفي الواقع لم تلبث هذه الصحف الأربع إلاّ والتحقت بالركب الشيوعي. لقد جرى شكل من أشكال الاستيلاء على عدد من هذه الصحف اليومية وبالأخص (صوت الأحرار) إذ أصبحت لسان حال الحزب الشيوعي غير الرسمي قبل أن تجاز صحيفته الرسمية (إتحاد الشعب). وبقيت اللسان الناطق لقياديين شيوعيين فيما بعد. أما صحيفة (الرأي العام) فقد كانت شيوعية الطابع بسبب هوية صاحبها (محمد مهدي الجواهري) وهو شاعر شهير ذو ميول يسارية قوية.

وصحيفة (الثورة) التي قدر لها أن تحتل موقعا هاما جدا فيما بعد، صدرت في شهر تشرين الأول ١٩٥٨ وصاحبها (يونس الطائي) وهو من الطارئين على الصحافة. وقد كان منتظرا لها أن تسير على خط الحزب الوطني الديمقراطي، إلاّ أنّها ما لبثت أن أصبحت مثل معظم الصحف اليسارية المتطرفة جدا.

و«الأهالي» لسان الحزب الوطني الديمقراطي خرجت لأول مرة في ٣٠ من تشرين الثاني بوصفها خلفا للسان الحزب سابقا (صوت الأهالي) التي كان قد ألغي امتيازها في العام ١٩٥٤. بدأت (الأهالي) بإظهار صداقتها للشيوعيين طبقا لسياسة الحزب التي سنتعرض لها فيما بعد. لكنها كانت في بعض المناسبات تنوه بممارسات مستكرهة وأساليب ممجوجة. الأمر الذي جعل منها أشد ناقد للشيوعيين وأقواها أثرا في ميدان الصحافة العراقية. على أنّ نقدها كان هادئا موزونا. ومع أنّ نهاية صحيفة (الجمهورية) جاءت في وقت عصيب. فقد بقي للقوميين تمثيل جيد في عالم الصحف إذ صدرت صحيفة (الحرية) وصدرت صحيفة (اليقظة) لصاحبها (صديق شنشل) بعد الثورة بوقت قصير. وكانت (الحرية) أكثر جرأة وبين شهري كانون الأول ١٩٥٨ وشباط ١٩٥٩ لحقت بهما صحيفة (الفجر الجديد) و(المواطن العربي) و(بغداد). لا جدال في أن اتجاه هذه الصحف الخمس كان قوميا وإن شابه بعض الحذر، إذ ندر أن أفصحت عن اتجاهها بأي درجة أكثر خطرا من إبداء الحماسة لكل بادرة من التقارب تبدو بين بغداد والقاهرة. كما كانت تبدي ميولا دينية واضحة.

إنّ الصحيفة التي وجدت علة وجودها في الحرص على الدين هي الصحيفة الأسبوعية (لواء الأخوة الإسلامية) لصاحبها الشيخ (محمد محمود الصواف) وهو الروحاني الأول الذي نصب نفسه منافحا عن الدين في البلاد.

كل هذه المنشورات الدورية كانت تكيل الثناء بلا تحفظ لنظام (قاسم) إلاّ أنّ المفاجأة العجيبة وقعت في نهاية شهر شباط عندما ظهرت صحيفتا (الفجر الجديد والمواطن العربي) بإفتتاحيتين تحتجان فيهما على الرقابة التي راحت تغير وترمج في التقارير والمقالات بشكل تعسفي حتى ما عادت تلك المقالات تعكس مقاصد محرريها. وإتهم رئيسا التحرير الرقابة بالتحيز ضد أقلية من الصحف في حين أنها تركت «للأكثرية» الحبل على الغارب. إحتجاج كهذا يتطلب بعض الشجاعة والحق يقال. إلاّ أنّ العقاب كان سريعا.

فراغ واحد ملئ بعد تأخير. ففي ٢٤ من كانون الثاني ١٩٥٨ صدرت «إتحاد

الشعب» الجريدة الرسمية للحزب الشيوعي العراقي. لصاحبها ورئيس تحريرها (عبدالقادر إسماعيل البستاني) أرخ أول صدورها السري في العام ١٩٥٦. وكان قاسم يتمنع في إجازتها بهذه السهولة ولم يرضخ إلاّ بعد احتجاجات تقدمت بها إليه القيادة الشيوعية[٤].

إدعى الشيوعيون أنهم يمثلون العراق المثقف وقد نجحوا في إثبات ذلك بواقعتين عربيتي الصدفة والطابع حصلتا في شهر تشرين الثاني وفي نهاية كانون الأول على التوالي. وهما مؤتمر المحامين العرب في بغداد، ومؤتمر الأدباء العرب في الكويت. وفي كلتا المناسبتين كان يهيمن على الوفدين العراقيين رفاق الطريق المخلصين. هؤلاء اشتبكوا في ملاحاة صاخبة مع الوفود الأخرى حول مسائل تتعلق برفض الشيوعيين العراقيين قبول تفسير ج.ع.م لمفهوم القومية العربية. ومع أنّ عدد خصوم الشيوعيين في الوفد العراقي كان يفوق عدد الأولين على أكثر الإحتمال إلاّ أنّهم أحجموا وجبنوا في حين أن الأعضاء الذين لا يتبنون فكرة معينة حول الموضوع إنجرفوا مع التيار الشيوعي. وبهذا قوى المؤتمر الإنطباع السائد في العالم العربي بأن الشيوعيين سيطروا على الحكم في العراق[٥].

إنّ نمو ح.ش.ع الهائل في الأشهر التي تلت الثورة أدى إلى قيام سلسلة من الصعوبات التنظيمية التي أشغلت الحزب في الوقت الذي كانت فرصه السياسية عظيمة ونادرة إلى أقصى حد. كانت تجربة الحزب وقدرته في القيام بدور طليعي في الحياة الوطنية قد زادت، إلاّ أنّه لم يكن معدا إعدادا كافيا ليعالج المهام الجديدة الضخمة التي تواجهه بنجاح.

هذا الموقف شُرح بعدئذ في تقرير اللجنة المركزية الصادر في شهر تموز ١٩٥٩[٦]، وبحسب تشخيصها للحالة «أن قيادة الحزب لاحظت أن التطور النوعي لمنظمات الحزب تخلف عن مستوى تطورها العددي» وقد أدى هذا إلى «ضعف مقدرة المنظمات في تفهم أيديولوجية الحزب وسياسته، وبالتالي أضعفت التوجيه الذي كانت

---

(٤) أنظر «الزمان» ٥ من كانون الأول ١٩٥٨.

(٥) حول العالم: ١١ من كانون الأول ١٩٥٨.

(٦) تقرير ح.ش.ع، الص٧-٨. أنظر أيضاً «في سبيل عمل حزبي أفضل» وورلد ماركسست ريفيو: أيار ١٩٥٩. الص٦٦-٦٩. الوصف التالي للإجراءات العلاجية هو أيضاً مقتبس من تقرير الحزب.

تستطيع ممارسته بين الجماهير إزاء الضغط المتأتي من التصرفات العفوية (أي نزعة الجماهير إلى الانفلات من عقالها) (أنظر فيما بعد الفصل السابع عشر). ولذا كان تصرف بعض الرفاق لا كقادة للجماهير، بل كأفراد على مستوى جماهير غير حزبية بقليل من الوعي «الأيديولوجي»، واستغرقت الأعمال اليومية أوقات بعض اللجان الحزبية إلى الحد الذي أهملت تقاريرها الشهرية. ولم تعد الاجتماعات الحزبية التنظيمية، والتثقيفية منها على الأخص مستمرة بشكل صحيح. .» وأشار التقرير أيضاً إلى ضعف الرقابة والسيطرة «بعض لجان الحزب على مختلف المستويات قد تعقد اجتماعاتها وتتخذ قرارات. ثم تعقد اجتماعا ثانيا بعد أيام قلائل فلا تراجع فيه ما كانت قد قررته سابقا ولا ما أنجزته بل تمضي قدما لاتخاذ قرارات جديدة. . عدد كبير من أعضاء الحزب ارتكبوا أخطاء سياسية وتنظيمية فتركوا دون محاسبة بل دون أن تتخذ بحقهم عقوبات انضباطية. . .».

وبناء على هذا أصدرت قيادة الحزب تعليمات تهدف إلى تشديد الرقابة ومراعاة الإنضباط الحزبي. وأوقفت فضلا عن ذلك عملية قبول أعضاء جدد بصورة مؤقتة. وفرضت برنامجا تدريبيا. وقررت حظرا على الترشيح للعضوية أمده ثلاثة أشهر (كان بالأصل شهرين) إعتبارا من ١٤ من كانون الثاني ١٩٥٩ على أن لا يشمل ذلك الترشيح «العمال في المشاريع الصناعية الكبيرة، والفلاحين». لجأت القيادة إلى هذا الفاصل لتتيح للحزب فترة استجمام يهضم خلالها مكاسبه الجديدة. ورغم أنّ استثناء العمال والفلاحين من الحظر كان يمكن أن يضعف من فعالية تلك الإجراءات، إلاّ أنّ المقصود به زيادة نسبة أعضاء الحزب من «الطبقات الكادحة الأكثر عددا وثورية من سائر الطبقات الأخرى». وفي شهر تشرين الثاني ١٩٥٨، نظمت «حملة تثقيف» لفترة تتراوح بين أسبوعين وشهر واحد. وهي مبادرة داخلية ترمي إلى تسديد خطى أعضاء الحزب والمرشحين والأنصار المعروفين.

في هذه المرحلة كان التثقيف قاصرا على المواضيع المهمة التي تواجه الحركة الوطنية: مفهوم الثورة، الواجبات التي تلقيها الثورة على عاتق ح.ش.ع باعتباره حامل لواء القوى التقدمية وطليعتها، وعاملا من عوامل السلام. والتنبيه إلى مخاطر «القومية المزيفة» الخ. . . واتسع نطاق هذه الحملة التثقيفية في أوائل العام ١٩٥٩ حتى لفّها ضباب إلى حد ما باتساع المنهاج ليشمل كل المسائل التي يتوفر الحزب إلى معالجتها آنذاك. وفي كلتا مرحلتي برنامج التثقيف كانت ثم دورات خاصة تختار اللجنة المركزية

المشاركين فيها. وذكر منتقدو الحزب فيما بعد أنّ تلك الدورات كانت تفتقر إلى معلمين متمرسين متفرغين.

خلال هذه الفترة من النمو والنشاط لم ينل ح.ش.ع اعترافا رسميا به. إلاّ أنّ سحب هذا الإغفال بدأت تنقشع رويدا رويدا. ففي نهاية شهر كانون الثاني، مثل الحزب في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي بموسكو، بسكرتير لجنته المركزية الذي عرف في العراق بالإسم المستعار «سلام عادل». وفي الاجتماعات الجماهيرية الحاشدة ببغداد، وهي شيوعية بكل شيء عدا التسمية، كان خطباؤها قادة قدماء بارزين في الحزب أمثال (عبدالقادر إسماعيل وعزيز الحاج). ولم تكن السلطة تتدخل في هذه الفعاليات طالما لا تقع خلالها حوادث تعكر صفو الأمن العام. وفي حالة الشغب، أو عندما يخرج التعرض المؤذي للمواطنين على كل حد. فاللوم قد يوجه دائما إلى المقاومة الشعبية أو إلى إتحاد الطلبة.

في ١٤ من كانون الثاني ١٩٥٩. صدر قانون «إعادة الإعتبار» ولا بد أنه كان مصدر غبطة وارتياح عظيمين لكل شيوعي عراقي. فاللجنة التي شكلت بموجب قانون العفو عن المحكومين السياسيين في ١٩٥٨. قررت أنّ الشيوعيين الثلاثة الذين عدموا الحياة شنقا في العام ١٩٤٩ بموجب حكم صادر من محكمة التمييز(٧) هم من المناضلين في سبيل استقلال العراق وهؤلاء هم «يوسف سلمان يوسف» سكرتير الحزب في حينه وهو المعروف بالإسم الحزبي (فهد)، و«زكي محمد بسيم» و«حسن محمد الشبيبي» عضوا المكتب السياسي. أعاد القانون إليهم إعتبارهم بوصفهم «مناضلين وطنيين»(٨).

---

(٧) والصحيح المجلس العرفي العسكري. ففي المحاكمة الأولى (١٩٤٧) التي جرت أمام المحكمة الكبرى في بغداد وهي محكمة مدنية حكم على الثلاثة بالموت، إلاّ أنّ محكمة التميز وهي المحكمة العليا في العراق أبدلت الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. إلاّ أنّ محاكمة ثانية جرت لهم في العام ١٩٤٩ أمام المجلس العرفي العسكري وقد جيء بهم من سجنهم في الكوت متهمين بالنشاط الشيوعي من (داخل السجن) وهي تهمة كان يجب أن توجه بالأحرى إلى سجانيهم. فحكم عليهم بالموت شنقا ونفذ الحكم في بغداد علنا فجر يومي ١٤ و١٥ من شهر شباط ١٩٤٩. (المعرب).

(٨) الزمان: ٢٦ من كانون الثاني ١٩٥٩، الجريدة (بيروت) ٢٧ من كانون الثاني ١٩٥٩. أربعة من الشيوعيين وليس ثلاثة صعدوا درج المشنقة، إلاّ أنّ اللجنة الوزارية لم تعتبر (يهودا صديق) إسما مناسبا لإعادة الإعتبار إليه. وتجاهل الحزب الشيوعي أيضاً شهيده اليهودي كلما جاءت =

كانت جبهة الإتحاد الوطني بعد الثورة تتألف من أحزاب أربعة غير مجازة قانونا وهي الوطني الديمقراطي، الاستقلال، الشيوعي العراقي، البعث. تمثلها وتستدعى باسم هيئاتها المؤسسة. وليس هذا بأكثر من إقرار رمزي بوجودها. وعلى أي حال فقد قامت هذه الجبهة بتأييد بعض «المنجزات الوطنية». إلاّ أنّها لم تكن مؤسسة متراصة البنيان ذات سياسة ثابتة خاصة، لذلك كانت تعجز عن النشاط باسمها وقت ما يتطلب الموقف تضامنا. بالأخير ألقى ح.ش.ع اللوم لهذا العقم على حزب البعث الذي «خرج على جبهة الاتحاد الوطني» منذ أولى أيام الثورة «بغية الحصول على مكاسب خاصة»، وبعبارة أخرى أنه أصر على إقامة (الوحدة الفورية) التي لم يرتضها شركاؤه في الجبهة[٩]. قد يصح هذا التعليل إلى حد. وعلى أية حال قد يكون التعليل الآخر أظهر وأقوى وهو أن الحزب الشيوعي نفسه، ما عاد يهتم بجبهة الاتحاد الوطني إلا في نهاية العام ١٩٥٨، عندما كان ثم فرص معقولة لسيطرة الشيوعيين على جبهة يعاد إحياؤها.

في تظاهرة شعبية بتاريخ ٥ من تشرين الثاني، رفعت لافتة كتب فيها شعار «تأليف جبهة الإتحاد الوطني مطلب آني من أجل الدفاع عن الجمهورية»، بينت أن المصادر الشيوعية أولت هذا المطلب الأهمية الكبرى ولم تمر عشرة أيام إلاّ وتحقق.

ففي ١٦ من تشرين الثاني أعلن شركاء الجبهة الأربعة بأنهم وقعوا ميثاقا جديدا

= مناسبة لتمجيد رفاقه فيها، وسيبقى الأمر موضع أخذ ورد: أكان موقف ح.ش.ع يعود إلى الإفتقار إلى الشجاعة الأدبية أم لأن (صديقا) إنقلب فيما بعد وأصبح شاهد إثبات على رفاقه لصالح الحكومة أثناء المحاكمة. (المعرب: بقي يهودا صديق صامدا أثناء التحقيق القضائي ٢٨ يوما ثم إنهار بعد أن عرض عليه العفو رسميا. وكانت إعترافاته السبب المباشر لتصفية. ح.ش.ع بلجانه الفوقية وكوادره وأعضائه. ثم سكت فجأة ولم يسترسل في اعترافاته رغم كل المحاولات لحمله على التعاون إلى الأخير، وسحب منه التعهد القضائي بالعفو. وهنا قام رجال الأمن بلعبتهم فقد جاءوا (لمالك سيف) بعرض العفو مصحوبا بالإعترافات المفضلة المأخوذة من (يهودا صديق) ومنها ما يخصه بالذات. وكان (مالك سيف) حتى تلك اللحظة صامدا لا ينبس بحرف، فانهار بدوره وعرض أن يكمل ما بدأه يهودا الذي قدم للمحاكمة ولم يجلب للشهادة قط كمالك سيف. لذلك كان إغفال ح.ش.ع ذكر يهودا أمراً لا غبار عليه في رأينا. ولم يكن الحزب في ذلك الحين ولا بعده بالذي تعوزه الشجاعة الأدبية، بالعكس فقد كان يؤخذ عليه تهوره وإقدام كوادره حين لم يكن في ذلك جدوى أو كسب سياسي).

(٩) عراق ريفيو ١٦ من أيلول ١٩٥٩.

ليحل محل ميثاق العام ١٩٥٦، وهذه من أهم مواده[١٠]:

١- العمل على تطوير مفهوم القومية العربية «إنّ جبهة الإتحاد الوطني ستعمل بنوع خاص على إقامة أوثق العلاقات مع ج.ع.م على أن يراعى في ذلك الأساليب الديمقراطية».

٢- إنّ جبهة الاتحاد الوطني تعتبر العرب والكرد شركاء في «الوطن الواحد» وتعترف بحقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

٣- الجبهة تدعم سياسة الحياد الإيجابي.

٤- الجبهة تشجع سياسة تصنيع البلاد.

٥- الميثاق الموقع هو حلف دائم.

ووقع الميثاق: (الجادرجي وحديد) عن الحزب الوطني الديمقراطي. و(كبه وشنشل) عن الاستقلال و(الركابي) عن البعث و(عامر عبدالله) عن الحزب الشيوعي، ولم تنشر الأسماء مع الميثاق، لأن الأحزاب السياسية ما زالت غير مجازة قانونا.

من مواد الميثاق يظهر نفوذ الحزب الشيوعي بوضوح.

هذا التجمع الحزبي في إطار جبهة الاتحاد الوطني - كان يمكن رسمه في هذه المرحلة بالصورة السهلة التالية: الحزب الوطني الديمقراطي سار وراء الشيوعيين مثلما كان موقف الحزب الديمقراطي الموحد لكُردستان الذي قبل فورا كشريك خامس في شهر كانون الأول على أغلب الاحتمال. حزب الاستقلال لم يعد حزبا بمعنى الكلمة حتى بالمستوى العراقي للأحزاب. ويكاد يكون حقيقة القول بأنّ كل ما بقي منه هو قيادته الثلاثية (كبه، شنشل، فائق السامرائي[١١])، أما حزب البعث فقد غطته سحابة كثيفة وإن لم يعلَن تحريمه بعد وسكرتيره القطري ما زال عضوا في الوزارة.

في ظروف كهذه كان ميدان نشاط الجبهة ضيقا للغاية. كان يمكن فحسب إستخدامها مثل عربة ركوب للتظاهرات والتصريحات المعدة والموحى بها من قبل الشيوعيين. على أنّ «مؤتمرا شعبيا» عقد في ٢٤ من تشرين الثاني شرح فيه للجماهير المجتمعة تاريخ الجبهة وأهدافها. إلاّ أنّ استقالة وزراء البعث والاستقلال من الحكومة

---

(١٠) النص الكامل في «البلاد» ٢٦ من تشرين الثاني ١٩٥٨.

(١١) الدرة «القضية الكردية» الص ١٤٠-١٤١، وبالإمكان إضافة إسم «سلمان الصفواني» رئيس تحرير صحيفة «اليقظة».

في ٧ شباط ١٩٥٩ (أنظر الفصل التالي) جعل الإبقاء على الادعاء والاحتفاظ بالمظاهر من قبيل المستحيلات. وختم انقلاب الشواف على مصير الجبهة فانهارت وتقوضت. ومع أن الشيوعيين خسروا بها غطاء مريحا فإن الظروف التي كانت تسود تلك الفترة لم تدع للجبهة مبررا للبقاء. والواقع أنه جرت محاولة أخرى لبعثها مجددا إلاّ أنّ المفهوم منها عند ذلك كان يختلف كثيراً.

كان ثم ثلاث واجهات شيوعية بارزة في العراق، هي منظمة أنصار السلم، وعصبة الدفاع عن حقوق المرأة، وإتحاد الشبيبة الديمقراطي.

لم يقر ح.ش.ع بأن هذه التشكيلات هي من بنات أفكاره، وإن لم يتخل قط عن السيطرة عليها وتوجيهها. كان (عزيز شريف) رئيسا لمجلس أنصار السلم. والطبيبة (نزيهة الدليمي) رئيسة عصبة الدفاع عن حقوق المرأة عضوين في الحزب الشيوعي إلاّ أنّ الحزب لم يقر بصراحة واقع عضويتهما.

وجدت هذه المنظمات قبل الثورة بعدة سنوات، وأنشئت بوصفها جزءاً من محاولة الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية ربط الإتجاهات ذات الطابع الإنساني في ذلك الحين بسياسته الدولية. وفي العراق لجأت هذه المنظمات إلى العمل السري بعد نكسة العام ١٩٥٣-١٩٥٤ ونشطت السلطة في ملاحقة أعضائها والمنتمين إليها بدرجة متفاوتة من الشدة والعنف(١٢). وفي يوم الثورة بعثت المنظمتان الأوليان بتهنئتهما للحكم الجديد مسجلتين بذلك وجودهما السابق(١٣). وبمجيء شهر تشرين الثاني شعر أنصار السلم بأن كيانهم قد ثبت إلى درجة تكفي لإرسال وفد رسمي لهم إلى موسكو. ثم ما لبثت عصبة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية أن شكلت فرقا تثقيفية في المدن والريف وراحت تزور المنازل وتشرح معنى الثورة بحسب المفهوم الشيوعي.

بعد اعتقال (عارف) بدأ أنصار السلم يتخذون دور منظمة شعبية غير حزبية في الظاهر، تنطق بلسان الجماهير. وكان ثم مطلب اشتد إلحاحهم فيه وهو خروج العراق من حلف بغداد، إذ لم يزل العراق رسميا عضوا فيه. وفي خلال شهري كانون الثاني وشباط أقيمت اجتماعات كبيرة لأنصار السلم في كل من الديوانية وكربلاء والحلة

---

(١٢) أنظر الملحق الثالث عشر.

(١٣) عراق ريفيو ٢٠ تموز ١٩٥٨.

وغيرها، لتتوج بالحشد الضخم لهم في الموصل في ٦ من آذار، تلك المناسبة التي عجلت بمحاولة الشواف الانقلابية.

وحصلت عصبة الدفاع عن حقوق المرأة على إجازتها الرسمية خلال تلك الفترة وفي أول مؤتمر وطني لها عقد في بغداد بين أيام ٨ و١٢ من آذار ١٩٥٩، بحضور ٢٤٠ مندوبة يمثلن ٢٥٠٠٠ عضوة. وبوجود قاسم، ومندوبات من معظم البلدان الشيوعية ومنها الصين الشعبية، انتخبت كما هو متوقع الطبيبة (نزيهة الدليمي) رئيسة، ومن بين أعضاء اللجنة التنفيذية وجدت أسماء أخرى مثل (إبتهاج الأوقاتي) و(سالمة الفخري) و(عفيفة البستاني)، وتلك شهادة ملفتة للنظر لتأثير الرابطة العائلية في الحياة السياسية العراقية[١٤].

وأما اتحاد الشبيبة الديمقراطي فقد وسع أفق نشاطه ليشمل البلاد كافة دون محاولة لإخفائه. إلاّ أنّه لم يفز بالإعتراف الرسمي إلاّ في شهر آذار ١٩٥٩.

إنّ دور المقاومة الشعبية في عراق (قاسم) وهو دور ما لبث أن أصبح مقرونا بأدوار الميليشيات الشعبية تحت الإدارة الشيوعية. أبقى ضعيفي الأعصاب في حالة رعب.

بعد إعتقال عارف بقليل بدأت الصحف شبه الشيوعية تدعو إلى اعتبار المقاومة الشعبية بمثابة (جيش ثان) للدولة. قائلة إنّ بوسعها تقديم البرهان على تضامن الشعب إزاء كل من يتآمر على استقلال البلاد وسيادتها. إنّ نطاق عمل المقاومة الشعبية يتسق والمعلومات التي نشرها الحزب الشيوعي في وقت لاحق حول القرارات التي اتخذت في اجتماع لجنته المركزية خلال تلك الفترة من الزمن[١٥].

عنت الفرصة لمباشرة الخطوات العملية في ٨ من كانون الأول بتوجيه نداء لقاسم بإلتزام جانب اليقظة والحذر من المؤتمرين بعد انكشاف مؤامرة (رشيد عالي)، فكانت الإشارة التي ينتظرها الحزب الشيوعي. إذ ما مضت ساعات حتى كانت المقاومة الشعبية تجوب شوارع بغداد طولا وعرضا. ومن الطريف المفيد أن نورد هنا رواية شاهد عيان صيني:

«في ليلة التاسع من كانون الثاني.... شاهد هذا الصحفي أفرادا من جيش

---

(١٤) زوج قائد القوة الجوية، وزوج مدير الإذاعة (والصحيح شقيقته: المعرب) وأخت رئيس تحرير صحيفة إتحاد الشعب على التوالي وكلهن شيوعيات.

(١٥) تقرير الحزب الشيوعي العراقي ص٣.

وجماعة من المقاومة الشعبية على شكل دوريات في الشوارع تفتش سيارات الأهلين. وفي نقطة ما كان ثم صف من السيارات قد أوقف سيره. وفي شارع الرشيد وهو شارع بغداد الرئيس تحركت سيارة تريد اجتياز نقطة الحراسة الرئيس في محاولة واضحة للتخلص من التفتيش. فأطلق الحارس تنبيها للنقطة الثانية في حين انطلقت خمس سيارات (كلمة غير مفهومة) مع سيارات خاصة تتعقبها. وعند جسر الجمهورية الممتد فوق دجلة التقى هذا المراسل بالشاب المدعو (صلاح داود) الذي نجح في القبض على السيارة الفارة. وهو عامل في محطة توليد القوة الكهربائية. وكانت واحدة من أصابع يده اليمنى قد جرحت في العراك الذي تلا ذلك. امتنعت الدوريات عن تفتيش السيارة التي كان يقودها هذا المراسل عندما عرفوا هويته وقالوا له إنّ الشعب العراقي يرى في الشعب الصيني صديق العمر»[١٦].

بعد هذا زاد تواجد المقاومة الشعبية في حراسة الجمهورية واتسعت لتشمل مناطق خارج بغداد. إنّ الشكوى من «أنهم يتدخلون في كل شيء» هي أقل من الحقيقة. إذ لم تقتصر مهام المقاومة على «التدخل» بل كانت تمارس غلطات غير محدودة في إلقاء القبض على «المؤتمرين» المشتبه بهم إما بناء على توصيات إلى الشرطة المحلية ليست بأقل قوة من الأوامر الرسمية. أو بعمل مباشر ثم وضعهم في سجون مرتجلة[١٧]. وكان أفرادها يقتحمون المقاهي المعروفة بأنها ملتقى القوميين. أما بيعهم صور قادة الشيوعية وأبطالها فقد كان أقرب إلى فرض الإتاوات. والتحقت الفتيات بالركب وشاركن في هذه المهام. لذلك لم يكن غريبا أن تذاع حكايات عن صلات جنسية منكرة ربما كانت مختلقة كاذبة، إلاّ أنّها كانت مدمرة لسمعة المقاومة التي امتدت سلطتها لتشمل المساكن الخاصة فضلا عن المحلات العامة.

هناك تهمة نادرا ما ألصقت بالمقاومة الشعبية هي سلب الممتلكات الخاصة لمنفعة السالب. ولكن ثم إدعاء شيوعيا مؤداه أن بغداد لم تشهد عهدا قلت فيه حوادث السرقات مثلما شهدت أثناء نشاط المقاومة والظاهر أن لهذا القول ما يبرره. على أن ممارسة الفضيلة عن طريق الإرهاب لم تكن قط بالأمر المستحب.

---

(١٦) وكالة أنباء الصين الجديدة، ١٠ (١١) من كانون الأول ١٩٥٨.

(١٧) إدعت صحيفة يومية لبنانية تظاهر (عبدالناصر) أنّ مجموع عدد القوميين الذين سجنهم رجال المقاومة الشعبية حينذاك قد بلغ سبعمائة (الكفاح ٢٠ من من كانون الثاني ١٩٥٩).

في ١٤ من كانون الثاني ١٩٥٩، بعد شهر واحد من هذه «اليقظة» وجد قاسم من الضروري إصدار تعليمات خاصة حول المقاومة الشعبية[١٨]. كانت تضرب على الوتر الصحيح، فهي مزيج من الصرامة، ومن التقدير والتفهم، وهو الأسلوب الذي صار طابع توجيهات قاسم للشيوعيين فيما بعد:

«في الوقت الذي نقدر الجهود الكبيرة والثمينة التي يقدمها المواطنون أهل المقاومة الشعبية وإتحاد الطلبة العام وغيرها من المنظمات الوطنية. فإنّ بعض الحوادث المؤسفة قد وقعت مؤخرا من شأنها الإخلال بالسلام والإضرار بمصالح المواطنين. إنّ هذه الحوادث سببتها عناصر معينة تحاول الاصطياد في الماء العكر.. من الضروري بأن يدرك كل مواطن بأن سلامة الجمهورية هي فوق كل الاعتبارات...».

«الحريات الفردية وحرية التملك مصونتان بأحكام الدستور المؤقت وقد صدرت التعليمات الضرورية إلى القوات المسلحة وقوات الأمن في حينه لصيانة هذه الحريات. إننا لن نتردد في إنزال العقاب الصارم بكل من يحاول الإساءة إلى إسم الجمهورية وسلامتها والعبث بحرية الشعب.. إنّ المقاومة الشعبية واتحاد الطلبة العام وغيرها من المنظمات الوطنية ستؤدي واجبها (أي الخدمة الفعلية) وقت الحرب في أعمال الحماية من الغارات الجوية وتولي مهام الحرس المحلي وواجبات الشرطة الاحتياطية وكل هذا خاضع لأوامر قيادة القوات المسلحة، وفي الأوقات الأخرى.. في حالة الطوارئ التي تقررها السلطات العسكرية المخولة».

«إنّ المقاومة الشعبية وغيرها لن تباشر أي عمل أو نشاط إلا بناء على أوامر صريحة من القيادة العامة للقوات المسلحة أو من الحاكم العسكري العام... وسيزود أفراد المقاومة الشعبية الذين هم في الخدمة بهويات خاصة توزع عليهم في الحالات التي أشير إليها في هذا البيان...».

واستمر تطبيق برنامج التدريب العسكري الدقيق الذي رسم للمقاومة الشعبية، بل بدا وكأنه أولي مزيدا من الرعاية ربما لنفي وجود أي حساسية، أو لإبقاء هذه القوة في نجوة عن المشاكل، كذلك اتسعت المنظمة في هذه المرحلة لتشمل المحافظات الأربع الشمالية ذات الأغلبية الكردية: كركوك- الموصل- سليمانية- أربيل.

التقليل من شأن المقاومة الشعبية وتقليص نشاطها كان أمرا عابرا. فما أن تجدد

(١٨) الزمان: ١٥ من كانون الثاني ١٩٥٩.

الشعور بتأزم الوضع بعدها بقليل بإصدار الحكم على عارف واستقالة الوزراء الأربعة في بداية شباط إلا وعادت المقاومة إلى الشوارع بكامل قوتها وحريتها. وساعدت محاولة الشواف الانقلابية على تأكيد أهميتها للنظام وقت الشدة الحقيقية.

وتأيد تحول المقاومة الشعبية إلى واجهة شيوعية فعلية عند استبدال العقيد (طه البامرني) بسلفه العقيد (شاكر علي) وهو كردي النجاد وآمر فوج في لواء الحرس الملكي سابقا. لم يكن (طه عضوا في الحزب الشيوعي إلاّ أنّه بحسب الوصف الشيوعي «من الطيبين»).

في أوائل شهر آب ١٩٥٨[١٩]، قامت لجنة أطلقت على نفسها إسم «اللجنة العليا لإتحاد طلبة العراق» بدعوة الشباب إلى الإنخراط في صفوف المقاومة الشعبية. هذه المنظمة التي لا تستند إلى تنظيم سابق، بزغ نجمها في المظاهرات التي تلت إعتقال عارف وبهذا قرنت نفسها بالقضية الشيوعية. واقتضى لها عدة أشهر لنيل الإعتراف الرسمي بها. على أنها أجيزت قبل محاولة (الشواف). هذه الهيئة الطلابية الجديدة شاركت في عين الوقت في نشاط المقاومة الشعبية.

قد نجد أسبابا عدة لتفسير وقوف السلطة موقف اللامبالاة من إتحاد الطلاب في أول الأمر، ومن هذه الأسباب وجود إنقسام كبير في الميول السياسية لموظفي وزارة التربية والتعليم الكبار. ومنها وهو سبب هام أن قاسماً لابد أدرك مخاطر دفع جمهرة الطلاب إلى أحضان القيادة الشيوعية في الوقت الذي لم يكن راغبا في إيقاف حليف قوي منطلق ضد قوى أخطر منه تهدده بشكل مباشر هي قوى الوحدة. وكان ثم بعض الشخصيات الطلابية البارزة التي عرفت بميول سياسية معينة في تلك الفترة.

في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني أجازت الحكومة تأسيس «إتحاد الطلبة العام» ليكون الممثل الوحيد في العراق لطلاب الثانويات والجامعات وأهداف هذا الإتحاد كما شرحها الوزير المختص ترمي بوضوح إلى تثبيط النزعة العاطفية التقليدية للطلبة العرب إلى السياسة واتفقت بالرأي مع الوزير جريدة وصفتها في تعليق لها «بأنها ستعين الطلاب على تنظيم نشاطهم الاجتماعي والثقافي بأسس غير عسكرية»[٢٠].

على أنّ أغراضا ومصالح أخرى سرعان ما اجتاحت اللجنة التحضيرية التي أوكل

---

(١٩) عراق تايمس ٧ من آب ١٩٥٨.

(٢٠) الزمان ١٧ من تشرين الثاني ١٩٥٨.

إليها مهمة إجراء انتخابات عامة للمؤتمر التأسيسي، وكانت قد أنتخبت في ٢٢ من تشرين الثاني. أعدت هذه الانتخابات التحضيرية من قبل المنظمة غير الرسمية، ليصبح أعضاؤها البارزون طبعا وبحسب المتوقع أعضاء في الهيئة التحضيرية. هذه الهيئة راحت بعدها، تنتقي مرشحين للانتخابات الرئيسة. إلاّ أنّ الطلاب القوميين الذين تم تنظيمهم وتعبئتهم على أسس تتعلق بأهداف قومية فحسب، ما لبثوا أن إرتفع صوتهم بالإحتجاج وأعلنوا في الوقت عينه عزمهم على مقاطعة الانتخابات التي ستجري في المؤتمر التأسيسي. وألفت الوزارة لجنة لفحص شكاوى القوميين برئاسة الشخصية اليسارية (الدكتور صلاح خالص) فأيدت الهيئة التحضيرية وردت شكاوى الطلبة القوميين ومنعت الطلبة غير العراقيين في الوقت نفسه من ممارسة حق التصويت، ربما لأنهم كانوا أكثر ميلا للتعاطف مع شعار الوحدة أو الانتفاع بهم في جعل الموضوع يتصدر المواضيع الأخرى. وفي أثناء ذلك لم يفسح الراديو العراقي ولا صحافته مجالا لعرض آراء المعارضة.

جرت الانتخابات في منتصف شهر كانون الأول. ودلت النتائج المعلنة على أنّ من بين ٦٠١٤ طالبا يمتلك حق التصويت، صوّت ٣٩٣٦ طالبا للمرشحين اليساريين في حين قاطع الانتخابات ١٧٢٦ طالبا. أعني أنهم وضعوا في الصندوق أوراقا بيضاء أو غير مقروءة[٢١]. وتعاون الدكتور (عبدالجبار عبدالله) المعين حديثا لرئاسة جامعة بغداد، مع العناصر اليسارية.

بالتأمل في هذه النتائج علينا أن نتذكر أولا بأن الانتخابات كانت مهيأة للميل إلى صالح اليسار: إنّه ليلزم إيمان وثقة أكثر لإهمال ورقة من أن تعد لصالح المرشح المتفق عليه. من جهة ثانية فإنّ هذه النتيجة لا يمكن اعتبارها قضية بحتة بين الشيوعية وبين الناصرية فنظرا إلى الصفة العامة للطلاب لا بد وأنّ كثيرا من الذين صوتوا للمرشحين الشيوعيين لأن هؤلاء قرنوا وما زالوا يقرنون بالنضال السابق ضد الطغيان سياسيا أو اجتماعيا. ولم يصوتوا لبرنامج سبق إعداده وطرحه ليفوز أصحابه بالانتخابات وبإدارة الاتحاد.

ولو أخذت هذه النقاط بعين الإعتبار فيمكن القول إنّ القوى اليسارية والقوى القومية بين الطلاب في تلك المرحلة كانت متعادلة تقريبا، وأن الفوز الذي رسا على

---

(٢١) عراق تايمس ١٨ من كانون الأول ١٩٥٨.

الشيوعيين يمكن أن يعزى جانب من أسبابه إلى مصلحة النظام. إلاّ أنّ دهاءهم ومثابرتهم في هذه الانتخابات كما هي في الأمور الأخرى مما لا يمكن تجاهلهما أو إهمالهما. مقابل افتقار معارضيهم إلى أي توجيه أو تنظيم واضح.

عقد الاتحاد مؤتمره الأول في بغداد اعتبارا في ١٦ من شباط ودام حتى ٢١ منه ١٩٥٩ وحضره حوالي أربعمائة مندوب[٢٢]. وقد قرر في الواقع طابع الاتحاد المتميز فإذا به منظمة من الواجهات الشيوعية. فقد ضمنت الهيئة التحضيرية انتخاب أغلبية يسارية ساحقة وتمت موافقة بالإجماع على إرسال برقية لاتحاد الطلبة العالمي الذي تشرف عليه الشيوعية. البرقية تتضمن اعتراف الاتحاد بأن هذه المنظمة الدولية هي الهيئة الوحيدة التي تمثل طلاب العالم وامتنع ستة من المندوبين فقط عن التوقيع، وقوبل العدد الكبير من الوفود التي دفع بها المعسكر الشيوعي بتصفيق وحماسة بالغة بسبب مساهمتهم في المناقشات المعادية للإمبريالية، وتمت الموافقة أيضاً على «منهاج» و«نظام داخلي» في أولهما تأكيد على «حق الطلاب الكرد في... ثقافتهم القومية.. وبجامعة خاصة في كُردستان العراق» ومن المقررات التي أتخذت، الأهداف الشيوعية الاعتيادية التي استخدم في صياغتها الظاهرية تعابير مفهومة جيدا من العامة كـ«الاستقلال العراقي الكامل»، و«الدفاع عن الحقوق الديمقراطية» و«التضامن العربي» و«السلام العربي». وقصر النظام الداخلي العضوية الكاملة على العراقيين وأنتخب «مهدي عبدالكريم» رئيسا للاتحاد وهو عضو في الحزب الشيوعي.

وحضر وفد من ج.ع.م دون دعوة. إلاّ أنّه غادر قاعة الاجتماعات بعد عدة مناقشات حامية ومشاحنات.

إن أصول النقابات العراقية ترجع إلى العشرينات، ذلك عندما طورت منشآت النفط حول كركوك نظام الإتصالات بسرعة، ليؤمن أرضية مناسبة. وفي المبدأ قمعت النقابات إلاّ أنّها ظهرت علانية خلال فترة من الحرية النسبية التي سمح بها الحكم بعد الحرب العظمى الثانية. ثم حرمت في ١٩٥٣-١٩٥٤، وبقيت معطلة باستثناءات قليلة حتى ثورة ١٩٥٨ وكانت غالبيتها تحت النفوذ الشيوعي لكن ليس بشكل ثابت.

منذ أول يوم للثورة أخذ الحزب الشيوعي على عاتقه أمر إعادة تأليف

---

(٢٢) عراق تايمس ١٣-٢٣ من شباط ١٩٥٩، راديو بغداد ١٨(٢٠) و ١٩(٢١) من شباط ١٩٥٩.

النقابات[٢٣]، هذه المبادرات السريعة ضمنت قيادة الحزب للحركة العمالية التي أعيد إحياؤها في كل مشروع يستخدم عمالا. العملية في بادئ الأمر سارت بهدوء ودون دعاية أو أعمال استفزازية مؤدية إلى نزاعات داخلية. ولم تتدخل الحكومة. على أنّ وزير الشؤون الاجتماعية (ناجي طالب) صرح في بداية شهر أيلول ١٩٥٨ أثناء مقابلة بأن وزارته تفكر تفكيرا جديا في تأليف نقابات عمال «حظرها العهد المباد»[٢٤]. إزاء هذا الوضع وعندما انتقل الحزب الشيوعي إلى مرحلة الهجوم معتمدا على حركة نقابات العمال المتسعة المتشعبة باطراد تحت ضبطه بالكامل، جرت محاولة من (ناجي طالب) لاستخلاص النقابات من المدار الشيوعي ففي ١٠ تشرين الأول أصدر أمرا بحل كل اللجان التحضيرية التي كانت ناشطة بعد قيام الثورة مباشرة[٢٥] ولم تبد إشارة بأنها أوقفت نشاطها.

وفي بداية كانون الأول صدر قراران بصدد تنظيم أحوال النقابات العمالية هما «حقوق وواجبات نقابات العمال» الصادر في ٣ من كانون الأول و«النظام الأساسي الداخلي لنقابات العمال» الصادر في ٦ كانون الأول ويتضمنان إطلاق حرية تأليف نقابات للعمال، إلى جانب إفصاحهما عن اهتمام الحكومة في الحيلولة دون استخدام الحركة العمالية كأداة في يد الشيوعيين كما استخدمت حتى تلك الساعة. فوضعت مواد صارمة تتعلق بإجازة النقابة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وإشراف الوزارة عليها. كما أن تحديدها العضوية بالأشخاص الذين يزاولون العمل فعلا في نقاباتهم الخاصة ضيقت كثيرا من احتمال المضاربات الشيوعية فيها. وحرمت الانتماء إلى النقابة كل من حكم عليه بجريمة غير سياسية في الماضي. وكان هذا القيد سببا في استياء وسخط لأن نظام الحكم السابق كثيرا ما توسل للحكم على الشيوعيين بإلصاق جرائم عادية بهم.

ولم تبت الوزارة في طلبات إجازة النقابات إلاّ في أواخر شهر كانون الثاني ١٩٥٩. وظهر مقال في جريدة «الحرية» المعادية للشيوعيين شددت فيه على أن

---

(٢٣) في مساء يوم ١٤ تموز تجمع العمال في المقاهي وفي مراكز عملهم لأجل إعادة تأليف النقابات التي كانت قد عطلت ولتأليف نقابات جديدة وكانوا كلهم أعضاء فاعلين في ح.ش.ع ولم يجر إنتخاب أصولي للجان ولكن أولئك الذين قاموا بهذه المبادرة أعترف بهم قادة وممثلين عن كل نقابة (معلومات خاصة).

(٢٤) راديو بغداد ٩ من أيلول و ١١ منه ١٩٥٨.

(٢٥) الأيام (دمشق) ١١ من تشرين الثاني ١٩٥٨.

الواجب الأول لنقابات العمال هو «خلق وتعهد المعارف الفنية عند الطبقة العاملة» وهذا يشكل بشكل لا لبس فيه رأي (ناجي طالب)[٢٦]. ثم أعلن عن إجازة أول نقابتين في ٨ شباط[٢٧]، وكانت فاتحة لإجازة سلسلة منها إذ ما تنصف شهر شباط حتى كان قد أجيز تسع عشرة نقابة. واحدة في البصرة وثماني عشرة في بغداد. كما ذكر أن طلبات سبعين إجازة أخرى هي قيد الدرس[٢٨]. وأصبح قيام إتحاد وطني للنقابات أمرا لا بد منه، فانبثق تلقائيا ما عرف باسم «المكتب التنفيذي لنقابات العمال العراقية» دون أن تصدر به إجازة رسمية. وعقد هذا المكتب اجتماعا جماهيريا في بغداد يوم العشرين من شباط. وخطب في الاجتماع (صادق جعفر الفلاحي - رئيس المكتب التنفيذي) وهو عضو بارز في ح.ش.ع والذي انتخب فيما بعد رئيسا لإتحاد نقابات العمال العراقية، ومن بين الخطباء الآخرين (عبدالقادر إسماعيل) و(المهداوي) و(ماجد أمين). وأرسل المجتمعون التحيات إلى إتحاد نقابات العمال العالمي الذي يهيمن عليه الشيوعيون. وشجب «الإضطهاد الذي تتعرض له نقابات العمال في ج.ع.م»[٢٩].

من الواضح أن محاولة إبعاد نقابات العمال عن السياسة قد فشلت. كان ثم «جمعيات فلاحية» في العراق قبل الثورة، لكنها لم تكن أكثر من نواة صغيرة «للجاكرية[٣٠]» خلال الخمسينات. وكانت الأشهر الأولى التي عقبت الثورة حافلة بالاضطراب لا مجال فيها لمباشرة أي عمل تنظيمي. على كل بدأت العرائض بعد شهر

---

(٢٦) من راديو بغداد (٢٤) من كانون الثاني ١٩٥٩.

(٢٧) الحياة ٨ شباط ١٩٥٩.

(٢٨) مرآة الشرق الأوسط ٢٢ من شباط ١٩٥٩.

(٢٩) عراق تايمس ٢٢ من شباط ١٩٥٩. وكالة أنباء الصين الجديدة ٢٠-٢٢(٢٣) من شباط ١٩٥٩.

(٣٠) Las Jacqueries ثورة فلاحية نشبت في شمال شرق فرنسا ضد النبلاء في العام ١٣٥٨. وقد صار الإسم مصطلحا عاما يطلق على كل ثورة أو إنتفاضة فلاحية. والمصطلح بالأصل مشتق من إسم جاك Jacque وهو تعبير إحتقار كان يطلقه النبلاء على الفلاح. سبب الإنتفاضة هو الاوضاع التي عانتها فرنسا جراء حرب المائة عام مع بريطانيا، من الانكسارات التي أساءت إلى سمعة النبلاء والفرسان العسكرية، إلى أعمال النهب التي كان يقدم عليها مرتزقة الفصائل الإنكليزية المحاربة، إلى فرض النبلاء المزيد من الضرائب على الفلاحين. وكان بدء الثورة بالقرب من (كومبين) فانتشرت بسرعة ودمر الفلاحون عددا من قلاع النبلاء وذبحوا سكانها، ثم انضموا إلى الثوار في باريس. لكن ثورتهم أخمدت في العام ذاته. (المعرب).

كانون الثاني ١٩٥٩ تمطر على السلطات وقيل إنّها كانت مذيلة بمئات الألوف من التواقيع، مطالبة بإجازة الجمعيات الفلاحية. وأشارت الصحف اليسارية إلى أن الجمعيات الفلاحية ضرورية ولا يمكن أن تسد مسدها الجمعيات التعاونية التي نص عليها قانون الإصلاح الزراعي. وكان يمكن التكهن بأنها ستقوم بدور عظيم «بقيادتها النشطة» التي سبق فتبلورت وثبت كيانها على ما قيل. ولذلك لم يكن وزير الزراعة - وللقارئ أن يستنتج- راغبا في الموافقة على الطلبات مما أحزن الشيوعيين. وأجلت إجازة الجمعيات الفلاحية إلى ما بعد محاولة الشواف الانقلابية. إذ لم يعد بعد ذلك يمكن تجاهل الضغط.

إكتسبت المنظمات المهنية العراقية صفتها القانونية في عهد النظام السابق كنقابة الأطباء والصيادلة، ونقابة المحامين وغرفة التجارة. هذه المنظمات قاومت النفوذ الشيوعي مقاومة لا بأس بها عندما وقعت تحت نفوذه لم يطل عهده بها وكان لمدة قصيرة. من جهة أخرى تألفت منظمات أخرى جديدة ولأول مرة بعد الثورة كنقابة المعلمين ونقابة الصحفيين وكلتاهما كانتا بيد الشيوعيين من البداية بل باتتا معقلا للشيوعية وتطلبتا كل مجهود ممكن من السلطة لاستخلاصهما أو على الأقل لاحتوائهما.

لم تتضح الأهمية السياسية لهذه النقابات حتى نهاية العام ١٩٥٨ حيث إن أعضاء النقابة الأولى كانوا بحكم طبيعة مهنتهم بعيدين عن السياسة بقدر الإمكان في الظروف الراهنة. ولذلك بقي الحزب الشيوعي يتربص متحينا فرصته بها.

ولدت نقابة المعلمين في شتاء ١٩٥٨-١٩٥٩، وأجيزت رسميا وحدد ميدان نشاطها بقانون خاص وقع في السادس من تشرين الثاني ١٩٥٨. وأعطي حق العضوية فيها المعلمين من كل الدرجات -وبضمنهم الأساتذة الجامعيون- فضلا عن موظفي وزارة المعارف. وجعل الوزير مسؤولا عن النقابة بقدر ما كانت مسؤولية وسلطة وزارة الشؤون الاجتماعية على نقابة العمال.

وجرت الانتخابات للمؤتمر التأسيسي في ٢٣ من كانون الثاني ١٩٥٩، ومن القوائم الثلاث المتنافسة كانت «القائمة المهنية الموحدة» تتألف من الشيوعيين وأنصارهم وقد حققت نصرا كاملا على القائمة التي نظمها القوميون، وعلى القائمة «المستقلة» التي احتلت المرتبة الأخيرة. القائمة المهنية ضمنت لنفسها فوزا في إثني

عشر لواء، وفاز القوميون في لواء الرمادي ولهذا دلالته. وانتصر المستقلون في لواء «كركوك»[٣١].

النصر الشيوعي أيد الاتجاه العام في البلاد، وهذا يعود أيضاً وبدون شك إلى تركيب النقابة الطبقي الاجتماعي فالتمثيل البروليتاري فيها أعظم بما لا يقاس من أية منظمة مهنية أخرى.

عقد المؤتمر التأسيسي للنقابة في بغداد ما بين ٢ و ٦ من شباط ١٩٥٩، وانتخب الدكتور (فيصل السامر) المدير العام في وزارة التربية رئيسا لها. وهو مؤرخ يتمتع ببعض الشهرة ورفيق من رفاق الطريق موسمي. وانتخب نائبين للرئيس هما (عزيز الشيخ) وهو شيوعي معروف و(صديق الأتروشي) وهو نصير قوي وإن لم يكن عضوا في الحزب. وسيطر الشيوعيون واليساريون أيضاً على اللجان الدائمة. وانتخب «قاسم» رئيسا فخريا. إذ كان معلما هو الآخر في وقت ما.

ونشطت نقابة الصحفيين في وقت متأخر بعد محاولة الشواف الانقلابية، وفي شهر آب استحدث الحزب الشيوعي العراقي ما عرف بلجنة الارتباط لغرض تنظيم السيطرة على «المنظمات الوطنية» وكان «صادق الفلاحي» رئيسا لها. ومع أنّ أعضاءها لم يكونوا شيوعيين كلهم. إلاّ أنّ عددا قليلا منهم كانوا غير حزبيين أو هم أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي. على أنها كانت لجنة حزبية ذات لون صارخ بصورة عمومية. ولم يقدر لها أن تعمر كثيرا. وكان أكثر مناسبات اجتماعها بعد محاولة الشواف في ربيع ١٩٥٩.

---

(٣١) عراق تايمس ٢٥، ٢٣، ٢١ من كانون الثاني ١٩٥٩. مرآة الشرق الأوسط ٢٥ من كانون الثاني ١٩٥٩.

الفصل العاشر

فاصل قومي
مؤامرة رشيد عالي الكيلاني

في الثامن من شهر كانون الأول ١٩٥٨، نبّه راديو بغداد المستمعين إلى الترقب لسماع «بيان هام إلى الشعب صادر من القائد العام للقوات المسلحة» وبعد قليل أعلن قاسم «بعون الله القدير وبيقظة الشعب تم اكتشاف مؤامرة خطيرة كان مقررا لها أن تنفذ في ليلة ٩/ ١٠، لتعرض وحدة جمهوريتنا إلى الخطر وتشيع الفوضى والاضطراب في البلاد وتهدد الأمن الداخلي، هذه المؤامرة هي من تدبير بعض العناصر الفاسدة بمساندة أجانب من خارج العراق . . .».

«إنّ الأدلة والأموال والأسلحة التي كانت تستخدم لتنفيذ هذه المؤامرة قد تم وضع اليد عليها. كما أنّ الضالعين والمدبرين لها قد أحيلوا إلى محكمة الشعب لمحاكمتهم بتهمة الخيانة والتآمر ضد هذا الوطن».

«إننا ندعو الشعب إلى المزيد من اليقظة والحذر من أجل المحافظة على النظام وإحباط الأعمال الدنيئة للعناصر المخربة في جمهوريتنا الخالدة».

وتلا ذلك عرض تلفزيوني لأوراق مالية وأسلحة خفيفة «تم ضبطها عند المؤتمرين».

كان إعلانا مثيرا حقا. إلاّ أنّه لم يدل إلاّ بالقليل من المعلومات حول ما وقع فعلا. وفي اليوم التالي، أنحى الراديو باللوم على «الرجعية التي تعارض في الإصلاح الزراعي» و«الشعارات ذات الطابع القومي المزيف» التي وصفت بـ«العوامل الرئيسة للنشاط الإجرامي التآمري على جمهوريتنا»[1] وبقيت مصادر الأنباء العراقية أسابيع

---

(١) نشرت القائمة الأولى لأصحاب الأراضي الخاضعين للإستملاك في ٧ من كانون الأول ١٩٥٨.

عديدة مفتقرة إلى وقائع تنشرها حول هذه الحادثة. وإتهم الشيوعيون وحلفاؤهم «الإمبرياليين»، ونوهوا بأنهم المقصودون «بالأجنبي من الخارج الذي كان وراء المؤامرة». ولأسباب أخرى أشارت وسائل الدعاية في ج.ع.م بأصبع الإتهام إلى الولايات المتحدة. إلاّ أن وكالات الأنباء الأقل حماسة وانحيازا توصلت إلى لب القضية: (رشيد عالي) السياسي المخضرم وبطل الحركة المعادية لبريطانيا في العام ١٩٤١، جرى اعتقاله مع عدد من المدنيين وضباط الجيش. وإنّ المؤتمرين هؤلاء الذين ذعروا من تصاعد نفوذ الشيوعيين أجمعوا على خطة لإسقاط (قاسم) وإقامة حكومة عربية قومية برئاسة (رشيد عالي)[٢].

في الأول من أيلول ١٩٥٨ عاد (رشيد عالي الكيلاني) إلى بغداد بعد غياب أمده سبع عشرة سنة. وكان (قاسم) نفسه قد صادق على أنّ «حكومة الدفاع الوطني» التي ترأسها (رشيد عالي) في ١٩٤١، هي رائدة ثورة الرابع عشر من تموز، و(رشيد عالي) الذي عاش في ألمانيا ثم العربية السعودية قبل ١٩٥٣، ثم في مصر وسوريا كان مؤيدا صلب العود للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. وكانت قد جرت له مقابلة صحفية قبيل رحيله إلى بغداد، بين فيها بكل بساطة وحرارة «بأنّ العراقيين يشعرون بوجوب إقامة وحدة كاملة مع ج.ع.م، وهذه بدورها ستكون نواة للوحدة العربية الشاملة، إنّ أملي لعظيم بأنّ بغداد اليوم هي مثلما كانت دمشق قبل أربعة أشهر». على أنّه لم ينوه بسبق بحثه الوجوه العميلة للمسألة في مقابلة وداعية له مع «عبدالناصر» وأنه تلقى تأكيدات من الرئيس المصري بأنّ الأقليم العراقي من ج.ع.م الموسعة، لن ينتظر منه المساهمة في خزينة الوحدة العامة من مصادر ثروته إلا بنفقات الجيش الموحد[٣]. من الواضح أنّ (رشيد عالي) كان يتوقع أن تلقى آراؤه ترحيبا في الوطن. وهنا يجب الإقرار بكفاءة ومقدرة (قاسم) على أن يكون وفق ما يريده أي شخص إلى أن ينضب معين هذا الرصيد.

ما إن استقر المقام برشيد عالي في بغداد حتى زاره (عارف)[٤] وجرت مقابلة

---

(٢) راديو تهران: ١١ من كانون الأول ١٩٥٨. مرآة الشرق الأوسط ١٤ من كانون الأول ١٩٥٨.

(٣) وقائع المحكمة العسكرية... ج٥ ص١٠٧.

(٤) عارض عبدالسلام عارف في عودة «رشيد عالي»، لسبب واضح وهو أنه لم يكن يريد أن ينازعه أحد في مركزه الأول عند القوميين العرب في العراق ولذلك لم يقم باستقباله كما أدعي في حينه. وبقي أياما لا يريد أن يزوره أو يلقاه ولم يجر ذلك إلاّ بعد إلحاح من فريق من ضباط =

قصيرة له مع (قاسم). إنّ نشر قانون «العفو العام» عن المحكومين السياسيين في ٤ من أيلول ميز ثورة شهري نيسان وأيار ١٩٤١ بوصفها «نضالا وطنيا يستحق تقدير الوطن» فكان خير بشير يستقبل به وعلى هذا استقر (رشيد عالي) ليتابع أنانيته ورغباته المنشودة حتى تتحقق.

يمكن استخلاص تأريخ المؤامرة من وقائع محاكمتين سريتين اثنتين له ولشريكين رئيسين. نشرت بعد حوالي السنة الواحدة.

في بغداد ما لبث (رشيد عالي) أن جعل منزله ملتقى أصدقائه الخصوصيين، وأصدقائه السياسيين. وما وجد السماء تتلبد بالغيوم حتى طرأ تغيير في اختيار صلاته بالآخرين. إنّه ليمكن تفسير خيبة (رشيد عالي) تفسيرا دقيقا في أثناء محاكمته، أدرك بأن قاسماً سيبقى أبدا يعارض في وحدة سياسية بين العراق و ج.ع.م بإصرار وعناد. وكان يخشى من الشيوعية، وكان يخشى على الإسلام. ثم إن سخطه على الإصلاح الزراعي كان متأتيا عنده على الأقل من آثاره الاجتماعية قدر ما كان متأتيا من آثاره الاقتصادية. وعلينا أن نضيف إلى هذا أيضاً شعورا بالخيبة يحتمل أن نشأ عنده لأنه أهمِل ولم يعبأ به إلى جانب تقدير أكثر من الواقع لنفوذه ومؤهلاته.

خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني، بحدود عودة عارف واعتقاله، أدت به شكواه من الوضع إلى تركيز فكره في إمكان القيام بعمل ما لتعديل وضع أصبح «لا يطاق» وكان قد أمّن لنفسه وقتئذ مساعدين موثوقين مقربين هما ابن أخ له يدعى (مبدر الكيلاني) و(عبدالرحيم الراوي) وهو محامي وسليل أسرة محترمة جدا في منطقة الفرات الأعلى. ثم طفق ينشد له حلفاء من بين شيوخ العشائر وضباط الجيش بصورة رئيسة إلى جانب علاقة مع موظفي سفارة ج.ع.م ثم إيجاد تنسيق بين المجموعتين الأولين عن طريق الراوي وتأمين الصلة بدبلوماسيي ج.ع.م عن طريق «مبدر».

من بين الممثلين العشائريين كان (عبدالرضا الحاج سكر) أكثر المؤتمرين فعالية، وهو من عشيرة (آل فتلة) في لواء الديوانية ولم يكن من كبار الملاكين إلاّ أنّ عمه (عبدالواحد الحاج سكر) كان واحدا من زعماء الثورات العشائرية في ١٩٣٤-

= ١٩٤١ المتقاعدين الذين كانوا إذ ذاك يحيطون بعارف. أيّد ذلك السيد شنشل أيضاً في حديث مع الزبيدي مؤلف ١٤ تموز، ص٣٢٧. (المعرب).

١٩٣٥[٥]، واتضح من الأدلة أن اتصالات تمت بعدد كبير من وجوه العشائر وأنهم أيدوا الفكرة في حين فضلوا في الوقت الراهن الجلوس على التل.

وكان لكثير من ضباط الجيش علم بالمؤامرة. وأبرزهم العقيد (طاهر يحيى) مدير الشرطة العام، والعقيد (عبداللطيف الدراجي) آمر الكلية العسكرية، ومن الضباط الكبار كان ثم العميد (شاكر محمود شكري) معاون رئيس أركان الجيش، و(العقيد رفعت الحاج سري) مدير الاستخبارات العسكرية، والعميد (ناظم الطبقجلي) قائد الفرقة الثانية، وتابعه العقيد (عبدالوهاب الشواف) آمر اللواء الخامس في الموصل، والعميد (عبدالعزيز العقيلي) قائد الفرقة الخامسة في الديوانية وتابعه العقيد (عبدالغني الراوي) آمر اللواء الخامس عشر في البصرة، والعقيد (رجب عبدالمجيد) وهو واحد من كبار الضباط الأحرار قبل الثورة، إلاّ أنّه أنزل بعدها إلى وظيفة مدنية في وزارة الإعمار. وكان ثم شخص لا يمت إلى هاتين المجموعتين بكثير من الصلة، إلاّ أنّ علاقته الشخصية (برشيد عالي) كانت وثيقة في حينه وربما كان على معرفة ما بمخططه، وهو الشيخ (محمد محمود الصواف) العالم الديني المعروف.

بالأول بدأت الصلة في سفارة ج.ع.م بوساطة مستشار السفارة (فؤاد عبدالمبدي) وبعد رحيل هذا الدبلوماسي عن العراق في ١٠ من تشرين الثاني إستمرت الصلة عن طريق موظف آخر في السفارة، هو السوري (محمد كبول).

وتبلورت الخطة خلال الأسابيع التالية: عين تأريخ لانتقاض القبائل التي ستقوم بقطع خطوط التلفون والتلغراف وإخراج القطارات عن سككها، واعتراض البريد ووضع العوارض في الطرق، وبعبارة مختصرة خلق فوضى. وسيتم تأمين الأسلحة الضرورية من مستودعات تجميع تؤمنها سلطات ج.ع.م في (صوصة) بسوريا، القريبة جدا من الحدود العراقية. هذه الأسلحة تسلم ساعة بدء الاضطرابات وليس قبلها، وهذا شرط قيل أنّ عبدالناصر نفسه قد فرضه، وعند الضرورة ستقوم طائرات نقل بإسقاط معدات وتجهيزات أخرى حيثما تدرك الحاجة إليها داخل العراق. لا مراء في أنّ العمليات الأولى ستتركز في جنوب بغداد ومنطقة الفرات الأوسط بؤرة الإنتفاضات العشائرية لعدة أجيال. وستتخذ أيضاً خطوات لإشراك الجزء العربي من شمال العراق

---

(٥) نوه (عبدالرضا سكر) في شهادته بالنفوذ الشيوعي في محل سكناه (المشخاب). وبالإستخفاف الذي كان الفلاحون ينظرون إلى رؤسائهم وشيوخهم مؤخرا.

في محاولة لعزل العاصمة عن الريف الذي يحيط بها.

في الوقت نفسه تخرج تظاهرات من النساء والصبيان معادية للحكومة.

إلى هذه المرحلة سيبقى ضباط الجيش مرتبطين (برشيد عالي) ساكنين لا يبدون حراكا. وهو وجه من المؤامرة فيه من الغرابة ما فيه، بعدها يتقدمون ليطلبوا من (قاسم) الإستقالة فورا لأنه أوصل البلاد إلى مأزق لا مخرج منه، وإنّ إعادة الأمن والنظام وقيام حكومة مسؤولة أمران لا يمكن أن يتحققا ما دام هو في الحكم، فإذا رفض فيجب استخدام كل وسيلة ومنها القضاء عليه هو وأنصاره من الضباط الذين يتم تشخيصهم على ضوء الموقف الذي يتخذونه في هذه المرحلة ويظهر أنّ قتالا ضاريا داخل صفوف الجيش لم يكن من الأمور المتوقعة.

بعد التخلص من قاسم يصدر بيان أعده (رشيد عالي) باسم الحاكم العسكري العام الجديد. وهو وثيقة مقتضبة بشكل إعلان مؤداه أن العراق انشق عن نفسه وبات الحكم فيه «للشارع» لذا قامت الثورة من أجل إعادة الثقة بالحكم وإشاعة الطمأنينة وأنّ مجلسا عسكريا للثورة سينهض بأعباء مجلس القيادة وستشكل وزارة برئاسة (رشيد عالي) وأنّ مجلس قيادة الثورة ذاك سيعهد إلى رئيس الوزراء بمهام رئيس الجمهورية، فضلا عن واجبات تمشية أمور الدولة.

إنّ مجلس قيادة الثورة سيؤلف من خمسة عشر عضوا. وإنّ (رشيد عالي) سيتولى منصب وزير الخارجية أيضاً، وسيخصص أربعة مناصب وزارية لضباط الجيش ومنصبان وزاريان من الوزارات المدنية لكل من (عبدالرحيم الراوي وفارس ناصر الحسن) وهو محام وقومي متطرف.

ما أن يتم تشكيل الحكومة العراقية الجديدة حتى يعلن انضمامها إلى ج.ع.م شريطة أن تبقى مستقلة اقتصاديا بحسب وعد (عبدالناصر) الذي قطعه لـ(رشيد عالي). ويبدو أنّ مذبحة عامة للشيوعيين كانت قد أعدت ليتم تنفيذها أثناء الإستيلاء على مقاليد الحكم.

الأموال المخصصة للعشائر كان سيقوم بتوزيعها (رشيد عالي) ومصدرها ج.ع.م وبناء على هذا طلب من سفارتها في بغداد مبلغ خمسة وعشرين ألف دينار. بتوسط فرع بغداد للمصرف الوطني للتجارة والصناعة، وهو بنك فرنسي مقره العام الشرق أوسطي في بيروت. أستخدمت إجراءات مصرفية معقدة لإخفاء مصدر هذا المبلغ

وكانت مشاركة (خضوري شوّع) كوسيط وهو مصرفي وتاجر أقمشة يهودي، مصدر استمتاع ولذة كبيرين (للمهداوي) أثناء المحاكمة.

عينت ليلة ٩/ ١٠ من كانون الأول للشروع في تنفيذ المؤامرة وتسلم (عبدالرضا الحاج سكر) أربعة آلاف وخمسمائة دينار. وأعلمت ج.ع.م بالتاريخ.

إلاّ أنّ يوم الانطلاقة لم يأت. فقد اكتشفت إستخبارات (قاسم) المؤامرة بكل شعبها وأبعادها، بطريق عملية تخريب مضادة هي آية في الدقة والإحكام. في البداية كان أقارب (رشيد عالي) كثيري الثرثرة والحديث فأثاروا الشكوك. وعندها تقربت مجموعة من رجال التحقيقات حتى حازت ثقة (عبدالرحيم الراوي ومبدر الكيلاني) بزعم خلاصته أنها منظمة قومية سرية تطلق على نفسها إسم «الإخاء العربي» وكان اختيار هذا الإسم ينم عن ذكاء وبراعة. فهو لا شك سيثير في نفس (رشيد عالي) ذكريات «حزب الإخاء» الغابر الذي كان هذا السياسي مدينا له بمقامه في أوائل الثلاثينات. وأظهر هؤلاء المندسون غيرة وحماسة لا تحد وإخلاصا للقضية لا مزيد فيه حتى أنّهم اقترحوا تدبير اغتيال (قاسم) عن طريق حرسه الخاص من مرتبات الانضباط العسكري. . الخلاصة، أنهم اعتصروا من مقربي (رشيد عالي) كل تفاصيل المؤامرة مسجلة تسجيلا دقيقا على شريط، فضلا عن ألفين وخمسمائة دينار نقدا[٦].

---

(٦) جاء في مطالعة الإدعاء العام ما يلي (المحاكمات ج٥ ص٦١) «علمت الجهات المختصة المسؤولة (دوائر الأمن) أن هناك مؤامرة على جمهوريتنا وأن هناك خطرا على الزعيم (عبدالكريم قاسم) لذلك انتدبت الجهات المعنية كلا من الرئيس حسون الزهيري، والملازم الأول أحمد محمد العلي وعبدالرسول الصراف المحامي، وجاكوب بلاكن، والملازم الإحتياط محمد محسن سميسم. فاجتمع هؤلاء وكونوا جمعية وهمية باسم (الإخاء العربي) وغرضها تغيير الوضع بالقوة واتصلوا بادئ الأمر بالمدعو (فارس ناصر) إذ هو الشخص المشبوه بأنه من المؤتمرين على سلامة الجمهورية واستطاع هؤلاء الإتصال به عن طريق (جاكوب بلاكن) الذي له صلة قوية بـ(فارس ناصر) فأخذ هذا يتكلم عن الوضع ويقول إنّه غير صحيح وإنّ الإستخبارات والأمن معهم وأخذ ينعت (الزعيم) بأرذل النعوت وأنهم مستعدون للتعاون مع الجهات البريطانية والأمريكية وعشائر العراق وعقدوا اجتماعات مع عبدالرحيم الراوي واستطاعوا أن يجعلوا أقواله مسجلة على ثلاثة شرائط واعترف باشتراكه بالمؤامرة لإحداث انقلاب واغتيال (الزعيم) والإستعانة بالعشائر وإنّ شريكه بالمؤامرة مبدر كامل كيلاني ورشيد عالي الكيلاني وقد تم ضبط الأسلحة وهي الرشاشات والبنادق والمسدسات والفؤوس. . كما تم ضبط المبالغ التي سلمها إلى الملازم أحمد محسن العلي وقدرها ٢٥٠٠ دينار». مما هو جدير بالذكر هنا أنّ فارس ناصر الحسن وهو أحد أنجال رئيس عشيرة آل حسن في منطقة الزبير =

جرت المقابلة خلال الأسبوع الأول من شهر كانون الأول. وكان آخر اجتماع لهم مع المؤتمرين في السابع منه، وفي هذا اليوم بالذات أطبق الفخ على المؤتمرين وقبض على زعمائهم. واعتقل (الدراجي) و(طاهر يحيى). وفي اليوم التالي أذيع نبأ المؤامرة أو بعبارة أدق نبأ عن مؤامرة كتمت تفاصيلها عن الجمهور. وتلاشت المؤامرة في مهب الريح، ولم تنتفض العشائر، ولم تسلم أسلحة ما عبر الحدود نتيجة ذلك، ولم يندفع ضباط نحو (قاسم) شاهري السلاح.

وأقفل المصرف الوطني للتجارة والصناعة - فرع بغداد.

كان الفشل مقدرا لهذه المؤامرة لأسباب أخرى غير إفتقارها إلى السرية والكتمان. إنّها لسذاجة لا يتصورها العقل أن يتوقع لقاسم وللشيوعيين في كانون الأول الوقوع فريسة سهلة ليشيّعوا إلى مثواهم الأخير بانتفاضة عشائرية يدعمها عدد من ضباط الجيش الساكنين. في الواقع إنّ (رشيد عالي) حاول قدر طاقته تكرار الانقلاب الذي أمن له الفوز والسلطة في ظروف مختلفة جدا للفترة ١٩٣٤-١٩٣٥، على منافسيه (علي جودت الأيوبي) و(جميل المدفعي) في ذلك الحين(٧).

وفي ليلة ٩/ ١٠ من كانون الأول وهي الليلة التي تقرر فيها تنفيذ المؤامرة مثل (رشيد عالي) و(عبدالرحيم الراوي) و(مبدر الكيلاني) أمام محكمة المهداوي في جلسة سرية. ووجهت إليهم تهمة تدبير مؤامرة مسلحة لقلب نظام الحكم وفق المادة الثمانين من قانون العقوبات البغدادي (أنظر الفصل السابع) فأنكروها وحقق الإدعاء العام فوزا سهلا بما لديه من دلائل مستمدة من جماعة «الإخاء العربي» وتسجيلاتهم، على الأقل ضد المتهمين الأخيرين. وكان محامو الدفاع الذين عينتهم المحكمة شيوعيين لم يتظاهروا حتى بتقديم دفاع قانوني عن موكليهم.. «لأنهم -أي المتهمين- محامون أيضا» إنّه دفاع لا سابقة له والحق يقال.

في الساعة التاسعة صباح ١٠ من كانون الأول أصدرت المحكمة قراري التجريم والحكم. فقررت ثبوت التهمة على كل من (عبدالرحيم الراوي ومبدر الكيلاني)

= وأبي الخصيب جنوب العراق قد عرض عليه العفو أثناء التحقيق فأدلى باعترافات كاملة واستثني كثيرين غيره من لائحة الاتهام. إذ يظهر أنّ قاسماً لم يكن يريد أن يظهر المؤامرة بشكل واسع. (المعرب)

(٧) أنظر الملحق الرابع عشر.

والحكم عليهما بالموت شنقا. ووجدت التهمة المعزوة إلى (رشيد عالي) غير منطبقة لعدم توفر الأدلة، فبرأته إلاّ أنّها أوصت بنفيه خارج العراق لمدة خمس سنوات «لوضع حد للمؤامرات، ومنع استغلال القومية العربية استغلالا غير شرعي».

لم يطلق سراح (رشيد عالي) بعد تبرئته ربما لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتسفيره إلاّ أنّ قرار المحكمة لم ينفذ. ففي عصر يوم ١٥ من كانون الأول مثل (رشيد عالي) أمام (المهداوي). متهما هذه المرة بتحريضه دولة أجنبية على القيام بأعمال عدوانية ضد العراق، وفق المادة الثانية من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي(٨)، فأنكر التهمة أيضاً.

سبب المحاكمة الثانية -وكانت سرية كذلك- لم يكن واضحا، فبالمستوى المعروف (لمحكمة المهداوي) كان ينبغي أن يحكم (رشيد عالي) مع الآخرين. ربما لم يكن قاسم مهتما في بادئ الأمر بأن يدمغ قومي ذو مكانة ك(رشيد عالي) بوصمة التآمر عليه ثم غير فكره بعد ذلك متأخراً قليلاً، لاسيما وأنه لم يكن يرغب في عودة (رشيد عالي) إلى الخارج حرا طليقا لينشط كقطب يلتف حوله أنصار (عبدالناصر). إنّ الثمن الذي ترتب على (قاسم) أن يدفعه بسبب تردده هذا، لو كان الأمر حقيقة، هو زيادة في توتر العلاقات مع القاهرة. فوجب أن تهيأ تهمة ثانية لهذا الغرض والمادة الثانية هي الاحتمال الوحيد الممكن، ذلك لأن القانون الصادر في ٧ من آب ١٩٥٨ الذي يتصدر الآن (المهداوي) المحكمة بموجبه ما كان يسمح بإستئناف أو إعادة نظر أو مراجعة لأحكامه.

في هذه المرة عرض الإدعاء رتلا مهيبا من الشهود. والنجمان الساطعان فيه (عبدالرحيم الراوي و مبدر الكيلاني) اللذين انقلبا وهما في ظل المشنقة(٩) إلى شاهدي

---

(٨) يعاقب بالإعدام كل من أقدم على تحريض دولة أجنبية للقيام بأعمال عدوانية ضد الدولة العراقية أو حملها على إعلان الحرب على العراق. وكل من حاول إمداد تلك الدولة بوسائل تسهل على تلك الدولة القيام بهذه الأعمال وذلك بالتآمر مع تلك الدولة أو الاتصال بها أو بأي ممثل لها سواء أتم الاعتداء نتيجة لهذا التآمر أم لم يتم (الباب الثاني عشر: في الجرائم المخلة بأمن الدولة الخارجي). (المعرب).

(٩) كذا بالضبط بحسب الرواية التي نشرتها أخبار اليوم (٧ من شباط ١٩٥٩) وهذه هي «أخذ عبدالرحيم الراوي ومبدر الكيلاني إلى محل التنفيذ وعندما وضعت أنشوطة المشنقة حول عنقيهما وُعدا بالإبقاء عليهما إذا ما قدما دلائل إثبات ضد رشيد عالي فانهار كلاهما. والرواية صحيحة».

إثبات في الواقع، لا شاهدي إدعاء قانونيين كأنهما لم يكونا متهمين في هذه المحاكمة. وهذه الصفة تنطبق أيضاً على (عبدالرضا الحاج سكر) الذي أنقذ جلده بدل الوقوف في قفص الإتهام مقابل خدماته كما يبدو بوقوفه في منصة الشهادة ضد المتهم.

بدا (رشيد عالي) في حالة من الذلة والخنوع يرثى لها. في حين دافع عنه محاميه (عبدالرزاق الحمود) بجدارة مظهرا المفارقات القانونية والتناقضات. إلاّ أنّ ثقل الأدلة كان أكثر من أن يواجهه. وفي ١٧ من كانون الأول أي بعد يومين، حكم على رشيد عالي بالموت شنقا[١٠].

كان الأثر السياسي فضلا عن الأثر التاريخي للمؤامرة وتصفيتها قضائيا أعظم مما أوحت به ضآلة الضجة الإعلامية التي أعطي لها. إنّ درسا أكبر من هذا يمكن استخلاصه: الأمر بالثورة لم يعط للعشائر قط. إلاّ أنّ عدم استجابة الطبقات الدنيا لدسائس الشيوخ التي أخفقت إخفاقا تاما، برهنت بشكل قاطع على أنّ وجها واحدا من المجتمع العراقي العربي قد اعتراه تغيير أبدي. لقد فقد الشيوخ الملاك القوة على تغيير الوضع في بغداد بخلقهم الاضطرابات على مدى واسع في الألوية الأخرى. ولذلك فإنّ أية حركة تالية ضد قاسم وحلفائه الشيوعيين قد يقدر لها أن تبدر من الضباط الكبار الضالعين في المؤامرة، أولئك الذين تعاطفوا مع (رشيد عالي) وظلوا حتى ذلك الحين يفضلون دور الشركاء النائمين.

هذه الواقعة أظهرت -وليست للمرة الأولى- تردد قاسم في الإعلان عن الإستياء وعدم الرضا. أظهرته بالوضوح الذي لم يبد به من قبل. إذ لم يقدم للمحاكمة غير ثلاثة كلهم مدنيون من بين عدد كبير ساهم في المؤامرة مساهمة جدية. هؤلاء الثلاثة حكموا بالموت إلاّ أنّ حظهم في العفو بدا قويا. ومن بين العدد الكبير من الضباط المشاركين لم يضار غير إثنين هما (الدراجي وطاهر يحيى) اللذان نقلا فحسب إلى مناصب أقل أهمية بعد فترة إعتقال قصيرة جدا. كان هذا بعد أن كشفت أزمة (عارف) عن القدر الضئيل من الثقة الذي يمكن إيداعه هؤلاء الضباط في اتباع سياسة قاسم.

النتيجة، ازداد الشيوعيون قوة وعتوا. ومكسبهم المباشر كان يكمن في الاستغلال

---

(١٠) وقّع العقيد عبدالهادي الراوي وهو قومي عربي وقريب لعبدالرحيم قراري المحكمة مع الأعضاء الآخرين لكن ما لبث أن استقال من عضوية المحكمة (لم يكن قريبا له بالضبط. ولكنهما من بلدة واحدة: المعرب).

المتحرق لدعوة (قاسم) إلى «اليقظة والحذر» التي انطلقت في فترة كانت المقاومة الشعبية تسيطر فعلا على مقدرات الناس في بغداد ومعظم المدن. إنّ مكسبهم الإستراتيجي يكمن في تصاعد شعور قاسم بوجوب الاعتماد على مساندتهم.

بتنحية العقيد (طاهر يحيى) من مديرية الشرطة العامة وقع للشيوعيين منصب حساس آخر، إذ أسند إلى العقيد (ناظم رشيد حلمي) وعين العقيد (عبدالباقي كاظم) للمنصب الهام مدير شرطة بغداد. وأثبت كلامهما بأنهما رفيقا طريق آخران. إذ لم يفعلا شيئا لوقف الزحف الشيوعي، حتى عندما كان واجبهما الصرف يتطلب منهما عمل شيء.

كان ثمة علائم تشير إلى أنّ المشاعر المتصاعدة المعادية لـ ج.ع.م أثناء محاكمتي (رشيد عالي) هي حصيلة جانبية بالأساس للتهمة الموجهة في المحاكمة الثانية. إنّ سرية المحاكمات تميل بالظن إلى أنّ قاسما دعك من تردده في إثارة ضجة كبيرة عنها في العراق - لم يكن راغبا في إثارة شعور سيّئ ضده في ج.ع.م وحاول كل من (المهداوي وماجد أمين) أن يخففا من العار الذي لحق (بعبدالناصر) وإن لم تكن محاولتهما قوية ولا بصورة دائمية. إلاّ أنّ المصادر في ج.ع.م بقيت ساكتة عن المحاكمة إلى أوائل شهر شباط. ففي حدود هذا الوقت كانت العلاقات بين الدولتين قد ساءت بصورة ملحوظة.

إنّ دعم عبدالناصر لمؤامرة (رشيد عالي) كان بمثابة حلف فاضح مع الرجعية لتحقيق هدف قومي. وهي لا تشبه تلك التي قام بها للاستيلاء على مقاليد الحكم. ومن هذه الناحية لا مفر من اعتبار عمله إنكارا لمبادئه الثورية فاق كثيرا دعمه للشواف ورفاقه فيما بعد. فهؤلاء كانوا «أحرارا» بحسب المصطلح القومي العربي مهما كان موقفهم من مسائل اجتماعية واقتصادية معينة و(رشيد عالي) بحاشيته العشائرية إنما يعود إلى عالم الأمس رغم الذكريات المجيدة عن معركته مع بريطانيا وعلى أية حال اضطر القوميون في حركتي (رشيد عالي) و(الشواف) إلى الاتكال على مساندة «الرجعية» لأن كثيرا من الرأي التقدمي قد انحاز إلى الشيوعيين. إنّه لوضع غريب في العراق.

كانت محاكمتا (رشيد عالي) مرحلة فاصلة في محاكمات (المهداوي)، فلأول مرة وقبل محاكمة عارف بأسبوعين. تنعقد هذه المحكمة لتنظر في قضية تآمر على النظام الجديد المتجسد في «الزعيم الأوحد».

ووقف (المهداوي) معارضا للقومية العربية بمحتواها الناصري للعام ١٩٥٨، وهو

رجل محدود الذكاء، بغرور لا حد له، تشوبه صلابة وعناد محتلا منصبا لا مؤهلات مهنية تزكيه إليه. لقد اقتنع بسذاجة بالخدمة الجليلة التي يؤديها لقريبه وزعيمه. كما أقنع بسذاجة بجلاله وعظم قدره وهو يؤدي هذه الخدمة ويمارسها في المتهمين المنكمشين على أنفسهم فرقا وهلعا.

باستئناف الجلسات العلنية انقلبت محكمة (المهداوي) إلى ما دعي بسيركس (المهداوي) وهو الوصف الذي أطلق على الجو الذي سادها: الرئيس يفلسف ويتقنعر ويصب الإهانات صبا على رؤوس المتهمين، القاعة تضج بهتاف «الكورس» من الشرفات، الشعراء ينشدون قصائدهم التي تشيد بالمحكمة وبالشعب والحرية والاشتراكية، وأطرف ما فيها هو ذلك التجاوب الودي، وتبادل عبارات المجاملة بين الرئيس والنظارة.

التقارير الغربية عن «سيرك» المهداوي كانت تستخدم بإفراط تعابير «خشونة» «دموية» «سيئة النقيبة» لوصف المرافعات. وإنها لتستحق ذلك. ولكن لو نحينا جانبا الهدف القتال للمحكمة، فهي ذات جانب مضحك. إلاّ أنّ لجاما واحدا ما زال يكبحها. فقد ظل المهداوي و(ماجد أمين) يتحاشيان شتم (عبدالناصر) شخصا حتى محاولة الشواف الانقلابية.

الفصل الحادي عشر

القوى غير الشيوعية والحكم

القوميون الكرد:

رحب بالثورة كل الكرد القوميين ترحيبا حماسيا. ووقف معظم الرؤساء القبليين منها موقفا وديا على أقل تقدير. وتجاوب الحكم الثوري في أول يوم الثورة وممارسته السلطة بتعيين (خالد النقشبندي) عضوا في مجلس السيادة، و(بابا علي) وزيرا. وكلاهما كردي بماض قومي غامض[1] ولم يأت البيان الأول إلى ذكر الكرد.

وتحققت الصلة في غضون أيام معدودات. فقصد قاسما في ١٧ تموز وفد تهنئة برئاسة (إبراهيم أحمد) وطلب الوفد منه أن يمنح المنطقة الكردية درجة من الإدارة

---

(١) هذا القول قد يصدق على خالد النقشبندي (١٩١٦-١٩٦١) إلى حد ما، وقبل الثورة. إلاّ أنّه لا يستقيم بالنسبة للشيخ بابا علي. الأول منهما سليل أسرة المرشدين الكبار للطريقة الصوفية النقشبندية وتكيتها في (بامرني). وهو حفيد للشيخ بهاءالدين النقشبندي آخر مرشدي الطريقة العظام. عرف بخلق حميد وقد جمعته إلى قاسم رابطة المسلك ولم يكن له دور سياسي في العهد الملكي، ولا أثرت عنه مشاعر قومية. إختار السلك العسكري وبلغ فيه رتبة مقدم ركن واضطر إلى تركه لأسباب صحية ليجد الطريق معبدا إلى الإدارة بسبب نفوذ أسرته الروحي والسياسي. فكان متصرفا للواء أربيل عندما استدعي للعضوية في مجلس السيادة. وقد عرفته متأخرا يدافع عن وجهات نظر قومه إبان احتدام المعركة مع قاسم ويحاول التقرب من الحركة. أما الشيخ بابا علي فهو ابن الثائر الكبير الشيخ محمود البرزنجي كبير مرشدي الطريقة القادرية الصوفية في جنوبي كُردستان. ربي على خلق الوالد وتشرب اتجاهاته الوطنية وهو صغير. خريج جامعة كولومبيا الشهيرة في الولايات المتحدة. كان يميل إلى جماعة (الأهالي) ويختلف إليهم ويختلفون إليه. ذو اتجاهات قومية واضحة، لم يشبها استيزاره في العهد الملكي. ولا أرى أن يلقى عليه من لوم أكثر مما يلقى على قيادة الثورة الكردية عندما دفعت به للوزارة في انقلاب ٨ شباط إن كان هذا ما يقصده المؤلف. (المعرب).

الذاتية. فأبى قاسم. وعندما استنجد الوفد (بالجادرجي) هذا أجاب (إبراهيم أحمد) ناصحا بأن ذلك الوجه من «الحقوق الكردية» من شأنه أن يسوى بالدستور الدائم للجمهورية وليس بالدستور المؤقت الذي هو قيد المداولة[٢]. وعلى أي حال لا بدّ لنا من اعتبار المقابلة مع قاسم ناجحة ومرضية. ففي اليوم الثاني أذاع راديو بغداد برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة موقعة من أعضاء الوفد نيابة عن خمسة آلاف موقع كردي باسم «القومية الكردية في العراق» تعرب عن تضامن الكرد التام «مع إخوتنا العرب في الدفاع عن جمهوريتنا الفتية». وعلى أثر ذلك أظهرت الحكومة حسن نيتها بإطلاق سراح (الشيخ أحمد البارزاني) الأخ الأكبر لـ«ملا مصطفى» وبقية الأشخاص ذوي العلاقة بالثورات البارزانية في الأربعينات.

وصرح الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ من تموز في مادته الثالثة أنّ العرب والكرد شركاء في وطن واحد. وأكدت المادة عينها حقوقهما القومية ضمن الوحدة العراقية. وظلت هاتان الفقرتان المطاطيتان طوال عهد قاسم تمثلان القاعدة في حق الحكومة بمطالبة الكرد بالولاء لها. وفي حق الكرد بالمقابل بمطالبة الحكومة بحقوقهم. وكيفما كان فعلينا أن ندرك هذه الحقيقة وهي أن القومية الكردية ولأول مرة في تاريخ الدستور العراقي تذكر باعتبارها جزء من الكيان العراقي[٣].

رد الفعل الكردي الأول إزاء الدستور المؤقت كان الرضى الواضح. وفي يوم نشره قابل قاسماً وفد كردي آخر للتهنئة بالحدث وكان (إبراهيم أحمد) من بين أعضاء الوفد وذكر أنّ مقابلة أخرى على مستوى رفيع، تمت بعد أسبوعين إلاّ أنّها كانت أقل نجاحا لأنها كانت على ما يظهر تتعلق بمطالب معينة واضحة. وفي ١٩ من شهر آب طلب (إبراهيم أحمد) وعضوان من الحزب الديمقراطي الكردي الموحد من «عارف» بحكم منصبه كوكيل لوزير الداخلية[٤] إجازة بإصدار جريدة للحزب فرفض ونصح زائريه بالاستفادة من جريدة الجمهورية وقال إنّه سيأمرها بأن تنشر كل المواد التي يقدمونها وطلبوا أيضاً الاعتراف الرسمي بعيد نوروز وهو عيد رأس السنة الكردية وجعله عطلة

---

(٢) معلومات خاصة.

(٣) حسين جميل: العراق الجديد ص٦١.

(٤) لم يكن (عارف) وزيرا للداخلية بالوكالة بل هو وزير الداخلية أصالة وهو سهو من المؤلف لا غير.

رسمية ضمن قانون العطلات الرسمية. فرفض عارف الاقتراح قائلا إنّ القانون قد تم وضعه وهو يجعل يوم ٢١ من آذار (نوروز) يوم الشجرة. وكان المطلب الثالث الذي تقدم به وفد الحزب الديمقراطي الكردي الموحد هو منح الجنسية العراقية فورا للكرد الفيليين البغداديين الذين يعتبرهم الكرد أبناء جلدتهم. فرفض عارف ذلك أيضاً، ولكنه وعد بأن عملية منح الجنسية ستتم على أساس البت بمائة طلب تجنس يوميا. لكنه لم يف بوعده[٥].

عند وقوع الثورة كان (ملا مصطفى البارزاني) وعدد من أتباعه المقربين المنفيين يقضون عطلتهم في تشيكسلوفاكيا على قول (ملا مصطفى)[٦] فاتصلوا بـ(قاسم والربيعي والنقشبندي) برسالة وبرقية أذيعتا من راديو بغداد، فيهما أعلنوا دعمهم الحار للحكم الجديد وطلبوا السماح لهم بالعودة. وأذيع رد قاسم المتجاوب الرقيق في عين الوقت الذي أذيع فيه مطلب (ملا مصطفى). واتبع الربيعي والنقشبندي بادرة قاسم هذه[٧]. في الوقت نفسه (٣ من أيلول) صدر قانون خاص بإعفاء المشاركين في (تمرد) البارزاني للعام ١٩٤٥ مع إقرار بحقهم في التعويضات، وحصل إبراهيم أحمد على جوازات سفر له ولرفاق معه في مقابلة خاصة مع عارف الذي تجاوب هذه المرة. فانطلق إلى تشيكوسلوفاكيا على رأس وفد لمرافقة رئيس الحزب الديمقراطي الكردي الموحد وهو في طريق العودة إلى الوطن بصورة رسمية. وبعد مقابلة لعبدالناصر في القاهرة، وصلت المجموعة الصغيرة بغداد في ٦ من تشرين الأول. وفي اليوم التالي قام ملا مصطفى بزيارة قاسم برفقة إبراهيم أحمد وزاره ثانية بمفرده مكررا شكره وولاءه بعبارات هي نهاية في الخنوع. ووعد قاسم بصرف التعويضات وبأراض وبناء مساكن وبصرف المكافآت المالية للبارزانيين الذين عانوا الأمرين أثناء الحكم الملكي.

تخللت الأحاديث الطليّة بالرقة والانسجام فقرة منذرة بالخطر في المستقبل فقد أشار قاسم إلى الخصومات القديمة بين القبائل الكردية وأعرب عن أمله بحلول التصافي والوئام والتحلي بحسن النية. وبحسب النص الرسمي للحديث لم يلزم ملا مصطفى نفسه بشيء في إجاباته. إلاّ أنّ لإبراهيم أحمد الذي كان موجودا رواية أخرى وهي أن

---

(٥) معلومات خاصة. في أواخر ١٩٥٩ أصدر قاسم شهادات تجنس لآلاف من الفيليين الكرد (راديو بغداد ٥-٦ (٧) من تشرين الأول ١٩٥٩).

(٦) شمدت: رحلة إلى رجال شجعان. بوسطن ١٩٦٢ ص١١٣.

(٧) راديو بغداد ٢(٤)، ٣(٥)، ٥(٨) من أيلول ١٩٥٨.

جواب ملا مصطفى كان كالآتي «إنّه مع احترامه العظيم لـ«قاسم»، يقر بأن الصفح لأعدائه الكرد أمر لا يقوى عليه وليس الأمر بيده لأنهم مجرمون»[8]، ولا مراء في أن رواية (إبراهيم) هي الصحيحة.

عندئذ أبلغ قاسم (ملا مصطفى) بأنه يرغب في أن يعيش الأخير في بغداد قريبا منه. كان في هذه الرغبة نغمة لا تخطئها أذن. ووضع منزل (نوري سعيد) القديم تحت تصرفه وخصص له مبلغ ٥٠٠ دينار يدفع له شهريا[9]. فرضخ ملا مصطفى مضطرا وصارت بغداد مستقرا له. إلاّ أنّه أجيز بالشخوص إلى الشمال أحيانا حتى أشرفت علاقته بالحكم على النهاية. في خلال تلك الفترة بدا وكأن (ملا مصطفى) خرج عن كل الحدود في محاولته إرضاء (قاسم) وهو أكثر مما كان يرغب فيه أعوانه من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي الموحد.

قيل إنّ النفرة الشخصية بين (ملا مصطفى) و(إبراهيم أحمد) تعود إلى أول مقابلة لهما في براغ[10] وقد نبطت من ينبوع طبيعتيهما وموقفيهما. هذه النفرة التي بلغت (بملا مصطفى) حد إطلاق العنان لنفسه من دون تحفظ. بخلاف (إبراهيم أحمد) المحامي الحذر الذي كان يذكر فضلا عن هذا أن الزعيم القبلي خصمه، يمتلك مواهب للزعامة قد يفتقر هو إليها.

بالتأكيد، لم يقدم قاسم تنازلات حقيقية للقضية الكردية، و(ملا مصطفى)، عندما ختم خطاب العودة إلى الوطن بالهتاف المبارك «عاش زعيمنا المحبوب عبدالكريم قاسم» إنّما كان يولي قاسم ثقة لم يتسلم عنها ضمانة مقابلة تذكر.

حسن العلاقة مع الحزب الديمقراطي الكردي الموحد استمر فترة من الزمن وتحلى الحزب بضبط نفس خارق أثناء عرضه مطالبه من الحكم ولم يدع فرصة لخيبة أمل تشيع فيه. كان (قاسم) يبدي المودة، وكان في حاجة إلى حلفاء و(ملا مصطفى) كان متأثرا بالعطف الذي قوبل به. وبالمساعدة المالية الكبيرة التي تصرف له. وازدهرت الصحافة الكردية وأينعت في جو من الحرية لا يستهان به. دعك من الحظر الذي ما زال مضروبا على إصدار صحيفة للحزب، هذا الحظر الذي ارتفع في شهر

---

(٨) معلومات شخصية. كذلك راديو بغداد ٨(١٠) من تشرين الأول ١٩٥٨.

(٩) قاسم في ٢٣ أيلول ١٩٦١ (وكالة الأنباء العراقية) ٢٦ أيلول ١٩٦١.

(١٠) كذا (شمدت) ص١٢٣.

نيسان ١٩٥٩. بل الأهم من هذا كله ما شاع في المجتمع الكردي الحضري المتخلص من روابطه القبلية - من تمتعه بشعور من التحرر والانعتاق لم يجربه من قبل.

أنظر نريفان «ملاحظات حول الصحافة الكردية في العراق (اوريان) رقم ١٠ العدد الفصلي الثاني ١٩٥٩، ص١٣٩-١٤٧» آراء حول العلاقات العربية الكردية في الجمهورية العراقية، عين المرجع ص٥١-٥٨.

وفي ١ من آذار ١٩٥٩ أصدرت لجنة العفو عن المحكومين السياسيين قرارا بإعادة الإعتبار لأسماء أربعة من الضباط الكرد الذين كانوا قد شاركوا في حرب (البارزاني) في ١٩٤٥، وأعدموا الحياة شنقا في ١٩٤٧. وهو عمل يتسم بالعطف والسماحة إلاّ أنّه يحمل طابع (قاسم): ما يراه دليلا على حسن النية، وعملا كاملا بنفسه، يجده المعنيون بالأمر بداية وعربونا لسياسة مقبلة.

الفترة بين شهري تشرين الثاني ١٩٥٨ وآذار ١٩٥٩، شهدت تعزيزا للحلف المعقود بين ح.ش.ع والحزب الديمقراطي الكردي الموحد. كانت صلة هذا الحزب بالشيوعيين قوية منذ البداية، فمثقفو المدينة اللاقبليون الذين يضمهم الحزب (البارتي) كانوا ميالين سيكولوجيا إلى الشكل الماركسي - اللينيني من «معاداة الإمبريالية» و من الناحية الأخرى فإنّ مشاعرهم القومية التي تبلورت في عالم من الأعداء يكتنفهم - كانت على العموم تمنعهم من الانخراط في سلك الحركة الشيوعية والسير في تيارها الأصيل.

بعد سقوط قاسم قدّم «إبراهيم أحمد» تعليلا لادعاء الحزب الديمقراطي الكردي الموحد بأنه حركة ماركسية - لينينية طوال ست سنوات. فقال إنّ الحزب لم يكن مخلصا قط في ادعائه هذا، لكنه «كان أسلوبا يريده الشباب المثقف في كُردستان العراق. لو لم نتبعه لكنا خسرناهم للشيوعيين» ثم أضاف «إنّه عمل انتهازي وغلطة»[11]، ولهذا القول مبرر مباشر إذ يتضح من الدلائل بأنّ ح.ش.ع لم ير في ادّعاء الحزب الديمقراطي الكردي الموحد هذا تقليدا واحتذاء ينطوي على مداهنة وتملق بل اعتبره تجاوزا وافتئاتا غير مسموح به.

بقي الحزبان على صلات جيدة بالحكم إلاّ أنّ صيغ العمل التي طورت فيما بينهما

---

(١١) معلومات شخصية.

في عين الوقت كان يمكن تلخيصها بهذا: قبل الحزب الديمقراطي الكردي الموحد بقيادة الشيوعيين في أمور لا تتعلق بالشؤون الكردية مباشرة شريطة أن لا يورطه هذا الموقف في خلاف مع (قاسم) والحزب الشيوعي بدوره اعترف ضمنيا بحق الحزب الديمقراطي الكُردستاني الموحد بالكلام في الشؤون الخاصة بالكرد، وأغدق صيبا من المديح والثناء على الحق الثابت للكرد في تطوير واستثمار خصائصهم القومية «بشراكة» متساوية مع العرب، إلى حد حق تقرير المصير وبضمنه حق الانفصال والاستقلال. لم ينكر ح.ش.ع هذا الحق الأخير[١٢] على الكرد ولكنه أوصاهم بالتريث حتى اندحار «الإمبريالية» في المنطقة. إلاّ أنّه اقتضى اللجوء إلى أسلوب آخر في التعامل عندما تدهورت العلاقات بين (قاسم) و ح.ش.ع أولاً، ثم بينه وبين الحزب الديمقراطي الكردي الموحد إلى حد القطيعة.

لم يكن وجود فرع كردي لـ ح.ش.ع مصدر قلق وإزعاج على ما يبدو وربما كان الحزب الديمقراطي الكردي الموحد محقا في زعمه بأن هذا الفرع لا يوجد إلاّ على الورق ولو كان لدى ح.ش.ع أعضاء كثيرون لاختلف الأمر. على أنّ الحزب الديمقراطي الكردي الموحد كان أبداً يفضل التعامل مع الأعضاء العرب أثناء اتصالاته بالحزب الشيوعي.

بعد فترة من المفاوضات ثبتت العلاقات الخاصة بين الحزبين في ما دعي (بميثاق التعاون) الذي وقع في ١٠ من تشرين الثاني ١٩٥٩. وكان المفاوضان ثم الموقعان على الإتفاق (إبراهيم أحمد) عن الحزب الديمقراطي الكردي و(بهاءالدين نوري) عن ح.ش.ع على أنّ مداولتهما ومقترحاتهما كانت تتابع وتفحص فحصا دقيقا من قبل لجنتي الحزبين المركزيتين وقد بدا وكأن الكلمة النهائية عن الجانب الكردي (لملا مصطفى).

النص الأول الذي وقعه المتفاوضان الرئيسان تضمن المواد التالية:

١- ضرورة طرد الجواسيس وعملاء الإمبريالية من الخدمة في الوظائف العامة وتطهير أجهزة الدولة منهم.

٢- وجوب إلغاء المعاهدات ذات الطابع الإمبريالي، وتشجيع التعاون على أعلى

---

(١٢) موقف النظريين السوفييت من القضية الكردية حتى ربيع ١٩٥٩ حُلّل في «الميزان» رقم ٥ - أيار ١٩٥٩ الص ١-٦. أنظر كذلك «قاسملو» (كردستان والكرد) براغ ١٩٦٥ الص ٢٤٩- ١٥٦.

المستويات مع ج.ع.م ضد الاستعمار وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية والدول غير المنحازة.

٣- تشجيع الانخراط في سلك المقاومة الشعبية.

٤- وجوب خروج العراق من منطقة الإسترليني، وممارسة الرقابة الصارمة على شركة النفط وغيرها من الشركات الأجنبية والمصارف الأجنبية. واعتماد الإصلاحات في المجالين الزراعي (الفلاحي) والصناعي (العمالي) بشكل خاص.

٥- عقد تحالفات لأجل الدفع بعجلة التحرر العربي إلى الأمام.

٦- وجوب تشريع الدستور الدائم باعتماد مبدء الإقتراع السري.

٧- الاعتراف بحق الكرد في تقرير المصير، وأنّ العراق هو شركة بين العرب والكرد ووجوب النص على هذه الشراكة.

٨- كُردستان العراق بوصفه إقليما، يجب أن تناط إدارته بالكرد مع ضمان حقوق متساوية للأقليات فيه (التركمان والآشوريون).

٩- يستقل الطرفان بحرية العمل والنشاط كل في مجال آيديولوجيته وفي توسيع منظماته وتنميتها. إلى جانب حق كل طرف في إبداء النقد بروح الأخوة. وباعتماد التسامح والمرونة في حل الخلافات.

١٠- يشرف على فعاليات الطرفين المشتركة والأطراف الأخرى المتعاونة معهما - مجلس أعلى وتنتخب لجان فيها تمثيل للأقليات (كالتركمان) في سبيل الوصول إلى الأهداف المشتركة.

يتبين من هذا الميثاق أنّ المتفاوضَين اعتمدا على مبدأ التنازل المتبادل اعتمادا كليا. وكان هذا يزيد على ما يمكن أن تطبقه لجنة ح.ش.ع المركزية، فرفضت المصادقة على المسودة وأصرت على شطب العبارة الخاصة بحق (تقرير المصير) من المادة السابعة وحذف جملة «كُردستان العراق كأقليم» من المادة الثامنة. فنزل الحزب الديمقراطي الكردي الموحد إلى رأي اللجنة المركزية على ما قيل، بناء على إصرار (ملا مصطفى) واعتراض (إبراهيم أحمد). ووقعت المسودة المعدلة من قبل المفاوضين الأصليين. وكمل التقارب بقبول الحزب الديمقراطي الكردي الموحد عضوا في جبهة الاتحاد الوطني.

إنّ تعاون الحزب الديمقراطي الكردي الموحد مع الحزب الشيوعي يمكن النظر إليه على ضوء الموقف العربي القومي من القومية الكردية. فقد حددت الجريدة البعثية

اللبنانية هذا الموقف هكذا[١٣]: «إنّ الشعب العربي الكريم قد أسبغ حمايته على كل هذه الأقليات.. وترك لهم الخيار بالبقاء في الوطن العربي أو الهجرة إلى بلادهم كالأرمن.. القومية العربية تساند نضال الأكراد من أجل إقامة دولة كردية. لكن أين حدود هذه الدولة؟ إنّ الحدود التي تحوي القومية الكردية هي كُردستان التي تؤلف جزء من تركيا وإيران، وستكون القومية العربية مسرورة بوجود جارها الصديق بلاد كُردستان الديمقراطية المتحررة.. إلاّ أنّها ليست على استعداد لاقتطاع جزء من بلادها وإعطائه للآخرين...».

بمختصر القول إنّ المساندة تتضمن دعوة الكرد العراقيين إلى ترك بلادهم والرحيل إلى إيران وتركيا.

إنّ عودة رؤساء البارزانيين واستئناف نشاط الحزب الديمقراطي الكردي الموحد ما كان ليمر بسلام أو بدون مضاعفات. فتلكم القبائل ذات الكره التقليدي للبارزانيين صارت في الواقع تخشى من تأثير استعادة البارزانيين أراضيهم - على أسباب معيشتها المحدودة إلى حد الكفاف في سهوب ووديان بلادها القاسية. ثم هناك قانون الإصلاح الزراعي الذي أصبح فهو مصدر قلق آخر للأغوات الذين يساورهم الشك دائما في كل ما يصدر من بغداد. وإن كان قلقهم منه لا يوازي قلقهم من مصدره الأول. فلم يكن بالمستغرب والحالة هذه أن ينبتّ حبل الهدوء الذي ساد جو المسألة الكردية بعد الثورة بإشاعات عن (اجتماعات) معادية للنظام. وعن هجرة جماعية ستعقب ذلك. وعن لجوء إلى الأراضي التركية والإيرانية. لكن لم يحصل أكثر من اضطرابات بين وقت وآخر وهي من الأمور العادية في المنطقة. وتلاشت الشائعات بسرعة دون أن تخلف أثرا.

في الوقت عينه جرت اتصالات بين الحزب الديمقراطي الكردي الموحد وبين بعض الجهات الآشورية اليسارية بقصد الحصول على دعم سياسي متبادل إلاّ أنّها لم تسفر عن شيء[١٤].

كان رد فعل الحكم على الشكاوى في المناطق الكردية توجيه نداء خاص «لإخواننا الأكراد» وفي خطاب لقاسم بتاريخ ٥ من تشرين الثاني أشار من طرف خفي «إلى أخواننا

---

(١٣) جريدة الصحافة: بيروت ٤ من شباط ١٩٥٩.

(١٤) الجريدة: ١٤ من كانون الأول ١٩٥٨.

الأكراد في الشمال الذين حملوا إليه خرائط وزعتها عليهم الدوائر الإستعمارية، وكذلك جلبوا المبالغ التي دفعت لهم من أجل شق وحدة الشعب والوطن[١٥]» وكذبت رسمياً شائعة اعتقال (ملا مصطفى) أو وضعه تحت الرقابة الجبرية في منزله.

الدستوريون:

كره القوميون الحكم الزائل بسبب مواقفه المتهاونة وغير الجدية من قضايا القومية العربية من القضايا الاجتماعية والدستورية بهذا الشكل من الترتيب. وكذلك كان الرأي الانتقادي الذي يروج له في العراق، معظم الأوساط الواعية والأوسع ثقافة مبنيا على العوامل الثلاثة نفسها ولكن بترتيب عكسي. هذا الخط الفكري سيشار إليه باسم «الخط الدستوري». وخير معبر عنه ومنافح هو الحزب الوطني الديمقراطي، وشطئه الحزب الوطني التقدمي.

(كامل الجادرجي) رئيس الحزب الوطني الديمقراطي المسن، والشخصية المهيمنة ذات المقام الأرفع فيه، لم يرحب بالنظام الجديد من غير تحفظ وارتياب. ففي رأيه أنه نظام عسكري على أي حال و(الجادرجي) نال منه كفايته جراء تعاونه مع حكم العسكريين في ١٩٣٦-١٩٣٧ يوم كان وزيرا في فترة من دكتاتورية (بكر صدقي). ويفيد بعض من التقارير بأنه عارض في منح ثقة كبيرة بـ«قاسم» يوم ١٤ من تموز. ولم يذعن ويسمح لـ(حديد وحمود) بمباشرة منصبهما الوزاري إلا بعد نقاش حام في اجتماع له بأعضاء حزبه المقربين.

وبخلاف هذا كان للحزب الكثير مما يستوجب رضاه والقليل من أسباب التخوف. فقاسم يختلف عن (بكر صدقي) اختلافا بينا بدماثته وخجله وسلامة نيّته في تحقيق التقدم الاجتماعي وإخلاصه في تعقيب هذا النهج لم يكن موضع شك تقريبا. كما أنّ وعوده بالإنتقال إلى الحكم الدستوري رغم غموضه بدت جدية والعنصر العسكري في الوزارة لم يكن قويا عدديا. في حين كانت أغلبية الوزراء من السياسيين أو المستقلين الذين ناصبوا الحكم السابق العداء. ولم يكن في الوزراء من الموظفين أو «التقنيين» إلا

(١٥) راديو بغداد ٢٦(٢٧) من تشرين الثاني ١٩٥٨. «الخرائط» ربما كانت لكُردستان ذات الحكم الذاتي الملحقة بالمسودة الأولى من الميثاق. أما عن الأموال فالرشاوى توزع عادة على القبائل من قبل الأطراف المعنية.

قلة. والوزيران العضوان في الحزب الوطني الديمقراطي أنيطت بهما وزارتان خطيرتان: هما المالية والزراعة، وقد تعزز مركزهما كثيرا عندما تسلما في ٣٠ من أيلول وكالة وزارتي المعارف والإعمار.

إنّ ما سجله النظام الجديد في مجال الإجراءات الإدارية وسن القوانين كان فاتحة خير لما يتوقعه كل تقدمي وإصلاحي. ولذلك لم يكن غريبا من سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي (حسين جميل)، وأبرز إيديولوجيي (الجادرجي) ثناءه على النظام. فقد كتب في نهاية ١٩٥٨ أيام كان في (نيودلهي) بأن النظام العراقي يسعى إلى تطبيق الديمقراطية كنهج للحياة.. الديمقراطية بإطارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد.. مستوى معيشة للشعب يليق بالإنسان، وهناك الضمان الاجتماعي والاقتصادي. ورأى الكاتب أنّ ما حصل ليس مجرد انقلاب عسكري. وإنّما هو ثورة حقيقية تامة. كذلك أثر عن الكاتب الاجتماعي اللبناني (كلوفيس مقصود) قوله في إظهار الفرق بين ما حصل في مصر وما جرى في العراق «في مصر وقفت الأحزاب من الثورة موقف معارض، في حين أيدت الأحزاب العراقية الثورة ودعمتها» والإشارة كانت واضحة[١٦].

وبقي على الجادرجي أن يدلي بملاحظة أقل من (حسين جميل) اندفاعا فقد صرح برأيه المدون عن (قاسم) في تلك الفترة من الزمن. وكان رأيا إيجابيا ودودا وإن شابه غموض وتحفظ «رجل مخلص، ديمقراطي النظرة».

ودافع الحزب الوطني الديمقراطي عن «الحياة الحزبية» ودعا إلى إعادتها. لكنه شعر بأن الوقت لم يأزف بعد لحث الحكومة وفضل الانتظار بعض الوقت[١٧]. كما أدلى بوجهة نظره في الشكل الذي تتخذه الوحدة العربية، ففضل اتحادا فيدراليا، باستقلال ذاتي واسع الرحاب للدول الداخلة في الوحدة. وبالتعمق في تدقيق مفهومه هذا، يبدو أنه كان يحاول التوحيد بين جهات متعارضة فقد شدد على أن يكون للحكومة المركزية السيادة العليا. وكذلك للحكومات الإقليمية. وكان ثم غموض في تحديد موقع السلطة الفعلية بينهما. لكن نقطة واحدة كانت واضحة لا لبس فيها «سننتخب عبدالناصر رئيسا للإتحاد على كل، شريطة أن لا يتدخل في شؤوننا

---

(١٦) حسين جميل ص٤٧-٦٦.

(١٧) التايمس ٣ من أيلول ١٩٥٨.

الداخلية، إننا نريد ديمقراطية داخلية كاملة ونرفض أي فكرة في حكم الحزب الواحد»[١٨].

في الثالث من أيلول ١٩٥٨ توجه الجادرجي إلى القاهرة في زيارة أمدها أسبوعان واستقبله (عبدالناصر) وحاول الجادرجي إثارة اهتمام الزعيم المصري بمشروعه الفيدرالي[١٩]. وبمناسبة حل الأحزاب السياسية في سوريا شدد الجادرجي على أن الإقليم العراقي في الاتحاد الفيدرالي المقترح سيبقي على الأحزاب السياسية. إلاّ أنّ اقتراحاته قوبلت برفض بات[٢٠]، ولم يعلم موقف قاسم من مهمة (الجادرجي)، وربما حزر النتيجة فرحب بها لأنها ستلقن درسا لكل الفيدراليين الحقيقيين الذين لا يستغلون مفهومه لمجرد كونه بديلا أو ضدا للوحدة الناصرية.

الزعماء المسلمون:

تنامت القوة الشيوعية في العراق. وسجل الإسلام الرسمي تصاعدا في الاستياء والقلق. إلاّ أنّ المقامات العليا لكل من الطرفين ظلت ترى إعلان حرب ايديولوجية بينهما أمرا في غير محله وليس من المصلحة في شيء. كانت الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، تتحاشى مهاجمة الدين بصورة مكشوفة. وكان زعماء المسلمين أشد حذرا أو جبنا من التصدي لحركة عدائية متحالفة مع النظام - بصورة عنيفة غليظة.

وبقي ضبط الأعصاب المدروس هذا، مجهولا من جمهور أتباعهما. إلاّ أنّ حالة

---

(١٨) الجريدة ٣ من أيلول ١٩٥٨.

(١٩) في الواقع لم يطرح كامل جادرجي مشروعا مكتمل الجوانب. وإنما شرح لعبدالناصر وجهة نظره ووجهة نظر حزبه. وشرح له بالاتجاه العام. جمعتني الصدفة بالأستاذ الجادرجي في القاهرة وفي عين الفندق، وأنا في طريقي إلى أوروبا. وفي أثناء حديث قصير في أروقة فندق (شبرد) علمت أنه فشل في إقناع عبدالناصر بوجهة نظره تلك، وأذكر أنّه علق قائلا: هناك تقارير متحمسة تصله من جهات عراقية معينة تصور له الوضع والمزاج العام بالشكل الذي تريده، كما أنه حديث العهد بمعرفة العراق سكانيا واجتماعيا. والجو السياسي يقدم له من جانب واحد وأذكر أنه لم يكن بحالة نفسية رائقة. إذ لم يكلمني بحرف أثناء جلوسنا في الصالون وإنما أخذني إلى الخارج واستهل حديثه عندما تبين دهشتي بقوله «هناك أجهزة لاستراق السمع مبثوثة في كل مكان». (المعرب).

(٢٠) هيكل: الأهرام ٣١ من كانون الثاني ١٩٥٩.

من الفوضى كانت تبدو على المستوى الشعبي. وبدا وكأن اشتباكات بين صِدامييِ الكفرة وصداميي المؤمنين تقع يوميا وتنوقلت أنباء عن سقوط عشرات من الضحايا وشخصت المراكز التي كانت ساحة للعنف بالموصل، وضاحية الكاظمين في بغداد، وكربلاء، والنجف بنوع خاص.

ومنذ كانون الأول ١٩٥٨ وفي شهري كانون الثاني وشباط ١٩٥٩ بدأت تظهر في الصحف غير الشيوعية تحذيرات ومحرضات مذيلة بتوقيع «جماعة من العلماء الروحانيين النجفيين». وفي حالة واحدة على الأقل كان الموقع أعلى مرجعين شيعيين في البلاد وهما (آية الله الزنجاني) و(آية الله محسن الحكيم). ويظهر أنّ سبعة من مثل هذه التصريحات نشرت خلال ثلاثة أشهر وفكرتها الرئيسة هي أنه بزوال الاستعمار، لم يعد ثم فساد أو خلل اجتماعي إلا والإسلام قادر كل القدرة على علاجه. «نحن لا نرضى بأي دين أو عقيدة أو حزب غير الإسلام». وتحاشت التصريحات ذكر الشيوعية بالإسم[٢١]. وقامت الصحافة غير الشيوعية الأخرى بما فيها تلك التي تصدر في ج.ع.م بنشر تفاصيل مريعة عن الهجمة الحمراء على الدين الحنيف، مبتدئة بمقتل آية الله (الزنجاني) المزعوم، ومنتهية بتدنيس المساجد. وقيل إنّ الكتيب الإلحادي السيئ الصيت «الله في قفص الاتهام» لمؤلفه الدكتور (مصطفى محمود) قد وزع بصورة واسعة. ولكن هذه الأنباء نفيت في العراق وكذبت جملة وتفصيلا، إذ كانت بلا شك تهويلا ومبالغة. فمقتل (الزنجاني) كان كذبة خرقاء، ولكن كان من الناحية الأخرى ظل من الحقيقة في الإشاعات التي راجت حول هجمات باشرها شيوعيون متحمسون من الدهماء، إرتكبوا خلالها بلا شك أعمالا منافية للدين من تخريب متعمد وانتهاك للحرمات.

وقصد قاسما وفد من وجهاء المسلمين سنة وشيعة وأعربوا عن تخوفهم من نمو الحركة الشيوعية. ولم يكن لقاسم رغبة في توريط نفسه بجبهة ثانية من غير سبب وجيه فبذل جهده في طمأنة زائريه والاحتفاء بهم بشكل مدروس (قام فيما بعد بزيارة آية الله الحكيم في مستشفاه) وأكد تمسكه بالدين الإسلامي، وتوخى استرضاءهم بأن أمر

---

(٢١) مرآة الشرق الأوسط ١٨ من كانون الثاني ١٩٥٩، فلسطين ٣٠ من كانون الثاني و١٣ من شباط ١٩٥٩، وكالة الأنباء العربية ١٢«١٤» من شباط ١٩٥٩. اليقظة ٢٤ من شباط ١٩٥٩، مرآة الشرق الأوسط ١٠ من آذار ١٩٥٩.

(العبدي) بمنع استيراد عدد من الكتب الماركسية إلى جانب كتب أخرى دعائية للوحدة العربية وبعض المطبوعات التي يشك في أنها صهيونية الاتجاه وما عده العبدي «مطبوعات خلاعية» ويروح الظن إلى أن قاسما مارس ضغطا على قادة الشيوعيين لكبح جماح الحماسة الإلحادية عند أتباعهم.

على أية حال كان قادة الشيوعيين حذرين. واتبعوا خطة من بين وسائلها تجنيد «علماء دين تقدميين» يؤكدون التوافق أو بالأحرى القرابة التي توجد بين الإسلام والاشتراكية. وهاجمت الصحف الشيوعية وشبه الشيوعية «العداء للجمهورية تحت ستار الدين». إلاّ أنّها لم تهاجم الدين بالذات. وظهرت مقالات موقعة من شيوعيين بارزين تستشهد بأحداث مؤسفة حيث كانت أماكن العبادات يساء استعمالها لأمور تتنافى مع أغراضها النبيلة مؤكدة احترامها لعلماء الدين المنصرفين إلى واجباتهم فعلاً.

كان لمحاولة الشواف الانقلابية أثرها في تركيز اهتمام الشيوعيين على الأعداء الرئيسين في حين روع الفشل الذي أعقب ذلك الزعماء المسلمين وألجأهم إلى السكوت مؤقتا.

البعث والجمعيات القومية السرية:

إنكمش حزب البعث على نفسه وانكفأ إلى الخلف خلال هذه الفترة. ومن السهولة بمكان إدراك سبب ذلك، كانت فرصته منذ البداية تستند إلى احتمال إثارة الشارع وكسب الطلبة بمجهود منظم في الدعوة إلى «الوحدة» إلاّ أنّ تعاون قاسم مع الشيوعيين حقق التفوق على قادة البعث في المضمار بهاتين الوسيلتين. من جهة أخرى لم تكن صورة الموقف السياسي واضحة بحيث تدفع قيادة البعث إلى الاختفاء التام واغتيال قاسم الذي يضمن للحزب «الحل الأوحد»[٢٢] للوصول إلى أهدافه. إن فشل الحزب في تأمين مراكز سلطة لنفسه قد يجعل من محاولة انقلاب على أسس أوسع تنظيما أمرا ممكنا وليس عملا إنتحاريا. وقد ترك هذا الخط من البداية لقادة الجيش الذين يعارضون قاسم. وفي الوقت نفسه ظلت خلايا الحزب المحلية المناجز الرئيس للشيوعيين في اشتباكات شوارع بغداد.

في أواخر شهر كانون الأول ١٩٥٨ أصدر الحزب بيانا لم يكن طبعه في العراق

(٢٢) الحل الأوحد: هو عنوان رواية الركابي المطبوعة حول محاولة اغتيال (قاسم).

ممكنا بسبب تحكيم قبضة الشيوعيين على الرقابة[٢٣]. البيان يتهم الشيوعيين بنسف الثورة عن طريق الدسائس وممارسة الإرهاب، وشق الشعب بالهجوم على المعسكر القومي والأحزاب والمنظمات التي تؤمن «بالوحدة والحرية» وادعى البيان بأن شعار «الاتحاد الفيدرالي» الذي رجوه ما هو إلا شعار مضلل. وأنهم شوهوا «سمعة عبدالناصر» وأنهم يسعون إلى حمل السلطة على اتخاذ «إجراءات قمعية ضد حزب البعث العربي الإشتراكي والعناصر الوحدوية المخلصة» وأن حزب البعث لم يكن يدعو إلا إلى إقامة «حكم تقدمي شعبي في العراق، يعمل بإخلاص وتجرد لتحقيق الوحدة. . .» ولم يرد ذكر (قاسم) في البيان إلاّ مرة واحدة في ثنايا فقرة منه تتهم الشيوعيين بتوريطه في خلاف مع (عبدالناصر).

من افتقار التصريح إلى اللهجة العدائية يتبين المدى الذي بلغته حركة البعث من الوهن ونضوب المعين الاندفاعي فيها آنذاك. وفي تلك الظروف أمسى بقاء البعث في جبهة الإتحاد الوطني مجرد مظهر صوري حوفظ عليه لمصلحة الشيوعيين.

أجاد مدير إذاعة بغداد في وصف حال البعث أوائل ١٩٥٩ إذ قال (سليم الفخري) في مقابلة صحفية[٢٤] «إنّهم يروحون ويغدون أحرارا. إلاّ أنّ في السلطة تعرفهم بهوياتهم واحدا واحدا. وقوى الأمن لا تحتاج إلى أكثر من غمضة عين لتقبض عليهم جميعا، إلاّ أنّ هذا ليس من سياستنا» وأما حول صحيفة «الجمهورية» فقد رأى الفخري بلهجة ساخرة غير إعتيادية «أن أصحابها البعثيين مجازون في إصدارها. . لكنهم لا يطبعونها لسبب ما أو لآخر. .» السبب كما كان العراقيون يعرفون، أن أصحابها والمجازين بها إما هم رهن الاعتقال أو في المنفى.

إنّ استقالة (الركابي) الوزير البعثي في بداية شهر شباط ١٩٥٩، وبعد بضعة أشهر من مجرد عضوية إسمية في الحكومة، ساعد قادة البعث بلا شك مساعدة حاسمة على تحديد موقفهم من النظام. ومما يسترعي الانتباه أن القيادة القطرية في شهر شباط هذا بالذات اتخذت قرارا بالإجماع بالتخطيط لاغتيال (قاسم). إلاّ أنّ هذه القيادة قررت بعد أيام قلائل أن فرص النجاح في العملية ضئيل جدا[٢٥].

---

(٢٣) الصحافة، وكالة الأنباء العربية ٢٧(٢٩) من كانون الأول ١٩٥٨.
(٢٤) الأيام (تصدر في الخرطوم) ٩ من كانون الأول ١٩٥٩.
(٢٥) الركابي ص٢٨-٢٩.

جرى تنظيم حزب البعث وفق أسس عصرية غربية[٢٦]. إلاّ أنّ الأحداث التي مرّت بها البلاد اضطرته إلى الاختفاء والعمل السري. وإلى جانب ذلك بدأت في أوائل الخريف «لما بدأت الأوضاع تسوء» تتألف جمعيات وأحزاب سرية تتمسك بالقومية العربية كعقيدة ثابتة بالمفهوم عينه أي زعامة عبدالناصر لأمة عربية واحدة. وبالمقابل أضمرت لقاسم عداء وخصت الشيوعيين بكره قتّال كذلك وبموازنة وتفضيل متغير دوريا. إنه كره يمكن تبريره بخيبة الأمل في وحدة عربية سياسية. كما يمكن أن تعزى أصوله إلى الطموح الفاشل القليل الشعور بالعقم.

نشاط هذه التنظيمات كان يجد له متنفسا في اجتماعات مغلقة الأبواب، يجري فيها التنديد بآثام الحكم وجرائمه. وبتصفية حسابات دموية تتم شفويا انتظارا ليوم الثأر. كما تجد نشرات طريقها خلسة وخفية إلى منعطفات الطرق وعتبات المنازل في مناطق يتوقع فيها العطف على الغالب وبالأقل من فرص العقاب كمنطقتي الأعظمية والكرخ من بغداد والمدن الواقعة على ضفاف الفرات الأعلى. وقد جرت محاولات في مضمار تجنيد الروحانيين الشيعة للهدف المشترك أي العداء للشيوعية. فلم تلق حماسا كبيرا ولم تصب إلا قليلا من النجاح. ويستدل مما كشف في قضيتي (رشيد عالي والشواف) بأن سفارة ج.ع.م في بغداد كانت على علم تام بهذه المنظمات. وأنها لم تبخل عليها بالمساعدة أو بالنصيحة والإرشاد على الأقل. إلاّ أنّ أعين السلطة كانت مفتوحة. وكانت قبضتها تطبق بين الحين والحين على صيد ثمين. ووجدت الصحافة الشيوعية وشبه الشيوعية أن تجاهل هذه التنظيمات هو أقرب إلى الحكمة من الدعاية لها عن طريق مهاجمتها والتنديد بها. وكان واضحا أن أي تنويه إخباري عنها أو مساندة من الصحف هو من المستحيلات. والواقع أن هويات هذه المنظمات المنفصلة كان بمحض الصدف غالبا. ويتضح من مقولة (فارس ناصر الحسن) العضو القيادي في الرابطة القومية «أن حزب البعث، والرابطة القومية، والتجمع العربي وحزب الإستقلال والإخاء العربي (المنظمة التي دستها مديرية الأمن العامة- أنظر ما قبله) كلها كانت تعمل للهدف نفسه». إنّ نشاطها السري، والوضع الراهن أمليا عليها اتخاذها هذه الأسماء إلاّ أنّها في الحقيقة تقف في جبهة واحدة[٢٧]. هناك عامل آخر ساهم في خلق

---

(٢٦) أنظر الملحق الخامس عشر.

(٢٧) وقائع المحكمة العسكرية... ج٥ ص٥١، صار (الحسن) وزيرا في حكومة عبدالرحمن البزاز في أيلول ١٩٦٥.

«الوضع الراهن» وهو أن مدّعي السياسة لا يصلحون لا طبعا ولا مزاجا للتعاون معهم.

منظمة واحدة من هذه المنظمات السرية تستحق هنا استقصاءً وشرحا هي «حركة القوميين العرب[٢٨]» وسيعمد إلى إطلاق مصطلح «الحركيين» عليها هنا. كما عرف بها أعضاؤها عامة في العراق بعد سقوط (قاسم)، وذلك اجتنابا للخلط بينها وبين المصطلح العام (القوميون العرب). أصل هذه المنظمة يعود إلى ناد طلابي تأسس في جامعة بيروت الأمريكية. على إثر حرب فلسطين باسم «نادي العروة الوثقى». رأت «العروة الوثقى» منذ العام ١٩٤٩ أن رسالتها هي الاقتصاص من الصهيونية. وبعد ١٩٥٦ وفي حدودها شايعت حركة القوميين العرب «عبدالناصر» دون تحفظ. وانتشرت شبكات للحركيين في كل من لبنان وسوريا وفي هذه البلاد الأخيرة كان مقرها العام أثناء حكم ج.ع.م ثم انداحت رقعتها إلى الأردن والعراق وليبيا. وقوي ساعدها بنوع خاص في الكويت بحكم وجود جالية فلسطينية كبيرة فيها. بقيت المنظمة دوما ذات طابع تآمري. وهو طابع يتفق وسياستها المبدئية التي كانت تهدف في أكثر الأحيان برعونة وسماجة وصخب شديد إلى تقويض النظام في البلد المضيف، مثلما كشفت عنه الأشهر التي تلت سقوط (قاسم) بتفضيل لهذا الأسلوب متأصل في نفوس قادتها. والحركيون يختلفون عن البعث في أنهم لا يحاولون بناء حركة جماهيرية ويختلفون عنهم أيضاً في أنهم لا يهتمون كثيرا في تبني ايديولوجية معينة، ولا يدعون - قبل ١٩٦١ بأنهم أشتراكيون- ولا أن يرضوا بأي تنازل عن القبول المطلق والتسليم التام بزعامة «عبدالناصر» العربية.

ويحتذي الحركيون التنظيم البعثي بامتلاكهم «قيادة قومية» كانت مستقرة في دمشق ثم انتقلت إلى بيروت بعد ١٩٦١، وبقيادات قطرية وخلايا. وكان السكرتير العام للقيادة القومية الدكتور (جورج حبش[٢٩]) وهو فلسطيني ومن مؤسسي «العروة الوثقى».

في العراق لم يكن للحركيين دور كبير في الحركات القومية السرية حتى العام

(٢٨) أنظر أيضاً «سليمان»: الأحزاب السياسية في لبنان. نيويورك ١٩٦٧، ص١٥٥ وما بعدها.

(٢٩) حظيت منه بزيارة «حزبية» في العام ١٩٧٠ بدار التآخي في بغداد ولم أجد فيما تحدث كلمة طيبة يقولها بحق (عبدالناصر) ودهشت. ثم علمت فيما بعد أنه كان قد ترك القاهرة بعد خلاف سياسي ايديولوجي مع الزعيم المصري فانتهزت حكومة البعث العراقية الفرصة لدعوته إلى بغداد. (المعرب).

١٩٦٠ تقريبا. وإلى ما قبل نهاية ١٩٥٨، أنجزت الحركة القومية السرية بناءً فوقياً أطلقت عليه اسم «الجبهة القومية». هذا الصرح لم يكن فيه قط مادة كثيرة، بل وبدت أقل بكثير مما كانت عليه جبهة الإتحاد الوطني في السنوات الأخيرة من حكم (نوري). وبدا وكأن محتوى هذه المادة لم يكن يزيد عن الادعاء بأن التشكيلات القومية السرية تقاتل عين الأعداء. وتعمل على إعادة العراق إلى مجرى الفكرة التحررية العربية. ولقد حصلت اتصالات بين الفرقاء لكن لم تسفر عن منظمات عامة أو عمل منسق أو تخطيط. حتى هذه الرابطة الضعيفة، فإنّها لم تعش وأنبتت بعد صيف ١٩٦١.

الجيش:

لم يقم في العراق من بزّ حذق (قاسم) في تقدير حجم الدور الذي يستطيع أن يمارسه الجيش في إنشاء حكومة أو القضاء عليها. فقد بذل أثناء حكمه أقصى جهده ليرفع من معنوياته بقدر ما تتحمله طبيعة عمله، وبالمفهوم الأساسي لرسالته: إنّ الحاجة إلى استرضاء الجيش في الفترة المبتدئة بشهر تشرين الثاني ١٩٥٨ والمنتهية بشهر آذار ١٩٥٩ لم تكن أظهر منها في أي وقت مضى. فالقوميون يحرقون الإرم للخيبة المريرة التي منوا بها إثر سقوط عارف. وهناك فشل مؤامرة (رشيد عالي) واقتران هذين بتصاعد العداء للحكومة بشكل صريح. إذ لم تكن هزيمتهم حاسمة على كل، بل هم كما تبين - على عتبة انتفاضة مسلحة. وكان الزحف الشيوعي يهدد بطغيان لا يتفق ومصلحة (قاسم)، إذن فالجيش وحده القادر على حفظ الموازنة بمواجهة القوميين أو الشيوعيين.

اتخذت الخطوة مباشرة في اليوم الذي عاد عارف من أوروبا. ففي ٤ من تشرين الثاني أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضي برفع رواتب الجنود المطوعين وضباط الصف بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥ بالمائة. إلاّ أنّ ما انطوى على غرض سياسي أخطر من هذا هو قانون خدمة الضباط في الجيش وقانون التقاعد العسكري اللذين دخلا مرحلة التنفيذ في الأول من شهر كانون الثاني ١٩٥٩ أولهما رفع رواتب ومخصصات الضباط بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٩٠ بالمائة (مع أنّ الجيش في العهد الملكي كان ينفرد، عن باقي موظفي الخدمة المدنية برواتب عالية بالمقارنة[٣٠]). وقانون التقاعد العسكري سن

---

(٣٠) من المفيد ان ندرج جدولاً مقارناً للرواتب الشهرية الاصلية: =

خصيصا لتهدئة الضباط الذين وجدوا أنفسهم من حيث لا يتوقعون خارج سلك الخدمة. إذ أوجد مقياسا كريما للتقاعد مستقلا عن أي دخل قد يحصل عليه الضابط بعد تقاعده. وكان ثم مكسب آخر لضباط الجيش هو مشروع بناء دور للضباط. بعدد قدره ألفان وخمسمائة وحدة سكنية حسنة البناء تقع في ضواحي بغداد، إذ كان موضوع إسكان الضباط من بين أكثر مشاكل الإسكان أهمية في البلاد.

وبصرف النظر عن الشروط المادية لخدمة الجنود المحترفين. فقد شريت نواياهم الطيبة بوسائل أخرى. وفي «يوم الجيش» الموافق للسادس من كانون الثاني الذي أعتبر

=

الرتبة	قانون ١٩٥٥ بالدنانير	قانون ١٩٥٩	النسبة المئوية للزيادة
المشير (فيلد مارشال)	١٢٠	٢١٠	٧٥
الفريق الأول (جنرال)	١٠٥	١٨٠	٧١
الفريق (لفتننت جنرال)	٩٠	١٥٥	٧٢
أمير لواء (ميجر جنرال)	٧٥	١٣٥	٨٠
الزعيم (بريغادير)	٦٠	١١٥	٩٢
العقيد (كولونيل)	٥٠	٩٥	٩٠
المقدم (لفتننت كولونيل)	٤٠	٧٥	٨٨
الرئيس الأول (ميجر)	٣٥	٦٠	٧١
الرئيس (كابتن)	٣٠	٥٠	٧٦
الملازم الأول (لفتننت)	٢٥	٤٠	٥٠
الملازم (سكند لفتننت)	٢٠	٣٠	٥٠
إمام الجيش درجة ممتازة	٢٥	٤٠	٦٠
إمام الجيش = اولى	٢١	٣٥	٦٧
إمام الجيش = ثانية	١٨	٣٠	٦٧
إمام الحيش = ثالثة	١٥	٢٥	٦٧
إمام الجيش = رابعة	١٢	٢٠	٦٧

مما يلاحظ أن أكبر نسبة زيادة كانت لرتب الزعيم والعقيد والمقدم. وهي أكثر الرتب حساسية كما دلت عليه وقائع الثورة. إنّ شروط الخدمة التي يتقدم بها ضباط الجيش يمكن تقديرها بدقة عند مضاهاتها بتلك التي يتقاضاها الموظفون المدنيون. ففي نهاية عهد قاسم كان متوسط ما يتقاضاه المتصرف (المحافظ) مائة دينار والقائمقام حوالي ستين ومدير الناحية خمسة وثلاثين. كان العراق في حينه يتألف من ١٤ لواء (متصرفية) و٦٦ قضاء و١٧٤ ناحية.

عطلة رسمية[٣١] إحياءً لذكرى تأسيس الجيش العراقي في العام ١٩٢١ أعطي كبار الضباط فسحة في برامج الراديو والتلفزة ليشيدوا بأهمية دور الجيش في المجتمع الجديد، وتنامي قوته بعد الثورة. وكشف رسميا في هذه المناسبة عن أنّ «الجيش العراقي. . قد تزود بأحدث الأسلحة وأشدها مفعولا. . أسلحة من الأصدقاء دون شروط أو قيود». وكان قد علم قبل أسابيع عدة بصورة غير رسمية أن صفقة أسلحة تم عقدها مع الاتحاد السوفياتي بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية مباشرة. لا بد وأن الخطوات التي اتبعت في التسليم كانت سريعة فكل الصور الفوتوغرافية التي نشرت للجيش العراقي بعد ربيع العام ١٩٥٩، أظهرت أنواعا كثيرة من الأسلحة السوفياتية، إلاّ أنّ المعدات الحربية البريطانية السابقة لم يستغن عنها وإن صارت كما يبدو ذات اعتماد ثانوي بعد وصول البديل.

وبمناسبة يوم الجيش هذا أعلن عن تشكيل الفرقة الخامسة. لتكون فرقة المشاة الرابعة في الجيش العراقي وأسندت قياداتها للعميد الركن (علي غالب عزيز) وهو صديق حميم لـ«قاسم». وكان مقرها في بغداد. وبعدها بشهرين أعلن (قاسم) عن قرب تشكيل فرقة سادسة. وقد ورد هذا التنويه عرضا بجملة واحدة من خطبة لـ«قاسم» امتدت ساعة من الزمن. ولكنها أعطيت العنوان الرئيس من بين عناوين الصحف العراقية. وأظهر التحقيق الصحفي بوضوح كم كان الجمهور يستجيب ويتعاطف مع مظاهر المنعة والمجد من هذا النوع.

كانت هذه الإجراءات بصرف النظر عن أثرها في رفع المعنويات، ذات أهمية ثانوية. فصفقة الأسلحة السوفياتية العراقية لم يكن لها أثر ذو خطر على ميزان القوى في الشرق الأوسط لا عسكريا ولا سياسيا. والفرقة الخامسة إنّما شكلت من لواء الحرس الملكي السابق بإضافة وحدات لم تكن حتى يومها ضمن ملاكات الفرق الأخرى. وقد بقي ملاكها ناقصا كما يبدو. ثم إن الفرقة السادسة لم تر ضوء النهار في عهد قاسم.

وكان يوم الجيش مناسبة أخرى لنشر ترقيات ضباط الجيش المستحقين. وليس

---

(٣١) بالضبط في ٦ من كانون الثاني ١٩٢٠ عند تشكيل أول وحدة في الجيش العراقي. وقد سبقت تاريخا قدوم الملك فيصل بنصف عام. فهي والحالة هذه ليست مناسبة هاشمية.

بأقلها شأنا قيام (قاسم) بترقية نفسه(٣٢) إلى رتبة آمر لواء فغدا الضابط غير الفني الوحيد الذي يتقلد هذه الرتبة في الجيش.

وكان لصنف الضباط الاحتياط سهمهم من الرعاية. ففي الثاني من آذار ١٩٥٩ وبعد عرض عسكري بمناسبة تخرج دورة لهم هي الأولى بعد الثورة، هنأ (قاسم) الخريجين الثمانمائة والثلاثة والثمانين معلنا بأن الرسوب في الدورة قد غض النظر عنه ولن يحرم أحد من الرتبة. إنّ خطابه الذي أسهب فيه حتى استغرق عشر صفحات من مطبوع، أعاد إلى الذهن الحكمة السائدة «ساعة من العمل الطيب خير من تدبيج ألف خطبة»(٣٣).

أزمة شباط الوزارية (١٩٥٩):

التغيير الأول الذي جرى في حكومة الثورة يوم ٣٠ من أيلول ١٩٥٨، سهل فهم أسبابه لوقوعه في أعقاب تنحية (عارف) عن بعض مناصبه، إلاّ أنّ فهم التغيير الثاني كان أصعب وأعقد وإن أمكن ربطه أساساً بالزحف الشيوعي.

في مساء السابع من شباط ١٩٥٩، أذاع راديو بغداد نبأ استقالة الوزراء التالية أسماؤهم:

الدكتور عبدالجبار الجومرد - وزير الخارجية، العميد الركن ناجي طالب - وزير الشؤون الاجتماعية، الشيخ بابا علي (الشيخ محمود) - وزير المواصلات والأشغال

---

(٣٢) الواقع أنه لم يرق نفسه. فقد ظلت أصول ترقيات ضباط الجيش تراعى بدقة طوال عهده. ووفق قانون خدمة الضباط في الجيش والنظم والأوامر الملحقة به، هناك لجنة دائمية تدعى بلجنة الترقيات وتتألف من قادة الفرق ورئيس أركان الجيش وقائد القوة الجوية والنهرية إلخ.. تجتمع في أوقات مضروبة وتقرر ترقيات الضباط كافة بما فيهم أعضاء اللجنة نفسها. وتكاد الترقيات في الجيش العراقي تكون أتوماتية لمن يقضي سنوات معينة ولا تتأخر ترقية الضابط إلا لأسباب مسلكية. «الفشل في إمتحان الترقية، التقصير، الجبن، عقوبات معينة، عدم الكفاءة الثابت بالتقارير... إلخ». ويظهر أن اللجنة التي اجتمعت برئاسته. لم تجد سببا يؤخر ترفيعه. واعتبرت نجاحه في الثورة، دليلا على الكفاءة بعد أن أكمل المدة. وبهذه المناسبة أذكر اني سألت الطيب الذكر العميد الركن جلال جعفر الأوقاتي قائد القوة الجوية وكان عقيدا عن سبب عدم ترفيعه. فاستبقه فرد من أهل بيته للجواب: لأنه لم يطلب إدراج اسمه أثناء اجتماع اللجنة وهو أحد أعضائها. إلاّ أنّ الترقية الاعتباطية وبالجملة - على الطريقة السورية خلال (١٩٤٩-١٩٦٨)- لم تبدأ في العراق إلا بعد انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣. (المعرب).

(٣٣) راديو بغداد ٢(٤) من آذار ١٩٥٩.

العامة، الدكتور محمد صالح محمود - وزير الصحة، محمد صديق شنشل - وزير الإرشاد.

فاستخلفوا بالذوات:

هاشم جواد وزيرا للخارجية، العميد الركن محي الدين عبدالحميد وزيرا للتربية والتعليم، العميد الركن عبدالوهاب أمين وزيرا للشؤون الاجتماعية، حسن الطالباني وزيرا للمواصلات والأشغال العامة، طلعت الشيباني وزيرا للإعمار، اللواء الطبيب محمد عبدالملك الشواف وزيرا للصحة، حسين جميل وزيرا للأرشاد، العميد المتقاعد فؤاد عارف وزير دولة.

كان لهذا التعديل تكملته المباشرة -كما دلّت عليه الظواهر العملية- في تقاعد (محمد مهدي كبه) عضو مجلس السيادة، فقد ظهر توقيعه لآخر مرة في الجريدة الرسمية بمرسوم التعديل الوزاري. ولم تطل عضويته الرسمية أكثر من شهر كانون الثاني ١٩٦١، بعد وفاة (النقشبندي).

في الجوهر يمكن أن تنعت استقالة الوزراء بخروج جماعي لأولئك الوزراء الذين ما عادوا يربطون أنفسهم برضوخ (قاسم) الواضح لوطأة الشيوعيين وقبضتهم المشدودة في الشؤون العامة. لقد ذكرت الصحف العربية في الخارج (وليست كلها تحت نفوذ ج.ع.م) أن مناشدات واحتجاجات غاضبة لقاسم سبقت هذا الانسحاب. وأفادت مصادر أن الاستقالات قدمت قبل ذاك التاريخ بمدة. لكنها سحبت برجاء مُلح من قاسم وقطعه وعدا بتحسن سريع في الأوضاع. ويذكر أن مما عجل في اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة هو الصدمة والهياج على أثر صدور حكم الموت بعارف في الخامس من تشرين الثاني.

كانت الوزارة المعدلة أكثر يسارية من سلفها، بمزيج من أصدقاء قاسم. القوميون والضالعون في ركابهم لم يعد لهم وجود في الوزارة.

من المستوزرين الجدد (حسين جميل) عزز مجموعة الحزب الوطني الديمقراطي في الحكومة القوية كيفا إن لم يكن كما. لكن لم يكن لقاسم ولا لـ(حسين جميل) نفسه ذلك الخيال الذي يشعرهما بأن اختيار أقرب تلاميذ (الجادرجي) سيؤول إلى نهاية مؤسفة لا مفر منها.

والطالباني كردي حضري. كان هو الآخر عضوا في الحزب الوطني الديمقراطي. إلاّ أنّه لم يعد فعالا فيه، فهو بالتأكيد «تقدمي» النزعة. والدكتور الشيباني المهندس كان

عضوا في حزب الإستقلال فتركه إلى العضوية في الحزب الوطني الديمقراطي، ويعتقد أنه زاد اندفاعا نحو اليسار في هذه الفترة.

الضباط الأربعة الذين استوزروا، كلهم كانوا من المبرزين في إظهار العداء للمتهم (عارف) أثناء محاكمته. و(الدكتور الشواف ومحي الدين عبدالحميد) يعتقد أنهما لا يخلوان من ميول يسارية و(فؤاد عارف) هو كردي يميل إلى الحزب الديمقراطي الكردي الموحد، وعبدالوهاب أمين الذي اختاره قاسم بدون شك بسبب ما يكنه من كره وعداء (لعارف) أظهر فيما بعد تعاطفا مع الدوائر الإسلامية المحافظة لكن الاعتقاد ساد بأنه ليس سياسيا ولا خطر منه. و(هاشم جواد) دبلوماسي محترف: سجلت له معارضة قوية لحلف بغداد وأشغل قبل استيزاره منصب مندوب العراق الدائم في منظمة الأمم المتحدة، وهو يميل إلى الحزب الوطني الديمقراطي.

الانطباع العام عن هذا التعديل كان يشير إلى قفزة أخرى للشيوعيين إلى الأمام. وقد رسخ هذا الانطباع في الأذهان بعلائم الرضا التي أبدتها صحيفة الحزب الشيوعي العراقي «إتحاد الشعب» المجازة الآن.

لم يدم «حسين جميل» في وزارة الإرشاد كثيرا. ففي اليوم التالي لتعيينه (٨ من تشرين الثاني) أظهر استقلالية تفكيره بالإعراب عن أمله في اتخاذ الصحافة العراقية موقفا إيجابيا من أجل تنقية الجو السياسي العربي[٣٤]. وفي اليوم التالي أعرب عن إنكاره وجود أي «تضارب في المصالح» بين العراق و ج.ع.م ودعا إلى بذل جهود خاصة لتوطيد حسن النية بين البلدين[٣٥].

أتيح للوزير مناسبة مباشرة ليبرهن بأنه يعني ما يقول. فقد صدر عدد التاسع من شباط «لإتحاد الشعب» مرحبا بالتغيير الوزاري واعتبره «تخلصا من مجموعة بنت عليها الرجعية وزمرة المؤتمرين آمالاً عظيمة» فوجد جميل في هذا التعليق تحديا لسلطته. وقرر منع الصحيفة عن الصدور لمدة أسبوعين. إلاّ أنّ «إتحاد الشعب» صدرت صباح اليوم التالي كالعادة. إذ احتكم أصحابها إلى قاسم فألغى قرار وزيره، معللا ذلك بعدم رغبته في تقييد حرية التعبير. ولأن تعطيل الصحف هو من صلاحيات الحاكم العسكري

---

(٣٤) مرآة الشرق الأوسط ١٥ من شباط ١٩٥٩.

(٣٥) وكالة أنباء الشرق الأوسط ٩«١١» من شباط ١٩٥٩.

العام بموجب الأمر المرقم (١٨) المعطوف على مرسوم الأحكام العرفية[٣٦].

عاد (حسين جميل) إلى (نيودلهي) في ١٤ من تشرين الثاني بعد نقاش حاد مع قاسم وفرض إقامة اختيارية على نفسه في منزله لمدة يومين. وفي اليوم التالي أنيطت وكالة الوزارة بفؤاد عارف وزير الدولة وبقي التعيين نافذا حتى التعديل التالي بعد خمسة أشهر.

ليس من الصعب فهم موقف قاسم باعتقاده بوجوب عدم الابتعاد عن ح.ش.ع في هذه المرحلة استرضاءً للأعداء القوميين وتشجيعا لأوهام محام دستوري النزعة. إلاّ أنّه جعل في هذا العمل أحد الحريصين على الكرامة الشخصية والاعتزاز بالنفس، خصما ومعارضا مقتنعا بمعارضته.

لقد تم إنقاذ كرامة واعتبار وزراء الإرشاد الذين تعاقبوا فيما بعد بصيغة نقلت بموجبها سلطة الإشراف على الصحف إلى الحاكم العسكري العام «بناء على توصية وزير الإرشاد».

وعانت الحكومة الثورية وقع ضربة أشد من هذه بكثير إذ قدم (حديد وحمود) استقالتيهما بالتعاقب وكلاهما خصم للشيوعية على طول الخط - في ٧ من شهر شباط. لكنهما سحباها بعد رجاء ملح من قاسم وقد عللا استقالتيهما بتعذر وجودهما في وزارة لا يتمثل فيها غير حزب واحد وهو الحزب الوطني الديمقراطي وقد فعلا ذلك بضغط من (الجادرجي). إنّ تجربة حسين جميل الأليمة قبل أيام قليلة شددت في معارضته للنظام. ووضعت كلا من (حديد وحمود) في مراكز أصعب. على أنهما نزلا مرة أخرى عند رغبة قاسم ومناشدته بألاّ يتركاه ساعة المحنة وقد أمضّ ذلك الجادرجي إلى أقصى حد. فصارح بعد عودته من رحلة الأسبوعين إلى مصر، بأنه سيعتزل العمل الحزبي[٣٧].

إجراءات أمنية:

في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩٥٨، طلبت الحكومة من الدول الأجنبية أن تغلق كل قنصلياتها المتواجدة خارج بغداد باستثناء القنصلية الإيرانية في

---

(٣٦) وكالة أنباء الشرق الأوسط ٩(١١) من شباط ١٩٥٩.

(٣٧) الأهالي ٢٨ من نيسان ١٩٦٠. البيان ٢٩ من نيسان ١٩٦٠.

كربلاء، وهي ضرورية لتنظيم أمور الزوار الإيرانيين الذين كانت زيارتهم للعتبات المقدسة مصدر دخل كبير للأهالي. ويعود سبب هذا القرار إلى خشية (قاسم) الدائمة من دسائس أجنبية قد يكبر حجمها حتما رغم صغرها عند زيادة التوتر السياسي. ولما كانت الدول المقصودة بذلك إما دولا غربية أو دولا معادية للشيوعية العراقية عادة. كبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وتركيا و ج.ع.م، فلا شك بأن هذا العمل سيزيد من الانطباع خارج البلاد وداخلها، بأن ستارا حديديا قد أرخي بين العراق والعالم الخارجي. كما طلب من الأجانب أن يحصلوا على إذن من سلطات الأمن عند قيامهم برحلات خارج بغداد.

وصدر تعديل لقانون العقوبات البغدادي في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٩ تم بموجبه إلغاء الباب الثاني عشر من القانون الأصلي ليحل محله باب آخر بعنوان (الجرائم المخلة بأمن الدولة الخارجي). كذلك يتضمن إعادة وصف عدد من الجرائم المخلة بأمن الدولة الداخلي. إنّ القائمة الطويلة بالجرائم التي تستحق عقوبة الموت - وإن لم تكن واجبة- تشمل الخيانة العظمى والتجسس، تخريب القواعد والمنشآت العسكرية، وخطوط المواصلات، و منشآت النفط، تآمر العراقي الجنسية مع عدو للعراق أو لدولة عربية أخرى، محاولة قلب نظام الحكم الجمهوري كما قرره الدستور المؤقت باستخدام القوة، والتخطيط لتلك المحاولة والتحريض عليها، «التآمر» الذي يلجئ الدولة إلى استخدام القوات المسلحة. وألغي التعديل المتعلق بالمادة (٨٩) من قانون العقوبات البغدادي التي توقع عقوبات شديدة بكل من «يذيع أمورا من شأنها الإخلال بالأمن».

اغتبط الشيوعيون بهذا اغتباطا شديدا، لكن سرعان ما تبين بأن لا سبب هناك يدعو إلى هذا، فالمادة (٣١) من التعديل التي استخدمها (قاسم) في ما بعد لخضد شوكة الشيوعية وضعت حدا أقصى من العقاب لمدة عشر سنوات في الأشغال الشاقة على كل من «يذيع بإحدى وسائل النشر أخبارا من شأنها إضعاف الحكومة، أو الإخلال بالراحة العامة، أو الحط من سمعة القوات المسلحة أو تقوية النفوذ الأجنبي...»

ما من شك في أن القوانين السارية حتى ذلك الحين كانت كافية لمواجهة كل الأعمال المخلة بالأمن. إلاّ أنّ التعديلات الأخيرة كانت دليلا على انتكاسة في المناخ السياسي منذ صيف العام ١٩٥٨.

الفصل الثاني عشر

من اعتقال عارف إلى انقلاب الشواف

العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة

ساءت العلاقة بين (قاسم) و(عبدالناصر) في الفترة المنحصرة بين شهري تشرين الثاني ١٩٥٨ وآذار ١٩٥٩ إلى الحد الذي ما عاد ينفع فيها علاج. إلاّ أنّ التردي لم يبلغ الحضيض إلا بعد محاولة الشواف الانقلابية. وبمرور فترة طويلة من الزمن تحولت العلاقة إلى نوع من التعايش المكفهر الكئيب. إنّ هذا المظهر في العلاقات كان يرتبط ارتباطا غير منفصم بعلاقة الطرفين مع الشيوعيين.

إنّ التردي الذي دبّ دبيبه بعد الثورة العراقية بوقت وجيز كان مأتاه مواقف الشخصيتين الرئيستين: فـ(قاسم) العاقد العزم على إبقاء العراق مستقلا، كان يواجه مفهوم (عبدالناصر) في القومية باعتبارها الروح التي تكتسح العالم العربي والمتجسدة في ج.ع.م، وعلى رأسها رائدها ومرشدها (عبدالناصر). ولا محل لأيديولوجية مضادة ولا لقائد منافس، وفي حالة ظهور هذا المنافس فالصدام لا مفر منه.

ها أنّ الستار يزاح الآن عن واقع العلاقات العراقية مع ج.ع.م وقد كان مستورا حتى الساعة عن أعين الناس. وقد ساهم في فساد تلك العلاقات اعتقال (عارف) وتورط القاهرة. وكان بصورة مباشرة نتيجة للصراع بين عبدالناصر وبين الشيوعيين السوريين، هذا الصراع الذي جر شيوعيي العراق إلى قلب الدوامة. على أنّ الصدام كان مقدرا ظهوره مهما كانت الظروف التي صاحبته.

موقف (قاسم) الرئيس ظل بالأساس ثابتا دوما. وكان لا يتردد عن المصارحة به في كل مناسبة تعن له. على أنّ الخطاب الذي ألقاه في أواخر شهر تشرين الثاني

١٩٥٨ . تضمن تشديدا وإصرارا غير مسبوق على تصميمه في المحافظة على كيان العراق[١]:

«إن دستورنا الموقت صيغ بعد تفكير دقيق. . لقد نظمنا المواد بحسب أهميتها. . المادة الأولى تنص على أنّ العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة. .» وراح بعدها يدعو إلى التعاون بين الدول باعتبارها كيانات مستقلة منفصلة «إننا نتعاون مع إخوتنا الدول العربية. . على أساس المصالح الخاصة بتلك الدول العربية» العراق سيسير «مع كل الدول العربية سواء مع مراكش أو تونس أو الجزائر أو ليبيا أو السودان أو الجمهورية العربية المتحدة المؤلفة من مصر وسوريا، أو الأردن. . لكننا سوف نسير بأناة وحكمة» ولم تتضمن الخطبة إشارة واحدة إلى احتمال إحداث علاقات خاصة مع ج.ع.م. لكن تخللتها تحذيرات وضعت بصيغة قد تفسر بأن «الإمبريالية الغربية» هي المقصودة. إلاّ أنّ الجمهور كان قد لقن بأن يقرن «أولئك الطامعين» وأولئك الذين يحاولون شق وحدة الصف الوطني بأنصار الوحدة.

في الوقت عينه كانت رغبة (قاسم) في علاقات حسنة مع ج.ع.م رغبة صادقة أيدتها شهادة زادها وثوقا صدورها عن (فائق السامرائي) السفير العراقي في القاهرة بتصريح عدائي ضمنه كتاب استقالته فقد ذكر أنه فهم حين تولى مهام منصبه بأن الرابطة بالجمهورية العربية المتحدة على شكل وحدة أو اتحاد فدرالي ستتم خلال شهرين «لكن بعد اعتقال عارف بات واضحا أنّ مهمتي فقدت أهميتها، فهي الآن قاصرة على تنمية علاقات الصداقة بين القطرين[٢]».

إتضح الموقف الشيوعي بالنقاط الثلاث عشرة التي أعلنها الحزب الشيوعي السوري في تشرين الثاني ١٩٥٨[٣]. هذه النقاط المبدئية تحاشت مهاجمة عبدالناصر أو الوحدة بين مصر وسوريا، إلاّ أنّها كانت بمثابة الإعلان عن عدم الثقة بالوحدة وهي لا تتطلب كثيرا من الشرح والتعليق فقد اعتبرت الخطوات التالية ضرورية:

«إقامة حكومة وبرلمان في الإقليم السوري. . وكذلك في الإقليم المصري، يقومان على أسس ديمقراطية وبانتخابات عامة حرة». (المبدأ الأول).

---

(١) راديو بغداد ٢٦،«٢٧» من تشرين الثاني ١٩٥٨.
(٢) الأهرام ٢٨ من آذار ١٩٥٩.
(٣) وورلد ماركسيست ريفيو: شباط ١٩٥٩ الص٦١-٦٣.

«إطلاق الحريات الديمقراطية ومنها حرية الصحافة، حرية الاجتماعات وحرية التظاهر، حق الإضراب، حرية عمل النقابات العمالية، حق المواطنين والقوى الوطنية في تشكيل أحزاب سياسية بحرية». (المبدأ الثاني).

«تقوية العلاقات الأخوية مع الجمهورية العراقية». (المبدأ الثالث).

«حماية الاقتصاد السوري، وبذل الجهود لضمان تنميته». (المبدأ السابع).

«رعاية واحترام التقاليد الوطنية والديمقراطية للطلبة السوريين». (المبدأ الثالث عشر).

المبدأ الثالث يفيد رفض التحرك نحو «الوحدة الفورية» مع العراق. والمبدآن السادس والسابع يلمحان من طرف خفي إلى الاعتقاد المتصاعد في سوريا بأن اقتصاد هذا القطر إنّما يستنزف لمصلحة مصر.

وفي حدود هذا الزمن أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بيانين يفوقان البيان السوري السالف جرأة وصراحة ويكادان يكونان قاصرين على طبيعة العلاقة بين ج.ع.م والعراق[٤].

مما ورد في هذين البيانين أن الشيوعيين العراقيين هم على أتم الاستعداد للنضال إلى آخر قطرة من دمائهم مع القوى الوطنية الأخرى من أجل صيانة الحريات والديمقراطية والوحدة العربية والسلام والتقدم، على أنّ الأحزاب البرجاسية اليمينية التي تتستر وراء شعار الوحدة القومية تحاول إرغام العراق على الاندماج بالجمهورية العربية المتحدة كما أنها فضلا عن هذا «تعمل بشكل محموم على تبني نظام الحزب الواحد كما هو الحال في مصر». وأتى البيانان إلى شرح الاعتراض الشيوعي على هاتين السياستين فقال «إنّ جوهر الدعوة إلى الحزب الواحد يتضمن شن حرب على الحزب الشيوعي» في حين «عندما تسمع أحاديث حول الاندماج بـ ج.ع.م فإننا نشعر بقلق عظيم على مستقبل حقوقنا الديمقراطية لأننا نعلم بألاّ وجود لحرية الأحزاب أو لتنظيمات شعبية في الجمهورية العربية المتحدة، ولا وجود لحرية التعبير أيضا».

لم يكن تخوف الحزب الشيوعي وشعوره بالقلق قاصرا على كيانه فـ: «في حالة الاندماج بـ ج.ع.م سيجرد العراق من الفرص الضرورية لنموه الاقتصادي ويبقى إقليما متأخرا اقتصاديا»، وأدخل الحزب الشيوعي في الحساب «اختلاف الأوضاع التاريخية

---

(٤) وورلد ماركسيست ريفيو شباط ١٩٥٩ الص٧٢-٧٣.

والمادية في البلاد العربية» مهتديا بمبدأ «ضمن هذا الاتحاد الفدرالي من الضروري ان تضمن مصالح مختلف قطاعات الشعب ومصالح كل البلدان الداخلة في هذا الاتحاد».
وخشية أن يؤخذ هذا الهدف: الاتحاد الفدرالي العربي الشامل، بمعناه الظاهري، خلص الحزب الشيوعي بما يلي:

«إنّ المهمة الآنية هي تثبيت المكاسب الثورية وتوطيد أسس النظام الثوري».

إنّه لأمر يسترعي الانتباه أن يلجأ حزب شيوعي عربي إلى إثارة مسألة الاختلاف التاريخي خلال جدل حول اتحاد سياسي.

كان عبدالناصر لا يدع فرصة إلاّ وانتهزها لإنكار التهمة التي ألصقت به، وهي أن القومية بالنسبة إليه تعني إغراء الدول العربية المترددة بالاتحاد مع ج.ع.م ولهذا درج على التأكيد على النواحي اللادستورية من القومية فضلا عن عدم اهتمامه شخصيا بأي اندماج سياسي. إلاّ أنّه على كل، عكس أعمق اعتقاداته بطبيعة القومية ودلالاتها في خطبة ألقاها في مدينة المنيا بمصر العليا في ١٣ من تشرين الثاني ١٩٥٨، وهي بعد تعريتها من طبقات الحشو والإطناب والتلميح[٥]، تلخص بما يأتي:

عرّف عبدالناصر القومية العربية بأنها كفاح من أجل الوصول إلى الإستقلال التام والحرية والوحدة للأمة العربية. كلما ناضلت الأمة نضالا موحدا فإنها ستنتصر، وإذا انقسمت فإنّ الاستعمار سيسيطر عليها. ولذلك كان موقف عبدالناصر «هو هذا» أعلنّا بأننا نرى في القومية العربية الضمانة الوحيدة لكل قطر عربي. وهذه الرؤية يشارك فيها العرب في كل مكان. القومية العربية قديمة قدم الأمة، إنّها انتصرت على نابليون بعد إخضاعه مصر. إنّ لهذا الجيل من الأمة موعدا مع القدر في سبيل تحقيق أهدافه. وان الاتحاد الأسمى لسورية ومصر كان ثمرة كفاحهما وشوقهما. النضال متواصل، وسيرتفع علم القومية العربية لا بيد جمال عبدالناصر بالذات، بل بيد الشعب العربي في كل بلد عربي. القيادة في الواقع يجب أن تكون واحدة - وعبدالناصر وإن لم يكن أكثر من جندي للقومية العربية فإنه مستعد الآن لحمل هذه الرسالة نيابة عنكم، نيابة عن هذه الأمة.

تجاهل راديو بغداد هذه الخطبة وهو تجاهل غير مسبوق، فالثورة العراقية كانت

---

(٥) راديو القاهرة ١٣«١٥» من تشرين الثاني ١٩٥٨.

تذكر باستمرار في القاهرة[٦]. ويبدا أنّ عبدالناصر انتبه إلى الهفوة التي ارتكبها، فبعد أسبوعين من الخطبة أوضح في خطبة أخرى بأن الوحدة الحقيقية هي وحدة القلوب، الوحدة ضد الاستعمار، وهذه الوحدة التي تقوم بين عبدالناصر وقاسم لن يقوى الاستعمار على القضاء عليها وانه لم يقصد المفهوم الدستوري بكلامه عن الوحدة أو الاتحاد[٧]. وفي هذه المرة أشارت إذاعة بغداد إلى الخطبة بلهجة تنم عن الارتياح.

في الفترة الأولى من العام ١٩٥٩. كثيرا ما زعم الناطقون الرسميون في ج.ع.م أن عبدالناصر دعا قاسما عدة مرات إلى لقاء شخصي خلال النصف الأول من السنة بعد الثورة. وذكر عبدالناصر فيما بعد أنه كرر دعوته هذه أربع مرات. لكن قاسما أرجأ اللقاء أو تجاهل الدعوة «العقدة نقص فيه» كما زعم عبدالناصر[٨] فيما بعد - أي كرهه أن تبدو ضآلة شخصيته أمام شخصية زعيم ج.ع.م ولا شك في أنّ عبدالناصر وجه مثل هذه الدعوة لقاسم. وأيد (ماجد محمد أمين) رئيس الادعاء في محكمة المهداوي بأن دعوة للقاء في دمشق وجهت لقاسم زاعما أنها مبيتة لاغتياله[٩].

يصعب الحدس بدوافع قاسم إلى تحاشي هذا اللقاء: «أعقد نقص؟» ربما كان هذا أحد الأسباب لأن لقاء كهذا لن يكون لقاء بين ندين. على أن ثمة اعتبارات تكتيكية وجيهة أيضاً. إذ لما كان قاسم مقتنعا بأن عبدالناصر يهدد استقلال العراق باسم الوحدة

---

(٦) خلاصة الاذاعات العالمية BBC ١٧ من تشرين الثاني. افتتاحية الأهرام بقلم هيكل، ٢٧ من كانون الثاني ١٩٥٩.

(٧) راديو القاهرة ٢٨ (٢٩) من تشرين الثاني ١٩٥٨.

(٨) في ١٥ من شهر آذار، وبعد فشل انقلاب الشواف بخمسة أيام وقف عبدالناصر يخطب في الجمهور ليقول في قاسم: إنّ عقدة قاسم العراق أنه كان يشعر ان الشعب العربي يعرف دور «قاسم العراق» في ثورة العراق، لأن دور «قاسم العراق» في ثورة العراق كان يتلخص في ان يدخل بغداد بعد أن يستولي عليها عبدالسلام عارف. فإذا نجح عبدالسلام فينصب قاسما زعيما أوحد رحمانا رحيما أو يدخل بعد هذا إلى بغداد إذا كانت ثورة العراق فشلت. وإذا كان عبدالسلام فشل، لينهي ثورة العراق ثم يعلن ولاءه لعبدالإله ونوري السعيد. ولعل ما أوحى له بهذه الفكرة هو عبدالسلام نفسه. الذي كان يطيب له أن يرى في نفسه ما رأى المؤرخون في الجنرال مود فاتح بغداد في العام ١٩١٧. والرواية للدكتور الجومرد والأستاذ محمد صديق شنشل اللذين رافقاه في أول لقاء عراقي بعد الثورة لجمال عبدالناصر. وكانا قد أعدا له خطابا لإلقائه بالمناسبة فرماه جانبا وقال باستخفاف إنّ فاتح بغداد ليس بحاجة إلى من يعد له خطاباته. (المعرب).

(٩) وقائع المحكمة العليا. ج١٢ ص١٧٣.

العربية، فلعله لم ير مبررا لرفع مكانة الرئيس المصري في حين يخاطر هو بفصل نفسه عن الجبهة العراقية التي تعارض في الوحدة، بالتظاهر بالأخوة.

كانت العلاقات بين البلدين حتى حوالي متنصف شهر كانون الأول عادية في الظاهر. لكن تأيد في حينه ليس عند اللامبالين، بل عند ذوي البصيرة النافذة والاطلاع الحسن ومنهم راديو صوت إسرائيل، بأن الأمور في الباطن لم تكن على ما يرام. أيدت القاهرة هذا التشخيص بعد حركة الشواف، عندما لم يكن ثم مكسب ما من التظاهر بالصداقة المتينة.

عندما اكتشفت «مؤامرة» أعلن عنها قاسم في الثامن من كانون الأول اتخذت ردود الفعل الآنية في ج.ع.م شكلا لا ينم عن اهتمام خاص بالموضوع، وسهل اتخاذ هذا الموقف واقع الكتمان الذي حرصت عليه الدوائر الرسمية في بغداد. إذ لم يشر إلى رشيد عالي بوصفه الرأس المدبر، ولا إلى مشاركة ج.ع.م في المؤامرة، ألمع راديو بغداد إلى وجود علاقة لهذه المؤامرة بزيارة (روانتري) المقررة للعراق. هذا التنويه فسرته مصادر ج.ع.م بأنّ المؤامرة هي من تدبير أمريكي.

وفي عين الوقت تقطعت حبال التعاون في أمور الدفاع. فبزعم محمد حسنين هيكل، أن بعثة عسكرية وصلت بغداد في ٨ من تشرين الثاني ١٩٥٨ لبحث «الموقف على خط المواجهة مع إسرائيل» كان العميد شاكر محمود شكري معاون رئيس أركان الجيش والعقيدان الشيوعيان (طه الشيخ أحمد) مدير الخطط وجلال الأوقاتي آمر القوة الجوية يمثلون الجانب العراقي وبالتحمس للتعاون من جانب شكري أمام العراقيل التي قيل إنّ العضوين اليساريين قد خلقاها، تم التوصل إلى اتفاق وقعه قاسم. إلاّ أنّه لم يضع الاتفاق موضع التنفيذ[١٠]. رغم المذكرات المتتالية التي وجهتها ج.ع.م فتركت الأمر في النهاية وأهملته.

في أواسط شهر كانون الأول انعطف الموقف انعطافا حادا نحو الأسوأ، عندما شنت السلطات في سوريا حملة على الشيوعيين فكان ثمة اعتقالات بالجملة وعطلت الصحف الشيوعية والسائرة في ركابها. وشن راديو دمشق والصحف الباقية الخاضعة للحكومة هجوما عنيفا على الشيوعيين ووصفتهم بالعملاء للأجانب وخونة القومية العربية. وفي ٢٣ من كانون الأول حمي وطيس المعركة وبلغ السيل الزبى عندما وقف

---

(١٠) الأهرام ٩ من نيسان ١٩٥٩، وقائع المحكمة العليا ج١٣ الص ١٩-٢٠.

عبدالناصر في بور سعيد يندد علنا بالأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط بعين الأسلوب والوتيرة[11]. وقد هرع أنصار اليسار في الصحافة العراقية يرفعون الهراوات انتصارا للشيوعيين قبل أن يلقي عبدالناصر خطابه في بور سعيد. وما لبث النظام العراقي أن دخل طرفا عن طريق المرافعات في محكمة المهداوي الذي لم يجد بأسا في التلطف على أصدقائه السياسيين بتعليقات جانبية حول القومية المزيفة. تلك التعليقات التي عزتها القاهرة إلى تدخل قاسم. كانت محاكمات رشيد عالي وعارف سرية إلاّ أنّ المحكمة استأنفت جلساتها العلنية في ٢٢ من كانون الأول وسهام الرئيس موجهة إلى ج.ع.م ما عادت تصدها السرية الرسمية.

وجاء الرد من وسائل الإعلام في ج.ع.م ان الموضوع هو أخطر من ان يكون مستقبل العراق في كفة القدر. بهذه الصيغة شرح هيكل وجهة نظر القاهرة شرحا واضحا إذ كتب «إن قرع الحزب الشيوعي العراقي طبوله ضد الوحدة في بغداد، لا يراد أن يسمع في العراق وحده بل ليرن صداه في دمشق»[12]. كان قاسم يبسط حمايته على ح.ش.ع بشكل لا تخطئه العين قط. والمهداوي لم يعد هدفا لإعلام القاهرة فجأة. فمنذ شهر كانون الأول ١٩٥٨ لم تعد التقارير الصحفية القاهرية تلتزم بما يشبه موقف الحياد إذ راحت تنشر روايات كريهة بشعة عن «الحكم الشيوعي» في بغداد. وأمسى المهداوي وسيركه معينين للقدح والتشهير لا ينضبان. «المهداوي فضلا عن كونه مهرجا أصيلا فهو جلف، سادي[13] يجد لذته في القضاء على كل قومي يقع في قبضته، بل هو مجرم سابق كان قد اختلس خمسمائة غرارة (كونية) من الفحم أيام الحكم السابق. وهو جبان رعديد أخفى نفسه في منزله يوم ١٤ من تموز، وان كل الجدارة التي أهلته لمنصبه هي «رابطة معينة يتمتع بها»».

خلال شهر كانون الثاني ١٩٥٩ كانت المعركة قد بلغت أشدها بين النظامين. على أنّ نار المدافع الجانبية بقيت حتى الآن غير موجهة ضد زعيمي البلدين. ولم يتعرض

---

(١١) راديو القاهرة ٢٣ «٢٩» من كانون الأول ١٩٥٨.

(١٢) الأهرام ٢٧ تموز ١٩٥٩.

(١٣) نسبة إلى المركيز دي ساد (١٧٤٠-١٨١٤) عسكري وكاتب فرنسي. تتخلص آراؤه في أنّه مادام الشذوذ الجنسي والأعمال الاجرامية موجودة فهي طبيعية، ومن اسمه هذا جاء تعبير Sadism أي التوصل إلى اللذة الجنسية عند إيقاع الألم بالآخرين. (المعرب).

لموضوع حق النظامين في البقاء ولا إلى قضية الساعة «الوحدة السياسية»(١٤). لكن كانت تطرح مسائل غير مباشرة بشكل عنيف ومن غير تحفظ كالتأكيد على نفوذ الشيوعيين في العراق. والمزاعم المتبادلة حول انتفاء وجود «ديمقراطية» في ج.ع.م.

والتهم المتبادلة بخصوص الغدر بالسياسات العربية بمقدار تعلقها بالاستعمار وإسرائيل. وفي نهاية شهر كانون الثاني نشرت صحيفة (أخبار اليوم) الأسبوعية القاهرية روايتها الخاصة عن محاكمة عارف. وأعرب هيكل في كتاب مفتوح موجه إلى قاسم عن «عجبه من سياسة التنكر للقضية العربية وترك الحبل على الغارب للشيوعيين، يفعلون ما يشاؤون»(١٥). كان هذا الكتاب المفتوح يخفي تحت المناشدات المتكررة لقاسم كـ«سيادة الزعيم الأوحد» إيماءات ساخرة وتلميحات تصور قاسم إنسانا أحمقا استولى عليه الشعور بالنقص فعاد لا يهتم إلا بالتمجيد الفارغ لشخصه(١٦).

وتبنت وسائل إعلام ج.ع.م اسما جديدا للشيوعيين هو «الشعوبية» الذي ترجمته صحف الشرق الأوسط الصادرة باللغة الإنكليزية بكلمة Factionalism مع أنّ التعبير «ضد العروبة» قد يكون الترجمة الأكثر دقة(١٧). إن تهمة السير ضد تيار الرئيس

---

(١٤) هذا الأثر لضبط النفس فرض بصورة رئيسة على الدعاية الموجهة إلى العرب إلاّ أنّ البرامج الكردية في راديو بغداد والبرامج العربية في راديو القاهرة كانت أكثر حرية بكثير في الحديث حول الموضوع.

(١٥) الأهرام ٢٧ من كانون الثاني ١٩٥٩.

(١٦) أنظر الملحق السادس عشر.

(١٧) عن الشعوبية الاصلية كتب (غولدتسهير) يقول إنها طالبت بشكل جدي وباسم القرآن الكريم، بتحقيق المساواة بين العرب والأعجام (غير العرب). إنّ الوجه الأوسع لهذا المبدأ ينداح إلى أبعد من هذا ليزعم بأن غير العرب هم أرفع درجة من العرب «الشعوبية: دراسات إسلامية ١- تايل، هال ١٨٨٩ ص١٤٩». انه لما يدعو إلى العجب أن يعمد القوميون الحاليون إلى تطبيق هذه المفاهيم على الشيوعيين الذين ترددوا في قبول الوحدة السياسية بزعامة عبدالناصر وكان البعثيون السوريون قد أطلقوا هذه الصفة على الشيوعيين منذ منتصف الخمسينات. (أقول: ربما كان الأصح إطلاق تعبير cosmopolitanism قد تكون الشعوبية بالمفهوم التاريخي الذي كسبته موضع اتهام أو مجلبة لنقد كل عربي مسلم يدعو لمساواة غير العربي المسلم في الحقوق والواجبات ضمن الامبراطورية الإسلامية في القرنين الثاني والثالث الهجريين وتطبيقا لمبدأ المساواة المبني على وحدة العقيدة الوارد صراحة في القرآن الكريم، مثلما كانت تعد استعلاء واعتداء من أي مسلم غير عربي وطلبا غير مشروع. لذلك كان إخراج هذا المصطلح من مزبلة التاريخ بعفونته ورائحته الكريهة عملا غير موفق بالمرة لاستخدامه ضد من كانت المساواة الطبقية والعنصرية والمساواة في الفرص جزء من فلسفته، صدقا كان أم تظاهرا، وأعني بهم الاشتراكيين =

العربي. وصمت الشيوعيين خلال السنوات التي عقبت ذلك، بالإضافة إلى مصطلح «الفوضويين» الذي أطلق عليهم كذلك. كان جواب الشيوعيين وأنصارهم على المستوى عينه من الشدة. وبدا (المهداوي) عنيفا في توجيه تهمة «الفرعونية» إلى مصر. وكان ثم تعريض نموذجي هو الثناء على قاسم في الصحافة العراقية بعبارة الزعيم الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط.

وعلى الصعيد الرسمي ساءت العلاقات بسبب فشل المؤتمر الاقتصادي العربي المنعقد في القاهرة خلال النصف الأول من العام ١٩٥٩. رأس الوفد العراقي (إبراهيم كبه) وزير الاقتصاد وهو شيوعي خالص باستثناء بطاقة العضوية. ولم يكن بذلك الرجل الذي يصلح لإزالة التوتر السائد في الجو وإن كان ميالا إلى التوفيق. وتقريره الذي نشر في بغداد بعد عودته، كان اتهاما لاذعا، بسبب ما واجهه الوفد من الأنانية وسوء النية والمراوغة والمخاتلة من وفد ج.ع.م ومن جواب الصحافة المصرية على عروضه في التعاون لتحقيق المصالح المشتركة[١٨]. كان ثم أسباب إيجابية كثيرة حالت دون الاتفاق بين البلدين في المواضيع التي طرحها المؤتمر. لاسيما مشروع إيجاد مؤسسة مالية عربية للتنمية الاقتصادية. بدا هذا المشروع بالشكل الذي تصورته ج.ع.م لا أكثر من أداة أخرى صممت للاستعجال في عملية سيطرة ج.ع.م على العالم العربي[١٩]. ومن جهة أخرى كان محتوى تظلم (كبه) وتوقيته واتجاهه يظهر بوضوح أن المقصود هو الاستهلاك السياسي قدر ما قصد منه رعاية مصالح وزارته.

في شباط خفف الطرفان من حملاتهما الإعلامية التهجمية رغم أنّ المد الشيوعي في العراق كان يسير قدما بكل قوته. وربما كان لضبط النفس الذي تحلى به قاسم علنا، أثره في تخفيف الحدة. فضلا عن إظهاره لطفا ومجاملة كلما كان الأمر غير متعلق بمقامه. وفي ٢٧ من كانون الثاني وقف ليلقي خطابا قصيرا في الضباط الطيارين التابعين لقوة ج.ع.م الجوية الذين أقاموا في العراق حوالي ستة أشهر – حفلت هذه

= والشيوعيين. وأرجح ان عامل المطابقة اللفظية «شيوعية: شعوبية» كان له الفضل في هذا الاختيار الفاشل. سيما وان مصر العربية التي سكّت هذه العملة في دار ضربها الإعلامي كانت تحرص على علاقاتها بالدول الشيوعية، الأمر الذي جعلها تتحاشى نعت الشيوعيين العراقيين بالاسم الصريح عندما كانت تقدح فيهم وتوجه سهامها عليهم). (المعرب).

(١٨) راديو بغداد ١٤ من كانون الثاني. ايتيم مزراح: ١٥ من كانون الثاني ١٩٥٩.

(١٩) الحياة: ١٠ من كانون الثاني. نيويورك تايمس ١٤ من كانون الثاني. لم يوقع العراق الاتفاق.

الخطبة بعبارات الود والرزانة وكانت خاتمة وداع بمناسبة عودتهم غير الملفتة للنظر إلى الوطن[٢٠]. كما انه تسلم جوابا مهذبا رقيقا على تهنئته لعبدالناصر بمناسبة الذكرى الأولى لقيام الوحدة وقد هللت له الدوائر القومية في بغداد. رغم قلة أسباب الغبطة لديها.

لم يطرأ تغيير على الموقف الشيوعي مع ذلك. وبدا هذا واضحا في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي بموسكو المنعقد في ٢٧ من كانون الثاني حتى ٥ شباط ١٩٥٩. وفيه أكد خالد بكداش و سلام عادل الروابط المتينة بين الحزبين الشيوعيين العراقي والسوري في كفاحهما من أجل الحريات الديمقراطية. وعرف بكداش الوحدة العربية بأنها أولا وبالأساس حركة تحرر من قيود الاستعمار والإمبريالية[٢١]. وعلى المستوى الأدنى كان ثم تظاهرة شيوعية أمام مبنى سفارة ج.ع.م في بغداد يوم ٢٢ من شباط والاحتفال بذكرى الوحدة القائم داخل السفارة. وادّعت مصادر ج.ع.م أن الشرطة كانت تقف موقف المتفرج بينما كان ضيوف السفارة يتعرضون للهجوم خارج أبوابها[٢٢].

إنّ الهدوء النسبي الذي طرأ على هجمات المعسكرين المتخاصمين كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة. وثمة دلائل معقولة تشير بأن كلتا الحكومتين كانت على علم بانقلاب عسكري وشيك في العراق. ولهذا رغب الجانبان في تخفيف حماسة أنصارهما إلى حين تقع الواقعة وتمتحن القوى.

---

(٢٠) راديو بغداد ٢٧ «٢٩» من كانون الثاني ١٩٥٩.

(٢١) برافدا- الميزان شهر شباط ١٩٥٩ الملحق ١٨ الص٤-١٢.

(٢٢) راديو القاهرة ٢٥ (٢٧) من شباط ١٩٥٩.

الفصل الثالث عشر

انقلاب الشواف[1]

في ٢٤ من آذار بعد مرور أسبوعين على محاولة الشواف الانقلابية، قال قاسم في معرض مؤتمر صحفي بأنه كان على علم سابق بالمؤامرة. وقال إنّ وقوعها كان أمرا محتوما وقد تركها لتنضج «كي يدرك كل مواطن مركزه ويقدر الأمور»[2].

أجل لم يكن قاسم بحاجة إلى وحي أو موهبة النبوءة، ولا إلى جهاز استخبارات عظيم الكفاءة ليعلم في بداية ١٩٥٩ بأن انتفاضة عسكرية تحاك ضده وتختمر في شمال العراق.

كان في مؤامرة رشيد عالي شواهد مادية تزيد على ما في قضية عارف. إلاّ أنّها لم تكن حاسمة، مثلما لم يكن السخط والاستياء اللذين دفعا بها شديدين وحقيقين. على أنّ ادعاء قاسم بالزعامة الوحدانية وتخلصه من مجلس قيادة الثورة، والمد الشيوعي، واحتواء ج.ع.م، وخيبة آمال القوميين العرب، وخفض منزلة النفوذ العشائري بتطبيق

---

(١) سمّيت هذه المحاولة بالثورة في كتابين على الأقل صدرا مؤخرا، وقد عشت أحداث أيامها «رغم أنفي» إذ ذقت أسوأ نتائجها بعد أن أقحمني صاحبها فيها إقحاما ولم أكن طرفا فيها، ولا منحازا لأي جانب لا من قريب ولا من بعيد. وقد كنت قد قررت تجاوز الكلام عنها رغم ما كان يرشقني به بعض من يتسربل برداء القومية. حتى وقوعي على كتاب السيد محمود الدرة «ثورة الموصل القومية ١٩٥٩» المطبوع في بغداد ١٩٨٧. فإذا بي أجد اسمي مقرونا بأكذوبة كان يستطيع أن يتفاداها لو اطلع على بعض الوثائق الرسمية التي هي في متناول يده، إلى جانب كثير من المغالطات وقليل جدا من الوقائع المتعلقة بالانقلاب. ولا شيء مطلقا عما جرى بعد إخماد التمرد العسكري «الثورة» أو أثناءه. وعند هذا زايلني التردد وبدأت في تسجيل ما سيكون كتابا يتضمن كل ما رأيت وخبرت وسمعت دون أن ألجأ إلى وثيقة أو إسناد ليكون ما أكتبه بمثابة خواطر وذكريات ولذلك فإني سأقتصد في التعليق على هذا الفصل إلا بما تحتمه الضرورة. خشية أن أفقد حماستي في تأليف الكتاب المنشود. (المعرب).

(٢) مرآة الشرق الأوسط ٢٩ من آذار ١٩٥٩.

الإصلاح الزراعي، هذه كلها كانت من العوامل المتعاونة إلى جانب أحقاد أولئك الذين حقروا وأهينوا بالإضافة إلى المخاوف من المستقبل. كلها كانت أشبه بالدمل المتقيح. هذا ومن الناحية الأخرى لم تنشب معركة حاسمة.

من الحقائق التي كشفت عنها مؤامرة رشيد عالي أن اثنين من قادة الفرق وهما: العميد ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك. والعميد عبدالعزيز العقيلي قائد الفرقة الأولى في الديوانية، ويقينا واحد من آمري الألوية في كل من الفرقتين: العميد عبدالوهاب الشواف في الموصل، والعقيد عبدالغني الراوي في البصرة كانوا غير موالين. إلاّ أنّهم لم يقدموا على شيء والتزموا الهدوء

العقيلي، الذي تنبسط قيادته على النصف الجنوبي من البلاد «سبع محافظات من أصل أربعة عشر» لم يكن في وضع يمكنه من مباشرة انقلاب بحظ معقول من المساندة المحلية الفعالة. فالسكان الشيعة لا يفضلون القومية العربية، بصبغتها السنية، رغم أنّ سخطهم مزمن. والشيوعيون أقوياء في المدن وتنظيمهم محكم. والفلاحون في المنطقة كان النفع الذي جنوه من الإصلاح الزراعي يزيد عما أصابته منه أية منطقة أخرى في البلاد. وشيوخ العشائر الذين تورطوا في مؤامرة رشيد عالي بدرجة تزيد عن تورط أخوانهم في الشمال وجب عليهم آنذاك أن يحسبوا حسابا لكل خطوة يخطونها.

في شمال البلاد كان الوضع مختلفا، فالفرقة الثانية تهيمن على المحافظات الأربع: الموصل، أربيل، كركوك، سليمانية. وسكان هذه المنطقة غير متجانسين. إلاّ أنّ كل عنصر رئيس من الكرد والعرب السنيين والتركمان كان يتمركز في منطقته الخاصة. وانتفاضة شديدة الزخم ضد بغداد قد تلقى تجاوبا جماعيا من واحدة من هذه الكتل على الأقل. وبعلة توزيع ملاكات الفرقة والتشتت، لم يكن هناك سبب جوهري يفرض مقر الفرقة كمركز للانقلاب العسكري في الشمال. هناك مبررات أخرى لعدم تزعم قيادة الفرقة الحركة، وهي أنّ اللواء المجحفل بوحدات إسناده المندغمة فيه، كان تشكيلة قتالية فعلية في الجيش العراقي. وأهم من هذا أن الطبقجلي قائد الفرقة كان كثير التردد في فرض نفسه الزعيم الفعال لعملية قد تكون بداية لحرب أهلية.

والأهلية الضرورية المطلوبة، كانت متوفرة عند العقيد عبدالوهاب الشواف تابع الطبقجلي بشكل أفضل وأكثر. الشواف عين بعد الثورة مباشرة آمرا للواء الخامس ومقره الموصل، وهو ينحدر من أسرة سنية دينية عريقة ومعروفة، كان أصلا وعقيدة

قوميا عربيا معاديا للشيوعية[٣]. ومن أوائل الضباط الأحرار ورجل عمل يتقلد منصبا خطيرا. قبل ١٤ تموز كان آمرا لأحد الأفواج مثل عارف وكما أشارت تصريحاته أثناء التمرد، كان ألمه عميقا عندما عمد قاسم إلى القضاء على نفوذ الضباط الأحرار السياسي. لم يتمتع الشواف بحذق المتآمر ولا بقابليته على التمويه والإخفاء، لذا ترك نفسه تنجرف مع تطورات الأحداث لكنه كان نشطا قادرا على خطب الولاء لنفسه، وامتاز أيضاً بأفضلية قيادته. فلواؤه كان أكثر فعالية من فرقة الطبقجلي. ومع أنّ منطقته كانت تشمل أقلية كردية ذات خطر إلاّ أنّها منطقة تغشاها أغلبية عربية سنية محافظة تضيق ذرعاً بحكم بغداد، وتشدها إلى شمال سوريا روابط دم ومشاعر فضلا عن الصلات الاقتصادية، وكان أحمد عجيل الياور شيخ مشايخ عشائر شمر الشمالية التي يمتد سكنى إتحادها العشائري من محافظة الموصل حتى الجزيرة في سوريا، وهو شخصية ذات حول وطول وخطر بوصفه زعيما قبليا وواحدا من أكبر الملاكين في شمال العراق. ولذا أمكن اعتبار الياور حليفا معاديا للشيوعية.

خلال أول شهر من العام ١٩٥٩ كانت الموصل المدينة الكبيرة الوحيدة في العراق التي ظل القوميون فيها صامدين. كما كان في مقدورهم أيضاً الاعتماد على دعم السلطة العسكرية المحلية. والإشتباكات التي حصلت هناك لم تكن حصيلة نزاع يثيره الشيوعيون لطرد معارضيهم من الشوارع والمقاهي كما هو الحال في بغداد، وإنّما كانت معارك حول مسألة لم يبت فيها، أشبه بحرب أهلية مصغرة كثيرا ما مال النصر فيها إلى جانب القوميين. إنّ الموقف العدائي للشيوعية في مقر قيادة اللواء في مدينة الموصل، كان قد درى به الجانبان قبل الانقلاب.

---

(٣) جانب المؤلف الصواب هنا. بقي الشواف يعتبر محسوبا على الجانب الديمقراطي «وهو ما كان الشيوعيون يطلقونه على مؤازريهم واليساريين بصورة عامة للتفريق بينهم وبين القوميين». ظل يعرف بهذا حتى الساعات الأخيرة التي سبقت إعلان انقلابه وقد أصيب اليساريون في الموصل وفي بغداد لاسيما الذين عرفوه بدهشة بالغة وقد ذكروا مواقفه في النجف أثناء تظاهرات الشيوعيين في ١٩٥٢ وغيرها. ولهذا اتجهت نية (قاسم) إلى إسناد منصب الحاكم العسكري العام إليه بدل (العبدي) إلاّ أنّ عبدالسلام عارف عارض وتهدد وتوعد فقد كان الشواف لا يكتم احتقاره لعارف والازدراء بشخصه، وأصر عبدالسلام عارف فأسند إليه منصبا اعتبره الشواف أقل من أن يليق بشخصه. وأقل مما كان يحتله في العهد الملكي. ثم زاد حنقه على عبدالكريم قاسم لأنه لم يعطه حقه بعد تخلصه من عارف وكان يطمح دائما بأن يخلّفه الأخير في منصبه كوزير للداخلية. (المعرب).

جرت اتصالات سرية من أجل القيام بعمل مشترك. بين ممثلين من دمشق وبين شمر، بعد أن قوي الشك في وجود حلف عمل بين قاسم والشيوعيين. وبقى هذا حقيقة لا يتطرق إليها الشك بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي، أي في شهر أيلول ١٩٥٨ كأقصى حد. وفي وقت ما من أوائل السنة التالية شارك الضباط في هذه الاتصالات، ربما بعد احتجاج الشواف الأول لقاسم (أنظر ما يلي).

الشركاء الأصلاء في التفاهم من جانب ج.ع.م هم المقدم (عبدالحميد السراج) وزير الداخلية في الإقليم الشمالي. وهو المرجع الأخير بعد المشير عبدالحكيم عامر وعبدالناصر بالذات. وثم أيضاً محمد كبول الذي ورد ذكره في مؤامرة رشيد عالي أنظر الفصل العاشر، والعقيد عبدالمجيد فريد الملحق العسكري في سفارة ج.ع.م وأنيط بالمقدم (برهان أدهم) قائد المنطقة العسكرية الشمالية في سوريا أمر الإشراف على سائر وجوه التعاون.

ومثل شمر (أحمد عجيل الياور) شخصيا. ومن الجيش العراقي كان الشواف يقود التحرك من مقر لوائه في معسكر الغزلاني الواقع جنوب غرب مدينة الموصل، ومعه الرائد محمود عزيز مساعد آمر اللواء وساعده الأيمن. ومن ضباط اللواء الآخرين الموالين للشواف الذين اضطلعوا بأدوار هامة في المراحل الأولى المقدمون عزيز أحمد شهاب ويوسف كشموله و إبراهيم الكيلاني، والنقيب نافع داوود والملازم الأول خيرالله عسكر والملازم أول محمود حيدران آمر مخفر ربيعة، ومن خارج اللواء الخامس ضمت المؤامرة بقدر فعال، كلا من الطبقجلي آمر الشواف، والعقيد منير فهمي الجراح آمر اللواء الثالث في أربيل والعميد العقيلي والعقيد رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية والعقيد عبداللطيف الدراجي والعقيد طاهر يحيى والعميد ناجي طالب وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق. هؤلاء كانوا يدعمون الحركة بشكل غير رسمي.

وفي مدينة الموصل أفضي بأمر الانتفاضة المسلحة لأفراد من أسر آل الجليلي وكشموله والجومرد والعمري والمفتي. وهي أسر بارزة من العرب السنة ومعظمهم من طبقة الملاكين. ويضاف إلى هؤلاء شخص مقرب جدا من الشواف وموضع سره، هو الكاتب الموصلي والسياسي العتيق محمد الدرة العضو السابق في حزب الاستقلال[٤].

---

(٤) لم يكن محمود الدرة موصليا، فهو بغدادي النجاد. ومن ضباط الجيش العراقي القدماء. شارك =

لم يقم حزب البعث بدور فعال إلاّ أنّ قادته كانوا بالتأكيد على علم بالمؤامرة[٥].

الأهداف الأساسية للحركة هي: القضاء على الاستعلاء الشيوعي. وإعادة حصة فعلية من السلطة إلى الضباط الأحرار. وإحلال العلاقات الوثيقة والانسجام بين العراق و ج.ع.م.

الخطط الثابتة والمقررة لم تكن واضحة. لكن يمكن أن نتبين وجود مرحلتين. كان المقصود في مبدأ الأمر الاكتفاء بحركة أقل من ثورة عامة، تتضمن تنحية قاسم أو قتله أو أن يبقى رئيسا للوزراء مقيد السلطة إلى حد كبير وتعيين ناجي طالب وزيرا للدفاع فضلا عن تشكيل مجلس قيادة الثورة المنشود، مؤلفا من رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش وقادة الفرق والعقيد طاهر يحيى.

ما إن أدرك المؤتمرون بأن هذا المخطط لن يكتب له النجاح، سيما بعد إستقالة الوزراء المعادين للشيوعية في بداية شباط، حتى عقدوا عزمهم على الخيار الوحيد المتبقي وهو إزاحة قاسم بانقلاب عسكري واسع النطاق والبحث في موضوع تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة الطبقجلي وعضوية عدد من الضباط الأحرار يتم انتخابهم لا على أساس ما يحتلونه من مناصب أو مراكز في النظام الحالي، وبعدها يقوم المجلس بتأليف وزارة «نظيفة».

هناك دلائل تشير إلى أنّ العبدي سيظل في كلا المخططين رئيسا لأركان الجيش وتلك شهادة على الثقة النابعة من استقامته.

مسألة الانضمام الفوري إلى الجمهورية العربية المتحدة لم يبت في أمرها بشكل قاطع من قبل أعلى مستوى في المؤامرة، بغض النظر عن آمال المشاركين الخاصة أو محادثاتهم على المستوى الأدنى من المجموعات المشاركة. ومن الجهة الأخرى فإنّ

= في حركة مايس ١٩٤١ مشاركة فعالة، برتبة رائد ركن، وأخرج من الجيش بسببها واعتقل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عرف بميوله القومية. ويستفاد من مقاله عن هذه المحاولة المنشور في مجلة دراسات عربية (نيسان ١٩٦٦) ومن كتابه ثورة الموصل القومية (ط بغداد ١٩٨٧) أنه كان همزة الوصل بين رؤوس المؤامرة في بغداد وكركوك والموصل. وأنه هو الذي أعد ما دعاه ببيان الثورة الذي كانت صياغته سببا لسخط الشواف عليه وإبعاده كما زعم. (المعرب).

(٥) قصد الموصل المدني البعثي فاضل الشكرة وانضم إلى حركة التمرد. وقد أشير إلى أنه غضب لأن اقتراحه لاغتيال قاسم رفضته قيادة البعث القطرية فيما بعد. ولو أنه قبل مبدئيا (الركابي ص٢٩)، أعدم الشكرة الحياة بعد الانقلاب. «لم يقصد الموصل وإنما كان فيها عامل بناء في معمل النسيج الحكومي». (المعرب).

واقع انتماء هذا العدد الكبير من المؤتمرين العسكريين إلى أسر «طيبة» عريقة مثل الراوي والشواف والطبقجلي والعمري وكثير غيرها، يدل دلالة لا تقبل الشك على أن طابع الحركة الحقيقي هو مكافحة الشيوعية، بل هو غير تقدمي. ولم تخطئ المحافل اليسارية رؤية هذه السمة بعدها، فقد كان لاتهامها بالرجعية مبررات تزيد عن المطلوب عادة.

انهمكت مدن بغداد وقامشلي وحلب ودمشق خلال شهري كانون الثاني وشباط في الإعداد للثورة، وبؤرتها الموصل. وتم تكديس كميات من الأسلحة الخفيفة في مخازن بـ«تل كوجك» في سوريا على الحدود العراقية، تنتقل منها خفية إلى العراق لتسليح شمر والمدنيين الضالعين في المؤامرة جريا على سياسة حكومة بغداد التقليدية. وباقتراب موعد الانقلاب زيد على هذه التجهيزات أجهزة لنصب محطة إذاعة كاملة.

لم يتخذ المؤتمرون قرار اللجوء إلى القوة ببساطة وسهولة. فقد حاولوا صرف قاسم عن السبل التي يسلكها بمزيج من الوعيد والإقناع. واستنادا إلى أقوال الرائد محمود عزيز الذي لجأ إلى سوريا بعد فشل العصيان - إنّ الطبقجلي والشواف قصدا بغداد في أواخر شهر كانون الأول وأنذرا قاسم بالأخطار المتوقعة من المد الشيوعي. إلاّ أنّ قاسما زاغ عن الموضوع بأحاديث فارغة(٦).

وذكرت مصادر في ج.ع.م ومشايعوها قبل الثورة أن عددا من الضباط ذوي الرتب العالية ناشد قاسما وضع حد للزحف الشيوعي. وإعادة العلاقات الطيبة مع البلدان العربية المتحررة وتشكيل مجلس قيادة للثورة(٧).

لم يمكن بالإمكان إقناع قاسم بتبديل موقفه. فاستمرت الاستعدادات لإسقاطه. في البدء عينت ليلة ٤-٥ من شهر آذار لاحتلال بغداد جريا على الخطة التقليدية التي تقضي بالاستيلاء على وزارة الدفاع ومعسكرات الجيش والمطارات ودار الإذاعة. في خطة الانقلاب هذه كان على الدراجي أن يقوم بدور عارف يوم ١٤ من تموز. وأن تقوم وحدات فرقة العقيلي بعين دور اللواء العشرين قبل ثمانية أشهر. وندب (رفعت الحاج سري) لاعتقال قاسم.

---

(٦) من بين التقارير، تقرير هيكل في الأهرام ٣١ من كانون الثاني ١٩٥٩.

(٧) وكالة أنباء الشرق الأوسط «١٠،٩» من آذار ١٩٥٩. قال محمود عزيز إنّ قاسما جوابا على مناشدة الشواف قدم له صورة لنفسه موقعة تحت عبارة «إلى أخي النبيل عبدالوهاب الشواف». هذه الالتفاتة تبدو بدرجة من الغرابة بحيث لا يمكن أن يخترعها راويها. هذا القول صحيح. وقد شوهدت الصورة من بين مخلفات الشواف. (المعرب).

على أن حامية بغداد في هذا الحين كانت بإمرة موال قوي للنظام هو العميد «خليل سعيد» قائد الفرقة الثالثة. والعميد إسماعيل العارف آمر اللواء الثالث والعشرين. وكانت منظمات الشيوعيين شبه العسكرية وسيطرتهم الكاملة على شوارع بغداد عقبة كأداء أيضاً. وقد تغدو عاملا حاسما في ظرف تعجز القوة العسكرية عن تجريد قوة متفوقة على القوى المعارضة. وأخيراً لم يكن قاسم وحلفاؤه غافلين، فهم على استعداد كذلك. لهذا أرجئ الموعد أسبوعين من أجل أن يشعر قادة المؤامرة في بغداد والجنوب باطمئنان أكثر إلى المساندة العسكرية. ويظهر أنّ الشواف عارض في الإرجاء لشعوره بأنه على أتم استعداد ولتكهنه بأن الحكومة لا بد وأن تحول انتباهها إلى الموصل حالا. وهكذا كان.

في الأول من آذار ذكر راديو بغداد أنّ العبدي أجاز اجتماعا جماهيريا لأنصار السلم في الموصل بتاريخ ٦ منه، وقال إنّه سيكون مناسبة وطنية. وبدت إشارات خلال الأيام القلائل التالية بأن الحكومة واليسار يبذلان جهودا لضمان سفر أكبر عدد ممكن من المشاركين إلى الموصل. فقد ألغيت اجتماعات كانت ستعقد في أماكن أخرى وتم تهيئة وسائط نقل خاصة للطرق ولسكك الحديد بأجور مخفضة وبحلول الخامس من آذار بدأ الأنصار يتدفقون على المدينة بعشرات الألوف. وقدر المجموع الكلي في الموصل بعد يوم أو اثنين من الحركة بنحو - بمائتين وخمسين ألفا. أنه لحشد رهيب حقا[٨]. ولأول مرة في مناسبة كهذه[٩] لوحظ أن الأنصار جاؤوا مسلحين[١٠].

---

(٨) مرآة الشرق الأوسط ٨ من آذار ١٩٥٩.

(٩) العالم، راديو دمشق ٨ «١٠» من آذار ١٩٥٩.

(١٠) في اجتماع أنصار السلم ظهرا على أرض ملعب الموصل، وهو يمثل طبعا كل من حضر منهم. كان أي تقدير لعشرين ألفا جلهم من أهالي الموصل سيبدو مبالغا فيه، ولم يقم أي دليل على ان أي واحد منهم كان يملك حتى السلاح الذي يستعمل عادة للدفاع عن النفس. لم يفكر أحد في حينه كيف يمكن نقل ربع مليون - كما ذكره إعلام ج.ع.م خلال أربع وعشرين ساعة ولا أكثر في قطار بطيء الحركة ذي سكة واحدة وبرحلة تستغرق ثماني ساعات على الأقل إذا ما أطلق العنان لقاطرة بخارية تسير بأقصى سرعتها لقطع مسافة ٤١١ كم بين بغداد والموصل. كانت أكاذيب ومخالفات مضحكة تصدر من هناك يغلب على كثير منها قلة الفطنة والتخبط. إذ لا شك أن مقدرة الحزب الشيوعي على تجريد ربع مليون مسلح ليس وحده دليلا على شعبيته بل هو كفيل بعدول أي عسكري راجح العقل عن أية محاولة انقلابية وبضمن ذلك الشواف نفسه وهو ليس من الضباط الأغبياء. (المعرب).

في مقابلة خاصة لقاسم حاول الشواف أن يحمله في آخر لحظة على إلغاء الاجتماع بصيغة مناشدة حارة إلاّ أنّه لم يفلح[١١].

وقد كان من رأي بعض المراقبين السياسيين الأكفاء. أن قاسما تولى عملية إنجاح اجتماع أنصار السلم ليجبر الشواف على الكشف عن نواياه. إنّ تعليلا يفترض بجوهره جر الخصم إلى استخدام العنف هو تعليل في منتهى النزق والتطرف عن قاسم يجعلنا نستبعد نيته في تأجيج نار موقف خطر وهو قادر على إخمادها. والأرجح أنه أراد أن يجعل الاجتماع بمثابة إنذار للشواف، استعراض قوة، بل أداة ردع لأن وجود هذه الحشود اليسارية قد تقلب المجن وتخل بميزان القوى لغير صالح القوميين.

بحلول الخامس من آذار اتخذت عملية نقل السلاح عبر الحدود السورية شكلا مكوكيا دائبا. وبدأ توزيع قطع السلاح على المتعاونين المدنيين في المدينة وعلى أفراد عشيرة شمر. ووضع اللواء الخامس في حالة إنذار يوم الاجتماع بالذات وهو إجراء لا يعتبر بادرة عصيان بحد ذاته بسبب تصاعد التوتر في المدينة.

في اليوم التالي، السادس من آذار كمل عقد الوافدين وتكلل بالحدث الرئيس: الاجتماع الهائل الذي جرى في ملعب المدينة الرحب. وخلت الخطب الملقاة من ذكر للعلاقات مع ج.ع.م بشكل يلفت النظر. ولم يشر إلى الوضع الذي اجتذب أنصار السلم إلى مدينة الموصل. على أن عددا من الاشتباكات والمناوشات بين الأهالي المحتشدين نشبت في الطرقات والمقاهي كما كان متوقعا. وساء الوضع صبيحة اليوم التالي بخروج مظاهرات ومظاهرات مضادة في أنحاء من المدينة. هددت بتعذر السيطرة عليها. ولم يجرد أنصار السلم قوة كبيرة تخرج إلى الشارع. إلاّ أنّ ممثلين عنهم شكوا للشواف الاستفزازات والهجمات المسلحة عليهم من «عناصر رجعية» فلم يتلقوا جوابا شافيا.

في ذات اليوم السابع من آذار قرر الشواف عبور (الروبيكون[١٢]) وأفضى بقراره

---

(١١) هذا ما نقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط عن محمود عزيز: ١٤ «١٦» من آذار ١٩٥٩.

(١٢) شاع في اللغات الأوروبية كتعبير أدبي. فيقال إنّ فلانا عبر الروبيكون أي أقدم على قرار مصيري لا نكوص عنه. والروبيكون اسم نهير في أعالي إيطاليا يفصل بينها وبين بلاد الغال الألبية. جرت التقاليد أن لا يعبره قواد الرومان مع جنودهم بسلاحهم وإلاّ عدوا متمردين. توقف عنده (يوليوس قيصر) مترددا يفكر في عواقب ما سيقدم عليه من مغامرة الزحف على روما، وما سيجره عليه اشتباكه بخصمه (بومبي) ثم نطق بعبارته الشهيرة «ها قد ألقي النرد الآن» وذهبت مثلا! ثم عبر النهير. (المعرب).

هذا إلى رفعت سري في بغداد وإلى الطبقجلي في كركوك، فوافق سري وهو متردد على الأكثر، أما الطبقجلي الذي نصح بالتريث وبضبط النفس، فلم يأبه (الشواف) به وأصدر الأوامر بتنفيذ «خطة الأمن» وهي في الحقيقة حالة من حالات الحصار العسكري يدخل فيها تفريق الاجتماعات والتجمعات العامة بالقوة إذا اقتضى الأمر، كما اتفق مع المقدم عبدالله ناجي آمر قاعدة الموصل الجوية على ضرب أهداف منتخبة في منطقة بغداد. وكان السرب السابع في الموصل مؤلفا من مقاتلات من نوع فيوري ذات المحرك البستني (غير النفاث) وأعطيت إشارة البدء مرؤوس الشواف وموضع ثقته: المقدم علي توفيق الخالدي آمر الفوج الأول وآمر حامية عقرة في الشمال الكردي. وهي بلدة قريبة من بارزان والحدود التركية. إلاّ أنّ محاولات نصب محطة الإذاعة المنقولة من سوريا باءت بالفشل وضاع وقت ثمين في قيام ضباط ركن الشواف بالبحث عن خبير يتولى إصلاح الخلل فيها وضمان عملها.

في ليلة ٧/٨ من آذار أنجز الشواف بالتعاون مع الدرة صياغة بيانه الأول إلى الشعب العراقي. وفي ذات الوقت استدعي القوميون من سائر مناطق الموصل وأحيائها إلى معسكر الغزلاني بحسب قوائم معدة سلفا وبمساعدة مختار كل حي. ثم وزعت عليهم الأسلحة وبزات عسكرية بديلة وأعيدوا إلى المدينة لتشكيل مفارز تحتل نقاطا مختارة وتطوق الأحياء التي يتمركز فيها الشيوعيون وفي تلك الليلة أيضاً باشر ضباط من مقر اللواء بمساعدة القوات الخاصة الجديدة باعتقال عدد من أبرز أنصار السلم وشيوعيي الموصل واقتيادهم إلى القلعة الحجرية في المدينة ووضعوا تحت حراسة مشددة وعوملوا معاملة وحشية(١٣).

في غضون ذلك بدأت الفوضى تشيع في المدينة. وفشلت قوات الميليشيا القومية غير المنظمة والسيئة التوجيه في أن تحتوي الموقف. والشرطة التي كانت كل الجهات تستنجد بها وتستعديها أصابها الشلل والظاهر أنها جلت عن الشوارع وظلت بعيدة عنها. ثم تدفقت عشائر شمر إلى المدينة مثلما فعل أنصار السلم قبلها بيومين. ومثلما كان سيعمد إليه الكرد بعدها بيومين(١٤). وفي الساعات الأولى من صباح الثامن من

---

(١٣) كان بينهم أناس لا من هذا الجانب ولا من ذلك لكنهم محسوبين على معسكر قاسم. فضلا عن بضعة عشر من أعضاء الحزب الديمقراطي الكُردستاني جيء بهم من عقرة. وأربعة عشر ضابطا من مختلف الرتب إبتداءً من عقيد فما دون. (المعرب).

(١٤) بقيت العشائر خارج المدينة بأمر صريح من الشواف نفسه. (المعرب).

آذار انقلبت الاشتباكات إلى حرب. فأوعز الشواف إلى وحدات من المشاة وإلى مرتبات الانضباط العسكري التابعة للّواء بتمزيق التظاهرات التي كانت متوجهة إلى الثكنة الحجرية. حيث كان القادة معتقلين -وهي تهتف هتافا داويا باسم الزعيم الأوحد- وفتح الجيش النار، فانفرط عقد بعض المتظاهرين وولوا الأدبار، وواصل الآخرون اندفاعهم بعناد وأرغموا على الانحراف عن هدفهم مؤقتا.

وظهرت رايات ج.ع.م فوق بنايات المدينة(١٥)، وفي هذا بلغت الأزمة قمتها.

في ضحى نهار الأحد وهو الثامن من آذار أذيع عبر الأثير بيان (الشواف) الثوري. وبدأت الإذاعة تبث برامجها. أصبح راديو الموصل مسموعا بعد الموعد المقرر له باثنتي عشرة ساعة على الأقل. على أن هذا التأخير لم يكن له تأثير قط على النتيجة لو عملت الإذاعة في موعدها المقرر.

«البيان» صدر باسم العقيد عبدالوهاب الشواف قائد الثورة مدعيا فيه بأنه يعمل بالإتفاق مع العميد الطبقجلي قائد الفرقة الثانية وجاء فيه «أن ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة قد أجهضها الطاغية المجنون» الذي اصطنع له بدافع من تعطشه إلى السلطة «مجموعة من الفوضويين» «ذوي ايديولوجية سياسية خاصة وبدون دعم جماهيري». وقد أدى تعاونهما إلى اعتقال آلاف المواطنين الأبرياء. وإلى تنحية العناصر القومية من مراكز الحكم والسلطة. وأدى إلى حالة خطيرة من التدهور الاقتصادي وإلى شن «حرب عنيفة على الأمة العربية».

وطالب البيان بإقالة قاسم فورا. قاسم صنم الشيوعيين المتخلف عقليا وإلى تنحية «مجموعته الانتهازية» ليقوم بعدها مجلس السيادة بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة، بتعيين وزارة تلتزم بالنهج الذي قامت من أجله ثورة ١٤ تموز. إنّ هذا النهج سيضمن

(١٥) صرح عدنان جلميران وهو شيوعي موصلي بارز في مؤتمر صحفي عقد بعد أسبوعين أنّ مقر اللواء الخامس رفع على ساريته علم ج.ع.م أثناء الثورة (عراق تايمس ٢٤ آذار ١٩٥٩) وأنكر هذا شهود محايدون. ليس محتملا أن ينساق الشواف إلى هذا المدى في مرحلة الثورة الابتدائية فبياناته المذاعة من راديو الموصل صيغت بنهاية الحذر قدر ما تعلق الأمر بـ ج.ع.م، من الناحية الأخرى جاء في عدد كبير من التقارير أن أعلام ج.ع.م رفعت في الموصل أثناء الثورة. إنّ الانقلاب لم يكن عملا موحدا أو تحت ضبط تام. فكثير من الأنصار العسكريين فضلا عن المدنيين كانوا متحمسين لعقائدهم إلى الحد الذي كانوا يتلهفون لإظهارها بكل وسيلة. (لم يرفع أي علم لـ ج.ع.م على سارية معسكر الغزلاني وهو محض اختلاق من صاحب التصريح. المعرب).

للبلاد «العدالة الاجتماعية» وسياسة اقتصادية اشتراكية وديمقراطية تعاونية وسوف يطبق قانون الإصلاح الزراعي بصورة صحيحة. الحياد الإيجابي سيكون محور السياسة الخارجية للنظام الجديد. وذكر البيان الاتحاد السوفياتي في مقدمة الدول الصديقة التي ساعدت العراق والأمة العربية في محنتها الراهنة. وأكد أن الاتفاقات الخارجية والنفطية منها بصورة خاصة سوف تحترم.

في الوقت نفسه وإلى حين إقامة «حكومة دستورية» سيتحمل الشواف شخصيا عبء «إدارة شؤون البلاد». وأنذرت «العناصر المخربة» بضربات ماحقة ستنزل بها إذا ما حاولت عرقلة «عملية الإنقاذ الوطني»(١٦). وأكدت البيانات اللاحقة جريمة قاسم في الحيلولة دون قيام مجلس قيادة الثورة الأصلي بممارسة سلطته. وأمر أقدم ضابط في كل وحدة من وحدات الجيش بالرجوع إلى الشواف في سائر الأمور العائدة إلى منطقته. وحذر من دفع عوائد النفط لبغداد.

في الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين من ظهر ذاك اليوم بدأت حكومة بغداد تذيع عددا من البيانات الخاصة بما يحصل في الشمال وبصورة سريعة ومتلاحقة. بالأول قرئ مرسوم جمهوري يقضي بإحالة الشواف إلى التقاعد فورا. ثم أذيع أمر صادر عن قاسم بوصفه القائد العام للقوات المسلحة يقضي بتعيين العميد يونس محمد طاهر آمرا للواء الخامس. كان العميد يونس ضابطا مغمورا يرتبط بوشائج محلية. اتفق وجوده في كركوك أثناء العصيان. ثم صدر أمر ثان من قاسم موجه إلى الضباط وغيرهم من المراتب في اللواء الخامس يوعز إليهم فيه بإلقاء القبض على الشواف لتعاونه مع الأجنبي ضد مصالح الدولة، ولتآمره على سلامة الجمهورية الخالدة. وأذيع هذا الأمر عدة مرات. ثم أتى العبدي إلى شرح وتفصيل لمحتواه وأرصد مبلغ عشرة آلاف دينار لمن يأتي بالشواف حيا أو ميتا وأصدر العقيد طه بامرني قائد المقاومة الشعبية أمرا لمرؤوسه في الموصل «بسحق المتآمرين والخونة» وأعلنت المنظمات الوطنية شجبها الشديد ببيان مذيل بتواقيع أعضاء الحزب الشيوعي العراقي وراحت برقيات التأييد تنهال على الإذاعة منها برقية زعموا أنها واردة من الطبقجلي.

---

(١٦) إنّ إعادة صياغة البيان هنا، تستند إلى النص الذي التقطته لندن من راديو الموصل في الصباح الباكر (٩ و ١٠ من آذار) والظاهر أنه كان إعادة لأول إذاعة له. هناك نصوص أخرى تختلف اختلافا طفيفا أذيعت من دمشق والقاهرة في ساعة متأخرة لليوم الثامن من آذار. وقيل إن هذه النصوص التقطت من هاتين المحطتين. (تجد نص البيان في الملحق السابع عشر: المعرب).

كان الشواف يفترض أن جنوده سيطيعون أوامره عندما باشر في تطهير الموصل بوسائل عسكرية، إلاّ أنّه وجد نفسه هنا في موقف بالغ الخطورة. انقلابه هذا كان انقلاب ضباط فحسب. وحقد التمرد كان حقد ضباط. ولم يكن ينتظر من الجنود والمراتب أن يضطغنوا ويحقدوا على قاسم لرفضه تأليف مجلس لقيادة الثورة. وما كان الإصلاح الزراعي ليخيفهم. يضاف إلى هذا أنّ معظم جنود الفرقة الثانية هم كرد لا يثقون بالقومية العربية، إن لم نقل إنّها لم تكن تعني شيئا بالنسبة إليهم، في حين كان الضباط الكرد قد وزعوا على وحدات الجيش وهم أقل تمثيلا في الشمال منهم في أي منطقة أخرى. وكان هذا من تدابير نوري السعيد. وقاسم كان أفطن من أن يجري تغييرا في هذه الخطة. وعلينا في هذا المجال أن لا نبالغ في مدى التغلغل الشيوعي بين صفوف الجيش. إلاّ أنّه كشف في أثناء محاكمة المتمردين عن وجود ممثلين شيوعيين وربما في كل وحدة صغيرة، وغالبيتهم من نواب الضباط وضباط الصف تولوا مهمة التثقيف وتمتعوا بمكانة ذات شأن عند الأفراد. من الجهة الأخرى لم يول الشواف ومجموعته أي اهتمام بتوجيه عقول جنودهم وتهيئتهم للأزمة المقبلة، فعندما دنت ساعة الامتحان وجد الشواف نفسه بأقلية متحمسة من الضباط وأغلبية معتدلة مذعنة دون أن يكون لديه قطاع محكم من الأفراد والمراتب يمكن الركون إليه.

حتى عندما بدأ بتحريك القطعات إلى المدينة ضد التظاهرات، ظهرت حالات عصيان على الأوامر. وما أن أقبل ليل الثامن من آذار حتى انطلق عدد كبير من مجموعات الجنود بقيادة ضباط صفهم يهتفون لقاسم في الشوارع ويطالبون بالثأر والاقتصاص من الخونة. ورفضت وحدة كبيرة وهي فوج الهندسة التابع للفرقة بمقرها في الموصل - التعاون مع المتمردين من الأول تحت إمرة قائدها المقدم (عبدالله الشاوي). وما لبثت أن وجدت نفسها تخوض معركة مع الجنود الذين ظلوا موالين في حينه لضباطهم المتمردين. وبقي مقر اللواء وثكنات المعسكر الرئيسة في قبضة المتمردين المحكمة إلاّ أنّ عزمهم بدأ يرتخي بالتدريج. وفي مساء ذلك اليوم حاول قاسم إقناع محمود عزيز وغيره من ضباط المقر بالعدول عما هم في سبيله بمكالمة تلفونية خاصة. لكنه جوبه برفض قاطع وبشجاعة ناجمة عن الخوف المستسرّ في الأعماق إذا صدق حدسنا. والشواف نفسه، طبقا لما ذكره محمود عزيز فيما بعد، انهارت معنوياته تماما، فإذا بقصارى أمنياته أن يموت ميتة شريفة. في هذا الموقف اتخذ قرار بإرسال طائرتين من نوع فيوري في اليوم التالي لقصف محطة إرسال راديو

بغداد في أبي غريب، قرار مبعثه اليأس ليس إلاّ. ففي ٨ من آذار عندما كان لإسكات راديو بغداد تأثير ما على النتيجة، ضاع اليوم بسبب الافتقار إلى التفكير السليم.

دليل يأس من نوع آخر، هو القرار بالقضاء على المحتجزين اليساريين البارزين، وقد اضطلع محمود عزيز بمهمة التنفيذ. فكان (كامل قزانجي) أول من ناداه من غرفة الاحتجاز الجماعية. وهو من طائفة الكلدان (النساطرة المتحدين بالفاتيكان) موصلي الأصل يسكن بغداد. شيوعي سري العضوية[١٧] ونصير بارز للسلم وشخصية وطنية معروفة. أطلق محمود عزيز النار عليه فور خروجه وأرداه قتيلا. بعد هذا رفض رفاقه الخروج عند مناداتهم بالأسماء واشتد الاضطراب وتعاظم إلى الحد الذي ارتؤي فيه إرجاء عملية القتل إلى صباح اليوم التالي. وبحلول التاسع من آذار وجب على المتمردين أن يفكروا في مصير أنفسهم.

في السابعة من صباح ذلك اليوم، اتجهت طائرتا الفيوري لإنجاز مهمتهما. ونجحت واحدة منهما في بلوغ الهدف فقتلت رجلا وأحدثت بعض الأضرار دون أن تعرقل الإرسال. وبعد إقلاعهما من مطار الموصل بقليل ظهرت طائرة نفاثة من نوع (فنوم) في سماء الموصل وقصفت مقر اللواء. كان العقيد الأوقاتي آمر القوة الجوية سريعا في إرسال طائرته. وأصيب الشواف بجرح طفيف جراء القصف فأسرع إلى مركز الإسعاف وهناك تصدى له مضمد كردي فقتله بعد تبادل عيارات نارية مع جنود موالين للحكومة[١٨].

كان الوقت يشير إلى التاسعة وهو صباح يوم ٩ من آذار.

وبدأت عملية الفرار. المفارز القومية ما عتمت أن اختفت من الشوارع، المدنية

---

(١٧) لم يكن الأستاذ قزانجي شيوعيا وهو بالتأكيد لا يحمل بطاقة العضوية فيه. وكان من المبدأ عضوا بارزا في الحزب الوطني الديمقراطي. تزعم ما سماه جناحا يساريا منه وأعتبر ذلك خروجا منه على مبادئ الحزب فأنهيت عضويته فيه. إلاّ أنّه حوكم أمام مجلس عرفي فسجن في ١٩٤٩ وفي أثناء موجة الإرهاب التي شنها السعيد في العام ١٩٥٤ وبعد انتهاء مدة محكوميته أسقطت عنه الجنسية العراقية. وأبعد إلى تركيا وفق بروتوكول سري ملحق بحلف المعاهدة المركزية (السنتو) حيث احتجز في سجن بلدة (يوزكات) التركية إلى أن أعيدت إليه الجنسية بعد الثورة. كان كاتب هذه السطور من جملة المعتقلين المرشحين للقتل في الثكنة الحجرية. (المعرب).

(١٨) بعد سقوط قاسم قدم إلى المحاكم العرفية من أمكن القبض عليه من هؤلاء الجنود وأعدموا رميا بالرصاص ومن بينهم (قاتل الشواف المدعو يونس جمي).

منها والعسكرية. وقصد المقدم عبدالله الشاوي، محمود عزيز. وأعلمه بمقتل الشواف وطلب منه أن يستسلم. فبادر الملازم الأول خيرالله عسكر بإطلاق النار على ابن عمه الشاوي وأرداه قتيلا. واهتاج فوج الهندسة لمقتل آمره فاقتحم الثكنة الحجرية دون أن يلقى مقاومة شديدة. وانتقض الجنود الذين كانوا مع الشواف على ضباطهم بقيادة ضباط صفهم على العموم. وبدأت القطعات العسكرية الموالية تدخل الموصل أولها بإمرة العقيد حسن عبود الشيوعي بكل شيء خلا العضوية[19]، والعضو السابق في لجنة التحقيق العسكرية المرتبطة بمحكمة المهداوي. بعد ذلك عقبتها قوات المقاومة الشعبية ثم تدفق رجال القبائل الكرد تلبية لنداء (ملا مصطفى) لقد انحدروا من جبالهم «دفاعا عن أنفسهم ضد الشوفينية العربية[20]»، واقترن وصولهم عند الكثير من أهالي المدينة الفزعين بفكرة قيام مذبحة جماعية للسكان العرب قد تؤدي إلى بدء قتال دموي آخر. لكن الأمر ختم بقيام المصفحات بدك آخر أوكار المقاومة.

وتفرقت (شمر) في السهوب الغربية في حين دمرت منازل شيوخهم الكبار في المدينة فصارت أنقاضا. واتجه الضباط الضالعون في التمرد ممن لم يقتل أو يقبض عليه جنوده - نحو الحدود السورية كما فعل البارزون من أنصارهم المدنيين، ونجح بعضهم مثل محمود عزيز وعسكر والدرة في عبور الحدود. وقتل آخرون في طريقهم بيد عمال نفط عين زالة في تلكيف وغيرها. من بينهم النقيب عبدالجواد حميد الذي احتل قصر الرحاب في ١٤ من تموز ١٩٥٨ كان بين الذين قتلوا في تلكيف. ومن القتلى أمجد المفتي وهو قاض من وجهاء الموصل الضالعين في المؤامرة[21]. إنّ الكره الذي كاد يكون ملازما للموصليين المعادين للشيوعية والبالغ حد الثأر الدموي الجماعي تجاه سكان تلكيف خلال السنوات التالية نشأ عن هذا العمل على ما قيل فقد

---

(١٩) لم تدخل قوات عسكرية الموصل البتة لا بقيادة حسن عبود ولا بقيادة غيره. وقد تسلم آمرية اللواء الزعيم (طاهر) لكنه استبدل حالا بالعقيد (عبدالرحمن جلميران) وكالة. ثم أرسل العقيد حسن عبود ومعاونه بالطائرة من بغداد بعد يومين. (المعرب).

(٢٠) إستنادا إلى مقولة إبراهيم أحمد.

(٢١) لم يكن الحاكم أمجد ضالعا في أي مؤامرة وربما قتل هناك لأسباب أخرى. كذلك لم يكن لسكان هذه البلدة المسيحية أي دور في قطع خط الرجعة على الضباط الضالعين في المؤامرة لسبب بسيط وهو أنّ البلدة لم تكن على طريق الهاربين وبينها وبين الطريق المفضي إلى الحدود السورية نهر دجلة وعشرات الكيلومترات وأرجح أن الذي يقصده المؤلف هو سكان بلدة تلعفر فهؤلاء الذين قيل أنهم فعلوا ذلك. (المعرب).

قطعوا على الثائرين طريق الفرار إلى سوريا وأرسلوا إلى بغداد لمواجهة المهداوي وهم مكبلون كمادة طحن لمطحنة، ومن الطيارين اللذين انطلقا لضرب العاصمة. ألقي القبض على أحدهما في الموصل بعد عودته. وحاول الآخر الوصول بطائرته إلى سوريا إلاّ أنّه اضطر إلى الهبوط في العراق فقتل نفسه.

واصل راديو الموصل بثه طوال يوم ٩ من آذار، وكانت نداءات مؤلمة تدعو إلى الرثاء بحثها المحموم للناس على الثقة، وبإذاعتها أنباءً عن انتصارات وهمية، وحدة من جيش قاسم أبيدت عن آخرها أثناء اقترابها من الموصل، قاسم يستعد للهروب خارج البلاد بالطائرة، الشواف لم يقتل وإذاعة بغداد تكذب. . . في حدود نصف الليل اختفت البرامج الإذاعية بعد ساعات من استقبال سيء. وفي اليوم التالي ادّعت بغداد - وأيدها المذيع السوري- بأن نداءات التاسع من آذار إنما بثت من الجانب السوري للحدود[٢٢].

في الموصل لم تخف حدة العنف. ووقعت المدينة خلال الأسبوع التالي تحت حكم رجال زاد من تعطشهم للثأر حدة ذكرى النهاية التي كانت تنتظرهم وهم في سجن الشواف ومن أبرزهم النقيب مهدي حميد[٢٣] قائد قوات المقاومة الشعبية المحلية وآمر الانضباط العسكري المعين حديثا. وعدنان جلميران وعبدالرحمن القصاب وكلهم شيوعيون موصليون معروفون. وواصلت مفارز المقاومة الشعبية التي عززت وأعيد تنظيمها في تمشيط المدينة منزلا منزلا بالتعاون مع اتحاد الطلبة المحلي والكرد الجبليين، فضبطوا كميات كبيرة من السلاح واقتحموا مخازن أسلحة الشرطة دون أن يلقوا مقاومة. لم يكن حراس مستودعات السلاح حريصين إذ كانت تفتح للمغيرين من قبل الجنود المتعاطفين. والأسرى المقبوض عليهم كانوا يقتلون حالا أو يساقوا إلى «المحكمة الثورية» التي شكلها القصاب في مركز الشرطة العام. هذه المحكمة القصابية كما لقبت فيما بعد[٢٤]، حاكمت عشرات من مؤيدي الشواف المدنيين. ومن أبرزهم أفراد من أسرة آل كشمولة ونفذ حكم الموت بما لا يقل عن سبعة عشر، وعرفت

---

(٢٢) الغادري: الكتاب الأسود. دمشق الص٣١-٣٢. كان الغادري المذيع في الراديو المذكور.

(٢٣) لم يكن مهدي حميد بين المعتقلين. بل كان قد تخلف في الموصل بعد نهاية اجتماع أنصار السلم وأعيد إلى الخدمة في يوم ٨ من آذار تلفونيا، ولم يكن آمرا للانضباط. (المعرب).

(٢٤) إنّها تورية لفظية لا محيص عنها: قصاب ومحكمة قصابية.

المقتلة باسم «الدبلماجة» نسبة إلى بئر على الضفة المقابلة من دجلة، حيث تم القضاء عليهم وبدا وكأن العميد طاهر آمر اللواء الجديد والسلطة المدنية مشلولين تماما.

وبقي مدير الشرطة الجديد الذي وصل الموصل في ٩ من آذار مدة من الزمن عاجزا عن القيام بأي عمل أكثر من نقل المحكمة القصابية خارج بناية الشرطة إلى مدرسة الثانوية المجاورة. وفي ١٢ من آذار واستجابة لنداءات هذا المدير الملحة أذاع العبدي البلاغ المرقم ٨٧ يحث فيه رجال القبائل كافة على العودة إلى ديارهم ربما تحت تأثير انطباع خاطئ بأنهم خالقوا الفوضى في الموصل. فاستجيب للأمر عموما. وأنذر العبدي في بلاغه المرقم ٨٨ الصادر في ١٤ من آذار بلغة أشد «كل المواطنين... بأن يتركوا واجب المحافظة على الأمن والنظام إلى الجهات المسؤولة»[٢٥]، على أنّ المحكمة القصابية بقيت فعالة حتى نهاية آذار.

وما لبثت الأوساط المسؤولة أساساً أن أقرت بأن عددا من الناس الذين لم يكونوا ذوي علاقة قريبة أو بعيدة بالمؤامرة قد قتل بعد فشل الثورة. في حين أنّ لاقانونية المحكمة الثورية كان واضحا بما فيه الكفاية.

القتلى الذين كانوا ضحية مؤامرة الشواف قدر عددهم بحوالي المائة كما عرضه هاشم جواد[٢٦]. وهو لا شك جد ضئيل، وبخمسة آلاف من غيره. وأثبتت جريدة

(٢٥) الحياة: ١٤ من آذار ١٩٥٩.

(٢٦) بلغ عدد القتلى الجانب الذي حسب على معسكر الشواف صدقا أو كذبا بما فيهم الأبرياء ٦٧ شخصا، وقد ثبت ذلك باستمارات الطب العدلي في المستشفى الجمهوري. كما أكده عريف الاجتماع في ذكرى الانقلاب (١٩٦٤) الذي عقد في ملعب الموصل الذي شهد اجتماع أنصار السلم قبل أربع سنوات. وقد كان بين الحاضرين عدد من وزراء حكومة ذلك الوقت. وأتى عريف الحفل وهو (يوسف كشمولة) أحد الضباط المحكومين في العام ١٩٥٩ إلى ذكر أسماء القتلى واحدا بعد آخر. كما ثبت ذلك العدد من القضايا التي فتحت بهم زمن (عبدالكريم قاسم) وحوكم عشرات من جرّائها بعد انقلاب الثامن من شباط، وأدلى العقيد شمس الدين عبدالله رئيس المجلس العرفي العسكري الذي حاكم المتهمين لمؤلف ثورة ١٤ تموز، الزبيدي، وعنده الخبر اليقين ما مفاده أنّ مجموع عدد من قتل من القوميين ٤٧ شخصا فحسب - ص٤٤٣. في حين يجعلهم العميد خليل إبراهيم حسين ٧٢ مدنيا (مدخلا فيهم من قتل خارج الموصل) و١٧ ضابطا قوميا و٤ من ضباط الصف (الصراع بين عبدالكريم قاسم والشيوعيين، ج٤، الص٣٠٦-٣١٢). وبمقابل ذلك كان عدد من راح ضحية للاشتباكات من الجنود والضباط وضباط الصف من الطرفين ما لا يزيد مجموعه عن ٩٥ قتيلا. وبطبيعة الحال كان ثمة ضرورة للتهويل في عدد =

الحياة الحسنة الاطلاع عادة عدد بـ ٢٤٢٦[٢٧].

وقدم كلا الطرفين ثروة من الاحصاءات لا يدعمها دليل ليثبتا أنّ الخصم ارتكب الفظائع والمذابح بالجملة، في حين كان المدافع يمارس ضبطا للنفس يفوق طاقة البشر. ومهما يكن من أمر فإنّ الدلائل المتوفرة لا تترك شكا في أن عدد الشيوعيين واليساريين الذين فقدوا حياتهم كان أقل بكثير من خصوم الشيوعيين بعد فشل الثورة.

وادعي فيما بعد أمام المهداوي أنّ مقر الشواف ظل على اتصال مباشر بشركاء الانقلاب في ج.ع.م، وان المقدم برهان أدهم في القامشلي كان يزود رئيسه السراج وعبدالحكيم عامر بأنباء الحركة باستمرار. وهذا ما يفسر واقع إذاعة بيان (الشواف) من دمشق والقاهرة قبل أن يبثه راديو الموصل، من بين التهم التي وجهت إلى ج.ع.م أنّ سربا من طائرات الميغ أقلع من دمشق صباح ٩ من آذار قاصدا الموصل، إلاّ أنّه لم يستطع الهبوط لأن مطار الموصل قد سد بوجهه. ولعل هذه القصة حصيلة إشاعة اختلقت لرفع معنويات المتمردين المنهارة. وأخيراً قيل إنّ ثلاثمائة متطوع من ج.ع.م كانوا في طريقهم إلى (تل كوجك) على الحدود. إلاّ أنّ الحركة انهارت قبل أن يتمكنوا من العبور إلى العراق.

الانقلاب القومي الذي خطط لعقرة، لقي فشلاً ذريعاً. فالسكان كلهّم كرد وفي الوقت الذي كان يمكن أن يؤدي نداء موجه ضد البارزاني إلى بعض استجابة من (الزيبار) ومن قبائل أخرى مجاورة، لكن لم يقدم المؤتمرون على خطوة كهذه، فهم عرب لا يتفهّمون الشؤون الكردية.

في يوم ٨ من آذار قام المقدم (علي توفيق) وبتحريض من نائبه (المقدم يوسف كشمولة) وبدعم من معظم ضباطه بإلقاء خطاب في رؤساء العشائر آملاً إقناعهم بالثورة على بغداد. إلاّ أنّ موقف مستمعيه بقي غير واضح ولم يلتزموا بشيء، وقام ببعض محاولات فاشلة لتفريق المتظاهرين المساندين للحكومة. وفي صباح يوم ٩ من آذار إنهارت معنوياته واستولى عليه الخوف فهرب متجها نحو الغرب مع لفيف من أنصاره فاعتقل معظمهم في الطريق ونقلوا إلى بغداد.

= الضحايا من قبل إعلام ج.ع.م، تغطية للفشل الذي منيت به المحاولة ولصرف النظر عن مقدار تورط رجالها فيها بصرف الانتباه إلى هول ما وقع عن المتسبب والمشجع لما وقع. (المعرب).

(٢٧) عراق تايمس ١٣، ١٥، من آذار ١٩٥٩.

وفي مدينة أربيل تولى الإعداد للثورة نقيب شاب مندفع يدعى (داود حسين خليل). وكان العقيد (الجرّاح) آمر اللواء على علم بالمؤامرة ومتعاطفاً معها لكنه لم يندفع كثيراً. وفي الثامن من آذار جمع (داود حسين خليل) عدداً من الجنود في مقر اللواء وتهيّأ للعمل. إلاّ أنّ (الجراح) الذي كان يتابع التطورات لم يشأ التحرك وفي المساء عندما بدا فشل الانقلاب في الموصل واضحاً للعيان. قام ضباط اللواء الأقدمون باعتقال كلّ من (الجرّاح) و (خليل). وبذلك انتهت هزلية أربيل. وفي ساعات النهار لم تبدر من الأهالي المدنيين بادرة تحوّل عن ولائهم للحكم القائم.

لم تسهم بغداد ولا جنوب العراق في الانقلاب خلا جانب الكرخ مركز التجمع القومي الغالب في بغداد، على الضفة الغربية من دجلة. فقد أشرف (فؤاد الركابي) على تنظيم مظاهرة تأييد للشواف صباح يوم ٩ من آذار متأخراً بيوم واحد، وقيل إنّ عدد المشاركين فيها لم يتجاوز المائة والخمسين هذا العدد الضئيل نسبة إلى بغداد، حيث المظاهرات الشعبية خلال الأشهر الثمانية الماضية كانت تخرج بعشرات الألوف بل بمئات الألوف من المؤيدين - أظهر بكل وضوح مدى ضعف القوميين في ذلك الوقت ولم تحقق التظاهرة شيئا - هذه المجموعة البائسة لم تعبر النهر وسرعان ما تفرقت. فالعمل الذي كانت التظاهرة جزءاً منه، لم يتحقق وبكلمات الركابي نفسه «إنّ المؤتمرين في وزارة الدفاع وغيرها على الضفة الشرقية كانت أرجلهم وكأنها ملتصقة بالأرض»(٢٨).

أسباب فشل حركة الشواف يمكن إجمالها بسهولة:

سوء التوقيت سياسياً وتاكتيكاً. الانقلاب تمّ والمدّ الشيوعي قد بلغ ذروته، الحركة تمركزت في إقليم بعيد وليس في العاصمة. قائد الثورة ومعاونوه كانوا يفتقرون إلى برودة الدم وقوة الاحتمال ومهارة التنظيم، ثم انه لم يكن فيها عنصر مفاجأة. وقد شكت نقصاً بارزاً آخر يمكن تمييزه بالمقابلة، وهو أن المؤتمرين كانوا يمثلون قطاعاً صغيراً واحداً من الشعب رغم قوته فإنّه لم يقم بأية محاولة مهما قلّت للإفادة من تزايد السخط على حكم (قاسم).

---

(٢٨) الركابي: المرجع السالف ص ٢٤.

الفصل الرابع عشر

المدّ الشيوعيّ الأقصى وانحسار الثورة

سجلت الفترة المنحصرة بين أواسط شهر آذار ونهاية نيسان أعلى نقطة بلغها المدّ الشيوعي في العراق طوال عهد (قاسم). وحتى في هذه الفترة كانت القوة الظاهرية التي بدا بها الحزب الشيوعي، أعظم بكثير مما يملكه منها فعلاً. والتحليل الهادئ الرزين قد يبلغ بالمرء إلى هذه النتيجة. فبعد مراحل النضال المشترك، وتوالي المنجزات الثورية. وصلت مصالح (قاسم) ومصالح الشيوعيين نهاية المطاف. وكان عليهما بعد هذا أن يصطدما في تقرير موضوع مبدئي كثر الجدل حوله بحيث وضع القوتين المتعادلتين على المحك.

على إثر فشل حركة (الشواف)، خرجت التظاهرات الضخمة التي غصّ بها شارع الرشيد تحمل شعارات مطالبة رئيس الوزراء بإجراءات جديدة. الطلبات من (قاسم) تتضمن: القضاء على المتآمرين، تطهير الجيش والإدارات، تسليح الجماهير، الانسحاب من حلف بغداد فوراً، اتخاذ إجراءات قانونية ودبلوماسية ووقائية ضدّ البلدان التي ساهمت في العدوان على البلاد[1].

القضاء على المتآمرين:

بما هو قريب من الإجماع التام أنجزت الصحافة أمراً لم تنجز مثله، من قبل أو من بعد، خلال حكم (قاسم). ففي ١٠ و ١١ من آذار ما أن طالبت نقابة الصحفيين المجازة حديثاً والصحف الشيوعية بتعطيل «الصحف المتآمرة» حتى استجيب الطلب. وفي العاشر من آذار وقتما كانت صحيفتا «اليَقظة والحرية» تعلنان استنكارهما وشجبهما «للمؤامرة الفاشلة الأخيرة»، إقتحمت موجات من المتظاهرين مركزيهما وحطمت

---

(١) عراق تايمس ١٠ و ١١ من آذار ١٩٥٩.

مكائن طباعتهما. ولقيت عين المصير صحيفتا «الفجر الجديد، ولواء الأخوة الإسلامية». أمّا صحف «بغداد، والمواطن العربي» فقد آثرتا التوقف عن الصدور. ويبدو أنّ الحاكم العسكري العام، وهو المرجع الوحيد القادر على التصدي لهذا الهجوم - لم يحاول التدخل.

الصحف الباقية كانت إمّا شيوعية وإمّا رفيقة طريق. وظلتّ «الأهالي» كشأنها في السابق تضرب وحدها على وتر مستقل بين آن وآخر. وكان ثمة قادم جديد إلى الميدان خلال الفترة التي عقبت حركة الشواف، هو صحيفة «الإنسانية» نصف الأسبوعية التي اتبعت خطاً ماركسياً نظرياً. وكان من أسهل الأمور أن تغدو (إتحاد الشعب) صحيفة الحزب الشيوعي أهم الصحف اليومية في العراق إذ بلغ توزيعها ٣٥ ألف نسخة مقابل ١٥ ألفاً لأكثر الصحف البرجاسيّة رواجاً[٢]. بعد هذا فصاعداً تلاشى كلّ آثار المعارضة القوميّة من شوارع بغداد. حيث أبقت الاشتباكات والمعارك الصراع حيّاً حتى التاسع من آذار. لم يكن يعكرّ الهدوء الذي استتب للسيطرة الشيوعية الآن غير تعاقب مفارز المقاومة الشعبية في الأيام الهادئة، وبمواكب رتيبة كلما عنت فرص تغيير لمجرى الحياة الاعتيادية أكثر متعة: وفد من الموصل مثلاً أو عودة الدكتور (كبّه) من موسكو، الخروج من حلف بغداد، أو مؤتمر لأنصار السّلم.

ولم يكن الوضع يختلف كثيراً خارج العاصمة. أنباء مصدرها ج.ع.م. حول معارك ضارية بين الشيوعيين والقوى المعادية لقاسم، لم تتوقف إلاّ أنّها كانت تفتقر إلى دلائل معقولة[٣]، وبالأخصّ أولئك المدافعون عن الإسلام الذين بدوا وكأنهم خصوم أقوياء يقفون بمواجهة السيطرة الشيوعية في مراكز ثابتة كالنجف وكربلاء. لكنهم انسحبوا من الشوارع أو اختفوا من تلقاء أنفسهم بنهاية شهر شباط. وربما كانت (الرمادي) الاستثناء الوحيد. فقد وقعت في المدينة اضطرابات خطيرة تزعمها أحد أقرباء (عارف)[٤] في متنصف من شهر آذار. فردّ عليها الشيوعيون بإقامة اجتماع هناك لأنصار السلم في العاشر من نيسان. وفي هذه المرّة لم يُردّ على الاجتماع بانقلاب!

كان بوسع المقاومة الشعبية تجديد حملة اعتقالاتها للمؤيدين القوميين المعروفين

---

(٢) برافدا: ٤ من تشرين الأول. الميزان ص ١٤، تشرين الأول ١٩٦٠.

(٣) أنظر الملحق الثامن عشر.

(٤) عصام رشيد حويش تولى بعد انقلاب ١٤ رمضان قيادة الحرس القومي في الرمادي.

بعد إيقاف نشاطها هذا في منتصف شهر كانون الثاني (أنظر الفصل التاسع) بموجب بيان (قاسم). وكان المعتقلون يسلمون عادةً إلى السجون في بغداد أو في مراكز الألوية رأساً دون شكليات ودون أمر بالتوقيف صادرٍ من جهة قضائية أو أمنيّة رسميّة. وكانت إساءة معاملة الموقوفين متقصدة ولم تتحسن الحال إلاّ في شهر أيار. وبمجيء شهر حزيران الذي اقترن بتغيّر من ميزان القوى أرسِل المعتقلون إلى بيوتهم.

لم يكن (قاسم) بحاجة إلى حث وتحريض على سحق الخونة. فالإجراءات كانت من جنس العمل. «المؤامرة» كحركة تمّ سحقها في الوقت الذي كانت أولى التظاهرات المعادية قد سارت في شوارع بغداد. وأبرز المشاركين فيها الأحياء الموجودون في العراق هم رهن الاعتقال أو في طريقهم إلى بغداد ثم إلى المحكمة.

وبسبب تشعّب المؤامرة شرع في إجراءات استغرقت أسابيع من التحقيق وجرى مزيد من الاعتقالات وصدرت قرارات بحجز أموال الأشخاص، وطرد من الوظائف واقتيد عشرات من القوميين البارزين إلى مناف تبعد مئات الأميال عن موطنهم. هذه الوسيلة في معالجة أمر الساسة المشكوك فيهم استخدمها العهد الملكي بمدى واسع، وأبطلت في أعقاب الثورة. وفي نهاية شهر نيسان نشرت قوائم ثلاث بحجز الأموال تتضمن أسماء سبعة وثمانين شخصاً مذيلة بتوقيع (العبدي)[٥].

بدأت محاكمات انقلاب الشواف أمام (المهداوي) في ٢٤ من آذار بقضية الضباط الطيّارين الأربعة الذين تورطوا مباشرة بعملية قصف بغداد في ٩ من شهر آذار، وصدرت بحقهم أحكام الموت في ٢٨ منه ونفذت بعد يومين رمياً بالرصاص في ميدان رمي أم الطبول بالقرب من بغداد، وسط تصفيق وهتاف استحسان حار من حشود المتفرجين. كان سلوك المحكمة أثناء المرافقة جريمة بحق المفاهيم الأساسية للآداب والخلق العام. إلاّ أنّ الإدانة والحكم كانا قانونيين ومما لا مفرّ منه. ومصادقة (قاسم) على التنفيذ -وهو أول حكم بالموت نفذ بعد الثورة- مبعثه بلا شك شناعة الجريمة التي لا تجد تبريراً لها. ويصعب أيضاً أن نغفل الاستنتاج بأنه كان فضلاً عن هذا يريد أن يقدم بهم ترضية للشيوعيين: أربعة ضباط مغمورين لن يخلف موتهم أثراً كبيراً في عالم السياسة.

المسلسل الثاني من محاكمات المتهمين بانقلاب الشواف بدأ في العشرين من

(٥) عراق تايمس ٢ و ٣، ٢٣ من نيسان و ١ من أيار ١٩٥٩.

نيسان بقضية ضباط حامية عقرة. وبعد عشرة أيام صدرت الأحكام ضدّهم فحكم بالموت على ستة من المدانين. على أن الجمهور كان وقتئذ قد صحا من الهستيريا ونضا عنه آثار الصدمة بأحداث الموصل. فلم ينفذ أيٌّ منها.

لم يحد قاسم عن كرهه لسفك الدماء قضائياً حتى بعد ثورة الشواف، يتضح هذا من ملاحظة أبداها (المهداوي) إذ قال: «إنّ الزعيم الأوحد يسمع أينما يذهب هتاف - كريم! أعدم أعدم أعدم! لكنه يجيب بأن الوقت لم يحن بعد وعندما تلجئني الظروف سأعدم وأعدم وأعدم!»[٦].

في الوقت عينه بدت سياسة استعمال الرأفة بمن أدين من رجال العهد السالف واضحة جليّة. وإن دلت دلائل على ذلك قبلها. فأحكام الموت التي أصدرها (المهداوي) بحق رجال العهد الملكي لم تنفّذ وإن لم تخفف. وفي ١٤ من شهر نيسان وهو اليوم الذي سبق عيد الفطر أعلن (قاسم) ولأول مرة عفواً عن سجناء حكمتهم محكمة (المهداوي) ووعد بتخفيف أحكام أخرى. ونشرت مراسيم جمهورية في الجريدة الرسمية تقضي بإعادة ضباط إلى الخدمة كانوا قد أحيلوا إلى التقاعد بعد الثورة مباشرة. كما كان إعلان العفو العام عن قبيلة (شمّر) ذا صدى واسع، وبمثابة ميلان إلى أشياع العهد السالف أكثر من الميل إلى القومية العربية. وقد أيدت مصادر عراقية أن آلافاً منهم أفادوا من العفو وعادوا إلى العراق.

من النتائج المحتومة التي نجمت عن انقلاب (الشواف) هو التشديد في التدابير الأمنية على الصعيد العام. ومن أبرز القيود التي فرضت وأبعثها على الإزعاج قرار الحاكم العسكري العام بإلزام كل عراقي وعراقية بحمل هوياتهم دائماً. وتعديل قانون إقامة الأجانب للعام ١٩٣٨ بفرضه على الأجنبي تقديم بيانات حول إقامته في العراق خلال ثلاثة أيام من دخوله البلاد بدلاً من خمسة عشر يوماً بحسب القانون السابق. وأصدر مدير الأمن العام بياناً يلزم فيه تسجيل كل الآلات الكاتبة وآلات الاستنساخ، بقصد تعقيب مصادر الدعاية المعادية للحكم طبعاً.

هذه القيود التي ظلت سارية المفعول ولم يرفع أي منها، هي لا شك تتعارض روحاً مع كثير مما شرعه أو صرح به أو قرره المسؤولون في النظام الجمهوري بإخلاص وسلامة نية واضحيْن وفي مقدمتهم (قاسم) نفسه. إنّه ليُفسّر إلى حدّ ما بوقوع

(٦) عراق الشرق الأوسط ٢٢ من آذار ١٩٥٩.

النظام في إسار الشعور بأنه مطوّق ومحاط بالأعداء، كما يمثل بصورة غير مباشرة نجاحاً للشيوعيين، بكونه استجابة لروح مطالبهم. إنّ القيود الأخيرة تظهر بنوعٍ خاص خروج البوروقراطية عن وعيها بعامل الخوف من «التآمر» عليها.

وثمة إجراء يبين الوضع الذي جُرّ إليه النظام. هو صدور قرار في ١٥ من نيسان بتدقيق هويات كل اللاجئين الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن خمس عشرة سنة. وفي العراق لا يزيد عدد الفلسطينيين عن خمسة آلاف. إلاّ أنّهم اعتبروا بصورة خاصة ممن تستهويه دعايات (عبدالناصر).

وفضلاً عن هذا صدر قرار بتشكيل محكمة عرفية عسكرية ثانية (أنظر ما سبق). لم تلبث هاتان المحكمتان كما أثبتته الأحداث المقبلة، أن انقلبتا إلى أداة قمعية ضد الشيوعيين. لأن محكمة (المهداوي) لم تكن بالطبع مناسبة لهذه المهمّة.

التطهير:

اتسعت عمليات التطهير في الجيش والإدارات المدنية خلال الأسابيع التي عقبت انقلاب الشواف. إن التخلص من المؤتمرين وشركائهم البارزين المباشرين أبعد عدداً كبيراً من أعداء الشيوعية الذين بقوا حتى تلك الساعة يحتلون مراكز هامة. إلاّ أنّ ثمّة عدداً كبيراً من العسكريين والإداريين والدبلوماسيين من ذوي المراكز الحساسة، التي لا تعتبر مراكز رفيعة بالضرورة، افترض بحقّ أنهم ليسوا أفضل من (الشواف) في سرائرهم. وكان من مصلحة (قاسم) ومصلحة الشيوعيين المتلازمتين أن يزاح هؤلاء. فبدأت عملية كنس واسعة دون ضجّة كانت نتيجتها أن حرم الجيش من خدمات مئات الضباط الذين أحيلوا إلى التقاعد. وبقيت غالبية المناصب التي خلت دون أن تملأ. حصل هذا عندما بدء الجيش يتلقى مقادير كبيرة من المعدات الغريبة عنه تماماً. ولما كان هذا يفرض على الكفاءة العملية عبئاً ثقيلاً في أحسن الظروف فإنّ المعاناة من نقص الكفاءة كان شديداً بطبيعة الحال، وتزامن هذا الوضع مع المكانة المتقدمة التي احتلها ضباط الصّف -وهم يميلون إلى اليسار آنذاك- في حالة تبنّيهم أية عقيدة سياسيّة. ولا بدّ أنّ قاسماً اعتبر هذا ثمناً معقولاً يدفعه للتخلص من العناصر العدوّة لاسيما وانه غير مهدّد بحرب خارجية.

وفي السلك المدني والدبلوماسي واصلت لجان التطهير الرسمية عملها بهمّة ونشاط وقد مدّ في وجودها ما زاد عن الأشهر الستة التي نصّ عليها القانون بالأصل

(أنظر الفصل الثالث). ولم يتضح مقدار منجزاتها الخاصّة. إلاّ أنّ وزارات الخارجية والتربية والشؤون الاجتماعية فصلت أو أحالت إلى التقاعد عدداً كبيراً من موظفيها بنتيجة نشاط تلك اللجان.

وأهم من هذا لجان (صيانة الجمهورية) تلك الهيئات التي سبق وطالبت بها مذكرة الحزب الشيوعي بتاريخ ١٤ من شهر تموز. أقام ح.ش.ع هذه اللجان في كل دائرة من الدوائر الحكومية لمؤازرة لجان التطهير الرسمية. فكانت تنظم قوائم بأسماء الموظفين الذين تعتبرهم غير موالين للجمهورية استناداً إلى معلومات يمدها بها الحزب وكان عملها فورياً وحاسماً وكانت «توصياتها» لرؤساء الدوائر قلما تهمل. ومن نافلة القول إنّ كلّ الإجراءات التي اتخذت بمبادرة اللجان لم يكن لها سند قانوني وهي منافية لقوانين وأنظمة الخدمة المدنية.

وأسندت وظائف الأمن في الشمال عموماً وفق رغبات الحزب الشيوعي إمّا لأنّ قاسماً كان يرى أنّ الوقت لم يحن بعد للمجازفة بإحلال «التوازن» في مراكز القوى أو لأن طلب الشيوعيين المكافأة كان أقوى من أن يُرفض. وعلى هذا استخلف (الطبقجلي) في قيادة الفرقة الثانية العميد (داود سلمان الجنابي) وكان قد عين آمراً للكلية العسكرية في كانون الأول ١٩٥٨ خلفاً (للدراجي) بعد مؤامرة (رشيد عالي). فكان العضو الوحيد في الحزب الشيوعي تناط به قيادة وحدة فعّالة في الجيش أيام حكم (قاسم). وكان (حسن عبود) الآمر الجديد لحامية الموصل شيوعياً خلا العضوية الرسمية. والنقيب (الرائد بعدها بقليل) مهدي حميد قائد المقاومة الشعبية في الموصل قبل حركة الشواف وبعدها، مالبث أن صار قائداً للمقاومة الشعبية لسائر المنطقة الشمالية بمقرّه في كركوك. والعميد (يونس محمد طاهر) الآمر الجديد للواء الخامس (أعيدت تسمية اللواء، فأصبح اللواء الحادي عشر، إزالةً لكل علاقة أو أثر بالمحاولة) لم يكن له محلّ في هذا الوسط فأحيل إلى التقاعد بعد شهر، نزولاً عند طلب الشيوعيين كما قيل، وعلى أغلب الإحتمال كانت إحالته إلى التقاعد مدعاةً لارتياحه[7]، واستخلف بالعقيد (حسن عبود) الذي جمع بين الآمريتين. إلى جانب هذا مُلئ المنصبان الخطيران لمعاونية رئاسة أركان الجيش ومديرية الاستخبارات العسكرية وكان يشغلهما شريكان (للشواف). فتولى أولهما العميد (علي غالب عزيز) بالإضافة

(٧) الأهرام ٢٤ من نيسان ١٩٥٩، الاخبار (القاهرية) ٥ من أيار ١٩٥٩.

إلى تعيينه قائداً للفرقة الخامسة، وتولى ثانيهما العقيد (محسن الرفيعي) وكلاهما صديق (لقاسم)، ولا اتجاه سياسي آخر لهما[٨]. كما أسندت قيادة الفرقة الأولى في الجنوب إلى العميد (سيّد حميد سيّد حسين) وهو شيعي أثبت فيما بعد بأنه أشدّ من تقلدّ أمرية عالية اضطهاداً للشيوعيين في عهد (قاسم).

ولم يصب الشيوعيون نجاحاً في قطاع هام جداً من الحياة العامة، ألا وهو الفوز بمناصب عالية في الإدارات المحّلية. فبإشراف وزير الداخلية العميد (أحمد محمد يحيى) بقيت مناصب المحافظين والقائمقامين ومدراء النواحي بعيدة المنال عن الشيوعيين خلا استثناءات قليلة. بل كانت خصماً للشيوعية إلى درجة كبيرة[٩].

على أنّ الشيوعيين فازوا بمنصب مدني عال لأمر عملي لا يتعذر فهمه، هو مديرية الإرشاد والإذاعة العامة. كان عزل المدير العام السابق بعد انقلاب الشواف مباشرة قد تأخر كثيراً بوصفه نصيراً للقوميين. والمدير الجديد (ذوالنون الحاج أيوب) كاتب معروف ونائب سابق من المعارضة. وقد تبين من سياسته أنّه كان يساير الخط الشيوعي تماماً. وقد ظنّ خطأً بأنه عضو في الحزب الشيوعي كما شاع عنه.

في ٢٢ من نيسان أصدرت الحكومة قانوناً يقضي بإلغاء جميع القوانين التي تتعارض مع الدستور المؤقت وأهداف الثورة[١٠]. وكانت القوانين المستهدفة هي تلك التي تؤيد سياسة (نوري السعيد) في القضاء على كل نشاط سياسي من أي شكل كان، وكان معظمها موجهاً ضد النشاط الشيوعي. إنّ إلغاء هذه القوانين لم يكن ذا أثر أكثر من إضفاء صفة الشرعية على الإجراءات والتدابير التي اتخذت بعد الثورة. مع هذا فهو مكسب حقّ للشيوعيين أن يهنئوا أنفسهم به[١١].

---

(٨) كان (الرفيعي) من ضباط قاسم في حرب فلسطين.

(٩) أبرز المناصب بين هذه المستثنيات: منصب العميد عبدالمجيد حسن، أمين العاصمة (المعيّن) كان رفيق طريق ثابت طوال فترة تصاعد المد الشيوعي. ولم يتقدم أكثر من هذا.

(١٠) الوقائع العراقية رقم ١٠٩، ٢٢ من نيسان. راديو بغداد ٣ (٥) من أيار ١٩٥٩.

(١١) لم يتغير شيءٌ في الواقع، وليس ثمّ ما يمكن أن يهنئ الشيوعيون أنفسهم به. وكل ما في الأمر انها مجرد لعبة عاطفية من ألعاب (قاسم)، فما ألغاهُ هو (١) قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي المرقم ٥١ للسنة ١٩٣٨. الذي يعاقب على نشر الأفكار الشيوعية والتنظيم الشيوعي والاشتراكي. (٢) مرسوم تعديل قانون العقوبات المرقم ١٦ للسنة ٩٥٤ الذي جعل أنصار السلم والشبيبة الديمقراطية من ضمن الهيئات الشيوعية وشمل أعضاءها بالعقاب. إلاّ أنّه أحَلّ محلها وفي عين اليوم المادة ٣١ من التعديل الذي أجراه على الباب الثاني عشر من قانون =

تسليح المقاومة الشعبية:

إن الإصرار الشيوعي على وجوب تسليح المقاومة الشعبية إنّما كان غطاءً يخفي تحته خطة بناء قوة ميدانية مقاتلة تحت تصرف الحزب الشيوعي. كان هذا الاقتراح عند تحقيقه سيسمح لأفراد قوة المقاومة الشعبية بالاحتفاظ بأسلحتهم النارية كجزء من التجهيزات الشخصيّة بدلاً من تسليمها لمستودعات الجيش بعد الفراغ من كل واجب.

المسألة من الأهمية والخطورة بمكان. لأنّ ردّ الفعل الحكومي على هذا الطلب سيشير بلا جدال إلى أيّ مدى سيكون (قاسم) مستعداً أو مضطراً إلى أن يعهد بالمحافظة على الأمن إلى سلطة شيوعية، وكم هو مطمئن إلى حسن نيتها لأكثر من مقتضيات الوضع الآني.

إلاّ أنّ المطلب لم يتحقق ولم تعر الحكومة أذناً صاغية للالحاح. وعلى العكس من هذا بدا وكأن ثم جهوداً كبيرة تبذل لاستعادة الأسلحة التي وقعت في أيدي المقاومة الشعبيّة في الشمال أثناء حركة الشواف. وفي بغداد لم تعد دوريات المقاومة الشعبية تحمل أسلحة نارية حتى أثناء تأديتها واجباتها. حتى أدىّ بها الأمر إلى حماية الجمهورية بالعصي والهراوات[١٢].

مع ذلك، من الخطأ أن يستخلص من هذه الوقائع دلائل بيّنة على تهافت سلطة المقاومة الشعبية أو الحطّ من مكانتها. قلّة فحسب من المراقبين تمكنت من الوصول إلى حقيقة أنّ هذه الميليشيا الشيوعية بذراعها الباطشة وما تشيعه من رهبة إنما تعتمد في كلّ حال - على عطاء (قاسم) الذي قد يبسط كرمه أو يضنّ به. وانه في هذا المجال حكمٌ داهية في تحديد القدر الذي يجب أن يبذل من العطاء. كان الخصم من القوة التي اعتقد بأنه يملكها فعلاً، إلى أن وُضعت قوته موضع امتحان. فإذا كانت قوة المقاومة قد قدرت بأكثر من حقيقتها فالعذر في خطأ التقدير يمكن اغتفاره لأن هذا التنظيم حقق

= العقوبات (الجرائم المخلّة بأمن الدولة الداخلي والخارجي) وهي وإن خلت من الصراحة التي كانت في القانونين الملغيين فقد كان منطوقها واضحاً وهدفها معلوماً. ولم يتغير شيء مطلقاً إذ بقيت المحاكم العرفية لا تستقبل الشيوعيين وحدهم كما كان في السابق بل وأنصارهم أيضاً فتحاكمهم وتدينهم وفق هذه المادة الجديدة وتثقلهم بأحكام قد تبلغ عشر سنوات بالأشغال الشاقة وهو أقصى عقوبتها. هذه المادة هي في نظر القانونيين أخطر من سابقيها بسبب صياغتها المائعة التي تفسح المجال للتأويل والتفسير وقد حوكم بها الشيوعيون فعلاً فيما بعد. (المعرب)

(١٢) مرآة الشرق الأوسط ١٥، ٢٥ من آذار ١٩٥٩.

لنفسه أوسع انتشار إقليمي في ذلك الحين. فما جاء شهر نيسان إلاّ وكانت المقاومة قد ثبتت أقدامها في كلّ المحافظات العراقية. إلاّ أنّها بقيت محصورة في المدن الكبيرة نسبياً حيث الرقابة الحكومية ليست صعبة كثيراً.

الانسحاب من حلف بغداد:

الحدثان البارزان في سياسة العراق الخارجية خلال هذه الفترة هما: الانسحاب من حلف بغداد، وعقد معاهدة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي.

في مساء ٢٤ من شهر آذار ١٩٥٩ أعلن (قاسم) للصحفيين العراقيين وسط هتافٍ له، أنّ العراق قد انسحب من حلف بغداد. وأن القرار قد وضع موضع التنفيذ فوراً. وإن كانت النهاية الرسميّة له في ٢٤ من شهر شباط ١٩٦٠ أي بعد خمس سنين من إبرامه[١٣]. بعد هذا أوضح (قاسم) «ان احتفاظنا بعضويتنا في الحلف قد يساعد على الاعتداء علينا وحبك المؤامرات ضدنا، لتستغلّ من قبل أطراف الحلف للتدخل في شؤون البلاد الداخلية بحجّة إعادة الأمن والنظام». لا شك أنّ المقصود بهذا التعليل الصعب هو تبرير التأخير في الإقدام على هذه الخطوة. وكان قريباً من لبّ الموضوع حين استطرد يقول: «إن تمجيد حلف بغداد خلال هذه الفترة (يعني بعد الثورة) قد أفادنا»، وإنّ «كل الاحتمالات (للبقاء أو البقاء فيه دون نشاط حتى انتهاء أجل المعاهدة المضروب نصاً) قد تم بحثه بهدوء وحكمة وتروّ لكيلا نعطي الآخرين حجّة لاتهامنا»، وقد وجد على أي حال «ان عضويتنا في حلف بغداد من شأنه أن يحطّ من كرامتنا واستقلالنا الوطني».

وأكد قاسم: «بأننا سنبقى أصدقاء كلّ دولة تضمر الصداقة لنا»، وبمحاولة منه التأكيد على ما يبدو لعلاقات العراق الطبيعية بالشركاء القدماء في الحلف روى كيف أنّ السفير التركي في بغداد أبلغ الحكومة رسمياً أثناء قيام (الشواف) بأن تركيا تعتبر هذا الحدث من شؤون العراق الداخلية البحتة. إن هذا التصريح التركي الذي كان استخدام (قاسم) له بمثابة حجة للانسحاب هو من قبيل الهراء وواحد من التناقضات المنطقية التي كان قاسم عرضةً لها ليس إلاّ.

في اليوم عينه سلمت مذكرة مقتضبة لسفراء دول حلف بغداد. ونقلت شفاهاً

---

(١٣) عراق تايمس ٢٥ من آذار ١٩٥٩.

لسفير الولايات المتحدة. وإليك ما جاء فيها:

«إنّ هذا القرار اتخذ تجاوباً مع رغبات الشعب ومبادئ الثورة. حيث إنّ الشعب عبّر في كلّ مناسبة عن رفضه هذا الحلف...» كما أكّدت المذكرة أيضاً «أنّ القرار سوف يساعد على بقاء علاقات الصداقة والمودة مع أعضاء الحلف».

من نتائج خروج العراق على حلف بغداد، إلغاء الاتفاق الخاص مع بريطانيا العظمى الموقع في ٤ من نيسان ١٩٥٥(١٤). وبهذا فقدت قاعدة القوة الجوية الملكية البريطانية حق تواجدها القانوني في (الحبّانية) كما فقدت قيمتها الستراتيجية بالنسبة للثورة. وفي ٢٦ من شهر آذار أعلنت السفارة البريطانية في بغداد عن قرب انسحاب القوة الجوية التي تتألف من أربعمائة شخص بينهم ثمانون من أفراد الأسر. وبدأ الجلاء في ٦ من شهر نيسان وتمّ في ٣١ من شهر أيار. لأول مرة منذ شهر تشرين الثاني ١٩١٤ خلت تربة العراق من قوات عسكرية بريطانية.

بعد إعلان قاسم الانسحاب من الحلف قررت الحكومة أن يكون يوم ٢٤ من شهر آذار يوم عطلة رسمية باسم «عيد الحرية»(١٥).

إنّ الانسحاب من الحلف كان أقل اجتلاباً للاهتمام من واقع تأخر ذلك فترةً طويلة. كانت عضوية العراق فيه مصدر حراجة كبيرة للحكم. ومن الأمور المزعجة عند اليسار، وهبة سماوية للقوميين الذين اهتبلوا الفرصة ليلصقوا تهمة مزدوجة (بقاسم). قاسم شيوعي وعميل للغرب في الوقت نفسه. إنّ الوحيدين الذين سيفرحهم بقاء العراق في الحلف هم كما وصفهم (المهداوي) بـ«أيتام نوري» الذين لا تسوى صداقتهم قلامة ظفر.

قد يكون السبب الذي تعلل به (قاسم) لتأخير الانسحاب وجيهاً: لمّا كان الحلف قد فقد أهميته العملية بسبب الثورة. فمن الضروري والحالة هذه أن يبحث الموضوع بحكمة وهدوء وتروّ قبل اتخاذ خطوة شكلية صرفة قد تفسرها الدول التي لا يرغب (قاسم) في النأي عنها - بأنها خطوة عدائية.

رحّب الشيوعيون بالانسحاب من الحلف وعدوه نصراً عظيماً واحتفلوا بالمناسبة بطريق التظاهرات والبيانات والمواكب وتعليقات الراديو. وبذلت ج.ع.م وأنصارها

---

(١٤) أنظر الملحق التاسع عشر.

(١٥) عراق تايمس ٢٧ من آذار ١٩٥٩.

الجهود القصوى لإظهار الانسحاب كنتيجة لصفقة سرية بين (قاسم) والاستعمار بدليل عدم اكتراث لندن بالموضوع أصلاً. وربما لقيت دعايتهم هذه تشجيعاً لوجهة النظر من نتائج المحادثات التي جرت في شهر نيسان بين الحكومة وبين شركة النفط العراقية تلك المحادثات التي أيدت بأنّ العلاقات بين النظام وبين رموز الاستعمار هي جيدة. وأن موضوع التأميم لن يطرح على بساط البحث في المستقبل القريب(١٦).

في السادس عشر من آذار وقعّ وفد اقتصادي برئاسة الدكتور (كبّه) في موسكو اتفاق تعاون اقتصادي وفنيّ. وتمت المصادقة عليه من جانب الحكومة العراقية في ٢٣ من شهر آذار(١٧). يقضي الاتفاق بأن يقوم الاتحاد السوفياتي بإقراض العراق مبلغ خمسمائة مليون روبل بالسعر الرسمي للعملة. وبفائدة قدرها إثنان ونصف بالمائة على أن يسددّ القرض خلال اثنتي عشرة سنة. وأن ينفق خلال سبع سنوات على مشاريع صناعية وبناء خطوط مواصلات وفي مقدمتها مدّ خط سكة حديد بغداد البصرة العريض، وعلى مشاريع الإصلاح الزراعي وأن يقوم ثمانون خبيراً سوفياتياً بالإشراف على العمل وإدارته في مراحله الأولى.

كان للاتفاق صدى عميق لدى توقيعه. وحرص (خروشوف) في خطبة طويلة عند الاحتفال بالتوقيع على تأكيد دعمه للعراق في نزاعه مع ج.ع.م. وتأييده لاستقلاله الوطني(١٨)، وانبرت صحيفة (الأهالي) الرزينة والحساسة جداً في الأمور الاقتصادية عادة، لتقول فيه: «إنّ المساعدة غير المشروطة من البلدان الاشتراكية قد حررت العراق من تبعيته الماضية للغرب في كلّ ميادين التنمية والإعمار». وتوقعت «بأن تسهم كثيراً» في توجيه «سياسة العراق الخارجية»(١٩). لا عجب أن بدا الاتفاق في نظر الحكومات الغربية نذير شؤم.

التصدي للمعتدين:

«المطلب الشعبي» الأخير الذي نوشد به (قاسم) هو اتخاذ إجراءات تأديبية بحق

---

(١٦) أنظر تصريحاً للدكتور كبه في عراق تايمس في ٢٧ من شهر نيسان ١٩٥٩. عند انتهاء المحادثات حصل العراق على عدد من الامتيازات لم تمس على كلّ بأساس الاتفاقات.

(١٧) الوقائع العراقية رقم ٢١٤٧، ٢٩ من آذار ١٩٥٩.

(١٨) ايزفستيا - الميزان رقم ٢٤ من شهر نيسان ١٩٥٩. الملحق: الص ١-٦.

(١٩) الأهالي. راديو بغداد ١٨ (٢٠) من شهر آذار ١٩٥٩.

تلك الدول التي «بيتت العدوان» على العراق.

إن كان القصد من هذا إيجاد أسوأ ما يمكن من العلاقات مع ج.ع.م فإنّ التطورات اللاحقة لم تدع كثيراً من الأمل في الرغبة في بناء علاقات جيدة. فالعلاقات بين عراق قاسم و ج.ع.م بلغت دركها الأسفل بعد حركة (الشواف) وبالمقارنة بالمشاعر فإنّ ما تبدّى منها في الأشهر التي سبقت تلك الحركة لم يكن مضراً بالعراق.

هناك فرق بين السياسات التي اتبعها كلّ طرف إزاء الآخر. فالعداء الكامل الذي أظهرته ج.ع.م للنظام العراقي لقي ردّه من الشيوعيين العراقيين وأكثر حلفائهم تحمساً لهم. ومن أبرزهم (المهداوي) و(ماجد أمين). إلاّ أنّ موقف (قاسم) والقطاع السياسيّ العام كان أكثر تعقيداً.

الموقف الذي اتخذته ج.ع.م في هذه المرحلة لا يمكن تفسيره بأنه محض ستراتيجية تهدف إلى إسقاط نظام لم تعد ترجو منه شيئاً. فالمقرّر الحاسم للمسألة هي الحساسيّة المرتعشة التي سجلها خلق (عبدالناصر) قبلاً والتي كان سيسجّلها مرة بعد مرة كلما وجد مكانته هدفاً معرّضاً لأحداث سياسية غير مواتية. وقد زاد في الطين بلّة ومن النار وقيداً واقع وقوف نظام عربي «متحرّر» موقف معارضة منه، ولأول مرة. لذلك جاء العقاب سريعاً. كان (عبدالناصر) يدري أن عملاً درامياً لم يكن بمتناول يده. ليس ثمة شيء أشبه بتأميم قناة السويس مثلاً. كما أن شنّ حرب على العراق أمرٌ متعذر. إنّ معركة الحقد التي أطلقت الآن من عقالها تدين بالكثير إلى الرغبة المحرقة في توجيه الضربات دراكاً إلى خصم كان يجب إزاحته، وهو الآن في حصن أمنع من عقاب الجو.

أول تحرّك كان هاماً: في التاسع من آذار عندما كان الانقلاب في الذروة وبالنظر إلى العالم الخارجي على الأقل، قرن (ماجد أمين) هازئاً، اسم (عبدالناصر) بـ«فرعون» وهو في معرض التنويه بـ«القضاء على أحلامه»[٢٠]، كما أشار أيضاً إلى ثلاثي «جمال عفلق الحوراني» معادلاً بذلك رئيس ج.ع.م بقائدي البعث في دمشق. لعلّ هذا التركيب اللفظي كان أقل إهانة مما قدّره (ماجد) المندفع! بعدها بيومين انبرى (عبدالناصر) ليثير مشاعر مستمعيه بسلسلة من الخطب الجارحة ضد العراق امتدت أسبوعاً. وخصّ بنبرة ملأى بالحقد والحنق الهجمات التي «تعرض لها رئيسكم» من

---

(٢٠) راديو بغداد ٩ و(١١) من شهر آذار ١٩٥٩.

«محكمة قاسم، محكمة الشتم والسبّ»، وهاجم شخص (قاسم) بعبارة «قاسم العراق» وهي تَورية فيها الكفاية من الوضوح، ما لبث أن تلقفتها صحافة ج.ع.م ومن والاها «إنّ قاسم مدفوعاً بحقده وحسده وضعفه وافتقاره إلى المبادئ، خان القومية العربية تزلّفاً للاستعمار» وأولئك الشيوعيون ناكرو الجميل الذين سددوا دَيْن ج.ع.م بمنحهم الحماية واللجوء والنجاة من اضطهاد (نوري)، بعملهم على تقويض صرحها وهدمها. وقال (عبدالناصر) مستطرداً «ولم يكتف قاسم بهذا بل أضاف جريمة القتل العمدي إلى جرائمه السابقة»؛ وإنّها لكذبة فاضحة أن يلصق بـ ج.ع.م تهمة التحريض على انقلاب (الشواف) أو الاضطرابات التي سبقته. تلك الاضطرابات وذاك الانقلاب إنما كانت ردود فعل صحيحة للقومية العربية على التخريب الذي أحدثه قاسم والشيوعيون أو ما هددوا بإحداثه. إنّ ج.ع.م هي بحق وحقيق حاملة لواء القومية الصامدة العنيدة التي لا تحجم عن أية تضحية في هذا السبيل».

رددت الصحافة والراديو هذه الصرخة. كلّ محرّر ومعلق بأسلوبه الخاص. بعضهم (كحسنين هيكل) في «الأهرام» بأسلوب أخرق رقيع يقوم على الادعاء بالمسؤولية. وبعضهم الآخر بأسلوب سوقي يقرب من الفحش[٢١].

وعبئ الجمهور في ج.ع.م، تعبئة كاملة لخوض معركة الحقد. فأخرِجت مظاهرات كثيرة في سوريا فاقت بعددها ما نظّم منها في مصر، وقد يكون مردّ هذا التعاون إلى تباين الأمزجة في القطرين، أو ربما لأنّ تحدي سلطان (عبدالناصر) في الشمال - من قبل نظام (قاسم) تَطَلّب لمواجهته مجهوداً أكبر في مجالي التحريض والتنظيم.

لم تكن هذه الحرب قاصرة على الاستهلاك الداخلي. فبعد ثمانية أشهر فحسب من تهنئات (عبدالناصر) بثورة العراق المقترنة بإغلاق إذاعة «صوت العراق الحرّ»، عاد الصوت يلعلع عبر الأثير بمحطتين بدلاً من واحدة، ففي الخامس من شهر نيسان بدأت إذاعة «صوت العراق» تبث برامجها. وأعقبتها في الثاني والعشرين منه محطة «راديو الجمهورية العراقية الحرّة» كلتاهما تناديان بشعارات القومية العربية وتهاجمان قاسماً والشيوعيين مدعيتين بأنهما تبثان من فوق الأرض العراقية. وربما كانتا قد أقيمتا في سوريا.

---

(٢١) أنظر الملحق التاسع عشر والملحقيْن السادس عشر والثامن عشر على التوالي (المعرب)

من التهم التي قلما يتوقعها المرء التي ألصقت (بقاسم) ونصرائه الشيوعيين ما أريد به تفسير نفرة الشيوعيين من القومية العربية: «لا تجري في عروقهم قطرة دم عربية واحدة». «هم إمّا ترك، أو كرد أو إيرانيون أو يهود»[٢٢]. إنّ الادعاء بكون الشيوعيين غير عرب، الذي ظهر في الوقت عينه في عدد من الصحف المصرية - وتم التخلي عنه معاً في آن واحد، لاشك وأنّ السلطة أوحت به. وهو بلا جدال يحول التهمة بالشعوبية إلى مصطلح مبتذل رخيص. وبسبيل المقابلة بالمثل راحت الصحافة العراقية تهاجم خصمها بدعوى «العنصريين الفاشيست» ويمكن إجمال الخطّ الدعائي الذي تبناه العراق بـ«أنّ ج.ع.م هي التي دبّرت مؤامرة الموصل»[٢٣]، أما التفاصيل فقد سلكت سبلاً شتى: الصحافة الشيوعية ومن سار في ركابها فضلاً عن تعليقات راديو بغداد كانت تتبارى مع ج.ع.م في ميدان القدح والتشهير. وراح (المهداوي وماجد أمين) يتسابقان في استنباط الأوصاف القبيحة (لعبدالناصر). وفي معرض مقابلة لَقَب (قاسم العراق) بضده استولد (لعبدالناصر) لقب «ناصر الاستعمار» ومن التهم المعقولة التي عزيت له هي «هتكه حرمة الديمقراطية في سوريا والقضاء عليها ولذا فلا يمكن اعتبار ج.ع.م نظاماً شرعياً». وامتلك دهماء المدينة جنون الحقد في كلّ من بغداد والموصل والبصرة كنظائرهم في القاهرة ودمشق وحلب، فكان ثمة مسيرات بشعارات هوجاء وتلويح بالأعلام، وإحراق الصور والشواخص لا يقلّ عما كان يحصل من أمثالها في ج.ع.م.

وبخصوص الموقف غير الشيوعي لم يكن اليمين يملك صوتاً مسموعاً في المعركة الدائرة بين العراق وج.ع.م.[٢٤] إلاّ أنّ الوطنيين الديمقراطيين لم تعوزهم القدرة على التدخل في الأمر. واتخذت صحيفتهم «الأهالي» موقفاً متّزناً لا شائبة فيه، فقد رأت

---

(٢٢) أخبار اليوم. وكالة أنباء الشرق الأوسط ٢١(٢٢) من آذار ١٩٥٩، الأهرام ٢٤ من آذار ١٩٥٩.

(٢٣) العنوان الرئيس لصحيفة الأوقات العراقية ١٨ من آذار ١٩٥٩ والتصريح معزو لوزير الخارجية هاشم جواد.

(٢٤) أقرب تعبير للرأي العام القومي هو مقابلة أجراها راديو بغداد للدكتور عبدالجبار الجومرد وزير الخارجية الأسبق الذي زعمت القاهرة بأنه قتل في الموصل. في أثناء هذه المقابلة قال الجومرد بعد تأكيده انه في قيد الحياة «ليس هناك في أي قاموس كلمات تقوى على وصف القتول في الموصل. إنّ حماقة وتهور أولئك الذين شاركوا فيها وطابع الإجرام الذي يدمغ المسببين لتلك القتول...». (راديو بغداد ٣١ من شهر آذار و٢١ من شهر نيسان. إنّ الرقيب الذي فحص بلا شك الشريط لم يفطن على ما يبدو إلى أنّ الاتهام يمكن أن يقصد به أيّ من الجانبين. أنظر الملحق العشرين.

الجريدة وأكدت رؤيتها مراراً، بأن الخلاف الحالي ليس بين الشعبين، وإنّما هو نتيجة خيبة (عبدالناصر) في إلحاق العراق بـ ج.ع.م. إنّ مآثر (عبدالناصر) وما حققه في معركة النضال ضدّ الاستعمار هو من الأمور التي لا يمكن نكرانها. إلاّ أنّ في العراق نزوعاً متأصل الجذور إلى الديمقراطية وهو لا يريد أن تُملى عليه إرادة الآخرين ولا يريد أن يملي إرادته على أحد.

أمّا (قاسم) فقد حافظ على هدوء وقور أشبه بهدوء آلهة الأوُلمب[٢٥]. فثمة ما يمكن اعتباره انحرافاً سايكولوجياً كان يمنعه من التنويه باسم (عبدالناصر) أو الاشارة إليه حتى وقتما يجابه بتحدٍ مباشر، فلم تخرج من فمه كلمة قدح ولم يتشك. إنّه ليعفو ويرثي وقد يزدري ثم يمضي في سبيله قدماً، لاشك أنها ثقةٌ خالصة بالنفس يمازجها التظاهر الزائف والتهرب من الواقع، لكن بأيّة نسبة كان امتزاج هذه العوامل بعضها ببعض؟ الجزم بذلك متعذر.

إنّ مجمل تصريحاته العلنية يمكن الحكم عليها من المقتبس التالي عن مقابلة أجراها معه (وليم ماكهيل) مندوب مجلة التايم[٢٦]:

ماكهيل: «... ما رأيك بالأسباب التي دفعت (عبدالناصر) إلى توجيه هجومه على الجمهورية العراقية وقيادتها؟

قاسم: أنا شخصيّاً لم أهاجم أحداً ما. وربما هم أنفسهم يعرفون أسباب هذا الهجوم السافر على العراق.

ماكهيل: أبوسع العراق إقامة علاقات صداقة مع ج.ع.م مع وجود (عبدالناصر) على رأس النظام؟

قاسم: إن الشعبين المصري والسوري! هما شقيقان ولن نتركهما. المعتدي سيعود إلى رشده لأننا لا نحمل شيئاً ضده وعلاقتنا ستكون جيدة حتماً مع كل البلاد التي لا تضمر لنا سوءاً...».

ماكهيل: هل هناك أمل بمقابلة بين سيادتك وبين (عبدالناصر) لتسوية الخلافات؟

---

(٢٥) تذكر المآثر اليونانية القديمة أن مقرّ آلهة اليونان كان جبل الأولمب في مقاطعة تساليا باليونان. وتوصف بالرفعة والوقار لابتعادها عن البشر في هذا الجبل الشاهق. (المعرب).

(٢٦) الأوقات العراقية ٢٣ من شهر آذار ١٩٥٩. طرد ماكهيل من العراق في ٢٦ من الشهر نفسه. على ما يظهر بسبب قصّته عن الفظائع التي عقبت الحركة في الموصل وقد نشرتها التايم في ٢٣ من شهر آذار ١٩٥٩.

قاسم: إننا... بدأنا في بناء مجتمع أفضل من ذاك المجتمع، وأنت الآن تشاهد نتائج هذا البناء... سواء تمت المقابلة التي تعنيها أم لم تتم فنحن نواصل عملنا...

ماكهيل: أتعتقد بوجود خطر كبير يتهدد البلاد؟

قاسم: كان الخطر موجوداً يتهدد البلاد خلال الأشهر الستة بعد الثورة. لكن بعد ذلك وفي الوقت الحاضر ليس هناك أي خطر. ذلك لأن الشعب قد اتّحد وهو مصمم على الدفاع عن... عن الجمهورية وعن مكتسبات الثورة إلى آخر قطرة من دمائه(٢٧).

(وحول انقلاب الشواف).

قاسم: الحركة الأخيرة في الموصل دبّرت في الخارج، إضافة إلى الحملة الاعلامية الظالمة ضد العراق، التي تهدف إلى تضليل البسطاء.

ماكهيل: هل ينوي العراق... قيادة الدول العربية؟

قاسم: لسنا نريد أن نقود أحداً... إننا سنتعاون مع تلك الشعوب على أساس السيادة الكاملة ولكلّ شعب الحقّ والحرية المطلقة في إقامة النظام الذي يرتأيه... لقد ولّى ذلك الزمان حيث يفرض الأفراد حكمهم على الشعب.

في فترات، اتهمت ج.ع.م العراق بانتهاك الحدود على امتداد القطاع الشمالي من الحدود المشتركة، لاسيما خلال الأسبوع الذي عقب انقلاب الشواف، وكان العراق يردّ على هذا بإدعاءات مماثلة بين آونة وأخرى. وصرح (عبدالناصر) بأن الردّ العسكري المؤدي إلى سفك الدماء العربية ليس موضع بحث مهما بلغت الاستفزازات، ولم يكن (قاسم) سمحاً بهذا القدر فقد أعلن ان الجيش العراقي هو على أتمّ الاستعداد لمواجهة كلّ قادم وليس ثمّ شك بأن القوات العراقية بما فيها القوة الجوية أقدمت فعلاً على اختراق الحدود في عدد من المناسبات إثر نزوح (شمّر) إلى الغرب. أو ربما لإرهاب القاطنين على الحدود.

إجمالاً، جرى تعديل في التهجمات العدائية القولية. ويبدو أن زعماء ج.ع.م. كانوا المتفوقين في معركة التراشق بالوحل وأكثر إتقاناً وإبداعاً في فن الشتم.

---

(٢٧) هذه الإجابة تدعو إلى الحيرة نوعاً ما. وربما كان هذا القصد منها. فلأول وهلة يبدو المقصود التنويه بالاستعمار الغربي. أعني خطر غزو أمريكي أو بريطاني أو ما شابه بذكر الزمن (الأشهر الستة). إلاّ أنّ المنطق يجرنا إلى الاستنتاج بأن ذهن (قاسم) كان منصرفاً إلى تحرك «الوحدة الفورية».

فالشعارات التي استخدمها (عبدالناصر) والقوميون أبلغ معنى وأكثر دلالة من تلك التي استخدمها (المهداوي) والشيوعيون حتى على صعيد الاستهلاك المحليّ: فلتعبير «قاسم العراق» أساس ومفهوم في حين أنّ تعبير «ناصر الاستعمار» يخلو من أي معنى أو مدلول. إلاّ أنّ نظرة (قاسم) كانت أسلم حين نصح أنصاره بتجاهل الإهانات والانصراف إلى عمل اليوم لترصين مكاسب النصر.

في نهاية نيسان خفّت حدّة الهجمات بعض الشيء ربما لعدم إمكانية الإبقاء على الفورة الهستيريّة خلال الشهر المنصرم إلى ما لانهاية وبدون تأمين وقود جديد. إلاّ أنّه لم تتخذ خطوات إيجابية نحو المصالحة والتقارب.

هناك علاقات أخرى عمليّة أكثر من هذا، أصابها الوهن لكنها لم تبلغ حدّ القطيعة التامة. ففي التاسع من آذار تسلمت سفارة ج.ع.م في بغداد، مذكرات تقضي بطرد تسعة من دبلوماسيّيها بينهم العقيدان (عبدالمجيد فريد) و(طلعت صدقي) الملحق العسكري ومعاونه واعطوا مهلة لا تزيد عن أربع وعشرين ساعة لمغادرة العراق. وتشاء الصدف أن يكون (سيّد فهمي) سفير ج.ع.م موجوداً في القاهرة. إذ غادر بغداد في الرابع من آذار بإجازة أمدها أسبوع واحد[٢٨] ولم يعد. وظلّ (مؤيد العظم) قائماً بالأعمال منذ سفر السفير[٢٩]. وفي الوقت عينه أغلق مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في بغداد بأمرٍ صادر من الحاكم العسكري، وذكر سبب واحد لهذين الإجراءين هو القيام بأعمال تخريبية. على أنّ الهستيريا المتبادلة، اتخذت في السفارة العراقية بالقاهرة طابعاً مختلفاً بالغ الحراجة بالنسبة للعراق. ففي عصر يوم ٢٦ من شهر آذار ترك السفير العراقي (فائق السامرائي) دار السفارة إلى غير رجعة قاطعاً أسبابه مع حكومته. وفي اليوم نفسه أذاع راديو القاهرة عصراً نبأ استقالته. وفي اليوم التالي أذاع الراديو نفسه نصّ كتاب استقالته الكامل المسهب ونشرته صحف ج.ع.م.[٣٠] وخلاصته أنّ (السامرائي) بقبوله المنصب كان يتوخى تمثيل حكومة «تحترم نفسها» لا مجرد «عصابة حمراء».

---

(٢٨) وكالة أنباء الشرق الأوسط ٤(٦) من شهر آذار ١٩٥٩.

(٢٩) مؤيد العظم سوري ممثل ج.ع.م الدبلوماسي ببغداد حتى الانفصال السوري وبعدها مثل سورية ردحاً من الزمن.

(٣٠) الأهرام ١٤ (٢٩) من شهر كانون الأول ١٩٥٩.



خلفية مسيرة لأنصار السلم ١٩٥٩

تصوير پول پوپر

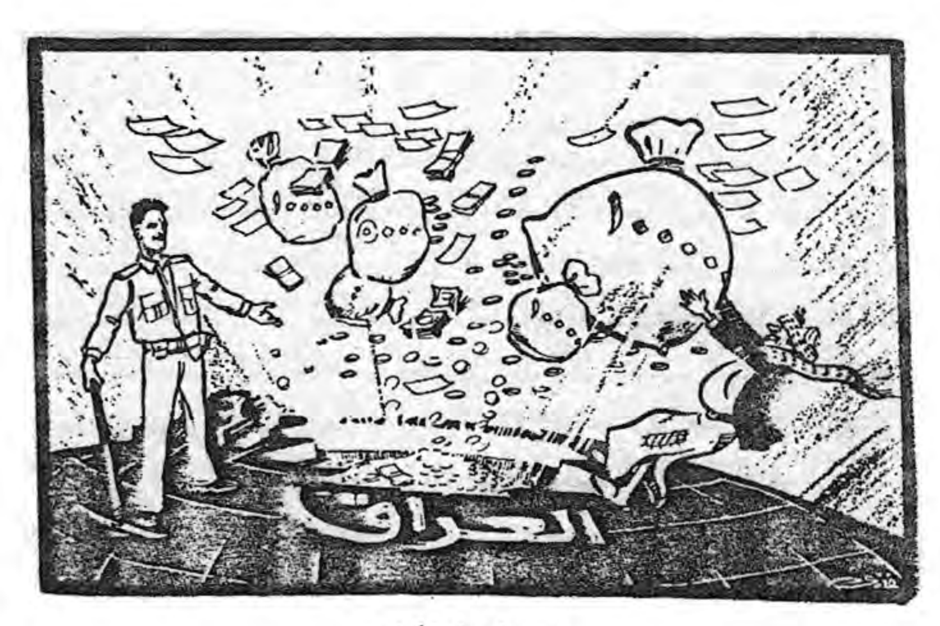


بضاعة بائع صور ١٩٥٩

تصوير پول پوپر



«إننا نمضي في خططنا ولا تزعجنا الأصوات المعادية»



ثروة العراق لأهله

وتلا خروج (السامرائي) استقالة دبلوماسيين عراقيين آخرين في القاهرة من أبرزهم (محمد أديب سليمان) القائم بالأعمال.

ومن الغرابة بمكان أنّ ج.ع.م ظلت تمثّل العراق في البلاد التي لا يمتلك فيها تمثيلاً دبلوماسياً وهو اتفاق جرى العمل به بعد الثورة. إلاّ أنّ وزارة الخارجية العراق أنهت مهمة ج.ع.م هذه في أواخر العام ١٩٥٩[٣١].

من الآثار الأخرى على الصعيد السياسيّ، وعن وضع العلاقات بين العراق وج.ع.م بعد المحاولة الانقلابيّة، أنّ العراق أوقف نشاطهُ في نطاق الجامعة العربية ولم يرسل مندوباً عنه في اجتماعات الدائرة السياسية للجامعة في بيروت، التي افتتحت في الثاني من شهر نيسان. والسبب الذي أدلت به الدوائر السياسية المعنية في بغداد هو أنّ أمانة سرّ الجامعة التي تسيطر عليها ج.ع.م، اتخذت من العراق موقفاً سلبياً جداً في أثناء الجلسات التمهيدية السابقة على عقد المؤتمر. وكان (قاسم) أدق تعبيراً في قوله «إنّنا الجانب المعتدى عليه... والجراح التي ما زالت دماء الأبرياء تنزف منها، لم تلتئم بعد، ولهذا لم نشأ المشاركة مع الجماعة (المعتدية) للخوض في مناقشات لا طائل تحتها أبداً»[٣٢]. ولم يخسر العراق شيئاً بالنتيجة من رفضه الحضور. فقد غاب عن المؤتمر أيضاً مندوبا تونس وليبيا. ولم يصدر قرارٌ حاسم بإدانة العراق رغم الجهود التي بذلتها ج.ع.م.

وعلى أية حال كان انهيار العلاقات كاملاً في نطاق التعاون الثقافي والفنّي، فمن حوالي خمسمائة مدرّس قدموا للعمل من ج.ع.م، فضلاً عن سبعمائة خبير وفنيّ في الميادين الأخرى الذين شُجّعوا للمجيء إلى العراق، طرد عدد صغير بسبب قيامه بنشاطٍ غير مرغوب فيه خلال الأسبوعين اللذين عقبا محاولة الانقلاب. وبذلت السلطات العراقية مجهوداً لضمان المعاملة الجيدة للباقين وإن عانى بعضهم شيئاً من المضايقات لاسيما المدرسون على يد تلاميذهم الشيوعيين. وفي أواخر شهر آذار أخطر وزير التربية والتعليم في ج.ع.م الجمهورية العراقية بأن مواطنيه المدرسين سيعودون إلى بلادهم فوراً ما لم تتخذ تدابير لضمان سلامتهم»[٣٣]. وفي بداية شهر نيسان جرى تنفيذ

---

(٣١) راديو بغداد ٢٤ (٢٩) من شهر كانون الأول ١٩٥٩.

(٣٢) مقابلة صحفيّة سمح بها (قاسم) لمستر ر. كرانجيا (كرّاس طبع بعناية مطبعة التايمس في بغداد ١٩٥٩).

(٣٣) مرآة الشرق الأوسط ٢٩ من شهر آذار ١٩٥٩.

الإخطار ابتداءً بالمدرسين. وبعد بضعة أيام أوعز للخبراء الآخرين بتقديم استقالاتهم والعودة إلى موطنهم فوراً. وإن كان ذلك قد أخلّ بالعقود المبرمة في أغلب الحالات.

كانت ضربة موجهة للعراق الفقير في الميادين التقنية والتعليمية. إلاّ أنّ الوضع جعل مسألة رحيلهم حتمية بغضّ النظر عن تعذر إبقاء الأغراب خلافاً لرغبتهم أو رغبة حكومتهم. وما أن جاء الحادي عشر من نيسان حتى كان جميع مواطني ج.ع.م قد عادوا إلى بلادهم خلا قلّة من الأطباء. وآض التعويض عنهم من المشاكل الصعبة. وغالباً ما كان يسدّ النقص في الكادر التعليمي بمتطوعين غير محترفين أو بتلاميذ في صفوف متقدمة(٣٤).

لم يكن في ج.ع.م خبراء عراقيون إلاّ أنّ عدداً من الطلاب كانوا يدرسون في جامعة القاهرة أحدثت فيهم محاولة الشواف صدعاً عميقاً وتخلخلاً في تماسكهم الوطني. ونشب في ١١ من شهر آذار شجار في نادي الطلاب العراقيين في القاهرة بين مؤيدي (قاسم) ومعارضيه وتبودلت الضربات وكسرت عظام مما أدى إلى تدخل الشرطة وإلقاء القبض على عدد منهم. ولجأ بعضهم أو حاول اللجوء إلى السفارة العراقية. بالنتيجة عاد حوالي ثلاثين طالباً من أصل مائة وعشرين إلى العراق احتجاجاً على «الهجوم الوحشي» الذي أقدمت عليه «عصابات عبدالناصر» ومكثت البقية في القاهرة بموافقة السلطات العراقية على ما يبدو.

منذ قيام الثورة بلغ التعاون بين العراق و ج.ع.م أوجه بإبرام اتفاق الوحدة الثقافية العربية التي وقعت بتاريخ ٢٨ من تشرين الأول ١٩٥٨ في بغداد. ومن البداية لم يكن محتواها واقعياً، ثم جعلتها العلاقات المتردية بين البلدين من قبيل المفارقات لعدّة أشهر. والآن وبعد أن صار إنقاذ الوضع من قبيل المستحيلات ارتأى (قاسم) أن يصادق رسمياً على الاتفاقية في ٢٤ من شهر آذار ١٩٥٩!(٣٥) هذه الخطوة وفي مثل هذه

---

(٣٤) لم يصل الأمر إلى هذا الحدّ قطّ. وكُلّ ما في الأمر أنّه زيدت الساعات المخصصة للمدرسين عادة وضمت صفوف إلى صفوف. في مدارس قليلة جداً ولم يحصل أن قام تلميذ أقدم بالتدريس. ويجب أن يلاحظ هنا استخدام عدد كبير من الأساتذة المصريين والمدرسين. في المبدأ، كان مظهراً من مظاهر التضامن والتقارب الأولي بين نظام العراق الجديد و ج.ع.م أكثر مما كانت تدفعه الحاجة فالتخمة التي كانت تشكو منها مصر في المتعلمين العاطلين والباحثين عن عمل هو من المظاهر المزمنة في المجتمع المصري. (المعرب).

(٣٥) الوقائع العراقية العدد ١٤٥، ٢٤ من شهر آذار ١٩٥٩ ص٧.



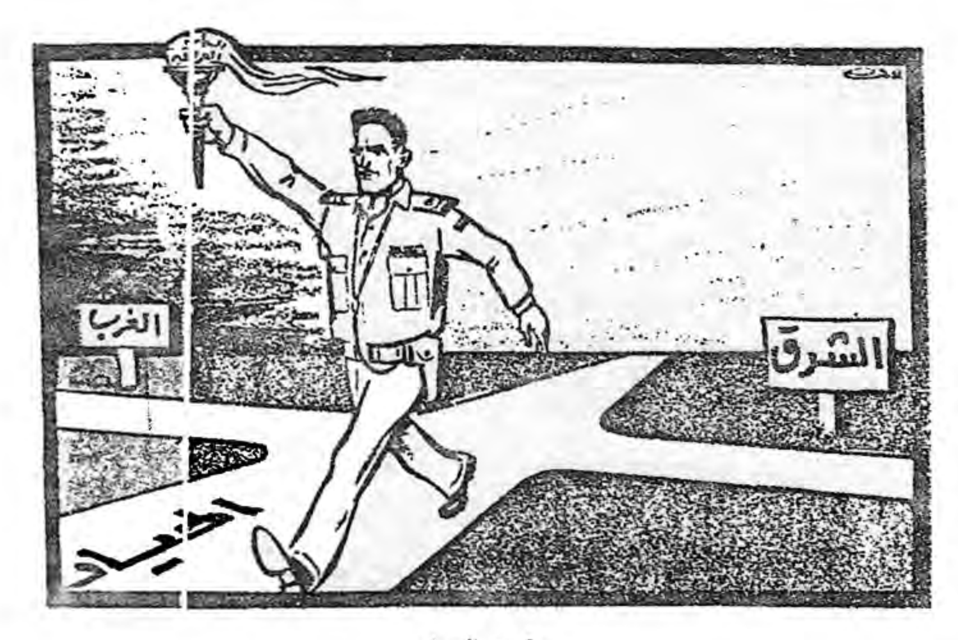
المدّ القومي

عبد السلام عارف وعبدالناصر ١٩٥٨

الدعاية الرسمية في عهد قاسم



وحدة الشعب العراقي



طريق الحياد

الظروف التي جردت الاتفاقية من أية قيمة عملية - لا يمكن تفسيرها إلاّ بتأكيد ظاهري لحسن نوايا العراق مقابل سوء نوايا ج.ع.م، إن عنصر السذاجة في هذه الخطوة هي طابع غالب على تصرفات (قاسم).

وفي بداية شهر نيسان حظرت «لجنة الأفلام السينمائية» استيراد الأفلام المصرية بوصفها «مجرد توافه»[٣٦] وبقي قرار الحظر نافذاً حتى سقوط (قاسم)[٣٧]. قد يكون القرار مجرداً من الحكمة، فمصر في الواقع هي المنتج الوحيد للأفلام السينمائية في العالم العربي. هذا الحظر الذي حرم الكثير من مصدر التسلية الأساس، نجم عنه خلاف شديد قلما نجم عن غيره. بحيث ألحق ضرراً كبيراً بحسن سمعة النظام العراقي.

---

(٣٦) راديو بغداد ٩ (١١) من شهر نيسان ١٩٥٩.

(٣٧) أذكر أن أول فلم عرضه تلفزيون بغداد بعد سقوط قاسم كان فيلماً مصرياً هزلياً بعنوان (الزعيم الهمشري) قام ببطولته ممثل هزلي مصري معروف وصدر الفيلم إبان حكم (قاسم). (المعرب).

الفصل الخامس عشر

ذروة المدّ الشيوعي - والأحزاب والمنظمات «الوطنية»

الحزب الشيوعي ومنظماته التابعة:

أسقط ح.ش.ع شعاره «الاتحاد الفدرالي» مع ج.ع.م ببساطة ودون تمهيد. ونُقل عن سكرتير الحزب العام قوله في «صحيفة إتحاد الشعب»: ان مؤامرت ج.ع.م ضد «العراق المتحرر» «قضت على احتمال إقامة علاقات أوثق في الوقت الحاضر». وان المطلب الأول الآن هو «نضال شعب ج.ع.م ضدّ حكامه في مصر وسوريا». وعند انتصارهم سيكون بالإمكان اتخاذ خطوات ثابتة لتحكيم العلاقات بين شعبي الجمهوريتين[(١)].

ظلت المنظمات «الوطنية» تتعاظم قوتها وإن لم يكن معظمها مجازاً. وعلى العموم كان (قاسم) كريماً متساخياً بالحدود التي يُسمح بها للمنظمات السياسية وشبه السياسية، حتى تلك التي تعمل دون إجازة قانونية بمعنى الكلمة الدقيق. إلاّ أنّه لم يكن من السلامة الاعتماد على تساخيه لاسيما إذا اعتقد بأنه هدف استهانة واستخفاف.

عقد أنصار السلم مؤتمرهم العام الثاني في بغداد خلال ١٤ و١٧ من شهر نيسان ١٩٥٩[(٢)] وساد الاجتماع جوّ الاحتفال بالنصر بعد حمام الدم في الوصل. وحضره ألف مندوب تقريباً من ضمنهم ضيوف من الدول العربية والشيوعية. وكان الضيوف العرب يمثلون على الأغلب منظماتهم السريّة. وختم المؤتمر بمسيرة عملاقة ضمت على ما قيل ميلون مشارك. وأعيد انتخاب (عزيز شريف) رئيساً لمجلس أنصار السلم و(توفيق منير) نائباً للرئيس. وكان قوام المجلس مجموعة كبيرة من المثقفين

---

(١) «سلام عادل» سياسة الحزب الشيوعي العراقي: بغداد ١٩٥٩ الص ٢١-٣١.

(٢) عقد أول مؤتمر لأنصار السلم سراً في شهر تموز ١٩٥٤.

اليساريين[٣]. وأهم حدث سياسيّ في المؤتمر هو خطاب (قاسم) يوم الافتتاح. وسنعود إليه بعد قليل.

تواصلت عملية إجازة النقابات التي يسيطر عليها الشيوعيون بسرعة وفي سائر أنحاء البلاد منذ أن بُدئ بإجازتها في شهر شباط.

والتنظيم الفلاحي هو الآخر أحرز تقدماً عظيماً بعد تخطي العراقيل التي وضعتها الحكومة أمامه. وعقد في بغداد بتاريخ ١٥ من شهر نيسان «أول مؤتمر للفلاحين في تاريخ العراق» وافتتحه (قاسم) بنفسه[٤]. من الناحية العملية كان هذا المؤتمر بمثابة مجلس تأسيسي لاتحاد الجمعيات الفلاحيّة. ولكن لما لم يصدر بعد قانون لتنظيم تلك الجمعيات وبنائها الفوقي فقد وجد من الحكمة اللجوء إلى إطلاق صفة عليه أكثر تواضعاً. واتخذ (كاظم فرهود) رئيسه الذي ترأس فيما بعد الهيئة التأسيسية للاتحاد، الحيطة والتدابير لتكون إدارة المؤتمر بيد شيوعية صرفة.

وقدّر لنقابة الصحفيين أن تبقى سنتين أخريين، واحدةً من أقوى المنظمات التي يهيمن عليها الشيوعيون. وكما سبق ذكره كان أول نشاط سُجّل لهذه النقابة خلال الفترة الحالية هو عودتها للقضاء على «المتآمرين مع الشواف» وهي تؤمل الإجازة القانونية إذ سمحت الحكومة بعقد اجتماعاتها ولم تتعلل بالنصوص القانونية بسبب الحاجة إلى أداة قوية متعاونة لمقارعة إعلام القاهرة.

ومن الناحية الأخرى فاز «اتحاد الطلبة الديمقراطي» بإجازته في ٢٩ من آذار[٥]. إنّ دليل الدعم والاستحسان اللذين تمتعت بهما هذه المنظمة الواجهة على الصعيد الرسمي هو دعوة «أكرم فهمي» مدير التربية البدنية العام الموجهة إلى كلّ أعضاء النوادي الرياضية للشباب وحثهم على الانضمام إلى الاتحاد[٦]. و(فهمي) هذا وهو لاعب كرة قديم بارز استطاع الاحتفاظ بمنصبه طوال فترات التقلبات السياسيّة التي حصلت في العراق منذ الحرب العظمى الثانية. وكان قبلها أحد أكبر أنصار ألمانيا النازية ودعاتها في العراق.

---

(٣) تجد أسماء أعضاء المجلس التسعين كاملة في الأوقات العراقية: ١٩ من نيسان ١٩٥٩.
(٤) الأوقات العراقية: ١٦ من نيسان ١٩٥٩.
(٥) راديو بغداد ٣٠ من آذار و ١من نيسان ١٩٥٩.
(٦) راديو بغداد ١٧ (١٩) من أيار ١٩٥٩.

وأعطي لجنة الارتباط بين المنظمات الوطنية الآن ولأوّل مرة، مركز الصدارة وقد دأبت هذه اللجنة على مماشاة الوضع الغامض الذي وجده الحزب الشيوعي بعد خروجه من السريّة إلى العمل العلني. كان عمل هذه اللجنة قبل اكتمال علنية الحزب «تشريفاتياً» بالدرجة الأولى. فقد استقبلت وفداً من الموصل، وأصدرت احتجاجات وتهنئات ووزعت بيانات. وتمكنت من خلق انطباع بكونها هيئة وجدت للتنسيق مع السلطة: حكومة وراء حكومة! وبرز (صالح الشالجي) المحامي ناطقاً رسمياً لها. لأن (صادق الفلاحي) كان يرأس اتحاد نقابات العمال التي ولدت وشيكاً فلم يكن من المناسب تمثيلُه منظماتٍ غير عمالية.

الكرد:

حافظت القومية الكردية في العراق على علاقات منسّقة مع الحكم ومع الحركة الشيوعية المتعاظمة. وقد نوهنا فيما سبق بالدور الفعّال العنيف الذي قام به رجال القبائل الكردية في قمع مؤامرة الشواف بتشجيع (البارزاني مصطفى).

في الرابع من نيسان أصدر الحزب الديمقراطي الكردي الموحد أول عدد من جريدته الرسمية في بغداد: جريدة (خَبات = النضال) اليومية(٧)، وأعلن هذا العدد عن سياسة الصحيفة المستوحاة من سياسة الحزب. ونقاطها الرئيسة هي أنّ الحزب يقف ضدّ الإمبريالية والرجعية والإقطاع ويناضل في سبيل تحقيق الديمقراطية واستقلال العراق والعمل من أجل السلام والتحرر القومي للشعب الكردي المضطهد الآن في كلّ من تركيا وإيران وسوريا. وقالت الصحيفة إنّها تساند بشكل مطلق ثورة الرابع عشر من تموز وتؤيد قائدها (عبدالكريم قاسم) وان سياستها «اشتراكية المنحى» تقف ضدّ الإمبريالية التي تتزعمها الولايات المتحدة الامريكية، وتنشد الصداقة والتعاون بين ناشئة العراق وناشئة البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية. وانها «تحارب العدوّ المشترك جنباً لجنب مع (جبهة الاتحاد الوطني) بنخبة طليعة حزبنا وطليعة الحزب الشيوعي».

وأمّا حول الشؤون الكردية فان سياسة (خَبات) ستعمل على تكييف المطامح الشرعية للشعب الكردي لتتسق مع «مطامح الجمهورية العراقية». وتلتحم برباط أخوي

(٧) كانت (خَبات) قبل الثورة تطبع سِرّا.

يوحد بين العرب والكرد. ومن بين تلك المطامح ضمان حقوق الشعب الكردي الثقافية والإدارية.

أخيراً ذكرت (خَبات) أنها لن تقصر اهتمامها على كرد العراق بل ستنشر مفاهيمها في الأجزاء الأخرى من كُردستان التي ترزح تحت نير الرجعية في تركيا وإيران، وتحت دكتاتورية (عبدالناصر)[٨].

إن المباهاة التي تضمنتها الفقرة الأخيرة ذات دلالة غير متوقعة وغير عملية لا تتفق من الستراتيجية والتاكتيك اللذين اختطهما الحزب الديمقراطي الكردي الموحد في العراق. ولا يقع في الوقت عينه موقعاً حسناً عند (قاسم). وهو بالتالي لا يمكن أن يُعزى إلاّ إلى البهجة التي عمت الكرد بشعورهم الجديد بالحرية وبالاعتراف الرسمي بهوية الشعب الكردي.

وحصل تقدم آخر في ميدان «الحقوق الثقافية الكردية» ففي بداية شهر نيسان اقترحت وزارة التعليم إحداث مديرية عامة للدراسات الكردية في الوزارة وطلب الحزب اليمقراطي الكردي الموحّد أن تكون المديرية الجديدة مرتبطة (بقاسم) مباشرة. لكنه أبى ذلك. واستحدثت المديرية فوراً وأسندت رئاستها إلى الدكتور (جمال الحاج شفيق) من أهالي (سليمانية) وحدد مجال عملها بشكل يغلب عليه الاحتراز والحذر: الإشراف على «النواحي الفنية والإدارية للثقافة الكردية وتعيين المعلمين واختيار كتب الدراسة»[٩].

إنّ اتفاق التعاون بين ح.ش.ع والحزب الديمقراطي الكردي الموحد الذي صودق عليه من قبل أرفع المستويات في الحزبين في شهر تشرين الثاني الماضي، لم يضع نهاية للخلافات بين الحزبين في كُردستان مطلقاً. ولهذا ومن أجل إيجاد تسوية واتخاذ خير الحلول الممكنة للطرفين موقعياً، أرسلت لجنة مشتركة إلى الشمال في أوائل شهر نيسان[١٠] مؤلفة من ممثلين كاملي الصلاحية وهم (جمال الحيدري) عضو المكتب السياسي في ح.ش.ع وهو كردي، و(عزيز شريف) رئيس مجلس أنصار السلم وهو عربي فضلاً عن (شيخ صادق البارزاني) إبن أخ ملاّ مصطفى (وحمزة عبدالله) و(عمر

---

(٨) مقتبس من «الأورينت» العدد الثاني ١٩٥٩، الص ١٥٥-١٥٧.

(٩) راديو بغداد ٤(٦) و٩ من نيسان ١٩٥٩.

(١٠) وكالة أنباء الصين الجديدة ٤(٦) من نيسان ١٩٥٩.

مصطفى) وكلاهما عضو في اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردي الموحد أولهما يمثل جناح اليسار المتطرف في الحزب وثانيهما قدّر له أن يكون قائداً عسكرياً في الثورة الكردية (١٩٦١-١٩٦٢).

واستمر التعايش بين الحزبين، بل التعاون في عدة مناسبات. وأعلن عن دمج اتحاد الشبيبة الديمقراطي لكُردستان العراق باتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي في العاشر من شهر أيار و«بعد ثلاثة أيام من مفاوضات وديّة»، فرُسم بأن يدخل أعضاء التنظيم الكردي كأفراد إلى اتحاد الشبيبة العراقي، على أن يحتفظوا بنسبة متساوية من عضوية اللجان التي ستعدّ لانتخابات هيئات الاتحاد في منطقة كُردستان(١١).

يصعب تحديد المكاسب الحقيقية التي نالها الحزب الشيوعي جرّاء هذا التنازل. وقد دافع قادة الحزب الديمقراطي الكردي الموحد في السنوات التالية عن هذا الاتفاق بقولهم إنّ أرجحية أعضاء حزبهم العددية في المدن الكردية وهو من المسلّمات - سيضمن لهم نفوذهم داخل المنظمة المتسعة أيضاً. ولاشك أنّ الشيوعيين من جانبهم كانوا على ثقة بأنّ الطابع الوطني للمنظمة باعتبارها إحدى الواجهات الشيوعية ستقوم بدور الاستيعاب. على أنّ حملة إضعاف كلّ المنظمات الواجهات التي كانت توشك أن تبدأ، لم تسمح بالوقت الكافي لوضع ذلك موضع اختبار.

هناك سبب ثانٍ للارتياح الكردي. ألا وهو عودة حوالي ٨٥٠ كردياً كانوا قد تركوا العراق بعد الثورة (١٩٤٥-١٩٤٧) ولجأوا إلى الاتحاد السوفياتي. وصل هؤلاء ميناء البصرة في ١٦ من نيسان على ظهر سفينة سوفياتية. ونقلوا فوراً إلى بغداد ومن ثم إلى الشمال. وخصصت الحكومة مبالغ كبيرة لإسكانهم(١٢).

في الوقت الذي كانت كوكبة (قاسم)، (البارزاني)، (الحزب الديمقراطي الكردي الموحد) تعزز من سمعة الأول بين كرد المدن بمثل هذا التعاون، وتعكر ذلك الهدوء القلق مرة أخرى في المعاقل الجبلية الكردية منذ بداية السنة الجديدة. والسبب هو تنامي قوة البارزانيين الواضحة، والمد الشيوعي الكاسح. كان القبليون البسطاء ينظرون إلى هذه الظاهرة كوجهين لمؤامرة حكومية واحدة موجهة ضد حريتهم. إن العودة الكردية زوّدت إعلام ج.ع.م بفرصة لنشر تقارير إنذارية: «الكرد السوفيات بكامل

---

(١١) راديو بغداد ١٠(١٢) من أيار ١٩٥٩.

(١٢) الأوقات العراقية ١، ١٨، ١٩، ٢٤ من نيسان ١٩٥٩.

العدّة. . . المدربون على حرب الأنصار» هم في طريقهم للانضمام إلى (قاسم) وحلفائه الشيوعيين[١٣].

في نهاية شهر نيسان شرعت جموع (لولان) بقيادة رئيسها (محمد رشيد آغا) بالهجوم منحدرة من معاقلها في شمال شرق (رواندوز) فاحتلت مخفري الشرطة الصغيرين في قريتي (نَبي) و(كاني رَش) فأرسلت الحكومة طائراتها لقصف تجمعات القبيلة وفقد عدد كبير حياتهم على ما قيل. هذا الإجراء الوحشي هو الأسلوب المتبع في أمثال تلك الانتفاضات. إنّه وحشي إن لم يكن بالإمكان تبريره بصعوبة النفوذ إلى المنطقة الوعرة. فهربت (لولان) واجتازت الحدود القريبة إلى تركيا. وبعد أسبوع نجمت اضطرابات مشابهة جنوب المنطقة في (بشدر) وما جاورها بالقرب من الحدود الإيرانية والشخصية المركزية في هذه الانتفاضة هو (عباس مامند آغا) الذي قدر له أن يقوم بدور في ثورة العام ١٩٦١. وهنا استخدمت القوات البرية لقمع الحركة، ،كانت خليطاً من الجيش وفصائل من المقاومة الشعبية والبارزانيين. وتعذر ضبط المقاومة الشعبية؛ ورفضت إطاعة أوامر الجيش فسحبت فصائلها من ساحة العمليات.

شجعت هاتان الحركتان الضيقتا النطاق زعماء آخرين على اجتياز الحدود العراقية واللجوء بآلاف من أتباعهم إلى تركيا وإيران[١٤]. وفي أواسط أيار تقريباً ساد الموقف الهدوء باستسلام الثائرين الذين لم يغادروا العراق. وأعلن (قاسم) بيان عفو في ٢٥ من حزيران عن الذين اجتازوا الحدود مؤكداً بأنّ بعض أهالي القرى ورجال القبائل في المناطق الجبلية من وطننا الحبيب (الذين) شاركوا في الاضطرابات الأخيرة وقاموا ببعض الأعمال المخالفة للقانون «سيمنحون عفواً عاماً إذا عادوا وانصرفوا إلى أعمالهم الاعتيادية. . . في أرض العراق الطيبة». قبل نهاية شهر تموز. ويلاحظ أنّه لم تظهر كلمة (كرد) في البيان[١٥]، وقد قبل العرضَ معظم الهاربين وعادوا.

من أبرز ما تمخضت به هذه القلاقل، الدعاية التي بُثّت في شهري أيار وحزيران ١٩٥٩ لمختلف الإجراءات الحكومية الخاصة برعاية الفلاحين البارزانيين واستخدام بعضهم في وزارة الزراعة أو في إدارات الإصلاح الزراعي أو مساعدتهم في استصلاح

(١٣) راديو القاهرة ٩ من نيسان ١٩٥٩.

(١٤) للاطلاع على قائمة بأسماء القبائل النازحة، أنظر كتاب الجنرال أرفع (الكرد). لندن ١٩٦٥ ص١٣٣.

(١٥) راديو بغداد ٢٥ (٢٧) من حزيران ١٩٥٩.

الأراضي البور من أجل استغلالها. وبهذا وجدت الحكومة طريقة لاستيعابهم وتلافت أي محاولة للتجاوز على ملكيات جيرانهم.

الحزب الوطني الديمقراطي:

لم يمارس الحزب الوطني الديمقراطي نفوذاً جماهيرياً كبيراً خلال هذه الفترة، فأعضاؤه البارزون كـ(محمد حديد) و(هديب الحاج حمود) والدكتور (حسن زكريا) المدير العام في وزارة الخارجية. كانوا غارقين في خضم واجباتهم الوظيفية، و(حسين جميل) بعد فترة استيزاره القصيرة، إختار لنفسه النفي أولاً في الهند سفيراً، ثم في إيران. ومما زاد في الطين بلّة، أنّ (الجادرجي) كان فريسة لمرض ثقيل ألجأه إلى مغادرة البلاد لعلاج طويل الأمد في موسكو. أمّا الأعضاء الذين يلون هؤلاء درجةً فمعظمهم كان يميل إلى اليسار، ولا قول كثير لديهم إلاّ عندما يدفعهم ح.ش.ع إلى ذلك. وفي أجواء شهري آذار ونيسان ١٩٥٩ المواتية لم يكن ح.ش.ع يرى حاجة كبيرة لدعم يأتيه من حلفائه رفاق الطريق.

وبقيت صحيفة (الأهالي) لسان الحزب أمينة على خطها المؤتلف مع الخطوط العامة للموقف الشيوعي، منقذةً نفسها بين الفينة والفينة بنقد ذي عمق قاصر على المرحلة الآنية. وفي مقال شهير أحدث أثراً ودويّاً أعربت عن إيمانها «بالديمقراطية الموجّهة» في الوقت الحاضر للحيلولة دون استفادة العناصر الرجعية والإقطاعية والاستعمارية من الحريات الديمقراطية[١٦]. وإن نحن اتخذنا مبادئ الحزب وتقاليده معياراً، فهذا الرأي الأخير هو إنكار صريح وجحود يصعب الاعتذار له أو تبريره بأنه صدر وفقاً لاعتبارات تكتيكية وسياسية معينة.

وأنقذ سمعة الحزب واستقلاليته في هذا الوقت، اصطدام جماهير أعضائه مع الشيوعيين في عدد من مراكز المحافظات بسبب محاولة الأخيرين الاستئثار بزعامات نقابات العمّال وغيرها من «المنظمات الوطنية» وجعلها حكراً عليهم. ومع أنّ الشيوعيين انتقدوا طغيانهم هذا بشدة ونعتوه «بالغلطة الخطيرة - وواحدة من أخطر الاغلاط»[١٧]، فإنّ هذا الإقرار جاء بعد فوات الأوان.

أظهرت قيادة الحزب الوطني الديمقراطي رغبتها الشديدة في تسوية تلك الخلافات

---

(١٦) الأهالي ٢ من نيسان ١٩٥٩.

(١٧) معلومات خاصة.

فألفت في أواخر شهر نيسان لجنة مشتركة من ح.ش.ع والحزب الوطني الديمقراطي «لإحلال التفاهم... ودراسة بعض القضايا السياسية... بروح الثورة» ومثل الحزب الوطني الديمقراطي عددٌ من أبرزهم (هديب الحاج حمود) والدكتور (عبدالله إسماعيل البستاني) في حين بقي (محمد حديد) بعيداً.

من الواضح أنّ الجهود في هذا المجال كانت ضرورية من أجل تحقيق المطلب الشيوعي المعلق وهو المشاركة في الوزارة وهذا ما أقنع ح.ش.ع بالعمل على خطب ودّ الحزب الوطني الديمقراطي مرةً أخرى. وبدا وكأن العلاقات داخل اللجنة المشتركة كانت وديّة بادئ ذي بدء. وكان لـ ح.ش.ع أسبابه القوية في الاعتماد على مساندة الحزب الوطني الديمقراطي الكاملة في كل مطالبه السياسية. على أنّ القضاء على آماله هذه، إنّما يتعلق بالمرحلة التالية من تاريخ العراق السياسي في عهد (قاسم).

نُذُر السوء:

ساهم قادة الحزب الشيوعي أنفسهم في التقدير العام لقوة حزبهم. وبالدرجة الأولى أخطأهم نفاذ البصيرة فغفلوا عن حقيقة أنّ الحزب لم يجابه حتى تلك الساعة بمعارضة حازمة من (قاسم) حول أية قضيّة هامة. ولم يدر في خلدهم ما ينذرهم بأن الحزب قد يُكبح. إذ لم تدخل معارضة (قاسم) لهم في حسابهم مطلقاً.

هناك قرارٌ للجنة الحزب المركزية مؤرخ في شهر نيسان ١٩٥٩ يستدلّ منه بأن الحزب كان يواجه عين المصاعب ويشكو عين مواطن الضعف التي كان سيكشف عنها تقرير شهر تموز ١٩٥٩ الصادر عن اللجنة المركزية نفسها[١٨]. على أنّ القرار الأول صور تلك الصعاب بشكل تحديات يتحتم مواجهتها باعتزاز وفخر، واعتبارها حافزاً للقيام بمجهود آخر وليس سبباً يتذرع به للتراجع. أشار قرار شهر نيسان بأنّ المدّ كان في صالح الحزب «فقد نمت الفروع نمواً كبيراً. لكن القوة العددية بالمقارنة مع النفوذ السياسيّ والمكانة التي يتمتع بها الحزب ليست بالكبيرة ولا توازي المدّ الثوري الذي يكتسح البلاد». وثم استطراد فيه يسترعي الانتباه هو التعبير عن الامتنان من «عدد قليل من الرفاق... الذين لا يستطيعون التمتع بحقوقهم كأعضاء في الحزب... لأنهم

(١٨) نشر التقرير بعنوان: «في سبيل عمل حزبي داخلي أفضل» عن وورلد ماركسيست ريفيو: أيار ١٩٥٩. الص ٦٦-٦٨.

منعزلون عن منظماتهم لأسباب خارج نطاق إرادتهم... إنّ الحزب يعلن بأنه فخور ومعتزّ بهؤلاء الرفاق...» الظاهر أنّ المقصودين بهذا هم الأعضاء البارزون في المنظمات الواجهة مثل (عزيز شريف) رئيس مجلس أنصار السلم، أولئك الذين وجب عليهم أن يتخفوا ولا يكونوا أعضاء في الحزب مهما كان تنكرّهم شفافاً - لاعتبارات تاكتيكية. ولعلهم أظهروا قلقاً وخوفاً من أن تزلّ بهم القدم لتخرجهم عن خط الحزب.

وتصريحات سكرتير الحزب في عين الفترة انطلقت من المعين نفسه متوقعةً نصراً قريباً إلى حدٍ قد يُعرّضها التسجيل على الورق إلى الخطر. ولعل التوصل إلى القرار المنوّه به سابقاً تم خلال اجتماع اللجنة المركزية في أواسط شهر نيسان: أعرب (سلام عادل) بأسلوب يتألق بشراً عن ثقته بأنّ ح.ش.ع يتجه نحو السلطة بطريق مستقيمة معبّدة. وكان الموقف يدعو إلى الارتياح بنوع خاص في صفوف الجيش، حيث لقن الجنود بأن «يقدموا أوامر الحزب على الأوامر العسكرية»[19].

وكان ثمّ سبب جديد لانزعاج الشيوعيين المتزايد في نهاية هذه الفترة، وهو الأسلوب الذي اتخذته الحكومة في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي[20]. في الأصل اعتبر الحزب الشيوعي القانون في غاية التسامح والسخاء لأصحاب الأراضي. فمن الناحية النظرية كان يجب مصادرة أراضي الملاكين كلها فوراً ومن دون دفع أيّ تعويض، وإن بدا من المسلّمات أنّ هذا الخطّ المتطرّف غير واقعي. لكن الحزب - وبعد أشهر من وضوح طريقة تطبيق القانون، اعتبر مواده المعتدلة أصلاً غير مطبقة تطبيقاً

(١٩) معلومات خاصة: أقوال سلام عادل ظهرت صحتها بشكل ينطوي على مظاهر بربرية في حادثة البصرة. فبتاريخ ٢١ من نيسان قام حوالي خمسين جندياً بـ«سحل» آمرهم العقيد (جلال أحمد إسماعيل) إلى أن لفظ آخر أنفاسه. وكان قد أمرهم بإطلاق النار على رفاقهم الذين تظاهروا أمام مقرّه. وتم في حينه لفلفة القضية. (لم تتم لفلفة القضية تماماً فقد أحيل متهمون بينهم ضابط برتبة مقدم في الجيش حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة لوقوفه موقف المتفرج، ولأنه يحمل بطاقة الحزب الشيوعي، كما حكم على عدد من الجنود بالموت وبأحكام مختلفة أخرى، أنظر الملحق الحادي والعشرين. المعرب).

(٢٠) من وجهة النظر الشيوعية. وتأكيداً على هذا المنحى نشر (زكي خيري) في صحيفة «إتحاد الشعب» سلسلة من المقالات. تتضمن ملخصاً وافياً مدعماً بالحجج الوجيهة. وورلد ماركسيست ريفيو: نيسان ١٩٥٩، الص ٥٥-٦٦. وهناك ترجمة كاملة لآخر جزء من السلسلة ظهرت في «عراق ريفيو» (١) رقم ٢٨ و٢٩ و(١) رقم ١-٥. البحث رفيع المستوى من وجهة النظر الشيوعية. وهناك أيضاً دراسة قيمة للموضوع بقلم (كباي) عنوانها «الشيوعية والإصلاح الزراعي في العراق».

صحيحاً. إذ ظهر أنّ الملاكين وإن لم يقاطعوا القانون أو يعرقلوه عملاً - يعمدون إلى المراوغة والكيد. وادعى الحزب أنّ رغبات «الفلاحين» أو ممثلي الفلاحين الشيوعيين وعروض تعاونهم قد أهملت ولم تستجب والأنكى من هذا أنّ الموظفين الإداريين في الإصلاح الزراعي يتباطأون إن لم نقل لا يتعاونون. لا شكّ تم بعض التقدم بتأييد الحكومة مؤتمر الفلاحين إلاّ أنّه لم تُجز أية جمعيّة فلاحيّة على الصعيد العملي.

إنّ الاختلاف في وجهات نظر (قاسم) والشيوعيين الذي تفضحه هذه الأمور ذات النطاق المحدود، تتضح من النغمة العامة التي كان يضرب عليها (قاسم) في خطبه، لاسيما أمام نظارة يتصدرها الشيوعيون أو يتزعموها. لم تكن دعوته إلى الحذر والتسامح بالجديدة لكنها صارت تُردّد الآن بإلحاح وإصرار وبصورة مستمرة. ووجد في معرض ذلك أمثالاً دقيقة يضربها لمستمعيه دعماً لرأيه كأنْ يقول: «عندما يسقط مطر غزير فمعظم مائه لا ينفع الأرض وعندما يسقط بصورة معتدلة فإنه ينفذ عميقاً»[٢١].

وبقوة وإصرار متواصل وبلغة بسيطة مماثلة كان يحث على التآخي والصفح والتعاون من أجل المصلحة العامة «إنّ هذا الفلاح الذي عانى الكثير من استغلال أخيه في الماضي، سيجد من الصعب عليه أن يرى الاقطاعي الكبير والمزارع الكبير لايزال يحتفظ ببعض الحقوق... (لكن) مصلحة الفرد تندمج في مصلحة الجميع لذلك فإننا نوصيكم بدفن الأحقاد والضغائن والعمل يداً واحدة والاتحاد، والتسامح والتعاون لنتمكن من الوصول إلى حلول مرضية لكلّ مواطن»[٢٢].

لم يجد (قاسم) تجاوباً. وكان يمكن رؤية التناقض بوضوح دراميّ عندما يعتلي (قاسم) المنبر مع متكلم آخر شيوعي. ففي مؤتمر الفلاحين وجدت دعوته إلى الصفح والتعايش، رداً مباشراً في القرارات التي دعت إلى «الشنق» وإلى «استئصال الاقطاع». إنّ الاستهانة الواضحة برغبات (قاسم) كانت نذير سوء لاستمرار التعاون القاسمي - الشيوعي[٢٣].

---

(٢١) الزمان ٦ من نيسان ١٩٥٩.

(٢٢) الأوقات العراقية ١٦ من نيسان ١٩٥٩.

(٢٣) منذ ذلك الحين راح الشيوعيون يكثرون من التنديد بـ«دراماتيكية (قاسم) الرنانة الطنانة» فقالوا إنّها في الوقت الذي لا تتضمن محتوى معقولاً قط، تراها متسربلة بمكر ودهاء شخص أناني لا مبدأ له مطلقاً. إنّ الرقاعة والتهور في ازدراء كثير من شعارات (قاسم) إستغرقت حيزاً كبيراً من النقد الذاتي الذي وجهه الحزب الشيوعي لنفسه في تقرير لجنته المركزية.

الفصل السادس عشر

دنوّ الأزمة

إنّ الصراع بين (قاسم) والشيوعيين، إلى أن حُسم في أوائل شهر آب يجب أن لا ينظر إليه بمنظار ضيّق مستقطب. فالشيوعيون لم يتحولوا قط عن دعمهم الصريح للزعيم وإن عبّروا عنه بأساليب مختلفة جالبة الاهتمام. وكذلك (قاسم) فقد اتخذ من ناحيته عدداً من القرارات والإجراءات شهدت بمودةٍ دائمة للشيوعيين مع بعض التحفظات.

وكانت الفترة بمواسم. فقد أشّرت منذ بدايتها لأول مرّة بعد الثورة إلى تباين في الطريقين. مبدئياً كان الحزب الشيوعي يتحدى مقام (قاسم) وإن كان هذا التحدي يتخذ أشكالاً من الحذر والاحتراز. فحتى الآن لم يجد الحزب من الملائم أن يثير باسمه الصريح مسألتين كان يتوقف على حلهما نقطة التحول في تاريخ العراق أثناء حكم (قاسم)، هاتان المسألتان هما: حق الأحزاب السياسية في ممارسة النشاط العلني قانوناً، ومسألة التمثيل الشيوعي في الحكومة. إنّ المطالب التي تقدم بها الشيوعيون بعد حركة الشواف مباشرة كانت كلّها في الظاهر ذات طابع وقائي. ومع أن تحققها كان قد قوّى النفوذ الشيوعي بما لا يقاس إلاّ أنّها لم تمسّ بنيان سلطة النظام ظاهرياً. خلا أنّ مجسّاته امتدت إلى هذه الناحية أيضاً من خلال وسطاء من الصحف الصديقة أو التابعة وقت تعاظم قوته. وفي أواخر آذار ذكر مدير الإرشاد والإذاعة العام أنّه يعتقد بأنّ (قاسم) يفكر في إجازة الأحزاب السياسية[1] وبعد هذا وجد اقتراح «آن الأوان للخطوة» موضعاً في صحيفة أخرى خلال شهر نيسان. وفي الخامس عشر منه نوّه (قاسم) نفسه بالموضوع في خطاب له بمؤتمر أنصار السلم في بغداد. إنّه لم يرفض الفكرة بصورة

---

(١) الزمان: ٣٠ من آذار ١٩٥٩.

جازمة لكنه قال موضحاً «مهما بلغ عدد العضوية في الحزب - وقد تصل إلى مليون (كذا) أو نصف مليون - فستظل أقلية بالنسبة إلى مجموع سكان البلاد. إنّنا نعمل من أجل الهدف النبيل وهو فوق ميول واتجاهات الأحزاب السياسيّة»[٢] وعلى سبيل التعويض كما يبدو - أبلغ «إخوته العمّال» في المناسبة عينها بأنهم سيكونون في هذه السنة «قادرين على الانضمام... إلى إخوانهم في أنحاء العالم للاحتفال بالأول من أيار الذي هو يوم العمال» واتباعاً لذلك أعلنت الحكومة الأول من هذا الشهر عطلة رسميّة باسم «يوم العمال».

وجاء التنويه بمشاركة الشيوعيين في الحكم من المقام الأعلى. ففي الرابع من نيسان أعلن (قاسم) بأنه «سيكون لدينا ثورة عظيمة في ماكنة الدولةِ هذا الشهر»[٣]، وتبين أنّ هذا يشير إلى التصميم على إعادة تنظيم مجلس الوزراء بإلغاء وزارتين واستحداث سبع وزارات بدلاً منهما. لكن الاعتقاد آنذاك هو أنّ الغاية منه فسح المجال لضم وزراء شيوعيين إلى الحكومة بخلق تعليل لذلك غير نابٍ[٤]. وكان رد الفعل العام في المبدأ مشوباً بالحذر وإن وُجد ثم نشاط خلف الستار. قالت صحيفة (الثورة) في مقال يسترعي الانتباه:

«إنّ الشعب العراقي لا يمكنه التسليم بالتفوق لأيّ انتماء حزبي... على حساب انتماء حزب آخر قد يكون أكثر تمثيلاً» و «لا يمكن لاتجاه حزبي واحد أن يمارس الحكم الوطني بمفرده». لم تكن هذه الإيماءات موجهة إلى الشيوعيين كما قد ينصرف إليه الذهن للوهلة الأولى. لكنه كان موجهاً ضدّ احتكار الحزب الوطني الديمقراطي مقاعد الوزارة منذ شهر شباط[٥]، وعندما انطلقت الصحف في أواخر شهر نيسان تردد بانفجار داوٍ مطلب مشاركة الشيوعيين في الحكم، كانت صرختها هذه تمهيداً مباشراً بطلب الحزب ذلك رسمياً.

في الثامن والعشرين من شهر نيسان كرّرت «إتحاد الشعب» و «صوت الأحرار» الصحيفتان الرسميّة وغير الرسميّة الناطقتان باسم الحزب الشيوعي، طلب المشاركة

---

(٢) الأوقات العراقية ١٦ من نيسان ١٩٥٩.
(٣) الأوقات العراقية ٦ من نيسان ١٩٥٩.
(٤) مرآة الشرق الأوسط: ١٢ من نيسان ١٩٥٩.
(٥) الثورة، الأوقات العراقية ٢٤ من نيسان ١٩٥٩.

الشيوعية في الحكومة بلجاجة غير مسبوقة. وأدلتا بالأسباب العمليّة التي تدعو إلى ذلك: المكافأة على الخدمات السابقة. فمنذ الثورة و «الجماهير الشعبية» تندفع إلى الأمام في خطّ الثورة، في حين دأبت «العناصر الرجعية» على إعاقة التقدم بالتآمر والخيانة. إن الحزب الشيوعي العراقي بفضل جماهيريته الواسعة «كان عاملاً فعّالاً» في تحقيق الانتصار على هذه العناصر وكانت النتيجة أن تحمّل الحزب «أعظم المسؤولية على الصعيد الشعبي». وما زال الوزراء يعيّنون بشكل كيفيّ بدل أن يختارهم الشعب «عن طريق أحزابه الكثيرة التجارب». وعقبت الصحف الأخرى بقولها: «إنّ الأحزاب الوطنيّة كُلّها متمثلة في الوزارة باستثناء الحزب الشيوعي إذ ليس لديه من يمثله فيها».

وفي اليوم التالي أيّدت لجنة الحزب المركزيّة الاقتراح بتصريح لها في الأول من أيار فقالت «ليس... لمجرد أيّ رغبة في الحصول على مكاسب سياسية... وإنّما في سبيل دعم الجمهورية والمحافظة عليها»[٦]. وأكدّ التصريح أيضاً الحاجة «إلى إعادة بناء جبهة الإتحاد الوطني الديمقراطية بأوسع نطاق تنظيمي لضمان تمثيل كل الأحزاب الديمقراطية الوطنية وسائر المنظمات الشعبية» ولا مراء في أنّ «الأحزاب الديمقراطية الوطنية المقصودة إلى جانب ح.ش.ع هي الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي الموحد اللذين بعث لهما الحزب الشيوعي بـ«أحرّ تحياته»».

إنّ شكوى الحزب الشيوعيّ من أنّ كلّ الأحزاب الأخرى ممثلة في الحكومة منذ الثورة ما عداه، هي شكوى وجيهة قوية الحجّة كما تبدو ولأول وهلة، إلاّ أنّها تحتاج إلى إسناد. لم يكن بخفيّ على أحدٍ طبيعة الرابطة التي كان يدين لها كلّ من (محمد حديد) و (هديب الحاج حمود) و (صديق شنشل) و (فؤاد الركابي) بمقاعدهم الوزارية. فاختيارهم لم يكن كيفياً كما ادعت صحيفة «إتحاد الشعب» مراراً وتكراراً في المقال عينه، بل اختيروا ليمثلوا أحزابهم وفق قاعدة دقيقة غير رسميّة. و(قاسم) لم يزعم بأنهم يرقون إلى مرتبة تزيد عن كونهم أفراداً «أبناء الثورة المخلصين» يتمتعون بثقته. في حين بيّن الشيوعيون بوضوح أنّهم يريدون إجلاس ممثليهم في الوزارة كشيوعيين، أي كموفدين رسميين علنيين من ح.ش.ع ومن هنا جاءت أهمية القضيّة التي عبّر عنها مطلب «إجازة الأحزاب».

من الغرابة بمكان أن ينشر بيان اللجنة المركزية الطويل الذي استغرق ستة أعمدة

---

(٦) الزمان، الأوقات العراقية ٣٠ من نيسان ١٩٥٩.



محكمة الشعب.

صورة غلاف الوقائع الرسمية للمحكمة العسكرية العليا الخاصّة



فاضل عباس المهداوي

تصوير پول پوپر

من الصحيفة تقريباً مذيّلاً بتوقيع «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي». وأن ينشر أيضاً في كلّ الصحف (الوطنية) لقد قررّ ح.ش.ع أن يقف وقفته بكلّ أضواء العلن مسلطة عليه. والأكثر من هذا غرابة أنّ البيان كشف الخطّ الفاصل بين محاولة التأثير في مستقبل العراق من الأسفل، وبين توجيهه من الأعلى، وقد تم عبوره على ضوء التطورات ووجهة النظر التي تبناها (قاسم). ولذلك فإنّه لم يصغ ولم يستجب للبيان. فما كان من الشيوعيين إلاّ أن دفعوا بشعار «الزعيم الأوحد» بروح انتقامية مُضطغنة.

لم يكشف أي من الطرفين قطّ عن نوع المقاعد الوزارية التي طالب بها الحزب الشيوعي في هذه المرحلة، ولا عن هوية من سيُرشّح لها. على أنّ بعض الإشاعات التي قد ترقى إلى الثقة، يفيد بأنّ (عبدالقادر إسماعيل) موفد الحزب الاعتيادي لقاسم طلب وزارة الداخلية. كما تردد اسم (بهاءالدين نوري) أو (عامر عبدالله) أو (زكي خيري) لوزارة الخارجيّة ووزارة الإصلاح الزراعي المستحدثة. فإذا كان هذا صحيحاً فلا شك أنّ (زكي خيري) سيكون المرشح لوزارة الإصلاح الزراعي و(عامر عبدالله) وهو رجل كثير الأسفار ذو دراسة عالية سيسمى وزيراً للخارجية و(بهاءالدين نوري) وزيراً للداخلية. كان هذا مجرد حدس وتخمين ليس إلاّ. فما من شك بأن الحكومة في حالة قبول (قاسم) بهذا، ستكون حكومة شيوعية بكلّ شيء ما عدا الاسم.

لم يضع (قاسم) وقتاً في إظهار استيائه من مطالب الشيوعيين. إلاّ أنّه أفصح عن هذا الاستياء بطريقته الخاصّة. ففي الثلاثين من نيسان وبرسالته الرقيقة الموجهة إلى «اتحاد نقابات العمال» غير المجاز رسمياً بعد - بمناسبة الأول من أيار نوه بشكل غير مرضيّ بـ«الحزبيّة الضيقة» التي «ليست بذات فائدة لهذه البلاد في الوقت الحاضر...» «فنحن في فترة انتقال...»[٧] إلاّ أنّه لم ينوه بشيء عن مطلب مقاعد في الوزارة.

وقرر الحزب تجاهل التلميح. وبدأ في الأول من أيار وما تلاه «بحملة تثقيفية» أخرى واضحة الهدف وهو جعل مطلب المشاركة في الحكم في متناول إدراك الجماهير. هذه الحملة ليست كالأولى (أنظر الفصل التاسع) التي قصد بها توجيهات حزبية داخلية. فالهدف من الأخيرة هو توجيهها إلى أبعد مدى مستطاع بين الجماهير والإفادة من كلّ منبرٍ ميسور. ابتداءً من المنازل الخاصة وانتهاءً بقاعات الاجتماعات العامّة. وانتشر الرفاق الملقّنون يشرحون القضية في المقاهي وفي منعطفات الطرق

---

(٧) الأوقات العراقية ١ من أيار ١٩٥٩.

ويشجعون مخالفيهم في الرّأي على مناقشة موقفهم. الظاهر أنّ الاهتمام بالحملة كان عاماً وعنيفاً. ومما يمكن تأكيده هنا أنّ دعم الصحف للمطلب دون استثناء ظلّ متواصلاً، ونقل عن الوزيرين (الدكتور إبراهيم كبّه) و (الدكتور محمّد الشواف) موافقتهما الحماسية[٨]، ولم يعرف عن الأخير بأنه يساري فعّال لكن يبدو أنّه كان مدركاً لما يتحتم عليه عمله بوصفه أخاً (للشواف) زعيم الحركة الانقلابية. ويظهر أيضاً أن لا أقل من ثلاثة وزراء كانوا متعاطفين وهم (حديد والشيباني والطالباني).

وبالإضافة إلى ممارسة الضغط بصدد مطلب مشاركة الشيوعيين في الحكم. قام الحزب بلفت الانتباه إلى خطورة موقف ظلّت فيه الأحزاب دون إجازة. وإلى مجافاة ذلك للمنطق السليم. واستمرّ الإلحاح على إعادة الحياة إلى جبهة الإتحاد الوطني، بهدف الحصول على حلفاء ذوي مكانة كما هو واضح. في الواقع إنّ الحاجة إلى الجبهة قد انتفت بعد فشل حركة (الشواف). وستكون بطبيعة الحال قاصرة على الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي الموحد فضلاً عن الشيوعيين[٩].

واشتدّ التوتر. وأدركت وكالة الأنباء العربية الحالة النفسية السائدة عندما كتبت من بغداد في ١٣ من أيار تقول: «. . . إنّ رأي (قاسم). . . في وجهات نظر الحزب الشيوعي الرسميّة. . . يُنتظَر بكل تلهّف»[١٠].

المزيد من الانتظار لم يكن له محلّ ففي ١٤ من أيار كرر (قاسم) معارضته لقيام «الأحزاب والتكتلات في الوقت الحاضر، لأن ذلك سيأتي فيما بعد»، واستطرد يقول بلهجة منذرة «ليس هناك وجود لزمرة من الشعب تحاول السيطرة عليه»[١١]. وقد زاد من وقع ملاحظته شدّة حرارة التصفيق والهتاف وواقع أنّ مستمعيه في هذه المناسبة كانوا وفوداً لمؤتمر اتحاد الصناعات العراقية.

وفي غضون الأيام التالية نوهت وكالات الأنباء بتصاعد التوتر بين (قاسم) والشيوعيين، الأمر الذي تصدت الصحف الشيوعية لنفيه بشكل عنيف[١٢].

---

(٨) إتحاد الشعب، الأوقات العراقية ١٢ من أيار. إتحاد الشعب، وكالة الأنباء العراقية ١٣ (١٥) من أيار ١٩٥٩.

(٩) إتحاد الشعب ١٣ (١٥) من أيار ١٩٥٩.

(١٠) وكالة الأنباء العربية ١٣ (١٥) من أيار ١٩٥٩.

(١١) الزمان: ١٥ من أيار ١٩٥٩.

(١٢) مثلاً الاخبار (القاهرة) ٢٠ من أيار ١٩٥٩، إتحاد الشعب ٢٠ من أيار ١٩٥٩.



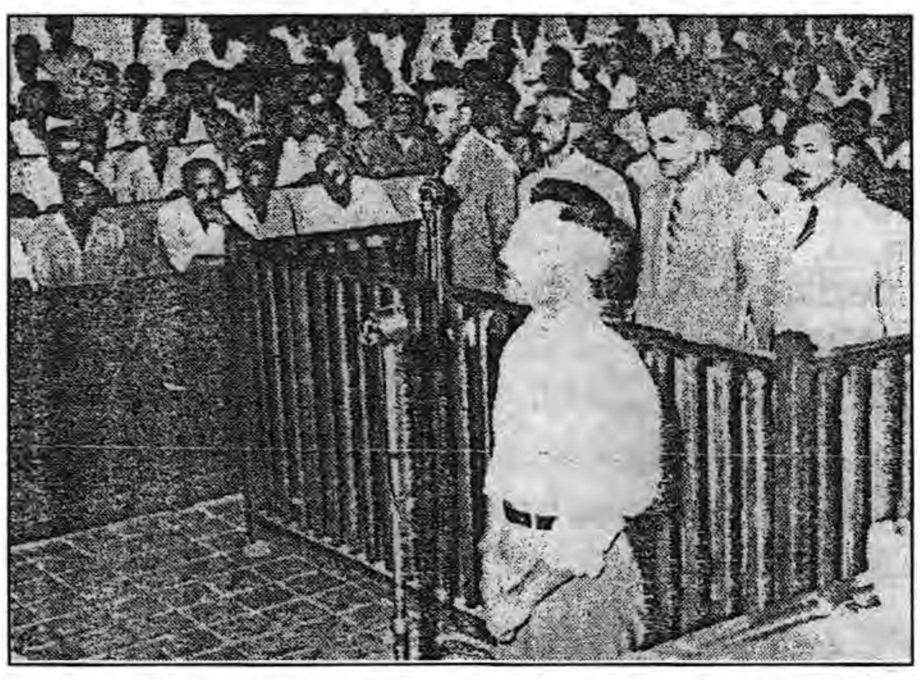
عارف أمام المهداوي



رشيد عالي أمام المهداوي



العقيد عبدالوهاب الشواف   العميد ناظم الطبقچلي



الطبقچلي ورفعت الحاج سرّي (الأول والثاني من اليسار في القفص) أمام المهداوي الشاهد هو متهم آخر من الضباط. فقد نظره أثناء التحقيقات الأولية ثم أعدم فيما بعد. (ملاحظة المعرب) لم يفقد نظره أثناء التحقيق وإنما من أثر الاشتباكات والقصف الجوي.

في العشرين من شهر أيار وجهت ضربة جانبية قاسية لـ ح.ش.ع إذ أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً أعلن فيه وقف نشاطه السياسي «خلال فترة الانتقال» ونزولاً عند رغبة (قاسم). وأهاب بأعضائه أن يركزوا نشاطهم ويوجهوا فعالياتهم في «المنظمات الوطنية والنقابات، والجمعيات المهنية بدل ذلك»(١٣). كانت طعنة من سكين ذي حدين. فبصرف النظر عن تحطيم الجبهة الوطنية التي دفعت بها «الأحزاب الوطنية» إلى قضية الساعة الملحّة، كانت تتضمن تهديداً للشيوعيين ولمركزهم في المجال الذي احتلوا منه موقع الصدارة حتى ذلك الحين.

ما لبثت الآثار أن ظهرت. فبالنظر إلى التقارب الأخير بين الحزب الوطني الديمقراطي والشيوعيين لاسيما الجناح اليساري المتطرف من الحزب، لم يكن غريباً أن ينجم عن البيان اصطدام بين الولاءين، وهكذا كان، ففي ٢١ من أيار نشرت جماعة مؤلفة من أحد عشر عضواً بارزاً في الحزب الوطني الديمقراطي (الذي يفخر بنسبة كبيرة من الأعضاء البارزين) بياناً باسم «الأغلبية في الحزب» قالت فيه إنّ التجميد هو مخالف لنظام الحزب الداخلي، وهو لهذا لا يُلزم إلاّ أولئك الذين أصدروه. وكان أوّل الموقعين على البيان المضادّ الدكتور (عبدالله إسماعيل البستاني) شقيق صاحب امتياز صحيفة إتحاد الشعب ورئيس تحريرها، و(ناجي يوسف) المحامي حَمُو السكرتير العام للحزب الشيوعي. وهنا أيضاً نجد مثالاً على أثر الروابط العائلية في عالم السياسة العراقي. أمّا الاسم الثالث البارز فهو (عبدالمجيد الونداوي) رئيس تحرير صحيفة الأهالي(١٤).

ومهما يكن من أمر، فسرعان ما اتضح بأن أغلبية الحزب الوطني الديمقراطي كانت تؤيد الجانب الأول. ووجد المحتجون اليساريون أنفسهم في عزلة فتركوا الحزب. ومن هنا تقطعت الأسباب بين الحزبين وقرئت الفاتحة على تعاونهما(١٥).

---

(١٣) الأهالي ٢٠ من أيار ١٩٥٩.

(١٤) النص الكامل نشر في (عراق ريفيو) ٢٨ من أيار ١٩٥٩. «وهذه أسماء بقية الموقعين: علي عبدالقادر، حسان عبدالله المحامي، علي جليل الوردي، نايف الحسن، حسين أحمد العاملي، عال الياسري المحامي، سليم الحسني المحامي» (المعرب).

(١٥) الأهالي: أعلنت في ٢ من تموز ١٩٥٩ طرد جماعة الرافضة من الحزب الوطني الديمقراطي. في عين الوقت استقال (الونداوي) من رئاسة تحرير الأهالي وتسلّم (عبدالله عباس) صاحب الامتياز المسؤولية عنه.

هناك ما يبرر لنا طرح هذا السؤال: هل كان وجود (الجادرجي) في العراق سيغير من الموقف آنذاك؟ إنّ المناظرة التي تبادلتها صحيفتا الأهالي والبيان خلال شهر نيسان ١٩٦٠ (انظر الفصل التالي) تشير إلى هذا الاحتمال.

ما إن أدرك الحزب الشيوعي أنّ الضرورة تقضي بتقليص نشاطه حتى بادر إلى ذلك فوراً فأعلن مكتبه السياسي في العشرين من أيار بأن «حملته التثقيفية» ستتوقف، وأدلى بسبب يلفت النظر فقال «ليس لأن خطأ ما كان فيها ولا لأن الهدف لايمكن الوصول إليه في الوقت الحاضر، بالعكس فإن الغاية من الحملة قد تحققت، وهي إقناع الجماهير بشرعية المطلب الشيوعي»[١٦].

لم يتجاهل (قاسم) هذا البيان. فذكر لمؤتمر صحفي في اليوم التالي أنّ أية جماعة سياسية رفضت تجميد نشاط الأحزاب السياسية إنّما تعمل عن (غير قصد!) ضدّ سلامة الجمهورية ومع هذا فإن مبدأ التجميد يطبق في الفترة الحالية فحسب وهي «فترة الانتقال» التي ستكون «أقصر فترة انتقالية في تاريخ الثورات». وزاد قائلاً «ربما كنت قد أهملت الموضوع ولم أوضحه قبل ذلك. إلاّ أنّ فترة الانتقال تعني عادة عدم وجود أي حزب»[١٧]. واضح أن نغمة (قاسم) كانت استرضائية قدر ما كان تصميمه جازماً.

في الثالث من أيار صادقت الحكومة على قانون السلطة التنفيذية للجمهورية العراقية. وكان (قاسم) قد علّق عليه سابقاً آمالاً كباراً[١٨]. وتتضمن مواده الرئيسة استحداث سبع وزارات لمعالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تحلّ محلّ وزارتي الإعمار والشؤون الاقتصادية اللتين ألغيتا، ووزارة المواصلات والأشغال العامة التي قلصت. والوزارات الجديدة هي: وزارة الإصلاح الزراعي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، وزارة الصناعة وشؤون النفط، وزارة الشؤون البلدية. وبذلك صار عدد المقاعد ثمانية عشر بدل ثلاثة عشر سابقاً. وكان من الأهمية بمكان إلغاء مجلس الإعمار المرتبط بوزارة الإعمار والاستعاضة عنه بمجلس التخطيط الاقتصادي برئاسة رئيس الوزراء.

الهدف الأساس من إعادة التنظيم هذه، هو توخي الزيادة في الكفاءة والفعالية.

---

(١٦) الأوقات العراقية ٢٤ من أيار ١٩٥٩.

(١٧) الأوقات العراقية (كذا).

(١٨) الوقائع العراقية رقم ١٦٤، ٤ من أيار ١٩٥٩، الص ١٢-١٥.

فوزارتا الاقتصاد والإعمار اللتان توسعتا جداً، تم تفكيكهما، في حين رفعت مسائل الإعمار إلى مقام اختصاص الهيئة الوزارية. لكن كانت هناك اعتبارات سياسية دفعت قاسماً بدون شك إلى هذا. فقد هبط نفوذ الدكتور (كبّه) ونفوذ الشيوعيين تبعاً له. في حين زاد في إشراف (قاسم) على أمور الإعمار سهولة. وأعظم من هذا أهمية هو استحداث وزارات جديدة تفسح المجال لتعيين وزراء جدد دون أن يرافق العملية إعفاء وزير من الحكومة الحالية. بذلك أصبح بالإمكان تلبية بعض المطالب السياسية دون ضرورة لجرح مشاعر الآخرين. إن أهمية هذا الاعتبار الأخير قد تكمن في هويّة وانتماءات الوزراء الجدد. على أنّ قاسماً لم يستعجل في إسناد المناصب.

نظراً لأن بال ح.ش.ع كان منشغلاً في شهر أيار، بصدّ هجمات متوقعة. فقد سرى هذا القلق خلال الأسابيع الستة التالية إلى ميادين كان سلطان الشيوعيين فيها مطلقاً ومن دون منازع أشهراً عدة.

في الشوارع تجددت الاشتباكات بين الشيوعيين وخصومهم. وتقسّم الطرفان النصر فيها قسمة عادلة. وفي خلال الأسبوع الثاني من شهر حزيران زار بغداد وفدٌ يضم بضع مئات من الفلاحين ليعرضوا على (قاسم) شكواهم من تصرفات الهيئة التنفيذية لاتحاد الجمعيات الفلاحية التي يسيطر عليها الشيوعيون (أنظر ما بعده). زعموا أنّ تلك الهيئة تستخدم السلطة التي خوّلها لها القانون للحيلولة دون تشكيل جمعيات فلاحية غير شيوعية - كما ادّعوا. وقبل أسابيع قليلة لم يكن متصوراً أن يقدم أحدٌ على مثل هذه الخطوة. فتصدى للوفد جمع من الشيوعيين ونشبت معركة أمام وزارة الدفاع بمرأى من (قاسم). وتكرر هذا المنظر بتفاصيله وخلفيته بعد أقلّ من أسبوعين.

بعد الاشتباك الأول نشر في «الأهالي» عدد من الفلاحين ينتمون إلى الحزب الوطني الديمقراطي كما يبدو - بياناً اتهموا فيه (كاظم فرهود) رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية بأنه مدبّر الهجوم. كما أنكروا عليه حقّه في المنصب لأنه كما ادعوا - ليس مزارعاً ولذلك فهو غير مستوف الشروط المنصوص عليها في قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية المصادق عليه حديثاً (أنظر أدناه)[19]. هذا الاتهام الجريء لقائد شيوعي ذي مكانة شعبية ليدلّ حقاً على تحوّل في الجوّ السياسي.

---

(١٩) الأهالي، مرآة الشرق الأوسط ١٤ من حزيران ١٩٥٩.

ثم انفلتت الصحافة من العقال الشيوعي، فتخلت صحيفة (الثورة) في نهاية شهر أيار عن القضية الشيوعية، وعادت الصحف القومية والمعادية إلى الظهور والانتشار في بداية شهر تموز بعد زوال أثر انقلاب (الشواف)، ومنها صحف (الفجر الجديد، بغداد، الحرية).

وفي الحادي عشر من شهر حزيران أعلن (العبدي)، «بمناسبة عيد الأضحى» ونظراً إلى استقرار الوضع، إلغاء قرارات الإبعاد عن الأشخاص الذين كانوا قد نفوا إلى أماكن معينة داخل العراق، والسماح لهم بالعودة إلى أهاليهم[٢٠]. ولم يكن هؤلاء إلاّ قوميين عرباً. ومن أبرزهم الدكتور جابر عمر وزير التعليم السابق، والدكتور عبدالرحمن البزاز عميد كلية الحقوق السابق، و(فيصل حبيب الخيزران وعدنان الراوي) المذيع العراقي السابق في إذاعة «صوت العرب» وكلاهما بعثي بارز. هذه الأسماء كانت كلهّا بمثابة «معاطف حمراء» يُلوّح بها للشيوعيين[٢١].

واتخذت الحكومة أيضاً تدابير ضدّ عملية شيوعيّة محتملة عن طريق استخدام المقاومة الشعبية. إذ قامت وحدات من الجيش في نهاية شهر حزيران بعمليات انقضاض خاطفة على مستودعات أسلحة المقاومة الشعبية ووضعتها تحت حراسة مشددة.

هذه المستودعات كانت دوماً تحت سيطرة الجيش. إلاّ أنّ قصد الحكومة كان واضحاً. ولم تثر ضجة إعلامية حول هذا الإجراء الوقائي وبقيت صورة المقاومة الشعبية نظيفة في حينه.

في الوقت نفسه فقد الشيوعيون مراكز حكومية هامّة. والظاهر هو أنّ نكساتهم لا يمكن أن تعزى كلياً إلى إرادة (قاسم) وإنّما كانت إلى حدّ ما نتيجة محاولات بعض الأفراد استعادة حظوظ حزبهم بالتشفع من «الزعيم الأوحد» له.

الضحية الأولى أقربهم لقاسم، صديقه القديم المقدم (غضبان السّعد) سكرتيره العسكري منذ الثورة. غادر العراق في العشرين من شهر أيار ليشغل منصب الملحق العسكري في سفارة العراق بموسكو. قيل إنّ (غضبان) أقيل لأنه اعترض على حظر

---

(٢٠) راديو بغداد ١١ (١٢) من حزيران ١٩٥٩.

(٢١) يقصد بذلك المعطف الأحمر الذي يلوّح به مصارع الثيران ليزيد من هياج الثور. وفي الكناية ما لا يخفى عن القارئ. (المعرب)

(قاسم) النشاط الحزبي. وفي شهر حزيران لحق به كلّ من (العميد داود الجنابي) قائد الفرقة الثانية والرائد[٢٢] (مهدي حميد) قائد المقاومة الشعبية في المنطقة الشمالية، بعد زيارة لقاسم تبودل فيها كلمات غاضبة حول الأوضاع السياسية. أحيل العميد (الجنابي) إلى التقاعد، واعتقل (مهدي حميد) فكان أوّل شيوعي بعد الثورة يقوم برحلة العودة. وفي الوقت ذاته صدر أمر بإخراج خمسة من صغار الضباط من الخدمة «لعدم الكفاءة»، وألقت صحيفة اتحاد الشعب بهذه المناسبة الأضواء على الشكل الخاص لعدم الكفاءة هذا، بأن أبلغت قراءها بأن هؤلاء كانوا أخلص أنصار (قاسم)[٢٣]. ونُحي (سليم الفخري) مدير الإذاعة عن منصبه الحساس في الأيام الأولى من شهر تموز، لأنه تجاهل أوامر (قاسم) الصريحة بعدم الإشادة بجبهة الإتحاد الوطني[٢٤]، واستُخلف بـ(كاظم السماوي) صاحب صحيفة (الإنسانية) وهو يساري معروف لا ينتسب إلى الحزب الشيوعي. وإنه لتميز قدر له أن يكتسب أهمية بسرعة. ولحق بـ(سليم الفخري) موظفون آخرون في الإذاعة منهم (عدنان البرّاك) كبير المعلقين وأهمهم وبهذا بطل راديو بغداد أن يكون مصدراً إعلامياً للشيوعية.

وشملت التصفية أيضاً ميداناً حساساً بشخص العقيد (عبدالباقي كاظم) مدير شرطة بغداد الذي جرى تعيينه إبّان المدّ الشيوعي. وحل محله العقيد (طه الشيخلي) وهو ضابط ماضيه لا يثقل كاهله من هذه الناحية. وقد استقبلت «إتحاد الشعب» تعيينه بتعليق فيه حسرة ونكد[٢٥].

ردّ الفعل الشيوعي لهذه النكسات كان ينمّ عن مزيج من التردد والخيبة الغضوب.

---

(٢٢) بل النقيب، ضابط مدفعية، كردي من أهالي السليمانية ولد في (١٩٢٢) وتخرج في الكلية العسكرية برتبة ملازم (١٩٤٥) أخرج من الجيش لصلته بالثورة البارزانية. وأصبح عضواً في الحزب الشيوعي وعضواً في اللجنة المركزية غير المعترف بها وغير المخولة (١٩٤٨-١٩٤٩) وقبض عليه وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أطلق سراحه في ١٩٥٨. تزيا بزيّ ملازم أول واحتل مديرية شرطة الموصل أثناء محاولة الشواف الانقلابية. وعين على أثرها قائداً للمقاومة الشعبية في الموصل بعين الرتبة التي اتخذها لنفسه. نقل إلى كركوك بعين المنصب وبرتبة رئيس. ثم اعتقل لعلاقته بأحداث الموصل وحكم عليه بالحبس المؤبد. جيء به من سجنه على إثر انقلاب ٨ شباط. وأعدم الحياة. (المعرب).

(٢٣) إتحاد الشعب، وكالة الأنباء العراقية ٣ (٦) تموز ١٩٥٩.

(٢٤) والصحيح لإذاعته نصّ بنود الميثاق من الإذاعة (أنظر الملحق الثاني والعشرين: المعرب).

(٢٥) اتحاد الشعب، وكالة الأنباء العراقية ٢٦ (٢٩) من حزيران ١٩٥٩.

وعبّر عنها قادة الحزب والصحف الموالية بلهجة تختلف بين الحنق والدهشة الأليمة[٢٦]. لم يشك الشيوعيون بزعامة (قاسم) الأمينة ولم ينكروا وجود «الهيئات الوطنيّة» المحيطة به. وما عدا ذلك فقد قرر الحزب أن يعضّ على الشكيمة بأسنانه وربما كان يعتمد في ذلك على عُزوف (قاسم) عن الأذى.

أخذت الضجة تتصاعد أسبوعاً بعد آخر في المطالبة بإجازة الجبهة الوطنية إلى جانب التحذير من «الانحراف»، واستُخدم لذلك الصحف والاجتماعات العامة والمسيرات الشعبية.

ونشر تعديل لميثاق «الجبهة» في أواخر شهر حزيران على شكل خطاب مخلص موجه لقاسم[٢٧] تضمّن هذه المرّة اقتراحاً بإجراء «انتخابات عاجلة للمجلس التأسيسي»، انتخابات مباشرة وبالاقتراع السرّي الحرّ، على أساس منح حق التصويت للبالغين. وتوخى البيان أن لا يُستفزّ (قاسم) فلم ينوّه بإجازة النشاط الحزبي العلني - ومن المؤكد أنّه لم يكن ثمّ ضرورة تستدعي إيضاح المسألة لأن المجموعات الثلاث الأولى الموقعة على «الخطاب» مثلت الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي الموحّد.

من جانب ح.ش.ع وقعّ كلّ من (عامر عبدالله وعبدالقادر إسماعيل، وزكي خيري، ومحمد حسين أبو العيس وبهاءالدين نوري وعزيز الحاج وكريم أحمد) وكان هذا خرقاً لا سابقة له لتقاليد الحزب في السريّة. وبالنسبة إلى الحزب الوطني الديمقراطي ظهرت أسماء سبعة كلها عدا واحداً أسماء لمنشقّي الحادي والعشرين من شهر أيار وكجناح للحزب الوطني الديمقراطي، كذا كان الحال بالنسبة إلى الحزب الديمقراطي الكردي الموحّد، فهؤلاء الموقعون المنسوبون إلى الحزب كانوا في الواقع ينطقون باسم الأقلية القريبة من الشيوعيين في حزبهم وعلى رأسهم المحامي الماركسي

---

(٢٦) الذهول المتأتي من الصدمة الذي عبر عنه صوت بعض الصحف الخفيض في احتجاجات سابقة لها، كاد يكون هزليّ الطابع. ففي ٢٤ من أيار أذاع راديو بغداد تعليقاً لم يهاجم فيه الشيوعيين إنما ذكر بأنّ هناك الكثير مما يجب أن يهنئوا أنفسهم به ويشكرون، ثم إنّه ساواهم بالأحزاب الأخرى كحزب البعث والإستقلال (راديو بغداد: ٢٤ من آذار ١٩٥٩). فردّ (عزيز الحاج) في (صوت الأحرار) بأنّ حديثاً كهذا لا سابقة له وانه «سوف يؤثر أسوء تأثير على مستقبل البلاد». وكالة الأنباء العربية ٢٧ (٢٩) أيار ١٩٥٩.

(٢٧) البلاد ٣٠ من حزيران ١٩٥٩.

(حمزة عبدالله) الذي سبق أن طرد من الحزب مرة وأعيدت إليه العضوية بعد فترة. ووقع معه (محي كريم فتح الله[٢٨]) بوصفه رئيس تحرير (خَبات) ووردت بعدها مجموعة محترمة من الأسماء تمثل «المنظمات الوطنيّة» والصحف اليسارية وشخصيات من بين كبار الموظفين المدنيين الذين قد تضفي مساندتهم العلنية بريقاً وتألقاً على جبهة الاتحاد الوطني.

وقف (قاسم) من هذه «الدعوة المخلصة» موقفاً سلبياً أيضاً. وفي الخامس من شهر تموز أشار في مؤتمر صحفي آخر له، إلى جبهة الإتحاد الوطني «بالتفكير الخاطئ» لأن الأحزاب التي تتألف منها «لا وجود لها». وأضاف يقول: «إنّنا نساند فكرة تأسيسها بعد انقضاء فترة الانتقال وعندئذ ستكون قويّة جداً». وكمن كان يريد وضع الملح على الجرح شدّد على القول «لو ساندت الأغلبية الجبهة لساندناها نحن أيضاً»[٢٩].

بالمعنى الحرفي الدقيق كان (قاسم) مصيباً. فقد سبق لصحيفة الأهالي أن رفضت رفضاً قاطعاً تشكيل جبهة الإتحاد الوطني لأنها مشروع شيوعي[٣٠] وفي عين الوقت قام المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي الموحد بتجميد عضوية سائر الموقعين على الميثاق. وقرّر بعد مرور فترة من الزمن وقف نشاط الحزب خلال فترة الانتقال[٣١].

خلال أول أسبوعين من تموز توتّر ظاهرُ العلاقات بين (قاسم) والشيوعيين إلى الحدّ الذي بدء الادعاء بالتفهّم الأبوي من جانب وبالإخلاص للزعيم من الجانب الآخر - يتهافت ويفقد معناه بسرعة. وتهيأت مناسبة الفضيحة في المؤتمر التأسيسي لاتحاد نقابات العمال العام المنعقد في الثامن من شهر تموز. كان يشيع في خطاب (قاسم) الطويل نغمة استياء عدائي، خلت منها خطبه السابقة في مناسبات مماثلة. وشددّ طوال خطابه على عمال العراق بوجوب قصر مجهوداتهم على خلق مجتمع أفضل بقوة سواعدهم وأيديهم وأن يتركوا السياسة لأهلها والقادرين على التفرغ لها.. و«أنّ إعدام

---

(٢٨) في اعتقادي أنّ شخصاً بهذا الاسم لم يوقع على المذكرة. ولم يكن لشخص بهذا الاسم ذكر في رئاسة تحرير خَبات، وهو بدون شك سهو من المؤلف وأخاله يقصد حبيب محمد كريم ولم يكن هذا رئيساً للتحرير (أنظر الملحق العشرين أيضاً. المعرب).

(٢٩) راديو بغداد ٥ (٧) من تموز ١٩٥٩.

(٣٠) الأهالي ٢ و ٣ من تموز ١٩٥٩.

(٣١) وكالة الأنباء العربية ٣ (٦) من تموز ١٩٥٩.

الخونة يتوقف على قرارنا لا عليكم. . . إنّنا نطبق القانون وننطلق من ناحية العدالة ونظرتنا هي الصحيحة. .» و«الاستعمار لا يسقط بمجرد الصراخ والهتاف، الإستعمار يسقط بالعمل فقط وهو عملكم. كلّ من يفكرّ في الاعتداء على حريّة الفرد لا يستحق أن يكون نصيراً للسلم!».

وقَبل (صادق الفلاحي) سكرتير الهيئة التحضيرية التحدّي فأكد في خطابه للمؤتمر الطابع السياسي لنقابات العمال التي وصفها بأنها التعبير المنظم عن إرادة النضال لدى عمّال العراق وأسهب وأطال في الضرب على هذه الوتيرة. ولم تكن لهجته أكثر توفيقية من لهجة (قاسم) عندما شنّ هجوماً جانبياً كريهاً إلى أقصى حدّ - على تلك المؤسسات والدوائر الحكومية التي جبهت «العمّال النقابيين» بعداء «غير متوقع» (على حدّ زعمه). وطالب بوجوب «وقف إجراءاتها التعسفية عند حد فوراً» وعندما وصف (الفلاحي) جبهة الإتحاد الوطني بـ«الدرع الواقي العظيم من مؤامرات الاستعمار» أهوى (قاسم) على المنضدة بقبضته وترك القاعة[٣٢].

وعصف الغضب بـ(قاسم) عندما استولت على الصحافة الشيوعية في نهاية شهر حزيران تقريباً نوبة جنون حول وجود مؤامرة. ونجم هذا الجنون دون شك عن انفجار بركان العداء للشيوعية، وبمستوى أعمق من هذا، على اثر الادراك بأن النصر أضحى بعيد المنال بعد أن بدا وهو ضمن مجال الرؤية - وبدأت تُقرأ يومياً تقريباً في كلّ من (إتحاد الشعب وصوت الأحرار) نداءات «لا رحمة» ممتزجة بذكريات أيام كانت «المؤامرات تسحق باستمرار» من قبل الشعب منذرةً بشر مستطير.

لم يبال (قاسم) برؤية السنة الأولى من دولته تختتم في جوّ من الهستيريا. وفي خطبة له أذيعت في أوائل تموز خاطب الصحفيين اليساريين بصورة خاصة متسائلاً: «لماذا أنتم مستمرون في التدخل بمثل هذه الأمور؟ أرجو منكم كأخ ألاّ تبلبلوا الرأي العام بالكتابة عن وجود مؤامرات. إنّي أؤكد لكم، لن تحصل أية مؤامرة في هذا البلد»[٣٣].

---

(٣٢) راديو بغداد ٨ (٩) من تموز. نظراً إلى هذا المصدر، ترك (قاسم) قاعة المؤتمر بعدها بزمن. إلاّ أنّ شاهد العيان الذي أخبر المؤلف بهذا، أصرّ على قوله. وربما اتخذ مذيع راديو بغداد شيئاً من التدابير لتغطية الفضيحة.

(٣٣) راديو بغداد ٥ (٧) من تموز ١٩٥٩.

ومن المحتمل أنّ الشيوعيين لم يكتفوا بمجرد إطلاق الانذارات حول وجود مؤامرات تحاك في الخفاء. ففي عشية الذكرى السنوية للثورة زعمت الدعاية المضادة للشيوعيين خارج العراق بأن «دوائر الأمن في بغداد» اكتشفت «مخططاً شيوعياً» في الأيام الأخيرة. ويشمل هذا المخطط الذي أوضحت تفاصيله شنّ هجوم مسلحّ على الجماعات المعادية للشيوعية الراغبة في المشاركة في احتفالات الثورة، إلى جانب القيام بأعمال استفزاز أخرى، تقصد بذلك إحداث انطباع عند (قاسم) والأهالي عن القوة العظيمة التي يمتلكها الشيوعيون ولإرهاب أعدائهم وإرغامهم على الرضوخ للسيطرة الشيوعية[٣٤].

فيما بعد وفي أثناء المؤتمر الصحفي الخطير الذي عقده (قاسم) بعد أحداث كركوك الدموية (أنظر بعده) عرض نسخاً كربونية لما أكدّ بأنها «خرائط لبعض مناطق بغداد» أشّرت ورُقمت عليها منازل يشك في تآمر أصحابها «حسب زعمهم» (بالضمير يقصد اتحاد الطلبة). وجاء الدليل على أنّ هذه الخرائط حقيقية في تعليق شيوعي يصفها بأنها خرائط بريئة تماماً، القصد من رسمها هو «حراسة العاصمة» بفصائل المقاومة الشعبيّة ليس إلا[٣٥]. إنّ عبارة «حراسة العاصمة» تنطوي على غموض.

من علائم نفاد صبر الشيوعيين، تجديد مطلب مشاركة الحزب في الوزارة[٣٦]. لقد بقي ح.ش.ع ساكتاً حول الموضوع ما يزيد عن شهر، وإن لم ينثن عنه رسمياً. وفي التاسع من تموز أصدر مكتبه السياسي بياناً استرعى فيه الانتباه إلى «خطورة الوضع» الذي تجد الجمهورية نفسها فيه بحسب رأيه. وأكدّ «ثقة» الحزب «التي لا تتزعزع» ليس بالزعيم الأوحد، بل «بتلاحم الشعب وقواه الوطنية مع الجيش الوطني البطل بقيادة عبدالكريم قاسم»، إختلاف ينطوي على مكر، إلاّ أنّه فرق على أية حال. والأنكى من هذا أنّ المكتب السياسي شجب في بيانه «سياسة التساهل المفرط مع الرجعيين وأعداء الثورة» تلك السياسة التي اعتبرها مسؤولة عن الوضع الراهن. واستطرد البيان يقول «يرى حزبنا من الضروري... اتخاذ موقف حازم لإبعاد كلّ العناصر الرجعيّة والمشبوهة عن دوائر الدولة الحسّاسة، واتباع سياسة الشدّة إزاء أعداء

---

(٣٤) وكالة أنباء الشرق الأوسط ١٢ (١٤) من تموز ١٩٥٩.

(٣٥) معلومات الخاصة.

(٣٦) كإتحاد الشعب وراديو بيروت شهر تموز ١١ (١٣) ١٩٥٩.

الثورة الذين استغلوا سياسة التساهل والترضية لاستئناف نشاطهم التآمري»[٣٧].

سجلّ بيان الحزب الشيوعي طروء تطور ملحوظ على موقفه، إذ لم يعد يعرض مطالبه على الحكومة، بل صار يعلن عن خطّه الخاص في أمور هي من صلاحية الدولة واختصاصها. ومهما يكن من أمر فبالنظر إلى تطور الموقف خلال الأسابيع التالية، قد يحق لنا التساؤل عما إذا كان واضحاً لقادة ح.ش.ع ما تجر سياستهم المعلنة من ورطات وما تُوقع في مآزق؟

من الثابت أنّ ح.ش.ع لم يفكر تفكيراً جديّاً بإسقاط (قاسم) بحركة مباشرة منه. وقد أشيع في نهاية شهر حزيران أنّ الضباط الشيوعيين في وحدات المدرعات قد اعتقلوا لشراكتهم في مؤامرة تسعى إلى اغتيال (قاسم) وأعضاء مجلس السيادة ثم الاستيلاء على السلطة. تلك الشائعات نفتها المصادر الشيوعية نفياً باتاً مشوباً بالاستنكار والغضب. وأيدت الأحداث التالية بأنهم صادقون في إنكارهم. إنّ طبيعة قيادة الحزب الشيوعي كما يكشف عنه تاريخه، وسياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية في تلك الفترة، يستبعدان أن تكون ثم مؤامرة من هذا القبيل، أمّا محاولات التأثير على (قاسم) وإخافته والمناورة معه فهذا شيء آخر.

تعاقبت أحداث معينة وقت كان (قاسم) والشيوعيون مشتبكين في معركة بدت للمراقب الدقيق الملاحظة -وكأنها معركة تهدف إلى السيطرة على العراق- كانت هذه الأحداث في الظاهر تدلّ على أنّ الشيوعيين يحكمون قبضتهم على الدولة والمجتمع. ففي مجال «المنظمات الوطنية» مثلاً حققوا مزيداً من النفوذ. ولكن مجرد التأمل وإعمال الفكر ليس غير، يكفي لإدراك هذه الأحداث بأنها حصيلة الزخم الذي كسبته في فترة سابقة. أمّا الواقع فإنّ العجلة الشيوعية صارت تبطئ.

في العاشر من شهر أيار ١٩٥٩ صدر قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية «إنّ هذا الاتحاد[٣٨]، سيكون حسب منطوق القانون، منظمة مهنية غايتها المحافظة على كيان الجمهورية العراقية ونظامها الديمقراطي، ورفع مستوى الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي، والمحافظة على مصالحهم». وصمّم القانون هيكل المنظمة وتركيبها. فهو بناءٌ هرميّ الشكل من جمعيات محليّة كل واحدة منها تضمّ خمسين فلاحاً أو أكثر

(٣٧) عراق ريفيو ٢٣ من تموز ١٩٥٩.

(٣٨) الوقائع العراقية رقم ١٦٦، ١٠ من أيار ١٩٥٩، ص٥.

من الأعضاء ومن هذه القاعدة يتألف اتحاد الناحية، ومن إتحادات النواحي يتألف اتحاد القائمقاميّة، ومن هذه الأخيرة يتألف اتحاد المحافظة وهكذا لتأتي إلى قمة الهرم وهو «الإتحاد الوطني للجمعيات الفلاحية». وعلى هذا يكون البناء أقرب شبهاً بتركيب الحزب الشيوعي (أنظر الملحق).

يقوى الانطباع بوجود اليد الشيوعية في صياغة القانون عند التأمل في مسلسل الهيئات الإدارية المنصوص عليها فيه: فثمة مؤتمر سنوي عام هو السلطة العليا ومصدرها «نظرياً» وهو الذي يوجّه اللجنة، والمكتب التنفيذي هو من صنعها ويعادل «المكتب السياسي». ولذلك ما من شك في أن الجرّ سيأتي من الخلف وليس من أمام.

أهم مادة في القانون وهي السابعة، تنيط بالاتحاد العام أمر إجازة تشكيل الجمعيات الفلاحية. وصياغتها لم تترك للاتحاد أي خيار بعد أن يستكمل طالبو الإجازة الشروط المنصوص عليها[٣٩]. وتلك نقطة أكدّها (قاسم) بنوع خاص لكنها كانت في الواقع عتلة قوية جداً بيد موظفي المركز الذين كان بوسعهم التحكم في شكل الاتحاد برفض أو تأخير الإجابة على طلب المستدعين من غير الشيوعيين.

اختلفت الهيئة التأسيسية لاتحاد الجمعيات الفلاحية عن غيرها من «المنظمات الوطنيّة» التي تزامنت معها. فمع أنّ أغلبية أعضائها من الشيوعيين إلاّ أنّ حوالي الثلث منهم كانوا من ذوي الصمود والعزم غير شيوعيين ومعظمهم أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي[٤٠] مناصرين حزبيين لوزير الزراعة الذي كان يتمتع بثقة (قاسم) وبالسلطات الكاملة ضد أية محاولة إرهابية أو تهديدية. وبرز فيهم (عرّاك الزكم) وهو مزارع ميسور الحال من منطقة الفرات الأعلى.

سبق لنا التنويه باشتباكات شهر حزيران الناجمة عن كيفية تشكيل الجمعيات الفلاحية. وقد سويت الخلافات في حينه باجتماع كامل لأعضاء الهيئة في شهر تموز. جرى هذا الاجتماع نزولاً عند «رغبة الزعيم الأوحد». وعلى إثره نشر القرار الذي وعد بإجازة كل الطلبات التي قدمت في الماضي أو ستقدّم في المستقبل[٤١].

وختمت هذه المرحلة من الإجراءات الزراعية لمّا سلمّ (قاسم) في ١٤ من تموز

---

(٣٩) راديو بغداد ٥ (٧) من تموز ١٩٥٩.

(٤٠) تلك هي النسبة التي وردت في «إتحاد الشعب: ١٨ من أيلول ١٩٥٩» معتبرة أسهم الحزب الوطني الديمقراطي مفرطة في السخاء.

(٤١) راديو بغداد ٧ (٩) من تموز ١٩٥٩.

الدفعة الأولى من سندات تمليك الأراضي التي استكملت بموجب قانون الإصلاح الزراعي - إلى المالكين الجدد من الفلاحين بحسب تعريف ملكيتهم الوارد في القانون(٤٢)، ومع أنّ الاستملاك حسب القانون كان قد بدأ منذ شهر كانون الأول ١٩٥٨ إلاّ أنّ التوزيع الرسمي، وهو غير الإيجار المؤقت، تأخر «إلى حين إجراء الترتيبات. . . وفقاً للأساليب العصرية»(٤٣).

عقد مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال العراقية في بغداد خلال ٨-١١ من تموز ١٩٥٩، وكان المندوبون المائتان والخمسون والثمانية ومنهم خمس إناث، يمثلون واحدة وخمسين نقابة عراقية مجازة بلغ مجموع أعضائها الكليّ ٢٧٥٠٠٠ وبدا المؤتمر أيضاً بمثابة استعراض للقوّة الشيوعية. وأحكم الحزب الشيوعي قبضته على لجان المؤتمر، وانتخب (صادق الفلاحي) رئيساً للاتحاد و(علي شكر) نائباً للرئيس و (طالب عبدالجبار) سكرتيراً وكلهم أعضاء في الحزب الشيوعي. وصادق المؤتمر على قرار انضمام الاتحاد إلى جبهة الإتحاد الوطني وإلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال الذي تهيمن عليه الشيوعية(٤٤). وواضح أنّ انضمام الاتحاد إلى جبهة الاتحاد الوطني، وهو استفزاز مباشر لقاسم، لم يكن فيه غرابة بعد المناوشة التي حصلت بين (قاسم) و(الفلاحي) حول الموضوع (أنظر ما سبق).

ومن البديهي أن يتعزز السلطان الشيوعي بقانون نقابة الصحفيين الذي أبرم في أوائل شهر حزيران(٤٥). وأهم مواده التي تتعلق بهذه الناحية هما الخامسة والسادسة اللتان أوجبتا الانتماء على كلّ الصحفيين «وغيرهم من المشتغلين في الصحافة». ويتم القبول بتقديم طلب خطيّ إلى لجان مختصّة، هي بالتأكيد تحت سيطرة الشيوعيين على ضوء الاتجاه الصحفي السائد وقتذاك.

وكثرت المطبوعات الشيوعية وزاد انتشارها خلال هذه الفترة. فشهد اليوم الأول من أيار ١٩٥٩ أوّل عدد مجاز لـ«آزادي = الحرية» صحيفة الفرع الكُردستاني

---

(٤٢) راديو بغداد ٥ (٧) من تموز ١٩٥٩، «الثورة ٢٢» ص٢٥٧. في تلك المناسبة وزعت سندات التمليك على ٢٢٠٧ فلاحاً. وفي أوائل الصيف استملك فعلاً حوالي مليون دونم من قبل وزارة الإصلاح الزراعي (الثورة ١ - ص٧٥).

(٤٣) تعبير لقاسم. راديو بغداد ٥ (٧) من تموز ١٩٥٩.

(٤٤) راديو بغداد ١٦ (١٨) من تموز ١٩٥٩، عراق ريفيو ٢٣ من تموز ١٩٥٩.

(٤٥) الوقائع العراقية العدد ١٨٧، ٢٣ من حزيران ١٩٥٩ الص ١-٣.

لـ ح.ش.ع، كانت (آزادي) (كإتحاد الشعب) تطبع سرّاً في العهد الملكي. وبدأت الآن تصدر أسبوعياً في كركوك بعد إجازتها، ثم ثلاث مرات أسبوعياً في بغداد اعتباراً من شهر آب ١٩٥٩. وخرج إلى أسواق بغداد في صيف العام ١٩٥٩ صحيفتان أسبوعيتان «مستقلتان» كما زعمتا وهما «الحضارة» و«الثبات» لكنهما كانتا شيوعيتين في الواقع. وفي البصرة كانت صحيفة «صوت الطليعة» أهم الصحف خارج العاصمة وهي لسان ح.ش.ع هناك بلا مراء. وظهرت إعلانات استغرقت صفحة كاملة من الصحف اليسارية خلال شهري أيار وحزيران دلّت على أنّ طباعة الكتب الشيوعية بلغت هي الأخرى شأواً جديداً. ووجدت فيها عناوين خمسة عشر كتاباً بينها تراجم لـ(بليخانوف) و(ماو تسي تونغ)، صادرة عن «دار بغداد للطباعة والنشر» وهي دار شيوعية. وظلّ الحلف القاسمي - الشيوعي في الشؤون العربية قائماً.

في الأول من شهر حزيران غادر بغداد وفد شعبي يتألف من عشرة أعضاء شيوعيي الميول بالتأكيد يرأسه (عزيز شريف) للقيام بجولة في عدد من البلاد العربية مضطلعاً بمهمة رسميّة هي الاتصال بالحكومات والمنظمات الشعبية في تلك الدول لشرح موقف الجمهورية العراقية من قضية «التضامن العربي»(٤٦). في الوقت عينه كان منح حق اللجوء السياسي للفريق (عفيف البزري) رئيس أركان الجيش السوري السابق ذي الميول الشيوعية قد عزز من الانطباع السائد بأن سياسة (قاسم) في مسألة القومية العربية ما زالت متفقة وموقف الشيوعيين منها.

على إثر الخروج من حلف بغداد، قطع العراق صلات أخرى كانت مرتبطة بالغرب. ففي الثلاثين من شهر أيار ١٩٥٩ أبلغ العراق الولايات المتحدة بأنه قرر إلغاء ثلاثة اتفاقات كانت قد عقدت بينهما في ظلّ النظام الأسبق وهي: إتفاق المساعدة العسكرية للعام ١٩٥٤ وملحق الاتفاق للعام ١٩٥٥، واتفاق المساعدة بموجب مبدأ آيزنهاور للعام ١٩٥٧. وبعدها بأسبوع واحد أعلن (قاسم) قرار انسحاب العراق من منطقة الاسترليني وصرح بمناسبة هذين الإنسحابين بأن تلكم الروابط كانت عقبة كؤودا أمام سياسة الحياد الإيجابي التي اعتنقها العراق. لكنه نفى نفياً باتاً وجود أية نية في قطع العلاقات مع الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى(٤٧).

---

(٤٦) راديو بغداد ١(٣) من حزيران ١٩٥٩، مرآة الشرق الأوسط ٧ من حزيران ١٩٥٩.

(٤٧) راديو بغداد ١(٣) من حزيران و ٤(٦) و ٥(٨) ١٩٥٩.

بمناسبة الذكرى الأولى للثورة أعلن (قاسم) قرارين، مهما كان الغرض منهما فإنهما وقعا فعلاً موقع تحبيذ وترحيب من ذلك الفريق في القيادة الشيوعية النازع بفطرته إلى المسايرة والملاينة والنظر إلى الأمور نظرة تفاؤل. تضمن القرار الأول التعيينات الوزارية التي طال ارتقابها. والثاني تضمن وعداً من (قاسم) بإجازة الأحزاب السياسية في شهر كانون الثاني من العام ١٩٦٠ وإجراء الإنتخابات البرلمانية في أعقاب ذلك. أعلن هذا في ساعات ما بعد الظهر من يوم ١٣ تموز والبلاد تتهيّأ للاحتفالات وأذيع مرسوم جمهوري بوضع «قانون السلطة التنفيذية للجمهورية العراقية» المؤرخ في ١٣ أيار موضع التطبيق[٤٨] (أنظر ما سبق). وكانت التعيين والتبديل كالآتي:

وزير التخطيط: الدكتور طلعت الشيباني (وزير الاعمار سابقاً).

وزير الإصلاح الزراعي ووزير شؤون النفط بالوكالة: الدكتور إبراهيم كبّه (وزير الاقتصاد سابقاً).

وزير الصناعة وكالةً: محمد حديد بالاضافة إلى وزارة المالية.

وزير البلديات: الدكتورة نزيهة الدليمي.

وزير الاشغال العامة والاسكان: عوني يوسف.

وزير الارشاد: الدكتور فيصل السامر.

وزير التجارة: عبداللطيف الشوّاف.

يلاحظ أنّ عدداً من ذوي المقاعد الوزارية لم يفقد منصبه. فالدكتور فيصل السامر حَلّ محلّ (فؤاد عارف) الذي كان وزيراً بالوكالة منذ أن استعفى (حسين جميل) وترك البلاد في شهر شباط. و(عوني يوسف) وهو محام كرديّ، كان قاضياً في محكمة استئناف كركوك[٤٩] وهو وثيق الصلة بالحزب الديمقراطي الكرديّ الموحد وإن لم يكن عضواً فيه. وكان (عبداللطيف الشواف) مديراً عاماً لجمعية التمور منذ الثورة وهو ابن عَمّ لوزير الصحّة.

لقد فصّلت أهمية إعادة تشكيل الحكومة من الناحية الإدارية، فيما سبق. أمّا الأهمية الشخصية لها، فشرحها معقّد وربما أمكن أن تدرج في عداد ما يعتبر صفحة أخرى من صحائف مناورات (قاسم) السياسية. إنك لتجد الدكتور كبّه، العقائدي العنيد

(٤٨) راديو بغداد ١٣(١٥) من تموز، الوقائع العراقية العدد ١٩٨، ٢٢ من تموز ١٩٥٩ الص١-٢.
(٤٩) بالأحرى رئيس المحكمة، توفي في حزيران ١٩٨٨. (المعرب).

(غير الملائم) أنزل من علياء إمبراطوريته الاقتصادية، وكان في أعين الجمهور شيوعياً لكنه بنظر الحزب الشيوعي العراقي دخيلٌ مفيد في أفضل الأحوال. وربما رحّب غير الشيوعيين بأفول نجمه إلاّ أنّ إبعاده لا يمكن اعتباره عملاً عدائياً ضدّ الحزب.

والشيباني، القليل الاهتمام بالسياسة، غير مؤذ كوزير تخطيط. و(محمد حديد) الأقرب إلى (قاسم) بين قادة الحزب الوطني الديمقراطي ونموذج الصناعي الوطني هو ليس مصدر مضايقة كبيرة للحزب الشيوعي.

وأما عن الوزراء الجدد فقد كان محتوماً بأن يضعهم الأعداء الألداء (كفائق السامرائي) - في عداد الشيوعيين دون استثناء[٥٠]. أمّا من الجانب المتطرف الآخر كوكالة الأنباء العربية الحسنة الاطلاع عادة، فقد أكدت بأن ليس بينهم من أثر عنه بأنه عضو في ح.ش.ع.[٥١] وافترض بصورة عامة «ان (الدكتورة نزيهة الدليمي وعوني يوسف وفيصل السامر) يساريّون». وإذا أساء هذا إلى صورة (قاسم) في أعين الغرب، فعلى هؤلاء القبول، إذ ليس ثم من يستطيع الادعاء بأنّ مجالاً حقيقياً قد فسح للشيوعيين ليسيطروا على الوزارة.

وأهم ما وجب على (قاسم) تقييمه هنا، هو تأثير الشكل الحكومي الجديد على الشيوعيين وهم مازالوا يملكون زمام المبادرة والقوة العظمى في العراق بغاية السهولة، ماعدا الجيش. الحزب الشيوعي لم يزل حليفاً لا غنى عنه ضدّ العدوّ المشترك لكنه قادر على القيام بعصيان مسلحّ، في حالة ما لو دفعته إلى ذلك خيبة في آماله مفاجئة، وهو مما لم يكن بخافٍ عن (قاسم) ولهذا كان تاكتيكه رائعاً هنا أيضاً. فقد أرضى مطلب الشيوعيين بتمثيلهم في الوزارة. إنّهم يعلمون قدر ما يجهل الجمهور بأن الدكتورة (نزيهة الدليمي) عضو عتيق في الحزب[٥٢]. إلاّ أنّها لم تكن من الهيئة القيادية التي قد يتحدى عضوها سيادة (قاسم) وسيطرته على الوزارة ببعض حظ من النجاح. ثم إنّ الوزارة التي أُسندت لها لا تؤمن لها سلطة واسعة، على أنّ التبعات الاجتماعية التي تقع ضمن صلاحياتها لا تدع الشيوعيين يشكون بأنّ ما نالهم تافه لا يعتد به. إنّ أهم ما كان في ذهن قاسم، هو أنّ الدكتورة (الدليمي) هي رئيسة «منظمة وطنيّة» وبالتالي ليست

(٥٠) مرآة الشرق الأوسط ١٩ من تموز ١٩٥٩.
(٥١) المرجع نفسه.
(٥٢) راديو بغداد ١٤ (١٦) من تموز ١٩٥٩.

من الأنصار المكشوفين. ولم يمنع هذا الشيوعيين من الإشادة بالتعيين واعتباره مكسباً[٥٣]. ليس هذا وحده بل إنّه حدّ أيضاً من حريتهم في تحدي المبدأ الذي قامت عليه هذه الخطوة. لم يكن بوسعهم أن يصرخوا محتجين بأن التعيين شخصيّ أو «كيفي» يعارض مباشرة مبدأ التمثيل السياسيّ الذي أصرّ عليه ح.ش.ع إصراراً شديداً منذ نهاية نيسان.

الإعلان المتعلق بالانجازات الدستورية الموعودة، جاء في خطبة ألقاها (قاسم) في الكلية العسكرية يوم الرابع عشر من تموز. وهذه هي الفقرة الخاصة نثبتها مع تعليق مسجليها: «إخواني... إنّ هذه الفترة (الانتقالية) ستنتهي في وقت قريب جداً، قبل يوم الجيش في السادس من كانون الثاني سوف نحتفل بإجازة الأحزاب في هذا البلد (هتاف وتصفيق) بعد ذلك اليوم إخواني، بالصبر، بالعقيدة، بالحكمة، سوف نتخذ الخطوات الضرورية لسن وتشريع القانون الأساسي...» (تصفيق).

«لن يشرع القانون الأساسي إلاّ بعد أن يدلي الشعب برأيه وبعد إجراء استفتاء عام في مواده (هتافات وتصفيق - واحد من المستمعين الحاضرين يحيّي قاسماً بوصفه أول رئيس للجمهورية العراقية) ثقوا أيها الإخوان الحاضرين بأني شخص لا يهتم بأي شيء، لا يهتم بالسلطة... وكل ما أتمناه هو أن أموت في سبيل هذا الشعب». (تصفيق).

«أيّها الاخوان، في السنة القادمة سوف نعمل بجدّ من أجل انتخابات المجلس الوطني للبلاد (هتافات وتصفيق) هذا المجلس سينتخب بحريّة وبالشكل الذي يختاره الشعب، مما لم يمارسه من قبل... إنّنا نطالب أفراد الشعب، أولئك الذين سيأتون بعدنا، أن يناضلوا في سبيل حرية ورفاه الشعب...».

إنّ أسلوب توزيع الهتافات والتصفيق خلال الخطبة يوحي بأن الشيوعيين كانوا يشرفون عليه ويوجّهونه. والإشارة الغامضة بإحتمال نزول (قاسم) عن السلطة تجعل التفكير المفضل المتعلق بالوعد الثابت حول حرية الممارسة الحزبية أمراً غير مستبعد. ولم يشكك أحدٌ في الافتراض بأن السلطة ستكون قادرة على حبس الإجازة عن ح.ش.ع ولو شاءت ذلك[٥٤]. كان الشيوعيون العراقيون يعتبرون من قبيل المسلمات

---

(٥٣) يدلّ على هذا، الشعار المبتذل الذي جرى على الألسن إثر التعيين، ولم يعمل ح.ش.ع على منعه صراحة أو دلالة، بسكوته عنه: «نزيهة صارت بالحكم. موتوا يا بعثيّة!».

(٥٤) عن الايكونومست (٢٥من تموز) و (١٢ من كانون الأول) ١٩٥٩. يشيع في الملاحظة الأخيرة =

التي لا يرقى إليها شك، بأنّ أعضاء حزبهم وأتباعه سيكونون أكثر عددا من أي حزب آخر وقت إجازته.

الحدث الرئيس في احتفالات الرابع عشر من تموز ببغداد هو العرض العسكري أما قاسم، حيث شوهدت الأسلحة السوفياتية الجديدة. وفي الخامس عشر منه مشت «المنظمات الوطنية» في مسيرة عملاقة. ووجد بينها وحدات كبيرة من رجال المقاومة الشعبية، لكن دون سلاح. الشعارات المرفوعة نالت إستحسان لجنة الاحتفالات مع رجاء بعدم رفع شعارات أخرى «سواء تلك التي يَهتف بها أو تكتب على لافتات».

شوّهت الاحتفالات أحداث خطيرة، إذ حطمت الدهماء من الشيوعيين مكاتب تحرير صحيفة (بغداد) وهاجمت منزلي ضابطين كبيرين مم سخط عليهما ح.ش.ع فعلا وهما العقيد شمس الدين عبدالله رئيس المجلس العرفي العسكري، والعقيد عبدالكريم الجدة آمر الانضباط العسكري. كما وقعت اشتباكات في عدد من أحياء بغداد وبعض المدن الأخرى. الوقائع والأسباب كانت متماثلة تقريبا في الأنحاء التي جرت فيها الاشتباكات: لمّ خصوم الشيوعيين أطراف شجاعتهم خلال الشهرين الماضيين لينضموا مسيرات خاصة بهم إحتفالا بيوم الثورة، فاعتبرها الشيوعيون استفزازات مقصودة. ولما فشلوا في إقناع السلطة بمنعها انقضوا عليها واشتبكوا بمعركة قتل فيها عدد من المحتفلين وسقط كثير من الجرحى.

= أقصى التشاؤم. وقد نجمت في الغرب على اثر وعد قاسم. وانفردت الايكونومست عن الصحافة البريطانية بتوقعاتها المتشائمة حول الخطر الشيوعي في العراق. وسواء في ذلك أكان المراسل المسؤول عن التحليل (مستر هـ.أ.ر فلبي) قد نحا في هذا نحو التضليل والخدعة المقصودة أم كان بمثابة ردّ فعل لإنحراف سيكولوجي، فالقصد سيبقى موضع أخذ ورد.

الفصل السابع عشر

الأوج والقطيعة

كركوك:

وسط هذا الجوّ المضطرب الوجل دوى انفجار الأنباء عن وقوع مذبحة في كركوك. إنّ حوادث الشغب التي اجتاحت هذه المدينة يوم الثورة مدة ثلاثة أيام، تمخضت بمائة قتيل وعدد كبير من الجرحى والمشوّهين رجالاً ونساءً، ولم تتيسّر أرقام صحيحة. مع ذلك فإنّ الصورة الفظيعة التي انطبعت في عقول الجمهور العراقي كانت تُجمل بأنّ مذبحة دبّرها الحزب الشيوعي بسبق إصرار وخطط لها ونفّذها بروح متعطشة لسفك الدماء وبأسلوب شيطاني، القصد منها إرهاب البلاد وإخضاعها لإرادته، والتمهيد للاستيلاء على السلطة في النهاية. وكان لقاسم الدور الرئيس الحاسم في خلق هذه الصورة.

ما من شكّ في أنّ عدد التركمان وخصوم الشيوعيين الذين فقدوا حياتهم في كركوك خلال ١٤-١٦ تموز يزيد بكثير عن عدد القتلى من الكرد والشيوعيين. لقد أظهر الشيوعيون في أحيان كثيراً قسوة مجنونة، ولاسيما الجنود الكرد الذين اعتراهم هياج صعب ضبطه. كانت المدينة تحت سيطرة الشيوعيين عندما وصلت الوحدات المدرّعة قادمة من بغداد والحبانية في السابع عشر من تموز لإعادة الأمن والنظام بقيادة العقيد (عبدالرحمن عارف) الأخ الأكبر لعبدالسلام عارف ورئيس الجمهورية فيما بعد.

ليس في الإمكان التحقيق في من كان البادئ بالاستفزاز يوم ١٤ من تموز. وليس ثم دليل قانوني يثبت صدور أمر من مركز ح.ش.ع في بغداد لتنفيذ مخطط مذبحة. ولكن يمكن التأكيد وبصورة معقولة أنّ أمراً كهذا لم يصدر قط[1]. ومما يدعو إلى

(١) فرنيه (ص١٦٨) عرض في كتابه كدليل على سبق تصميم الشيوعيين المحليين، أنّ أهل كركوك الشيوعيين نصحوا أقرباءهم قبل يوم ١٤ تموز بإخلاء النساء والأطفال من المدينة. إنّ هذه =

الأسف حقاً أن يهيء القدر لكركوك انفجاراً من هذا النوع بخليطها السكاني من العرب والكرد والتركمان الذين تشربوا بروح العداء المتبادل. فمنذ شهر تشرين الثاني ١٩٥٨ القريب، والمدينة مرشح لحوادث شغب محلية حاولت كلّ من بغداد وأنقرة التقليل من شأنها.

إنّ آلاف العمال الذين استخدموا في منشآت النفط وغالبيتهم من الكرد، قد غذت فرعاً محلياً شيوعياً بسجلّ نضالي لا ينافسه أحدٌ في العراق. أضف إلى هذا أنّ هؤلاء العمال كثيراً ما كانوا مدينين للتجار المحليين وأغلبهم من التركمان. هناك أيضاً قائد الفرقة الثانية وقائد المقاومة الشعبية للمنطقة الشمالية بمقرها في كركوك، وكلاهما شيوعي نُحّيا عن منصبيهما (أنظر ما سبق) ولم يعيّن لهما خلف[٢]. وكان متوقعاً من أفراد الجيش أن يستشيطوا غضباً، وأن تغلي نفوس رجال المقاومة الشعبية. وفي الوقت عينه بقيا دون قيادة ذات سلطة فعلية وفي وضع مشحون مُلغم بالديناميت كهذا، لم يكن ثم ضرورة لصدور تعليمات من المراكز لتقوية عزمات الشيوعيين على تلقين خصومهم درساً دموياً عند سنوح الفرصة.

في أعقاب مؤامرة «الشواف» أدين الشيوعيون وحلفاؤهم بقتول تزيد عما ارتكب

= الحكاية بقدر ما استطاع المؤلف أن يتتبعها، هي مصريّة بالأصل. مما يجعلها عرضة للشك وحتى لو كانت الرواية حقيقية فإنها لتقوم على إحساس مسبق، وليس على سبق تصميم.

(٢) جرت تنحية العميد داود الجنابي بناء على توسط وإلحاح من ملا مصطفى البارزاني، أو على الأقل كان طلبه عاملاً من العوامل التي حملت قاسماً على ذلك، فقد بدأت تصدر من مقرّ الفرقة الثانية أوامر توقيف اعتباطية شملت عدداً كبيراً من الشخصيات الكردية والعربيّة في كلّ من ألوية أربيل وكركوك والموصل وسليمانية، أذكر منهم (داود بك الجاف، مصطفى بك جاف، مير تحسين الشيخ سعيد أمير اليزيدية، عبدالله نشأت رئيس بلدية الموصل الأسبق) وكثيرين غيرهم. فضلاً عن عدد كير من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردي الموحد في مختلف الأقضية، ولا شك أنّ ذلك كان يجري بتوصية من المقاومة الشعبية وغيرها من القيادات المحلية. وقد فتح معتقل كبير في مقر قيادة الفرقة نفسه لاستيعاب هؤلاء الموقوفين الذين كانوا يرسلون إليها مخفورين. وقد رحلتُ بنفسي للمطالبة بإطلاق سراح تسعة من أعضاء الحزب (البارتي) لمعرفتي الخاصّة بالرائد المتقاعد فاتح داود الجباري. وكان هذا يحتل غرفة ملاصقة لغرفة قائد الفرقة بصورة دائمية وبدون صفة رسمية، ومنه تصدر أوامر الاعتقالات وإطلاق السراح كما تبين لي عندما نجحتُ في فكّ إسار البارتيين (لدالّة) لي عليه، فقد كنت وكيل دفاع عنه في ستّ دعاوٍ جزائية أقيمت ضده في العهد الملكي أيام كان مديراً لإعاشة الموصل بُرّئ منها بالنتيجة. (المعرب).

في كركوك بعد أربعة أشهر. فلم تخلف في نفوس الشعب العراقي آنذاك عين الشعور العميق بالفزع كالذي أصابهم جراء أحداث كركوك، ورغم المجهودات التي بذلها الإعلام المصري من هذه الجهة فالظروف في ذلك الحين لم تكن ناضجة لثورة نفسيّة معادية للشيوعيّة. كما لم يكن (قاسم) نفسه مهيئاً لها. ولأعمال الشيوعيين في الموصل عذرٌ لا يمكن رفضه أو دحضه.

في التاسع عشر من شهر تموز بعد شيوع أنباء المذبحة وذيوعها راح (قاسم) أثناء «تدشينه» بيعة مار يوسف للكلدان في بغداد - يندّد «بالقسوة والتعصب الأعمى» الذي رافق الأحداث الأخيرة في كركوك. قال إنّ «الفوضويين الذين أطلقوا العنان لحقدهم وضغينتهم هم المسؤولون» وانه «يجب عليه أن يسحقهم وإن كان شديد الكره للأخذ بسياسة الشدّة... إن لم يعودوا إلى جادة الصواب ويسلكوا سلوكاً إنسانياً». وحذّر بصورة خاصّة الجيش، جنوداً وضباطاً، من «أن يطيعوا «بعد اليوم» أوامر إلاّ تلك التي تصدر إليهم من ضباطهم ومن القيادة العليا». وأضاف يقول «لم يعد بالإمكان خداع الجندي البسيط بعد الآن» وإنّ «البريء لن يؤخذ بجريرة المعتدين الفعليين... وعفا الله عمّا سلف»[٣].

في البدء تظاهر الحزب الشيوعي بأنّه ليس مقصوداً، وبدا وكأن الأمر لا يعنيه. فاصطلاح «الفوضويين» لم يكن بعد قد بلغ مرتبة عملة النقد الخاصة التي كان سيحتلها في العراق بعد أيام قليلة وكُتب عليه أن تلتصق به فيما بعد. في حين أنّ جديّة (قاسم) في معالجة الموضوع كانت موضع أخذ وردّ. ولهذا تبنى ح.ش.ع موقفاً مؤداه أنّ اللوم على الأحداث الدامية يجب أن يوجه إلى القوميين العرب وأنّ الشيوعيين لم يتعدوا الحدود الشرعية في الدفاع عن النفس[٤].

تشبثت الصحف الشيوعية بهذا التعليل نحو أسبوع من الزمن، ثم اعتراها تحول مضادّ مفاجئ. إذ اعترفت في نهاية شهر تموز بأن «انتهاكات» قد حصلت في كركوك على أي حال. وأنّ مركز الحزب لم يحط بها علماً في حينه. وطلبت من الوطنيين الخُلّص أن يرصّوا صفوفهم ويتحلوا بضبط النفس ويتحاشوا الظهور بالحماسة المفرطة. معتذرةً بأنّ الأحداث إنّما وقعت على اثر استفزازات مستمرة صارخة. وطُلب من

(٣) الزمان ٢٠ من تموز ١٩٥٩.

(٤) اعتماداً على رسالة وقعتها «المنظمات الوطنية» في كركوك. إتحاد الشعب ١٨ من تموز ١٩٥٩.

الجمهور أن يأخذ بنظر الاعتبار الخدمات التي أسداها الحزب للجمهورية، ولم يلحّ الشيوعيون هذه المرّة بمطلب «اللارحمة».

ما هي طبيعة التطورات التي ألجأت الحزب الشيوعي أخيراً، إلى مواجهة المعضلة الكبرى - علاقة الحزب بقاسم؟

الرأي العام الآن يصرخ بصوت داوٍ مصرّاً على أنّ الشيوعيين هم أعداء القانون والنظام الرئيسين. والسلطّات العليا تدعم هذه الصرخة قولاً وعملاً. وأسرعت الصحف المعادية تترجم ما عناه (قاسم) بالفوضويين؛ إنّما هم الشيوعيون بصريح العبارة[٥]. وطفقت الصحف تنشر بيانات موقعة من مواطنين تتضمن استنكاراً وتنصلاً من إنتمائم إلى «جهة سياسية معنية». إنّها لإشارة مؤكدة إلى تحول في اتجاه الريح. وأصدر (العبدي) الذي رقي إلى رتبة لواء في ذكرى الثورة - أمراً بإلغاء (لجان الدفاع عن الجمهورية) فوراً. ووقف دورات تدريب المقاومة الشعبية[٦]. وأغلق الجيش مقرّ الحزب الشيوعي في (كركوك) وألقي القبض على المشتبه بهم في ارتكاب الفظائع الأخيرة.

في التاسع والعشرين من شهر تموز دعا (قاسم) مندوبي الصحف العراقية. وبدأ موجهاً القول إلى الصحفيين ظاهراً، ثم نفذ إلى لبّ القضية بقوة وأصالة لم تعهد فيه من قبل في العلن[٧]. قال: «إنّ الصحافة في الأيام الأخيرة أساءت إساءة كبيرة بحق هذا البلد. . . بإختلاقها الحكايات عن «مؤامرات ضدّ القوى الديمقراطية» ونتيجة لهذه الإثارة ارتكبت فظائع، وشُرع في ارتكاب أخرى هي أفظع من تلك التي ارتكبها (هولاكو) المغولي والصهاينة».

ثم عرض عليهم صوراً فوتوغرافية التقطت في كركوك لجثث مشوّهة. وسأل الحاضرين كيف يمكن أن يكون «هؤلاء إخوتكم التركمان» أعداء الشعب؟ إنّ «الفوضويين» الذين أقدموا على هذه الأعمال وحرضوا عليها هم خونة وأسوأ من «الفاشيست» -إهانة قاسية ذات دلالات!- وكرر (قاسم) مرتين تأكيده للحاضرين بأنه لن يكون ثمّة كركوك ثانية «. . . من الآن فصاعداً لن يستطيع أحدٌ إلحاق الأذى بأبناء

---

(٥) مثلاً «الثورة» ٢٤ و ٢٣ من تموز ١٩٥٩.

(٦) راديو بغداد ٢٥ و ٢٩ من تموز، ايتيم مزراح ٢٦ و ٣٠ من تموز على التوالي.

(٧) الزمان ٣٠ من تموز، راديو بغداد ٢٩ (٣١) من تموز ١٩٥٩.

هذا الشعب، لأنّ الجيش سيسحق مثل هذه المحاولات فوراً»[٨]. لم يخامر أحدا شك في أنّ (قاسم) كان يعني ما يقول.

وخشية أن لا تلقى بواعث حنقه اهتماماً كسابقاتها، سهّل عملية التشخيص بقوله إنّ «بعض المنظمات» خاطبته باسم القوى الديمقراطية في البلد. إنّه هو الذي يمثل القوى الديمقراطية وليست تلك المنظمات التي ترفع شعارات مخجلة مثل «ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة».

بما أنّ كلّ المنظمات خاضع للقيادة الشيوعية. فإن تنويه (قاسم) كان خالياً من الغموض.

مع كلّ هذه الحدّة والحنق، لم يورد (قاسم) اسم الشيوعيين. وقد يفهم من هذا الإغفال رغبة (قاسم) في إبقاء الأمل بالتعاون مع الشيوعيين قائماً لكن وفق شروطه الخاصة والظاهر أنّهم فهموا المقصود كما وضح من التطورات التي تلت.

في الثاني من آب كرر (قاسم) محتوى مؤتمره الصحفي أمام الوفد النقابي، لكنه استخدم أسلوب الترضية، فقال إنّه لا يلقي باللوم على «حزب أو مبدأ معين وإنّما على «المسيئين إلى البلاد» فحسب». وختم كلامه بقوله: «ما فات فات وعلينا أن نبدأ من جديد»[٩].

في اليوم التالي نشرت «إتحاد الشعب» بياناً وصفته بأنّه ملخّص تقرير «سينشر قريباً» حول «مناقشات ومقررات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي» بجلستها المنعقدة في منتصّف شهر تموز[١٠]. هذا البيان كان إيذاناً بتحول درامي الطابع في وضع العراق أيام حكم (قاسم).

---

(٨) مما قاله في المؤتمر الصحفي «لو لم أشجب هذه الأعمال في خطابي بكنيسة مار يوسف، فقد كانت كرامتنا ستهدر في الخارج وتثار الضجة حولنا على الصعيد الدولي. إنّ لديّ صوراً فوتوغرافية تدين بعض الجماعات... إننا نريد الديمقراطية فهل هذه ديمقراطية؟ وهل هؤلاء أعداء الشعب؟ ماذا كانوا يريدون؟... هل فعل الصهاينة مثل هذا في دير ياسين؟ إنّ هذا العمل أريد به أن يتكرر في الناصرية والسماوة وفي بغداد وفي الأعظميّة والكرادة والكرخ، إلاّ أنّنا أوقفناها في اللحظات الأخيرة. إنّ الذي يفكر بهذا التفكير الفوضوي فهو سافل وهو أحطّ من الفاشيست». لم يقم هناك أي دليل يؤيد أن ثم تخطيطاً تم وضعه لأعمال دموية في الأمكنة التي أشار إليها (قاسم)، والظاهر أنّه اختلق ذلك ليزيد في ثقل التبعة أو ليستبق ما يمكن توقعه من أحداث مماثلة. (أنظر الملحق الثالث والعشرين. المعرب).

(٩) الزمان ٣ من آب ١٩٥٩.

(١٠) إتحاد الشعب ٣ من آب ١٩٥٩.

الحزب الشيوعي يتخلّى عن موقف الهجوم:

تمخض هذا الاجتماع بـ«نقد ذاتي شديد لمواقف الحزب من عدة مسائل» لاسيما المبالغة في تصوير أخطار «الانحراف» أثناء محاولاته تحقيق مطلب مشاركته في الحكم. وبهذا أثار «حفيظة السلطة العليا» وقوى وطنيّة أخرى «ناضلت بإخلاص في الدفاع عن الجمهورية». وندد أيضاً بالقتول الأخيرة و«التمثيل بالجثث والتعذيب والنهب» قائلاً إنّها تتنافى والمبادئ الشيوعية بصورة مطلقة. وشدّد على وجوب إنزال أشدّ العقاب بالمجرمين. إنّ هذه الأخطاء والتصرفات اللاقانونية إنّما هي نتيجة «التعقيدات الخاطئة» لقيادة فردية الطابع تتصرف دون أي اعتبار للمبادئ اللينينية في القيادة الجماعيّة. وأكّد البيان للحكومة إخلاص الحزب ومساندته بدون تحفظ.

ونشرت (إتحاد الشعب) نصّ التقرير الكامل المؤلّف من حوالي إثني عشر ألف كلمة في أواخر شهر آب[11].

تقرير الحزب الشيوعي العراقي:

نشر التقرير تحت شعار: «في سبيل وحدة القوى الوطنية من أجل الدفاع عن الجمهورية ومكتسبات الثورة». ووضع له عنوان: «تقرير الاجتماع الموسّع للجنة الحزب الشيوعي العراقي المركزية في أواسط شهر تموز ١٩٥٩».

بالإمكان التأكيد إلى حدّ معقول أن هذا التحليل قد أنجز وتمت الموافقة عليه في وقت متأخر من هذا الشهر، ووضع له تاريخ سابق اجتناباً لظهور الحزب وكأنه غيّر سياسته تغييراً مفاجئاً كاملاً بسبب الموقف التهديدي الذي وقفه (قاسم) أخيراً.

فاتحة التقرير كرّرت تعريف «قوى الثورة الأساسية» وشرحت طبيعة النظام. هذه القوى هي العمّال والفلاحون والبرجاسيون الصغار، والبرجاسيون المتوسطون (البرجاسية الوطنية المعادية للإمبريالية) وقد وصفت هذه الأخيرة بأنها معادية للإمبريالية، ومعادية للإقطاع. إنّ هذا التعاون الفعّال لهذه القوى «الأساسية» مع الجيش «بقيادة قاسم» أثبتت استنتاج الحزب الشيوعي بأنّ ثورة الرابع عشر من تموز هي ثورة حقيقية وليست مجرد «انقلاب» فوقي.

---

(١١) إعتمد المؤلف على نص معاد طبعه في العدد المؤرخ ٢٩ من آب ١٩٥٩ من الصحيفة نفسها. وثمة ترجمة إنكليزية رسميّة نشرت في عراق ريفيو في ١٦ أيلول ١٩٥٩، كما نشرت له ترجمة فرنسية في «الاوريان» العدد ١١. الفصل الثالث - ١٩٥٩ الص ١٧٥-٢٢١.

وأشار التقرير إلى أنّ كثيراً من الإنجازات قد تحقق خلال السنة المنصرمة في المجالين الداخلي والخارجي. هناك منجزات يمكن الإشادة بها دون تحفظ كالخروج من حلف بغداد والقوانين الاجتماعية. إلاّ أنّ بعض الإجراءات الثورية الأخرى لم يطبّق تطبيقاً مرضياً فالتطهير الذي بوشر في «بعض» مرافق الدولة كان «نسبياً» ولم يلغ من القوانين الرجعية إلاّ القليل. وإنّ «القوى الوطنية» وفي طليعتها الحزب الشيوعي العراقي نجحت في إحباط المؤامرات ضد الجمهورية. ونالت شعبيتها ونفوذها الأقصى بعد انقلاب الشواف.

إلاّ أنّ الحزب رغم النجاح الذي حققه والمكانة التي استحقها بجدارة، قد وقع في أخطاء ونقائض. الخطأ الأكبر الذي وجه الحزب تهمة ارتكابه لنفسه، هو الانتقاص من شأن العناصر غير الشيوعية بين «القوى الوطنية»، هذه العناصر تتمثل في الواقع بالبرجاسيّة الوطنية التي تستقطب حول الحزب الوطني الديمقراطي وحول (قاسم) بالذات (في هذه المناسبة أشير إلى شخص قاسم بالكناية). إنّ اندفاع وسذاجة السلوك الشيوعي والمطالب التي كانت وليدة «الغرور والسكر بخمرة النصر» أدّت إلى تشويه نوايا الحزب في أعين الحكومة وفي أعين قطاعات كبيرة من البرجاسيّة العراقية والعربيّة وكثير من «القوى المعتدلة» وجعلتها في حالة «ذعر». إنّه لخطأ يعود سببه إلى «التطرّف اليساريّ».

ومما هو قريب العلاقة بما سبق، هو موقف اللامبالاة الذي وقفه الحزب من «تجاوزات» معينة كـ«سحل الجثث، وتعذيب الموقوفين والنهب والسلب والاعتداء على حقوق المواطنين وحرياتهم»[١٢]، هذه كلها كانت من أعمال «الجمهور الذي يفتقر إلى الوعي السياسي»، إنّها حصيلة جانبيّة «لعمل تلقائي»، وهو النتيجة الطبيعية لأربعين سنة من القمع ومصادرة الحريات. إلاّ أنّ واجب الحزب كان تأمين السيطرة على هذه المبادرات وقد أهمل واجبه.

لم ينكر التقرير صحة مطلب مشاركة الشيوعيين في الحكم، وغيره من الشعارات الحزبية المماثلة، وقال إنّها كانت «صحيحة» نظرياً. إلاّ أنّها عملاً غير واقعيّة، فيها «حدّة» واعتداد بالنفس مفرط. إن الصياغة غير المباشرة للعبارة الرئيسة في هذا الصدد، مما ينبغي التأمل فيه:

(١٢) تقرير اللجنة المركزية ص٥.

«في الظروف السياسية التي عقبت الثورة ألّفت حكومة انتقالية اختار قائد الثورة أعضاءها، وقد انتهجت حكومة الثورة سياسة معادية للإقطاع والإمبريالية. هذه الحكومة الانتقالية مازالت باقية، ولذا فإنّ شعار المطالبة بالمشاركة في الحكم بشكله الانفراي هذا، والمنعزل عن زعامة النظام، هو شعار انعزالي خاطئ لم يُدخل في حسابه واقع الثورة وعلاقة القوى الوطنية. ولهذا قدّر له أن يسيء إلى وحدة تلك القوى والتضامن الضروري للدفاع عن الجمهورية»[13].

وكما سبق بيانه (أنظر ما قبله) أولى التقرير اهتماماً كبيراً ببحث الفرص المواتية، التي عنت للحزب بعد الثورة وأثرها في تطوّره. واستخلصت اللجنة المركزية انه في الوقت الذي اعترى عضوية الحزب زيادة غير مسبوقة وتصاعدت فعالياته. فإنّ «الكيف» لحقه ضعف شديد، التخطيط، الضبط، التثقيف الحزبي، كلها فشلت في التصدي لأمور الساعة. وعُزي الفشل إلى «البوروقراطية» الحزبية بأضيق معانيها مما أدّى إلى ضعف المبادرة والروح الخلاّقة وخفض منزلة الحزب الأدبية عند الفئات الطيبة من المواطنين[14].

وحدد التقرير المسؤولية عن الفشل. قال: حصل تفكّك في القيادة الجماعيّة منذ انقلاب (الشواف) «وأهمل بعض الرفاق من المكتب السياسي» أثناء ممارستهم واجباتهم التماس مع اللجنة المركزية والعمل بروحيتها. تلك اللجنة التي لم تعقد أية جلسة موسّعة منذ شهر أيلول ١٩٥٨. ولم يُذكر أحدٌ من الرفاق بالاسم إلاّ أنّه فُهم ضمناً بأن أحد الشركاء في هذا الإثم هو رئيس تحرير صحيفة إتحاد الشعب. وانطلاقاً من هذا توالت الأخطاء على صعيد السياسة والتنظيم، وكان بالإمكان تحاشيها بالمحافظة على مبدأ القيادة الجماعية، وعَقْد اجتماعات اللجنة المركزية» وأكدّ التقرير بأن المسلك الذي انتقد هو جريمة بحق المبادئ الماركسيّة - اللينينية[15]. غير أنّ المخطئين اعترفوا بأخطائهم.

وبسطت بتفصيل التدابير التي ينبغي اتخاذها لتلافي آثار هذه الأخطاء والحيلولة دون تكرارها وهذه هي:

---

(١٣) المرجع نفسه ص٤.
(١٤) المرجع نفسه ص٨.
(١٥) المرجع نفسه ص٨.

العودة إلى ممارسة القيادة الجماعيّة ووضع حدٍ نهائي للبوروقراطية، بمنح اللجنة المركزية مجال عمل أوسع، وتشجيع النقد البناء من القواعد. والسيطرة الحازمة على نشاط الحزب على كلّ المستويات واتخاذ إجراءات تأديبية صارمة حيثما استدعت الضرورة ضماناً للانسجام مع الخطّ المقرر. وتوخي الدقة في منح عضوية الحزب دون الإخلال بطابعه باعتباره «حزب الجماهير». وبذل الجهود المستمرة المنسقة في مجالَي التوجيه والتثقيف.

وناقش التقرير بإسهاب خطر نشوء «انحرافات» نتيجة الأزمة. هذه الانحرافات قد تميل إمّا إلى اليسار بروح من «الشعارات الجامدة» وإما إلى اليمين. الأولى منها تُشجَب فحسب، أمّا الثانية فتُهاجم بأشدّ النعوت فظاظة كـ«تيتويّة وانهزامية وانتهازية وشيوعية عربية (اسم لجماعة منشقة نشطت في سوريا والعراق أوائل الخمسينات) وليبرالية...».

لم تؤثر هذه الأخطاء والمخاطر على تحليل الحزب الخاص بالقوى المساندة للثورة، والقوى التي ناصبتها العداء. واستمر الحزب في توقعه من شركائه بين القوى الوطنيّة مبادلته حسن النيّة والاستعداد للتعاون وإدراك الضرورة الماسّة للتضامن ضدّ الأعداء في الداخل وفي الخارج، وقال إنّه يأمل فوق كلّ شيء من «القيادة الوطنية» أن تزيل من نفسها الشكوك الظالمة التي تساورها من نوايا الحزب. وأن تكفّ وتعدل عن المواقف العدائية ضده وضدّ أعضائه، وتعود ثانية لاتباع سياسة الحذر واليقظة من الإمبريالية وعملائها. وأعلن الحزب بجلاء عن قبوله بقيادة (قاسم) دونما تحفظ، واعتبر خطابه الأخير الذي عيّن فيه أجلاً لإجازة الأحزاب وإجراء الإنتخابات العامة (كذا) مما يوحى بالثقة بصورة خاصّة. إلاّ أنّ التقرير لم يشر إلى تخوّف من النكول عن الوعد.

وأعرب الحزب عن آماله التالية ببراعة وإحكام، إنّ إنهاء فترة الانتقال وإشاعة الحياة الديمقراطية الاعتيادية سيكون نقطة تحوّل عظيمة في تاريخ ثورتنا... إنّ المنظمات والقوى التي تسير في خط (الحزب) ستؤمن ظروفاً ممتازة لتوحيد القوى الوطنية في جبهة واحدة، ونقل المسؤولية إلى ممثلي الشعب سيكون عظيم الأثر على مستقبل البلاد[١٦]...

---

(١٦) المرجع نفسه ص٧.

وكان الفصل الختامي من التقرير بمثابة تصريح صيغ بأسلوب طنّان مفخّم: «إنّ الحزب الشيوعي العراقي - رغم حصول جزر في الحركة الثورية بعد مد لا مثيل له من قبل» قد عزم على الاحتفاظ بدوره في الحركة الوطنية وفي الدفاع عن الجمهورية «مستهدياً بالمبادئ الماركسية - اللينينية ومعتمداً على ثقة الشعب ومساندته»(١٧).

هنا تثار ثلاث مسائل:

ما الذي أحدثته أزمة أواخر شهر تموز من تغيير في أهداف ح.ش.ع وفي تقييم موقفه واستراتيجيته(١٨)؟

---

(١٧) المرجع نفسه ص١٠.

(١٨) حول الأخطاء الايديولوجيّة والتنظيم والسياسة التي اعترف بها الحزب. قد يكون من المفيد أن نوردها بشكلها الإجمالي مقتبسة نصاً من خلاصة التقرير الذي نشره الحزب في العدد ١٦١ - بتاريخ ٣ من آب ١٩٥٩ (نشر بكامله فيما بعد بتاريخ ٢٩ من شهر آب ١٩٥٩): «تناول التقرير بالنقد مبالغة الحزب خلال فترة معينة - في التطيّر من احتمالات الإنحراف في سياسة الجمهورية وما ترتب على ذلك من مواقف متشددة ساهمت في الإخلال بعلاقة التضامن مع السلطة الوطنيّة ومع بعض القوى الوطنيّة الأخرى... مؤكداً على أن عدم دراسة نتائج مطالبة الحزب بالمشاركة في الحكم دراسة معمقة، والخطأ في أسلوب عرض هذا الشعار على الجماهير، وما ترتب على ذلك من سريانه إلى مظاهرة أول أيار ثم إلى الاحتفالات ومنتسبي الجيش، قد أدى إلى ردود فعل سلبيّة وأخلّ بعلائق التضامن مع السلطة الوطنيّة. وتناول التقرير كذلك المضاعفات التي نشأت في مجرى تطور الوضع السياسي وتعقّد العلائق بين القوى الوطنيّة نتيجة الموقف من الحياة الحزبيّة الذي تجسّد في إعلان الحزب الوطني الديمقراطي وقف نشاطه. وعالج التقرير اندفاعات الجماهير الخاطئة الناشئة عن جزعها الشديد من إحتمال خسران مكاسبها مما أدى إلى تجاوزات وأعمال (تكتيل؟) خاطئة. وتقصير الحزب في هذا الشأن إلى التحرج الخاطئ في تقريع الجماهير، بإعتبار أن مثل هذا التقريع سيكون عقاباً على حماستها وخلوص نيتها في الكفاح لصدّ الأخطار عن الجمهورية. لقد انشغلت منظمات الحزب بمكافحة النشاطات التآمرية انشغالاً لم يدع لها فرصة كافية للتثقيف، ولذا تخلّف التطور النوعي لمنظمات الحزب عن مستوى تطورها العددي. إنّ عوائق جدية أخرى لم يكن بالإمكان تذليلها قد عرقلت قيام الحزب باستيعاب المدّ الثوري المطلوب. وأهم تلك العوائق مشكلة بقاء تنظيماته سرية رغم علنية نشاطه السياسي. وهذا ما جعل من الصعب ضمان إشراف دقيق من القيادة على القواعد مما أدى وساعد على ارتكاب أخطاء وإساءات. وقد قصر الحزب في حينه بعدم وقوفه الجازم ضد تلك التصرفات. وقد وقع في أخطاء نتيجة نشوة النصر والغرور الناشئ في نجاحاته الكبرى فأخطأ في تقديراته السياسيّة بمبالغته في تقدير قواه وباستهانته بدور القوى الوطنيّة الأخرى، مما أوقعه في أخطاء سياسيّة يساريّة انعكست في خطته التنظيمية أيضاً... وانتهك في الحزب المبدأ اللينيني مبدء القيادة الجماعية. وحصل تجاوز على حقوق اللجنة =

ما هو شكل الصورة التي خرج بها التقرير لقيادة ح.ش.ع، ولاءاتها، أساليبها، مؤهلاتها، مدى تماسكها؟

ما الذي كان بإمكان (قاسم) استنتاجه من التقرير؟

لو سأل سائل هل أنّ التغييرات التي أوصى بها التقرير قد تجرّ إلى تحوّل عن أهداف الحزب واستراتيجه نتيجة للأزمة؟ فالجواب سيكون بالسلب المقيّد ليس إلاّ. لأن الهدف النهائي لكلّ حزب شيوعي هو دائماً وأبداً، الاستيلاء على الحكم والاستئثار به. مع هذا فإن في هذه الحقيقة البديهية تبسيطاً مفرطاً بالنظر إلى الموقف الحالي. فالتقرير أشار إلى أنّ سياسة التعاون والاعتدال والتفاهم هي مرحلة وسط. في الوقت نفسه إن الحزب الشيوعي العراقي الذي تتجسّد فيه إرادة الجماهير الثورية سيبلغ هدفه في الاستيلاء على السلطة يوماً ما.

على أنّ هذه الإشارات كانت خفية متسترة بحيث بدت وكأنها تتماشى مع اعتقاد أصلي عند القيادة بأنّ الاستيلاء على السلطة هو خارج نطاق السياسة العملية في ظروف لا يصعب التنبؤ بها. ومهما كان الهدف النهائي فالمهمة الرئيسة لـ ح.ش.ع. حالياً وفي المستقبل الأوسط قد وُضع بصيغة «النضال ضدّ الإمبريالية» بالتعاون مع كلّ «القوى الوطنية الأخرى» بزعامة «القيادة الوطنية».

إنّ تفسير هذه المصطلحات الثلاثة الهامة هو تفسير واقعي (براغماتي). تمّ على ضوء التوريات التي لجأ إليها التقرير.

«القيادة الوطنية» يقصد بها النظام الذي يرأسه (عبدالكريم قاسم) مع الافتراض بأنه لن يذعن لدعوة (عبدالناصر) إلى الوحدة العربية الشاملة. فضلاً عن انتهاج سياسة صريحة جداً غير معادية للاتحاد السوفياتي وللشيوعية.

«القوى الوطنيّة الأخرى» هو ذلك القطاع من الرأي العام السياسي العراقي الذي يساند الحكومة الوطنيّة بالتحديد الذي أسلفناه. لاسيما الحزب الوطني الديمقراطي.

«الإمبريالية» هو التعبير الذي استخدم ضداً لمصطلح «القوى الوطنية» ويتعدّى الحدود العراقية أيضاً.

= المركزية. وبقدر ما انتهكت القيادة الجماعية وحلت محلها القيادة الفردية، وجدت الميول البوروقراطية وانخفاض مستوى النقد والنقد الذاتي سبيلها إلى الظهور والتنامي، خصوصاً لدى بعض كوادر الحزب الذين أساؤوا بتصرفاتهم الخاطئة إلى الحزب». (المعرب).

صممت قيادة الحزب على أن ترى مفهومها المنقح لسياسة الحزب مقبولة من الجميع، وعلى كلّ المستويات، إن أمكن فبالإقناع وإلاّ فباستخدام «أشدّ ما تمتلكه من الوسائل صرامة». وواضح انها لم تتوقع أي معارضة جدية يتعذر التغلّب عليها.

التقويم الجديد للموقف أرسي على مبادئ أساسية. والنتيجة هي أقل من استبدال مفهوم بآخر، مما هو مجرد تغيير تأثّر بسلسلة من عمليات تصفية، وإعادة الثقة بالنفس، ورفع الكفاءة. من ناحية أخرى، يجب أن يفترض بأن المفهوم الآخر الأكثر محدوديّة من المفهوم الذي قُدّر آنفاً بأنه «صحيح»، كان له أشياعه والمؤمنون به من المبدأ، وهؤلاء هم الذين فرضوا وجهة نظرهم عندما ووجه الحزب بإنذار (قاسم).

لم يرد في التقرير أية إشارة حول ما إذا كان الحزب قد فكّر في منازلة (قاسم) بمعركة حاسمة لانتزاع السلطة منه. وبعكس ذلك فالتقرير يذكر السبب في رفض سلوك هذا السبيل: «الواقع العراقي يحول دون طلب ح.ش.ع الانفراد بالسلطة. فالنظام يسيطر على موارد الدولة ومقدّراتها وهو مصمم على استخدامها، لا يسلم بمبدأ التعايش إلاّ بشروطه الخاصة، وهذه الشروط بحد ذاتها لا تخيب الآمال، فالنظام إيجابيّ في «معاداته للإمبريالية» و(قاسم) محتاط لكلّ ظرف يجعله أو يجعل الشيوعيين في موضع عداء مكشوف، وحريص على إبقاء باب التراجع بشرف مفتوحاً. والأهم من هذا كله أنّه قطع على نفسه عهداً لا رجعة فيه، ببعث الحياة الحزبية الحرة في وقت مثبت ومستقبل غير بعيد. ولقادة الحزب الشيوعي كل مبرّر للثقة بأن حزبهم هو أكثر الأحزاب شعبية وأحسن تنظيماً من أي منافس. وأنّ كلّ ما ينبغي عمله في نظرهم هو انتظار الفرصة المواتية لقطف ثمار النصر بأمان وراحة. ويظهر أنهم لم يتصوروا أو يخشوا فقدان الحزب قابليته على التحدي والهجوم بعامل التسويف والمماطلة.

بكلّ ما شاب الحزب فإنّ الصورة التي رسمت له في التقرير لم تكن صورة عضو مريض. لقد مرّ الحزب بأزمة. وجد نفسه في موقف تعذر احتواؤه بهجوم. ولذلك وبعد شيء من البلبلة الذهنية قام بوضع حدّ لخسائره.

الدلائل تشير إلى أن التقرير نُظّم في جوّ من الارتباك والتوتر، حيث كانت أعلى الأصوات أجملها وقعاً لا أقواها بالضرورة. وان جماعة «اليسار المتطرف» ما كان لديهم سبب لاعتبار أنفسهم إلاّ أصحاب الخطّ الصحيح السابق، حتى أنّ التقرير سلّم بأن الأخطاء التي سببتها «الأهواء» كانت شائعة في كل المستويات. وقد يثير المنحرفون متاعب، لكن وحدة الحزب بقيت سليمة وليس من المتوقع حصول أي انشقاق حقيقي

كتلك الانشقاقات التي ابتلي بها الحزب في العهد الملكي. وكما بدا فقد مثلت القرارات العملية إجماعاً حقيقياً في الرأي.

ليس في الإمكان التأكد من المعلومات حول قيادة ح.ش.ع إلاّ ما قلّ وندر. لقد عزيت مسؤولية الفشل إلى أنّ القيادة الفردية، لا القيادة الجماعية، هي التي باشرت الأمور. ومع هذا لم تبرز شخصية مركزية معينة. وعدم ذكر أيّ اسم في التقرير كان كما يبدو - ناجماً عن افتقاد وجود قائد حقيقي، لا بسبب التمسك الشديد بالقيادة الجماعية. إنّ «بعض الرفاق من المكتب السياسيّ» و «محرر اتحاد الشعب» قد أنّبوا ولكن لم يُذكروا بالأسماء. وفي الظروف التي سادت العراق آنذاك لم يكن ثمّ حاجة إلى السريّة. ولهذا يصعب علينا إهمال استنتاج بأن القادة الشيوعيين فضلوا العودة إلى طبيعتهم المعهودة في كتم الأسامي.

وببقاء هوية القيادة مجهولة بهذا الشكل، بات القرار بطأطأة الرأس أمام غضبة (قاسم) فهو أكثر وضوحاً. وبعين الوقت أزاح عن كاهل الحزب عبء القيام بعمل مضاد، على أنّ قادته لم يكونوا جبناء فمعظمهم كان قد قدم -وقُدر له أن يقدم فيما بعد- أعظم التضحيات في سبيل العقيدة. لكنهم لم يكونوا من ذوي البنية الفولاذية التي امتاز بها الفاتحون. إنّ السبب الذي عرضه الحزب تبريراً لتعديل سياسته هو أنّ الاستيلاء على السلطة في المستقبل المتوقّع يخرج عن نطاق السياسة العمليّة. على أنّ الشكّ الكبير يحوم حول أنّ قادة الحزب الشيوعي تحاشوا ذلك الاختبار الأعظم لعدم ثقتهم بأنهم كفوؤن له.

في العام ١٩١٧ شرع (لينين) بهجومه بصرخة «كلّ السلطات للسوفيات، لا شراكة للبرجاسية بأي شكل كان!» والأوضاع في روسيا خلال شتاء ذلك العام لم تكن للشيوعيين أفضل من تلك الأوضاع التي كانت تسود العراق في ربيع العام ١٩٥٩، بل كانت من بعض النواحي أسوأ بكثير. ومقارنة (قاسم) بـ(كيرنسكي[١٩]) التي ظهرت في ١٩٥٩ لم تكن تبدو آنذاك مقارنة سخيفة. وموطن العيب هو وزن القيادة الشيوعية في العراق.

---

(١٩) Alexander Kerensky (١٨٨١-١٩٧٠) رئيس الحزب الإشتراكي الروسي الذي حقق ثورة شباط الروسيّة في ١٩١٧ وقضى على الحكم القيصري. حاول متابعة الحرب بعد رئاسته الحكومة، ولم يصمد نظامه أمام ثورة أكتوبر في عين السنة. فهرب إلى فرنسا ثم إلى الولايات المتحدة واستقرّ فيها حتى وفاته. (المعرب)

يستبان من التقرير أنّ ح.ش.ع كان مستقلاً في اتخاذ قراراته:

الأخطاء من عمله والأعضاء تلقوا درسهم. ولو كان ثم أي تأثير خارجي، فإنّ التقرير لم يفصح عنه بأية إشارة. وقد جاء ذكر الاتحاد السوفياتي بالشكل الروتيني وجرياً على طريقة الحزب المعتادة، ولم تذكر الصين مطلقاً[٢٠]. وبؤرة الاهتمام هو الوضع في العراق مع استخدام الحجج والأسانيد الآيديولوجية، كلما وجد ذلك ملائماً لدعم الاستنتاجات. قد تكون تلك الاستنتاجات ملائمة ومتمشية مع السياسة السوفياتية، إلاّ أنّ هذا ليس الاعتبار الرئيس.

ما دامت الأخطاء التي أضرّت بالحزب هي حصيلة جرائم يساريّة ضد المبادئ الماركسية اللينينية، فقد كان أمراً عجيباً (لأول وهلة) أن يصيب الزنادقة المفترضين من اليمين، إدانة أشدّ مما أصاب الآثمين الحقيقيين من اليسار. إنّ هذا يعزى إلى الميل الطبيعي للمنظمة المعروفة بالثورية إلى اتخاذ موقف عدائي لا تحفظ فيه إزاء أعوان اليمين المزعومين في حين تنزع إلى الأسلوب التبريري مع الآخرين[٢١].

يشير تاريخ العراق بين آخر صيف ١٩٥٩ و ٩ من شباط ١٩٦٣، إلى أنّ قاسماً ترجم التقرير بنفس الخطوط التي رسمت هنا، واستخلص بأنّ الخطر الشيوعي، الذي كثر التبجح به، لا يزيد عن الخطر الذي يكمن في تنّين ورقيّ. وكان بوسعه فضلاً عن هذا أن يستدل منه بأن ح.ش.ع فقد حرية العمل وأن السبيل الذي اختطه التقرير للحزب لا يمكن أن يحيد عنه، إلاّ إذا تغيّر الطابع الأساسي «للحكومة الوطنيّة» تغييراً جذريّاً كلياً. إنّ المسألة لم تكن مسألة مبدأ أو قضية ثبات على موقف. والزخم الهائل الذي ولده الحزب تُرك هكذا يتلاشى ويضمحل عمداً وبسبق إصرار.

ويظهر أنّ قاسماً أدرك نقطة أخرى، غفل عنها الشيوعيون، وهي أنّ الكره الضاري

---

(٢٠) أوّل موجز لتقرير اللجنة المركزية، المنشور في عدد الرابع من آب ١٩٥٩ من إتحاد الشعب، نشره عدد كبير من الصحف السوفياتية من دون تعليق، كـ(برافدا: ١٧ من آب) و(الكوميونيست العدد ١٢ من آب ١٩٥٩، الص ١٠٤-١٠٩) وبعد ذلك نوّه به الكتاب السوفيات بدرجات من الاستحسان والارتياب متفاوتة. وهو دليل معقول بأنه لم يكن من وحي السوفيات. لم يجد هذا المؤلف آثاراً لجناح صيني في الحزب الشيوعي العراقي خلال حكم قاسم، وهو الوجود الذي كان الكتاب الغربيون يزعمونه أحياناً. وبعد سقوط قاسم وقف الحزب ضدّ الصين في خلافها مع الاتحاد السوفياتي (تصريح في ورلد ماركسست ريفيو: كانون الأول ١٩٦٣ ص٦٠).

(٢١) أنظر الملحق الرابع والعشرين.

الذي ابتعثه الخوف، ذلك الكره الذي زرعوه في العقول وهم في أوج قوتهم، لن يزول بمجرد قرارهم بالمتاركة وإخلاء الميدان. كان هذا الاعتبار يعني أيضاً أنّ قاسماً لن يكون حرّاً في الإفادة من افتراضه بأن الشيوعيين سيقفون إلى جانبه في كلّ أزمة خطيرة، لذلك وجب عليه أن لا يضعفهم أكثر من القدر اللازم، وأن يحسب حساباً للرأي العام لاسيما موقف الجيش وكبار موظفي الدولة الذين قد يقدمون على أعمال ثأرية، وسيجابه إذ ذاك صعوبة في الحيلولة دون وقوع تجاوزات وفظائع.

إقتضى لافتراضات (قاسم) ردحٌ من الوقت لتنضج وترقى إلى سياسة محددة المعالم. كانت مهمته الأولى بعد نشر التقرير إحباط أماني الحزب الشيوعي القوي الأمل في إجازة العمل العلني والاعتراف به رسمياً، وإطلاق حرية العمل له، وبعدها تأتي السلطة. وكان عليه أيضاً أن لا يقدم على أعمال يستشف منها بأنه إمّا يفكر في النكول عن وعده، أو المباشرة بأعمال قمعيّة. وكان عليه أن يفكر بأفضل الوسائل للمحافظة على صورته كزعيم للشعب. ولقد كان الركن الأساس لإعادة التقويم الذي أصدره الشيوعيون هو أنّ زعامته ليست موضع شبهة أو جدال. وفي هذا أعظم فائدة له.

واجه (قاسم) في محاولته حلّ هذه المشاكل، القضية الدستورية التي أصبحت الآن كما كانت بُعيد الثورة، حجر الزاوية في حياة العراق السياسية.

الباب الثالث

التحدّي الدستوري

الفصل الثامن عشر

ارتقاب النشاط الحزبي

إنّ تصريح قاسم الذي أدلى به في منتصّف شهر تموز ١٩٥٩ حول إجازة الأحزاب السياسيّة في تاريخ معيّن، تمخض بما يمكن نعته بفترة التحدّي الدستوري. في نهاية العام ١٩٦٠ أرخي الستار على أيّ أمل في الانتقال إلى حكم دستوريّ عندما قضى إعفاء آخر عضوٍ «سياسي» من الوزارة، على أي أمل في الانتقال إلى حكم دستوري.

الأشهر الخمسة المبتدئة بالتراجع الشيوعي في بداية شهر آب ١٩٥٩ والمنتهية بسنّ قانون الجمعيات في بداية شهر كانون الثاني ١٩٦٠، كانت فترة بلبلة وتوتّر متحول يصعب أن نجد له «قاسماً مشتركاً أعظم» واحداً. اللهم إلاّ القلق المتنامي توقعاً لنظام الحكم الجديد.

ثبّت (قاسم) مركزه، ورضخ الشيوعيون رضوخاً ذليلاً واضعين أملهم في المستقبل. كان يجب أن يوقفوا عند حدّ، لا أن يُدفعوا إلى اليأس. وكان يجب أن لا يُوحى للقوميين بأي فكرة في أنّ هزيمة الشيوعيين هي فرصتهم. وكان يجب أن يبقى الكرد قبيليهم وحضريّيهم في حالة رضى بأمل مقبول في مكافأة على جدارتهم بالتعويل عليهم، كما أثبتوا مؤخراً. وكذلك كان الأمر مع المعتدلين وهم بالمصطلح السياسي «الحزب الوطني الديمقراطي».

إنّ تصور (قاسم) شعباً موحداً يلتف حوله زعيمه المحبوب، كان قوة دافعة فيه لا تقاوم ولا سبيل إلى التخلي عنها، كل هذا بخلفيّة من الفظائع الأخيرة التي قد تتكرّر، وتلاشي الأحلام بصورة عامة، والشك والسخط. والإدراك بأن قانون اصلاح زراعي ومشاريع صناعية وقوانين اجتماعية لم تحلّ المشكلة.

كان التوتر المستمرّ يدفع به إلى فقدان اعتداله المدروس، الذي بقي حتى تلك الساعة طابعه الخاص الكامن وراء كلّ غرابة أطواره، حتى بدون الصدمة التي أصابته

جراء محاولة اغتياله في السابع من شهر تشرين الأول. ولو وضعت هذه الضغوط تحت المجهر لأدركنا العجب. إذ نجد فترة من اللامسؤولية التي استولت على (قاسم) في نهاية السنة، وقد وجدت تعبيرها لافي الأفعال بل في الأقوال. وخير تفسير يعطى لمزاجه هو ردّ الفعل المتأتي من صدمة محاولة اغتياله. ولهذا فإننا سنأتي إلى شرحها تحت هذا العنوان.

كانت سياسة الحكومة إزاء الشيوعيين في الجزء الأخير من العام ١٩٥٩، مزيجاً من الأعمال الوقائية ومن اتباع سياسة اللامداخلة.

واتخذت إجراءات فعّالة لتثبيت جدّية (قاسم) حين تعهد بأن الفوضويين (أي الشيوعيين) الجناة لن يفلتوا من العقاب. ولم يكن هناك أي تظاهر بنسيان الماضي. ومن بين الذين اعتقلوا بسبب أدوارهم في فواجع الموصل وكركوك، أعضاء بارزون مثل (عبدالرحمن القصاب) و(عدنان جلميران) (أنظر ما سبق)، وأصدرت المحكمتان العرفيتان العسكريتان أحكاماً على مئات من المتهمين وكلهم ولا غرو شيوعيون. وإن ندر أن استخدمت هذه الكلمة - اقتنعت المحكمة بارتكابهم جرائم تتراوح بين القتل وبين التجديف على الدين و«إثارة الفلاحين». وثمّة قضية واحدة كان لها وقعٌ وصدى، هي قضيّة (منذر أبو العيس) ابن أخٍ للشخصيّة البارزة في الحزب الشيوعي (محمد حسين أبو العيس) الذي حكم عليه بالموت في ١٦ من تشرين الأول لحادث قتل وقع في شهر تموز. وكانت أحكام الموت الصادرة كثيرة العدد على أنّه لم ينفذ أيّ واحد منها في عهد (قاسم) ولكن لم يصدر على الأكثر - أيّ عفو أو تخفيض حكم رسمياً. وكان ثم دلائل تشير إلى أنّ قاسماً اعتبر المحكومين بمثابة رهينة ثمينة لضمان حسن سلوك الشيوعيين[(١)].

جُمّدت المقاومة الشعبية تجميداً تاماً. وإن أكدت شخصيات مسؤولة في الدولة بأنها لم تُحلّ. على أنّها بقيت مشلولة شللاً تاماً حتى سقوط (قاسم).

وكمبدأ استدلالي يمكن القول إنّ ح.ش.ع حكّم قبضته على قيادة نقابات العمّال وحركة الفلاحين بالعمل من القاعدة، أقام أولاً قيادة وطنيّة، هذه القيادة وضعت وطوّرت أسساً وجذوراً امتدت بصورة متشعبة مستمرة في التكاثر، لتبلغ أبعد ركن في

---

(١) أنظر على سبيل المثال، خطاباً لقاسم ألقاه في ١٣ من آب ١٩٥٩ (راديو بغداد). ١٣ و ١٤ من آب ١٩٥٩.

البلاد. وفي حملة الحكومة الصادقة منذ أواسط ١٩٥٩ لانتزاع هذه الحركات من يد الشيوعيين بإنطلاقٍ من الجهة المعاكسة؛ راحت تساند وتشجع تشكيل تجمعّات وزمر بقيادة خصوم للشيوعيين على المستوى الأدنى. كانت هذه العملية ديمقراطية الصبغة لا شائبة فيها. كذلك كان تحقيقها من السهولة بمكان في مجتمع لا يصعب على السلطة التدخل في الإنتخابات. إنّ شرط النجاح الأساس هو أن يقبل الشيوعيون بالهزيمة على أي مستوى. ووجد في أواسط ١٩٥٩ أنّ تحقيق هذا الشرط ممكن. لكن يجب أن يسبقه أولاً عمل تمهيدي: القانون ينبغي تعديله والرأي العام يجب أن يهيأ للتغيير المقبل، والأهم من هذين طُراً يجب أن تتزعزع الثقة بالنفس التي تشعر بها القيادة الشيوعية المسيطرة، وأن ترتخي قبضتها المجتمعة على المنظمات. هذه التمهيدات كانت السمة المميزة لسياسة الحكومة إزاء نقابات العمال والحركة الفلاحية خلال النصف الأخير من العام ١٩٥٩.

كشف تعامل (قاسم) مع الاتحاد العام لنقابات العمال عن حقدٍ غريب في طبعه. إنّ اصطدامه مع (صادق الفلاحي) رئيس الاتحاد في مؤتمر ٨ من تموز التأسيسي أغاظه وأحنقه إلى درجة جعلته لا يكترث بالاتحاد ما دام (الفلاحي) على رأسه. إلاّ أنّ تحيز (قاسم) لم يقتصر على الأشخاص. ففي نهاية شهر تموز أغلق (العبدي) مكتب الاتحاد وعلل سبب ذلك «بمقتضيات المصلحة العامة» و «لأن الاتحاد لم يتقدم بطلب إجازته وفق أحكام القانون»[٢]. ورداً على هذا أصدرت الحركة العمالية بياناً مجّدت فيه (قاسم) بلهجة الخائف. ولم يوقعه الاتحاد العام كالعادة، بل وقعه رؤساء عشرين نقابة تقريباً وفي مقدمتهم ومن أبرزهم (علي شكر) رئيس نقابة عمّال السكك الحديد ونائب رئيس الاتحاد[٣]. هذا الاستسلام يمدنا بدليل معبّر آخر على استعداد ح.ش.ع لكلّ تضحية وابتلاع أية إهانة تصدر من (قاسم) ليتحاشى المخاطرة في اغتنام فرصة بعث الحياة الدستورية المنتظر لفائدته.

وفرض (قاسم) ثمناً. ترك الاتحاد العام معلقاً بين الأرض والسماء ثلاثة أشهر أخرى لا وجود قانونيّ له. وبالأخير أصدر وزير الشؤون الاجتماعية في أواسط شهر

---

(٢) اتحاد الشعب ٣١ من تموز ١٩٥٩. راديو بيروت ٤ آب. ايتيم مزراح ٥ من آب ١٩٥٩. الأهالي: ١٤ من آب نوهت بـ«حلّ المنظمات الاجتماعية والمهنية الذي جرى مؤخراً لأخطاء ارتكبها قادتها».

(٣) راديو بغداد ٥ (٧) من آب ١٩٥٩.

تشرين الثاني أمر الموافقة على تأليفه[٤]، وقصد قاسماً وفد عمالي ليعبّر عن امتنانه العميق من الاعتراف الرسمي وصرح مؤكداً بأن الاتحاد ليس لديه أية أهداف سياسية. يقصد إزالة أثر العثرة التي عثرها (الفلاحي) في أوائل الصيف[٥]. وجرت إنتخابات جديدة في العشرين من تشرين الثاني ليخرج (علي شكر) منها رئيساً للاتحاد. ولينتخب (عبدالقادر عياش) وهو شيوعي آخر - سكرتيراً له[٦]، وسقط (الفلاحي)[٧].

كان واضحاً ان الاتحاد هو الآن «غير سياسي». لكنه سرعان ما قُبل طلبه بالانضمام إلى الاتحاد العالمي لنقابات العمال الشيوعي الهوية[٨].

إنعقد المؤتمر الأول لاتحاد نقابات العمال العام في بغداد ودام من ٩ إلى ١١ شباط وتكرّم عليه (قاسم) بخطاب ترحاب لا لون له. ثم انتخب لجانه وكلها شيوعي المبنى. وأضحى (علي شكر) رئيساً. وأحرز (الفلاحي) منصب سكرتير شؤون التنظيم وهو منصب هام وإن لم يكن كثير البروز[٩].

لم تدم المصالحة بين الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين طويلاً ضمن قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال والجمعيات الفلاحية (أنظر ما سبق). بل حتى عندما راح (قاسم) يحدّ من نشاط الاتحاد العام. فإنّ «الأهالي» أوردت نبأ الانشقاق في الجمعيات

---

(٤) عراق تايمس ١٥ من تشرين الثاني ١٩٥٩.

(٥) راديو بغداد ١٢ من تشرين الثاني ١٤، ١٩٥٩. راديو بغداد ٢٤ من تشرين الثاني. ايتيم مزراح ٢٥ من تشرين الثاني ١٩٥٩.

(٦) راديو بغداد ٢١ (٢٣) من تشرين الثاني ١٩٥٩، وصف صديقٌ «علي شكر» بقوله: «إنّه مثال للنزاهة والصدق. متواضع مستعد لكلّ تضحية. لكنه لم يكن ثورياً بطبعه كـ(الفلاحي)» استناداً إلى نفس المرجع.

(٧) لم تكن هذه الضربة الوحيدة والأخيرة. ففي خلال الفترة المنحصرة بين التاسع عشر من تموز والثاني عشر من آب ١٩٥٩ ألقي القبض على مئات من الشيوعيين في سائر أنحاء العراق فضلاً عن الموصل وكركوك من أعلى المستويات إلى أدناها. ومن رفاق الطريق وكأن دوائر الأمن كانت تنتظر الإشارة من قاسم فأعطاها في خطاب ١٩ من تموز وأغلق كلّ فروع اتحاد الشبيبة الديمقراطي في جميع المدن والقصبات. وسرّح ما لا يقل عن ١٧٠٠ من الضباط ونواب الضباط الاحتياط ويضمنهم كلّ الدورة الثالثة عشرة للضباط الاحتياط. وهي الدورة التي استطاع ح.ش.ع أن ينفذ إليها ويثبت نفوذه فيها وهدّد بإنزال أشدّ العقاب بأولئك الذين أطلقوا على أنفسهم بكل تبجح اسم لجان الدفاع عن الجمهورية وقضي عليها. (المعرب).

(٨) عراق تايمس ٢١ من كانون الأول ١٩٥٩.

(٩) عراق تايمس ١٠ و١٤ من شباط، ١٩٦٠.

الفلاحية، وذكرت أنه بعد المصاعب التي واجهتها أربع عشرة جمعيّة فلاحية من موقف الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، قررت تشكيل إتحاد خاص بها في جنوب العراق[10]. ومع أنّ (كاظم فرهود) الرئيس الشيوعي للاتحاد بادر فوراً إلى إصدار بيان يعد فيه بالموافقة على تأسيس أيّ جمعية فلاحية «دون أيّ اعتبار للون أصحاب الطلب السياسيّ[11]» إلاّ أنّ الخرق كان قد اتسع ولم يعد ثم سبيل إلى رتقه. وقاطع أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي جلسات لجان الاتحاد التي كانوا فيها أعضاء، وراحت المنظمة المنافسة تتسابق في منح الإجازات لجمعياتها. وبلغ عدد ما أجازه «الاتحاد» الرسمي خلال شهر آب والنصف الأول من شهر أيلول حوالي ألفي جمعيّة فلاحية. مقابل ألف وخمسمائة إجازة منافسة. هذه الأرقام تدعم إلى حدٍّ ما شكوى الشيوعيين من أنّ جماعة الحزب الوطني الديمقراطي كانت تجيز جمعيات سبق وأن أجيزت وكلّ ذلك بتغاضٍ من السلطة[12]. فالقانون ينصّ على أنّ هناك إتحاداً واحداً وهذا الاتحاد الأصلي يسيطر عليه الشيوعيون. وقد زاد الوضع وخامةً في إجراءات (العبدي) المتخذة ضدّ الاتحاد العام في حينه، بسبب الإهمال في بعض شروط التسجيل. وذكر أنّ مجموع الأعضاء الكلي لاتحاد الجمعيات الفلاحية بلغ إلى حدّ تاريخه حوالي مائتي ألف[13].

وقلت الفوضى إلى حدّ ما بتنفيذ قانون الجمعيات الفلاحية الجديد الصادر في ٩ من أيلول ١٩٥٩. أوضحت ديباجة القانون أنّ الغاية من إصداره هو «استدراك النواقص التي ظهرت أثناء تطبيق» قانون التاسع من أيار ١٩٥٩ (أنظر ما سبق)[14]. كان التعديل الرئيس ولا عجب هو نزع صلاحية إجازة الجمعيات من يد الاتحاد، وإناطتها بالمتصرفين «المحافظين». على أن تكون قراراتهم خاضعة لمراجعة وزير الداخلية. وان الجمعيات المحليّة التي تؤلف على هذا الشكل تقوم بانتخاب أعضاء محليين لها، وهؤلاء بدورهم ينتخبون لجان الاتحاد العام. وبهذا ألقى القانون ظلالاً من الشك على

---

(١٠) الأهالي، مرآة الشرق الأوسط (ميدل ايست ميرر) ٢ من آب ١٩٥٩.

(١١) عراق ريفيو ٦ من آب ١٩٥٩.

(١٢) إتحاد الشعب ١٨ من أيلول ١٩٥٩.

(١٣) إتحاد الشعب ١٥ من نيسان ١٩٦٠.

(١٤) الوقائع العراقية العدد ٢٢٥، ٢٩ من أيلول ١٩٥٩ الص ١-٥. إنّ الهدف الشيوعي العدائي من القانون الجديد، شرح بكثير من التفصيل في «الأهالي» ١٥ من آذار ١٩٦٠.

شرعيّة هيئات ولجان الاتحاد الحالي كلها إلى أن تجري الجمعيات التي أجيزت بصورة قانونية إنتخابات جديدة. وكان ردّ الفعل الشيوعي على التعديلات يفصح عن الأسى بطبيعة الحال في حين رحب بها الحزب الوطني الديمقراطي ترحيباً حاراً. الآن انعكس الموقف. من السهل الاستنتاج بأن شكوى الصحف الشيوعية نجمت عن الرفض الفوري لكلّ طلب من جماعة فلاحية تعتقد السلطة أنّها بقيادة شيوعية وما أن حلّ متنصّف شهر كانون الأول حتى كان عدد الجمعيات التي أجيزت بموجب القانون الجديد قد بلغ ٢٨٧٥ جمعية. وفي أواسط ١٩٦٠ أضحى العدد ٣٥٧٧[١٥]. وصدر قرار من دائرة التدوين القانوني في شهر كانون الثاني ١٩٦٠ يقضي بعدم شرعيّة كل الجمعيات التي أجيزت في السابق إن لم تخطر (المتصرف) أو الموظف الإداري بوجودها خلال ثلاثين يوماً تبتدئ بتاريخ تنفيذ القانون الجديد[١٦]. وبهذا تمّ التخلص من المتمردين الذين تغلبّ حنقهم الأولي على حصافتهم. إذ رفض معظم طلبات التأييد المقدمة، والسبب في ما لو أدلت به السلطة -ونادراً ما تفعل- هو أنّ الموقعين على الطلب لا يمتهنون الزراعة[١٧]. وزاد خبر الانشقاق ذيوعاً عندما دعت الحركة المنشقة إلى مسيرة منفصلة في بغداد على شرف (قاسم) واستجابت السلطة بتخفيض أجور السفر بالقطار إلى النصف لكلّ المشاركين. ولم تلق احتجاجات (فرهود) والصحف الشيوعية على انطلاق تلك المسيرة أذناً صاغية وسارت التظاهرة في ١٨ من كانون الأول وقيل إنّ عدد المشاركين بلغ نصف مليون فلاّح قدموا من أنحاء العراق كافة. يقودهم (عرّاك الزكم) وحيّا (قاسم) المتظاهرين من شرفة وزارة الدفاع وفي هذه المرّة لم يقع حادث مكدّر.

ختمت السنة بتعليق سيء النقيبة في صحيفة (المبدأ) الحديثة الصدور (أنظر فيما بعد) جاء فيه «إنّ مصير الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية سيتقرر وشيكاً»[١٨]، وفي الواقع ان هذا المصير كان قد تقرّر.

---

(١٥) الأهالي. عراق تايمس ١٤ من كانون الأول ١٩٥٩، الزمان ١٤ من شباط ١٩٦٠.

(١٦) الأهالي ٢٠ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(١٧) في مقابلة أجرتها (عراق ريفيو) مع (كاظم فرهود) بتاريخ ٨ من آذار ١٩٦٠، كان ثمة أرقام تتعلق بالطلبات المرفوضة وتتراوح بين ٩٥٪ و١٠٠٪ في مختلف المتصرفيات. وقد اختير تعليل قانوني بارع لرفض الطلبات. هو كالآتي «لما كان الموقعون كوادر في الحزب الشيوعي، فقلما كان استغلال الأرض مصدراً لرزقهم». و(كاظم فرهود) نفسه، كان مضمّداً.

(١٨) المبدأ، عراق تايمس ٢٠ من كانون الأول ١٩٥٩.

خلال الأشهر الأخيرة الأربعة من العام ١٩٥٩ أجرى عدد من المنظمات المهنية و«الوطنية» انتخاباته. وتمت وفق خطوط حزبية ظهرت واضحة للعيان رغم محاولة التنكر والإخفاء. ويبدو انه لم يتخللها إخافة أو تهديد أو مناورات كبيرة معادية. وإذا كانت النتائج غير مطابقة للمأمول تماماً فإن هذا يردّ إلى حالة القلق التي يعيشها الرّأي العام.

في الثامن والعشرين من شهر آب انتخبت نقابة المحامين نقيبها. ورشح نفسه للمنصب كلّ من (عزيز شريف) رئيس مجلس أنصار السلم في العراق وهو شيوعي، و(عبدالرزاق شبيب) العضو السابق الفعّال في حزب الإستقلال، والدكتور (حسن زكريا) العضو البارز في الحزب الوطني الديمقراطي. وفاز مرشح اليمين (شبيب) فوزاً ساحقاً إذ نال ٤٥٦ صوتاً مقابل ٢٥٧ نالها (عزيز شريف) و١٦٥ نالها (زكريا). ولم يسلّم الحزب الشيوعيّ بالهزيمة بسهولة كما هو متوقع فالوفد العراقي لمؤتمر المحامين العرب المنعقد في بداية شهر أيلول كان منشقاً على نفسه بشكل حاد. وعمد المحامون الشيوعيون إلى المشاركة في المسيرات التي نظمها رفاقهم متحدّين أمر الحظر الذي أصدرته النقابة. إلاّ أنّ التغيير ثبت ورسخ.

من المفيد أن يطرح هذا السؤال: ما العامل الذي منح القوميين أكثريتهم المطلقة والشيوعيون مازالوا جدّ أقوياء قادرين على كسب مباريات مماثلة بسهولة كما دلت عليه انتخابات أخرى بعدها خلال ذلك العام؟

أولاً: لم يكن توقيت الانتخاب في صالح الشيوعيين. فالجمهور العراقي في شهر آب لم يزل ثائراً على الشيوعيين بعد أن اتضح له أنهم ليسوا مجرد قتلة وإنّما قتلة فاشلون وقعوا تحت طائلة السلطة ونالوا عقابها. إلاّ أنّ هذا الانطباع ما لبث أن انقلب رأساً على عقب اعتباراً من شهر تشرين الأول وما بعده بمحاولة البعثيين اغتيال (قاسم).

ثانياً: كان (شبيب) فضلاً عن علاقاته السياسية، مرشحاً موضع ثقة وذا شعبية من سائر الوجوه وبالمقابل كان (عزيز شريف) يعيش في المنفى حتى يوم الثورة وبعدها احترف السياسة. فهو والحالة هذه دخيل على المهنة غريب حتى من زملائه الذين لايرفضون خط الحزب. ولعلّ المحامين العراقيين بالفطنة السياسية المتأصلة فيهم قد توصلوا إلى أنّ عصر الشيوعية قد ولّى حتى قبل أن تنجح المنظمات المهنيّة الأخرى في الوصول إلى هذا الاستنتاج. إن مراقبتهم التطورات في المجالس العرفية العسكرية من جهة، وفي محكمة (المهداوي) من جهة أخرى قد تعزز هذا التخمين إلى حدّ كبير.

في ٦ و٧ من أيلول انعقد المؤتمر الأول لنقابة الصحفيين في بغداد. وحضره حوالي مائتي عضو. وانتخب (محمد مهدي الجواهري) نقيباً وهو يساريّ معروف وإن لم يكن عضواً في الحزب الشيوعي[١٩]. إنّ الطابع الذي كان يسود صحافة ذلك الزمن جعلت من هذه النتيجة أمراً محتوماً. وفي ١١ من كانون الأول انتخبت هيئة مهنيّة أخرى، هي «جمعية الاقتصاديين العراقيين» لجانها. وتنافست قائمتان على أصوات ٦٦٠ عضواً. وألقي في صندوق الاقتراع ٦٥٠ صوتاً. بالنتيجة فازت القائمة الديمقراطية الموحدة بـ ٣٨١ صوتاً، والقائمة المهنية بـ ١٧٩ صوتاً. الأولى دفع بها الشيوعيون وأنصارهم. والثانية كانت لغير الشيوعيين ومعظمهم من القوميين العرب[٢٠].

إنّ أهم انتخاب جرى في تلك الفترة وأبعده صيتاً هو انتخابات اتحاد الطلبة الذي اختار في ٢٦ من تشرين الثاني ممثليه لمؤتمره السنوي القادم. كان ثم ثلاثة وستون ألف مقترع منهم ثلاثة عشر ألفاً هم طلاب جامعة بغداد. وبقيتهم طلاب المدارس الثانوية[٢١]. وطرحت ثلاث قوائم متنافسة هي القائمة الديمقراطية الموحدة التي شملت الشيوعيين، والقائمة المستقلة التي شملت أعضاء ومناصري الحزب الوطني الديمقراطي. وقائمة الجبهة الطلابية المتحدة وشملت القوميين[٢٢]. وفاز الشيوعيون بنصر مؤزر فقد حازوا ٧٥٪ من الأصوات ونال القوميون الأقلية الكبيرة ٢٢,٥٪ ولم يفز الوطنيون الديمقراطيون بغير ٢,٥٪[٢٣]، ومما يذكر أنّ التعليقات الشيوعية على نتائج الإنتخابات كانت تشير إلى توقعهم نتيجة أسوأ بكثير[٢٤]. وبتأمل النتيجة لا يملك المراقب نفسه من ملاحظة الضعف الشديد في الحركة الليبرالية بين الجيل الناشئ.

---

(١٩) الحياة ٢٧ من أيلول ١٩٥٩.

(٢٠) الحياة: ١٢ من كانون الأول ١٩٥٩، عراق تايمس ١٣ من كانون الأول ١٩٥٩.

(٢١) عراق تايمس ٢٧ من تشرين ١٩٥٩. المدارس الثانوية العراقية تعادل السنتين اللتين تسبقان المعاهد الجامعية.

(٢٢) إتحاد الشعب ٢٦ من تشرين الثاني، كشفت عن حقيقة القوائم عند حثها الطلاب على التصويت للقائمة الديمقراطية الموحدة. وأبدت أسفها لان المستقلين لا يتعاونون مع القائمة ونددت بالقوى الرجعية التي تختفي وراء الجبهة الطلابية الموحدة.

(٢٣) عراق تايمس ٢٩ من تشرين الثاني ١٩٥٩.

(٢٤) إتحاد الشعب ٢٩ من تشرين الثاني ١٩٥٩.

في ١٢ من آب صدر مرسومٌ بإعادة تشكيل إدارات وزارة الإرشاد[٢٥]، استحدثت بموجبه «وكالة رسميّة للأنباء العراقية». وألغيت مديرية الإرشاد والإذاعة العامة -وهذا من الأهمية بمكان- واستعيض عنها بمديريتين عامتين إحداهما للإرشاد والصحافة والثانية للإذاعة والتلفزيون. وتولى (ذو النون الحاج أيوب) المدير العام للإرشاد والإذاعة سابقاً، المديرية الأخيرة. في حين عين موظف عتيق لا ماضي سياسيّ لديه - مديراً للأولى. إنّ الحطّ الواضح من منزلة (أيوب) كانت لطمة جديدة للشيوعيين.

في الثاني من أيلول ١٩٥٩ أصدر (العبدي) قبيل انعقاد مؤتمر نقابة الصحفيين بياناً قدر له أن يزيل أي شبهة في تنويه (قاسم) المتكرر بخصوص حرية الصحافة. كان بياناً موجهاً بصورة مباشرة إلى «أصحاب الجرائد والمجلات»[٢٦].

استند البيان إلى مرسوم الإدارة العرفية للسنة ١٩٣٥ (أنظر ما سبق) وإلى مرسوم الصحافة الذي أصدره (نوري) في ١٩٥٤ وهو نذير السوء من البداية: هذا المرسوم فرض إلى جانب تعطيل المطبوع - عقوبة أقصاها الحبس لمدة ثلاثة أعوام أو غرامة لا تتعدى ١٥٠ ديناراً للمسؤول عن المطبوع بنشره أخباراً أو مقالات يقصد منها الإخلال بالراحة العامة والتحريض ضدّ النظام القائم والتشجيع على ارتكاب الجرائم والتحريض على العصيان المدني.. وزرع بذور البغضاء... المنافي للنقد السليم المبتنى على أساس علميّ... وتحقير الأديان وتشويه سمعة الأفراد والتأثير على الرأي العام في قضايا تنظرها المحاكم، ونشر أنباء كاذبة أو صور بالفوتوستات لوثائق مزيفة والطعن بالهيئات الرسميّة في الأمور التي تتعلق بأداء واجباتهم أو إفشاء أنباء عن القوات المسلحة سريّة الطابع»[٢٧].

لأجل التلطيف من وقع هذه القائمة المذهلة، يتحتم القول بأن ليس ثمة جريمة مذكورة فيها إلاّ والصحف العراقية ارتكبتها خلال السنة المنصرمة. وفضلاً عن هذا فإن الحاكم العسكري العام لم يستخدم سلطته في تطبيق هذا البيان إلاّ لماماً كما أسفر عنه المستقبل. في الواقع كثيراً ما كان حكم (قاسم) أكثر ملاينة وإغضاء مما تفرضه النظم والقوانين والأوامر.

---

(٢٥) الوقائع العراقية العدد ٢١٤، ٢٢٢ من آب ١٩٥٩ الص ١-٣.
(٢٦) البلاد: ٣ من أيلول. راديو بغداد ٢ (٤) من أيلول ١٩٥٩.
(٢٧) راديو بغداد ٧ و١٠ من آب ١٩٥٩.

حتى الآن لم تواجه الصحافة الشيوعية وشبه الشيوعيّة تدخلاً بيّناً. باستثناء حصتها من التحذير واجتناب «إثارة النعرات والحزازات بين أبناء الشعب الواحد». والصحف الشيوعية بدورها لم تحد عن السياسة التي رسمها تقرير اللجنة المركزية وقد سبق التنويه به. كان لها أن تدل الحكومة على مواطن الضعف، أن تنصح وتحذّر، وأن تشير بلهجة الدّنف المشرف على الهلاك إلى الظلم والأذى. ولم يمط قط عن قواعد الأدب ولم تهدد أو تتوعد بل ولم يبد منها إشارة تدلّ على تزعزع إخلاصها وثقتها بالنظام. ولم يكن وضع الصحف القومية التي ابتعثت الحياة فيها مؤخراً بالذي تحسد عليه فقد عطلت صحيفتا «الفجر الجديد» و «الحرية» وأخريان جديدتان هما «الشرق والحياد» بأمر من الحاكم العسكري العام. وسمح لبعضها بالعودة لتعطّل مجدداً. حتى إذا أشرفت السنة على النهاية لم يبق منها واحدة. في كثير من الأحيان كانت الصحيفة تعطّل بسبب عدم التقيد بالأوامر والبيانات الصادرة من الحاكم العسكري بالامتناع عن نشر خبر تافه معين معادٍ للشيوعية. ولم يهاجم النظام من قبل أي صحفي.

ترك راديو بغداد مدار الفلك الشيوعي نهائياً رغم بقائه تحت إشراف (كاظم السماوي). وكان هذا المدير قد صرح في ١٦ من آب ١٩٥٩ بأنه سيتخذ موقف الحياد ويتعاون بجهازه مع «أية فئة مخلصة»[٢٨]. واستُبعدت صحيفة «إتحاد الشعب» من برنامج «أقوال الصحف» اليوميّ في الراديو ردحاً من الزمن، ثم أعيدت إلى مقام الصدارة في هذا البرنامج بعد أن دفعت التطورات السياسية بالخطر القومي إلى المقدمة.

في كانون الثاني خسر الشيوعيون ما كان يعتبر مركز نفوذ هام لهم، عندما نُقلت رقابة المطبوعات من الإشراف العسكري إلى مكتب الرقابة المشكل حديثاً في وزارة الإرشاد. إن اختفاء العقيد (لطفي طاهر) كان ضربة للمنزلة الشيوعية في الميدان الصحفي وقطعت بذلك لمرة أخرى إحدى الوسائل لتحقيق عودة شيوعية تسللّية.

وأظهر الحزب الوطني الديمقراطي الآن نشاطاً سياسياً يزيد عن أيّ فترة نشاط عاشها في عهد (قاسم) وإن كان قد جمّد نفسه رسمياً. في ذلك المناخ كان ثم دور لقوة سياسية صديقة للنظام سابقاً وحالياً، إلى جانب رغبتها في التعاون في أبرز مهمّة من مهمات الساعة ألا وهي تقليص الظلّ الشيوعي بأقل ما يمكن من الضجة، والحزب الوطني الديمقراطي مناسبٌ جداً لهذا الدور. لم يعقه الحظر الرسمي على النشاط

---

(٢٨) راديو بغداد ١٦ (١٨) من آب ١٩٥٩.

الحزبي كثيراً. لأن قواعده وتنظيماته المحليّة كانت دوماً ضعيفة إذا قيست بقياداته المثقفة[٢٩] تلك القيادة التي طُهّرت مؤخراً من جناحها المناصر للشيوعيين (أنظر ما سبق). (والجادرجي) الذي بقي في الخارج حتى العشرين من أيلول، بآيديولوجية «الجبهة الشعبية» لا شك أنه كان سيعارض سياسة حزبه في غضون النصف الثاني من العام ١٩٥٩، وربما حطمت مكانته ونفوذه تلك السياسة. وقد بقيت صحته على غير ما يرام بعد عودته، ثم ما عتم أن تنازل عن الرئاسة الفعلية للحزب إلى لجنة ترأسها (محمد حديد) و (هديب الحاج حمود) وهكذا صار هذان المخططين لسياسة الحزب. وكلاهما وزير يتولى أمور دوائر حساسة في الحكومة فضلاً عن علاقتهما الطيبة الشخصيّة بـ(قاسم)[٣٠]، وهما رجلا عمل أكثر من كونهما رجلي نظريات أسهما كثيراً في حركة البلاد الاقتصادية. وأهم من هذا كلّه فأحداث السنة الأخيرة حولتهما إلى خصمين صلبين للشيوعيين.

أتينا إلى وصف حملة الحزب الوطني الديمقراطي المتواصلة والفعالة ضد سيطرة الشيوعيين على الحركة الفلاحيّة. كذلك إلى محاولته إثبات شخصيته كقوة ثالثة في الانتخابات. هذه المحاولة لم يقلّل من خطورتها الفشل الذي مُنيت به. واتخذت «الأهالي» لسان الحزب خطّاً انتقادياً قوياً بنّاء، ودافعت عن الاعتدال والتقدم المتدرج وكانت على العموم معادية للشيوعيين نصيرة للحكم، إلاّ أنّها تجنبت تماماً عكس هستيريا ومداهنة زميلاتها المعاصرات من الصحف المعادية للشيوعية والمناصرة للحكم كصحيفة الثورة المرتدّة. وأمّا آمال الحزب الوطني الديمقراطي ومخاوفه قبيل صدور قانون الجمعيات - وقد عبر عنها بقوة حجّة وأصالة، فإنها سترد في محلّها المناسب من هذه الدراسة.

في حدود ختام ١٩٥٩ اتخذت خطوة اشتراعيّة بمبادرة شخصيّة من (قاسم) وثيقة الصلة بكلّ مواطن. ونقصد بها قانون الأحوال الشخصيّة، وهو الأول من نوعه في العراق[٣١]. هذا القانون الجديد بدّل عدداً من المفاهيم الإسلاميّة التقليدية في الزواج والطلاق ليجعلها متفقة وروح العصر. فحدّد سن الزوجين الأدنى بثماني عشرة سنة. قد تنزل في حالات خاصّة إلى ستّ عشرة. ومنع تعدد الزوجات وفرضت عقوبة عليه.

(٢٩) ومع نجاح الحزب الوطني الديمقراطي في حركة الفلاحين. أنظر مناقشة للمسألة فيما يلي.
(٣٠) أيدها الجادرجي في الأهالي: ٢٨ من نيسان ١٩٦٠.
(٣١) الوقائع العراقية العدد ٢٢٨، ٣٠ من كانون الأول ١٩٥٩، الص ١-٨.

إلاّ إذا صدر قرار بالسماح به من القاضي لأسباب حصرها القانون. وزيد في إجراءات حماية الزوجة من الطلاق التعسفي زيادة كبيرة. وجعل سهام الأنثى معادلة لسهام الذكر في حالة ميراث المتوفى الذي لم يترك وصية. ولم ينصّ على هذا المبدأ الأخير بشكل مفصّل إلاّ أنّ الصياغة المخصوصة أشارت إلى وجوب تطبيق نصوص القانون المدني للعام ١٩٥١ الذي ينصّ على هذه المساواة في ميراث الأراضي الأميرية. والأمر الأدعى إلى التأمل باعتباره تبياناً لعقيدة (قاسم) السياسيّة هو أنّ القانون الجديد سيطبق على الشيعة والسنة معاً[٣٢].

ولسوء الحظّ رفع هذا القانون من قدر تقدمية (قاسم) الغربيّة المنحى أكثر من رفعه حصافته السياسيّة، ولم يكن من المحتمل أن يشيد الشيوعيون «بعملية إصلاحية برجاسية»، ولا أن يلطّف من مزاج القوميين خطوة في التقدم الاجتماعي قد لا يكون لديهم اعتراض عليها، إلاّ أنّها ليست بذات أهمية نسبة إليهم. وكان يتوقع من الحزب الوطني الديمقراطي والمتعاطفين معه أن يرحبوا بالقانون ترحيباً حاراً، إلاّ أنّهم استاؤوا في الواقع إذ لم تتم استشارة فيه خارج الدوائر المختصّة الضيّقة المرتبطة بالوزارات ذات الشأن[٣٣]. وهاج هائج القطاع الديني. وشُرح لوفد احتجاج من رجال الدين في مقابلة لهم مع قاسم بأنّ الآية القرآنية التي فضلت الأبناء في مسائل الميراث تقول «يوصيكم الله» ولا تقول «يأمركم». ولم يكن محتملاً أن تقوّي هذه المقابلة من دعم الزائرين للنظام[٣٤] فقد بقي غيظهم يغلي في نفوسهم ليؤدي إلى إلغاء القانون الجديد بعد سقوط (قاسم).

وحمل (قاسم) على العلماء ورجال الدين بشكل مباشر مكرراً القول إن الإسلام دين «واضح طاهر قوي»، ولم يشرك ملقنيه وحاملي لوائه في هذا الثناء. وضرب أمثلة في الحماقة وأساليب الغدر التي كانت في رأيه الطابع الغالب، وليس الاستثناء، إلاّ أنّه

---

(٣٢) حول تحليل مفصّل لقانون الأحوال الشخصية أنظر «ليبان دي بلفوند» مقال بعنوان «قانون الأحوال الشخصيّة العراقي للثلاثين من كانون الأول ١٩٥٩» في دراسات إسلامية Studia Islamica ج١٣، ١٩٦٠ الص ٧٩-١٣٩. وأندرسن «قانون للأحوال الشخصيّة في العراق» مجلة القانون الدولي والقانون المقارن الفصليّة العدد ٩ للسنة ١٩٦٠. الص ٥٤٢-٥٦٣.

(٣٣) الأهالي ١٤ من كانون الأول ١٩٥٩.

(٣٤) عن مقابلة مع قاسم نشرت في (الثورة) ٧ من آذار ١٩٦٠. وأخذ عنها «أندرسن» كثيراً. المرجع السالف ٢(٤) من كانون الأول ١٩٥٩.

لم يتفوّه بشيء مخالف لهذا الانطباع. ثم وقعت حادثة غريبة زادت من تأزم علاقات رجال الدين (بقاسم)، ففي ٢٢ من تشرين الأول نشرت صحيفتا «البلاد والأخبار» اليوميتان ذات الاتجاه الشيوعي ما زعمتاه فتوى شرعيّة مذيلة بتواقيع خمسة من أبرز علماء الدين الشيعة، وفي مقدمتهم السيد (محسن الحكيم) فيها هوجم (عبدالناصر) واتُهم بإفساده الدين وتشجيعه «الماسونية». فأسرع العلماء الخمسة ينفون صدور هذه الفتوى عنهم قائلين إنّها دُسّت عليهم. لم يكن النظام العراقي طرفاً في القضية غير أنّ العلماء أدركوا بلا شك أنّ قاسماً سيعدّ إنكارهم تلك الإدانة (لعبدالناصر) بمثابة تصريح بعدم إخلاصهم له.

في أوائل شهر آب وقبيل أن يفلت زمام الأمور في مرافعات محكمة (المهداوي)، أعاد (قاسم) إلى الخدمة في الجيش تسعة عشر ضابطاً قوميّاً كانوا قد أحيلوا إلى التقاعد على اثر حركة (الشوّاف) نوّه بهم بالأسماء خلال المرافعات التي تلت - رغم أنهم لم يكونوا عين الضباط. وأبرزهم العقيد (عبدالغني الراوي) والمقدم (عارف عبدالرزاق) وكلاهما من الضباط الأحرار الأقدمين قبل الثورة[٣٥]. وأعيد اعتبار العقيد (عبداللطيف الدراجي) صديق عارف الحميم. ولما كان أخطر من أن يعاد إلى الجيش فقد دُفع بركلة إلى الأعلى إذ عين محافظاً للواء الكوت. وسكان هذه المحافظة على المذهب الشيعيّ وهم جدّ بعيدين عن الحدود السورية[٣٦].

وعُلم أنّ الضباط المعادين إلى الخدمة بعثوا ببرقية شكر ومساندة حارة لقاسم. إلاّ أنّ عدداً من الشخصيات المدنيّة البارزة التي أطلق سراحها من الاعتقال كانوا أقل ميلاً إلى الصفح. (فجابر عمر) و(عبدالرحمن البزاز)، والشيخ (محمد الصوّاف) و(عدنان الراوي) و(ناجي طالب) كلهم هربوا إلى سوريا في الخريف وما أن استقرّ بهم المقام هناك حتى انضموا جميعاً خلا (ناجي طالب) إلى (التجمع القومي) الذي كان يترأسه (فائق السامرائي) وراحوا ينفثون سماً من الدعاية ضد الدكتاتور المجنون أو الأحمر القابع في بغداد.

ودخلت محكمة (المهداوي) مرحلة أخرى. ويمكن حصرها بين انحسار المد الشيوعي وبين محاولة اغتيال (قاسم). وكان للتغيير الذي اعترى الجوّ السياسي أثره

---

(٣٥) كل هؤلاء الضباط كان لهم دور بارز في اسقاط دولة قاسم.

(٣٦) وقائع المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج ١٨، ص٤٣.

العظيم فيها. استأنفت هذه المحكمة جلساتها في الثاني عشر من آب لإجراء محاكمتها الحادية والثلاثين. وهي المحاكمة السادسة والأخيرة للمتهمين الباقين المشاركين في حركة (الشواف). إلى ذلك الحين كان قد عوّق أبرز المتهمين وأعظمهم مرتبة، كاللواء (حسين العمري) المتقاعد والمعين محافظاً للكوت بعد الثورة. والعميد (ناظم الطبقجلي) و(العميد العقيلي) والعقيد (رفعت الحاج سرّي). وحوكم معهم ستة من الضباط الأدنى رتبة، مع مدنيّ موصليّ واحد.

لم تجر الأمور على ما يرام بالنسبة إلى المحكمة منذ البداية. فأوّل شاهدين قدمهما الادعاء العام، رجعا عن إفادتهما المعطاة أمام هيئة التحقيق وزعما أنها انتزعت منهما بالتعذيب. وعرض شاهد الادعاء الثالث صورة لامعة لشخصيّة (الطبقجلي) ووصفه بالضابط الحرّ المخلص. ووقعت الواقعة عندما تقدم من (المهداوي) الشاهد الرابع المقدّم (يونس عطار باشي) فذكر في سياق شهادته بأنه متأكد لو (المهداوي) شاهد التعذيب الذي تعرض له أثناء التحقيق الابتدائي لأنزل العقاب بالمعذّبين. إن أشد الدهاء والمكر لن يكونا بتأثير هذه الشكوى التي هي على أية حال محاولة مبعثها اليأس لاسترضاء (المهداوي) بالملق والمداهنة. ويظهر أنّ (المهداوي) سرّ بمناشدة شعور العدالة فيه فعلقّ بقوله «هذا الأمر أصبح معروفاً للجميع وقد طلبتُ من الزعيم الأوحد أن يتخذ الإجراءات اللازمة»[٣٧].

ما أن ترتكب الحماقة حتى يتعذر تلافيها. فبعد إقرار (المهداوي) الصريح بممارسة هيئته التحقيقية التعذيب على المتهمين، لم تعد تلك الهيئة قادرةً على الاستمرار كالسابق مهما بذل رئيسها ومدعيها العام والمصفقون من الجهد للتظاهر بعدم حصول أي شيء. لقد شتموا وسخروا وهتفوا وألقوا القصائد كما كان شأنهم، ونُقل (عطار باشي) من منصة الشهادة إلى قفص الاتهام. ولم يكن قاسم مرتاحاً من اضطراره إلى التخلي عن مظهره الحياديّ وبادر إلى النطق بتصريح غير مسبوق حول ثقته التامة بالمهداوي[٣٨]. إلاّ أنّ الوضع انقلب رأساً على عقب وتوالى المتهمون واحداً بعد آخر ينكرون جملةً وتفصيلاً كل ما اعترفوا به في التحقيق، ويضمنه الكثير مما برهنت الدلائل على صحته، زاعمين أنّ اعترافاتهم انما انتزعت منهم بالإكراه. وطالب

(٣٧) وقائع المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج ١٨ ص٤٣.
(٣٨) راديو بغداد ١٣(١٤) من آب ١٩٥٩.

المتهمون بحقوقهم في الدفاع عن أنفسهم وجرت مشادات صاخبة بينهم جمعاً وبين الادعاء العام. وذكر (الطبقجلي) بنوع خاص وبلهجة رزينة قوية الأسلوب أنّه بقي دوماً أميناً على مبادئ الثورة، ووقف ضدّ القوى الشيوعية والفوضوية والإلحاد. وتحاشى قدر المستطاع موضوع إخلاصه لقاسم فكان ألمع شخصيّة في المحكمة؛ بدا (المهداوي وأمين) شخصيتين ثانويتين حياله. وهما كذلك في الواقع.

وكان ثمة خاتمة دموية، فوقت كانت تجري محاكمة (الطبقجلي) وزملائه، نفذ حكم الموت ببغداد في ٢٥ من آب بخمسة من الضباط الصغار وبمدنيّ واحد، كانت محاكمتهم قد جرت في وقت سابق وصدر الحكم عليهم قبل تاريخ التنفيذ بستّة أيام. وفي ١٦ من أيلول ختمت المحاكمة الحادية والثلاثين بصدور حكم الموت على كلّ من (الطبقجلي) و(سرّي) وضابطين آخرين[٣٩]. وفي فجر يوم العشرين من شهر أيلول أعدم هؤلاء الحياة رمياً بالرصاص مع تسعة من الضباط الآخرين كانوا قد حكموا في تاريخ سابق لمشاركتهم في حركة الشواف. وجرى إعدام الجميع في ميدان رمي (أم الطبول). وقبلهم بساعتين أعدم الحياة شنقاً في سجن بغداد المركزي أربع شخصيات بارزة من رجال العهد الملكي وهم (سعيد قزاز) وزير داخلية (نوري) و(بهجت العطية) مدير الأمن العام، و(عبدالجبار فهمي) محافظ بغداد السابق و(عبدالجبار أيوب) مدير سجن بغداد سابقاً للقسم السياسيّ. الثلاثة الأوائل حكموا في الرابع من شباط، ورابعهم حكم في ٦ من نيسان.

في اليوم نفسه غادر (المهداوي وماجد أمين) بغداد إلى الصين جوّاً في زيارة رسميّة طويلة.

من نافلة القول إنّ الصحافة الشيوعية واليسارية رحبت بالإعدامات ترحيباً حاراً، بمقابل نوبة من السُعار انتابت القاهرة ودمشق. والاستنكار الحزين في عمان لمصير حاشية الأسرة الهاشمية.

هزت هذه الإعدامات المشاعر في أوساط من الجمهور العراقي هزّاً شديداً. وهو ما غفلت عنه بصيرة (قاسم) وأخطأته توقعاته. من هذا الجمهور ما ليس لديه رهان سياسيّ مباشر في القضيّة، وقد وجد القوميون بتمركزهم الجغرافي، الجرأة في أنفسهم لتنظيم تظاهرات في ٢١ و ٢٠ من أيلول، في الغالب على شكل مواكب تشييع وعزاء

(٣٩) برئ كلّ من (العمري) و (العقيلي).

حُملت فيها نعوش خالية يتبعها جمهورٌ معول نادب. وكانت تسمع أيضاً هتافات مندّدة (بالمهداوي) بل وبقاسم أيضاً. وتحلت قوى الأمن بالهدوء وضبط النفس ولم تلجأ إلى العنف عموماً أثناء منعها المتظاهرين من ولوج المناطق الشيوعية. لا مراء في أنه كان موقفاً معقولاً في تلك الظروف.

كان (قاسم) حتى ذلك اليوم لا يخفي نفرته من القتل القضائي. وقد أثبت ذلك مرة أخرى فيما بعد. فما الذي دفعه إلى تنفيذ هذه الأحكام الآن؟ لابُد وأن يكون أبسط الأسباب هو قناعة (قاسم) بأن المحكومين خصوم ألدّاء لا سبيل إليهم، وأنهم أخطر من أن يبقوا على قيد الحياة. وقد توجد دوافع أخرى منها اللغط السائد بأن قاسماً كان ينوي العفو عن (الطبقجلي) لكنه وفي نوبة من الغضب انتابته - وقّع أمر التنفيذ عندما راحت إذاعة صوت العرب تكيل الثناء والإطراء وتغدقه على المحكوم. وقبل العشرين من أيلول بفترة وجيزة ذكرت وكالة أنباء مصرية أنّ قاسماً أصدر أمره بإعدام (الطبقجلي) الحياة رمياً بالرصاص لأنه كان يغار من المكانة الرفيعة التي احتلها المتهم في نفوس العراقيين بوقفته في أثناء المحاكمة[٤٠]. ولعلّه أقرب احتمال. ومما يثبت هذا التصور في المخيلة علينا أن نتذكر بأنه نظراً إلى مواد مرسوم الإدارة العرفية الشديدة الصرامة كان من الممكن إصدار حكم قانوني بالموت على متهمين يزيدون كثيراً جداً عن العدد الذي حكم عليه بهذه العقوبة لمشاركتهم في الحركة المسلحة. وقد خفف الحكم بالموت فعلاً عن سبعة من المحكومين قبل التنفيذ. أمّا (قزاز) وزملاؤه فلا شك أنه ضحّى بهم للبرهان بأن بوسعه أن يكون صارماً مع «الرجعيين» مثلما هو صارم إزاء «الخونة» من الضباط الأحرار.

خلال فترة قصيرة من الزمن أقدم (قاسم) على بعض الخطوات في تعقيب موضوع استخدام وسائل التعذيب الذي أحدث ضجة في محكمة المهداوي. وعلى اثر ذلك أشيع في أوائل شهر تموز أنباء عن إقالة عدد من أعضاء الهيئة التحقيقية التابعة للمحكمة. وفي بداية أيلول ذكر مصدرٌ مقرّب من (قاسم) أنّ أربعة من القضاة كلهم شيوعيون سيحالون إلى التحقيق أمام لجنة مؤلفة من قضاة مدنيين وشرعيين بتهمة تعذيب المعتقلين[٤١]. لا شك في أنّ تعيين رجال دين لهذه المهمة - إذلالاً للحزب

(٤٠) وكالة أنباء الشرق الأوسط ٩(١١) من أيلول ١٩٥٩.

(٤١) الثورة ٩ من أيلول، مرآة الشرق الأوسط ١٣ من أيلول ١٩٥٩.

الشيوعي بنوع خاص واسترضاء للرأي العام المحافظ. وعلى كلّ فقد بات معلوماً في نهاية شهر تشرين الثاني بأن الإجراءات المنتواة تمّ العدول عنها(٤٢).

كان وعد (قاسم) بمنح الشرعية للحياة الحزبية في بداية ١٩٦٠، عاملاً هاماً في وصول ح.ش.ع إلى قراره بعدم المخاطرة في مواجهة مع النظام وقت كان الشيوعيون يُعتبرون القوة العظمى في البلاد على العموم. وكان من الطبيعي أن تتصاعد آمال المواطنين باقتراب موعد الوفاء بالعهد.

لم يشك أحد في تصميم (قاسم) على عدم النكول عن العهد الذي قطعه. ولو تركنا جانباً المصاعب الملازمة لمثل هذا السبيل والأخطار المحدقة به، فقد صدرت من (قاسم) خلال النصف الثاني من العام ١٩٥٩ تأكيدات بأنه باقٍ على كلمته. وقيل إنّه كرّر تأكيده لهذا في مناسبات خاصّة. فمثلاً أرسل ح.ش.ع (عبدالقادر إسماعيل) لزيارة (قاسم) وحصل على تأكيد قاطع واضح بأن «الحزب الشيوعي العراقي» سوف يجاز في بداية العام ١٩٦٠(٤٣).

دخل الجدال منعطفاً جديداً في النصف الأخير من شهر تشرين الثاني عندما طرحت صحيفة «الثورة» اقتراحاً حول ضرورة تأليف حزب جديد يرأسه (قاسم) حالما تنتهي فترة الانتقال(٤٤)، ولما كان (يونس الطائي) صاحب هذه الصحيفة اليومية على صلة وثيقة بشخص (قاسم) فقد وُجد أساس ما للاعتقاد بأن الفكرة إنّما هي طيّارة ورقية، أوّل من أطلقها (قاسم)، وكان هذا رأي مراقبين حسني الاطلاع على أية حال. ولو دُبّر الأمر كذلك فإن اختبار الفكرة عند الرأي العام وردّ فعله تجاهها بدّد كلّ شك، إذ انهمكت «الثورة» خلال أسبوعين في استطلاع نشط تمّ خلالهُ انتزاع الموافقة والتأييد من عدد من شخصيات غير سياسية وقليل من كبار ضباط الجيش. لكن الصحافة - حيثما عكست نفوذاً لـ ح.ش.ع وللحزب الوطني الديمقراطي رفضت الفكرة بصراحة: إنّ نظام الحزب الواحد نظام لاديمقراطي، وغير عراقي، أمرٌ لا يصدّق أنّ الزعيم بكلّ ما أوتي من حكمة وبصيرة، يرغب حقاً في تقليد أسوأ مظهر من مظاهر نظام

---

(٤٢) الحياة: ٢٤ من تشرين الثاني ١٩٥٩.

(٤٣) معلومات خاصة.

(٤٤) الثورة ١٩ و ٢٠ من تشرين الأول ١٩٥٩.

الجمهورية العربية المتحدة بـ«اتحاده القومي» السخيف البغيض![٤٥].

سرعان ما اقتنع قاسم بأن المشروع غير عملي. وفي ١٣ من تشرين الثاني نقلت صحيفة «الرأي العام» المناصرة للشيوعيين عن مصدر موثوق لا يتطرق إليه الشك بأن قاسماً ما فكّر قط في تأليف حزب خاص به، أولاً لأنه مؤمن بمبدأ تعدد الأحزاب. وثانياً لأنه فوق الميول والاتجاهات الحزبية. وبهذا وُضع حد نهائي للمسألة.

بعد مرور كابوس حزب (قاسم) عاد اليسار إلى مراجعة الموقف العام للفترة الزمنية الجديدة وخاصة موضوع القانون المنتظر الذي سيقرر نهجه وسبيله.

نشرت «إتحاد الشعب» خلال شهر كانون الأول سلسلة مقالات هي بمثابة توجيه إلى المبادئ التي يجب أن تكون أسساً لسياسة الحكومة فقالت: «. . . النقطة الجوهرية لقانون الجمعيات المقبل» هي بالضرورة عدم إفساح الحرية «بصورة عامة ومطلقة» «لأعداء الشعب» بممارسة النشاط السياسي وهم «. . . عملاء الإمبريالية والاستعمار رجال العهد البائد، والمتآمرون، وعملاء الطامعين وكلّ من لا يؤمن بالنظام الجمهوري وطابعه الديمقراطي»، ومن جهة أخرى من الضروري أن يسمح للطلاب وموظفي الحكومة» وفوق كل شيء «أفراد الجيش» بالمشاركة في الحياة السياسية «لأن» الحياة السياسية هي مدرسة وطنيّة تعكس كالمرآة القوى الوطنية والاتجاهات السياسية. ومن الواجب أن تتخذ الحيطة «لسد كلّ الثغرات التي يمكن النفوذ منها للتدخل في شؤون الأحزاب الداخلية». وذكرت الصحيفة بشكل لا مواربة فيه بأن القانون يجب أن يُخرِج عن صلاحية السلطة أمر «تأسيس الفروع وتشكيل اللجان وحلّ الحزب - إلاّ في حالة الخيانة».

كما أثارت مسألة الدستور الدائم فقالت: يجب أن لا ينظر إلى صياغته بوصفه عملاً قانونياً صرفاً أو من اختصاص الوزارات المختلفة، بل باعتباره «مسألة سياسية واجتماعية» على أعلى مستوى من الأهمية. ولذلك يجب أن يكون واضعو مسوّدته «ثوريين حقيقيين».

الاستنتاجات العملية التي استخلصت من وجهة نظر صحيفة «الأهالي» لم تكن

(٤٥) الأهالي. عراق تايمس ١١ من تشرين الثاني ١٩٥٩، صوت الأحرار، عراق تايمس ٨ من تشرين الثاني ١٩٥٩، البلاد، عراق تايمس ١٢ من تشرين الثاني ١٩٥٩، إتحاد الشعب، عراق تايمس ١٢ من تشرين الثاني ١٩٥٩.

تختلف كثيراً عن الآراء التي طرحتها صحيفة ح.ش.ع على أنّه لم تقترح تغييراً مطلقاً على حقّ من جرى تعريفهم اعتباطاً بعبارة «عناصر مخالفة للنظام الجمهوري»، ولم تطالب بإشراك الجيش والموظفين في الحياة السياسية[٤٦]. ولما كان الحزب الوطني الديمقراطي خلافاً للشيوعيين يعتبر الحياة الدستورية غاية بحد ذاتها وليس وسيلة للوصول إلى السلطة، وهو اعتقاد صميم لا شائبة فيه، فإنّ وجهات نظر لسان الحزب هذه، لا تستقيم مع المذهب السياسيّ الذي يعتنقه الآخرون. على انهم شاركوا الشيوعيين في وجهة نظرهم غير الواقعية بعقلية (قاسم) ونواياه وستراتيجه.

(٤٦) الأهالي ٢٢ من كانون الأول ١٩٥٩.

الفصل التاسع عشر

محاولة اغتيال (قاسم)

بعد فشل حركة الشواف، اختفى قادة البعث كافة. وبات كلّ نشاط علني لحزبهم حديث خرافة. وشمل ذلك الاتصالات المؤقتة (التجريبية) والتخطيط مع الناقمين من شتّى الهويات. وهو الطابع الذي كان يسم النشاط البعثي خلال الأشهر الستة المنصرمة فقد كان هو الآخر ضرباً من المستحيل في جوّ من الخوف والاستسلام الذي طغى على القطاعات المعادية للشيوعية من الجمهور. ولهذا بدا قتل قاسم «الحلّ الأوحد»[1] فعلاً. وإلى هذا انصرفت القيادة القُطرية لحزب البعث إلى تحقيق هذا الهدف قبل ختام شهر آذار ١٩٥٩.

وأقرّت المخطط التمهيدي بسرعة: أن يدفن (قاسم) تحت وابل من نار الأسلحة الاتوماتية والرمّانات أثناء مروره بسيارته في شارع الرشيد بين منزله في حيّ (العلوية) جنوب بغداد وبين مقرّ عمله في وزارة الدفاع الواقع وسط المدينة على الضفة اليسرى. وعينت منطقة (رأس القرية) لتنفيذ العملية. حيث يضيق شارع الرشيد وتؤدى إليه أزقة متداخلة ذات فرص جيدة للهرب. وتألفت هيئة التنفيذ من (فؤاد الركابي) و(عبدالله الركابي) و(أياد سعيد ثابت) و(خالد علي الدليمي) وكلهم أعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث. أنيطت مسؤولية التنفيذ (بأياد ثابت) وتقدّم التنظيم والتخطيط بسرعة فائقة، وتمّ الحصول على السلاح والعتاد من تجار الأسلحة في العراق على ما يبدو، وهو ليس من الأمور العسيرة. وهيئت نقاط مراقبة في رأس القرية وعلى طول الطريق من (العلويّة) إلى وزارة الدفاع. واتخذ نظام اتصال رمزيّ. وجرى التمرين على السلاح في قاعدة مرتجلة في بقعة خارج بلدة (المسيّب) وأمنت خدمات طبيب. وفي أوائل حزيران تمت الاستعدادات لإنزال الضربة.

---

(١) الركابي. هناك مرجع هام آخر هو «وقائع المحكمة العسكرية العليا الخاصة» ج ٢٠ و٢٢.

وعندها، عندها فقط بحسب قول (الركابي) - تراءى للّجنة أنّ «الاغتيال بهدف الاغتيال» لا جدوى فيه. فقد يؤدي إلى تقديم العراق لقمةً سائغة للشيوعيين. وصوتت القيادة القطرية على إرجاء العملية حتى تأمين استعدادات كافية لإقامة نظام يعقب حكومة (قاسم).

في نهاية شهر تموز توصلت قيادة البعث القطرية إلى إعادة تقويم الموقف على فرضيّة مُحكمة ووضعت مشروع إزالة (قاسم) من الوجود على «قاعدة واسعة» وتركت خطة الاغتيال قائمة ويضمنها المتطوعون لتنفيذها بعد استبعاد واحدٍ منهم لأسباب انضباطيّة على ما يبدو. وأنشئت صلات بعدد من الضّباط الأحرار وغيرهم من جماعات قومية غير بعثية، وكانت صلتهم بالجيش الرائد (صالح مهدي عماش) الذي لم يمر وقت طويل على إطلاق سراحه وإعادته إلى الخدمة الفعليّة. ووعد (صديق شنشل) بالمساعدة الماليّة إذ لم يكن لديه ما يقدم خلاف ذلك، لأنّ حزب الاستقلال كان في حكم الميّت لا يستطيع حراكاً. وكان الانقلاب الأعظم في الخطة هو ولا شك اعتماد نصب الفريق (نجيب الربيعي) رئيس مجلس السيادة الحالي، رئيساً دستورياً للدولة. فميوله المعادية للشيوعية معروفة وقد أثر عنه أنّه أصبح دون جدوى لقاسم بخصوص تصرفات الشيوعيين. وهكذا قررت القيادة القطرية المخاطرة بمحاولة كسبه وتعاونه وبطلب من (الركابي) فوتح عن طريق صديق شخصيّ له هو (شكري صالح زكي) العضو البارز في الجبهة القومية التي يحف بها الغموض (أنظر الفصل الحادي عشر) وغير البعثي. كانت استجابة (الربيعي) «حماسيّة» كما يقول الركابي الذي استطرد «سيدخل الربيعي وزارة الدفاع مرتدياً بزته العسكرية (في العادة يرتدي الزيّ المدني) فور مقتل (قاسم) ومن ثم يوجه خطاباً إلى الشعب من الراديو ممهداً بذلك السبيل لقيام نظام قوميّ جديد. وأنشئت صلات بدار الإذاعة للحيلولة دون أي توقف أو خلل يطرأ ثمّة.

وحول شكل الحكم المقبل تمّ الاتفاق بين البعث والضباط الأحرار والفئات القومية الأخرى بأن يتولى مجلس قيادة للثورة زمام السلطة وأن تؤلف وزارة من أعضاء المجلس ومن زملاء لهم. وقد ترددت على الألسن أسماء مثل (ناجي طالب وعبداللطيف الدراجي وفؤاد عارف - والأخير وزير في حكومة قاسم وقتئذ)[٢]. ومن

(٢) لا لشيء إلاّ لأنه كرديّ قومي معروف ذو صلات وثيقة بالبارتي. (المعرب)

تحصيل الحاصل أن ينهض بأعباء الحكم أيضاً أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث والضباط الأحرار الأقدمون أمثال (طاهر يحيى، وأحمد حسن البكر) وقوميون غير بعثيين أمثال (صبحي عبدالحميد وشكري صالح زكي) ولم يكن دمج العراق بالجمهورية العربية المتحدة ضمن المخطط. ليس فوراً على الأقل. وهذا ما اشترطه (الربيعي) لقاء تعاونه.

وجرت قبل هذا اتصالات مع سلطات ج.ع.م في المرحلة الأوليّة قبل حزيران ووثقت هذه الاتصالات بطريق (توفيق أباظة) السكرتير الثاني لسفارة ج.ع.م المقلّصة في بغداد. ويذكر (الركابي) زيادة على هذا، حصول اتصال بالجناح الموالي (لعبدالناصر) من القيادة القومية لحزب البعث الذي كان بالتأكيد سينقل التفاصيل إلى القاهرة.

بنهاية أيلول كان الاستعداد لعمل واسع النطاق قد تمّ ثانية. وفي يوم الأربعاء الموافق للسابع من شهر تشرين الأول أشغلت محطات العمليّة وأنذرت فرقة الاتصالات (صالح مهدي عماش) في وزارة الدفاع، لإعطاء الضوء الأخضر. وفي الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين مساءً انهال على سيارة (قاسم) وابل من نار الرشاشات والرمانات أثناء مرورها في طريقها من وزارة الدفاع قاصدة حفل استقبال في دار البعثة الدبلوماسية لألمانيا الشرقية في الباب الشرقيّ. وتم الهجوم في (رأس القرية) كما رسم له.

قتل السائق وأصيب الرائد (قاسم الجنابي) مرافق قاسم إصابة خطيرة. ونفذت رصاصة في كتف (قاسم) اليُسرى، وقام سائق تاكسي بنقله إلى مستشفى دار السلام وهناك ظهر أن إصابته أخطر مما ظُن حيث بقي في المستشفى حتى أوائل كانون الأول وأردي أحد المهاجمين وهو (عبدالوهاب الغريري) برصاص رفاقه وليس بنار (قاسم) كما ادّعى هو[٣]، وتركت جثته ملقاة على قارعة الطريق.

وحاق الفشل بباقي الخطّة. قيل إنّ (الربيعي) حضر فعلاً إلى وزارة الدفاع ببزته العسكريّة. معتقداً أنّ (قاسم) قد قضى نحبه وعندما اتضحت له الحقيقة اضطر إلى الادّعاء بأنه إنّما جاء للحيلولة دون انقلاب شيوعي. وطلب بعض الضباط الأحرار من (العبدي) أن يؤازرهم في الاستيلاء على الحكم. إلاّ أنّه رفض[٤] رفضاً باتاً وهددهم إذا

---

(٣) راديو بغداد ٢٨ من تشرين الأول و٣٠ منه ١٩٥٩.

(٤) لم يشابه حظه حظ الفيلد مارشال فيتزليبن الذي قدم إلى دار المستشارية في برلين بكامل بزته

ما اجترأوا على الحركة ولم يتخذ أي إجراء ضدهم كما يبدو[٥]. نجا (قاسم) وفي نجاته تعاون ولاء العبدي. ووضع اللواء العشرون في بغداد بقيادة (إسماعيل عارف) في حالة إنذار قصوى. وشلت يد المؤتمرين العسكريين الذين كان عليهم تولي الأمر بدلاً من اخوانهم، بالمظاهرات الكثيفة التي قادها الشيوعيون فملئت بهم الشوارع.

فشلت المؤامرة!

بهذا العدد الكبير من الواقفين على السرّ، كيف اتفق أن بقيت السلطة غافلة جاهلة لم يبلغها شيء من معلومات عن المؤامرة؟ الجواب إنّها كانت على اطلاع. ففي زمن المحاولة كانت لمديرية أمن (قاسم) فكرة عامة جيدة عن الخطّة، إلاّ معرفة المكان الذي اختير للتنفيذ، فقد كان هذا السّر وقفاً على المنفذين الفعليين. وأما عن التوقيت فهو مرتبط بتحركات (قاسم) وهو ما تفرضه طبيعة العملية لكن كان يكفي لوأد الحركة وهي في مهدها أي قدر من المعلومات أو إجراءات أمنية غير مباشرة، هذا إن لم يعمد إلى إلقاء القبض على المؤتمرين. لكن لم يتخذ أي إجراء. ويبدو أنّ تأكيد (قاسم) فيما بعد على معرفته بما سيقع وبأنه وضع ثقته بالعناية الإلهية - هو تأكيد لا يجانب الحقيقة[٦].

أثناء ما كانت قيادة البعث القطرية تعمل لهدفها الكبير هذا، كان العقيد (مدحت الحاج سرّي) يدبّر خطّة مماثلة أخرى. بدافع الثأر لأخيه (رفعت) الذي أعدم الحياة لدوره في حركة (الشواف). وشركاؤه في المؤامرة هما (فيصل حبيب الخيزران) البعثيّ البارز، إنفرد بعمله نكاية بقيادة الحزب على ما يظهر. و(كاظم العزاوي) وهو الآخر بعثي. كانت المجموعتان مستقلتين بعضهما عن بعض خلا صلة واهية العرى لم تَرقَ إلى إنشاء تعاون تاكتيكي فيما بينهما.

إنّ فشل المؤامرة «الأصليّة» وضع حداً لمشروع (مدحت) بسبب الخيوط التي

العسكرية وأوسمته إثر سماعه بانفلاق قنبلة المقدم فون شتاوفنبرغ تحت منضدة هتلر - ليعلن قيام الحكم الجديد معتقداً بأن هتلر قد قتل، فقبض عليه وأعدم إثر المحاكمات التي تلت في ١٩٤٤. (المعرب).

(٥) الركابي: المرجع السالف ص٨٦. إنّ العبارات التي تتعلق بهذا، لا يستشف منها هل كان العبدي قد فوتح قبل المحاولة بزمن قصير أو بعدها مباشرة؟ السياق يجعل من الثانية أكثر احتمالاً.

(٦) راديو بغداد ٢٨(٣٠) من تشرين الثاني ١٩٥٩.

كانت تمتد من الواحدة لتتصل بالأخرى. وزاد في المؤامرة طرافة ارتباطها بمواطن بريطاني من (جامايكا) يدعى (لسلي مارش) وهو تاجر سيارات يعيش في بغداد. إنّ صلة (العزاوي) بهذا الرجل وهي صلة غير اعتيادية بين غربي وبين عراقي في المجتمع البغدادي العام ١٩٥٩ - أدت إلى إلقاء القبض على البريطاني واستجوابه أمام (المهداوي) وقد أكدّ (العزاوي) في إحدى الجلسات العلنية أثناء المحاكمة أن (لسلي مارش) «جاسوس» وانه كان يتسلمّ منه مبالغ لقاء ذلك. لكنه أنكر أيّ معرفة (لمارش) بالتآمر على حياة قاسم. ونفى (مارش) كلّ ذلك. وانطلق (المهداوي) بخلقه المعهود الذي جبل عليه، يبارك ويحمد ذلك اليوم الذي أتيح له فيه الجلوس لمحاكمة جاسوس بريطاني، ناسياً أنّه لا يحاكمه وإنّما يستجوبه كشاهد. وفي وقت لاحق اتهم (المهداوي) السفارة البريطانية بأنها العقل الموحي بالمؤامرة. وفي شهر أيار ١٩٦٠ أعيد (مارش) بهدوءٍ إلى بريطانيا قبيل بدء محاكمة زميله أمام (المهداوي).

ربما كانت إفادة (العزاوي) تفسّر حقيقة (مارش). في الواقع كان هذا جاسوساً، وبكلّ احتمال جاسوس بريطاني، وبأكثر الافتراضات تحفظاً: انه استخدم لجمع معلومات جانبيّة لمصلحة السفارة البريطانية. وكان (العزاوي) واحداً من «مصادر» معلوماته. وكذلك كان من المستبعد جداً أن يحاط (مارش) علماً بالمؤامرة على حياة قاسم. ولم يكن من الممكن قطّ أن يضع (العزاوي) حياته ومصيره في يد مخدومه المؤقت الأجنبي فيبوح له بالسرّ. أضف إلى هذا أنّ وزارة الخارجية البريطانية ما كانت لتكتم معلومات وصلتها عن عملية قتل بُيّتت لرئيس حكومة إلاّ لسبب وجيه. ولم يكن لهذا السبب وجود في نهاية العام ١٩٥٩ فإلى هذا الوقت لم يصدر من (قاسم) أيّ عمل معاد بشكل خاص للمصالح البريطانية. كما أنّ بريطانيا لم تكن تتوقع شيئاً كهذا من عراقٍ شبيه بنظام ج.ع.م. وإذا ما اتخذنا صحيفة (التايمس) اللندنية كمؤشر ودليل يهدينا إلى رأي وزارة الخارجيّة، صح القول إنّ الدبلوماسية البريطانية كانت قد تبنّت وجهة نظرٍ معتدلة جداً بخصوص «الخطر الشيوعي» في العراق على طول الخط.

كانت نية قيادة البعث القطرية - خلال الأيام القليلة التي تلت محاولة الاغتيال قد استقرّت على البقاء في العراق من أجل المحافظة على سلامة تنظيماتها السريّة. إنّ أملها في أنّ السلطة ستعجز عن معرفة هويّة الفاعلين كانت الرّقاعة بعينها بعد أن تركت جثة (عبدالوهاب الغريري) ملقاة في الشارع. إنّ إلقاء القبض المبكر على (كاظم العزاوي) وتعاونه مع الهيئة التحقيقية غيّر نية قيادة البعث فبدء فرارٌ جماعي إلى سوريا،

لكن ليس قبل القبض على رؤوس المؤامرة مثل (أياد ثابت) و (الدليمي) وأمّا (فؤاد الركابي) فانه لم يهرب حتى ١٤ من تشرين الثاني بعد أن تأكد أنّ قاسماً «عرف كلّ شيء». ولم تعترض رحلته بالسيارة عبر الصحراء إلى سوريا أية عقبة، نقله رفيق بعثي هو (النقيب منذر الونداوي) مجتازاً به النقاط العسكرية بين بغداد والفلوجة إلاّ أنّ فراره كان بمثابة نزول عن مسؤولية الحزب كما خمّن (الركابي) نفسه على ما يبدو. لقد غادر مكانه في القمة ولم يستعده قط.

من البعثيين البارزين الذين أفلحوا في الفرار خلال تلك الأسابيع (عبدالله الركابي) و (فيصل حبيب الخيزران). ونجح (مدحت الحاج سرّي) في هذا أيضاً. وبتاريخ ٤ تشرين الثاني، طُرد (توفيق أباظة) من العراق.

بدأت محاكمة المتآمرين على حياة (قاسم) أمام (المهداوي) في ٢٦ من شهر كانون الأول ١٩٥٩، وكان ثم ثمانية وسبعون متهماً ومنهم واحد وعشرون فاراً. وهم مدنيون كافة، خلا (مدحت الحاج سرّي) ومعاون شرطة أمن واحد وجنديين. عند افتتاح الجلسة الأولى من المحاكمة، لم تكن المحكمة قد توصلت بعد إلى أنّ ثم فريقين من المتآمرين. أعني جماعة مؤامرة (الركابي) وجماعة مؤامرة (سرّي) وبعدها فصلت قضية (سرّي والعزاوي) عن القضية الأم، وأفردت لها محاكمة خاصة (أنظر ما سيتلو).

إنّ أولئك الذين كانوا ضالعين في المؤامرة بصورة غير مباشرة ابتداءً من (الربيعي) و(شنشل) فما دون، ظلوا أحراراً ولم توجه إليهم تهمة أو تجرى بحقهم أية تعقيبات قدر ما تعلق الأمر بالمحكمة، ولابدّ وانها كانت إرادة (قاسم). فعندما كشف (العزاوي) الستار عن دور (الربيعي) بشكل لا يدع مجالاً للشك، أعلن (المهداوي) تأجيل المرافعة يوماً واحداً لأجل المداولة مع (قاسم) ولا شك، وبعدها راح يُشبع (العزاوي) و(الاستعمار) شتائم وإهانات لمحاولتهما بذر التفرقة بين أبناء الجمهورية المخلصين(٧).

وأمّا عن الجوّ الذي ساد المرافعات فقد كان شبيهاً بمرافعات (الطبقجلي) في الصيف الماضي ناقصاً التصفيق الشيوعي الذي اختفى تماماً. وبذل (المهداوي) جهده للمحافظة على وقاره وسطوته بلجوئه إلى أسلوبه الأول. إلاّ أنّ تهافت هيبته منذ الربيع كان مما لا تخطئه العين. وأظهر عدد من المتهمين لاسيما من بين مجموعة التنفيذ

(٧) عراق تايمس ١ من شباط ١٩٦٠.

صموداً وجراءة بلغت حدّ الوقاحة، ربما لأنهم كانوا يشعرون بموقفهم اليائس وأن ليس لديهم ما يفقدونه. وبهذا الشكل كان موقف (يُسرى) شقيقة (أياد) البارعة الجمال. كانت (يُسرى) بعثيّة متعصّبة، وراحت دعاية ج.ع.م. تقيم من شخصها توأماً عراقياً لـ(جميلة بوحيرد) المناضلة الجزائرية في معركة التحرير فلهجت بذكرها منذ أن اعتقلتها المقاومة الشعبية في العام ١٩٥٩. وانقلب بعض المتهمين إلى شهود إثبات ووضعوا أنفسهم تحت رحمة المحكمة.

في ٢٥ من شباط ١٩٦٠، صدرت الأحكام فقضت بالموت على ستة من المتهمين الحاضرين. وعلى أحد عشر متهماً غائباً بالعقوبة نفسها. وحكم على العديد بمدد سجن متفاوتة وبرئ القليل. بالنتيجة لم تكن هذه الأحكام جزاءً شرساً في عالم السياسة العراقية. وكان بين من برّئ (يُسرى ثابت)، إمّا لأنها لم ترتكب جرماً أو لأن قاسماً لم يشأ أن يزيد من شعبيتها.

لم ينفذ بالمحكومين بالموت أيّ حكم. وفي ٢٦ من آذار وقع (قاسم) قراراً أثبت فيه يوم ٣١ منه للتنفيذ في الساعة الرابعة صباحاً. وفي ٢٦ منه أيضاً صدر مرسوم جمهوري بتنفيذ حكم الموت الصادر على الشيوعي الشاب (منذر أبو العيس) الذي أصدرت حكمها عليه محكمة عسكرية عرفية قبل خمسة أشهر، (أنظر ما سبق). ثم وبعد متنصف الليل وفي الساعات الأولى من يوم ٣١ آذار، ظهر (قاسم) على لوحة التلفزيون وسمع صوته من الراديو على غير موعد ليعلن عن تأجيل تنفيذ كلّ أحكام الموت «ليكون ذلك عبرة لمن اعتبر» واستطرد موضحاً أسباب اتخاذه هذا القرار، فقال إنّه شخصياً قد تنازل عن «حقه الشخصيّ»، من هؤلاء القتلة تنازلاً تاماً وانه لم يوافق على أحكام الإعدام إلاّ بناء على مقتضيات المصلحة العامّة وإكراماً لذكرى سائقه القتيل. وانه ما فعل ذلك إلاّ «بمناسبة عيد الفطر» وان «أعمارنا جميعاً بيد الله» (فإذا جاء أجلهم، لا يستأخرون ساعةً ولايستقدمون...)[٨].

تلك هي الاعتبارات التي استسرّت وراء هذا البيان. وهو بالمفهوم الإنساني أعظم مفاجأة درامية من كلّ ما صدر عن (قاسم). فقد سبق وتدخلت شخصيات عالية المقام

---

(٨) عراق تايمس ٤ من نيسان ١٩٥٩. وتلا تأجيل الحكم بالتنفيذ، (عفو مشروط). وان التخفيف كان في الأول من أيار (عراق تايمس ٢٩ من أيار ١٩٦٠) ويقع عيد الفطر في نهاية شهر رمضان. (أنظر الملحق الخامس والعشرين).

لإنقاذ حياة الشبان البعثيين ومن أبرزهم رئيس الجمهورية اللبناني. وبذل ح.ش.ع جهوداً محمومة إكراماً لخاطر (محمد حسين أبو العيس) عضو لجنته المركزية من أجل استنقاذ حياة ابن أخيه، ونظموا مسيرات جماهيرية من أجل ذلك في ٣٠ من آذار أمام وزارة الدفاع. هذا فضلاً عن أنّ إعدامات شهري آب وأيلول ١٩٥٩ لم تحلّ أي مشكلة، وكان يصعب التخفيف عن البعثيين دون الشيوعيين أو بالعكس. وعلى كلٍ ومهما كانت الحسابات المنطقية الكامنة وراء قرار (قاسم) ففي أعمق غورٍ من الدواعي والأسباب، يجب على المرء أن لا يغفل السّمتين الغالبتين على طبع (عبدالكريم قاسم) المعقّد، وهما انعدام الروح الانتقامية فيه ووزنه الكبير للحياة البشرية.

هذا المزيج من الواقعية السياسيّة والكرم العاطفي هو أيضاً أو على أغلب الاحتمال مفتاح لفهم تغاضي (قاسم) عن خيانة (الربيعي) بعد البغتة التي اعترته لأول وهلة. لكن ليس مما يضفي شرفاً على (قاسم) التسليم عن طريق محاكمة علنية بأن رئيس مجلس السيادة تآمر على إزاحة (الزعيم) باغتياله. (والربيعي) بشخصه لم يكن يمثل قوّةً بالمرّة. ولاشك أنّ الرعب الذي تملّكه سيجعله أكثر مرونة وتجاوباً في المستقبل.

وجرت أمام (المهداوي) محاكمة (مدحت الحاج سرّي) غياباً. و(كاظم العزاوي) وجاهاً بتهمة الجاسوسية والتآمر لاغتيال (قاسم) خلال ٧-١٢ من شهر أيار. وحكم على كلّ منهما بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً.

في هذه المحاكمة كان ختام نشاط المحكمة العسكرية العليا الخاصة. وفي خلال الأشهر الثلاثة والثلاثين التالية كان رئيسها يداوم في مقرّه ولا عمل لديه إلاّ الإشراف على طباعة مجلدات وقائع المحكمة. ولعب النرد مع رئيس ادعائه العام.

أظهر (قاسم) لمدة تزيد عن السنة الواحدة قدراً من الاعتدال وبرودة الدم، خدمته أجلّ خدمة في ظروف صعبة للغاية، رغم اعتداده المفرط بنفسه.

مع هذا ففي غضون الأشهر الأخيرة من العام ١٩٥٩، دوّت تصريحاته وخطبه في آفاق واسعة من المواضيع ضارباً على نغمة لا يمكن اعتبارها إلاّ دليلاً على تفسّخ في ملكاته. فأقواله وأفعاله لم يكفها أن تكون خرقاء سياسياً وغير عملية ولا طائل منها، بل كانت تخلّف في من يتتبعها شعوراً بالتهوّل والرهبة فضلاً عن فقرها وهزالها. حتى لكأن العقل السويّ عبر الخطّ الفاصل بين غرابة الأطوار والهبل، ولهذا السبب كان من الأفضل معالجة المقصود بهذه الأوصاف كفكرٍ وآراء بحدّ ذاتها، وليس ضمن الموضوعات التي يفترض انها متعلقة بها.

إيمان (قاسم) برسالته كانت دوماً مشوبة بقدر ما من «الماسوشيّة[٩]»، ففي كلّ خطب السنة الأولى من عهده كان ثم أفكار رئيسة محدودة العدد تتكرر كثيراً مثل استعداده للموت بطيبة خاطر في سبيل شعبه وبلاده. وبعد السابع من شهر تشرين الأول ١٩٥٩ غدا الميل إلى التضحية والفداء بالنفس شديداً فيه إلى درجة غير اعتيادية، فعندما راح يتحدث بعد حوالي ثلاثة أسابيع، قال وقد «انفرج وجهه عن ابتسامة حلوة وضّاءة». على حد وصف لعراقي أجرى معه تلك المقابلة وهو لا شك وصف لطيف رغم سخافته، قال متذكراً كيف أنّ المجرمين جعلوا سيارته كالغربال وحاول أحدهم أن يقذف رمانة يدويّة إلى داخلها فكان جزاؤه رصاصة من مسدس (قاسم) أردته قتيلاً لساعته. «إن الباطل لا يغلب الحق» و«لو انتصر الشرّ مابقي للخير أثر»[١٠]، إنّ نجاته هي «معجزة القرن العشرين» «اني أرثي لأولئك الذين أطلقوا عليّ نارهم. كنت متأكداً بأنهم سيهزمون وأنّ العناية الإلهية ستحفظني»[١١]. وبات قميصه من قماش الخاكي الملطخ بالدم «ماسوشاً» له، استبقاه في المستشفى قريباً من سريره ثم وضعه في صندوق زجاجي بمكتبه في وزارة الدفاع وكان يدعو كلّ من يزوره لمشاهدته.

في هذا الجوّ لم يكن بالأمر العجيب أن تبلغ الزلفى الرسميّة للزعيم حداً يبعث إلى الضحك. إنّ مقطعاً واحداً من برنامج لراديو بغداد بعنوان «رجلٌ لا يُقهر» يدلّ على الاتجاه العام: «اليوم أقبلت الدنيا كلّها لتهنئة الشعب العراقي البطل بالمناسبة السعيدة الكبرى «شفاء قاسم» زعيم البلاد المحبوب، المنقذ المحرّر حامل مشعل الحرية للثورة المجيدة، . . . وهو أقوى من أي وقت مضى. . . ليقود شعبه الأمين المخلص إلى الخير والرفاه، إلى المجد والسؤدد. في هذا اليوم التاريخي الخالد يرفع جميع أفراد الشعب هاماتهم مبتهلين إلى الله تعالى. . .[١٢]» هذا الشكل من المديح ما كان ليجد له مكاناً أو يلاقي نجاحاً لو أحبطه (قاسم) وأوقفه عند حد.

---

(٩) Masochism، يستخدم هذا التعبير (وهو مشتق من اسم أول من شخّصه في ذاته)، لوصف انحراف جنسيّ ونفسيّ يجد المرء نفسه وقد وصل قمّة لذته الجنسيّة، أو تساميه العقلي، بالتعذيب الذي يتلقاه على يد رفيق له. بعدها أطلق بصورة عامة على كلّ من توجد لديه عُقدة اللذة بالاضطهاد ومن مظاهر تلك العقدة النفسيّة الاحتفاظ بكلّ ما يذكّر المريض بها من آثار. (المعرب)

(١٠) الزمان ٢٨ من تشرين الأول ١٩٥٩.

(١١) الزمان ٣ تشرين الثاني ١٩٥٩.

(١٢) راديو بغداد ١٧(١٩) من تشرين الثاني ١٩٥٩.

وثمة مظهر آخر لعين التهور والاندفاع، هو تماثيل له بدأت تُنصب في مختلف أرجاء البلاد. إثنان منهما أقيما في كلّ من النجف وكربلاء. «تخليداً لذكرى بطولة الزعيم الفريدة»(١٣). يبدو أنّ قاسماً لم يلحظ ما في نصب تمثاله في أقدس مدينتين للمسلمين الشيعة، من حماقة وصفاقة.

لم يمرّ شبه التأليه هذا دون تحدٍ ما. فقد ذُكر أنّ عالماً شيعياً هو الشيخ (عبدالعزيز البدري) اعتقل في شهر أيلول لاحتجاجه على امتهان كلمة «الأوحد» التي لا تنصرف إلاّ إلى الله وحده(١٤). ولاشك أنّ الحجّة ألزمت (قاسم) فبعدها عاد لقب «الزعيم الأوحد» الذي كاد يكون لقبه الرسمي، لا يستعمل إلاّ في النادر إلاّ أنّه لم يختف كلياً. وحلّ محله لقب آخر هو «الزعيم الأمين».

بعد المدّة التي قضاها في المستشفى؛ بدأت عين (قاسم) تغفل عن حقيقة أنّه ليس رئيساً للدولة. وأدّى به حسّه المتبلد من هذه الناحية إلى أن يقف من (الربيعي) موقفاً فظاً مجافياً للأدب، خرق فيه قواعد البروتوكول خرقاً صريحاً. ويحتمل أنّ ما دفعه إلى هذا أيضاً هو دور (الربيعي) في مؤامرة الاغتيال. وثمة وقعتان خلال العام ١٩٦٠ كلّ واحدة غريبة من زاويتها الخاصّة، فقد ظهرت أولى الطوابع البريدية وعليها صورة (قاسم). ثم تلتها طبعات عديدة أخرى واستمرت في الصدور إلى ما قبل سقوطه بفترة قصيرة. الوقعة الثانية هو «دليل الجمهورية العراقية» شبه الرسمي منقوشاً على شكل «طُغراء» وهي الحلية الخطيّة التي كانت الختم الرسمي لسلاطين آل عثمان. فمع اسم (قاسم) الكامل تجد كلمة «المظفر»(١٥) وهو اللقب التقليدي الذي كان السلطان العثماني يُلحقه باسمه.

كان (قاسم) حتى بداية صيف العام ١٩٥٩ لا ينفك يشير إلى حزب البعث بعبارة «اخوانه البعثيين» مع الأحزاب الأخرى(١٦). تلك المشاركة كانت سخيفة، إذ لم يقصد منها أن تُحمل محمل التصديق. لكنها توضح استمرارية دعوته إلى مفهوم معين مما يجعل إشراك البعث معقولاً إلى حد ما. لكنه وبعد التغيير الذي اعترى ملكاته العقلية

(١٣) عراق تايمس ٨ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(١٤) الحياة: ٢٥ من أيلول ١٩٥٩ بل هو سنّي المذهب. فتك به نظام البعث العراقي الحالي لتصديه له والتشهير به من على منبر المسجد. (المعرب).

(١٥) الدليل: اللوحة المقابلة للصفحة ٢٥٢.

(١٦) راديو بغداد ٥(٧) من تموز ١٩٥٩.

راح الآن يكيل لهم الصاع صاعين، لنراه بمعادلة غير مقنعة ومماحكة خالية من المنطق، يضع اللوم على البعثيين في مذابح كركوك ويتهم حزبهم بإثارة وتحريض الطلبة بمساندة البعثيين السوريون المتسللين على القيام بهذا العمل. وان البعثيين حاولوا اغتياله[١٧].

إثنان من هذه التهم صحيحٌ. إلاّ أنّ هذا (القاسم) الجديد لا يتردد في أن يُفرد أعضاء من التجمعات السياسية العراقية بحملة قذف وتشهير! إنّ المرء ليشعر بأن (القاسم الجديد) هذا هو أضعف الاثنين.

وسمح لنفسه أيضاً بأن يُستفزّ إلى حدّ التنديد بالضباط المعدومين وشتمهم. أنكر حقّهم في مكافأة من الثورة. وضرب (برفعت الحاج سرّي) مثلاً فقال «إنّه لم يكن واحداً من ضباط الثورة، لقد التحق بنا في مساء اليوم الأول من الثورة ولم يكن له علم سابق بها... ولو علم لفشلت الثورة»[١٨].

تشويه كهذا لسمعة عدوّ ميت يجب أن يقارن بالثناء الذي نال عارفاً من (المهداوي) عندما فقد (عارف) مكانته قبل سنة واحدة. ومصدره (قاسم) بدون شك (أنظر ما قبله).

إنّ مظاهر «اللامعقول» في تلك الفترة تبدت أيضاً في السياسية الخارجية.

ظلّ موقف (قاسم) الشخصي من ج.ع.م إزاء الشتم الرخيص، موقف الجنتلمان الكاظم حتى نهاية العام ١٩٥٩، ثم انعكست الآية إذ راح يوجّه إلى القاهرة سيلاً من الإهانات والتهم فادّعى أنّ «حكام مصر» يكرهون العراق لأنه مهد العروبة وحصنها الحصين. وان الشعب العربي سيلتفّ حوله من الآن فصاعداً و«يسانده بكلّ قواه»[١٩] وان ادعاء مصر بقيامها بدور مشرف في ساحة النضال العربي ضدّ العدو الخارجي انما هو محض دجل وتضليل. فخلافاً للدعايات الرسميّة كان دور الجيش المصري في حرب فلسطين مخجلاً ومجلبة للعار في (الفالوغة) حيث كان الرائد (جمال عبدالناصر) واحداً

---

(١٧) في مؤتمر صحفي ٢ من كانون الأول. عراق تايمس ٧ من كانون الأول ١٩٥٩.

(١٨) راديو بغداد: ١٦(١٨) من تشرين الثاني ١٩٥٩. راديو القاهرة ١٨ و ٢٠ من تشرين الثاني ١٩٥٩، ردّ على زعمه بقوله إنّ «الكلّ يعلم بانّ رفعت كان أول من نظم حركة الضباط الأحرار»، في الواقع ان قاسم لم يذكر أكثر من قوله ان «رفعت» لم يُخبر بالساعة التي وقتت للعملية. وهو الواقع. وتلك واحدة من التوريات القاسمية.

(١٩) راديو بغداد ٢٨(٣٠) من تشرين الأوّل، ٢٧(٣٠) من تشرين الثاني ١٩٥٩.

من المقاتلين. وكذلك كان دور الجيش المصري في (بور سعيد) العام ١٩٥٦[٢٠]، بل كيف يكون الأمر خلاف هذا عندما أصبحت مصر نفسها شريكاً رئيساً في اغتصاب فلسطين العربية؟ فبدل أن تقام دولة عربية في المناطق التي احتلتها مصر والأردن حتى تتم إزالة إسرائيل، قامت باقتطاع حصتها من بلاد مغلوبة على أمرها، إنّ مصر سارقة، شريكة لإسرائيل. دولة عربية يقطنها ثلاثون مليوناً تتاخم إسرائيل، يجب أن تنهي مصر هذه الدولة خلال أربع وعشرين ساعة. كان على مصر أن تفيد من «عامل المباغتة لا من عامل الضجيج الفارغ». ووعد (قاسم) أيضاً بـ«أننا وحدنا سنقضي على إسرائيل»[٢١]. ثم قام خلال الأشهر التالية يقترح بصورة متواصلة «إقامة دولة فلسطينية فعليّة، وفتح اعتماد ماليّ لهذا الغرض» و«إنشاء جيش التحرير الفلسطيني»[٢٢]. وشرع في المشروعين الأخيرين بتشكيل ذلك الجيش الذي بلغ «الفوج» حجماً من المتطوعين بين الخمسة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، يقوم على تدريبه ضباط عراقيون. وما جرى في هذا المجرى إحياء مشروع الهلال الخصيب بين العراق وسوريا فقد بدأ (قاسم) يؤكد الوحدة السياسية بين القطرين، وقد كانت فكرةً «استعمارية» عندما اعتنقها (نوري السعيد) ذلك لأنّ العراق كان في حينه مكبّلاً بأغلال المستعمر وسورية مستقلة. أمّا الآن فقد أصبح هذا المشروع وطنياً لأن العراق كسر أغلاله وتحررّ. أكدّ (قاسم) بأنه لن يفرض المشروع بالقوة، لأن العراق لا ينشد التوسع ولو أنّ الجيش العراقي يستطيع اجتياز سوريا في حالة تلقيه أمره. إلاّ أنّ هذا الأمر هو من شأن الشعب السوري وحده[٢٣].

وخطا المعلقّون الإعلاميون في بغداد خطوة أوسع، إذ انطلقوا يصفون بعبارات فخمة طنّانة الصلات المتينة التي لا يمكن قطعها بين البلدين «الشعب السوري هو قلب العراق النابض، بل النصف العراقي الحيّ المخلص». وتباكوا على سوء حظ سوريا وهي تحت سيطرة حكامها القاهريين الحاليين[٢٤]. وفي الثاني والعشرين من كانون

(٢٠) راديو بغداد ١٦(١٨) من تشرين الثاني ١٩٥٩.

(٢١) راديو بغداد ١٥(١٧) من كانون الأول ١٩٥٩، المبدأ ١٨ من كانون الأول ١٩٥٩.

(٢٢) إن كانت تصورات (قاسم) هذه قد بدت (غير معقولة) قبل ثلاثين عاماً فها هي ذي الآن يدخل معظمها حيّز الواقع. وهذا هو وجه الغرابة في هؤلاء الحكام الفرديين. إذ تراهم أحياناً وكأنهم يشقّون حجُب الغيب بتكهناتهم. وينظرون في مرآة المستقبل بعين الواثق المطمئن. (المعرب).

(٢٣) الثورة ٧ من تشرين الثاني ١٩٥٩، راديو بغداد ١٦(١٨) من تشرين الثاني ١٩٥٩.

(٢٤) كراديو بغداد ٢٥(٢٧) من تشرين الثاني ١٩٥٩.

الأول كان موعد افتتاح برنامج يومي في راديو بغداد أمده نصف ساعة باسم «صوت الجمهورية العربية المتحدة من بغداد» «ليعكس أماني شعب ج.ع.م.»[٢٥].

وكان ردّ فعل ج.ع.م متحفظاً خلاف المتوقع. إن إسراف (قاسم) في توجيه الظنون سهّل مهمّة حفظ ماء الوجه كثيراً. وجاء دور (عبدالناصر) الآن ليظهر احتقاراً مشوباً بضبط النفس، إذ اتخذ معلقوه وصحافة ج.ع.م وراديو البلاد خطّ سير يجمل بعبارة «إنّ قاسم رجل مريض فقد السيطرة على أعصابه تماماً»[٢٦].

الحملة العراقية -إذا سميناها بهذا على سبيل المجاز- تواصلت لتدخل السنة الجديدة، على أنها فقدت معظم مظاهرها البذيئة. واستمرّ (قاسم) يبدي اهتمامه بسوريا، إلاّ أنّه أسقط مسألة «الهلال الخصيب» وركز بدل ذلك على تمنّيه أن يستعيد الشعب السوري حريته وسيادته[٢٧]. هذا التوجيه الجديد وإن بدا أقل عداء للقاهرة بدرجة كبيرة، إلاّ أنّه كان أكثر واقعية بدرجة لا تقاس. وحينئذ شعر الجانب المصري بأن لا سبيل له إلاّ مقارعة الحجة بالحجة، فراح يقابل التنديد والشتم بمثله، بدل البقاء على موقفه من الترفّع المحتقر.

يفصح سجلّ (قاسم) الشامل بأنه كان «عراقياً صغيراً». فقد كان أفقه السياسيّ وولاءاته وطموحاته قاصرةً على حدود الدولة العراقية حيث يعيش العراقيون. حتى مشروع الكويت الفاشل في العام ١٩٦١ (أنظر الفصل ٢٨) يمكن تفسيره بصورة معقولة على أساس أنّه كان يعتبر هذه المحميّة «قضاء» من أقضية «لواء» البصرة وانه يجب أن يستعاد حالما تسنح الفرصة. إذ كانت دعوته إلى مشروع الهلال الخصيب في شهر تشرين الثاني ١٩٥٩ هي مجرد أكروباتيات دعاية مضادة؟ أكان يداعب خيال (قاسم) فعلاً فكرة تحقيق مشروع يؤدي بالنتيجة إلى انفصام العرى التي تشد دمشق إلى القاهرة ثم إخضاعها لبغداد؟ في الواقع إنّه لم يقدم على أية خطوة عمليّة لتحقيق هذا المشروع.

أدخل (قاسم) منازلته مع ج.ع.م في شهر تشرين الثاني، في منعطف جديد وبمجيء شهر كانون الأول اختصم مع إيران. الأمر الذي وضعه موضع المستأسد المتنمر مثير الحروب. بل الأسوأ من هذا أنه بدا متنمراً ورقياً!

---

(٢٥) هيئة الإذاعة البريطانية. خلاصة الاذاعات العالمية. ٢٤(٢٨) من كانون الأول ١٩٥٩.
(٢٦) الأهرام ٢٧ من تشرين الثاني ١٩٥٩.
(٢٧) كما جاء في خطابه في يوم الجيش ١٩٦٠ (الزمان: ٧ من كانون الثاني ١٩٦٠).

في ٢٨ من تشرين الثاني أبدى شاه إيران في مؤتمر صحفيّ أسفه لأن النظام العراقي الجديد لا يظهر إلاّ القليل من الاستعداد لحلّ المشاكل المعلقة بين البلدين بروح الجوار، وهو أقلّ استعداداً بكثير من سلفه[٢٨]. فردّ عليه (قاسم) بتصريح يعارض فيه وجود إيران في (شط العرب) بالقرب من (عبادان) حيث تمتدّ الحدود بين الدولتين بمسافة ثلاثة أميال وسط هذا النهر، وبخلاف ذلك فإنّ شطّ العراق ما هو إلاّ مياه عراقية صرفة. وأكدّ (قاسم) أنّ تعيين الخطّ الحدودي الحالي انّما ابتزّ ابتزازاً في العام ١٩٣٦-١٩٣٧، وبضغط وإكراه «لكي تتخلص شركات النفط من دفع الضرائب للعراق»، وأنّ هذا الاقتطاع من الحدود كان وما زال العقبة في سبيل حلّ المشاكل الحدودية بصورة عامة. ولم يدخل قاسم في التفاصيل بل استطرد يقول «وإن لم يتوصل إلى تذليل هذه العقبة في المستقبل فنحن أحرارٌ في استعادة هذا القاطع الذي هو جزءٌ لا يتجزأ من الوطن»[٢٩]. وتعاظم القلق الدولي بهذا التهديد الضمني باستخدام القوّة. ورأت إيران خطر حرب يلوح في الأفق فحرّكت قطعات عسكرية نحو الحدود. وتوسل (قاسم) وزير خارجيته بكثير من البراعة والحذق لطمأنة العالم وشعوبها بدون أن يبدو منه أي تراجع - بأنّ العراق ملتزم بتطبيق المعاهدات التي وقّعها. أضف إلى هذا أنّه لم يحرك جندياً واحداً إلى المنطقة المنازع عليها[٣٠]. ولا يعتقد أنّ سمعة (قاسم) قد تحسنت باستقالة (حسين جميل) سفير العراق في طهران، التي أعلنت يوم السابع والعشرين من كانون الأول.

وفي نهاية شهر كانون الثاني ١٩٦٠ هدأ الوضع. وعادت العلاقات بين إيران والعراق إلى حالتها الاعتيادية من التعايش المفعم بالشك المتبادل.

---

(٢٨) راديو طهران ٢٨ من تشرين الثاني، ١ من كانون الأول ١٩٥٩.

(٢٩) عراق تايمس ٤ من كانون الأول ١٩٥٩، ولأجل اطلاع رجال القانون الدولي العام على القضية. أنظر: الحدود النهرية .E.L، النظرات القانونية بخصوص حدود شطّ العرب مجلة القانون الدولي والقانون المقارن الفصليّة. العدد ٩ للسنة ١٩٦٠، الص ٢٠٨-٢٣٦.

(٣٠) تقديم «هاشم جواد» لتصريحات قاسم: راديو بغداد ٢٨ من كانون الأول و٢٨(٣٠) منه ١٩٥٩. راديو بغداد ٢٩ من كانون الأول. ايتيم مزراح ٣٠ من كانون الأول ١٩٥٩.

الفصل العشرون

قانون الجمعيات

في الثاني من شهر كانون الثاني صدر قانون الجمعيات[1] وقبلها بيوم واحد، وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه، قام (قاسم) بتقديم نسخ من القانون الجديد لزمرة من الصحفيين بكلّ رزانة ووقار في مكتبه ووصفه بـ«ثورة بحدّ ذاته»[2].

سنورد الآن بعض المقاطع منه مع استجلاب النظر إلى النقاط الهامة سياسياً: إنّ القانون يطبق على (الجمعيات) التي عرّفها بأنها جماعة ذات شخصية واقعية تتألف من عدد من الأشخاص الطبيعية، تتحد لهدف غير المنفعة المادية (المادة الأولى). وهو لا يطبق على الجمعيات التي تؤلف بموجب قوانين خاصة «وتلك إشارة إلى نقابات العمّال وغيرها من المنظمات الوطنية المجازة قانوناً» (المادة الحادية والأربعون).

الإشعار بنيّة تشكيل جمعية ما يجب أن يقدم إلى وزير الداخلية موقعاً مما لا يقل عن عشرة أعضاء مؤسسين، مرفقاً بنظام الجمعية الذي يجب أن يحتوي على معلومات، منها أهداف الجمعيّة ومواردها المالية الفعلية والمتوقعة، مقر الجمعية الذي يجب أن يكون في الأرض العراقية (المادة الثانية). الأهداف يجب أن لا تخرج عن القيود التالية: أن لا تعمل ضدّ استقلال العراق ووحدته الوطنية والنظام الجمهوري ومفاهيم الحكم الديمقراطي أو أن تبث بذور التفرقة بين طبقات الشعب وفئاته المختلفة. وعلى الجمعية أن لا تخفي أي هدف مما لم تصرح به. وأن لا تكون تلك الأهداف مخالفة للقانون والنظام العام والآداب (المادة الرابعة). الأعضاء المؤسسون كأي من المواطنين في المجتمع يجب أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية غير

(١) الوقائع العراقية: العدد ٢٨٣، ٢ من كانون الثاني ١٩٦٠ الص ١-٧.

(٢) عراق تايمس ٤ من كانون الثاني ١٩٦٠.

محكومين بجريمة مخلة بالشرف وأن يؤيدوا كتابةً ولاءهم واحترامهم لدستور البلاد (المادة الثالثة).

الجمعية المجازة يجب أن يتم تأليفها خلال ثلاثين يوماً من تقديم الإشعار بالنّية والمعلومات الملحقة به إلى وزير الداخلية. وللوزير أن يرفض الطلب، إذا وجد ذلك مناسباً وعلى ضوء القيود التي سبق ذكرها، وله أيضاً أن يطلب إجراء أي تعديلات أو حذف أو إضافة إلى النظام والمنهاج. أو أن لا يوافق على أيّ من الأعضاء المؤسسين، وكلّ هذا يتم خلال ثلاثين يوماً من تقديم الطلب. وعندها تبدأ ثلاثون يوماً أخرى لإعادة النظر في الإشعار مجدداً اعتباراً من يوم تسلمّ وزير الداخلية ردّ الهيئة المؤسسة. وللأعضاء المؤسسين الحق في طلب إعادة النظر في قرار الوزير خلال خمسة عشر يوماً من محكمة التميز. وعلى هذه المحكمة أن تصدر قرارها خلال خمسة عشر يوماً. وقرارها قطعي. وللجمعية أن تنشئ لها فروعاً في الألوية خلال خمسة عشر يوماً تبتدئ بإخطار يقدم إلى المحافظ. ولا تختلف إجراءات تشكيل الفرع عن تلك التي تحكم تأليف الجمعية (المواد: الخامسة والسادسة والثالثة عشرة).

وعلى الجمعية أن تمارس نشاطها بروح ديمقراطية وأساليب سلميّة وقانونية. وأن تعقد مؤتمرها العام مرة واحدة على الأقل سنوياً. ويتمتع الأعضاء بحقوق متساوية في التصويت. وأوجب القانون على الهيئة المؤسسة أن تدعو إلى انعقاد المؤتمر العام خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تأليف الجمعية. ويشرف على انتخابات لجان الجمعية حاكم يصادق على صحتها خطياً. ويجوز أن يحضر عنه ممثل في المؤتمر العام يعينه هو. وقرارات المؤتمر وأعمال اللجان أو أعضائها عرضة للنقض والإبطال بقرار من محكمة البداءة في حالة مخالفتها لأحكام القانون أو لنظام الجمعيّة أو لقرارات المؤتمر العام، بناءً على طلب أيّ شخص ذي علاقة، إذا ما تقدم به إلى المحكمة المذكورة خلال ستين يوماً من تاريخ صدور تلك المقررات أو الإقدام على تلك الأعمال المعترض عليها (المواد: السابعة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة).

وعلى الجمعية أن تمسك سجلات كاملة بأسماء أعضائها، وبماليتها ومراسلاتها وقراراتها، وأن تقدم لوزير الداخلية تقريراً سنوياً بذلك (المادتان الرابعة عشرة والرابعة والعشرون).

ولا يجوز لأية جمعية أن تندمج أو تنضم أو تكون شريكة في أية جمعية أخرى... مقرها خارج العراق ولا «يجوز لأية جمعية أن تتلقى أو تتسلم أموالاً أو

مساعدات مادية من أي نوع كان من خارج العراق. . .» (المادة الحادية والعشرون). وعُرّف الحزب بـ: جمعية ذات أهداف سياسية (المادة الثلاثون). وحظر على أفراد القوات المسلحة والقضاة وموظفين إداريّين مخصوصين وتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية الانتماء إلى الأحزاب. كما حظر على طلاب المعاهد العالية المساهمة في أيّ نوع من نشاط أحزابهم داخل كليّاتهم (المادتان الحادية والثلاثون والثانية والثلاثون)[٣].

وفي القانون أيضاً شروط خاصّة أخرى بالأحزاب، فالإشعار بتأليفها مثلاً يجب أن يُعزز فضلاً عن الموقعين العشرة، بتواقيع خمسين مؤازراً من العراقيين الذين لا يمثلون ما هو شبيه بوحدة عسكرية أو شبه عسكرية في تشكيلهم أو نشاطهم أو تدريب أعضائهم أو طرز ثيابهم أو معداتهم (المواد الحادية والثلاثون والثالثة والثلاثون والرابعة والثلاثون).

وللحزب أن يصدر جريدته الخاصّة ومنشوراته شريطة أن يشار بصراحة إلى العلاقة بينها وبين الحزب (المادة السادسة والثلاثون).

وأنيط بوزير الداخلية مهمّة الإشراف على كلّ الجمعيات المشكلة بموجب القانون، ومنح حق الإدلاء باقتراحات معينة وإصدار تنبيهات وإيقاف نشاط أية جمعيّة وغلق محلاّت اجتماعاتها لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً بأمر إداري. وله أن يطلب من محكمة بداءة الموقع الذي سُجّلت فيه الجمعيّة إصدار حكم بحلها لمخالفتها أحكام القانون أو لتوقف نشاطها بدون سبب وجيه - لما لا يقلّ عن سنة واحدة. وللجمعية الحق في مراجعة محكمة التمييز حول أي قرار يصدر من الوزير (المواد الثانية والعشرون والثالثة والعشرون والسادسة والعشرون والسابعة والعشرون).

وضع هذا القانون موضع التنفيذ في السادس من شهر كانون الثاني ١٩٦٠.

إنّ قانون الجمعيات الجديد يختلف اختلافاً بيّناً عن سلفه المباشر مبنى ومعنى، ونقصد به مرسوم الجمعيات المدمّر الذي أصدره (نوري السعيد) في العام ١٩٥٤.

---

(٣) في أثناء اجتماع الصحفيين بقاسم في الأول من كانون الثاني، تفاخر بأنه منح طلاب الجامعة كامل الحرية في الانتماء إلى الأحزاب (عراق تايمس ٤ من كانون الثاني ١٩٦٠) وكان هذا امتيازاً منح لليسار العراقي آنذاك.

الذي لم يذكر فيه حتى اسم «الحزب السياسيّ»[٤]، في حين أفسح القانون الجديد المجال الواسع للمجتمع العراقي المتعدد القوميات والطوائف للتعبير عن ذاتيتها عن طريق أحزاب سياسيّة تعمل لأهدافها بصورة قانونية وانتظام، شريطة أن تحصل على إجازة من الوزير. على أنّ القانون منحه كلّ الفرص لحبس الإجازة عن طالبها إن ارتأى الرفض. إنّ المادتين الرابعة، والحادية والعشرين، وضعتا بصورة خاصة احتياطاً لمواجهة أي طارئ ناشز يصدر بصورة خاصة من «الأحزاب الوطنية» الطابع كالحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردي الموحد.

العميد (أحمد محمد يحيى) الرجل الذي يتوقف عليه الكثير لاشك، يتصرف وفق رغبة (قاسم) وحده. ولكن بمهارة ودماثة كافيتين لحفظ المظاهر.

أوّل الإشعارات الحزبية التي أوجبها القانون، قدّمت في التاسع من شهر كانون الثاني. فاليوم السادس من الشهر كان يوم الجيش. والثامن كان يوم جمعة وكلاهما عطلة رسمية. ولذلك لم يكن معقولاً أن تهتم السلطة بالشروع في عملية عظيمة الأهمية كتسجيل الأحزاب السياسية خلال يوم عملٍ واحدٍ يتوسّط عطلتين.

وقدمت ثلاثة طلبات في التأريخ السالف ذكره وهي طلب الحزب الشيوعي العراقي، وطلب الحزب الوطني الديمقراطي وطلب الحزب الديمقراطي الكردي الموحد. ولم يكن بالإمكان أن تثير هذه الطلبات أية دهشة عند العراقيين بأية صورة

---

(٤) الوقائع العراقية العدد ٤٦٧ في ٢٢ أيلول ١٩٥٤. أنظر أيضاً «كراسموك» «العملية الانتخابية في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨» ميدل إيست جورنال: الجزء الرابع عشر، العدد الرابع. (نقول: كان شبح «الآراء الهدّامة» أعني الآراء السياسيّة التي تخالف آراء نوري السعيد، تطارده وتقضّ عليه مضاجعه وتحرمه النوم، وكان يجد في كلّ حزب أو جمعيّة أو نادٍ بؤرة لتفريخ هذه الآراء. فبضربة واحدة قضى على ٤٦٥ تجمع من هذا القبيل وبضمنه حزبي الإستقلال والوطني الديمقراطي، وما يغني عن إثبات هذا المرسوم هنا هو ديباجته أو أسبابه الموجبة وهي بالنص الحرفي: «أصبحت الجمعيات وسيلة فعّالة في توجيه الشعب وأداة ذات حدين تعمل في البناء أو في الهدم وقد أخذ بعض الجمعيات يجاهر بالدعوة إلى مذاهب ومبادئ يعاقب عليها قانون العقوبات، كما أنّ بعضها أخذ يدعو إلى استغلال طرق الشغب وإشاعة الفوضى خدمة لأغراض ومؤسسات أجنبية، مع علمه بأن هذه الدعوة تتعارض ونظامه الذي أعلنه وأجيز بمقتضاه، كما أنّ بعضها استغلّ الامتيازات التي منحها القانون لها ولصحافتها، فأخذ يحرض الناس في الصحف التي تنطق بلسانه على الشغب والقيام بأعمال ثوريّة لقلب نظام الحكم، وإنّ بعضها قد طغت عليه الأنانيّة الفرديّة فجعل مصلحة الحزب فوق مصلحة البلاد». (المعرب).

كانت. فهذه الأحزاب معروفة وعلنية باعتبارها «أحزاباً وطنيّة» ثبتت صورتها في الأذهان خلال الجزء الأوفى من السنة المنصرمة.

إنّ الكلام عن هذه الأحزاب الثلاثة وغيرها. وهي تحاول إثبات وجودها قانوناً، يمثل فصلاً حساساً من تاريخ العراق في عهد (قاسم) بشروتها من الكشف عن الذات. وبتمثيلية درامية تقربِ من المهزلة.

الفصل الحادي والعشرون

الحركة الشيوعيّة في ظل قانون الجمعيات

وقعّ الإشعار بحزب سياسي يدعى «الحزب الشيوعي العراقي» (زكي خيري سعيد) ومعه وقع خمسة عشر عضواً مؤسساً، وإثنان وثمانون مؤيداً. هذه الأسماء السبعة والتسعين تمثل أطول قائمة نشرها الحزب لأعضائه. وكان اسم أمين سرّ الحزب (حسين الرضي) الثالث فيها، وهو الاسم المستعار المعروف به (سلام عادل) دون ذكر مقامه الحزبي[1].

وأرفق بالإشعار كما أوجبه القانون - منهاج الحزب ونظامه الداخلي ووضع للمنهاج اسم «الميثاق الوطني[2]» وهو يتألف من فصلين: المقدمة وتستغرق حيزاً يقلّ عن ثلث المنهاج، ثم عرض لمتن المنهاج. ومما يسترعي الانتباه في المقدمة هو عودتها للدعوة إلى «جبهة وطنيّة متحدة» تضمّ «كلّ الفئات والقوى المعادية للإمبريالية». ومما هو جدير بالملاحظة أيضاً الدفاع الصريح عن حقوق الكرد، وبضمن ذلك حقهم في الإدارة الذاتية «ضمن الوحدة العراقية»، والعمل من أجل إنقاص الحدّ الأعلى لملكية الأرض التي حددها قانون الإصلاح الزراعي للعام ١٩٥٨. وأوسع مكاناً رحباً لموضوع «الرأسمال الوطني» ووجوب «توجيهه». وعلل واضعو المنهاج سبب

---

(١) القائمة الكاملة بتفاصيلها عن مهنة كل منهم حسبما أثبت في الطلب. نشرتها صحيفة الزمان في ١٠ من كانون الثاني ١٩٦٠ (الموقعون على الطلب هم: زكي خيري، حسين الرضي، عزيز الشيخ، عبدالرحيم شريف المحامي، عامر عبدالله المحامي، عبدالقادر إسماعيل المحامي، كريم أحمد الداود، محمد حسين أبو العيس المحامي، وكلهم أعضاء في اللجنة المركزية. أما السبعة الآخرون فهم: توفيق أحمد محمد، إلياس كوهاري، عبدالأمير عباس العبد (عمّال) وكاظم الجاسم، أحمد ملاّ قادر (فلاحان) والطبيبان خليل جميل جواد، وحسين الوردي. (المعرّب).

(٢) الثقافة الجديدة: العدد ١٤ من كانون الثاني وشباط ١٩٦٠، الص ١٠٢-١٢٤.

إطلاق عبارة «الميثاق الوطني» على منهاجهم بأن الأهداف التي يرسمها هي «المصلحة كلّ القوى الوطنية»[٣]. ولم ترد فيه إشارة إلى أنّ الحزب ينظر إلى مبادئ أبعد من «مبادئ ثورة الرابع عشر من تموز» وتحاشى مصطلحات ماركسية الصبغة.

من الناحية الأخرى كانت صياغة «النظام الداخلي» بمثابة بيان شيوعيّ[٤]. فعلى الضدّ من صياغة المنهاج استخدمت في مواده مصطلحات ماركسية - لينينية وثوريّة لا علاقة لها بثورة الرابع عشر من تموز، إلاّ أنّها لم تكن بارزة بشكل ملفت للنظر (للتفاصيل حول التنظيم أنظر الملحق).

من أجل متابعة مصير إشعار الحزب الشيوعي، يجب علينا أن نرجع بالأحداث إلى مرحلة تسبق سنّ قانون الجمعيات بستة أسابيع.

في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٥٩ ظهر أوّل عدد من صحيفة «المبدأ» اليومية في بغداد لصاحب امتيازها «داود الصائغ» وهو محام بغدادي، مسيحيّ النجاد، في أواخر الخمسينات من العمر. كان هذا عضواً بارزاً في الحزب الشيوعي العراقي ومن الأوائل. سجلّه حافل بالخلاف مع الحزب والانشقاق عنه ثم العودة إليه. وكان منذ ١٩٤٣ يتزعم مجموعة شيوعية منشقة عرفت باسم «رابطة الشيوعيين العراقيين». آخر عودة له إلى الحزب كانت في ١٩٥٦ وقد عاد من المنفى إلى العراق بعد الثورة[٥]. إلاّ أنّ اسمه لم يكن معدوداً بين أسماء الشيوعيين البارزين غالباً ومنذ ذلك الحين. ويظهر أنّ صدور صحيفة له لم يثر تعليقاً حول ارتباطاته السياسية. فمقالاتها الرئيسة تقدميّة الاتجاه معادية للإمبريالية بشكل سليم ومتحمسة لقاسم إلى درجة كبيرة. إلاّ أنّ الأمر الذي خرج عن المألوف هو الرعاية الخاصة الفورية التي أسبغها (قاسم) على الصحيفة. فقد خصّها بحديثين طويلين تطرق فيهما إلى مسائل سياسيّة في غاية الأهمية. المقابلة الأولى التي جرت بعد يومين فحسب من ولادة الصحيفة، خطا (قاسم) بها خطوة غير مسبوقة في الثناء على «الأحكام الصحيحة[٦]» التي تتوصل إليها «المبدأ». وفي الخامس من كانون الثاني ١٩٦٠ وهو اليوم الذي سبق

(٣) إتحاد الشعب ٩ من شباط ١٩٦٠.

(٤) نشر في عراق ريفيو: ٢٥ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(٥) لم يبعد داود الصائغ مضطراً أو مختاراً بعد قضاء مدة سجنه وبقي في العراق. (المعرب).

(٦) نقلها راديو في ٢٣(٢٦) تشرين الثاني ١٩٥٩.

تنفيذ قانون الجمعيات صرّح (الصائغ) لصحيفة الأخبار البغدادية اليسارية اليومية بأنه سيحاول «تأليف حزب شيوعي عراقي» إذ كان «يعتبر نفسه دوماً عضواً في الحزب» ثم عاد يؤكد «الحاجة إلى تأليف حزب شيوعي واحدٍ في العراق»[٧]. وقد رأت قيادة ح.ش.ع في هذا التصريح كما يبدو - مناورة ترمي إلى تعزيز مركز صاحبه داخل الحزب. وهناك دلائل قوية على أنّ ح.ش.ع صعق بالأحداث التي عقبت ذلك[٨].

في التاسع من شهر كانون الثاني انكشفت نوايا (الصائغ) بإعلانه أن الإشعار الذي قدمهُ بتأليف حزب شيوعي، لا علاقة له بالطلب الذي قدمه (عبدالقادر إسماعيل البستاني) رئيس تحرير إتحاد الشعب[٩]. علماً بأنّ (الصائغ) قدم إشعاره هذا في اليوم التالي الموافق للعاشر من شهر كانون الثاني[١٠].

نُشر منهاج حزب (الصائغ) ونظامه الداخلي في «المبدأ» بتاريخ ١٢ من شهر كانون الثاني ١٩٦٠[١١]، وأعلن المؤسسون فيه تمسكهم بالنظرية الماركسية - اللينينية. وبدت مواد المنهاج المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وبالسياسة الخارجية أقرب ما تكون من منهاج ح.ش.ع. وعُبّر عن الولاء والإخلاص لبطل ثورة الرابع عشر من تموز وقائدها بصورة تثير القرف والاشمئزاز. أمّا «النظام الداخلي» فكان يشير إلى كيان لا وجود له أصلاً. على أنّ هذا ما كان حائلاً دون احتمال نموّه[١٢].

---

(٧) الأخبار - وكالة الأنباء العربية ٥(٧) كانون الثاني ١٩٦٠.

(٨) إستناداً إلى «عراق ريفيو» ٢٤ شباط ١٩٦٠. ومعلومات خاصّة حصل عليها المؤلف.

(٩) وكالة الأنباء العربية ٩(١٢) كانون الثاني ١٩٦٠.

(١٠) عراق تايمس ٩ شباط ١٩٦٠، كان همّ الصائغ الأول أن يؤخر منافسيه عند تقديم طلبهم بتأليف الحزب الشيوعي. لكن يبدو أنّه لم يكن على دراية بالأمور الإدارية. وتقول إشاعة إنّ وزارة الداخلية تغلبت على هذه العقبة بأن أمرت الموظف المسؤول عن تسليم الإشعارات، بإرجاع طلب زكي خيري إليه، لأن طباعة الإشعار على الآلة الكاتبة ليست واضحة. واستفاد الصائغ من الوقت الذي استغرقته تهيئة نسخة جديدة فسبق إلى تقديم طلبه.

(١١) المبدأ، عراق تايمس ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠.

(١٢) ولد داود موسى الصائغ في ١٩٠٧ بمدينة الموصل. وتخرج في دار المعلمين العالية وامتهن التدريس في الثانويات العراقية. كان في مبدأ حياته السياسيّة من مؤيدي الحزب الوطني. درس الحقوق ومارس المحاماة فترة قصيرة من الزمن. وانضم إلى الحزب الشيوعي في العام ١٩٤١. وبدا عضواً في اللجنتين المركزيتين الأولى والثانية بسكرتارية فهد (يوسف سلمان يوسف) في ١٩٤١-١٩٤٢. ألقي القبض عليه في شهر أيار ١٩٤٣ وأطلق سراحه بعد سبعة أشهر. وجمّده (فهد) بعلّة كونه مراقباً من قبل الشرطة. وعدّ داود ذلك إهانة شخصيّة وانفصل متهماً (فهداً) =

كانت مشكلة (الصائغ) الأولى جمع العدد المطلوب من المؤيدين. ومن ناحية أخرى لم ينشر مع المنهاج قائمة بأسماء أعضائه المؤسسين لأسباب أمنيّة. وعلى أي حال فما جاء يوم ١٤ من شهر كانون الثاني إلاّ وانكشف بأن عدداً من الأعضاء المؤسسين يتراوح بين الستة والثمانية، ومنهم (كاظم العزاوي) رئيس تحرير «المبدأ» قد سحبوا تواقيعهم. فنظمت قائمة جديدة أعلنت ونشرت بالأسماء هذه المرّة[١٣] وفي اليوم ذاته الموافق للرابع من شباط نشرت صحيفة «إتحاد الشعب» رسالة قالت إنها مذيلة بتواقيع ثمانية من المؤسسين معلنين فيها انسحابهم من حزب (الصائغ). أخيراً وبعد أن أجيز الحزب (أنظر ما بعده) نشرت «المبدأ» قائمة أخرى بأسماء أحد عشر «عضواً مؤسساً» ليس بينهم ممن وقعّ الإشعار الأصلي غير (الصائغ) واثنيْن آخرين[١٤]. واستقال بعد أسبوعين اثنان فأبطلا قائمة المؤسسين للمرّة الثالثة. إلاّ أنّ ح.ش.ع لم يعد يرى بعد مرور هذه الفترة أيّ جدوى من الاسترسال في احتجاجاته. ولاشك أنّ لإدعاء ح.ش.ع في أنّ (الصائغ) لم يوفّق مطلقاً في جمع تواقيع خمسين مؤيداً - جانبه الوجيه من الحقيقة. وأشيع أنّ قاسماً طلب من (ملاّ مصطفى البارزاني) «تسليف» (الصائغ) خمسة عشر عضواً من الحزب الديمقراطي الكردي الموحد فوافق، إلاّ أنّ (إبراهيم أحمد) أبى ذلك.

الأسماء المنتسبة إلى حزب (الصائغ) هي لأشخاص مغمورين غير معروفين من

= بالأوتوقراطية ومرض الطفولة اليساري. وألّف ما دعي برابطة الشيوعيين العراقيين وبدأ في شهر نيسان يصدر جريدته الخاصة «الأمل». ولم تزدهر رابطة الشيوعيين هذه مع انها حققت نجاحاً عجيباً بين ضباط الجيش. فمن خلال تحقيقات الشرطة في ١٩٤٧، ظهر أنّ أعضاءها العاملين لم يكونوا يزيدون عن ٤٢. بينهم ستة ضباط وهم النقباء سليم الفخري، غضبان السّعد، عبدالقادر الله ويردي، والملازمون حسين خضر الدوري، وعايد كاطع العوادي، ومهدي صالح الدريعي. وتم إلقاء القبض عليه وعلى معظم أعضاء رابطته في ١٨ من كانون الثاني ١٩٤٧ في عين الوقت الذي قبض فيه على فهد ولجنته المركزية. وحكم عليه بالحبس المؤبد ثم خفّض إلى ١٥ سنة وأطلق سراحه في ١٩٥٥ وفي ١٩٥٦ انضمت الرابطة إلى الحزب الشيوعي العراقي. وقبل في اللجنة المركزية بسكرتارية حسين الرضوي مرشحاً. ثم عضواً كاملاً في ١٩٥٧، واختلف مرة أخرى فطرد من الحزب واللجنة المركزية في أوائل ١٩٥٨. قبض عليه في شباط ١٩٦٣ وأطلق سراحه واعتكف وترك الحياة السياسيّة حتى قُبض في ١٩٧٧. (المعرب).

(١٣) المبدأ ٣ شباط. عراق ريفيو ٢٤ شباط ١٩٦٠.

(١٤) المبدأ ٩ من شباط ١٩٦٠.

أحد مطلقاً باستثناء جانبي لـ«الشاوي». وذكر مصدر من مصادر ح.ش.ع أن ليس بينهم «شيوعي واحد»[١٥].

ونشرت الصحف الشيوعية فيما بعد تقريراً صحفياً مؤداه أنّ وزير الداخلية طلب من (الصائغ) في ٢٤ من كانون الثاني، إجراء بعض التعديلات في منهاجه فانصاع وقدّمها في ٢٧ من الشهر عينه. لذلك لم يكن بالإمكان اعتباره مجازاً قانوناً قبل السابع والعشرين من شهر شباط[١٦]. وهذه النقطة بالغة الأهمية من الناحية القانونية. لأنها تدحض تعليل الوزير الذي لجأ إليها كحجّة لرفض طلب (زكي خيري) وصحبه (أنظر ما بعده).

والأمر سواء، أكان هذا التقرير الصحفي صحيحاً أمّ ملفّقاً. ففي ساعات متقدمة من مساء التاسع لشهر شباط ظهرت طبعة خاصة من صحيفة (المبدأ) تزفّ إلى قرّائها «بفخر واعتزاز» نبأ خروج «حزبنا إلى النشاط العلني». وفي اليوم التالي قام (الصائغ) يصحبه الأعضاء المؤسسون بزيارة (قاسم) باعتبارهم «قيادة الحزب الشيوعي العراقي الشرعي».

إن شمول حزب (الصائغ) برعاية (قاسم) يمكن استنتاجه من الوقائع التي سبقت إجازته، ونحن بهذا لا نفتقر إلى أدلّة مباشرة. فإجازة صحيفة «المبدأ» وطبعها ما كان ممكناً إلاّ بقرض ماليّ كبير أو بمساعدة مباشرة قدرها «خمسة آلاف دينار» دفعت من مخصصات رئيس الوزراء المالية، كما ذكر مصدر آخر مطلع[١٧]. وفي الأيام الأولى من المعركة الكلامية التي نشبت بين «إتحاد الشعب» و «المبدأ» (أنظر ما بعده) منح (قاسم) الصحيفة الأخيرة اعتباراً عندما قال (للصائغ) أثناء مقابلة «ليس في العراق إلاّ حزبٌ شيوعيّ واحد»[١٨]، واستمرّ (قاسم) ينصر (الصائغ) ويرعاه ويعزز من مكانته أثناء الفترة الحرجة التي عقبت إجازة حزبه مباشرةً، يعامله وكأنه الزعيم الفعليّ للحزب الشيوعي العراقي، ويفسح له مجال مقابلات أخرى «للمبدأ» والإدلاء لها بأحاديث حول الشؤون العامة.

---

(١٥) عراق ريفيو ١٥ من حزيران ١٩٦٠.

(١٦) إتحاد الشعب ١٠ و ٢٢ من شباط ١٩٦٠، صوت الأحرار ٢٤ من شباط ١٩٦٠.

(١٧) نوزوكر تسايتنغ ١٠ من شباط ١٩٦٠. هذه الصحيفة كانت ذات اطلاع حسن في شؤون العراق عموماً خلال هذه السنوات والفضل في ذلك يعود إلى مراسليها (نيوتوك) و (هوتنكر).

(١٨) وكالة الأنباء العربية ١٦(١٩) من كانون الثاني ١٩٦٠.

ظلّ إشعار (زكي خيري) أربعة أسابيع من دون جواب. ثم وباقتراب آخر يوم للرفض الوزاري، تسلمّت الهيئة المؤسسة العامة رسالة موقعة من وزير الداخلية ومؤرخة في ٦ من شباط ١٩٦٠، فيها يطلب الوزير بأسلوب لا ينمّ عن شيء - وجوب إجراء عدد من التعديلات على نظام الحزب الداخلي. ومنها شطب كلمة «ثورية» حيثما وجدت: التعليل بديهي، إن العراق حقق ثورته ولا داعي بعد لثورة أخرى، وزاد وزير الداخلية فطلب توضيح المقصود بتعبيري «الميثاق الوطني» و «الماركسيّة - اللينينية». إنّ توجيه هذه الرسالة، أخّر تلقائياً إجازة ح.ش.ع شهراً واحداً على الأقل.

لم تدع قيادة ح.ش.ع مجالاً للصّدف فقد احتاطت لكلّ شيء. كان جوابها فورياً وذليلاً. وبتأريخ ٨ من شباط وجهت رسالتها الجوابية إلى العميد (يحيى) وفيها نزلت الهيئة المؤسسة عند طلبات الوزير ومقترحاته مادةً مادةً. النقاط المعترض عليها تمّ تعديلها وأزيلت كلمة «الثورية». وأبدل تعبير «الميثاق الوطني» بالتعبير الحياديّ «المنهاج» من «أجل رفع سوء الفهم» وإن لم يكن هذا التفسير مطلوباً! وألحق بالرسالة بحث عن معنى «الماركسية - اللينينية» تلوّى وتعطّفَ وحادَ وأغفلَ بكلّ مشقّةٍ ليصل إلى الجمع بين الصحة المبدئية وبين الاحترام لأحاسيس (قاسم) وأفكاره[١٩].

بعد أن أجيز حزب (الصائغ) الشيوعي العراقي. توقع ح.ش.ع إعتراضاً رسمياً واحداً محتملاً. فبادر في ١٤ من شباط إلى إبلاغ وزارة الداخلية بأنه قرّر «تجنباً لأيّ تعقيدات قانونية» إبدال اسم الحزب باسم آخر هو «حزب إتحاد الشعب»، وطلب أن يجرى التغيير في إشعار التأسيس السابق على هذا الأساس[٢٠].

من الصعب تقدير الألم الذي كان يعتصر قلب «الحرس القديم» حين أقدم على هذه الخطوة: إنها إراقة لماء الوجه. إنها تعني التخليّ عن تقاليد جيل كامل في ظروف مذلة ومهينة! وبادر (زكي خيري) ليوضح على صفحات إتحاد الشعب (ربما تهدئة لروع بعض الرفاق الذين استبد بهم القلق) بأن الاسم الجديد «لا يعني تغييراً في منهاج الحزب أو نظامه الداخلي ولا التخليّ عن مبادئ الماركسية - اللينينية»[٢١]. وقد كان لتصريحه عذرٌ وجيه لكن توقيته كان ينطوي على رعونة.

---

(١٩) نشرت الرسالة مع الردّ بالنص الكامل في إتحاد الشعب ٨ و ٩ من شباط ١٩٦٠.

(٢٠) إتحاد الشعب ١٦ من شباط، الزمان ٢٤ من شباط ١٩٦٠.

(٢١) إتحاد الشعب ٢٢ من شباط ١٩٦٠.

في اليوم التالي لنشر تصريح (زكي خيري) في الصحف، وهو الثالث والعشرون من شباط، أبلغ وزير الداخلية «السيد زكي خيري ورفاقه عن الهيئة المؤسسة للحزب الشيوعي العراقي (كذا!)» بأن طلبهم تأليف حزب سياسيّ قد رُفض[٢٢]. وأعطى الوزير أسباباً أربعة للرفض. ثلاثة منها شكلية، أمّا رابعها فقد نفذ إلى لب المسألة.

أوّل الأسباب: سبق وأن أجيز «حزب شيوعي عراقي» وفقاً لأحكام القانون.

وثانيهما: ان طلب تغيير اسم الحزب غير مقبول «لأن تغيير اسم حزب بعد تقديم الإشعار يعني تغيير النظام (الداخلي) دون إجازة قانونية».

وثالثها: ان أهداف الحزب المطلوب تأسيسه «تتفق أو تكاد تتفق» مع أهداف الحزب الشيوعي العراقي المجاز سابقاً.

ورابعها: ان الوزارة علمت «من جهات مسؤولة» بإنّ الحزب المراد تأسيسه لم يلتزم بأحكام المادة الرابعة من قانون الجمعيات (أنظر الفصل السابق).

ولم يستخدم ح.ش.ع حقه في رفع قضيته إلى محكمة التمييز كما نصّ عليه القانون. وصرح ناطق باسم الحزب «إنّ ح.ش.ع (حزب إتحاد الشعب) قدّم في السابع من آذار «مذكرة ضافية» إلى (قاسم) بحث فيها موضوع آخر رسالة تلقاها من العميد (يحيى). وقال أصحاب المذكرة، انهم فضلوا مراجعة الحكومة الثورية وقائدها ومُلهمها (قاسم) على رفع قضيتهم إلى محكمة تمييز العراق. وان الهيئة المؤسسة تزمع في الوقت عينه، تقديم طلب جديد»[٢٣].

إنّ الدوافع إلى التنازل عن حق التمييز القضائي وتقديم استرحام لقاسم بدل ذلك، هو من الوضوح بمكان. فالحزب الشيوعي لم يكن يتوقع شيئاً من محكمة التمييز. وهذا ما قاله (زكي خيري) في مقابلة صحفية «إنّ تطبيق القانون في أيّ مجتمعٍ، يتمّ دائماً وفق مصالح الطبقة الحاكمة وطبيعة النظام السائد، وهو بالضبط السببُ الذي يجعل الرأي العام في النهاية محكمة عليا مؤهلة لتقرير القضايا الحيويّة» كإجازة الحزب الشيوعي[٢٤]. إنّ مبادرة الحزب الشيوعي إلى بسط وجهة نظره في مؤتمر صحفي بهذا الشكل هي خطوة غير اعتيادية على انها تشير إلى احتمال كسب الحزب بعض نجاحٍ بوضع (قاسم) تحت ضغط جماهيري.

(٢٢) الزمان ٢٤ من شباط ١٩٦٠.

(٢٣) عراق تايمس، عراق ريفيو ٩ من آذار ١٩٦٠.

(٢٤) الحضارة، عراق ريفيو ٢٣ من آذار ١٩٦٠.

ولم تحظ مذكرة الحزب لقاسم بردّ، خلا نصيحة منه قدمت سِرّاً: وهي الانضمام إلى حزب (الصائغ). ولو كان (قاسم) قد خمّن بأن ح.ش.ع سوف يتناسى ويتغاضى، إن لم يغفر، عملية النشل هذه المجافية للأعراف التي عملها به، فيمكن القول إنّ دهاءه التاكتيكي حقق له الغلبة مرةً أخرى. وهكذا كان. ففي السادس من شهر آذار وهو اليوم الذي سبق آخر محاولة لقبول طلب ح.ش.ع كتبت (إتحاد الشعب) «نحن نساند حكومة الثورة بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم لأنها حكومة وطنية أظهرت عداءها للإمبريالية واستجابت لتطلعات الشعب إلى الاستقلال... وسيبقى هذا الأساس الذي تقوم عليه سياستنا»[٢٥]. وبعد هذا بأسبوعين، عندما اتضح فشل ح.ش.ع في تحويل (قاسم) عن رأيه، صرحت الصحيفة بصورة أشد حزماً من السابق بأن ح.ش.ع «لن يكون حزباً معارضاً للحكم الوطني... بل سندافع عنه حتى النفس الأخير، في الوقت الذي ننتقد كلّ الجوانب السلبية في سياساته، إنّ أخطر مهمة تقع على حزبنا وحركة التحرر الوطني في المرحلة الحاضرة، هو المحافظة على استقلال الجمهورية الوطنية»[٢٦]، أو بعبارة أخرى: طالما بقي (قاسم) بمنأى عن حلف بغداد، والاندماج بالجمهورية العربية المتحدة، فلا لوم عليه ولا تثريب ولن يخشى شيئاً من ح.ش.ع حتى بافتراض إعلانه عن موقف عدائي شخصيّ للشيوعيين.

وسكت ح.ش.ع ولم يقدم طلباً آخر بإجازته.

الاتصالات التي نشأت بين ح.ش.ع، وحزب (الصائغ) لا يمكن فهمها إلاّ باستذكار المبادئ التي سادت استراتيجية ح.ش.ع في منتصف صيف العام ١٩٥٩. فقد حاول مرة، وحاول ثانيةً وثالثةً نيل الشرعيّة. وحافظ على قوته، وتجنب المواجهة وتحاشى الاصطدام. وأهم من كل هذا تجنّبَ استفزازاً لقاسم يلجئه إلى سحق الحزب بالقوة المجردة.

كان ردّ فعل الصحافة الشيوعية الأول عندما طلع (الصائغ) بمفاجأته، السخرية والازدراء، المشوب ببعض الوجل وخفوت صوت ملحوظ. لا وهم هناك فيما يستطيع (قاسم) عمله! ونددت الصحف بإسهاب وإطالة. واستنكرت وقاحة وسخف محاولة دخيل خارج على الحزب الشيوعي العراقي - الاستيلاء على هويته، وعبّرت عن أسفها

---

(٢٥) إتحاد الشعب: ٦ من آذار ١٩٦٠.

(٢٦) زكي خيري في: عراق ريفيو ٢٣ آذار ١٩٦٠.

لما تلقى هذه المحاولة المخجلة الظالمة من تشجيع. وراحت تحلل شخصيّة (الصائغ) وماضيه بشكل لا يشرفه وتكشف عن دسائسه الخيانية بعد الثورة. كل ذلك بأسلوب لا يختلف عن سابقه بل كانت هذه الاحتجاجات ألطف وأشد كظماً مما هو متوقع. فلا أثر هناك لشتائم وبذاءات كتلك التي كانت تكال لـ(تيتو) سنواتٍ عديدة ولم يكن صاحب الجهود المبذولة لتحويل ولاء أتباع (الصائغ) عنف أو إكراه أو تهديد جرياً على ما هو معروف(٢٧).

بدأ (الصائغ) مناوراته ضد ح.ش.ع بإقتراح عقد اتفاق (الجنتلمان)! المفروض أن يكون ثمة حزب شيوعي واحد فحسب. والخاسر وهو الذي رفض الوزير الموافقة على طلبه، عليه أن يتحلى بالروح الرياضية وينضم إلى الفائز(٢٨). على أنّ (المبدأ) بدأت بعد أيام قلائل تتشكى من محاولات «الرشوة والإغراء والتهديد، وحملات التشهير» التي تقودها جماعة «إتحاد الشعب» ضدّ العناصر الوطنية الملتفّة حول... المبدأ(٢٩). في عين الوقت باشرت هذه الصحيفة في تعرية انحرافية ويسارية وتناقضات أتتها تلك الجماعة ودعت الأعضاء المنتمين لها، إلى دخول حزب (الصائغ) الشيوعي، وبلغت هذه الحملة أوجها في نهاية شهر كانون الثاني عندما دعت (المبدأ) الحزب المنافس إلى تطهير نفسه من «العناصر الانتهازية اليسارية التي اندست في قيادته». وبعدها أعلنت عن هوية تلك العناصر بالأسماء: حسين رضي، عامر عبدالله، جمال الحيدري. وهؤلاء هم كلّ المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي(٣٠). وكان ردّ الحزب على هذا الاعتداء الصريح دمثاً وهادئاً بشكل يدعو إلى العجب والدهشة. الردّ المنشور رفض دعوة المبدأ بقوله «ليس هناك حزب يحترم نفسه» فيقبل «الخضوع لإرادة فرد في مسألة كهذه، متجاهلاً نظام الحزب ورغبة أعضائه»(٣١).

لم تنقطع الصلات المباشرة بين ح.ش.ع والصائغ بشكل تام وكان الحزب بين

---

(٢٧) وجب على الشرطة أن تحرس مقرّ حزب الصائغ في بغداد بضعة أشهر بعد إجازته. إذ صار من قبيل اللهو والتسلية سرقة لافتة «الحزب الشيوعي العراقي» المثبتة على الباب.

(٢٨) المبدأ ١٢ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(٢٩) المبدأ، عراق تايمس ١٧ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(٣٠) المبدأ ٢١ من كانون الثاني و٢٣ منه، ١٩٦٠، المبدأ، عراق تايمس ٣١ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(٣١) إتحاد الشعب ٢٤ من كانون الثاني ١٩٦٠.

كلّ مرحلة وأخرى من تلك الاتصالات يعرض تنازلات مطردة الزيادة لعضوه القديم. ذلك العضو الكريه المحتقر. وفي الأول عندما أدلى بتصريحه إلى «الأخبار» منوها باحتمال حصول انشقاق، «بُذلت مجهودات لإعادته إلى سواء السبيل»[٣٢]. وبعد أن قدّم الحزب طلبين كما مرّ، تم عقد عدد من الاجتماعات بين الطرفين شُرّفت بإطلاق نعت «المفاوضات» عليها. وباشرها مندوبون ذوو مراكز متساوية ظاهرياً. لكنها لم تسفر عن نتيجة. ثم تجددت الاتصالات في شهري أيار وحزيران وكان ح.ش.ع مستعداً إلى انعطاف حادٍ وأبلغ (الصائغ) وكذلك السلطات بأنه سيقبل بمطالب (الصائغ) دون أية تحفظات، وان الشيوعيين سيدخلون حزبه كتلة واحدة. في حين سيتمّ تجميد هيئة الحزب المؤسسة وهي نخبة الحزب الشيوعيّ العراقي[٣٣].

إنّه وأيم الحق عرض مذهل، يستأهل أن ينعت بـ«إنكار الذات. وبالشجاعة الأدبية» وهما الوصفان اللذان خلعهما ح.ش.ع على نفسه. وقد فصلت هيئة تحرير «إتحاد الشعب» في التعليلات التي استند إليها هذا القرار بالشكل الآتي «لقد دفعنا إلى هذا، إيمانُنا الراسخ بأن المبادئ الصحيحة ستنتصر حتماً عاجلاً أم آجلاً... لقد بلغ الشيوعيون العراقيون درجة من التماسك والتلاحم والانضباط وقدراً عالياً من الوعي الآيديولوجي بحيث ما عاد يخشى عليهم من ضياع أو تصفية وإن انتظموا أعضاء في ما يطلق عليه (الصائغ) اسم الحزب الشيوعي العراقي بصيغته القانونية وإن بقي هو على رأس التشكيلة»[٣٤]. إلاّ أنّ دوافع هذا القرار كانت قد وضعت سرّاً وباختصار أكثر وهي «سوف نكنس الزبالة (الصائغ) ونخرجه من منزله دون ضجّة»[٣٥]. مع هذا فإن التنازل بهذه الصورة كان إذلالاً عظيماً مهما كانت الحسابات المبررة له.

لم تفد هذه التنازلات. ففي أثناء الاتصالات ارتكب مفاوضو الحزب الشيوعي خطأً تكتيكياً فاضحاً بمحاولتهم إغواء أحد أعوان (الصائغ)، وعندها وجد في ذلك الفرصة لقطع المفاوضات وهو ليس بذلك الأحمق الغبيّ. وكردّ فعل لهذا أدلى ح. ش. ع بملاحظة يشيع فيها الازدراء «إنّ الصائغ ليس سيّد نفسه» هذه الملاحظة الساخرة

(٣٢) عراق ريفيو ٢٤ من شباط ١٩٦٠.
(٣٣) إتحاد الشعب ١٩ من أيار ١٩٦٠، عراق ريفيو ١٥ من حزيران ١٩٦٠.
(٣٤) إتحاد الشعب ١٩ من أيار ١٩٦٠، عراق ريفيو ١٥ من حزيران ١٩٦٠.
(٣٥) معلومات خاصّة.

الشفافة التي تومئ إلى (قاسم) كانت صحيحة جداً. وعلى أي حال فإن قادة الحزب الشيوعي سهّلوا للسيّد وللخادم عملية إحباط خطتهم.

إنّ التاريخ اللاحق لحزب (الصائغ) الشيوعي كان متّسقا مع أوّله. فقد توالت الاستقالات منه مثلما توالت «قرارات الطرد». وتسلّم حزبه إجازة بإصدار صحيفة ثانية باسم (كفاح الشعب). هذا الاسم هو محاولة أخرى واضحة لاختلاس ملك الحزب الشيوعي العراقي. إلاّ أنّ الجريدة الجديدة لم تصدر وحبط المشروع، فصحيفة (المبدأ) نفسها لم تصدر في معظم أيام حزيران لعُسر مالي على ما يبدو. وفي ٢٦ من نيسان طلب (الصائغ) من وزير الداخلية الموافقة على تأجيل موعد انعقاد المؤتمر التأسيسي مدة ستة أشهر «بسبب الظروف غير الاعتيادية التي يعانيها حزبنا»[٣٦]. وكان القانون قد نصّ على وجوب انعقاد المؤتمر خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ إجازة الحزب، أعني في العاشر من شهر أيار كآخر موعدٍ - فاستجاب الوزير لطلب (الصائغ) وأجّل انعقاد المؤتمر.

بات معلوماً قبل نهاية شهر كانون الثاني، أن إشعاراً بتأليف حزب جديد سيقدّم إلى الوزير عمّا قريب[٣٧]، وسيتكون من فئة لا تمثل ولا تطمح إلى تمثيل أي حزب سياسي ذي وجود سابق قبل الثورة. والمؤسسون شخصيات بارزة ذوو علاقات شيوعية لا شبهة فيها. وفي مقدمة الأسماء التي ترددت (عزيز شريف) رئيس مجلس أنصار السّلم في العراق، و(عبدالفتاح إبراهيم) المدير العام لمجلس شؤون النفط منذ شهر آذار ١٩٥٩، ومؤسس آخر هو (محمد مهدي الجواهري) نقيب الصحفيين.

تأخر تقديم الطلب انتظاراً لعودة (عزيز شريف) من إندونيسيا حيث كان في مهمّة تتعلق بأنصار السّلم، لوضع توقيعه بعد عودته في العاشر من شباط. ولما قدم الإشعار في اليوم التالي تبين انه لم يوقّع الوثيقة. وتبين أيضاً أنّ (عبدالفتاح إبراهيم) وضع اسمه على الرسالة المرفقة بالطلب المعنونة إلى الوزير[٣٨]. المنهاج المرفق بالإشعار أكدّ حقوق الأقليات، ونظام المجلس النيابي الواحد الذي ينتخب أعضاؤه بالاقتراع

---

(٣٦) عراق تايمس ٢٩ من نيسان، ١٢ أيار، مرآة الشرق الأوسط ١ من أيار ١٩٦٠.

(٣٧) التقدّم - عراق تايمس ٤ من شباط ١٩٦٠.

(٣٨) أوردت صحيفة «البلاد» في ١٥ من شباط ١٩٦٠ القائمة بأسماء أعضاء الهيئة المؤسسة والمؤيدة.

المباشر[٣٩]. وعلم أثناء ذلك أنّ الاسم الذي اتخذه الحزب هو «الحزب الجمهوري». وكانت أسماء المؤسسين تفصح عن تابعيته الشيوعية أكثر مما يفصح عنه منهاجه بكثير.

وفي ٢٩ من شباط خرج الوزير بجوابه[٤٠]. فاعترض على الآراء التفصيلية حول المسائل الدستورية التي ذكرها المؤسسون في منهاجهم. الأمر الذي رآه الوزير يشير إلى توقع دستور دائم. واعترض كذلك على تعبيري «الشعب العربي» و«الشعب الكردي» لأن «كلمة الشعب» بحسب نص الدستور المؤقت أطلقت على «العرب والكرد معاً». وقد يبدو هذا الاعتراض ثانوياً إذ استند إلى المفهوم الأساس للنظام الذي اعترف بالقوميات والأقليات. لكن بـ«شعب عراقي واحد».

في الخامس من آذار عاد أصحاب الطلب فقدموا المنهاج المعدّل[٤١]، حيث تحوّلت كلمة «شعب» إلى «قومية» و «مجلس نيابي واحد» إلى «نظام برلماني». ولم تحقق هذه التعديلات غرضها فقد أبلغ وزير الداخلية، في ٢٧ من آذار، (عبدالفتاح إبراهيم) بأن طلبه قد رفض لأنه (أي الوزير) لم يتسّلم المعلومات الضرورية حول مؤسسي الحزب ومنهم (محمد مهدي الجواهري) نقيب الصحفيين. . . وإن التعديلات التي تمّت على ضوء توجيهاته في المنهاج والنظام، لم تكن موضع قبول من كلّ أعضاء الهيئة المؤسسة. وهذا ما يجعل جواب الحزب للوزارة باطلاً[٤٢].

وكالحزب الشيوعي العراقي، لم يكن الحزب الجمهوري يثق بمحكمة التمييز. وكمثل (زكي خيري) قبل شهر، وجّه (عبدالفتاح إبراهيم) خطاباً شخصياً إلى (قاسم) في ٥ من نيسان. ولم يعلم هل تلقى عنه جواباً، أم بقي خطابه دون ردّ؟

يقول تعليق شيوعي لاذع على رفض (يحيى): «كان من الأفضل كثيراً لو لم تكلفّ وزارة الداخلية نفسها عناء اللجوء إلى الأسانيد القانونية تبريراً لرفضها، فهذه التعاليل لا تقنع أحداً»[٤٣].

هناك لمسة خفيفة لنضال اليسار في سبيل الاعتراف الشرعي به، أمدّه بها طموح (المهداوي) المهيض إلى تزعّم حزب سياسي. فبعد صدور قانون الجمعيات أشاع

---

(٣٩) إتحاد الشعب ٢١ من شباط ١٩٦٠.

(٤٠) أعيد نشر الرسالة في «الزمان» ٤ من آذار ١٩٦٠.

(٤١) عراق تايمس ٦ من آذار ١٩٦٠.

(٤٢) صوت الأحرار، وكالة الأنباء العربية ٢٨ (٣٠) من آذار ١٩٦٠.

(٤٣) عراق ريفيو ١٣ من نيسان ١٩٦٠.

رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصّة بأنه يفكّر في تأليف حزب باسم «حزب الشعب» بالتعاون مع العقيد (ماجد أمين) رئيس الادعاء العام في محكمته[٤٤]. ويظهر ان الفكرة لم تعجب (قاسم) فلم يُقدّم أي طلب.

مما يلفت النظر ان ح.ش.ع لم يساند مشروع (المهداوي) حتى بعد أن أدركه اليأس من الحصول على إجازة. كان ثم أسباب منها انّ (المهداوي) هو رجل (قاسم) مهما كانت عقيدته الفجّة. وسيكون من الصعوبة بمكان أن يقوى حزب سياسيّ له، على قطع هذه العلاقة ليتحول إلى معارضٍ فعليّ. وفضلاً عن هذا، يمكن الافتراض بكل اطمئنان ان الشيوعيين أدركوا في بداية العام ١٩٦٠ ان ارتباطاً جديداً لقضيتهم بشخص (المهداوي) سيجعلهم أضحوكة للعالمين.

إنّ فشل الحزب الشيوعي العراقي في الفوز بالاعتراف القانوني، عقبه اختفاء مطبعة الحزب المجازة، وعلى هذا المنوال بدأ الكسوف المتدرج. ففي ٢٤ من نيسان ١٩٦٠ رفع محرّرو «إتحاد الشعب» شكوى إلى الحاكم العسكري العام ضدّ عصابات معادية تجمعت حول مكاتب الصحيفة في حيّ (باب الشيخ) ببغداد طوال الليالي الخمس السابقة مطلقة تهديداً ووعيداً وهي تقذف المكاتب بالحجارة. وعُلم أن المصدر الرئيس الذي كان يندفع منه هؤلاء «الشقاة» هو الكرخ والأعظمية. وبعبارة أخرى هم من العصابات الصِدامية القوميّة. وذكرت الشكوى أنّ الموظفين في مكاتب الصحيفة استنجدوا بالشرطة إلاّ أنّ هؤلاء «كانوا متراخين في الاستجابة بل ربما كانوا أكثر من هذا»[٤٥]. وقيل إنّ لهذا الحادث علاقة بما يواجهه قرّاء الصحيفة وموزعوها في أنحاء أخرى من البلاد. وختم كتاب الشكوى بأمل رافعيها من (العبدي) في أنه سيتوصّل إلى معرفة هوية المحرضين عليها.

بعد هذا بقليل عانت الصحيفة من السلطة ما هو أسوأ من لامبالاتها بأعمال الشقاوة.

بدأت «إتحاد الشعب» منذ شهر آذار تواجه بين آن وآخر سلسلة من المتاعب في جنوب العراق. كان الحكم العسكري هناك منوطاً بقائد الفرقة الأولى العميد (سيد حميد سيد حسين). وقد أصدر هذا القائد في الأول من حزيران ١٩٦٠ أمراً بمنع

---

(٤٤) مثال ذلك: الحياة ١٧ من كانون الثاني. البلاد ٢٠ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(٤٥) أعيد نشر الرسالة في عراق ريفيو ١٦ من آذار ١٩٦٠.

«إتحاد الشعب» من الدخول في سائر المنطقة التي تمتد إليها صلاحيته، ومعاقبة من يُدخلها ويوزعها ويحوزها بموجب المادة (٣١) من قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي للعام ١٩٥٩ (أنظر ما سبق حول هذه المادة). ورغم احتجاجات الصحف اليسارية الشديدة ومناشدة نقيب الصحفيين قاسماً بالتدخل والإشارة إلى أنّ (قاسم) قد تدخل فعلاً من أجل الصحيفة، فقد بقي الحظر سارياً ولم يرفع قط[٤٦]. المناسبة التي دفعت بالعميد (سيد حميد) إلى إصدار هذا الأمر تستحق الذكر. ففي الجنوب كما في الأنحاء الأخرى من العراق، كان ثمّ حملة شعبيّة منذ عدة سنين بهدف محو الأميّة. وقد شد النظام الجمهوري الجديد أزر هذه الحركة ونفخ فيها روحاً قوية. كان ح.ش.ع أبداً دائماً يرى نشر المعرفة بالقراءة وبالكتابة بين الجماهير واحداً من واجباته الأولى. ولهذا صار (سيد حسين) ينظر إلى الحملة عموماً بوصفها دسيسة شيوعية ترمي إلى إفساد عقول المواطنين. وفي ربيع العام ١٩٦٠ ناشدت نقابة المعلمين أعضاءها بذل أقصى الجهود في التعاون مع الحكومة في مشاريعها المختلفة، وهي كما يظهر محاولة لإعادة نفوذ الحزب الذي تطرق إليه الضعف في الريف تحت التظاهر بمساندة السياسة الرسميّة، وذعر (سيد حسين) فمنع الدراسة وعندها شنت «إتحاد الشعب» هجوماً عنيفاً على أولئك الذين يقفون حجر عثرة في سبيل التعليم في الجنوب. فوجد (سيد حسين) في هذا نيةً مقصودة «لإضعاف الحكومة وإهانة القوات المسلحة» ولجأ إلى المادة (٣١)[٤٧].

في الوقت الذي كانت «إتحاد الشعب» وحليفاتها يخضن معركة منع دخول الصحيفة إلى جنوب البلاد، لكن سرى المنع إلى أنحاء أخرى. إلاّ أنّ توزيعها استمر في معظم مناطق بغداد، ولم يدم هذا البصيص من النور أيضاً. ففي ٢٣ من أيلول

---

(٤٦) حول هذا الموضوع مقالة بعنوان «نظرة شاملة في الصحافة الوطنية» نشرت في عراق ريفيو (١٢ من تموز ١٩٦٠). في ٢٨ تموز عقد قاسم واحداً من مؤتمراته الطويلة. وطبقاً لما نقلته الصحف الشيوعية عن المؤتمر (إتحاد الشعب: ٢ من آب) ان ممثلها سأل قاسم حول أمر المنع الصادر من (سيد حسين) فأجاب (قاسم) «من الآن فصاعداً بإمكانكم أن ترسلوا الجريدة إلى أي منطقة لأننا ألغينا أمر المنع. والقراء هم الذين يقررون شراء الجريدة من عدمه». مع هذا ظلّ الأمر نافذاً. ليس محتملاً قط أن يجرء (العبدي) أو (سيد حسين) على تحدي أمر واضح يصدره (قاسم) ويظنّ أنّ قاسم ردّ بجواب لطيف على مقاطعة ممثل الجريدة المزعجة ولم يقدم على شيء أكثر من هذا.

(٤٧) إتحاد الشعب ٩ من حزيران. عراق ريفيو ١٢ من تموز ١٩٦٠.

أحيل (عبدالقادر إسماعيل البستاني) صاحب امتياز «إتحاد الشعب» ورئيس تحريرها متهماً أمام المحكمة العسكرية العرفية الثانية لإخلاله بمرسوم الصحافة الصادر في ١٩٥٤، وبيان الحاكم العسكري العام المؤرخ في ٢ من أيلول ١٩٥٩ لنشره معلومات عن قضايا مازالت قيد النظر في المحاكم. وفي ٣٠ من أيلول نشرت «إتحاد الشعب» تحت عناوين بارزة ملتهبة، دفاع (البستاني) الشخصي. وكان هذا آخر عدد يصدر من الصحيفة ففي اليوم الأول من تشرين الأول (لم تصدر الجريدة نهار السبت) صدر الحكم على (البستاني) بالحبس مدة ثلاثة أشهر مع تعطيل الجريدة مدّة عشرة أشهر. إلاّ أنّها لم تصدر قط.

لم تلفظ بقية الصحف الشيوعية المجازة أنفاسها الأخيرة دفعة واحدة. ولا شك أنّ ح.ش.ع بذل جهوداً لتأمين استمرارية النشر. اختفت (عراق ريفيو) باختفاء (إتحاد الشعب) إذ كانت ملحقاً للأخيرة. إلاّ أنّ وزارة الإرشاد بوزيرها (فيصل السامر) التي بقيت تحابي اليسار، مالبثت أن سمحت للجريدتين الأسبوعيتين الشيوعيتين «الحضارة» و«الثبات» بأن تصدرا يومياً. وعادت إلى الصدور صحيفة «صوت الشعب» التي كانت تصدر بشكل متقطع منذ شهر آب ١٩٥٩، بمثابة جريدة يوميّة اعتباراً من ١ تشرين الثاني ١٩٦٠، لصاحبها (محمد حسين أبو العيس). وكان للحزب في الألوية ما لا يقلّ عن ثلاث صحف لم تتأثر تلقائياً بتعطيل جريدته الرسميّة.

مهما يكن من أمر فإنّ الحكومة كانت قد عقدت العزم على استئصال صحافة ح.ش.ع جذوراً وأغصاناً. وبنهاية السنة صدرت أوامر من (العبدي) بتعطيل الصحف التي جاء ذكرها قبل قليل، ذلك لأنّ بيانه الصادر في شهر أيلول ١٩٥٩ كان يخوله كلّ الصلاحية التي يريدها في الحال الراهن رسمُ الخطّ الرسميّ. فشطب على كل الصحف الرسميّة للحزب، واستثنيت الصحف التابعة التي لم تكن بإدارته المباشرة. وتركت جريدتا «صوت الأحرار، والرّأي العام» حيتين خلال النصف الثاني من العام ١٩٦٠.

يصعب تعيين حدود للفترة التي كان الحزب الشيوعي خلالها يمارس نشاطاً علنيّاً في عهد (قاسم) فقد كان بارزاً فعّالاً في حين لم يتمتع مطلقاً بالشرعية. إنّ خير مقياس طولي يُتخذ للتحديد، هو معادلة الفترة بالحياة القانونية لصحيفته الرسميّة، أي ابتداء من ٢٣ لكانون الثاني ١٩٥٩ حتى ٣٠ من أيلول ١٩٦٠.

ما بين شهري حزيران وكانون الأول ١٩٦٠ بدأت إذاعة سرية أطلقت على نفسها «صوت الشعب» تبث عبر الأثير برامج بصورة متقطعة وكان بالإمكان تحديد فترتين

لنشاطها: الأولى من ١ حزيران حتى تموز. والثانية خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول[٤٨] وقد سارت هذه المحطة على خطّ مسار الشيوعيين اعتباراً من صيف العام ١٩٥٩. وسكت راديو «صوت الشعب» بعد العام ١٩٦٠. ولعل أصحابه وجدوا الاستفزاز الذي يحدثه في (قاسم) والصعوبات التي تكتنف إدارته ترجح على فائدته المحتملة.

في أوائل العام ١٩٦٠ بلغت معركة الحكومة من أجل انتزاع نقابات العمّال والجمعيات الفلاحية من قبضة الشيوعيين مرحلتها الثانية. في هذا الزمن كان بوسع قواعد النقابات وجمعيات الفلاحين المحليّة أن تباشر نشاطها بتوجيه العناصر المعادية للشيوعية نحو هدف طرد القيادات الشيوعية على المستويات العليا.

في الوقت الذي بدت القيادة الشيوعية لاتحاد نقابات العمال العام وكأنها توصلت إلى مهادنة وتسوية ما مع (قاسم) (أنظر ما سبق) راح مركزها يتقوض من الأسفل. كانت أهداف الهجوم الرئيسة اثنتين من أقوى نقابات العمال المجازة وهما نقابة عمال السكك الحديد ونقابة عمّال الميناء[٤٩]، ومصلحتا السكك الحديد والموانئ هما مؤسستان حكوميتان يرأسهما ضابطا جيش متقاعدان استخدما في السلك المدني بدرجة رفيعة، وكلاهما عموماً يكن عداءً شديداً للشيوعيين[٥٠].

طالما اشتكى الحزب الشيوعي من «مصاعب» وعقبات كانت توضع في سبيل هاتين النقابتين منذ خريف ١٩٥٩، وهي على الأغلب من قبيل الفصل التعسّفي لكوادر

---

(٤٨) لنماذج من الاذاعات الملتقطة أنظر نشرة «خلاصة الاذاعات العالمية» لهيئة الإذاعة البريطانية ٢٧ حزيران، ٣٠ تموز و٢٦ تموز، و١ و٣ و١٠ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(٤٩) في بداية ١٩٦٠ كان عدد أعضاء الاتحاد قد بلغ مائتي ألف انتظموا في ٤٤ نقابة تشمل عدداً من الاندماجات. وبحسب «عراق ريفيو: ٢٤ شباط ١٩٦٠» كان عدد الأعضاء في النقابات الكبرى كالآتي: نقابة عمال البناء والانشاءات ٦٩٥٠٠ عضو، نقابة عمال النفط ١٦٠٠٠ عضو، نقابة عمال البلديات ١٥٠٠٠ عضو، نقابة عمال السكك ١٣٠٠٠ عضو، نقابة عمال الموانئ ٥٩٠٠ عضو، نقابة عمال الكهرباء ٦٠٠٠ عضو، نقابة عمال البريد والبرق ٥٨٠٠ عضو.

(٥٠) المدير العام للسكك الحديد وهو اللواء الركن المتقاعد صالح زكي توفيق لا يمكن أن ينسب إليه عداء خاص للشيوعيين. وأمّا اللواء الركن المتقاعد مزهر الشاوي مدير الموانئ العام فقد يكون كذلك. ولاشك أن فروغ صبرهما من نشاط الشيوعيين الذي كان يحدّ من سلطتهما ضمن نطاق عملهما، جعلهما يرحبان بحماسة بالسياسة الجديدة ضد الشيوعيين، ويطبقان الإجراءات المتخذة بهذا الشأن لأنها ستعيد اليهما سلطتهما كاملة. (المعرب).

شيوعية بتعللات وحجج مختلفة[٥١]. وما ان حل شهر شباط من العام ١٩٦٠ حتى كانت المعركة ناشبة بهدف إزاحة القيادة الشيوعية من النقابات لتتولاها جماعات لا تؤيد الشيوعيين وتتمتع بثقة الرؤساء، وهي في الواقع مجموعة من الموظفين الجبناء صفر الوجوه. إنّ الدوافع التي ألجأت السلطة إلى هذا، هي السياسة العامة الرامية إلى القضاء على النفوذ الشيوعي في البلاد. إلاّ أنّ ثم أسباباً محدّدة كانت تصلح للتعلل بها واتخاذها حجة فالكوادر الشيوعية المتفرغة في نقابات العمّال لا تزاول الشغل اليومي، كما انها تحاول إخضاع زملائها لإرداتها، وهي أيضاً تحتكر الأعمال الإدارية وتظهر ازدراء بالموظفين الذين لا يتفقون مع أمزجتها، وترغم الآخرين على الاقتداء بها، وتشيع جوّاً مشحوناً بالتوتر والقلق والكسل والتمرّد على الأوامر. إتهامات طويلة ووجيهة كما يظهر[٥٢].

إلاّ أنّ الوسائل التي استخدمتها الحكومة لإزاحة الشيوعيين كانت منافية لأبسط المبادئ الخلقية. فقد استؤنف الطرد السياسي من العمل على مدى واسع بحيث شمل أعضاء اللجان في النقابات فضلاً عن العمال الأعضاء في الحزب. وتوخت السلطة من طرد الأولين شلّ العمل النقابي، ومن طرد الآخرين توجيه انتباه عموم المستخدمين إلى العقاب الذي ينتظر كلّ من يجاهر بشيوعيته. ثم شُجّع النقابيّون على الإعلان عن عدم ثقتهم بلجانهم، أو على وجوب «تنحيتهم» فوراً. وأغلقت مكاتب النقابات بحجج ومزاعم تتراوح بين تهم التخريب المادّي وبين الحاجة إلى المكان. وعندما كان يحين موعد انتخاب اللجان الجديدة يحال بين من يفترض أنّهم سيصوتون للشيوعيين وبين وصولهم مكان الانتخاب، إمّا بالحيلة وإمّا بالقوة، أو بتزييف الأصوات عند الضرورة. وتعاونت الشرطة وقوى الأمن في هذا مع الموظفين علناً وبدون تحفظ.

ولم تكن تدابير الشيوعيين المضادّة في هذا المجال ذات جدوى أكثر مما برهنت عليه في أيّ موقف مشابه. فقد جرت منذ صيف العام ١٩٥٩ محاولات لإسقاط أسماء أعضاء لم يدفعوا بدلات مشاركتهم - وإبعادهم عن قائمة من يحق له التصويت، أعني أولئك الأعضاء الذين لا يعتقد أنّهم مهتمون بالأمر. لكن المناورة المضادة ماعتمت أن نبذت عندما اعترضت وزارة الشؤون الاجتماعية على هذه الإجراءات. ولما نشرت

---

(٥١) عرض لهذه المصاعب نشر في إتحاد الشعب: ١١ آذار ١٩٦٠.

(٥٢) بخصوص القضيّة المقامة على قادة نقابات العمال الشيوعيين أنظر عراق تايمس ١١ و ١٢ تموز و ١ أيلول ١٩٦٠.

الصحف الشيوعية والحليفة احتجاجاتها على هذا، تلقت ردوداً شديدة من رؤساء الدوائر ذات العلاقة. وكانت الصحف تعطّل في الحال عندما توجه اتهامات إلى أعلى مقام يُسمح لها به. وتدفق على (قاسم) سيل من العرائض فكان يتكرم أحياناً برفع بعض الظلامات. كأن أصدر أمرا بإعادة (علي شكر) إلى عمله، بعد أن فصل من مديرية السكك الحديد بسبب تفرغه للشؤون النقابية على حساب ساعات عمله(٥٣). إلاّ أنّ (قاسم) لم يعر أذناً صاغية للشكوى الرئيسة وأخذت الإضرابات والتقاعس عن العمل بالشدّة والحزم، وفي حالات العنف والشغب كانت القوات العسكرية تُستدعى للسيطرة على الموقف.

إنّ حملة طرد الشيوعيين من قيادة النقابات سرعان ما سرت إلى المؤسسات العامة الأخرى وإلى شركة النفط العراقية، حتى شملت بالأخير المؤسسات والمشاريع الخاصّة الكبيرة. وكانت تستخدم الوسائل نفسها. في مثل هذه الظروف كانت النتائج حتمية؛ انتخاب هيئات إدارية وقيادات «مستقلة». بدءاً بنقابة عمال السكك في أيار، وانتهاءً بالنقابات الأخرى واحدة بعد واحدة. ويضمنها نقابة عمال الموانئ في شهر أيلول.

لم يقاطع الشيوعيون الهيئات الإدارية الجديدة خلافاً لما كان متوقعاً. إلاّ أنّهم تبنّوا سياسة معينة إزاء هؤلاء المتطفلين وهي العمل على «فضحهم». في الظاهر ساند الشيوعيون تلك الهيئات، إلاّ أنّهم راحوا خلال ذلك يفضحون تقصيرها وعجزها في الدفاع عن مصالح العمّال، أو عدم رغبتها في رعاية مصالحهم. لكنهم وقعوا في مأزق عندما تبيّن لهم أنّ سياستهم هذه لم تؤد إلى نتيجة. وهكذا أظهر (قاسم) مرة أخرى دهاء تكتيكياً بإقامة قيادات نقابية منافسة، بدلاً من القضاء التام على الحياة النقابية كما فعل (نوري السعيد).

صدر العدد الأول من «إتحاد العمال» لسان حال نقابات العمال الشيوعية الطابع في بغداد بتاريخ ٣ من شباط ١٩٦٠. ولكن (العبدي) عطّلها قبل نهاية العام. وبمجيء ربيع العام ١٩٦٠ بدأت السلطة تختلق الدواعي والأسباب لانتزاع اتحاد الجمعيات الفلاحية من يد الشيوعيين بشكل رسميّ وقانوني. وخلال النصف الأول من تلك السنة، جرت ما بين شهري شباط وحزيران انتخابات اتحادات المحافظات الأربع عشرة وتنافس عليها

(٥٣) عراق تايمس ١٤ آذار، ١٢ أيار ١٩٦٠، وكالة الأنباء العربيّة ١٧(١٩) ١٩٦٠. جاء في حيثيات الإعادة «يعتبر عمل علي شكر النقابي - واجباً خاصاً».

المرشحون الشيوعيون للاتحادات الفلاحية القائمة من جهة، وجماعة (عرّاك الزكم) من الجهة الأخرى. وفاز هذا الأخير في جميع المحافظات خلا محافظتين كرديتين أو ثلاثاً. و(عرّاك الزكم) نفسه فاز بأكثرية كبيرة في بغداد[٥٤]. واعتُبر هذا فوزاً للحزب الوطني الديمقراطي. وراح الشيوعيون يجأرون بالشكوى دون انقطاع، متهمين السلطة بالتدخل لضمان فوز خصومهم[٥٥].

وجرت انتخابات الاتحاد الوطني للجمعيات الفلاحية في التاسع من تشرين الأول، وتنافست أيضاً قائمتان. إلاّ أنّ تحولاً طرأ على موقف اليسار، فقد اختفى (كاظم فرهود) لأنّ (العبدي) كان قد اصدر أمراً بتوقيفه بتهمة تنظيم مظاهرة دون إجازة رسمية بمناسبة الأول من أيار. ولم ير الحزب الشيوعي من المناسب إحلال شيوعيّ آخر محله، فجيء بـ(ردام الكيطان) بديلاً وهو من جماعة (الزكم) سابقاً إلاّ أنّه بقي مع جناح الوطني الديمقراطي بعد انشقاقه، ولهذا عُدّ من اليسار، لكن هذا التبديل لم يفد إذ كانت النتائج بالشكل الذي نوّهنا به على مستوى المحافظات. فلم يفز بالعضوية للمكتب التنفيذي لمجلس الاتحاد العام شيوعي أو يساريّ واحد، وارتدّت المقاعد الباقية (لعرّاك الزكم) وصحبه بخمسة وعشرين صوتاً (ثلاثة من بغداد، وإثنان من كلّ محافظة من المحافظات الإحدى عشرة) مقابل أربعة أصوات لـ (كيطان) فكان فوزاً سهلاً (لعرّاك الزكم) برئاسة الاتحاد. واعترض (كيطان) على النتائج إلى وزير الداخلية محتجاً بالضغوط والإكراه الذي واجهه مساندوه، وبالانتهاك السافر لسرية الاقتراع، فرفض الوزير اعتراضه وأفتى بصحة الإنتخابات[٥٦].

لا مفرّ هنا من طرح هذا السؤال: كيف استطاع الحزب الوطني الديمقراطي تحقيق مثل هذا الفوز على الشيوعيين في معركة الاستئثار بقيادة الفلاحين؟ أي جواب بأن الحزب إنّما نجح في إقناع أغلبية الفلاحين على أسس عقائدية بحتة هو مرفوض جملةً أو تفصيلاً. إذ ليس ثم ما يربط الفلاح العراقي في بؤسه وجهله بعصبة من الليبراليين الحضريين المرفهين ذوي الثقافة العالية الذين كانوا العمود الفقري للحزب الوطني الديمقراطي. زد على هذا أنّ الحزب لم يملك حتى نهاية ربيع العام ١٩٦٠ تنظيماً

---

(٥٤) عراق تايمس ٦ من أيار ١٩٦٠.

(٥٥) كالأهالي: ١٥ من آذار ١٩٦٠ وإتحاد الشعب ٢٥ م آذار و٣٠ من حزيران ١٩٦٠.

(٥٦) عراق تايمس ١٠ من تشرين الأول، الأهالي ١٣ من تشرين الأول، الزمان ٢١ من تشرين الأول ١٩٦٠.

واسعاً في الريف العراقي. بل حتى بعد هذا التاريخ لم تتعد فروع الحزب في المحافظات نطاق مركز المحافظة، وربما كان بعض وجاهة في تعليل نجاح الحزب الوطني الديمقراطي بخشية الفلاحين من نية الشيوعيين في تأميم الأراضي كافة عند استيلائهم على السلطة. كان هذا بالتأكيد واحداً من مبادئ الحزب الشيوعي قبل الثورة. وهذا عين ما اعتمده الحزب الوطني الديمقراطي من حجة في أثناء خوضه المعركة الانتخابية(٥٧). لكن عندما لم يعد الحزب الشيوعي في خريف ١٩٥٩ يسمح لنفسه بترف «الصّلابة» المقيت، أنكر الشيوعيون أية رغبة لهم في التنكر للفلاح والتبرؤ منه على حساب الدولة، مستخدمين هذا المنطق الجالب الانتباه «الفلاحون أنفسهم يريدون ملكية فردية زراعية. . . وليس لدينا أية رغبة أخرى تخالف رغبة الفلاّح»(٥٨). ولعل العامل الحاسم في هذا الصراع هو إرادة السلطة ورغبتها التي لم تكن خافية على أحد، بدءاً بالمحافظ فنازلاً. فهؤلاء لم يحاولوا إخفاء بغضهم الذي يكنّونه للشيوعيين. وقد بقي الفلاح كثير الإيمان بحسن نيّة الموظف، في حين لم تستطع القيادة السياسية للجمعيات الفلاحية أن تحتل هذه المكانة بدلاً من الموظف، ولم تؤثر في موقفه منها تأثيراً كبيراً. زِد على هذا وجود شخصيّة سياسيّة بارعة فعّالة تناصب الشيوعية العداء مثل شخصيّة (عرّاك الزكم) لم يكن بالشيء الذي يستهان به رغم عرضيّته. ويكتسب هذا التفسير قوّة بواقع آخر هو أنّ المحافظات الكردية لم تتكيّف لتسير وفق الخط العام الحالي. فالفلاحون هناك لم يكونوا شيوعيين منظمين صلبين أكثر من غيرهم في الأنحاء الأخرى من العراق لكنهم -بوصفهم كرداً- كانوا يتبعون توصيات الناطقين بلسانهم وهؤلاء كانوا آنذاك يسيرون في الرّكب الشيوعي، وينتهجون عين الخطّ في القضايا العامة. ولهذا فشلت السلطة في التأثير عليهم عندما تدخلت مصلحة المجموع في الأمر خلافاً للسياسة الحزبية.

بعد خروج الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية من مدار الفلك الشيوعي لم يعد لمؤسسيه أي دور في عراق (قاسم) أكان سياسياً أو غير سياسي.

إنتخابات الجمعيات المهنية للعام ١٩٦٠ جاءت على العموم بلجان إدارية ذاتَ اتجاه شيوعي. منها جمعيّة المهندسين، وجمعيّة الكتّاب العراقيين، وفي شهر نيسان

---

(٥٧) أنظر كباي: الص ٢٢٣-٢٢٤. الأهالي ٣ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(٥٨) زكي خيري «تقرير عن الإصلاح الزراعي» القسم الخامس: عراق ريفيو ٢٥ أيار ١٩٦٠.

١٩٦٠ ثبّت المؤتمر التالي لنقابة الصحفيين لجنته الإدارية اليسارية السابقة. فالصحافة الشيوعية واليسارية لم تزل قوية عددياً بالفعل، رغم كسر شوكتها إلى حدٍ كبير، ومع هذا فقد أخذت القيادة الشيوعية بتقدّم الأيام تواجه متاعب متزايدة من السلطة ومن أعضاء الجمعيات المعادية للشيوعية، وتأجلت إزاحتها عن القطاع المهني حتى العام التالي. وكان المستثنى الوحيد نقابة المحامين فقد سجلت تصويتاً معادياً للشيوعيين في ٤ من أيلول ١٩٥٩ (أنظر ما سبق) وأعادت في شهر تشرين الأول ١٩٦٠ انتخاب رئيسها ذي الاتجاه القومي (عبدالرزاق شبيب) بأغلبية كبيرة. كذلك كان أمر جمعية الاقتصاديين، ففي شهر كانون الأول ١٩٦٠ طردت لجنتها الإدارية الموالية للشيوعيين وانتخبت رئيساً رشّحته قائمة خصومهم.

إنّ الإنتخابات التمهيدية لمؤتمر نقابة المعلمين العراقيين الثاني تستحق تحليلاً مفصلاً، فهي واحدة من القليل الذي يمدّنا بإحصاءات دقيقة تلقي ضوءاً على الميول السياسية لقطاع هام من قطاعات الرأي العام العراقي: كلّ محافظة على حدة، وفي وقت وجد ثمّ نوعٌ من توازن في القوى وبعض أمل حقيقي لتطوير دستوريّ المنحى.

ينصّ نظام نقابة المعلمين على أن يُباشر في الإنتخابات للمؤتمر في العام ١٩٦٠ وليس قبله. إلاّ أنّ الانقسامات الداخلية زينت للقيادة الشيوعية - اليسارية عقد المؤتمر في موعدٍ أسبق تثبيتاً لمركزها. فأجرت الإنتخابات في الثالث من شهر شباط ١٩٦٠ على صعيد لجان المحافظات؛ والقائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات في المحافظة هي التي ترسل مندوبي تلك المحافظة إلى المؤتمر العام. ولا يحق للقوائم الأخرى أن ترسل أي مندوب.

وطرحت قائمتان مشابهتان للقوائم المزدوجة المطروحة في كلّ الإنتخابات التي جرت خلال العام ١٩٥٩ على صعيد القطر كله. أي: القائمة المهنية الموحدة الشيوعية المبنى، وقائمة الجبهة التعليمية الموحدة التي أعدّها القوميون. وتراءى للحزب الوطني الديمقراطي أن يعدّ قائمة خاصة به. لكنه عن عدل ذلك بالأخير وأشار على أنصاره من المعلمين بإعطاء أصواتهم لكلّ مرشّح يفضلونه ويتوسمون فيه خيراً[٥٩]. وشارك في الانتخابات حوالي سبعة وعشرين ألف معلّم، تجد نتائجها في الجدول التالي[٦٠].

---

(٥٩) الأهالي ٢٤ من شباط ١٩٦٠.

(٦٠) جمع الجدول من البلاد ١٤ من شباط ١٩٦٠ وعراق تايمس ١٥ و ١٧ من شباط ١٩٦٠.

انتخابات المؤتمر الثاني لنقابة المعلمين العراقية: لشهر شباط ١٩٦٠

المحافظات	القائمة المهنية الموحدة			الجبهة التعليمية الموحدة			القائمة المستقلة		
	الأصوات	المندوبون		الأصوات	المندوبون		الأصوات	المندوبون	
		بالمائة	العدد		بالمائة	العدد		بالمائة	العدد
بغداد	٣٩٧٥	٥٣	١٦١	٣٥٣٧	٤٧				
البصرة	١٢٨٦	٦٣	٤٣	٧٥٠	٣٧				
الناصرية	٦٩٩	٦٥	٢٠	٣٣٣	٣٥				
العمارة	٦٢٢	٦٣	٢٢	٣٧٦	٣٧				
الديوانية	٦٨٣	٩٠	٢٠	٧٦	١٠				
الحلة	٧٨٧	٦٥	٢٦	٤١٠	٣٥				
الكوت	لا منافس		١٨						
كربلاء	٥٤١	٥٨	٢٠	٤٠٠	٤٢				
الرمادي				٧٥٤	١٠٠	٢٦			
ديالى	٧٠٠	٥٤	٢١	٥٩٧	٤٦				
كركوك	٤٠٠	٣٣					٨٠٠	٧٦	٢١
الموصل	١٦٨٣	٥٥	٦٤	١٣١٣	٤٥				
سليمانية	لا منافس		٢٠						
المجموع			٤٥٣			٢٦			٢١

من بين المجموع الكلي البالغ خمسمائة مندوب إلى المؤتمر. حصلت القائمة التي أعدّها الشيوعيون على ٤٥٣ صوتاً أو ٩١٪ وحصلت القائمة المعارضة على ٢٦ صوتاً أو ٥٪ وحصلت القائمة المستقلة، وهي قائمة كركوك المعادية للشيوعيين بطبيعة الحال، على ٢١ صوتاً أي ٤٪ (أنظر ما بعده). وبوجود محافظتين لم يظهر فيهما منافس للقائمة المنفردة المعلنة، فلا لزوم لإثبات المجموع الكلي لأصوات القطر في الجدول إزاءهما. ويظهر من الجدول أن حوالي ٥٠٠٠ صوت بطلت أو لم يصوّت أصحابها.

بتقدير النتائج، يلاحظ أنّ الرقعة الممتدة على طول الفرات الأعلى، وهي بؤرة القومية العربية في العراق. لم يكن للقائمة المناصرة للشيوعيين مكانٌ وإن جرى الانتخاب بعد أربعة أشهر فحسب من محاولة اغتيال (قاسم) الفاشلة على يد البعثيين، كما كان يتعذر أن تلقى القائمة المعادية للشيوعيين والوثيقة الصلة بالقومية العربية تأييداً من الكرد الذين لم يجدوا أية حراجةٍ في التصويت لمصلحة الشيوعيين.

في الجنوب الشيعي لم تنعم القائمة المعادية للشيوعيين بحظّ كبير، حيث القومية العربيّة تتلازم مع السيطرة العربية. وكان ثم توازن بين المتنافسين في كلّ من بغداد والموصل نظراً لطابع هذين المركزين الموغلين في القدم. وواضح أنّ حوادث كركوك الدامية في شهر تموز ١٩٥٩ قضت على أي أمل بفوز القائمة المساندة للشيوعيين في انتخابات شهر شباط ١٩٦٠ هناك. ومن الجهة الأخرى فإنّ المعسكر غير العربي القوي خصم الشيوعيين استحسن أن يظهر «مستقلاً» غير منضو تحت لافتة القومية العربية المتميزة.

ومما يسترعي الانتباه من جانب آخر هو أنّ الحزب الوطني الديمقراطي لم يعرض قائمة خاصة به. هذا الحزب وقوامه المثقفون لم يجد التنافس على أصوات المعلمين ذا جدوى. وعلينا أن نعتبر هذا مظهراً لافتقار الحزب إلى الحيوية. وكذلك مؤشراً إلى مستقبل الحياة الدستورية المظلم في العراق.

قابلت الصحافة الشيوعية هذه النتائج بارتياح مشوب بأسف، لأن الفوز لم يكن ساحقاً، وتوجهت باللوم لهذا، إلى الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان عليه، بعبارة الحزب الشيوعي «أن يعلن وقوفه ضدّ العدو المشترك بشكل لا غموض فيه أو إبهام».

وانعقد المؤتمر الثاني لنقابة المعلمين في بغداد ما بين ٢٣ و٢٤ من شباط ١٩٦٠ ونال من (قاسم) ثناءً عاطراً. وانتخب ثلاثة يساريين مأموني الجانب للرئاسة ونيابة

الرئاسة. ومما يذكر أنّ (عزيز الشيخ) وهو من الأعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي أخرج من جهاز النقابة الإداري، وكان حتى نهاية شهر شباط مرشحاً مقبولاً حتى عند نقابة معلمين ذات اتجاه شيوعي.

لم يكن ثمة معارضة منظمة خلال جلسات المؤتمر، وانسحب مندوبو (الرمادي) بعد تراشق صاخب بالاتهامات المتبادلة حول التلاعب والتدخل في الإنتخابات(٦١). إنّ ما بدا من تعذرّ الوصول إلى نوع من المهادنة والتعايش، كان واحداً من المظاهر التي اتسّمت بها تلك الفترة من الزمن.

ما لبثت تلك المنظمات التي كانت جبهة الشيوعيّة تتألف منها كأنصار السلم، ورابطة المرأة واتحاد الشبيبة الديمقراطي، أن وجدت نفسها في وضع دفاعي، فقد أخذت تعاني الكثير من الملاحقة الرسميّة لاسيما في المحافظات حتى كادت لا تجد لها مجالاً للنشاط ضمن الإطار القانوني. في حين كان (قاسم) من ناحية أخرى، يخاطبهم أثناء مؤتمراتهم السنوية بلهجة مفعمة بالطيب وحسن النية. وقد يكون من الخطأ تفسير هذا التحول في الموقف بأنه مقصود، مثلما يكون من الخطأ أن يفسّر بارتخاء قبضة (قاسم) على الحكم أو فقدانه السيطرة على الموقف. لم يكن (قاسم) مشاركاً عاطفياً في تلك الهستيريا المعادية للشيوعية، التي شملت دوائر الشرطة والإدارات المدنية، بعد انحسار المدّ الشيوعي في أواسط العام ١٩٥٩. وكان مما يناسبه ويتفق ومصلحته أن يدع الشيوعيين ينظرون إليه كمعقد أمل يرسون إليه في جوّ عدائي. إلاّ أنّه لا يوجد أيّ إشارة تدل على أنّه لم يكن مساهماً في سياسة تصفية ما تبقى من مواقع القوة التي بقيت في يد الشيوعيين خلال فترة ١٩٦٠-١٩٦١.

حدثٌ واحدٌ تافهٌ بحد ذاته يستأهل منّا ذكره هنا على سبيل المثال: في المؤتمر الثاني لرابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية الذي انعقد في شهر آذار ١٩٦٠، عمد (قاسم) إلى إبدال هذا العنوان بآخر هو «رابطة النساء العراقيات» وأعلن ذلك بنفسه في خطاب الافتتاح بقوله: «في هذا اليوم، انتفى وجود هذا الاسم (أي الاسم الأوّل) وحلّ محله اسم آخر بناءً على رغبتكم». إلى أيّ مدى استمزجت رغبات العضوات؟ هذا ما أوضحته عبارته التالية إذ قال: «إذا أردتنّ استخدام المفرد، فعليكنّ أن تطلقوا على

(٦١) الزمان ٣ من آذار ١٩٦٠.

رابطتكن اسم - رابطة المرأة العراقية - اما إذا كانت رغبتكنّ استعمال صيغة الجمع فعليكنّ أن تطلقوا عليها اسم - رابطة النساء العراقيات»[٦٢].

سبب هذا التغيير في العنوان، وهذا من بنات أفكار قاسم طبعاً: هو أنه في ظلّ العهد الجمهوري لم يعد ضرورة لمنظمة غير حكومية تتطوع للاضطلاع بأمر الدفاع عن حقوق النساء العراقيات.

في غضون العام ١٩٦٠ نُحي عدد كبير من رفاق الطريق البارزين الذين بقوا يحتلون مراكز عالية مدنيّة. وملئت مراكزهم بموظفين محترمين ليس لديهم اتجاه سياسي معين. ومن أبرز من استغني عنه: (ذوالنون أيوب) المدير العام للإذاعة والتلفزيون. و(كاظم السماوي) مدير الإذاعة والدكتور (صديق الأتروشي) مدير التعليم العام.

وأُخلي الشارع من الشيوعيين كما أخلي من القوميين قبلهم بسنة واحدة. والفرق في العملية نجم أساساً عن التمايز الرئيس، «فالإرهاب الأحمر» في العام ١٩٥٩ كان واحداً من مظاهر الهجوم الذي شمل القطر بغرض الوصول إلى السلطة السياسيّة. والإرهاب المضادّ للشيوعية الذي تلاه كان جزاءً وعقاباً ظلّ يفتقر إلى التنسيق والهدف المباشر اللّهم إلاّ الرغبة في تصفية الحساب.

ولم تقم قائمة للمقاومة الشعبية ولم يحل محلّها نظير لا في العام ١٩٦٠ ولا بعده. كانت المقاومة الشعبية رغم أساليبها التعسفية قد فرضت شكلاً من النظام، بل وبرهنت على كفاءة في هذا المجال. أمّا الآن فقد فتح باب الجريمة الفردية على مصراعيه. من جهة أخرى لم يعد للجمهور غير السياسي الكثير مما يخشاه، في حالة تجاهل الخطّ الضيق الفاصل بين الجريمة السياسية والجريمة العاديّة. وبالمقابل لم يكن أحد يشعر بالأمان أثناء «الإرهاب الأحمر» إلاّ إذا كان معروفاً بأنه رفيق طريق على الأقل. ولم يعد ثم انفجارات مصحوبة بقتول جماعية كما حصل في الموصل بعد حركة الشواف، أو في كركوك بعدها بأربعة أشهر. لكن اغتيال شيوعي واحد صار من الأمور المألوفة. وبالأخير تحددت الأعمال الإرهابية ضدّ الشيوعيين جغرافياً، فاقتصرت بصورة عامة على الموصل وضواحيها وعلى كركوك وعلى منطقة الفرات

---

(٦٢) البلاد ٩ من آذار ١٩٦٠، ما من شك في أنّ الجمهور كان منتبهاً إلى مثل هذه الفجاجات القولية، قدر ما كان منتبهاً إلى سقطات قاسم العمليّة.

الأعلى ابتداء من الفلوجة ونزولاً إلى الاحياء القومية في بغداد مثل الكرخ، ومثل الأعظمية بصورة خاصّة[٦٣].

لم تبذل الشرطة ورجال الأمن أي مجهود محسوس لحماية الضحايا. ونما انطباع قويّ بأنها مغتبطة بتبدل الحال وسير الأحداث. فبدلاً من محاولاتها تعقيب الفاعلين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، وضعت نفسها في حالة تأهب وترقبّ لردّ شيوعي بالمثل. لكن الشيوعيين لم يفكروا في أخذ القانون بأيديهم ولم يزد ردّ فعلهم على وصف تأنيبي للفظائع المرتكبة في صحافتهم، ومناشدة (قاسم) تلك المناشدة التي أصبحت من الأمور المألوفة. إلاّ أنّ قاسماً لم يشأ أن يتحرك.

هناك حادثة تستحق الذكر: في مساء الأول من أيار ١٩٦٠، اندفع جمّ غفير من الناس المشاركين في مسيرات أيار لاجتياز جسر الشهداء ووجهتهم حيّ الكرخ القومي. وما أن بلغوا ميدان الشهداء القريب حتى انهالت عليهم نار مركزة من سطوح المنازل والنوافذ، فلاذوا بالفرار مذعورين وتركوا ما لا يقل عن خمسة من القتلى وعشرات الجرحى. فأعلن منع التجول فوراً وأعيد الأمن إلى نصابه. وصدر بيان صارم من (العبدي) يبرئ فيه ساحة الشيوعيين لأوّل مرة، ويلقى الذنب بدل ذلك على «عصابات مأجورة وعملاء للاستعمار» هاجموا المواطنين بسوء قصد، وهم عائدون إلى منازلهم «فرحين مسرورين» بيومهم الأغرّ[٦٤]. ولم يقدم أحد من الفاعلين إلى القضاء.

بعد زمن قصير من إدراك الشيوعيين والمواطنين عامة بأن الحزب الشيوعي لن يظفر بإجازة قانونية، حلّ (أنستاس ميكويان) النائب الأول لرئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ضيفاً رسمياً على العراق. وأعلن أنّ سبب الزيارة هو افتتاح المعرض الصناعي السوفياتي في بغداد. وقد دامت زيارته من ٨ لشهر نيسان حتى ١٦ منه ١٩٦٠. وجرى بينه وبين (قاسم) عدد من المقابلات وصفت بأنها «وديّة» وطيف به لرؤية معالم بغداد. وسافر إلى البصرة واستقبلته الصحافة الشيوعية استقبالاً حاراً ورحب به الجمهور ترحيباً حماسياً، وكان المواطنون ينتظرون مروره على طول خطّ - مسيره ملوحين بالأعلام ومشيدين بالصداقة العراقية - السوفياتية. وفي يوم رحيله أحرجه (يونس الطائي) صاحب جريدة الثورة في مؤتمره الصحفي -ربما من أجل

(٦٣) راجع الملحق الثالث والعشرين.

(٦٤) عراق تايمس ٤ من أيار ١٩٦٠.

المحافظة على التوازن- بسؤاله عن المساندة السوفياتية لإسرائيل في الماضي. فلم يبد الارتياح على (ميكويان) لهذه التلميحات التاريخية وأظهر استياءه منها بشكل عنيف[٦٥]. وقبلها في البصرة عمدت السلطة التي كانت منذ أزمة ١٩٥٩ تكنّ عداء وحقداً للشيوعيين يزيد عن عداء بغداد - إلى استخدام العنف والغلظة مع الجمهور الذي خرج لتحية الضيف[٦٦].

ربما جاز الافتراض أنّ قدوم (ميكويان) إلى العراق نيابة عن الحكومة السوفياتية إنّما كان من أجل تكوين فكرة عن مواقف (قاسم) المعادية للحزب الشيوعي ولأهدافه. إن كان هذا الافتراض صحيحاً، فلابد أنّ محادثاته معه أقتنعته بأن يفوز من الغنيمة بالاياب، أو أن يقلل بعضاً من الخسارة. فإلى حين سقوط النظام ظلت الصحافة السوفياتية تعامل (قاسم) طبق ما عامله ح.ش.ع منذ شهر آب ١٩٥٩. فقد كانت تنتقد وتبدي أسفها لهذا وذاك. لكنها لم تنس أبداً التأكيد بأن (قاسم) كان يقف وقفة إيجابية «ضدّ الإمبريالية» والمعنى الضمني لهذه العبارة، إنّه أهون شرٍ من بين خيارات عملية.

---

(٦٥) عراق تايمس ١٧ من أيار ١٩٦٠.

(٦٦) شكوى في ايزفستيا ١٥ من نيسان ١٩٦٠، الميزان: شهر كانون الثاني ١٩٦١ ص٨ (يأتي إسماعيل العارف إلى وصف طريف للجوّ الذي ساد الجمهور أثناء قيام عبدالكريم قاسم بإلقاء خطابه بمحضر من انستاس ميكويان في حفل افتتاح المعرض التجاري السوفياتي فيقول: وقف (قاسم) خطيباً في الجماهير التي تجمعت وملأت الساحة الواسعة والشارع المجاور لها. وانقسم هؤلاء إلى فئتين إحداهما يقودها القوميون والمعارضة التي ناصبت قاسماً العداء وعارضت سياسته المنفتحة على الكتلة الشرقية والثانية تضم مؤيدي سياسته من ديمقراطيين وشيوعيين وبقية العناصر المحبّة لشخصه، فكان الحشد صورة معبرة عن واقع الصراع السياسي الذي احتدم في المجتمع العراقي وقتذاك. ويبدو انه تأثر بالشعارات التي كانت ترفعها تظاهرات المعارضة والهتافات التي تطلقها، فبدء خطابه بحالة عصبية وكرر تمسك العراق بسياسة الحياد الإيجابي واستقلاله الوطني وشدد على رفض أي تدخل أجنبي مهما يكن نوعه. فسيطر نوع من التشنج على أجواء الاحتفال رغم محاولته تلطيف تلك الأجواء باشإدته بالصداقة العراقية - السوفياتية. وبينما كان يلقي خطابه تولى أحد المترجمين من السفارة السوفياتية الترجمة لميكويان، فلاحظت تجهماً في وجهه كلما ردد (قاسم) موضوع رفض العراق لأي تدخل أجنبي متصوراً أنّ الإشارة موجهة ضدّ زيارته... وفي الطريق التفت إليّ ميكويان وقال يبدو أنّ الزعيم قاسم عصبي المزاج اليوم، فقلت إنّه يحاول في المناسبات التأكيد على مطلب يشغل بال الجماهير العراقية وهو التركيز على الإستقلال الوطني) ص٢٣٩ - كان العارف مرافقاً لميكويان أثناء زيارته. (المعرب).

الفصل الثاني والعشرون

الدستوريون وقانون الجمعيات

الإشعار بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي قدّمه (محمد حديد)، لأن (كامل الجادرجي) كان قد فرض على نفسه اعتزال العمل السياسي بعد عودته من موسكو. ووقع مع (محمد حديد) ثلاثة عشر عضواً مؤسساً ومائة وأحد عشر مؤيداً[(١)]. ومن بين المؤسسين كان ثم عشرة محامين. و(حديد) وهو رجل سياسة. وآخر تاجر وآخر صحفي و (الزكم) مزارع. مرآة صادقة لقوام الحزب الاجتماعي[(٢)].

ليس في مجمل الأهداف التي أرفقت بالإشعار أية مفاجأة[(٣)]. المنهاج يتمسك «بسيادة القانون» وحرية العمل السياسيّ. ويطمح بأضيق مفهوم إلى نظام برلماني يقوم على مبدأ الانتخاب الحرّ المباشر. ويفضل الحزب في الميدان السياسيّ تحقيق اتحاد فدرالي عربي على مراحل وبوسائل ديمقراطية. وهناك مادة خاصة نصّت على مساواة المرأة بالرجل.

لم يثر وزير الداخلية أي اعتراض على منهاج الحزب بالشكل الذي قدم له.

لا يصحّ القول إنّ إجازة الحزب الوطني الديمقراطي نقلته إلى مرحلة جديدة من النشاط الفائق العادة. فمنذ الثورة لم يلق قادته أية معارضة ولم توضع أية عراقيل أمام أيّ شيء يرغبون فيه لحزبهم، إلاّ أنّهم لم يملكوا تلك الحاسّة المرهفة التي تساعدهم على اجتذاب الجماهير، ولا المؤهلات التنظيمية الكافية. على أنّ صحفاً إضافية

(١) البلاد ١٠ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(٢) الموقعون على طلب الإشعار بالتأسيس هم: محمد حديد. حسين جميل المحامي، عواد علي النجم المحامي، مظهر العزاوي المحامي، هديب الحاج حمود، عراك الزكم، خدوري خدوري المحامي والصناعي، محمد السعدون، نائل سمحيري المحامي، سلمان العزاوي المحامي، عبدالمجيد الونداوي، عبدالله عباس. (المعرب)

(٣) الثقافة الجديدة: شباط ١٩٦٠، الص ١٢٥-١٢٩.

للحزب بدأت تصدر في المحافظات قبل انعقاد مؤتمرهم العام الأول، كما تأسست فروع له في معظم مراكز المحافظات.

وعندما حلّ موعد انعقاد المؤتمر ورد في صحيفة الأهالي بأن عدد أعضاء الحزب المسجلين يبلغ ٢١٧٨ عضواً[٤].

يحتل الحزب الوطني الديمقراطي مقاماً رفيعاً في الحياة السياسية العراقية وتقاليدها. فهو يمثل التيار الرئيس لتفكير المثقفين ويجسّد مشاعرهم. وكانت شخصيات قادته ومؤهلاتهم أبداً موضع تقدير عال. وقد شاع بين أوساط واسعة من المواطنين أنّ الحزب يحظى بمقام مفضل خاص عند (قاسم) وانه لم يُنسب إليه أيّ بادرة تدل على عدم ولائه. والتجربة الدستورية الجديدة التي يناضل من أجلها أكثر من أي حزب آخر لم يحكم بفشلها بعد. وعلى أي حال فإنّ ضآلة عدد أعضاء الحزب يجب أن تعتبر مؤشراً مفجعاً على مدى النضوج السياسي، وإرادة الشعب العراقي.

كلّ المظاهر الخارجية خلال الأشهر الأولى من العام ١٩٦٠ كانت تشير إلى أنّ الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة (محمد حديد) يقف موقفاً عدائياً صريحاً من ح.ش.ع وهو على وفاق تام مع الحكومة في الإجراءات التي كانت تتخذها لإحباط الطموح الشيوعي.

إلاّ أنّ زعامة (حديد) وسياسته لم تبق دون معارضة أو تحدٍ. وإن بقي هذا غير واضح حيناً من الزمن. عندها قرّر (الجادرجي) العودة مجدداً لقيادة الحزب الفعليّة[٥]. وكانت مكانته في الحزب بدرجة من القوة والثبات بحيث يسعه بلوغ مبتغاه بمجرد طلبه، لو لم يربطه بالرفض البات للموقف الذي اتخذه الحزب في أهم مسألة على الإطلاق ونقطة الخلاف هي بحسب صياغة (حديد) المُحكمة «هل يستحق النظام الجديد مساندتنا له أم لا؟»[٦]. جواب (حديد): أجل إنّه يستحق. وجواب الجادرجي «لا. إنّه لا يستحق».

هذه المعضلة واجهت الحزب الوطني الديمقراطي منذ قيام النظام الجديد. لذا لم

---

(٤) الأهالي: ١٢ من أيار ١٩٦٠.

(٥) البيان: ١٢ من أيار ١٩٦٠.

(٦) ما سيتلو مستندٌ إلى صحيفتي الأهالي والبيان اللتين راحتا منذ نهاية شهر نيسان حتى نهاية شهر أيار، تعملان على نبش وتذرية الخلافات بين الجانبين يومياً تقريباً في مقالاتهما الرئيسة.

تكن مواقف رئيس الحزب ونائبه بالشيء الجديد. الأزمة التي استحكمت الآن وأوشكت على الانفجار تأتّى بعضها من الاختيار الذي أملاه قانون الجمعيات. ونجم بعضها الآخر عن تراكم الشكاوى من تصرفات (قاسم) تلك الشكاوى التي لم يكن (حديد) ومناصروه يعيرونها اهتماماً كافياً على ما يبدو. إلاّ أنّ العامل الشخصي كان له الدور الحاسم في الموقف الجديد: (الجادرجي) الشديد الاعتزاز بنفسه أبداً، صار يشعر الآن وهو المناضل العريق بنفاد صبر زائد، وجد منصبه محتلاً ممن هو دونه مرتبة. صحيح أنّ (الجادرجي) نزل عن مكانه مختاراً (لحديد) في نوبة من الضجر والتبرّم إلاّ أنّ الرجل الأدنى منزلة، يتخذ الآن خطاً مستقلاً وهو مدركٌ بأنه سيغيظ به أبا الحزب.

من الصعب الاستهانة بالاستنتاج من وجهة نظر (الجادرجي). إنّه كان يرى المهمّة الأساسية للحزب السياسيّ الناشط هو معارضة أي نظام حكم لا يسير على المبادئ الدستورية البرلمانية. لم يكن بوسع (الجادرجي) التصريح بهذا والإعلان عنه، لكنه اقترب بمسافة كافية من بيت القصيد حين كتب يقول «نحن في حاجة ماسّة إلى حزب قادر على الشعور بإستقلاليته والنظر إلى الأمور بشكل موضوعي»، «إن الجمهور وقبل زمن طويل منذ السنة الأخيرة يفتقد الدور الذي يتحتّم على الحزب الوطني الديمقراطي أن يضطلع به، وهو المساهمة الفعّالة في حياة البلاد السياسيّة على أسس ديمقراطية، هذا النهج الذي أصر عليه الحزب وعمل في سبيله منذ تأسيسه في العام ١٩٤٦»[٧]. ولم يكن بالمستغرب من هذا الموقف أن لا تجد ثورة ١٤ تموز لها محلاً عندما أشار إلى خطّ الحزب «منذ تأسيسه في العام ١٩٤٦» واضح أنّ (الجادرجي) ما كان يجد فرقاً كبيراً بين نوري[٨] وقاسم في انتقاده تعاون الحزب الوطني الديمقراطي «منذ السنة الأخيرة» مع الحكومة ضدّ الشيوعيين. وكلّ ما وجد (الجادرجي) في الشيوعيين هو أنهم قوى «شعبية» «وطنية» تعارض الإدارة العسكرية. بل ذهب إلى أبعد من هذا حين ندّد علانيةً بأولئك «الصبيان» ضحايا التضليل في حزبه، ممن سخّر نفسه أثناء فترة غيابه للعمل على إسناد نظام يضطهد الحياة الحزبية ضدّ حزب يناضل من أجل حرية الحياة الحزبية[٩].

---

(٧) نهج الأهالي ٢٣ من نيسان. عراق تايمس: ١٥ من أيار ١٩٦٠.

(٨) يشير المؤلف دون شكّ إلى قبول (محمد حديد) دخول وزارة نوري السعيد وزيراً للتموين في ٢١ من تشرين الثاني ١٩٤٦، خلافاً لرأي الجادرجي. (المعرب).

(٩) الأهالي: ٢٠ من أيار ١٩٦٠.

لا أصح من أن يعتبر (الجادرجي) رفيق طريق واع مدرك، أو أن يعتبر شيوعياً متخفياً على ضوء هذه التصريحات. لقد كان ليبرالياً تقدميّاً مخلصاً[١٠]. إلاّ أنّ عقيدته السياسيّة اتخذت قالبها في جوّ (الجبهة الشعبية) التي سادت المعارضة في العراق منذ أوائل الثلاثينات حتى ثورة ١٩٥٨. وفي هذا التاريخ كان (الجادرجي) رجلاً مسنّاً يشكو داءً خطيراً، غير قادر بعد على ترويض نفسه لموقف اعتراه تغيير كبير.

والأمر يختلف عند (حسين جميل). كان أصغر سنّاً من (الجادرجي). وقد اصطدم بالحزب الشيوعي اصطداماً جبهوياً أيام كان وزيراً للإرشاد. وواجه المعضلة التي كان هذا الحزب يمثلها للجمهورية. إنّه لم ينكر وما كان بوسعه أن ينكر بأن الخطر في الماضي كان حقيقة واقعة، وان تعاون الحزب الوطني الديمقراطي مع (قاسم) كان ضرورياً وله كل المبررات في تلك الحالة. إلاّ أنّه استدرك وأدرك بكثير من الحصافة بأن أنياب التنين قد اقتلعت ولا خطر منه بعد الآن. ولما كان يعتبر الرجل الثاني بعد (الجادرجي) الذي ينطق باسم المناضلين من أجل التحول الدستوري، فقد بات قبله غير قادر على وضع ثقة بأي تعاون مع (قاسم).

أمّا موقف (حديد) فيمكن إجماله بأن النظام الجمهوري أصلاً لم يخيّب الآمال التي عقدت على ثورته فقد أنجز الكثير. على أنّ ثمة أخطاء عديدة. لكن أفضل طريق لإصلاح الأمور هو مساندة الحكم بتعاون إيجابي يتخلله الانتقاد. وان الهجمة الشيوعية على الجمهورية قد أنشأ رابطة دمٍ بين النظام والحزب الوطني الديمقراطي. ويشعر (حديد) بأن على الحزب أن يفخر بهذه الرابطة الأخوية التي لم تفقد بعد فائدتها. والجريمة الكبرى في هذا الظرف هو «السلبيّة» والتحول إلى معارضة لا معنى لها تُجرّد الحزب من النفوذ وتبعده عن الواقع.

ما أن قرر (الجادرجي) تأكيد زعامته حتى بدأت متاعب (حديد) داخل الحزب تتزايد بسرعة، فحاول التغلّب عليها بحشد أكثرية الهيئة المؤسسة التي كانت تقف في صفه. وطلب بعد إجازة الحزب بقليل في جلسة ضمّت سائر الأعضاء أن يؤيدوا بقاءه في الوزارة ففاز بعشرة أصوات من مجموع أربعة عشر. وصوّت اثنان ضدّ بقائه. وأعلن إثنان موافقتهما على بقائه مقيداً بشروط. وكان العضوان المعارضان (حسين جميل ومظهر العزاوي) والعضوان المشترطان (هديب الحاج حمود و عوّاد علي النجم)

(١٠) أنظر الملحق السادس والعشرين.

لم يكن لهذا التصويت قيمة أو أثر (فالجادرجي) وهو القانون وله القول الفصل - أخذ يزيد من ضغطه من أجل إعادة تقويم جوهري لسياسة الحزب وضمانه الأول هو استقالة (حديد) من وزارة (قاسم). ثم إنّه اشاع بأنه قد يقبل برئاسة الحزب عملاً عند انعقاد مؤتمره القادم الذي يجب أن يلتئم قبل العاشر من أيار بموجب أحكام القانون، لكنه لن يتولّى الرئاسة إلاّ إذا قبلت شروطه. ونجح التهديد، إذ لا يتصور أن يرضى الحزب الوطني الديمقراطي باعتزال (الجادرجي) الاضطراري بسبب اختلافٍ في وجهات النظر السياسية. وتفجرت الأزمة في اجتماع عقدته الهيئة المؤسسة بتاريخ ٢٣ من نيسان. وكانت ثورة عاصفة وتهم متبادلة انحلت الهيئة على اثرها وذهب ريحها. واستقال أنصار (الجادرجي) ثانية. ولم يكتف (حديد) وأقرب أصدقائه بالاستقالة بل «انسحبوا من الحزب كتلة واحدة وهم (خدوري خدوري، محمد السعدون، نائل سمحيري، سلمان العزاوي، عرّاك الزكم»(١١).

في اليوم عينه أرسل (حديد) كتاب استقالته من الوزارة إلى (قاسم) وفيه أعرب عن اعتزازه بالثقة التي أودعت فيه وإتاحة مجال الخدمة له «بدعم قاسم المستمرّ، ومساعدته الثمينة»، إلاّ أنّ «الخلاف» داخل الحزب الوطني الديمقراطي الذي لم يعد بخافٍ، أرغمه على الاستقالة. فأجاب (قاسم) برسالة رقيقة. ولم يقبل الاستقالة. فأصرّ (حديد) عليها. وفي الثالث من شهر أيار عين خلف له بالوكالة. هناك أثر جانبي مسّ صحيفة (الأهالي). فقد سبق لـ(عبدالله عباس) صاحب الامتياز ورئيس التحرير أن استقال في ٢١ من أيار. وظلّ حائراً لا يدري إلى أية جهة ينحاز في خضمّ هذا الصراع. ثم ما لبث أن اعتزل العمل الحزبي. وضمن (حديد) الذي لم يزل قوياً، خلفاً لرئيس التحرير هو (سلمان العزاوي) أحد مؤيديه المتحمسين.

إلاّ أنّ ولايته على الصحيفة لم تطل ففي يوم الفصل، يوم الحسم الموافق للثالث والعشرين من نيسان عاف مكتبه وعضويته في الهيئة المؤسسة. واحتجبت «الأهالي» وسط البلبلة بضعة أيام، وفي ٢٨ من نيسان عين (مظهر العزاوي) رئيسا للتحرير وصاحب الامتياز وهو نصير صامد (للجادرجي) بقي يشرف على لسان الحزب حتى الأزمة التالية في العام ١٩٦١.

«إنسحب» حديد وأعوانه من الحزب الوطني الديمقراطي. ويظهر أنهم لم يعتبروا

---

(١١) حول الاقتراع أنظر عراق تايمس ٢٧ من نيسان ١٩٦٠.

أنفسهم منشقين لأنهم حشدوا كل قواهم لمؤتمر الحزب الذي التأم ببغداد ما بين ٥ و٦ من أيار. لكن لم يعلم بصورة أكيدة مدى الانشقاق إلا عندما افتضح الأمر بقيام هذه الفئة بإصدار جريدة «البيان» اليومية في ٢٧ من نيسان لتكون لسان حالهم[١٢]. ونسب (محمد سلمان) صاحبا لامتيازها و (سلمان العزاوي) رئيسا لتحريرها، وهو رئيس تحرير الأهالي سابقا.

افتتح المؤتمر بعد ظهر يوم ٥ أيار، وترأسه (كامل الجادرجي). لكن (حسين جميل) تولى عنه إدارة المؤتمر. وما هي إلا برهة حتى انفلت حبل النظام وساد الهرج والمرج. وبما أنه لم ينتخب مندوبون للمؤتمر وفق نظام الحزب الداخلي، فقد سمح لكل عضو مسجل بالدخول والتصويت. وكانت الصعوبة في معرفة من هو عضو في الحزب فعلا ومن هو ليس بعضو. كان ثمة آلاف من طلبات الانتماء لم يبت فيها بعد مما أدى إلى تناحر ومنازعة. وتجمهر خارج القاعة حشد كبير من الناس يزعمون أنهم أعضاء ويصرخون طالبين السماح لهم بالدخول فعمدت الشرطة إلى تفريقهم بناء على طلب المسؤولين في المؤتمر. وهذا ما زود (حديد) بسبب كاف للإصرار على أنّ أنصاره منعوا من الدخول خلافا للقانون وفي قاعة المؤتمر كان التراشق بالتهم على أشده حول أهلية الألف والمائة الذين تمكنوا من ولوج القاعة. واتهم القادة بعضهم بعضا بتزوير بطاقات الهوية. وعرض كل جانب قائمة مرشحيه للهيئة الإدارية. ولما بدا واضحا بأن الأغلبية ستصوت (للجادرجي) ترك القاعة كل من (حديد وخدوري) وتبعهما أنصارهم ونال (الجادرجي) ٧٨٩ صوتا لنفسه ولمرشحيه دون أية معارضة. فكانت المراكز القيادية موزعة على الشكل الآتي: (الجادرجي) رئيسا، (هديب الحاج حمود) نائبا للرئيس، و(حسين جميل) أمين السر العام. و(مظهر العزاوي) نائبا لأمين السر العام، و(عواد علي النجم) أمينا لصندوق الحزب[١٣].

أعلن الحاكم المشرف بطلان الانتخاب وعلل قراره بأن النصاب القانوني لم يكمل أثناء التصويت. كانت عملية التصويت وفرز الآراء قد امتدت إلى الساعات الأولى من نهار الجمعة السادس من أيار. لذلك رفض الحاكم طلب الرئيس إجراء انتخاب مجدد «ليوم الغد» لأن التأجيل إلى اليوم نفسه لم يكن مسموحا به. وبهذا القرار ختم المؤتمر.

---

(١٢) «البيان» كان اسما لصحيفة «الأهالي» في العام ١٩٣٦.
(١٣) الأهالي ٩ و١٠ من أيار ١٩٦٠.

في الحال اعترضت الهيئة الإدارية المنتخبة على قرار الحاكم المشرف إلى وزير الداخلية وقام (حديد) وأنصاره بطلب تأييد قرار البطلان. فأيد الوزير قرار الحاكم ببطلان الانتخاب. وعندها قدم الحزب استئنافا إلى محكمة التمييز. وفي ٢٤ من أيار نقضت هذه المحكمة قرار وزير الداخلية والحاكم المشرف وأقرت صحة الإنتخابات[١٤].

إنّنا لا نجور ولا نفتئت على وزير الداخلية ومحكمة التمييز عندما نفترض بأن كليهما كان متأثرا بإعتبارات سياسية في معالجته المشكلة فالعميد (محمد يحيى) الذي كان بجانب قاسم أصدر قرارا لصالح الطرف الموالي له ضد الطرف الثائر على سيده. وقضاة محكمة التمييز الذين شعروا حقا بأن قاسما لن يعمد إلى انتهاك حرمة حصانتهم بسهولة، ساندوا الدستوريين غير المشكوك في عقيدتهم وبهذا أعربوا عما يكنونه من غيظ وحنق على هذا الحاكم العسكري الذي كانت هيبته تضعف باطراد وتنحدر في طريق الأفول منذ زمن طويل.

بعد أن ثبت مركز (الجادرجي) وأنصاره في الحزب. بات الانشقاق تاما. وفي الثاني من حزيران صدر عن الحزب الوطني الديمقراطي قرار يقضي بطرد (حديد) وثلاثة وأربعين من أنصاره بعد أن نشرت الصحف أنباء عن اعتزامهم تأسيس حزب خاص بهم[١٥]. وفي ٢٩ من حزيران أبلغ (حديد) وزير الداخلية بتأسيس حزب جديد باسم (الحزب الوطني التقدمي). مؤسسوه الثلاثة عشر الباقون هم أعضاء سابقون في الحزب الوطني الديمقراطي كافة. والمنهاج الذي وضع للحزب الجديد هو صورة طبق الأصل لمنهاج الحزب الوطني الديمقراطي مادة مادة وفقرة وفقرة. كما سبق وقدم في شهر كانون الثاني. ولم يكن في هذا ما يثير العجب فالخلاف الوحيد بين الحزبين لم يكن مسببا عن نزاع شخصي. وما كان بالإمكان إدراج طبيعة موقفهما من نظام الحكم في المنهاج[١٦].

في ٢٩ من تموز تسلم الحزب الوطني التقدمي إجازته رسميا. وأصبحت «البيان» الصحيفة التي تعبر عنه.

---

(١٤) عراق تايمس: ١٨ و ٢٠و٢٥ من أيار ١٩٦٠.
(١٥) الأهالي: ٣ من حزيران ١٩٦٠، عراق تايمس: ٣٠ من أيار ١٩٦٠.
(١٦) عراق تايمس ٣٠ من حزيران ١٩٦٠.

الفصل الثالث والعشرون

الكرد وقانون الجمعيات

الإشعار بتأسيس «الحزب الديمقراطي الموحد لكُردستان العراق» قدمه ملا مصطفى البارزاني، وتلاه في توقيعه (إبراهيم أحمد) سكرتير الحزب العام وبرغم رابطة الرئيس القبلية - ذي الشهرة الداوية فإنّ كل المؤسسين[1] والمؤيدين الخمسين هم من الحضريين الذين قطعوا روابطهم القبلية إذا حكمنا على ذلك من مهنهم وهو أمر متوقع. من بين المؤيدين عدد كبير من المعلمين وهو الطابع المميز للحزب. هناك مؤيد واحد مركب أسنان وإنه لأمر طريف مستجد يسترعي الانتباه[2].

يتألف المنهاج المقدم من ثلاث وعشرين فقرة[3] ثبتت فيها طبعا الأهداف حول مساواة في الحقوق والفرص للكرد في المجال الإداري والاقتصادي والثقافي. ومما يجلب الانتباه ما جاء في الفقرة الثالثة التي أكدت بأن «الحزب يستفيد من النظرية العلمية للماركسية - اللينينية في نضاله السياسي وتحليله للمجتمع» كذلك المادة (٢١) التي نوهت تنويها ولم تفصّل في «ضمان حقوق الأقليات القومية المتواجدة في كُردستان». والمادة (٢٣) التي تعهدت بمساندة نضال الشعب الكردي في سائر أرجاء كُردستان من أجل تحررهم من نير الاستعمار والرجعية ومن أجل حق تقرير المصير. وأدانت المادة (٦) «الشوفينية الانفصالية النازعة إلى الكوسموبوليتية». على ان أهم فقرة

(١) الموقعون على الإشعار بتأسيس الحزب هم: «ملا مصطفى البارزاني (رأس عشيرة)، إبراهيم أحمد المحامي، عمر مصطفى المحامي، علي عبدالله (مهندس) نوري شاويس (مهندس) حلمي علي شريف (صحفي) شمس الدين المفتي (محامي)، ملا عبدالله إسماعيل (فلاح)، إسماعيل عارف (عامل)، صالح عبدالله اليوسفي (موظف)». (المعرب).

(٢) نشرت القائمة الكاملة بأسماء المؤسسين والمؤيدين في «الزمان»: ١٠ من كانون الثاني ١٩٦٠.

(٣) الثقافة الجديدة: شباط ١٩٦٠ ص١٢٩-١٣٦.

في منهاج الحزب كانت قد حشرت حشرا في وسط المادة السادسة وهي العمل على «توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي عى أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية وإقرار ذلك في الدستور الدائم».

ويقوم النظام الداخلي للحزب على بناء مماثل لبنية ح.ش.ع ومما يلفت النظر أنّ رسوم العضوية وضعت على أساس نسبة معينة من دخل العضو قد تبلغ ٦٪ للأعضاء الذين يتراوح دخلهم الشهري ما بين ستين ومائة دينارا. وتزيد النسبة لمن يتعدى دخله ذلك الحد[٤].

وغير الحزب اسمه الأول فقدم الإشعار باسم «الحزب الديمقراطي الموحد لكُردستان العراق». إلاّ أنّ قاسما لم تعجبه صفة «الموحد» الشمولية ولا صفة «كُردستان» الإقليمية. فاقترح العميد (يحيى) بمبادرة من (قاسم) وفي أثناء مقابلة له مع (ملا مصطفى وإبراهيم أحمد) اسم «الحزب الديمقراطي الكردي» و أبدى ملا مصطفى استعداده لإسقاط كلمة «الموحد» إلاّ أنّه أصر على كلمة «كُردستان» فأحال (يحيى) الأمر إلى قاسم باقتراح اسم «الحزب الديمقراطي الكُردستاني» كحل وسط فقبل اقتراحه[٥]. إنّ حذلقة قاسم لم تكن خالية من المعنى. فبإحساس فيه لرقائق البلاغة في اللغة العربية كانت كلمة (كُردستاني) ألطف وأقل استفزازا بالنسبة للآثار السياسية من عبارة «كُردستان العراق» المقابلة والمتنامة مع الأجزاء الأخرى من كُردستان التي تحكمها عواصم أجنبية أخرى.

وأجرى وزير الداخلية تغييرات أخرى كانت قد اقترحت على أصحاب الطلب بصورة غير رسمية فلم تؤجل إجازة الحزب. كرفض وجود تعبير «النظرية الماركسية - اللينينية» وهدف «الحكم الذاتي» والعبارة التي تؤكد التضامن مع الأخوة الكرد في سائر أنحاء كُردستان من أجل حق تقرير المصير، وحذف التنويه بضمان حقوق كل الأقليات غير الكردية في كُردستان. الظاهر أنّ الوزير اعتبر هذا التصريح مجلبة لآثار غير مستحبة وينطوي على مخاطر سياسية. كما أبدل تعبير «الشعب الكردي» بكلمة «الكرد» أو

---

(٤) المنهاج والنظام الداخلي للحزب الديمقراطي الكُردستاني (بارتي ديموكراتي كوردستان) طبعة الحزب في ١٩٦٠. القسم الأول يتضمن المنهاج بحسب تعديلات الوزير. هناك ترجمة إنكليزية له بقلم (هـ - و كلدين) ظهرت في ميدل إيست جورنال (العدد ٤ ص٤٤٥-٤٥٩) (١٥).

(٥) معلومات خاصة.

«القومية الكردية» حيثما وجد. واستعيض عن كلمة «كُردستان» بمرادف آخر.

إعتراض واحد من اعتراضات وزير الداخلية وجد له نصيرا من حليف لا يخطر ببال. فبعد تقديم منهاج الحزب الديمقراطي الكُردستاني. وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي رسالة إلى نظيرتها في الحزب الديمقراطي الكُردستاني تهنئ بها رفاقها الوطنيين على خطوتهم. وتطلب منهم حذف العبارة التي تنوه بالماركسية-اللينينية من المنهاج وإلا «فإنّ علاقات الصداقة التي تشد بين الحزبين لن تعود ممكنة»[٦]. لم يعتبر ح.ش.ع هذا الاتجاه بمثابة إطراء وتقربا منه. بل بالعكس تماما، عده عملية اختلاس لملكية شيوعية لا يجوز أن يتمتع بها غيره.

ومهما يكن فإنّ التعديلات التي فرضها العميد (يحيى) لم تبق صيغة نهائية لمنهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني القانوني. ففي مؤتمر الحزب الخامس المنعقد ما بين ٥ و١٠ من أيار ١٩٦٠ أجريت عليه تعديلات امتدت بعيدا إلى حد إعادة الروح الوطنية الكردية إليه، فأعيدت لفظة «كُردستان». وعبارة «الحكم الذاتي» وضعت بشكل «الأماني الشرعية للقومية الكردية» كما أعيد بعض المطالب في الميدان الثقافي وكان الوزير قد حذفها أو ميعها. فصارت واضحة لا شبهة فيها[٧]. إلاّ أنّ فقرة «الماركسية اللينينية» لم تظهر ثانية. ويبدو أن قاسم ووزيره سكتا عن التغيير.

بخلاف هذا لم يأت المؤتمر بما يستحق الذكر. فقد حضره مائة وثمانية وستون مندوبا يمثلون سبعة آلاف عضو حزبي. وأعيد انتخاب (ملا مصطفى) رئيسا، و(إبراهيم أحمد) سكرتيرا وحوفظ على طقوس ومراسيم الإعراب عن الولاء للزعيم الأمين[٨]. لكن لا يمكن القول بأن قاسما قابل هذا الولاء بولاء. ففيما كان المؤتمر منعقدا استقبل بمزيد من الضجة والإعلان وفدا من قبيلتي «السورجي والهركي» الخصمين التقليديين للبارزانيين، وعدويهم في الحرب المقبلة[٩]. ما من شك في أنّ (ملا مصطفى) وجد في هذه العملية الموقوتة، إستهانة متعمدة به.

إنّ الصراع الخفي حول منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني في بداية السنة،

---

(٦) معلومات خاصة.

(٧) أنظر الملحق السابع والعشرين.

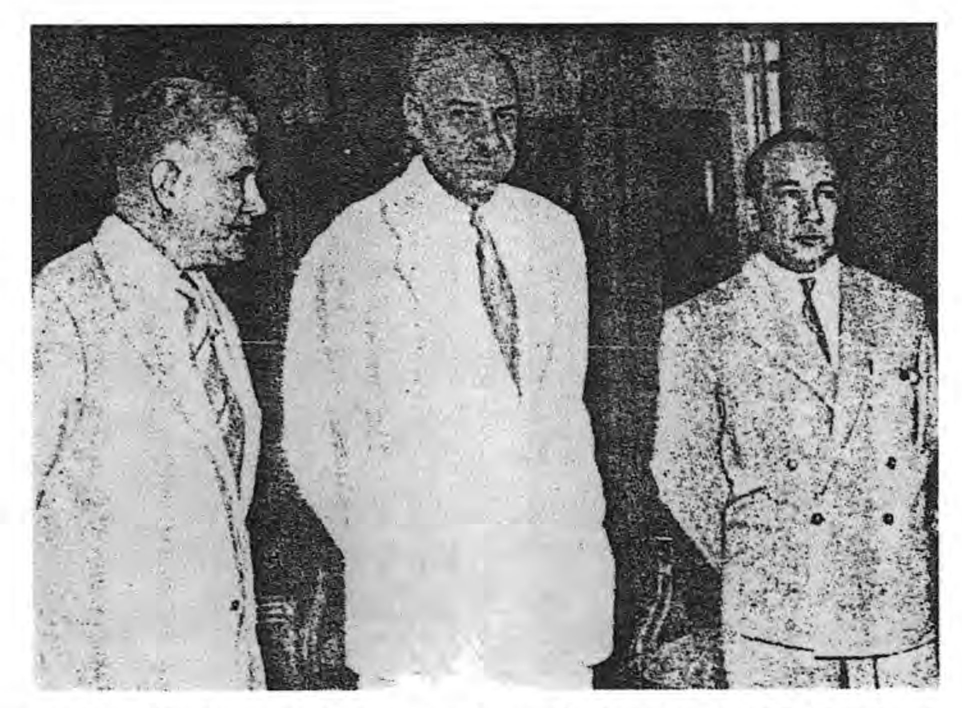
(٨) عراق تايمس ٦، ٨، ١١ من أيار ١٩٦٠.

(٩) عراق تايمس ٩ من أيار ١٩٦٠.

ختم بنصر آخر قصير العمر لقاسم كان سيكلفه غاليا على الزمن الطويل. فقد أقنعت هذه الفترة الحزب بالأخير أنّ قاسما كان ينوي تحويله إلى مجرد جمعية ثقافية مكرسة لمساندته[١٠]. وهو استنتاج معقول. ويمكن اعتباره تاريخا لبداية سوء علاقات مطرد بين (قاسم) والحزب الديمقراطي الكردستاني انتهت إلى هاوية الحرب الأهلية.

---

(١٠) معلومات خاصة.



مجلس السيادة ١٩٥٨. من اليسار إلى اليمين: الربيعي (رئيس) ومحمد مهدي كبّه والنقشبندي



العميد أحمد يحيى
وزير الداخلية



اللواء أحمد صالح العبدي
الحاكم العسكري العام



عامر عبدالله



حسين الرضي
(الاسم الحزبي سلام عادل)



عزيز الحاج حيدر



جمال الحيدري



ملاّ مصطفى البارزاني وابنه مسعود



جلال الطالباني



إبراهيم أحمد



محمد حديد
نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي



كامل الجادرجي
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي



داود الصايغ
رئيس الحزب الشيوعي المجاز



حسين جميل
سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي

الفصل الرابع والعشرون

الأحزاب الدينية وقانون الجمعيات

في الثاني من شباط ١٩٦٠ قدم لوزير الداخلية إشعاران بتأليف حزبين سياسيين لم يكن لهما وجود من قبل في العراق(١). وكان واضحا أنّ الدافع لتأليفهما الرغبة في تأمين مركز مسيطر للإسلام في الحياة العامة. وكانا يشاركان في صفة واحدة هي أنّ أعضاء الهيئة المؤسسة في كل منهما هم أناس مغمورون غير معروفين في الحياة العامة. وقد اتخذ الحزبان اسم: الحزب الإسلامي وحزب التحرير.

من أسماء الأعضاء المؤسسين للحزب الإسلامي يمكن الاستدلال بأنهم على المذهبين الشيعي والسني. وأول تلك الأسماء «إبراهيم عبدالله شهاب» الذي ما مر عليه وقت طويل حتى أوقف نشاطه في الحزب. والموقع الثاني على الطلب هو (نعمان عبدالرزاق السامرائي) الذي احتل مركز قائد الحزب من الناحية العملية على الأقل، واتخذ لمنهاج الحزب اسم «دستور» يرسم صورة دولة تقوم على مبادئ الشرع الإسلامي وحكومة تستمد شرعيتها من المحافظة على هذه المبادئ والمفاهيم. الإلحاد لاسيما الشيوعية يجب القضاء عليه. الوحدة العربية بأي شكل من أشكالها غير ممكنة إلا إذا أرست قواعدها على عين الركائز من المبادئ. هذه الأهداف يمكن تحقيقها بإجراء انتخابات عامة لمجلس شورى. إلى جانب استفتاءات شعبية في المسائل الهامة جدا. ومجلس الشورى بدوره ينتخب رئيس الدولة، وهذا بدوره يختار أعضاء الوزارة والمجلس التشريعي من بين أعضاء مجلس الشورى(٢).

لم يكن متوقعا أن يلقى حزب يعمل لإقامة حكم ديني عطفاً أو تشجيعاً. وبدأت

---

(١) الزمان: ٣ من شباط ١٩٦٠.

(٢) تيوتش Tuetsch «تقرير عن العراق» في (سويس ريفيو اوف ذي ورلد أفيرز) آذار ١٩٦٠ ص٢٦.

السلسلة المألوفة من الاعتراضات والأجوبة الموضحة. طلب وزير الداخلية أن يستبدل اسم «الدستور» بقسميه باسمي «المنهاج» و «النظام الداخلي». ربما كان هذا الطلب مجرد مماحكة ومعاكسة. والأكثر احتمالا أنّ (يحيى) أو لعله (قاسم) كان يرى أن حق استخدام تعبير «الدستور» هو للدولة وحدها، وان حيازة حزب ديني إسما كهذا قد ينطوي على مخاطر. الاعتراضات تتعلق بأمور هي في رأي الوزير مخالفة للمادة الرابعة من قانون الجمعيات (أنظر الفصل العشرين) فرد عليها المؤسسون. وبالأخير رفض الوزير طلب تأليف الحزب في نهاية شهر آذار مستندا في قرار رفضه إلى المادة الرابعة كذلك، ومبينا بأن الحزب المقترح تشكيله يخالف النظام الجمهوري، بل وأكثر من هذا، إنّه لا يتفق و«روح العصر» فضلا عن تعارضه مع أحكام الإسلام ومبادئه، وزعم الوزير في رفضه بأنه علم بوجود رابطة بين المؤسسين وبين عناصر أجنبية ذات نزعة لا يقرها القانون، والظاهر أنه كان يعني الإخوان المسلمين(٣).

اعترض المؤسسون على قرار الرفض. وفي ٢٦ من نيسان نقضت محكمة التميز قرار وزير الداخلية وعلّلت قرارها بأن المبادئ التي بنى عليها المؤسسون منهاجهم لا تتعارض مع النهج الديمقراطي، ولا المبادئ التي قامت عليها الجمهورية(٤). وبهذا احتل الحزب الإسلامي المكانة الرابعة بين الأحزاب المجازة وفق قانون الجمعيات الجديد.

كان رفض الوزير أمراً طبيعياً. إلاّ أنّ إبطاله من محكمة التميز بدا قراراً عادلاً، إذ ليس ثمة دليل على علاقة تنظيمية أو سياسية بين الحزب الإسلامي وبين الاخوان المسلمين على فرض التشابه بين مبادئ الاثنين. فالحزب الإسلامي هو بنية عراقية تتفق والمطالب العراقية.

وفي الحال بدأت متاعب الحزب. بالنظر إلى قانون الجمعيات كان من حق الحزب الإسلامي بعد إجازته أن يصدر صحيفته الخاصة به. ولذلك قدم طلبا بإجازة صحيفة باسم «الجهاد» فلم يجب طلبه!، ولم تسمح الرقابة حتى بطبع منهاجه ونظامه الداخلي. ولم تجد نفعا شكوى الحزب المرفوعة إلى وزير الإرشاد. ويبدو مع هذا أنّ

---

(٣) الأخبار: ٢٥ من شباط ١٩٦٠، الثورة ١ من نيسان ١٩٦٠، مرآة الشرق الزوسط: أيار ١٩٦٠.

(٤) عراق تايمز ٢٩ من نيسان، مرآة الشرق الأوسط أيار ١٩٦٠.

صحيفة «الحياد» قبلت مهمة التعبير عن وجهات نظر الحزب. ولم يكن هذا إلا بديلا مؤقتا إذ بادر (العبدي) إلى تعطيل هذه الصحيفة.

وبهذا فقد الحزب الإسلامي كل حول وقوة تقريبا في نشر أفكاره. وكان مضطرا إلى أن يستمد العون من جرائد صديقة. وكان الخط الأساس الذي شرحه في مذكراته المتعاقبة لقاسم، هو واجب المسلم في محاربة الشيوعية التي يكمن فيها بحسب رأيه أعظم البلاء.

كان الحزب الإسلامي خلال الأشهر القليلة لشبه وجوده الرسمي، يعبر عن كثير من أحاسيس البلاد السياسية. وفي شهر شباط ١٩٦١ بعد سنة واحدة من إجازته أعلن عن قائمة مستقلة أثناء إنتخابات المؤتمر الثالث لنقابة المعلمين عرفت بكونها صادرة عن «الحزب الإسلامي» كانت تنافس قائمة الجبهة التعليمية الموحدة القومية النّجاد. وحصلت على ٤٦٥ صوتا من أصل ١٢٠٠ تقريبا، أي ٤٠٪ من مجموع الأصوات[٥]. في ذلك الوقت كان الحزب الإسلامي مصابا بشلل تام نظرا لاعتقال معظم قادته. وإن أدخلنا في الحساب عداء «الجبهة التعليمية الموحدة» للشيوعيين على خط مستقيم وأنّ الرمادي السنية لم تكن مهد التعصب الديني وأنّ المعلمين بواقع مهنتهم لا ينظرون إلى تدخل الدين في السياسة نظرة عطف خاص، فلا شك أنّ هذه النتيجة كانت في منتهى الغرابة. وفي نظر المحلل كان من دواعي الأسف أن تسجل هذه المحاولة الوحيدة للحزب الإسلامي في حلبة المنافسة الانتخابية.

في الخامس عشر من شهر تشرين الأول ١٩٦٠ نشرت صحيفة «الفيحاء» الأسبوعية التي تصدر في الحلة، ذات السجل الحافل بالمشاكل مع السلطة، مذكرة أخرى رفعها «الحزب الإسلامي» إلى قاسم مؤخرا. هي في الواقع لائحة اتهام للنظام القائم نارية حادة: الشعب منقسم على نفسه بشكل لم يسبق له مثيل. الشيوعية مسيطرة وأقدامها راسخة بفضل العون الذي تمدها به الحكومة سرا وجهرا. النقد محظور خلافا لتعاليم الإسلام. الاقتصاد متدهور والشعب جائع. الأموال العامة تنفق على إقامة التماثيل والأنصاب. استملاك الأراضي والمساكن أمر لا نفع فيه فضلا عن كونه جريمة. وقد كان على الحكومة أن تصادر شركات النفط الأجنبية بدل ذلك. العدالة الاجتماعية بحسب المفاهيم الدينية لا أثر لها، في حين تشجع المفاهيم الإلحادية

---

(٥) الحياة ٢٢ من تشرين الأول ١٩٦٠، تيوتيش: المرجع السالف.

وتمهد لها السبل كمساواة المرأة بالرجل. وبالختام حمّلت الصحيفة قاسماً مسؤولية هذه الأوضاع «لأنك رئيس الوزراء، والوزراء الآخرون إنّما يأتمرون بأمرك»[٦]. أجل، كان هذا أشد وأجرأ هجوم على النظام ينشر علنا داخل العراق. ينفرد أيضاً بأنه لم يحو عبارة احترام شكلية واحدة للزعيم الأمين.

وكانت الإجراءات المقابلة سريعة. إذ ألقي القبض في الحال على الأشخاص الأحد عشر البارزين في الحزب وزجوا في السجن. وأغلق مقر الحزب في بغداد وعطلت صحيفة الفيحاء.

شتت شمل الحزب الإسلامي إلاّ أنّه لم يحل رسميا. وواصلت الصحف المعادية للشيوعية تنشر تصريحات متباعدة له بلهجة أخف وقعا، لقد استطاع هذا الحزب كما ذكرنا إثبات وجوده في انتخابات نقابة المعلمين في أوائل ١٩٦١.

لم تكتب لحزب التحرير الولادة الرسمية. واسمه يدل على أنه منظمة شقيقة لحزب التحرير غير المجاز في كل من الأردن ولبنان. وهو مرتبط فكريا ومبدئيا بالإخوان المسلمين لكنه أشد منهم تطرفا بالعلن. وكان الموقع الأول على إشعار التأسيس (عبدالجبار عبدالوهاب الحاج) وهو موظف حكومي في بغداد[٧]، والمؤسسون الباقون هم من أهل بغداد والموصل والرمادي وكلهم من السنّة على ما يبدو. وبخصوص ارتباط هذا الحزب بالخارج فالأمر لم يكن مفاجأة. ولم ينشر لهم منهاج، وهو شبيه ولا شك بمنهاج الحزب الإسلامي على فرض وجوده. مؤكدا على تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة العامة[٨].

بعد تبادل الإعتراضات والإيضاحات. وهو الروتين الذي صار يتبع مع الأحزاب غير المرغوب فيها - رفض وزير الداخلية الطلب في ٢٧ من آذار. معتبراً منهاج الحزب مخالفاً «لروح العصر»، مجافيا «لمبادئ الشريعة الإسلامية» فضلاً عن كونه «مرتبطا بحزب آخر ناشط خارج الجمهورية العراقية»[٩].

ورفع المؤسسون اعتراضاً إلى محكمة التمييز فأيدت بقرارها المؤرخ في ٢٩ من

---

(٦) الحياة ٢٢ من تشرين الأول ١٩٦٠، تيوتيش: المرجع السالف.
(٧) الزمان: ٣ من شباط ١٩٦٠.
(٨) أنظر كذلك: سليمان. م، الص١٨١-١٨٥.
(٩) الأهالي: ٢٨ من آذار ١٩٦٠، عراق تايمس ٢٩ من آذار ١٩٦٠.

نيسان قرار الوزير بالرفض[10]. وفي هذه القضية أيضاً ينبغي اعتبار قرار المحكمة سليما. فلا شك في وجود سبب بديهي لإعتبار حزب التحرير مرتبطا بمنظمة مقرها خارج العراق وهو ما يخالف نص قانون الجمعيات.

إنّ حياة الحزبين الدينيين القصيرة العابرة، يجب أن تعزى إلى رفضها القبول بالقواعد الأساسية التي فرضها النظام على ذلك القدر البسيط الذي سمح به من النشاط السياسي. وانعدام الأحزاب السياسية لا يعزى إلى فتور في الشعور الديني لأن تصريحات الزعماء الدينيين السياسية تحظى عموماً باستجابة وترجع صدى. مثال ذلك ما حصل في تلك الفترة التي شهدت رفض وزير الداخلية تأسيس الحزبين. فقد أصدر السيد (محسن الحكيم) وهو من أبرز علماء الشيعة ومجتهديهم في النجف فتوى هاجم فيها الشيوعيين بالاسم. مؤكدا بأن مذهبهم يناقض تعاليم الإسلام مطلقاً. ما لبثت نسخ هذه الفتوى أن شقت طريقها إلى كل دائرة من دوائر الحكومة في نصف البلاد الشيعي وعلقت على الجدران. كان هذا على ما يبدو بأمر من سيد (حميد السيد حسين) الحاكم العسكري في الجنوب. بل نفذت إلى أنحاء أخرى من البلاد، وعندما دفع الطيش والرعونة بصحيفة «الحضارة» إلى نشر صورة كاريكاتورية تمثل هذا العالم الروحاني بهيئة حمار، أغلقت المتاجر احتجاجا لا في النجف وكربلاء وحدهما بل وفي بغداد أيضاً. وحالت لجان من المجاهدين المحليين في المدينتين المقدستين دون قيام أية تظاهرة مؤيدة للشيوعية. ولم يخطر ببال «إتحاد الشعب» معاودة الهجوم، بل أوردت بكل خنوع وذلة إنكارا من الحزب نفت فيه تحريضه على الإضراب الذي فسرته بأنه من عمل «عصابات لا تمت إلى الدين بأي صلة»[11]. وللمرة الثانية فشل الحزب الشيوعي العراقي في مواجهة التحدي أمام خصم أضعف منه جداً في المجال التنظيمي.

---

(١٠) عراق تايمز. ميدل ايست ميرر (مرآة الشرق الأوسط) ١ من أيار ١٩٦٠.

(١١) الجهاد. في الأردن: ٣ من نيسان. إتحاد الشعب، عراق تايمس ٢٨ من نيسان، مرآة الشرق الأوسط ١ من أيار ١٩٦٠.

الفصل الخامس والعشرون

الحكومة والتجربة الدستورية

كان متوقعاً من عودة الأحزاب السياسية إلى الميدان أن يؤذن بالانتقال إلى مرحلة الحكم الدستوري. لأن إجازتها لم تكن غاية بحد ذاتها. إنّ هذه المرحلة كما وعد بها قاسم وفصلها في خطابه المنهجي بتاريخ ١٤ من تموز ١٩٥٩، ستتم خلالها كل الاستعدادات لاستقبال الدستور الدائم: بسنه وترجمته إلى الواقع السياسي لحياة البلاد اليومية بالدرجة الأولى.

لم تتوقف اللجنة التي عينها وزير الداخلية لوضع مسودّة قانون انتخاب المجلس الوطني. ومضت تعمل دائبة حتى انتهت منها وقدمتها إلى الوزير في أواسط شهر شباط ١٩٦٠، وبهذا سجلت خلال الأسابيع الرائعة من الآمال الدستورية إشارة حقيقية، واحدة على الأقل، تبرر ذلك التفاؤل المحدود بعد إجازة ثلاثة أحزاب سياسية.

إنّ مسودة قانون الانتخاب الذي وضعته اللجنة كان آخر ما سجل لأي تحرك عملي اتخذته السلطة باتجاه إقامة حكم دستوري أو تمثيلي في عهد (قاسم)[1]. وكان مصيرها أنها وضعت على الرف!

إنّ فقدان الحكومة عدداً من أعضائها السياسيين الأصلاء، في وقت كانت التجربة الدستورية منطلقة، هو نذير سوء. وقد بدأت عملية الوهن والإضعاف في اليوم التالي على تنفيذ قانون الجمعيات. إذ قضى مرسوم جمهوري صادر في ٧ من كانون الثاني بإعفاء «هديب الحاج حمود» وزير الزراعة «بناء على رغبته» ومن أجل تفرغه إلى نشاطه (المساهمة في تأسيس حزب سياسي)[2]، و(حمود) هو من أبرز قادة الحزب الوطني الديمقراطي وخدن (للجادرجي). وسبب الإعفاء الذي ذكره المرسوم هو لا شك

(١) راديو بغداد: ٢ (٢٢) من شباط ١٩٦٠.

(٢) عراق تايمس ٨ من كانون الثاني.

حقيقي. لكن سيبقى سؤال واحد دون جواب، أهي كل الحقيقة أم أنّ (حمودا) نزل أخيراً عند رغبة (الجادرجي) في عدم التعاون مع قاسم؟ بانسحاب (حمود) فقد قاسم وزيرا كفؤاً. ولم يخلفه وزير أصيل وإنما أسندت وزارته بالوكالة إلى (العميد عبدالوهاب أمين) وزير الشؤون الاجتماعية وهو ذو مستوى أدنى في جميع النواحي ذات العلاقة خلا أنه لا ينتمي إلى حزب يتقسم ولاءه.

وثم نتيجة غير مباشرة لفشل ح.ش.ع في الحصول على إجازة. هو اختفاء الدكتور (إبراهيم كبه) من الوزارة. ففي مساء السادس عشر من شهر شباط صدر مرسوم جمهوري «بناء على مقتضيات المصلحة العامة وعلى ما عرضه رئيس الوزراء» يقضي بإعفاء الدكتور (كبه) من مناصبه الحكومية، كوزير للإصلاح الزراعي بالأصالة، ووزير لشؤون النفط بالوكالة، وتولى العميد (يحيى) وزير الداخلية وكالة الوزارة الأولى والدكتور (طلعت الشيباني) وزير التخطيط، الوزارة الثانية وكالة أيضا[٣]. وأشيع في بغداد أنّ (كبه) احتج بلهجة غاضبة لقاسم على موقفه من طلب ح.ش ع الإجازة وهدد بالإستقالة. فراوغ (قاسم) وماطل حتى إذا غادره بادر إلى إخراجه من الوزارة. بعد هذا اختفى (إبراهيم كبه) من المرسح السياسي العراقي وظل قابعا في زوايا النسيان حتى ظهوره المقرف المخزي بعد ثلاث سنوات عند سيطرة البعث في إدانة نظام (قاسم).

أمر من الغرابة بمكان أن يعرض (كبه) منصبه الوزاري للخطر وهو الشيوعي غير الملتزم باحتجاجه على معاملة (قاسم) للحزب الشيوعي، في حين سكتت الدكتورة (الدليمي) وهي عضو في الحزب ومن المفترض أن تكون متقيدة بأوامره.

في ٣ من أيار ١٩٦٠ صدر مرسوم جمهوري بإقصاء الدكتورة (نزيهة الدليمي) عن وزارة البلديات وجعلها وزيرة دولة، ونقل العميد (محي الدين عبدالحميد) وزير التعليم إلى وزارة الصناعة. وبهذا زاد ضعف مركز اليسار في الوزارة. وعين عباس البلداوي وزيرا للبلديات. والعميد إسماعيل العارف وزيرا للتعليم[٤]. وصدر مرسوم آخر في عين الوقت بقبول استقالة (محمد حديد) من منصب وزير المالية أصالة ووزير الصناعة وكالة، بعد تأخير.

---

(٣) الزمان ١٧ من شباط ١٩٦٠.

(٤) عراق تايمس ٤ من أيار ١٩٦٠.

تجنب قاسم قدر ما وسعه، مجابهة اليسار بتحد صريح. فممثلو اليسار في الوزارة لم يقصوا والتنقلات هذه المرة لم تكن بناء على «مقتضيات المصلحة العامة». إلاّ أنّ القطيعة في الواقع كانت حادة. فنقل الوزير ذي الوزارة إلى منصب وزير بدون وزارة كان قبلا بمثابة علامة الطريق للخروج من الحكم كما حصل مع (فؤاد الركابي).

كان البلداوي قبل استيزاره مديرا عاما للوزارة وهو موظف مدني متدرج في سلك الوظيفة. وقيل إنّه لم يكن يتبادل الحديث مع رئيسته الشيوعية. والعميد (عبدالحميد) وإن لم يكن شيوعيا إلاّ أنّه محسوب على اليسار بنظر الرأي العام منذ محاكمة (عبدالسلام عارف). ويبدو أنه ضعيف الشخصية. إلاّ أنّ خروجه من وزارة التعليم كان مؤسفا لليسار، ومرحبا به من أعدائهم. ورجل بهذا المعدن والشخصية لن يكون ذا نفع للحزب الشيوعي العراقي في وزارة الصناعة. أما العميد (إسماعيل العارف) آمر اللواء الخامس والعشرين في بغداد حتى تعيينه وزيرا فقد كان ضابطا كثير الحيوية، عظيم الكفاءة مخلصا لقاسم وعدوا للشيوعيين لا يرحم.

الأشهر الأخيرة من العام ١٩٦٠ كان فيها ختام تجريد الوزارة من الساسة.

في ١٥ من شهر تشرين الثاني أعفي كل من الدكتورة (نزيهة الدليمي) و (عوني يوسف) وزير الأشغال من منصبيهما[(٥)].

كان وجود (نزيهة الدليمي) في الوزارة طوال هذا الوقت أمرا من النبوّ بمكان، بل حتى بقاؤها في الوظيفة العاطلة (وزير بلا وزارة). إذ لم يكن في إمكانها تحمل سياسة اضطهاد الصحافة الشيوعية وملاحقتها بعد أن حمي وطيسها في تلك الفترة بالذات، فضلا عن عودة ح.ش.ع إلى ظروف العمل السري. و(عوني يوسف) الذي أشيع بأنه شيوعي متستر وإن لم يظهر تحيزاً سياسياً أثناء وجوده - كان وزيرا لا أهمية له مطلقا. إلاّ أنّ إقصاءه اعتبر ضربة أخرى موجهة إلى مقام ح.ش.ع.[(٦)] سبق هذه الإقصاءات، قبول استقالة (عبدالوهاب أمين) وزير الشؤون الاجتماعية أصالة، ووزير الزراعة

---

(٥) الوقائع العراقية رقم ٤٤٤-٢٠ من التشرين الثاني ١٩٦٠ ص١.

(٦) في الواقع إنّ عوني يوسف إنّما نال منصبه الوزاري بوصفه محسوبا على الحزب الديمقراطي الكردستاني وإنّ رأي ملا مصطفى البارزاني أخذ بعد اعتذار إبراهيم أحمد. وقد تولى (عوني) الوزارة وهو مازال يحمل بطاقة الحزب. إلى أن تقرر فصله منه. (المعرب).

وكالة[7] في ٢٠ من تشرين الأول «بناء على طلبه». بالأصل ضم إلى الوزارة بسبب ولائه لقاسم وهو مسلم ورع بعيد جدا عن اليسار، أشيع أنه استقال احتجاجاً على اضطهاد «الحزب الإسلامي» ولذا انطوى خروجه على تضييق القاعدة السياسية التي يقوم عليها النظام.

الوزراء الجدد هم بلا استثناء تقنيون من الدرجة الأولى، كل في مجال اختصاصه وإن أثر عن بعضهم فترة محددة من النشاط السياسي في الماضي. على أنهم أدخلوا حكومة قاسم لمجرد كونهم تقنيين.

كان من مفاخر الثورة أنّ وزاراتها الأولى جمعت كل القوى السياسية في العراق بالدرجة الأولى. وقد اقتضى ثمانية وعشرون شهرا لإقصاء آخر أعضائها الذين ما نالوا مناصبهم إلاّ لأنهم يمثلون قطاعات معروفة من الرأي العام العراقي.

وضع قاسم ختمه على التقدم نحو الحكم الدستوري عندما صرح في أول صيف العام ١٩٦٠ «بأن فترة الانتقال لم تنته بعد»[8]. ثم واصل القول «إنّ مسؤوليتنا الآن تنحصر في استقرار الأوضاع في البلاد.. نحن نريد أن يكونوا (يقصد المواطنين العراقيين) مثقفين، سعداء، أقوياء، أغنياء، وبعد أن نضمن أمن الشعب والبلاد سوف نباشر في الفترة الثانية، فترة الإنتخابات والدستور الدائم..» ثم أضاف مستدركاً: «إنّنا واثقون بأن تلك الفترة ليست بعيدة». هذه الثقة ما كان يمكن أن تصدر عن إيمان وجدية نظرا إلى التمهيدات الهائلة التي وضعها لها.

ليس ثم حدث أو واقعة معينة تذكر لتعد سببا لفقدان إيمان (قاسم) بوجوب التحول إلى الحكم الدستوري. وربما لم تدع إلى هذا ضرورة على الإطلاق. (فقاسم) الواقعي المغرق في حب الذات، كان قد اتجه إلى هذه السياسة في أواسط العام ١٩٥٩، عندما أفلح في حل المشاكل العاجلة الناجمة عن المد الشيوعي وأبعد آمالهم وهم في أوج قوتهم دون أن يحدث هذا تصدعا أو خللا في النظام. ولعلمه بأن شخصيته وسلطته سيؤولان إلى الزوال إذا ما اتبع سياسة التحول الدستوري فقد عافها حالاً عندما أمكنه ذلك. والعامل المساعد هو طبعاً ضعف الأحزاب عددياً ومعنوياً

---

(٧) عراق تايمس ٢٣ من تشرين الأول ١٩٦٠. الوقائع العراقية رقم ٤٣٠ -٢٦ من تشرين الأول ١٩٦٠ ص٣.

(٨) عراق تايمس ١٥ من حزيران ١٩٦٠.

وافتقارها إلى قوة الإرادة إزاء حكومة لا تشعر نحوها بعطف. ليس محتملا أنّ عملية النشل الكاملة التي كانت ضحيتها التجربة الدستورية. قد عجلت بسقوط قاسم. كما لا يحتمل أن يكون أي موقف كريم منه إزاء هذه التجربة سببا لتأخير ساعة سقوطه. لكن ليس ثم مرحلة من مراحل هذا النظام كهذه تلقي ظلاً أكثر كآبة وقتاما على تهافت المرسح السياسي العراقي وخوائه.

الباب الرابع

الانحلال أو الموت

الفصل السادس والعشرون

الشلل السياسي

مرّت الأشهر الثلاثون الباقية من نظام قاسم بفترة ركود. وكانت خالية مما يمكن مضاهاته بسلسلة الأحداث المثيرة الرئيسة التي حفلت بها الأبواب الثلاثة الأولى من هذا الكتاب. في الحقيقة كان ثم مفاجأة وأحداث درامية أخرى - كالثورة الكردية وأزمة الكويت. كما أنّ استمرار تدهور المكانة الشيوعية يزوّد الفترة بخيط من الاستمرارية. فضلا عن نسج خيوط المؤامرة الناجحة في العام ١٩٦٣.

كان انحطاط قوى قاسم العقلية واضحا للعيان. إلاّ أنّ تاريخ ذلك ليس ذا أهمية أو علاقة بما نحن فيه عند الوصول إلى النهاية. ومهما كانت اعتبارات المتآمرين التكتيكية، أو الآثار المنعكسة على البلاد. فإنّ المنظر الختامي للمأساة في دار الإذاعة، لو مثل قبل موعده بسنتين أو بعده بسنتين فلن يسجل أي فرق جوهري في التاريخ السياسي العراقي أيام حكم قاسم.

إنّ الهبوط في درجة الحيوية السياسية يلوح في التغييرات التي طرأت على الوزارة وعلى مجلس السيادة.

في ١٤ من أيار ١٩٦١ أعلن عن تعديل آخر في الوزارة. وكان آخر تعديل يسجل في تاريخ النظام القاسمي[١].

نقل الدكتور فيصل السامر من وزارة الإرشاد إلى السلك الخارجي. وحل محله وكالة (إسماعيل العارف) وزير التعليم، واستقال كل من مصطفى علي وزير العدل، وعباس البلداوي وزير البلديات «لأسباب صحية» وحل محلهما موظفان لا لون سياسي لهما.

---

(١) البيان: ١٤ من أيار ١٩٦١.

كان هذا التغيير تنازلا آخر للشعور المعادي للشيوعية في البلاد. لقد سبق وأن استصفي النفوذ اليساري الظاهر الأثر في الوزارة بإقصاء الدكتور (كبه) والدكتور (الدليمي). إلاّ أنّ الدكتور سامر ظل أبدا محسوبا على المعسكر الشيوعي بنظر الجمهور عموما، حتى بات وجوده في وزارة الإرشاد قلقا. وكان خلفه خصما للشيوعية مجربا وموثوقا. وكانت أسباب استقالة (البلداوي ومصطفى علي) لاعتلال صحتهما حقيقية. وإن كان يأس (مصطفى علي) من النظام ومن دوره فيه قد وضح منذ زمن طويل. وبخروجه خلت الوزارة من آخر وزير أصلي لحكومة الثورة. باستثناء قاسم.

في الأول من تشرين الأول ١٩٦١. بعد أسبوعين فحسب من نشوب الثورة الكردية. ترك (فؤاد عارف) كرسي الوزارة. وعجز البيان الرسمي عن إخفاء سبب خروجه حين نوه بـ«الإعفاء لأوضاع خاصة، وبناء على رغبته»[٢]. ولم يحصل تغيير آخر في الحكومة قبل سقوط قاسم.

أعيد كذلك تشكيل مجلس السيادة خلال هذه الفترة. ففي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦١ توفي (خالد النقشبندي)، على أثر نوبة قلبية. فتركت وفاته رئيس المجلس الفريق (الربيعي) العضو العامل الوحيد. وعلى إثر ذلك، صدر بيان في ١ من كانون الأول ١٩٦١ من قاسم بوصفه القائد العام للقوات المسلحة يقضي بإعادة تشكيل مجلس السياسة بتعيين العضوين الجديدين (عبدالمجيد كمونه) و(رشاد عارف) وأثبت (الربيعي) رئيسا[٣]. بهذا أسقط (محمد مهدي كبه) الذي لم يستقل أو يتقاعد بصورة رسمية. وبقي مجلس السيادة بهذا الشكل حتى نهاية النظام. فحل على أثر سقوطه.

إنّ محاولة قاسم المحافظة على الإستمرارية الرسمية لمجلس السيادة، تكشف بشكل أشد سطوعا ووضوحا عن التدهور الذي أصاب موقفه. فـ(كمونه) عربي شيعي، و(رشاد عارف) كردي. وهذا تشكيل مشابه للأول إلاّ أنّ الفرق هو أنّ (كبه) و(النقشبندي) شخصيتان معروفتان جدا، يتمتعان بسمعة شعبية رفيعة، وهما يمثلان عهدا سياسيا جديدا. في حين أنّ البديلين الجديدين لا لون لهما. فـ(رشاد عارف) قاض، و(كمونه) عضو مجلس الخدمة المدنية. ثم إنّ تشكيل مجلس السيادة الأول

(٢) الوقائع العراقية رقم ٥٨٩، ١١ من تشرين الأول ١٩٦١ ص٢.
(٣) الثورة: ٣ من كانون الأول ١٩٦١.

أعلن للمواطنين ببيان صادر من القائد العام للقوات المسلحة (بيان رقم ٢) بعد بيان الثورة نفسه، وهكذا، فما كان جزءً من عملية الاستيلاء على السلطة أمسى الآن بيّنة على عجز قاسم عن تطبيع السمات الدستورية لنظامه.

واصل (الربيعي) السير بخطواته الشكلية الوئيدة، يوقع القوانين والمراسيم الجمهورية، ويتسلم أوراق اعتماد السفراء، ويتبادل التهنئات والتمنيات الطيبة مع رؤساء الدول الأجنبية في المناسبات الوطنية، ويلقي خطبا عامة تكريمية بمناسبة ولادة الرسول (صلى الله عليه وسلم) أو فتح مدرسة للبنات. مجتنبا بكل حذر أية ملاحظة سياسية المغزى. ويعرب في مجلسه الخاص عن حنينه إلى ترك منصبه قائلا إنّه من الضعف والتقدم في السن بحيث لا يقوى على التعجيل بذلك[٤]. وأما عن زميليه فيبدو أنهما لم يظهرا للجمهور على انفراد.

إنّ التوقف الذي أصاب عجلة التطور الدستوري يمكن فهمها بتذكر قول قاسم المكرر والمعاد: من الممكن توقع قفزات طويلة إلى الأمام. وأنه سيتم قريبا تعيين لجنة لوضع مسودة الدستور الدائم وقانون للإنتخابات العامة أو قانون لمجلس الدولة، أو قوله إنّ اللجنة قد تم تعيينها، وإنّ الدستور سينشر، وإنّ القانونين سيبرمان خلال أسابيع بل في غضون أيام[٥]. لم يكن قاسم هازلا تماما. ولو كان كذلك لما أدلى بتكهنات عن تفاصيل من الدستور المنتظر، كموافقته على النمط «الرئاسي» لنظام الحكم المقبل أو كتصريحه بأن «المواطنين المخلصين» هم الذين سينتخبون للمجلس الوطني[٦]. وبأقوى الاحتمالات كانت هذه الوعود مجرد نماذج لقابلية قاسم على خداع الذات. إنّ هواجسه القاتمة عن الحاضر والمستقبل أدت به إلى الشعور بوجوب انتهاء «فترة الانتقال» على أية حال، يزامل ذلك شعور آخر بأن الوقت لم يحن بعد. لذلك فإنّ التكهن بما سيكون عليه النظام الجديد بملاحظات عابرة كان يزوده بحل وقتي لورطته. ولم يعد الغضب واليأس والسخرية التي كان يشيعها في النفوس تثيره أو تنبه فيه أحاسيس. وقبل أيام معدودات من نهايته أشار باستهزاء واستصغار منددا بأولئك الذين

---

(٤) انسحب الربيعي دون أن يمسه أذى بعد ١٤ من رمضان. وتوفي في ١٩٦٦.

(٥) إنّ أدعى مثل للرثاء والأسى هو وعد قاسم في ٦ من كانون الأول ١٩٦٣ وهو يوم الجيش، بأن لجنة ستشكل في نهاية ذلك الشهر أو في «متنصف شباط على الأكثر» لأجل ذلك. عراق تايمس ١٤ من كانون الأول.

(٦) مرآة الشرق الأوسط ٢١ من تموز ١٩٦٢، عراق تايمس ١٤ من كانون الأول ١٩٦٣.

«جمدوا أحزابهم. . . لأنهم عجزوا عن الاستمرار في المسيرة» في حين «لم يصبهم ضرر مطلقا»(٧).

لم يلاحق ح.ش.ع رسميا وبصورة جدية لفترة من الزمن مع أنّ إجازته رفضت رفضا باتا في أوائل ١٩٦٠، إلاّ أنّ تصفية صحافته في الأيام الأخيرة من تلك السنة كانت تمهيدا لاضطهاد السلطة المتواصل للشيوعيين في العامين ١٩٦١ و١٩٦٢ ولم يقف إلا عند جد سفك دمائهم فحسب.

بعد ختام العام ١٩٦٠ عاد القادة الشيوعيين إلى الاختفاء أو لجأوا إلى الخارج، وأحدهم على الأقل: (عبدالقادر البستاني) أقدم على هذا تخلصا من التعقيبات القانونية. ومن لم يكن قادرا على الاختفاء ألقي القبض عليه واعتقل بتهم لم يكن معظمها غير مجرد ذرائع واهية، ومزاعم باطلة. وعلى هذا المنوال أوقف كبار قادة نقابات العمال أمثال (علي شكر) و(صادق الفلاحي) و(عبدالقادر العياش) في ١٩٦١ لأنهم نظموا وقادوا مسيرة غير مجازة بمناسبة الأول من أيار. وكانوا قد طلبوا إجازة قبلها بأسابيع إلاّ أنّهم لم يبلغوا بإجابة طلبهم قبل المناسبة، بل بعد مرورها بساعات، وابقوا في السجن حتى نهاية النظام(٨).

بتصفية قيادات الأحزاب ذوات التنظيمات. بات النشاط الحزبي جريمة بحكم الأمر الواقع، فضلا عن حكم القانون. ومنذ نهاية ١٩٦٠ فصاعدا أخذت الصحف العراقية تخصص حيزا كبيرا منها لإعلانات عن مرافعات في المحكمتين العرفيتين العسكريتين لأعضاء «حزب إتحاد الشعب غير المجاز» الذين كانوا يعتقلون أثناء توزيعهم بيانات ومنشورات. أو لعقدهم اجتماعات سرية. وكانت الأحكام تصدر بسنوات سجن عديدة. في الوقت نفسه استمرت محاكمات الشيوعيين المتهمين بارتكاب جرائم في الموصل وكركوك وغيرها من الأمكنة خلال ربيع وصيف العام ١٩٥٩ وصدرت أحكام اعتباطية عشوائية بالموت. . لكنها لم تنفذ وبقي قاسم مقيما على عادته في الامتناع عن الهجوم الكلامي على اليسار.

ونال الشيوعيون على يد خصوم من غير الموظفين ما هو أنكى بكثير. إذ تصاعد الإرهاب ضدهم منذ بداية ١٩٦٠ (أنظر ما سبق). وبوصفه وسيلة لإزالة المظاهر

(٧) عراق تايمس ١ من شباط ١٩٦٣.
(٨) أُعدم الحياة عددٌ كبير من الشيوعيين بعد استيلاء البعث على السلطة.

الشيوعية والمؤيدة لها على الصعيد العام، ماعتم هذا الإرهاب أن حقق غايته في مرجل بغداد البشري الواسع، باستثناء حالات نادرة. ووصلت حوادث الاغتيال إلى درجة من الكثرة بحيث لم يعد في مدينة الموصل «شيوعي حي واحد»[٩]. ولم يكن ثم ما يدل على وقوع القتلة في يد العدالة. ولم يتخذ الشيوعيون تمشيا مع السياسة التي استقروا عليها - أي إجراء بهدف حماية أنفسهم بوسائل عملية عنيفة[١٠].

لم يغير ح.ش.ع من خطه المبدئي في مساندة النظام. إلاّ أنّ حكاية كون قاسم ذلك الزعيم الأمين لشعب متعلق به، لم يعد الاستمرار فيها ممكنا. وقام الحزب بربط الشعار الداعي إلى «نظام ديمقراطي» إلى شعار طلب «إنهاء الحكم الفردي»، ومضمونه الظاهري الانتقال لا إسقاط قاسم. وبقيت أطروحة «التحالف والنضال» قائمة حتى النهاية. وفي شهر آذار ١٩٦٢ أكد الحزب مرة أخرى عهده على «مساندة الحكم ضد دسائس الإمبريالية والاستعمار وضغوطهما، والنضال ضد الممارسات اللاديمقراطية»[١١]. كان بوسع قاسم، كآخر ملجأ له، أن يعتمد على الشيوعيين المنظمين ويتخذهم حلفاء ضد القوميين الذين ظلوا العدو اللدود المشترك. لكن كم كانت مقدرة هذا الحليف على التأثير بعد الكثير من نزف الدم؟ تلك مسألة أخرى ولا غرو.

ساند ح.ش.ع الحكومة مساندة كاملة في جملة من قضايا الساعة، كمفاوضات النفط وقضية الكويت (أنظر الفصل الثامن والعشرين) وكلاهما ينتظم تحت تصنيف «الدسائس التي تمارسها الإمبريالية والضغوط التي تحاولها». إلاّ أنّ الموقف الشيوعي من الثورة الكردية كان أشد تعقيدا (أنظر الفصل السابع والعشرين).

بعد سقوط قاسم أدلى عزيز الحاج العضو القيادي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وهو خارج القطر، بتفسير لفشل الحزب في مقاومة «الدكتاتور» فقال «قاوم الحزب الدكتاتورية.. صحيح أنّ حزبنا لم يدع إلى إسقاط حكم قاسم بالقوة. إلاّ أنّ

---

(٩) هذا ما صرح به تاجر موصلي للمؤلف مؤكدا قوله بشدة.

(١٠) أنظر الملحق الثامن والعشرين.

(١١) من قرار للحزب الشيوعي العراقي «اللجنة المركزية»، مقتبس من (وورلد ماركسيست ريفيو: في شهر آذار ١٩٦٢ الص٥٥-٥٦)، مقال معتمد في الظاهر (حول موقف الحزب الشيوعي من النظام نشر بالتوقيع المستعار «محمد سالم» في ورلد ماركسيست ريفيو) في شهر تشرين الأول ١٩٦١ الص٣٥-٤١.

هذا يعود أولا إلى أنّ قاسما بسبب التناقضات مع الإمبريالية اتبع سياسة وطنية معادية للإستعمار، وإن كانت غير ثابتة على الدوام. هذه السياسة عبرت عنها الإجراءات التي اتخذت ضد شركات النفط، والتعاون مع الدول الإشتراكية، ومساندة السلام العالمي. وثانيا يعود إلى الموقف السياسي في الداخل وفي الخارج، الذي كان يتميز بنشاط رجعي محموم: الإمبرياليون، أنصار العهد الملكي المباد، البعث، العناصر الموالية لجمال عبدالناصر. كان كل هؤلاء يعملون للتخلص من قاسم أو للتضحية باستقلال البلاد الوطني رغم التناقض في الأهداف والمصالح بين تلك القوى. في مثل هذه الظروف كان قيامنا بحركة مسلحة سيسدي خدمة لأعداء استقلالنا وهو ما وقع فعلا، أولئك الذين انتفعوا من الحرب الكردية هم الإمبرياليون وأذنابهم الذين قاموا بانقلاب ٩ من شباط. إنّ فرص عمل سلمي جماهيري لم تفقد بعد على الزمن الطويل. ولو كان ثم وحدة وطنية بين القوى الديمقراطية لتغير الموقف بسرعة لصالح الديمقراطية[١٢].

بعد مصادرة وتعطيل صحف الحزب الشيوعي المجازة. بدأت مطبعة سرية له تطبع قدرا لا بأس به من المنشورات بل حتى الكتب. وكانت البيانات عموما تحمل توقيع ح.ش.ع، وفي بعض الأحيان تذيل بأسماء منظمات واجهة مستعارة مثل «الطلاب التقدميون» أو «منظمة صوت القاعدة» (إسم لإحدى جرائد الحزب الشيوعي السرية قبل ١٩٥٦). ثم شرع الحزب ابتداء من شهر تشرين الثاني ١٩٦١ في إصدار جريدة مركزية باسم «طريق الشعب» مرة واحدة كل شهرين أو ثلاثة.

وانطلقت صحف شيوعية من خارج العراق تندد بين آن وآخر بالنظام العراقي وتتهمه باضطهاد «الوطنيين»، فتنطلق الردود الفردية من صحف بغداد برشقات سريعة متتالية.

وفي خلال ١٩٦١ كادت الساحة تخلو تماماً من الصحف اليسارية اللاحزبية. بأوامر تعطيل صادرة من العبدي. وتركت صحيفتا «صوت الأحرار والبلاد» لتمثيل قضية اليسار بقيود كثيرة.

واستمر إقصاء رفاق الطريق من المناصب الهامة وإن لم يجر ذلك بشكل منهجي. فأعفي (عبد الفتاح إبراهيم) مؤسس الحزب الجمهوري من منصب رئيس هيئة شؤون النفط في شهر آذار ١٩٦١ أثناء إعادة تنظيم الوزارة. وفي شهر كانون الثاني ١٩٦١ أقيل

---

(١٢) وورلد ماركسيست ريفيو، العدد الصادر في شهر تشرين الثاني: ١٩٦٣ الص٣٦-٤٣.

العميد (حسن عبود) آمر موقع الموصل من منصبه، وهو آخر ضابط كبير مؤيد للشيوعيين كان يتولى قيادة فعلية، ولم يبق غير العميد (الأوقاتي) قائد القوة الجوية الذي لم يندفع إلى أي عمل سياسي.

وخسر الشيوعيون كذلك ما بقي في حوزتهم من مراكز في «المنظمات الوطنية» والنقابات المهنية إلا فضلات لا يعتد بها.

بربيع العام ١٩٦٠ صارت تنتزع نقابات منفردة من القبضة الشيوعية لتنتقل إلى أيدي لجان إدارية «مستقلة»، وسط احتجاجات إدارييها وصحف اليسار، كل ذلك جرى بمساعدة السلطة علنا وبتصميم (أنظر ما سبق وما بعده). وببداية العام ١٩٦١ بلغت هذه العملية مرحلة متقدمة حتى بات الجانبان -الحكومة والحزب- مقتنعين بأن المستقلين أصبحوا وهم بدرجة من القوة بحيث لا يصعب عليهم إقصاء الشيوعيين عن لجان الاتحاد العام، وكان هذا السبب بلا شك في المشادة التي وقعت بين (العبدي) الذي أراد عقد المؤتمر في شهر شباط وبين المكتب التنفيذي الذي ادعى بأن موعد إنعقاده لن يحين حتى العام ١٩٦٢، فلم يسع (العبدي) إلا الرضوخ في حينه. لكن عندما ألقي القبض على قادة الاتحاد الكبار وأودعوا وراء القضبان (أنظر أعلاه) كانت الفرصة أثمن من أن تضيع. وعقد المؤتمر الثاني للإتحاد العام في بغداد بتأريخ ١٥ من أيار ١٩٦١. وأكد قاسم في خطاب الافتتاح بصورة خاصة أنّ المندوبين أحرار تماما في انتخاب من يرغبون فيه. وعلى أثر ذلك وجه المؤتمر انتقادا عنيفا لأعضاء المجلس التنفيذي السابقين واتهمهم «بالتبعية لجماعة سياسية معينة». ونجحت القائمة المستقلة في إنتخاب مرشحيها الخمسة والثلاثين لعضوية المكتب التنفيذي الجديد. وانتخب الحاج إبراهيم جواد رئيس نقابة عمال النفط رئيسا للإتحاد العام(١٣).

بعد أن فقد الحزب الشيوعي سيطرته على الاتحاد العام. لم يعد يكترث بمحاولة التنافس في انتخابات اللجان الإدارية للنقابات. ولم ينسحب الاتحاد العام رسميا من الاتحاد الدولي لنقابات العمال. إلاّ أنّ كل تعاون معه توقف عملا. في الواقع فكر المكتب التنفيذي الجديد بالانضمام إلى الاتحاد الدولي الحر لنقابات العمال. فعارضت الحكومة هذا. إذ لم يكن قاسم يرغب قط في إزعاج الاتحاد السوفياتي بهذه المسألة التافهة. أو أن يعرض للشبهات سياسته المعلنة بعدم الانحياز. على أنه كان ثمة

---

(١٣) وكالة الأنباء العربية: ١٥ من أيار ١٩٦١.

اتصالات بالغرب. وفي العام ١٩٦٢ قام الحاج إبراهيم جواد بزيارة الولايات المتحدة وحلّ ضيفاً على اتحاد عمال البترول الدولي بوصفه رئيسا لنقابة عمال النفط العراقية. وبعد إقصاء الشيوعيين بفترة وجيزة أقدم المكتب التنفيذي على خطوات للانضمام إلى إتحاد نقابات العمال العرب الدولي، الذي تتزعمه الجمهورية العربية المتحدة. ولكن لم يتم ذلك. وبعد انشعاب الجمهورية العربية المتحدة في شهر أيلول ١٩٦١، قام الاتحاد العراقي بجس النبض من أجل إقامة اتحاد منافس يضم اتحادات العراق وسوريا ولبنان. فلم تثمر المحاولة وربما كانت سببا للمعاملة الوحشية التي لقيها (الحاج إبراهيم جواد) وزملاؤه بعد سقوط قاسم.

تخلف الجمعيات والنقابات المهنية انطباعاً أصدق عن اتجاه الرأي العام السياسي الواعي في العراق يزيد عما تخلفه نقابات العمال. فأعضاؤها فضلا عن كونهم أعلى تهذيبا وثقافة - هم أقل استجابة لتأثير الجهات الحكومية. هذه الجمعيات لم تهزم كليا إلاّ أنّها سجلت تراجعا.

جرت انتخابات نقابة المعلمين السنوية الثالثة في ١٠ من شباط ١٩٦١(١٤). وطرحت القائمتان المتنافستان عينهما كالسابق: القائمة المهنية المتحدة اليسارية، وقائمة الجبهة التعليمية الموحدة المعادية للأولى. وانقلبت نتيجة العام ١٩٦٠ هذه المرة رأسا على عقب. فمع أنّ قائمة اليسار نالت ٧٨٠٠ صوت من أصل ٢١٠٠٠ صوت تقريبا، إلاّ أنّ نصيب الشيوعيين كان أربع محافظات فحسب إذ انتصر اليساريون في المحافظتين الكرديتين أربيل وسليمانية، وانتصروا في البصرة والعمارة جنوبا. اليسار استظهر في (أربيل) بأغلبية ساحقة في حين نال في المحافظتين الجنوبيتين أغلبية نسبية. وفي السليمانية طرحت مقابل قائمة اليسار قائمة مستقلة علم بأنها تمثل «مؤيدي الحزب الديمقراطي الكردستاني» فخذلت وتغلب اليسار عليها بأكثرية ٥٢٤ صوتا مقابل ٤٤٦. ولم تدخل قائمة الجبهة التعليمية الموحدة هذا الميدان غير الملائم. إنّ فشل قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني أثبت قوة الشيوعيين بين المثقفين الكرد حتى في القلعة القومية الكردية. وإن كان من قبيل الادعاء، استخلاص نتائج قاطعة من هذه الوقعة المنفردة.

مثال آخر يؤكد ضعف الحزب الوطني الديمقراطي هو نتائج انتخابات محافظة

(١٤) الأهالي ١٢ و٢٢ و٢٦ من شباط. وكالة الأنباء العربية ١٩ و٢٠ من شباط ١٩٦١.

الديوانية حيث نالت قائمته ٨٩ صوتا، مقابل ٨٩٤ نالتها القائمة المعادية للشيوعيين، و٤٤٨ لقائمة اليسار[١٥]. أما القوة المدهشة التي أظهرها الحزب الإسلامي في (الرمادي) فقد أشرنا إليها فيما سبق.

في المؤتمر الذي تلا انتخابات نقابة المعلمين هذه، تم إقصاء اللجان اليسارية فورا وانتخب مرشحو قائمة الجبهة التعليمية المتحدة وأظهر وزير التعليم ارتياحه من النتائج بمنح النقابة ٢٤ ألف دينار[١٦].

واستمر انحسار المد اليساري خلال السنة التالية. ففي الانتخابات الرابعة لمؤتمر نقابة المعلمين بتأريخ ٢ من شباط ١٩٦٢ تقلصت أصواته إلى ٥٧٠٠ وارتفعت أصوات الخصوم إلى ١٣٤٠٠[١٧]. وفازت الجبهة التعليمية في محافظة البصرة بأغلبية ساحقة قدرها ١١٠٦ أصوات مقابل ٢٢٤. وفي العمارة وأربيل بقيت النسبة كالسابق. ورفع أصحاب القائمة المهنية في السنتين ١٩٦١ و ١٩٦٢ شكوى رسمية بدعوى التلاعب والتصرفات غير القانونية التي رافقت الإنتخابات[١٨]. ولا شك أن لهذه الشكاوى ما يبررها[١٩]. إلاّ أنّها ما كانت لتقلل كثيرا من النتائج كمقياس للرأي العام السياسي في مختلف المحافظات.

وفي خلال العام ١٩٦١ قامت الجمعيات والنقابات المهنية، الباقية حتى ذلك الزمن تحت سيطرة الشيوعيين. بطرد قياداتها المنتخبة تباعا. في شهر كانون الثاني انتزعت نقابة ذوي المهن الطبية ونقابة المهندسين. وفي شهر كانون الأول انتزع اتحاد الكتاب وفي شهر حزيران جاء دور أهمها طراً: نقابة الصحفيين.

بعد إنشاء نقابة الصحفيين مباشرة. واجهت هيئتها الإدارية اليسارية المتاعب من السلطات. فبرغم ازدهار الصحافة اليسارية حينذاك، قدم رئيسها (الجواهري) استقالته بعد أسابيع قليلة من أول انتخابات لها في شهر أيلول ١٩٥٩ بسبب «المصاعب التي

---

(١٥) الأهالي: ١٢ منشباط ١٩٦١.

(١٦) عراق تايمس: ٢٧ من آذار ١٩٦١.

(١٧) الزمان: ٣ شباط .١٩٦٢ البلاد ٦ من شباط ١٩٦٢.

(١٨) المذكرة المتعلقة بذلك، نشرت في صحيفة البلاد: ١٢شباط ١٩٦١ وفي صوت الأحرار: ٤ من شباط ١٩٦٢.

(١٩) في البصرة منعت الشرطة المعلمين المعروفين بأنهم شيوعية من دخول قاعة الانتخاب (معلومات خاصة من شاهد عيان).

تكتنفه أثناء تأدية واجباته إزاء النقابة». وأيدت الهيئة الإدارية شكوى الرئيس حرفيا. لكنه أقنع بسحب استقالته[٢٠]. وفي شهر نيسان ١٩٦٠ ثبت المؤتمر الثاني للنقابة الهيئة الإدارية السابقة في مركزها. بقيت الصحافة الشيوعية واليسارية رغم خفوت صوتها لا تشكو نقصا عدديا. وما أن أشرفت السنة ١٩٦٠ على النهاية حتى خلا الميدان من الصحف التي كان يسيطر عليها الشيوعيون. وفي أوائل العام ١٩٦١ تمخض إجراء مشترك من (العبدي) والصحافة المعادية للشيوعيين، بإلغاء عضوية حوالي مائة منتم إلى النقابة بزعم أنهم «ليسوا محترفين متفرغين». وفي الانتخابات الثالثة التي جرت بتاريخ ٩ حزيران ١٩٦١ للمؤتمر الثالث صوت ١٠٣ من الأعضاء من أصل ١٤٩ لهم حق التصويت. وتمخض التصويت بهيئة إدارية معادية للشيوعيين بفرق ضئيل. وانتخب طه الفياض خصم الشيوعيين اللدود وصاحب صحيفة الفجر الجديد رئيسا للنقابة بأكثرية خمسين صوتا مقابل واحد وأربعين لـ(حسين الأسدي) صاحب صحيفة (الجمهورية) الذي كان في السابق يساريا ولم يكن وقتها على خط معين خلا ولائه الشديد للزعيم الأمين. وانتخب (توفيق السمعاني) صاحب صحيفة الزمان المستقلة ذات المكانة المحترمة نائبا للرئيس بأغلبية خمسين صوتا مقابل تسعة وثلاثين لـ(سامي بطي) صاحب صحيفة (البلاد) وهو من المبرزين اليساريين. ولم يقف (الجواهري) الرئيس السابق على قدميه مرة أخرى[٢١]، فقد كان معتقلا منذ آذار تلك السنة. وعلى فرض أنه كان مطلق السراح، فإن مساندة هذا اللسان الذرب الذي كاد أن يكون شيوعيا، هو في حكم المستحيل في وضع كان أفضل من يرشحه ح.ش.ع لملء المنصب البارز هو متعاطف شديد الحذر. وشهد السابع من شهر نيسان ١٩٦٢ آخر انتخاب لنقابة الصحفيين في عهد قاسم[٢٢]. وبنتيجته أعيد انتخاب (طه الفياض) رئيسا بأغلبية ٨٦ صوتاً مقابل ٦٣ أعطيت لـ(لطفي بكر صدقي) صاحب «صوت الأحرار». إنّ نجاح القوميين في زيادة أصوات فوزهم على اليسار بنسبة ضئيلة يمكن رده إلى الوضع الراهن فحسب، أي كدليل على استعادة حيوية القوميين.

لم يكن الشيوعيون ومموالوهم كمية مهملة في الانتخابات الأخرى التي جرت في

---

(٢٠) عراق تايمس: ١ تشرين الأول ١٩٥٩.
(٢١) عراق تايمس ٦ و٩ حزيران ١٩٦١.
(٢٢) عراق تايمس ٨ من نيسان ١٩٦٢.

تلك الفترة. إذ فازت قائمتهم بـ٣٣٩ صوتا في انتخابات شهر كانون الثاني ١٩٦١ لهيئة نقابة ذوي المهن الطبية الإدارية مقابل ٩٠٠ صوت لمنافسيهم(٢٣). وفي انتخابات جمعية الاقتصاديين التي جرت في شهر كانون الأول ١٩٦١ كانت نتائجهم أفضل من تلك، فقد حصلوا على ٣٣٥ صوتا مقابل ٤٨٦ نالتها الهيئة الإدارية السابقة المعادية(٢٤). وفي انتخاب نقابة المهندسين (كانون الثاني ١٩٦١) تمكن (عبدالرزاق مطر) العضو في الحزب الشيوعي من الحصول على ٥٥٧ صوتاً مقابل ٦٣٧ للرئيس السابق(٢٥). لكن لما لم تكن الهيئات الإدارية تؤلف بحسب نسب الأصوات، فإنّ ما ناله الشيوعيون منها ذهب هدرا.

إنّ نقابة المحامين، وهي الأولى التي اقتنصها خصوم الشيوعيين، كانت آخر منظمة تنشر نتائج انتخاباتها خلال فترة حكم قاسم. فقد أعيد في ١٩ من تشرين الأول انتخاب (عبدالرزاق شبيب) أحد أنصار عبدالناصر للمرة الرابعة بأغلبية ٤٢٧ صوتا مقابل ١٠٨ نالها (توفيق منير) نائب رئيس مجلس أنصار السلم(٢٦).

قدر لإتحاد الطلبة -وهي المنظمة الوحيدة شبه السياسية على صعيد القطر كله- أن تبقى بيد الشيوعيين حتى النهاية. فبعد مؤتمر الاتحاد الأول في ١٩٥٩ لم يجر انتخاب للاتحاد. إذ طبعه الشوعيون بطابعهم كلية ووضعوا عليه ختمهم. اعترضت السلطة على إجراء انتخابات ثانية لأنها كانت تتوقع فوزاً شيوعياً آخر. ثم رفضت الموافقة على إجراء انتخاب، منعا لنشوب حرب ضروس بين الطلاب في طول البلاد وعرضها. وفي ١٩٦١ بدأت قبضة القيادة المنتخبة ترتخي. إذ أخذت اللجان الإقليمية في أوائل العام تنفصل عن الاتحاد، ومنها لجنة محافظة الرمادي، وهي المحافظة التي بقيت أبدا طليعة القومية. وفي شهر كانون الأول ١٩٦١، عقد مؤتمر تأسيسي في كلية الطب ببغداد باسم (الاتحاد الوطني لطلبة العراق) وقد كان له وجود منذ بداية تلك السنة، وقيل تبريرا لوجوده إنّه ضروري لمقاومة الشيوعيين(٢٧). لكن سرعان ما صفي هذا الاتحاد

(٢٣) الفجر الجديد: ٢٣ من كانون الثاني ١٩٦١.
(٢٤) وكالة الأنباء العراقية: ٢ من كانون الثاني ١٩٦١.
(٢٥) عراق تايمس ٢١ من كانون الثاني ١٩٦١.
(٢٦) الحياة: ٢٠ من تشرين الأول ١٩٦٢.
(٢٧) صوت الأحرار: ٧ من كانون الثاني ١٩٦١، المبدأ ٩ من كانون الثاني ١٩٦١، البيان ١٢ من كانون الثاني ١٩٦١، الجماهير ٤ من حزيران ١٩٦١.

ذو الميول القومية الصارخة ومع هذا فقد واصل النشاط سرا بقيادة (مقداد العاني) ورسخ أقدامه في الوسط الطلابي ليغدو بعد سقوط النظام الممثل الرسمي لطلبة العراق.

وتلاشت المنظمات التي استخذمتها الشيوعية بمثابة واجهات. ولم يعد يبدر منها أي نشاط. وحل «اتحاد الشبيبة الديمقراطية» رسميا في شهر نيسان ١٩٦١ لأنه تلقى مساعدة مالية من «حزب سياسي معين». ورفض اعتراض له قدم إلى محكمة التمييز[٢٨].

لم تحل رابطة النساء العراقيات رسميا. وبقيت حتى مجيء البعث إلى الحكم في ١٩٦٣ إلاّ أنّها كانت هدفا مستمرا للمضايقة طوال ١٩٦١. إذ أغلقت أغلبية فروعها في المحافظات. ولم يعقد لها مؤتمر. وفي بداية العام ١٩٦٢ أزعجت السلطة بطلب إجازة لعقد مؤتمر إلاّ أنّها لم تتلق جوابا[٢٩]. وبلغت حركة السلم مرحلة صعبة في علاقتها بالنظام وعانت اضطهادا شبيها بما عانته رابطة النساء وغيرها من المنظمات التي يشرف عليها الشيوعيون. وكانت عناصرها البارزة تعتقل وتحتجز في السجون بين فترة وأخرى. وفي شهر أيار ١٩٦١ أصدر (العبدي) أمرا بغلق فروع الحركة ومكاتبها في كل أنحاء العراق بدعوى عدم وجود ضرورة لها، لأن العراقيين كافة هم أنصار سلام. وهي ملاحظة كان قاسم قد ذكرها سابقا[٣٠]. إلاّ أنّ المنظمة لم تحل رسمياً، وكانت تجاز أحيانا للقيام بنشاط معين في «تحريم القنبلة الذرية» مثلا. أو بعقد اجتماعات لأغراض لا ضرر منها. وعقد مؤتمرها السنوي في ١٩٦١، وهو آخر مؤتمر للمنظمة إذ لم يعقد مؤتمر لها في ١٩٦٢[٣١]. ولم يعترض على نشر تصريحات لها تتمشى مع سياسة الحكومة، مثل تصريحاتها حول الكويت وحول مؤتمر بلغراد في شهر أيلول ١٩٦١. وأهم من كل هذا أنّ (عزيز شريف) رئيس الحركة في العراق ظل يتمتع بمنزلة عند قاسم شخصيا. وبقي يحظى بمقابلات معه ويسافر إلى الخارج لتمثيل المنظمة في مؤتمرات دولية.

ما الذي جعل هذه المنظمة الواجهة تنال معاملة خاصة؟ لا يمكن الوصول إلى نتيجة قاطعة. واضح أنّ القرار هو قرار (قاسم) الشخصي ولعله كان يريد بهذا أن يبقي

(٢٨) العهد الجديد ٢٧ نيسان و ٢٩ حزيران. الزمان ٩ أيار ١٩٦١.

(٢٩) البلاد ١٥ و ٢١ شباط، و ١٤ آذار و١٦ نيسان ١٩٦٢.

(٣٠) الزمان ٩ من أيار ١٩٦١.

(٣١) البلاد ١٢ من كانون الأول ١٩٦١.

خطأً واحداً مع ح.ش.ع حياً. أو ربما رأى في الحركة صمام أمان لخيبة أمل الشيوعيين. أو ربما كان الدافع مودة (لعزيز شريف) الذي كان لا يفتأ يعرب له عن ولائه، ويبثه أعجابه باستمرار وبدون حدود، بعكس الموقف الذي اتخذه قادة الشيوعيين كافة، ربما كان هذا هو السبب الرئيس.

واصل حزب «الصائغ الشيوعي» حياة الظل حتى سقوط (قاسم) وعقد مؤتمره الأول في ٩-١١ من تشرين الثاني ١٩٦٠ بعد ستة أشهر من التأجيل (أنظر ما سبق). وعقد مؤتمره الثاني في ٢ من كانون الأول ١٩٦١ ومؤتمره الثالث في ٣ من كانون الثاني ١٩٦٣. وكان «الصائغ» ينتخب كل مرة قائدا للحزب على رأس لجنة مركزية مؤلفة من أشخاص لا يعرف لهم دور في الحياة السياسية العراقية إلاّ هذا.

كانت التقارير السنوية التي يلقيها «الصائغ» مطولة، ومهيأة لتؤدي إلى هتافات بحياة «حزبنا الشيوعي» و«الزعيم الأمين». وكانت أحيانا تضرب على نغمة الواقع عند الشكوى من «تعنت الرفاق المترددين» الذين ما زالوا يرفضون الانخراط في صفوف الحزب الشيوعي العراقي الشرعي.

قيل إنّه كان لحزب «الصائغ» ثمانية فروع في أنحاء البلاد. ويبدو أنّها كانت غير فعالة مطلقا. وفي شهر تشرين الثاني ١٩٦٠ احتجبت صحيفة «المبدأ» بسبب «العجز المالي الشديد»[٣٢]. ثم ظهرت ثانية في شهر شباط ١٩٦١ كصحيفة أسبوعية رسميا ولكنها كانت تصدر في مواعيد أبعد من ذلك بكثير.

ووجد نوع من المشاركة غير المباشرة للحزب الشيوعي العراقي في الصحيفة على شكل رسائل موجهة إليها، بين حين وآخر، من أعضاء ح.ش.ع يتظلمون فيها من الاضطهاد الذي يتعرضون له. وتقارير حول الدسائس التي تمارس ضد النقابات. وغير ذلك من المشاكل[٣٣].

عندما أوقف الحزب الوطني التقدمي نشاطه في صيف العام ١٩٦٢. قال في بيانه الأخير «إنّه بقي وحيدا في الميدان»[٣٤]. إنّ تجاهل حزب «الصائغ» يظهر كم كان هذا الحزب قليل الحظوة عند المواطنين العراقيين.

---

(٣٢) المبدأ ٤ من شباط ١٩٦١.

(٣٣) أنظر مثلا: مبدأ ١٤ من تشرين الأول ١٩٦٠، ٧ من آب ١٩٦١ و ٩ من كانون الأول ١٩٦١.

(٣٤) البيان: ٢ من تموز ١٩٦٢.

بقي الحزب الوطني الديمقراطي إلى الأخير معينا لمنتقدي النظام لا يمكن إسكاته. إلاّ أنّ افتقاره إلى الفاعلية بسبب أزماته الداخلية المتكررة ما لبث أن وضع حدا نهائيا لوجوده الفعلي.

انعقد مؤتمر الحزب السابع في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٠. وأصغى إلى خطاب (الجادرجي) المستفيض الذي كان يدور بصورة أساسية حول عدم ثقة الرئيس منذ البدء بالنظام الثوري. وبرر ذلك بالوقائع والأحداث. وجرت الإنتخابات لتسفر عن فوز القيادة السابقة كما تبلورت بعد انشقاق (حديد) وأنصاره(٣٥).

لو توقع أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بأنهم سيخرجون من مؤتمرهم السابع متحدين متجددي الشباب، فإنّ أملهم هذا سرعان ما خاب. فـ(الجادرجي) مصدر فخر الحزب وعماده، كان أيضاً عامل دماره باعتقاد لا مساومة فيه بعصمة أحكامه السياسية. وبإحساسه السريع بجرح مشاعره. وقد أدى هذا إلى عجزه عن ترؤس روتين الفريق العامل في الحزب. كان السبب الذي أدى إلى تمزق الحزب الوطني الديمقراطي هو: هل أنّ قاسم مازال جديرا بالثقة؟ وتلك مشكلة على درجة قصوى من الأهمية. و(الجادرجي) وهو رئيس «اللاءات» وجد جانبا لا بأس به من أدمغة الحزب معه يقولون «لا». على أنه كان يؤمن بتعاون بين كل الدستوريين مع الشيوعيين. وهذا موقف غير عملي لا يمكن السير عليه بالنظر إلى الأوضاع الراهنة لاسيما بعد طرد الجناح اليساري من الحزب في ١٩٥٩. كان موقفا لا مناص من أن يجد (الجادرجي) نفسه فيه وحيدا تقريبا. في حين ينتظم رؤوس أعوانه ضده صفا واحدا على رأس أغلبية صامدة لا تلين قناتها. لم يكن من طبع الجادرجي المبالاة باعتبارات تكتيكية عندما تكون المبادئ الأساسية لسياسته موضع خطر. وجرت محاولات وجدالات خلف الستار حول ما إذا كان يحبذ إعادة تأسيس جبهة وطنية، بعد أن سبقها عرض استقالة من (الجادرجي) في ٧ من آذار ١٩٦١ فرفض(٣٦). عندها تكررت أزمة السنة الماضية بكامل صفحاتها. وفي اجتماع استثنائي للهيئة الإدارية في ١٥ من نيسان استقال من الحزب كل من «هديب الحاج حمود» و«حسين جميل» و«مظهر العزاوي» و«علي عواد النجم» وهم على التوالي نائب الرئيس، أمين السر العام، نائب أمين السر

(٣٥) الأهالي ٢٤ من تشرين الثاني ١٩٦٠.
(٣٦) عراق تايمس ٩ من آذار ١٩٦١.

العام، أمين الصندوق. وكذلك عاد (الجادرجي) يقدم استقالته لكنه أقنع بالبقاء[٣٧].

وتعقدت المسألة لأن «العزاوي» كان صاحب امتياز صحيفة الأهالي ورئيس تحريرها. والقانون لا يسمح بظهور الجريدة إلاّ إذا كان المسؤول عنها مجازا من وزارة الإرشاد. لذلك عاد الحزب مرة أخرى بدون جريدة تنطق بلسانه. وكما هو متوقع لم تكن السلطة مستعدة للتعاون في تعيين خلف للمسؤول المستقيل. وبقيت «الأهالي» محتجبة حتى تمت الموافقة على رئيس تحرير جديد، فعادت إلى الظهور في ٢٠ من آب بعد فترة أمدها أربعة أشهر. وجرت خلال ذلك محاولة لإحباط المماطلة الرسمية بإصدار «صوت الأهالي» لسان الحزب في العمارة، فأحبطت المحاولة بإعتقال رئيس تحريرها على الفور.

وعقد مؤتمر استثنائي في ١٩ من أيار لانتخاب هيئة إدارية جديدة[٣٨]. وكان بلا ريب مؤتمرا يضم أشخاصا أدنى درجة من المؤتمر الأول. ليس فيهم شخصية معروفة على صعيد القطر. وكان يفترض أن يحضر المؤتمر مندوبو المؤتمر الذي سبقه في شهر تشرين الثاني ١٩٦٠ لكن لم يحضر منهم غير ١٩٧ من أصل مندوبي المؤتمر السابع البالغ عددهم ٧٧٩. ولم تتردد الصحافة العراقية في اتخاذ هذا الهزال البادي دليلاً على انحلال الحزب، ولا بد أنّ معنويات المؤتمر انخفضت أكثر بغياب (الجادرجي) الذي كان خارج القطر للعلاج.

ونشرت الهيئة الإدارية بيانا حول نقطة الخلاف الأساسية فأكدت الرغبة العامة في إقامة «جبهة وطنية تضم كل الأحزاب والفئات السياسية في البلاد». إلاّ أنّها نفت قيام الحزب بمفاوضات سرية في هذا السبيل[٣٩]. ولا شك ان الجادرجي كان الموحي بهذا البيان.

في ٢٢ من أيلول عاد الجادرجي من أوروبا وأسرع فورا بتقديم استقالته من رئاسة الحزب إلى الهيئة الإدارية[٤٠].

ذكر الجادرجي أنه توصل إلى نتجة لا رجعة عنها. وهي أنّ الأوضاع في العراق

---

(٣٧) مرآة الشرق الأوسط: ٢٢ من نيسان ١٩٦١، عراق تايمس ١٨ من أيار ١٩٦١.
(٣٨) عراق تايمس: ٢١ من أيار ١٩٦١.
(٣٩) أنظر «الزمان» مثلا: ٣٠ من تموز ١٩٦١.
(٤٠) أعلنت الاستقالة في الأهالي بتأريخ ١ من تشرين الأول. مع تعليق يفيد بأنها ما زالت موضع دراسة من قبل هيئة الحزب الإدارية.

حاليا لا تسمح له بالقيام بواجباته إزاء الحزب. لذلك فإنّه يستقيل من رئاسته ومن العضوية فيه.

إنّ الأزمات التي عاناها الشعب كانت تعود إلى شعور عام بأنه قد حيل بينه وبين العمل في جو من الحرية والإستقلال «تمخضت الثورة بحكم عسكري ربما أمكن تبريره خلال فترة انتقال قصيرة. والغبطة التي قوبلت بها إعادة حياة الحزب في أوائل ١٩٦٠ كانت متأتية من الافتراض بأن هذه الفترة تشارف على نهايتها» لكن «مع الأسف الشديد لم تقدم السلطات المسؤولة دليلاً جدياً على استعدادها لإشاعة الديمقراطية.. بالعكس فقد زادت من تدخلها في الشؤون العامة وشددت في إجراءات الطوارئ العسكرية وزادت من كبت الحريات واضطهاد المواطنين بسبب انتماءاتهم الحزبية ومعتقداتهم ومبادئهم[٤١]. فلم يعد ثم شك في أنّ هذه السلطة العسكرية لا تريد إلا الحكم الذي اختارته لنفسها وفرضته». واستطرد (الجادرجي) يقول: «إنّ الحزب الوطني الديمقراطي لا يؤمن بالعمل السري. وقد برهنت الأحداث والوقائع أنّ المنظمات السياسية العلنية لا تستطيع أن تعمل في ظل حكم عسكري».

وجاء رد الهيئة الإدارية مؤيدا لما كان يتوقعه (الجادرجي) كما يبدو. فقد قررت بالإجماع تأييد كل ما بينه رئيسها في رسائله «بعد مداولات طويلة جرت بحرية. بما فيها التشاور مع الفروع». لكنها تعتذر لعدم استطاعتها قبول استقالته. وأعلنت بدل ذلك إيقاف نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في سائر أنحاء البلاد كليا «إحتجاجا على استمرار الأوضاع التي تسود البلاد حاليا» حتى «يتوفر الجو الديمقراطي الصحي والضروري للعمل الحزبي».

نشر نص بيانات (الجادرجي) وقرار الهيئة الإدارية الذي عقبها في «الأهالي» بعد ثلاثة أسابيع وبحروف كبيرة[٤٢]. ولم تتضمن البيانات الكثير مما لم يتعرض له (الجادرجي) وأنصاره من حجج وأسانيد سابقا. إلاّ أنّ تلميحات (الجادرجي) كانت بمثابة تنازل عن القيادة بأكثر من دلالة واحدة ومن الواضح أنّ قائد الحزب، ومعه

---

(٤١) حادثة أثارت كثيرا من الاهتمام هي طرد أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي من قبل سلطات دائرة السكك الحديد ومديرية الميناء خلال الأيام الأخيرة من ١٩٦٠. ادّعت تلك السلطات أنّ المطرودين شيوعيون متخفون. الأمر الذي نفاه الحزب بشدة واستنكار.

(٤٢) الأهالي: ١٣ من تشرين الأول، وهو آخر عدد يصدر من الصحيفة.

حزبه، ما تخليا عن كل نشاط إلا لأن النظام لا يستأهل أن ينشط حزب مع وجوده.

وفي العدد نفسه أعلنت «الأهالي» عن احتجابها.

مزق (الجادرجي) كيان حزبه التنظيمي. لكنه لم ينتوِ اعتزال السياسة. فقد أوقف نشاطه بدل ذلك على دور أكثر ملاءمة لمزاجه، هو دور المنتقد غير الملتزم برباط، ودور الخبير في المسائل العامة. وواصل هجومه على الحكم العسكري حتى سقوطه، منددا بالتأخر في بعث الحياة الدستورية. وبسياسة القمع التي تمارسها الحكومة في كردستان، وفضح أخطاء أعوانه الخارجين عليه. كان الماضي يملك عليه مذاهبه، فلا تجده يكلّ عن شرح مسلكه والدفاع عنه في كل مناسبة تعنّ له. وتولت صحيفة «المواطن» نشر آرائه وهي صحيفة يومية صدرت بعد تجميد الحزب بثمانية أشهر (٣ من حزيران ١٩٦٢). ولم تتعرض السلطة له ولا للسان حاله. وأشيع أنّ قاسم حاول إسكات الجادرجي بوعدٍ بمنصب وببعث الدستور أثناء حديث شخصي. إن صحّت الشائعة فإنّ قاسما لم ينجح. إنه في الواقع سيكولوجي رديء.

في فترة ما، بدا وكأن انشقاق شهر نيسان ١٩٦١ سيتخمض بولادة ابن للحزب الوطني الديمقراطي. فقد قيل في أيلول من ذلك العام إنّ (حسن جميل) ورفاقه السياسيين يفكرون في تأليف ما دعي بـ(حزب المؤتمر) وأن (مظهر العزاوي) سيتولى إصدار جريدة الحزب. إنّ فكر (حسين جميل) السياسي يدل على أنّ الحزب المنتوى سيكون دستوري النزعة، أي معاديا لقاسم وللشيوعية معا. وداعية صادقا إلى التقارب العربي شريطة أن يحتفظ العراق باستقلاله. إلاّ أنّ الإشعار بالتأسيس لم يقدم ونفى (حسين جميل) أية نية تخالجه في ذلك[٤٣]. وكان في قراره هذا حكمة إذا لم يكن بالإمكان تصور امتداد جذور لحزب معتدل في ظل الوضع السائد.

على إثر ذلك بدأ (حسين جميل) يقيم علاقات مع مجموعة الضباط القوميين الذين كانوا يهيئون للإطاحة بقاسم، على أنه لم يغد متآمرا فعلا. كان دوره مشابها بلا شك لدوره هو وقلة من رفاقه في ثورة الرابع عشر من تموز. فقد تعاطف وأبدى استعداده لإسداء النصح في مسائل ذات طابع عام، دون أن يكون له مداخلة في العمل نفسه.

---

(٤٣) عراق تايمس: ١٨ من أيلول ١٩٦١، الحياة ١٩ من أيلول ١٩٦١، مرآة الشرق الأوسط ٢٣ من أيلول ١٩٦١ «حزب المؤتمر» كان الاسم الذي اقترح لإتحاد بين حزبي الإستقلال والوطني الديمقراطي في ١٩٥٦ إلاّ أنّ (سعيد قزاز) وزير داخلية (نوري) رفض الطلب.

خلا سجل الحزب الوطني التقدمي من الأحداث خلال الفترة التي امتد إليها النظام. وقد انعقد مؤتمره في ٢٧ من تشرين الأول ١٩٦٠ ممثلا لـ٢٧٦٣ عضوا مسجلا ووافق المندوبون بالإجماع على قائمة المرشحين للمناصب الحزبية وعلى رأسها اسم (محمد حديد)[٤٤]. وعقد المؤتمر الثاني في ٢٧ و٢٨ من كانون الأول. وانتخب عين الهيئة الإدارية[٤٥]. ولم يكن أي من أعضاء الحزب البارزين في الوزارة. إلاّ أنّ (حديدا) كان مستشارا للفريق المفاوض مع شركة النفط العراقية في ١٩٦١. وظل (عراك الزكم) محتفظا برئاسة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، مجردا عن كل نشاط.

وكان من نتيجة الظروف لا نتيجة المبادئ - أنّ الحزب الوطني التقدمي سرعان ما انزلق إلى نفس حالة «السلبية» في علاقته مع النظام. وهي نفسها التي ألجأت مؤسسيه إلى الانفصال عن الحزب الأم من أجل الحيلولة دون السلبية تلك. كان صعباً على ذوي الطموح والتجربة والثقافة، وقد حيل فعلا بينهم وبين متنفس ومنفذ لحيويتهم بوصفهم مواطنين ذوي اتجاهات سياسية فكرية، أن يتخذوا موقفاً ودياً من قاسم، بعد أن ولت مرحلة الشباب من عهده ومهما كان حسن النية الذي يكنونه له بالأساس. فقد بقيت عندهم مهمة واحدة هي توجيه النقد في قاعة مؤتمر الحزب. أو في صحيفته «البيان» عادة. ولم يكن بعجيب - نظرا إلى الجذور المتشابهة، أن يجد الحزب الوطني التقدمي، كالحزب الوطني الديمقراطي، شكواه الرئيسة تتركز في الانتقال إلى الحياة الدستورية. وكانت انتقادات الحزب الوطني التقدمي للمعايب والانتهاكات أدق من منافسه وأعمق تحليلا، مصحوبة بمقترحات بناءة، خالية من الشكوكية المغيظة النافذة الصبر التي كانت تسم «الأهالي» و«المواطن». مشجعة ومادحة كل ما يستأهل التشجيع والمدح. إلى هذا الحد بقي الحزب الوطني التقدمي أمينا على خطه في «رفض السلبية». إلاّ أنّ خيبة الأمل بسبب استمرار الحكم العسكري ظلت ملازمة له بشكل حاد[٤٦].

بالأخير فرغ صبر (حديد) هكذا فجأة وبدون سابق إنذار. ففي الثاني من شهر تموز ١٩٦٢. وبعد مطالبة عنيفة أخيرة بوضع الدستور الدائم «الآن»، وانتزاع وعد آخر

(٤٤) البلاد ٢٨ من تشرين الأول ١٩٦٠.
(٤٥) الزمان، عراق تايمس ٢٨ و٢٩ و٣٠ من كانون الأول.
(٤٦) أنظر أيضاً مقابلة مع (حديد): الحياة ١٤ من آذار ١٩٦٢.

من (قاسم) بأن وضعه سيتم في حدود «١٩٦٣»، أعلنت «البيان» عن تجميد الحزب[٤٧]. إنّ صياغة قرار التجميد لم تترك ما يحتاج إلى إيضاح. . «إنّ الحزب اتخذ هذا القرار لأنه لم يعد يرى له أي دور في الحياة العامة الحالية. . حيث لا محل ثم لتنظيم سياسي». وأوضح القرار يأس الحزب الوطني التقدمي التام من ملاحظة جانبية: «إنّ الوضع الراهن يجد جذوره في طبيعة الحكم الحالي».

لم يكنّ الجادرجي ميلاً لقاسم منذ البداية، واعتزاله العمل السياسي في شهر تشرين الأول ١٩٦١ قد لا يدعو إلى الإهتمام باعتباره ناشئا عن كره، أو بغضاء على الأقل. إلاّ أنّ توصل حديد إلى عين الاعتقاد، كانت ضربة شديدة لما تبقى من رصيد قاسم الشعبي. وكردّ فعل للقرار انبرت الصحافة تحمل على (حديد) بين آسفة لخور عزيمته، وبين تلميحات بأنه كان متأثراً بمصالح مالية[٤٨]. باستثناء صحيفة «المواطن» فقد أظهرت ارتياحا هو أشبه بقناع يشف عما تحته[٤٩].

لفظ الحزب الإسلامي آخر أنفاسه في أوائل العام ١٩٦١. وكان موته بألطف ما تمكن قاسم أن يظهره. فقد أمر في ١٥ من آذار بإحضار قادة الحزب الذين كان قد مرّ على وجودهم في السجن خمسة أشهر (انظر ما سبق). وبعد أن تحدث معهم عدة ساعات أرسلهم إلى منازلهم. وبعد مرور أسبوع، أمر الحاكم العسكري بحل الحزب وحظر أيّ نشاط باسمه. وفي الوقت عينه نصح القادة بأن يقدموا طلبا بإجازة لتأسيس «جمعية» لمتابعة أهدافهم[٥٠]. ولم يسمع بعد هذا شيء عن الحزب الإسلامي ولا عن جمعية حلت محله.

في الأسابيع التي سبقت خطوة قاسم هذه، نشر أعضاء الحزب وعدد من علماء الدين والصحف عرائض تطالب بإطلاق سراح زعمائه ورفع الحظر الفعلي عن نشاطه. ويحتمل أنّ المساندة الواسعة لهذه الضجة حملت (قاسم) على تحقيق المطلب الأول ورفض المطلب الثاني في آن واحد.

بخلاف هذا، بقيت علاقات قاسم بالحلقات الدينية هادئة في الظاهر. إلاّ أنّها

---

(٤٧) مرآة الشرق الأوسط ١٦ من حزيران ١٩٦٢، البيان، عراق تايمس ٢ من تموز ١٩٦٢.
(٤٨) أشيع أنّ حديدا أقدم على ذلك انتقاما لتحديد أسعار الصابون، «الشرق» ٣ من تموز ١٩٦٢.
(٤٩) المواطن ٣ من تموز ١٩٦٢.
(٥٠) الزمان: ١٦ من آذار ١٩٦١، الأهالي ٢٣ من آذار ١٩٦١، فلسطين ٢٣ من آذار ١٩٦١.

كانت مشحونة بتوتر خفي. مما يسترعي الانتباه تحفظ «السيد محسن الحكيم» في مقابلة صحفية له في أوائل العام ١٩٦١. هذا الرجل الروحاني الشيعي الذي وصفه الصحفي اللبناني صاحب الحديث «بأقوى شخصية وأكثرها شعبية في العراق»، كان كمن أخذ منه ضمان. إذ لم يجد كلمة واحدة يقولها عن الوضع في العراق ولا عن موقفه من نظام الحكم، سوى أنّ «قانون الأحوال الشخصية» الصادر في ١٩٥٩ (أنظر ما سبق) هو قانون بغيض عند المسلمين ومن الواجب إلغاؤه[٥١].

إلاّ أنّ الحقيقة بقيت حقيقة: في قرارة ضمير قاسم كان ثم ما يؤكد أنه لا يحتفظ بنيات سوء ضد الشعائر الإسلامية. وقد سبق فأكد أن الدستور الدائم سيثبت فيه ثانية بأن الإسلام هو الدين الرسمي للجمهورية[٥٢]. وأنه سيعنى بشؤون الأوقاف ماليا وقانونيا. وكان من مظاهرات تحولات فكر (قاسم) حصول المكاتب الدينية على منح مالية سخية وربط كلية الشريعة بجامعة بغداد. وإحداث صفوف منفصلة للإناث.

لا يعقل أن يتوقع من هذه الإنعامات الممهدة الصادرة من «خارجي» حسن النية أن تبتاع لقاسم تقديرا وشكرا على كل حال.

لم يتقدم حزب «قومي» الإتجاه بطلب الإجازة إلى وزير الداخلية بموجب قانون الجمعيات. وكانت الدعوة القومية قد بلغت دركها الأسفل من الضعف بعد فشل محاولة اغتيال قاسم. وكان أكبر استنزاف لقوى النخبة النشطة منهم قد جرى بعد حركة الشواف الفاشلة فمن لم يعتقل هرب أو صعق ففقد قابلية الحركة.

إنّ الانشقاق الذي حصل داخل حزب البعث في الشرق الأوسط بسبب قبوله زعامة (عبدالناصر) للقومية العربية يرجع إلى العام ١٩٥٩. وفي ١٩٦١ اتسع الشق ليغدو انفصالا علنيا. فقد أكدت «القيادة القومية العامة» في بيروت استقلالها. حين أعلنت عن نفسها في القاهرة (قيادة ثورية) منافسة. مؤكدة ولاءها لعبدالناصر ومن أعضاء هذه القيادة (فؤاد الركابي) و(عبدالله الريماوي). وفي العراق تقررت نتيجة النزاع عمليا بحل القيادة القطرية في شهر تشرين الثاني ١٩٥٩، عند هروب (الركابي) إلى سوريا (أنظر ما سبق). وأعيد تشكيل قيادة «مؤقتة» في شهر شباط ١٩٦٠ ببغداد، أقصت الركابي وأعوانه. ونصبت (طالب حسين الشبيب) أمين السر القطري أولا. إلاّ

---

(٥١) الحياة ١٩ من كانون الثاني ١٩٦١.

(٥٢) عراق تايمس: ١٩ من تموز ١٩٦١.

أنّ (علي صالح السعدي) احتل هذا المنصب في ١٩٦١ بعد الإفراج عنه من اعتقال في سجون قاسم دامت سنتين. وكان هذا أشد تطرفا في معارضة ادعاءات القاهرة بالسيطرة. وكان (شبيب والسعدي) والأعوان الأقربون، هم الأعضاء المدنيون في نظام الحكم العراقي في ١٩٦٣ الذي استمر تسعة أشهر. على أن سجل وقائع حزب البعث ابتداء من ١٩٦١ حتى سقوط (قاسم) يخص الفصل المتعلق بتمهيدات الانقلاب البعثي أكثر مما يخص الموقف السياسي الراهن.

ويحيد بنا عن السياق «حزب الكفاح العربي» الذي يحف به الغموض. فقد وزع في أوائل صيف العام ١٩٦٠ منشورات تدعو إلى الثورة على الدكتاتور عدو العرب. بعد هذا بمدة قصيرة ألقي القبض على حوالي ثلاثين شخصا. وعلى إثرها أعلن قاسم شخصيا بأنه «أوعز إلى المحاكم» بالفصل في قضية «عصابة الجواسيس هذه... التي نجحت في إغواء بعض البسطاء تحت ستار العروبة والقومية والدين»[٥٣]. وبعد فترة من الزمن أطلق سراح هؤلاء بهدوء وبدون ضجة. أو ربما ظلوا معتقلين دون محاكمة. وعلى هذا فإنّ (الحزب) المذكور الذي ذاع اسمه لوقت قصير بفضل تنويه قاسم بنشاطه، يجب اعتباره حزبا سريا لا أهمية كبيرة له.

شهد النصف الأول من العام ١٩٦٠ عودة تدريجية للصحف القومية. ويظهر أن قاسما كان يريد تحقيق معادلة مع غياب الصحافة الشيوعية وهجومها المتصاعد، فعادت صحف (بغداد، والحرية، والحياد، والفجر الجديد، وجريدة الشرق) الأسبوعية إلى الميدان واحدة بعد الأخرى بحسب هذا التسلسل. واستمرت في حملتها على الخطر الأحمر ورحبت ترحيبا حماسيا بعلائم الانفراج في العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة (أنظر ما بعده). وأبدت احتراما لشخص قاسم وترجمت سياساته من زاوية إيجابية على قدر الإمكان.

والأمر سواء بسواء فالصيف الهندي كان قصير الأمد. إذ جرى في بداية آب تعطيل «الحياة» و«بغداد» و«الحرية» ثانية بقرار من (العبدي). واتفق هذا الوقت مع عملية تقليص الصحافة الشيوعية. وربما كان دافع قاسم إلى إسكات الصحف القومية يعود أيضاً إلى قصد المحافظة على التوازن، فصوت «الثورة» الشديدة المضايقة للشيوعيين والموالية جدا لقاسم لم يسمع لفترة من الزمن. إذ اعتقل صاحبها في شهر أيلول ١٩٦٠

(٥٣) البلاد ٣٠ من تموز ١٩٦٠.

بسبب هجومه الجامح على «عوني يوسف» وزير الأشغال والإسكان المعروف بميوله اليسارية. وعطلت الجريدة وبقيت محتجبة حتى إقصاء الوزير عن الحكومة بعد شهرين.

وعطلت صحيفة «الفجر الجديد» في ٢٦ من تشرين الأول. وهي آخر ما يمثل التيار القومي بشكل أكثر إيجابية، ولم تعد إلى الصدور إلا بعد سقوط (قاسم)[٥٤]. واستند (العبدي) في تعطيلها إلى «أنها كانت تثير الفتن والأحقاد بين الشقيقتين سوريا ومصر». إنّ الحقيقة المتوارية وراء هذا الاهتمام الرقيق بعلاقات سوريا مع أسيادها القدماء هي أن (الفجر الجديد) منذ انقلاب دمشق أخذت تشن هجوماً عنيفاً على عملية سوريا الانفصالية، وتصفها بأنها خيانة للشعب العربي. ولم يكن (قاسم) يود أن يبدو شريكا للإنفصاليين السوريين لذلك تجمل بصبر طويل. لكن عندما وجهت (الفجر الجديد) لشكري القوتلي عميد الساسة السوريين، إهانة بسبب تأييده للنظام السوري الجديد، طفح كأس قاسم ولم يبق في سهمه منزع.

أبدى قاسم رأفة غير مسبوقة، بأعدائه القوميين. فقد شهدت نهاية العام ١٩٦١ الإفراج عن آخر سجين منهم حكمته محكمة (المهداوي)، بعد لقاء السجناء مع قاسم في كثير من الأحيان. وأعيدت الحرية إلى كل الساسة والضباط الذين أدينوا بجرائم ارتكبوها في أيام العهد الملكي. كما صدر العفو عن رشيد عالي وشريكيه، والمتمردين في حركة الشواف وشمل أيضا البعثيين الذين تآمروا على حياته. وأعيدت إلى كثير منهم ممتلكاتهم وحقوقهم التقاعدية. وكان العفو الأشد إثارة هو الإفراج عن عبدالسلام عارف في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦١. نقل من السجن إلى قاسم الذي هب لمعانقته والاحتفاء به ومن ثم رافقه إلى منزله، وأعاده إلى الجيش لكن لا إلى الخدمة الفعلية فيه. وسجل عارف امتنانه وحبه الأخوي في مقابلة صحفية له في ثاني يوم[٥٥].

وبذلت عروض عفو عن الهاربين والمنفيين. ولما كان هؤلاء أحراراً في اتخاذ قرار. ومعظمهم كان غارقاً على نحو مثير في حملات التشهير والحط من شخص

(٥٤) عراق تايمس ٢٧ من تشرين الأول. مرآة الشرق الأوسط ٢٨ من تشرين الأول ١٩٦١. في كانون الأول ١٩٦٢، بدأت تصدر في بغداد صحيفة يومية باسم (الجمهورية) وهي ليست بذات علاقة بلسان حزب البعث ١٩٥٨، هذه الجمهورية احتجبت على إثر انقلاب ١٤ من رمضان.
(٥٥) الأخبار: ٢٦ من تشرين الثاني. التقدم ٢٧ من تشرين الثاني.



ناجي طالب



محمد صديق شنشل
سكرتير حزب الاستقلال



علي صالح السعدي
أمين سرّ البعث في ١٩٦٣



فؤاد الركابي
أمين سرّ البعث ١٩٥٨-١٩٥٩



أحياء الفقراء في ضواحي بغداد



آلاف من المنازل الصغيرة للفقراء - الخطة الحكومية للقضاء على أحياء الفقراء



العقيد طاهر يحيى التكريتي



العقيد أحمد حسن البكر



النهاية: ملتقطة من تلفزيون بغداد في ٩ من شباط ١٩٦٣

قاسم. فلم يفد من هذه الفرصة إلا قليل ومنهم العميد (ناجي طالب) والعقيد (مدحت الحاج سري) وكلاهما لم يكن متآمرا بطبعه وهما لا يشبهان الكثير من رفاقهما ضباط الجيش العراقي.

قدم قاسم البرهان في السابق على أنه لا يحب الخصومة من أجل الخصومة نفسها. هذا فضلا عن وجود أسباب معقولة كثيرة للصفح والعفو منذ ١٩٦٠ فصاعدا: البلاد تتوق إلى الاستقرار. العهد البائد لا أمل لأصحابه بالعودة، وبالتأكيد لا مجال له لاستخدام القوة. وإنّ الجيش بصورة عامة، لم يُدنِ المتآمرين القوميين وبينهم من هو في الخدمة، الأمر الذي أدركه قاسم ولا غرو، ربما اعتبروا حمقى متهورين ذوي خرق. لكنهم لم يخرقوا التقاليد الأساسية لسلك الضباط أو معتقداته. وأخيراً ربما اعتقد قاسم بطريق الاستنتاج أن بعض أجهزة أمنه هي أكفأ مما هي في الواقع، وهو ما برهنت عليه لحد تلك الفترة.

ومهما يكن فقد بقي شيء مجاف للمنطق. هناك دلائل لا تحصى، ومن بينها تصريحات مباشرة صدرت عن قاسم. تظهر وكأنه على ثقة تامة بأن أي معارضة لنظامه هي في جوهرها خبيثة شريرة فضلا عن كونها لا تخدم الوطن. ولكونه إنسانيا بطبعه فإنّه ما كان يستطيع أن يؤمن بأن هؤلاء الضباط والساسة هم خبثاء وأشرار بعيدين عن الروح الوطنية، وهو على معرفة بالكثير منهم مدة سنوات - ولهذا كان من واجبه تصفيتهم. إنّهم أغبياء، مغرر بهم، لكنهم سيتبينون الحقيقة بعد أن لقنوا درسهم، وسيقبلون شاكرين رأفة قائدهم بهم عندما سمحت الأوضاع العامة له بذلك.

الفصل السابع والعشرون

الحرب الكردية

ستة عشر شهرا مرّت على المؤتمر الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني، المنعقد في شهر أيار ١٩٦٠، قبل اندلاع الثورة الكردية المعروفة. وهذه الفترة تزودنا بسجل لتدهور العلاقات وتصاعد الخلاف بين كل من الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني بدون أن تلوح في الأفق يد قادرة على هداية أي منهما إلى سواء السبيل. هناك حقيقتان بارزتان: الأولى تردد المسؤولين الرئيسيين من الجانبين في تخطي شفير الهاوية، والثانية ازدياد البرود بين (ملا مصطفى البارزاني) وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني. وإن كانا متفقين في يأسهما من قاسم.

بدأت صحيفة الحزب (خَبات) تكشف عن خيبة أملها من موقف الحكومة إزاء القضية الكردية بعد فترة وجيزة من ختام مؤتمر الحزب. وكان الإنتقاد على ما زعموا - يتم بأسلوب بناء، مثلا: مجموعة من العمال طردت من مؤسسات حكومية بسبب انتمائها إلى الحزب... المدير العام للدراسات الكردية لا عمل له.. الشعارات التي سمح الحكم برفعها رسميا في إحتفالات ١٤ من تموز تجاهلت القومية الكردية... وإن تمنّت (خَبات) أن لا يكون هذا الإغفال متعمدا. كردستان لا تنال حصتها العادلة من مشاريع الإعمار.. السلطة تتجاهل شكوى الفلاحين الكرد. وما أن تقدم العام حتى باتت الشكاوى الكردية أوسع شمولا، والحكومة أشد عداءً. وفي شهر تشرين الثاني ١٩٦٠ قدم (إبراهيم أحمد) إلى المحاكمة بوصفه صاحب امتياز «خَبات» بتهمة «إثارة النعرات القومية وبث التفرقة»[١]، فبرأته المحكمة. إلاّ أنّ تقديمه للمحاكمة كان انطلاقا جديدا في التجربة الكردية على عهد قاسم[٢]. في الوقت عينه عطلت الصحيفة

---

(١) عراق تايمس: ١٧ من تشرين الثاني ١٩٦٠.

(٢) راجع الملحق التاسع والعشرين.

الأسبوعية الكردية «دَنكي كورد» لمدة عشرة أشهر، وفرضت غرامة على رئيس تحريرها لحملته على السلطة الرسمية بسبب موقفها المشبع بكراهية الكرد[٣]. كلا الواقعتين كان مؤشرا إلى أنّ (العبدي) لن يقف من الصحافة الكردية موقفا أكثر تساهلا من موقفه إزاء الصحافة العربية - وإن كان قد أطلق لها العنان حتى تلك الساعة.

في شهر كانون الثاني ١٩٦١، أدى الضغط المتجدد لتطوير الثقافة الكردية لاسيما لأعمال المديرية العامة للثقافة الكردية - (بقاسم) إلى إلغاء مؤتمر المعلمين الكرد المزمع عقده في «شقلاوة» خلال شهر شباط، وفي ١٢ من هذا الشهر أتى في خطبة له عامة إلى شرح كلمة «كردو» بمحاولة منه للتأكيد مرة أخرى على الوحدة العراقية، فقال: «إنّه تسمية أطلقها ملوك الفرس الغابرين على المحاربين الشجعان الذين انضمت ذريتهم إلى جيوش المسلمين الفاتحين»[٤]. وكان قصد قاسم بهذا التفسير، أن يتملق في حين أنه توعد. فبالنظر إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني كان هذا الإنكار الضمني للقومية الكردية مؤكدا لأسوأ ظنونه. واستفزت «خَبات» بتعليق في صحيفة الثورة. جاء فيها أن العراق كان شعبا واحدا وليس مجموعة من الشعوب، وطالبت بأن يوجه إلى هذه الجريدة إنذار رسمي. وقد حز في نفوس القوم أن قاسما لم يقدم على شيء من ذلك[٥].

وآذن تبادل التصريحات بتدهور آخر في العلاقات الكردية مع الحكومة. حتى كادت القطيعة تكون في حكم المؤكد وقتئذ. في ٣ من آذار صدرت مذكرة توقيف ثانية بحق (إبراهيم أحمد) لا بتهمة سياسية بل بتهمة ارتكاب جناية عادية هي المشاركة في حادثة مقتل (صديق ميران)[٦] رئيس عشيرة (خوشناو) وأحد مؤيدي قاسم، وكان قد قتل في شهر شباط بالقرب من «شقلاوة». وعلم أنّ القتلة هم من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني أو مؤيديه. واعتقد قاسم بأن ثمة مسوغاً قانونياً لجعل سكرتير الحزب ضالعا في الجريمة، أنكر إبراهيم أحمد هذا الزعم بشدة. ثم ألغيت مذكرة التوقيف في اليوم التالي. إلاّ أنّه وجد في هذا إنذاراً فاختفى عن الأنظار يومها ولكنه لم يترك بغداد.

---

(٣) الفجر الجديد: ١٥ من كانون الثاني.
(٤) الزمان ٢٢ من شباط ١٩٦١.
(٥) الثورة: ٢ من آذار ١٩٦١. خَبات ٦ و٧ من آذار ١٩٦١. عراق تايمس ١٧ من آذار ١٩٦١.
(٦) الأهالي ٢٦ من شباط و١٤ من آذار ١٩٦١.

أمر غريب يلفت النظر، رغم صغر شأنه في مرسح العراق المعقد. هو أنّ (إبراهيم أحمد) ظل صاحب امتياز الصحيفة الناطقة بلسان الحزب، في حين كان شخصه بعيدا عن متناول يد السلطات. على أنّ هذا لم يدم، ففي الثاني والعشرين من آذار صدرت (خَبات) رسميا لآخر مرة. إذ إنها عطلت بعده على أثر خطاب ألقاه (جلال الطالباني) بمناسبة عيد نوروز في الحادي والعشرين منه[٧]. قد لا تكون العبارات التي فاه بها (الطالباني) أشد وقعا في هذه المناسبة من تلك التي أطلقها العديد من رفاقه في الأشهر الأخيرة. إلاّ أنّ صبر الجهتين كان قد نفد. ولم تمر إلا أيام حتى عطلت جريدة (كردستان) إلى أجل غير مسمى وكانت هذه الجريدة التي تصدر باللغة الكردية منذ الخامس من آذار تحمل اسم (إبراهيم أحمد) بوصفه صاحب امتيازها واسم (الطالباني) رئيسا لتحريرها. وقد صدرت بدلا من «خَبات» بعد تعطيلها[٨]. فلم ينجح هذا التدبير وبقيت الحركة القومية الكردية منذ ١ من نيسان ١٩٦١ بدون صحيفة مجازة.

وبقي ظل الحزب الديمقراطي الكردستاني يمر باهتا في ضوء الغسق. لم تتعرض السلطة لفرعي الحزب الرئيسين في بغداد وسليمانية إلاّ أنّها أغلقت فروعه الأخرى في الموصل وكركوك ودربندي خان مثلا. وألقي القبض على أعضاء الحزب البارزين وأودعوا السجن ثم أطلق سراحهم ثم أعيدوا إلى السجن ثانية. واختفى الباقون أو رحلوا إلى الشمال. إلاّ أنّ لجنة الحزب المركزية ظلت تعقد اجتماعاتها في بغداد لكن بسرية تامة وفي بيوت خاصة متخذة بعض الاحتياطات. وكادت الاتصالات مع الحكومة تتوقف ببداية العام ١٩٦١. إلاّ أنّ الحزب وجه في شهر حزيران نداءً أخيراً إلى قاسم «مستندا إلى دستور تموز ١٩٥٨ المؤقت»[٩]، فلم يتلق عنه جوابا. ويظهر أنّ قاسما ما عاد قادرا على تحمل أولئك المتصلبين المعاندين الذين يأبون قبول وجهة نظره وتفسيره لمعنى وحدة التراب العراقي والشراكة العربية الكردية.

وأصاب وضع القبائل تدهور إلى الحد الذي لم يعد بالإمكان معالجته. وفي الخامس من تشرين الأول ١٩٦٠ غادر ملا مصطفى العراق إلى الاتحاد السوفياتي

(٧) د. كينان: الكرد وكردستان. لندن ١٩٦٤ ص٦٣.
(٨) مرآة الشرق الأوسط: ١١ من آذار ١٩٦١. ومعلومات خاصة.
(٩) أنظر نداء الأمير كامران بدرخان إلى الأمم المتحدة في ١٥ من حزيران ١٩٦٢ ميدل إيست جورنال: المجلد السادس عشر العدد ٣ الص٣٧٣-٣٧٤.

ظاهريا للمشاركة في احتفالات ثورة أكتوبر. إلاّ أنّ غرضه الحقيقي هو العمل على إقناع السوفيات بممارسة ضغط على قاسم كي يقوم ببعض التنازلات للقومية الكردية. لكنه فشل في مسعاه(١٠)، وعاد إلى بغداد في ١٣ من كانون الثاني ١٩٦١. وفي أثناء غيابه نشب قتال عنيف بين البارزانيين وجيرانهم الزيباريين والبرادوستيين. وزعم الوطنيون الكرد فيما بعد أنّ قاسما انتهز فرصته عامدا فأطلق القبائل المعادية ضد البارزانيين أثناء غياب زعيمهم. وأن عملية الغدر هذه كانت قد اختمرت في ذهنه عندما سمح لـ(ملا مصطفى) بمغادرة العراق. لا حاجة تدعو إلى هذه التخريجات فقد كان (قاسم) واثقا بأن (ملا مصطفى) سيعود من موسكو خالي الوفاض وكان يؤمل أن يتعظ الزعيم الكردي بالخيبة التي واجهها. إلاّ أنّ هذه التهمة تشير إلى الدرك الذي وصلته سمعة (قاسم) في النفاق كما يظهر مقدار الحقد المتنامي بين الطرفين. والأمر سواء إن كان هذا أم ذاك. فالمسألة هي أنّ (ملا مصطفى) عاد وهو غاضب وقد تبددت أوهامه في إمكان توقع أي بادرة طيبة من خلال حسن نيةّ (قاسم). وارتفعت معنوياته القتالية بالأنباء الواردة من الشمال مؤخراً. وترك بغداد في متنصف شهر آذار قاصدا «بارزان» ويظهر أنه لم يلق معترضا وإن كان يتوقع أن يقبض عليه ويعتقل إذا بقي في العاصمة.

بعودة (ملا مصطفى) إلى مسقط رأسه، أصبح فإذا به الشخصية المهيمنة في الشمال الكردي. لكنه لم ينجح في تحقيق انسجام وتآلف ضمن القيادة الكردية. وهذا يعزى بصورة خاصة إلى علاقته بالحزب الديمقراطي الكردستاني الذي ما زال مركزه في بغداد ومازال هو رئيسه إسميا. كان (ملا مصطفى) يتكلم دون تحفظ وبمرارة بلغت حد الكره ضد ما ادعاه من قصور ذاتي في ساسة الحزب وتخاذلهم وعدم كفاءتهم وصلافتهم الناجمة عن اعتزازهم بثقافتهم. مستفردا (إبراهيم أحمد) بمقت خاص. وكان (إبراهيم) من جانبه على عين الدرجة من الصراحة في شكواه من أنانية (ملا مصطفى) ونزعته الاستبدادية وتحكمه الفردي، وجهله القبلي، بل حتى افتقاره إلى الإخلاص. لكن في الوقت الذي لم يكن غيظ (ملا مصطفى) يقلل من أهلياته ورويته،

---

(١٠) هذا ما أكده «شمدت» و«أدامسن» و«كينان». وهناك دلائل غير مباشرة على رفض السوفيات تقديم المساعدة. أدلى بها قاسم نفسه في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٦١، عندما انساق بعيدا ليبرّئ الإتحاد السوفياتي من كل علاقة أو مسؤولية عن الثورة الكردية (وكالة الأنباء العراقية ٢٦ من أيلول ١٩٦١).

فقد بقي (إبراهيم أحمد) أبدا يدعم البارزاني ويعتبره الرئيس الذي لا يستغنى عنه في النضال. وليس هذا مجرد أقوال عابرة. فالحزب الديمقراطي الكردستاني لم يأت طوال حياة قاسم على الأقل، بأية حركة تشوب ولاءه (لملا مصطفى) بوصفه زعيما وطنيا. والحكم الأعلى في الأمور السياسية فضلا عن كونه القائد العسكري العام.

إنّ وصفاً تفصيليا للقتال الذي تواصل في كردستان العراقية منذ العام ١٩٦١ حتى سقوط قاسم، يخرج عن مقاصد هذا الكتاب. وإن (دانا آدم شميدت) مراسل صحيفة (نيويورك تايمس) سبق فأطلق على مظهره المعقد عبارة «كابوس من الارتباك». وكان هذا المراسل قد قضى ردحا من الزمن مع الثوار في العام ١٩٦٢[١١]، إلاّ أنّ الملامح الرئيسة لا يصعب تمييزها[١٢].

ظل حجم الحرب يتسع جغرافياً وسياسياً. ونشب القتال أولاً في الشمال الغربي في ربيع ١٩٦١ متخذا شكل هجوم وقائي - عقابي شنه البارزانيون وحلفاؤهم من القبائل على الزيباريين وأنصارهم. وتمخضت المعركة مبدئيا بنصر ساحق للبارزانيين الذين احتلوا مساحات كبيرة من مواطن «العدو»، وأحرقوا عددا من القرى ودفعوا بالآلاف من اللاجئين عبر الحدود التركية.

من الأقليات الصغيرة في منطقة النزاع، إنحازت القرى الآثورية إلى البارزانيين، وهؤلاء محاربون أشداء ذوو تقاليد قتالية وهم دوما على علاقة سيئة مع السلطة. ولما اندلعت الثورة إلتحق الآثوريون بالقوميين الكرد بالمئات، ونالوا احترام حلفائهم لشجاعتهم وتفانيهم. ومقابل ذلك نالوا من الزيباريين التفاتاً يفوق التفاتهم إلى الآخرين، فمن الفظائع التي ارتكبها هؤلاء وما زالت تستذكر بمرارة شديدة حرق الكنيسة الآثورية في العمادية[١٣].

هناك ما يشير إلى أنّ التركمان ساندوا الحكومة فيما بعد، فكان الثوار يتحينون الفرص لإلحاق الأذى بهم، إلاّ أنّ دورهم في الحرب لم يكن بارزاً.

---

(١١) شمدت: ص ١٩٠.

(١٢) راجع الترجمة العربية التي نشرناها لكتاب دانا آدم شمدت بعنوان «رحلة إلى رجال شجعان في كردستان» (طبعة دار الحياة للنشر - بيروت ١٩٧١). (المعرب).

(١٣) الكنيسة التي تم نهبها وحرقها تعود لطائفة الكلدان الكاثوليك. وقد تم ذلك في وقت متأخر. عندما فكت القوات الحكومية والجاش (المرتزقة) الحصار الذي ضربه الثوار على البلدة وفي داخلها الحامية. (المعرب).

المرحلة الثانية المبتدئة بأوائل أيلول ١٩٦١ شهدت امتدادا للأعمال الحربية نحو الشرق والجنوب الشرقي ما وراء «رواندوز» وباتجاه «سليمانية» بمسافة كبيرة. والأهم من هذا أنّ قوات بارزان اشتبكت اشتباكا فعليا مع الجيش العراقي.

مما لا شك فيه أنّ كلا من قاسم وملا مصطفى ما كانا يريدان أن تنشب حرب صريحة، إلى أن أصبحت حقيقة واقعة. ومن المؤكد كذلك أن كلا منهما كان يعزو إلى الآخر نوايا عدوانية ضده. وعلى هذا الأساس كان من الأمور المسلمة عند (ملا مصطفى) والحزب الديمقراطي الكردستاني أنّ تحريك قاسم قطعات الجيش إلى الشمال في صيف ١٩٦١ إنما هدف إلى القيام بهجوم واسع النطاق على المنطقة التي يحتلها البارزانيون. من الجهة الأخرى قد يمكن أن يغتفر لقاسم اعتقاده بأنّ الهجمات التي تعرضت لها مخافر الشرطة والحاميات المنعزلة حينذاك إنما جرت بأمر من (ملا مصطفى).

لم يكن ثم أساس أو قرينة لأي من هذه الشكوك على ما يبدو. ففي صيف العام ١٩٦١ لم يتمركز الجيش هناك بغية إسناد الفرقة الثانية، التي كانت مقرات حامياتها في المحافظات الأربع الشمالية منذ سنوات عديدة. مع أن بعض التغيير طرأ على تنظيم الفرقة لضمان سرعة الحركة. ولدينا من الجهة الأخرى دلائل قاطعة من (ملا مصطفى) و(إبراهيم أحمد) بأنهما بذلا كل ما بوسعها لتفادي الصدام مع القوات الحكومية، أو لإرجائها على الأقل. لكنهما سلما بفشلهما في كبح جماح مؤيديهما في أي وقت من الأوقات[١٤].

في بداية شهر أيلول وقعت حوادث خطيرة في كل كُردستان، إبتداءً من «زاخو» في الشمال الغربي وانتهاءً بـ(دربنديخان) في الجنوب الشرقي. من جملتها احتلال بلدة «زاخو» حيث لا يوجد ثم حامية عسكرية وقتذاك، إحتلها مؤيدو الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذين كانوا يعملون بصورة مستقلة. وعندها بدأ فرار ضباط الجيش الكُرد وغيرهم من المراتب على نطاق واسع.

حتى تلك الساعة كانت الحكومة مترددة. على أن التدهور السريع في الموقف لم يعد إخفاؤه ممكنا عن الجمهور. وزحفت إلى الصحف أنباء تلمح إلى وجود «عنف» و«فوضى» في الشمال غير محددة المعالم. الشرارة الأخيرة للحرب قدمها (عباس

---

(١٤) شمدت وآدامسن: من كتابيهما.

مامند) رئيس (آكو) القبيلة العزيزة الجانب التي قدر لها أن تحالف بارزان بوصفها الجارة الجنوبية للزيبار. والظاهر أن السبب المباشر لقيام (مامند آغا) هو شكواه من قانون الإصلاح الزراعي[١٥]. على أن قيامه هذا كان شهادة على استمرارية الولاء القبلي عند الكرد حتى عند قبيلة (آكو) التي استقر معظمها. فقد كانت مستعدة للسير وراء «آغاها» في حرب هذه علتها. في الثاني عشر من أيلول قامت قوات عشائرية كبيرة بقيادة (مامند آغا) بإيقاع قافلة عسكرية في كمين وهي متوجهة إلى السليمانية من مقر قيادة الفرقة في كركوك - بالقرب من (بازيان) وكبدتها عشرات من الخسائر[١٦].

عد قاسم هذه الحادثة بمثابة إعلان حرب. وفي ١٦ من أيلول أغارت القوة الجوية العراقية على قرية بارزان وقصفتها. ويرى إبراهيم أحمد أن هذه العملية «كانت غلطة قاسم الكبرى»[١٧] التي قررت تصميم (ملا مصطفى) على خوض المعركة[١٨].

في ذلك اليوم اعترف راديو بغداد لأول مرةً بنشوب ثورة كردية مسلحة. وأردف يقول إنّ الجيش وفّق إلى إخمادها. وبذلك هيّأ الجمهور لأنباء اليوم السابق حين

---

(١٥) آدامسن ص٩٧.

(١٦) قاسم في مؤتمره الصحفي ٢٣ من أيلول ١٩٦٣. كانت نهاية مملكة الشيخ محمود البرزنجي الكردية بالقرب من بازيان على يد القوات الإنكليزية- الهندية في العام ١٩١٩.

(١٧) حول هذه المسألة. أذكر أن ملا مصطفى أكد أثناء أحاديثه في مناسبات عدة أنه كان في مسجد القرية وسمع أزيز الطائرة فخرج، ليصك أذنه صدى انفلاق القنابل في الحقول القريبة مع رشقات المدافع الرشاشة بعد أن أفرغت الطائرة حمولتها على القرية (لم يصب أحد بأذى). بادر ملا مصطفى (لتصحيح الخطأ) فقصد دائرة البرق والبريد في بارزان وأرسل برقيتين متاليتين إلى (عبدالكريم قاسم) مؤكدا له وجوده في بارزان، وأن لا نية له في رفع السلاح ضده، وطالبا أن يلجأ إلى حل المشكلة بشكل سلمي وعارضا نفسه للوساطة، فلم يتلق ردا. وعاد القصف الجوي في اليوم التالي، ووصلت بارزان أنباء (تأكدت بعد مدة) أنّ المرتزقة من قبيلة الزيبار يتهيأون للزحف على بارزان ونهبها والفتك بمن فيها. بعد حديث مع نخبة من رجاله وفيهم عدد من أعضاء الحزب، وجلهم من مقاتلي ١٩٤٥ الذين رافقوه إلى الاتحاد السوفياتي وعادوا معه. إجتمع بأخيه الشيخ أحمد وهو زعيم العشيرة الفعلي الروحي والزمني وأمره مطاع من الجميع، لا يستثني منه (ملا مصطفى) نفسه، فإذن له بالخروج وخروج كل من يريد من أبناء العشيرة. فخرجت معه أغلبية كبيرة ممن صحبه في مسيرة ١٩٤٧، وكثير من شبان بارزان من الجيل الثاني. وباتو ليلهم حسبما يقال في الكهوف وشعاب الجبال القريبة مع بقية أهالي بارزان الذين أجبرهم القصف على ترك منازلهم نهارا. وكانت هذه القوة النواة النخبة في الثورة. (المعرب)

(١٨) معلومات خاصة.

أذيعت برقيات الولاء والتأييد من الشمال.

المرحلة الثالثة من الصِدام أقبلت عندما رمى الحزب الديمقراطي الكردستاني بكل ثقله في الكفاح المسلح. بطبيعة الحال لم يقف قبلها موقف محايد. فاللجنة المركزية كانت مجمعة على الاعتقاد بأن (قاسم) يعتزم إنزال ضربته. إلاّ أنّ الحزب كان خلال الصيف منقسماً في الرأي انقساماً شديداً حول الموقف الذي يجب اتخاذه. فالأغلبية التي كان يتزعمها (إبراهيم أحمد) رأت وجوب تأخير الأعمال المسلحة المكشوفة لأطول مدة ممكنة توخياً لتجميع القوى وتعبئتها، لأن التفوق العددي كان لصالح (قاسم) بدرجة لا تقاس. وكل ما كان الحزب يملكه في ذلك الوقت، لا يتجاوز بضع مئات من البنادق على أكثر تقدير. فضلاً عن هذا، فإن هذا الفريق من اللجنة المركزية اعتقد بأن انتفاضة كردية مسلحة هي أمل (قاسم) الوحيد في جمع كلمة الجيش ثانية ورص صفوفه حوله. وربما كان يستقر في الخلفية شعور بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو أداة سياسية، سوف يتقوض وينحل إذا ما طلب منه بذل مجهود لم يؤهل له. والأقلية التي رأت استباق هجوم (قاسم) بهجوم كردي كانت بزعامة (جلال الطالباني وعمر مصطفى). فقد رأت أن قاسماً لا يستطيع الاعتماد على الجيش لا حربياً ولا سياسياً. وبالأخير وافق الفريقان على إرسال (الطالباني) إلى (البارزاني) استمداداً للنصح فهو «الوحيد في هذا الموقف الذي كان بوسعه تأمين قيادة موحدة والحيلولة دون انشقاق». لكن (ملا مصطفى) بقي مصراً على ضرورة التحلي بضبط النفس الاّ إذا أقدم (قاسم) على استخدام العنف بصورة مكشوفة ضد البارزانيين أو (آكو) أو قبلية الحزب الديمقراطي الكردستاني[١٩].

من المستبعد أن يحافظ الحزب الديمقراطي الكردستاني على موقف غير عدائي، إذا ما قرر (قاسم) استخدام القوة ضد بارزان، وإن رغبت أغلبيته بذلك، إلاّ أنّ قاسماً حلّ هذه المشكلة للحزب بإعلانه في ٢٣ من أيلول في مؤتمر صحفي بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد حلّ لخرقه أحكام قانون الجمعيات. بسبب تخلفه عن عقد مؤتمره السنوي[٢٠]. الجواب البديهي هو أنّ اجتماعاً حزبياً لمؤتمر سادس في شهر أيار ١٩٦١ ما كان يمكن أن يتم دون خشية مندوبيه من اعتقالهم فوراً. إلاّ أنّ زمن

---

(١٩) معلومات خاصة.

(٢٠) وكالة الأنباء العربية ٢٦ أيلول ١٩٦١.

المذكرات والإيضاحات الرسمية كان قد ولى. وفي ٢٥ من أيلول قررت اللجنة المركزية أن يلقي الحزب بثقله إلى جانب (ملا مصطفى) في كفاحه المسلح[٢١]. وبعد هذا بأسبوعين أصدرت محكمة في بغداد قرارها بحل الحزب الديمقراطي الكردستاني لخرقه أحكام المادة الرابعة من قانون الجمعيات «ببذره التفرقة بين أبناء الشعب»[٢٢]، وهو قرار أكثر أصالة وأحفل بالمعنى من قرار (قاسم).

الهجوم الأول الذي أقدم عليه الجيش العراقي لم يغير من الوضع التكتيكي كثيراً، فقد أعاد احتلال بعض القصبات الشمالية التي سيطر عليها الكرد أياماً قلائل من دون أن يلاقي مقاومة منظمة، وعززها بحاميات. وجرت محاولات ضعيفة لتمشيط الريف والاحتفاظ به ما لبثت أن اختفت أنباؤها من البيانات الرسمية الرنانة. ولم يكن لمجهودات الحزب الديمقراطي الكردستاني العسكرية كبير تأثير، على الأقل خلال الشهرين اللذين عقبا قرار اللجنة المركزية بالمشاركة في القتال. وقد اقتضى ثلاثة أشهر أخرى لتمكين الحزب من بناء وحدات مقاتلة حقيقية. في الوقت عينه تحرك (ملا مصطفى) شرقاً، وبالتنسيق مع (عباس مامند) أتمّ إخضاع معظم المنطقة الواقعة بين (بارزان وآكو).

وبحلول شهر آذار ١٩٦٢ كان الوضع الستراتيجي قد استقر بشكل حوفظ عليه حتى نهاية حكم (قاسم). وبقي الريف الكردي الممتد من الحدود السورية حتى حافة حقل نفط خانقين، وهو هلال بطول ثلاثمائة ميل وبعرض سبعين، بيد القوميين الكرد وبقي الجيش العراقي يسيطر عموماً على المدن والقصبات الكبرى وما هو بمستوى مراكز الأقضية وبعض القرى الكبرى التي تسكنها القبائل المعادية للبارزانيين. وكانت الطرق الرئيسة التي يستخدمها الجيش دائمة التعرض للكمائن. إلاّ أنّ قرية بارزان وضواحيها كانت آمنة. تتمتع بحرمة من الجانبين باعتبارها منطقة حياد رغم الغارة الجوية الأولى. وكان هذا بمثابة تقدير للشيخ (أحمد البارزاني) أخ (ملا مصطفى) الأكبر الذي اعتبر الثورة هدراً لا داعي له للدم الكردي. وأعرب مراراً عن ولائه لقاسم وهو وضع احتمله أخوه الأصغر على مضض[٢٣].

---

(٢١) معلومات خاصة. شمدت (ص٧٩) يثبت السابع عشر من أيلول.

(٢٢) الأهالي ١٠ تشرين الأول ١٩٦١.

(٢٣) في الواقع كان ثمة تفاهم مسبق بين الأخوين، أن تبقى بارزان خارج دائرة الصراع. ويظهر أنّ ذلك كان مفيداً للأطراف الثلاثة. بالنسبة للثوار بقيت عائلاتهم في أمان وهم بها على دوام صلة =

كانت القوات الكردية مقسمة إلى قطاعين على أساس المناطق تقريباً، قطاع شمالي تسيطر عليه قوات القبائل تحت أمرة البارزاني المباشرة، وقطاع شرقي إلى جنوب تخوم (آكو)، تحتله قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني المنتظمة تحت قيادة (جلال الطالباني) الذي تحول بسرعة من حزبي سياسي وصحفي، إلى منظم عسكري كفوء وقائد ميدان.

في هذه المنطقة الشاسعة لم تكن القوات الكردية المعبأة بصورة دائمة لتتجاوز خمسة عشر ألفا، منهم حوالي خمسة آلاف أو أقل هم بطانة (ملا مصطفى) القبلية الثابتة. هذه النواة الصلبة من «البيشمركه» شدّ أزرها ضباط كرد تركوا الجيش العراقي والتحقوا بالثورة. إلاّ أنّ عدداً يزيد عن هذا المجموع كان فعلاً في حالة النفير، وتحت السلاح متهيء في الوقت العصيب لدخول المعركة وهو احتياطي يتألف من عدة آلاف (عشرون ألفاً هو تخمين معقول) كان يدعى للخدمة الفعلية بنظام مناوبة حسب مقتضى الحال، كل مقاتل يخدم بضعة أسابيع. أو يشارك في عملية معينة.

كان جيشاً سيء التنظيم، يفتقر إلى السلاح الحديث. وكانت وحداته تميز بأسماء آمريها. أو قادة آمريها عندما لا توجد أوامر قتال منهجية. ولا وجود لوحدات إسناد في هذا الجيش بسبب الافتقار إلى السلاح الثقيل، وعدم وجود خدمات صنوف لعدم وجود ملاكات مدربة. ولم يكن ثم رتب أو بزات موحدة. خلا أن البارزانيين كانوا يميزون بعمائمهم الحمراء. وقد حاولت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الجبهة الجنوبية الشرقية تعميم زي «الخاكي» الموحد بين مقاتليها. لم يكن ثم مقر عام ثابت على أي مستوى و(ملا مصطفى) نفسه كان دائم التنقل مع معاونيه وأركانه. وكان

= وبينها أسرة ملا مصطفى، بالنسبة إلى (قاسم) الذي كان يعشق المظاهر، ولاسيما ما يتعلق منها بهيبته كان قانعا راضياً بأن يبدو زعيم بارزان الأكبر بقريته وعشيرته مخلصاً له يرسل إليه التهنئات وبرقيات الإخلاص كغيره من زعماء القبائل الكردية في المناسبات وعندما يطلب منه ذلك، وأن يبدو ملا مصطفى وكأنه منشق بأفراد قلائل عن باقي العشيرة. ولا شك أنّ الشيخ أحمد البارزاني الذي بلغ أرذل العمر (توفي بعد ست سنوات) ونال منه السجن ولم يكن في وضع يساعده على حمل السلاح الذي يعني تشريد نساء العشيرة وأطفالها وتعرضهم للحرمان، وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد مطلقاً أن الشيخ أحمد الذي بقي طول حياته يشك في حكومات بغداد و حسن نياتها بعشيرته وبالكرد، أن يفرد (قاسم) بعطف خاص أو يعلق على سياسته أملاً. بوسعي التأكيد هنا بأنّ (ملا مصطفى) ماكان يستطيع أن يخطو خطوة واحدة خارج بارزان لو لم يعطه الشيخ (خُدان) بارزان الضوء الأخضر. (المعرب)

تسليح الكرد المقاتلين بأخف ما يكون: بنادق، بنادق أتوماتيكية، رشاشات خفيفة. ومدافع هاون من عيار صغير. لم تكن أجهزتهم اللاسلكية كافية لتغطية المسافات الواجب تغطيتها، وإن كانت كافية لاعتراض برقيات العدو على المستوى التكتيكي. ولاشك أن وسائل النقل الآلية كانت معدومة. واعتبر (ملا مصطفى) افتقاره إلى السلاح الثقيل عائقه الأكبر. وقد يبدو للمراقب الخارجي أن الافتقار التام إلى الأطباء هو عائق مساوٍ في الخطورة وأبعث على الأسى من الوجهة الإنسانية؛ قليل من الجيوش يستطيع أن يتحمل العجز في المواد الطبية كما تحمل الكرد.

في الواقع إنّه تم التغلب على كثير من هذه العوائق والحاجات أو انعدم أثرها بسبب طبيعة البلاد الجغرافية وبناء المجتمع الكردي وكفاءات المحارب الكردي الخارقة. المسائل السوقية كانت بدرجة من البساطة بحيث لم تكن عائقاً جد كبير لتنظيمهم البدائي: يقام مستودع للأسلحة النارية. ويتم التعويض عن الخسارة بالغنائم التي يستولى عليها من الجيش العراقي ومن مرتزقته، ومن كدس مستودعات ومخازن الجيش والشرطة في الشمال. إذ يسربها للمحاربين الكرد أنصارهم ومؤيدوهم. ويبدو أن شراء الأسلحة والأعتدة من أسواق الشرق الأوسط الحرة وبالأخص بيروت لم يكن له دور كبير. إلاّ أنّ النقص في العتاد ظلّ دائما مشكلة أشد خطورة من نقص السلاح، يرد هذا في الغالب إلى أن الاقتصاد في صرف العتاد ليس من طبع الكرد. ويمكن التأكيد على حقيقة لا يعتورها شك بأن اتهامات (قاسم) بأن الدول الغربية تمد الكرد بالسلاح لا أساس لها قط. فلا أحد من الدول أقدم على هذا. وبنفس المستوى يجب أن يفهم من موقف الأحزاب الشيوعية في العراق وغيره. أن الكرد لم يتسلموا مساعدة ما لا من الاتحاد السوفياتي ولا من أي بلدٍ اشتراكي.

كادت وسائل النقل الآليةِ تكون معدومة، إلاّ أنّ هذا لم يكن عائقاً كبيراً في بلاد تشكو نقصاً في الطرق المعبدة. وفضلاً عن هذا فإنّ الطريق العامة الموجودة في حينه ما لبثت أن قطعت بتخريبها. ومنها الجزء العراقي من الطريق المشهورة المبتدئة بأربيل والمنتهية ببحيرة أورميه مروراً برواندوز(٢٤).

---

(٢٤) الطريق المعروفة باسم مهندسها التيوز ب.ل منديل هاملتون التي بدأ بشقها في ١٩٢٨ ووصل بها إلى الحدود العراقية في حاجي عمران في ١٩٣٢، اعتبرت هذه الطريق معجزة هندسية في حينه، كما كانت موضوعاً للكتاب الذي ألّفه هاملتون «طريق في كردستان». ربطتنا بمؤلفه رابطة من الصداقة والعاطفة عن بعد وهو في أواخر أيامه وقمنا بترجمة كتابه في «منشورات شركة دار =

المناطق الثائرة كانت في معظم الأحوال مكتفية ذاتياً من ناحية الطعام والكساء. ويتم اقتناء الضروريات دون صعوبة تذكر بشرائها من القصبات الكبيرة تحت سمع الحاميات العراقية وبصرها.

وكانت حاجات الثوار المالية تسدّ بضريبة الحرب، وتبلغ عشرة بالمائة من المدخول وتجبى من القرى الواقعة تحت سيطرتهم، وهناك الوكلاء المنبثون في كلّ أنحاء العراق لجمع الإعانات قدر ما تسمح به الظروف. كما تجمع أيضاً تبرعات من الكرد في البلاد التي تخف فيها القيود السياسية والقانونية على مثل هذه الفعاليات كلبنان وسوريا وإيران[٢٥]. وتدفع الرياح الطيبة إلى أيديهم أحياناً مبالغ نقدية كبيرة بشكل غنائم حرب.

وصفت قابليات الكرد الحربية كثيراً. القبليون الكرد شجعان مرحون، لا يعرفون الكلال، مدربون على استعمال الأسلحة النارية الخفيفة منذ نعومة أظفارهم، مناسبون تماماً للقتال الذي فرض عليهم. وكقاعدة فإنّ الكردي متفوق كثيراً على الجندي العربي القادم من السهول رغم ما يميزه من التدريب الأفضل والانضباط العسكري.

واجه الجيش العراقي الكرد بقواته الأرضية والجوية ومرتزقته. وكانت الفرقة الثانية بعد نهاية ١٩٦١ تعزز باستمرار بالمشاة ووحدات الإسناد. وفي يوم موت (قاسم) كان في كردستان ثمانية ألوية مشاة من أصل اثني عشر كامل الملاك وهو قوام الجيش العراقي. وفي صيف العام ١٩٦٢ انتقل مقر الفرقة الأولى إلى ضواحي مدينة الموصل من مدينة الديوانية مقرها الدائم. وأنيط بها مسؤولية ذلك الجزء من الجبهة الذي يتعلق بقطاع بارزان في حين بقي مقر الفرقة الثانية في كركوك وأنيطت بها مسؤولية القطاع الشرقي المواجه لقطاع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة (جلال الطالباني). ولم تنشأ قيادة للحركات موحدة. وقيل إنّ قاسماً كان منذ بداية الثورة «يشرف على إدارة العمليات العسكرية شخصياً»[٢٦]. إلاّ أنّ القصة سرعان ما فقدت كل ما تحتويه من الصحة.

= العروبة العالمية للنشر والتوزيع - بغداد ١٩٧٠»، وهو السلسلة الثالثة من (كتاب التآخي). بقي هذا الطريق طوال سني الحرب الكردية المحور الهام الذي تدور حوله وعلى طرفيه المعارك ولم يلحقه ضرر كبير فقد كان الطرفان بحاجة إليه. (المعرب).

(٢٥) الحياة: ٢٠ من أيلول ١٩٦١. معلومات خاصة.

(٢٦) ديلي تلكراف: ١٠من تشرين الأول ١٩٦١.

كان ملاك القوة الجوية العراقية ينتظم في حوالى ستة أسراب من المقاتلات معظمه من نوع «هاوكر هنتر» و«ميغ» النفاثة. وسرب واحد من القاذفات - المطاردات من نوع إليوشن -٢٨.

وجُنّد «الجاش» لمساندة حركات الجيش، وهذا هو الاسم الذي يطلقه الكرد الأعداء على المرتزقة ومصدرهم الرئيس أكبر القبائل المعادية للبارزانيين، كالزيباريين والبرادوستيين إلى جانب قبائل أخرى. ووجد بينها أسر بارزانية حرصت على إبقاء صلتها ببغداد. وجاء وقت كان عدد المرتزقة ينوف على عشرة آلاف. إلاّ أنّ عددهم كان يتقلص كلما حمي وطيس القتال وقل مردوده من الأسلاب. وتتولى الحكومة صرف رواتب لهم وتسلحهم إلى حد ما. إلاّ أنّهم ظلوا ينتظمون على أساس الانتماء القبلي ويظهر أنهم لم يكونوا مرتبطين بقيادة الجيش ارتباطاً يزيد عن التوجيهات العامة(٢٧).

لم يتبع أيّ من الطرفين في الحرب خلال حكم (قاسم) استراتيجية عسكرية واضحة. فقد قنع الثوار بتحكيم قبضتهم على ما في حوزتهم من الأراضي المنبسطة بتدمير قرى العشائر المتعاونة مع الحكومة ودفع سكانها إلى السهل أو إجلائهم إلى خارج الحدود العراقية. ولم يقدموا على محاولة جدية للاستيلاء على المدن أو على معسكرات الجيش العراقي القليلة المحصنة والموجودة داخل مناطقهم. وبذل الكرد أعظم الجهود في محاولاتهم منع الجيش من الاحتفاظ بمواصلاته سليمة مع هذه الجيوب قدر المجهودات التي بذلوها في تخريب الطرق ومنع استخدامها بسد الخوانق فيها بالصخور أو بنسف الجسور. والسمة الرئيسة لهذه الحرب هي نصب الكمائن باستمرار للنجدات العسكرية وقوافل الإمدادات المتحركة على خطوط المواصلات. ولم تكن الكرّات تجري على أسلوب التعرض ثم الانسحاب بل كانت تهدف إلى شلّ حركة وحدات كبيرة جداً من الجيش، أو تدميرها إن أمكن، بالهجوم عليها أو إجاعتها أو إضعاف معنوياتها. بعض هذه العمليات أوقع بالقوات الحكومية ما بلغ ألف إصابة

---

(٢٧) أصل كلمة (جاش) هو (جحش) العربية، والكرد يخففون حاءها ويبقون على علامة الفتحة في الجيم ممدودة لصعوبة نطق الحرف (ح) العربي. ولا يعلم من اخترعها للمرتزقة. ويظن أن البارزاني ملا مصطفى كان أول من استخدمها تحقيراً وازدراءً ببني قومه الذين ينحازون إلى صفوف العدو لقتال اخوانهم، والمعنى المقصود بها لا يخفى عن القارئ. (المعرب).

ونالت من النجاح حظاً كان يُلجئ الجيش في أحيان كثيرة إلى تزويد حامياته المعزولة بالأرزاق جواً. وهو أسلوب غير ناجح كثير التكاليف إذ يقع جانب كبير من الأرزاق الضرورية في يد الكرد.

ولم تحاول الحكومة القيام بهجوم عسكري عام مخطط يهدف إلى إبادة الثوار واحتلال مواقعهم، كما عمد إليه خلفها حكومة البعث في صيف ١٩٦٣. وظلت القوات النظامية البريةّ في حالة دفاع متحصنة في معسكراتها وثكناتها ولم تخرج عملياتها عن نطاق إبقاء خطوط التموين مفتوحة وإحكام الحصار الاقتصادي على مناطق الثوار وتجريد حملات تأديبية بين الفينة والفينة. وكان الاحتياط الكردي من المرترقة أكثر ما يستخدم لتنفيذ عمليات الأرض المحروقة مرتبطة بالعمليات العسكرية النظامية التي أتينا إلى وصفها. ويدخل في هذا حرق المحاصيل الزراعية وذبح الماشية وهدم البيوت والنهب، وهو بالمفهوم الغربي من الأفعال القذرة المخزية. إلاّ أنّه تقليد قديم للحروب القبلية في كردستان.

بمرور الزمن قلّت الاشتباكات بين الثوار الكرد و«الجاش» المرتزقة. لاشك أن المزايا القتالية ليست وقفاً على البارزانيين وأحلافهم. إلاّ أنّهم يملكون ما يفتقر إليه مرتزقة (قاسم) الكرد وهو القيادة الملهمة، والقضية التي ترتفع وتسمو على النزاع القبلي. فقد بات القتال ضد (ملا مصطفى) بالتدريج وبصورة متزايدة عملاً لا يشرّف صاحبه في عين الكردي، ولم يعد في الانحياز إلى جانب السلطة إغراء لدى العناصر الكردية الطيبة.

إنّ العبء الرئيس من المجهود الحربي الحكومي وقع على القوة الجوية، تماماً مثلما كان الوضع إزاء الانتفاضات الكردية في الثلاثينات وأوائل الأربعينات. فمن شهر أيلول ١٩٦١ حتى وقف القتال في شهر كانون الثاني ١٩٦٣ لم تأمن قرية أو مجموعة سكنية واحدة في المناطق التي يسيطر عليها الثوار من غارة جوية مفاجئة خلال ساعات النهار. والتكتيك المتبع بسيط: في العادة طائرة واحدة - من طائرات الميغ النفاثة تصلي بمدافعها الرشاشة كل ما يقع عليه نظر قائدها. وفي بعض الاحيان كانت تستخدم الصواريخ والقنابل، وكما لم يكن لهذا الغارات بصورة عامة - علاقة بالعمليات البرية فالهدف الأساس منها هو لا شك - ترويع سكان المنطقة التي يسيطر عليها الثوار. أو لعلها كانت تستبطن غرضاً آخر أقل معقولية هو الانتصاف من الخزي والعار اللذين لحقا بالقوات الحكومية بالطريقة الوحيدة المتيسرة. وهو أسلوب مأمون في الواقع، لأن

الكرد لم يكن في حوزتهم طائرات ولا أسلحة مضادة للجوّ. كان هذا الأسلوب مؤثراً فعالاً أيضاً إذا ما قيست آثاره بالدمار الذي يحدثه. ويقدر ضباط ركن (ملا مصطفى) في مفتتح شهر كانون الثاني ١٩٦٢ أن القوة الجوية العراقية قصفت خمسمائة قرية وشردت ثمانين ألفاً دمرت بيوتهم. وقدر مصدر كردي رسمي في شهر حزيران من ذلك العام عدد من قتل نتيجة الغارات الجوية بخمسين ألفا[٢٨]. وفي خلال صيف العام نفسه ازداد عدد الغارات الجوية واشتدت وعظم تأثيرها. إلاّ أنّ هذا الأسلوب في الحرب لم يهن من عزمات الكرد ولم يضعف معنوياتهم.

وبالنظر إلى القتال الفعلي ما من شك في أن الخسائر التي مني بها الثوار كانت أقل بكثير من تلك التي لحقت بالجيش العراقي. كان الثوار عادة يطلقون سراح الأسرى العسكريين، إلاّ إذا كانت رتبهم أو أفعالهم الفردية تجعل الاحتفاظ بهم يساوي مشقة حراستهم. ولم تكن هذه بالسياسة الرعناء. فالأسرى الذين يسرحون لا يكونون مشوقين للعودة إلى الميدان، كما يصعب رفع المعنويات بهم. ويبدو أن معاملتهم وهم في الأسر كانت إنسانية قدر ما تسمح به الظروف. إلاّ أنّ القتال العشائري كان يتميز بالوحشية. وممارسات رجال (ملا مصطفى) وبضمهم الآثوريون كانت سيئة. قد تصل مستوى ممارسات الجاش أحياناً.

ماذا كانت أهداف الجانبين النهائية؟ ماذا كانت سياساتهما بصورة عامة؟

أراد الكرد حكماً ذاتياً. وقد سبق هذا الهدف زمنياً الأعمال العسكرية. وعبر عنه في مناسبات رسمية منذ قيام ثورة ١٩٥٨ - عندما نوقش الدستور المؤقت، وعند صدور أولى أعداد صحيفة (خَبات) وفي أثناء المؤتمر الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني. وبالانتفاضة المسلحة أصبح الحكم الذاتي الهدف السياسي الرسمي من الحرب، يبشّر به في الداخل وفي الخارج دونما تحفظ. لقد احتفظت القيادة الكردية بصراحة بحق الكرد في الانفصال والاستقلال، وانهم كما ادعت، بقوا باختيارهم الحر مواطنين في دولة ذات سيادة تتألف من أغلبية عربية كبيرة من السكان. إلاّ أنّ شروط الحكم الذاتي المنشود وتفاصيله بقيت مدة طويلة دون تحديد، ومع هذا فقد كان

---

(٢٨) وردِ في هامش رقم ٩ من هذا الفصل (نقول: هذا التقدير مبالغ فيه إلى حد كبير جداً وقد يكون بضع مئات تقديراً معقولاً. وإنما كان يلجأ إلى هذا في حينه لأسباب لا تخفى، منها الدعاية بالتهويل في جرائم العدو - المعرب).

مفهوماً أنّها تتضمن إيجاد وحدة إدارية كردستانية، يخصص لها جانب كبير من عائدات النفط. وضمان استقلال تعليمي وتربوي كامل. وتحديد لتواجد الوحدات العسكرية غير الكردية في كردستان. وقد تحقق اتصال مع المتآمرين البعثيين منذ ربيع العام ١٩٦٢ (أنظر ما بعده) لاسيما المرحلة المتقدمة من المفاوضات التي جرت في أوائل العام ١٩٦٣ بعد سقوط دولة (قاسم). وهذا ما أرغم الكرد على تثبيت مفاهيمهم تثبيتاً دقيقاً. وكانت شروطهم النهائية تؤيد النقاط المبدئية التي ذكرت آنفاً بإضافة شرط آخر يقضي بأن يكون لرئيس الجمهورية العراقية ورئيس أركان الجيش نائب كردي لكل منهما[٢٩]. وحددت منطقة الحكم الذاتي بمحافظات أربيل وكركوك وسليمانية برمتها. والأقضية والنواحي التي تقطنها أغلبية كردية في كلّ من محافظتي الموصل وديالى[٣٠].

كان غموض هذا التصور الحدودي ينطوي على مخاطر. وربما أملته الرغبة في سيطرة الكرد على أكثر ما يمكن من حقول النفط.

وبصيرورة الحكم الذاتي شرطاً لا عودة عنه للبقاء في المجتمع العراقي، إعتمد الثوار لأنفسهم سياستهم، وهي في المجال العسكري ضرورة بسط سيطرتهم على أوسع ما يمكن من المناطق الكردية. وفي المجال السياسي كان ثمة خياران فإما التوصل إلى اتفاق مع (قاسم) وإما السعي لإسقاطه.

وحقق الكرد هدفهم العسكري إلى حدٍ ما. أما فرصهم في الوصول إلى تسوية سياسية مع (قاسم) فقد شك في أي موقف قد يتخذه من المسألة. و(ملا مصطفى) كانت قد حصلت لديه القناعة بأن قاسماً يكذب كلما فتح فمه. في حين أنّ (إبراهيم أحمد) الأكثر اندفاعاً يرى بكل جدٍ أنّ قاسماً قد فقد عقله. لكن المسألة لم تدخل حيّز التجربة لأن قاسماً رفض دوماً أن يعرض أي شكل من التنازلات (أنظر ما بعده)، وبقي الخيار الثاني وهو التفاهم مع من يحتمل أن يخلف (قاسم)، وفي اتفاق كهذا ليس هناك غير القوميين. لأن الشيوعيين رغم حنقهم، ماكان يخطر ببالهم العمل على إسقاط (قاسم). ولقي الثوار في المبدأ صعوبة في إنشاء صلات مع القوميين، لأن (البارتي)

---

(٢٩) راجع الملحق الثلاثين.

(٣٠) نشرت المقترحات الكردية حول الحكم الذاتي مع مقترحات حكومة البعث بخصوص اللامركزية في الأوقات العراقية: ١٢ من حزيران ١٩٦٣. ونشرت كذلك ملحقاً في كتاب «أدامسن» مُستندة إلى ترجمة أخرى في «نشرة الجمهورية العراقية. لندن: تموز ١٩٦٣».

كان يعتبر في أوساط واسعة بأنه رفيق طريق للشيوعيين. هذا فضلا عن أنّ القوميين العرب لا يكنون ذرة من العطف على الأماني الكردية. ومع هذا نجح (إبراهيم أحمد) في أوائل العام ١٩٦٢ في مواصلة العقيد (طاهر يحى التكريتي) مدير الشرطة العام السابق، وكان على معرفة به سابقة. وكان (إبراهيم) «يفترض» أنه يشارك في مؤامرة جديدة ضد (قاسم). لا أن «يعرف» على وجه التحقيق.

ولكن الصدف تشاء أن يكون (طاهر يحيى) الشخصية المركزية من الضباط العاملين والضباط المتقاعدين الذين يعملون مع البعث. وعرض (إبراهيم أحمد) بعد اتصاله الأول - التعاون الكردي لقاء وعدٍ يضمن إعلان الحكم الذاتي إثر سقوط (قاسم). وبعد مرور بضعة أشهرٍ أنهى (طاهر يحيى) موافقته وموافقة أصدقائه على ذلك بوعدٍ لفظي، وطلب تزويده بأسماء ستة من المرشحين الكرد لإسناد مناصب وزارية لهم، وأحال (البارتي) المسألة إلى (ملا مصطفى) للبتّ فيها فسمى (جلال الطالباني وعمر مصطفى وفؤاد عارف) وثلاثة آخرين. ومن الجدير بالذكر أن الاثنين الأولين فحسب كانا حزبيين، وأنّ (إبراهيم أحمد) لم يسم. على أن (إبراهيم) ادعى فيما بعد بأنه رغب في البقاء بعيداً عن الوزارة متفرغاً لشؤون الحزب وحصل اجتماع مباشر بعده بزمن خلال ١٩٦٣- بين البعث والبارتي مثل الأول منهما (علي صالح السعدي) ومثل الثاني (صالح اليوسفي).

هناك ادعاء من الجانب الكردي يفيد بأن (السعدي) قبل دون تحفظ الطلب الكردي في الحكم الذاتي: (أتونومي)، وأنّ مصطلح (اللامركزية) الذي سمم جو المفاوضات اللاحقة لم يرد ذكره قط. لكن لم يؤخذ تعهد خطي من الطرف المقابل. ولم يكن (السعدي) راغباً في إشراك الكرد بأسرار العمليات التي يخطط للانقلاب المنتوى. لكن الاتفاق تم على أن تستقبل كردستان المحررة المتآمرين وتوفر لهم الملجأ في حالة فشل مؤامرتهم ولهذا السبب كان يجب أن يعرف الكرد قبل غيرهم باليوم الذي حدد لتنفيذ المؤامرة وبوقت كاف. وقد وعدوا بهذا ولكن المتآمرين لم يبرّوا بوعدهم. إما لأن الشك ما زال يساور البعثيين في حلفائهم. أو لأن تنفيذ الانقلاب قُدّم موعده المرسوم له. ولهذا أخذ الكرد نبأ سقوط (قاسم) على حين غرة وفوجئوا به.

إتسمّ موقف (قاسم) من الثورة الكردية بالصرامة والعقم إلى أقصى حدٍ. فالثوار عنده خونة، عصاة، يعملون في خدمة الاستعمار، إنّهم ناكرو جميل يكافئون الجمهورية التي ظلت ترعى مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإثارة الفتنة

وبارتكاب الجرائم. وشكاواهم ليست إلا حججاً وذرائع. فالمادة الثالثة من الدستور المؤقت أيدت أنّ العرب والكرد هم شركاء في الوطن العراقي، ووضعت بهذا حداً فاصلاً يقف عنده كل ادعاء محتمل، وحلت كلّ مشكلة على الصعيد الوطني. إنّ قاسماً لا يحقد، وهو مستعد للصفح والغفران والنسيان ولبذل الأموال والجهود في إصلاح وإعمار ما خربته الحرب. لكن يجب على الثوار أن يلقوا سلاحهم ويستسلموا أولاً، وهذه نقطة لا يمكن مناقشتها أبداً. كل ذلك أعلنه (قاسم) في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٢٣ من أيلول ١٩٦١. وظلّ يبدي ويعيد فيه حتى نهاية حكمه[٣١]. أما عن تنازلات حقيقية للقومية الكردية، بل احتمال منحه امتيازات كهذه، فلم يشر إليها ولو بإشارة عابرة. وفي ١٠ من كانون الثاني ١٩٦٣ وجه للثوار إنذاراً آخر «للعودة إلى سواء السبيل» ينتهي أمده بعد عشرة أيام من «هذه اللحظة حتى العشرين من كانون الثاني». وبضمنه وقف لإطلاق النار من الطرف الحكومي، وجدد هذا العرض مرتين. وكان موعد نهاية الموعد الأخير نهاية شهر شباط[٣٢].

لم يكتف (قاسم) بالتصريحات الرسمية. فقد اتصل سِراً عدة مرات (بملا مصطفى) بطريق ضابط عالي الرتبة في الشمال[٣٣]. ولما لم يكن يعرض في هذه الاتصالات شيء أكثر من العفو وإعمار ما خربته الحرب، مصراً على الاستسلام أولاً. فإنّ المفاوضات لم تسفر عن أي اتفاق[٣٤].

كذا كانت سياسة (قاسم). لا بديل عنده الاّ إخضاع الثوار بالقوة. والمرء ليعجب حقاً أنه بإصراره على النهج - لم يقم ببذل جهد كامل من أجل تحقيق نصر عسكري ساحق. وقد عزا البعثيون الذين خلفوه هذا التخلف إلى رغبته في إبقاء الضباط بعيدين عن بغداد لأطول مدة ممكنة. بل حتى ليجعلهم «وقوداً تدريجياً لأتون الحرب» وهو آمن من خطرهم[٣٥]. هذا التفسير الملتوي لا يمكن أن يكون صحيحاً. وربما كان الأصح هو أن تصورات (قاسم) أمست بعيدة عن الواقعية. على أنه ظلّ مرهف الشعور بشكل يقرب من المرض بما يمس كرامته ومقامه، فلا يتسامح في موقف قد يؤدي إلى

---

(٣١) راجع الملحق الحادي والثلاثين.

(٣٢) عراق تايمس ١١ من كانون الثاني و٢٠ من شباط ١٩٦٣.

(٣٣) حول هذه الاتصالات أنظر شمدت الص ٢٠٧-٢٠٨.

(٣٤) راجع الملحق الثاني والثلاثين.

(٣٥) الجماهير. عراق تايمس ١٧ أيار ١٩٦٣.

المسّ بها وبسمعته. كالسماح بنجاح الكرد في إثبات تفوقهم عليه. وأبسط التفاسير للموقف هو أنّ قاسماً ذلك الجندي المحترف كان يدرك بأن الحرب لا يمكن أن تنتهي بحلٍ عسكري بحت. لذلك لم يكن يريد تدمير جيشه. إلاّ أنّ سلوكه العام يوحي بأنه ما عاد قادراً على هذا التحكيم العقلي النابع عن روحية بطولية. ومن المحتمل جداً أنّه بات الآن يعتقد بما أكده علناً. وهو أنّ الثورة قد قضي عليها وأنّ الشعب الكردي عاد إلى ولائه السابق. وكل ما تبقى إن هو إلاّ جيوب معزولة للثوار تشكو الجوع ويخيم عليها اليأس لم يبق بينها وبين الاستسلام إلاّ قيد أنملة.

الانتفاضة الكردية المسلحة. وفشل (قاسم) في قمعها، كانت عاملاً أساسياً من العوامل التي أدّت إلى إشاعة الجو الكئيب في الفترة الأخيرة من حكم قاسم.

الجيش مشمئز من الحرب طبعاً - تلك حرب تكتنفها الأخطار، ويخيم عليها ظل الخيبة والإخفاق. وهي فوق ذلك تخل بالروتين المريح الذي جرت عليه حياة الضباط العادية المنتظمة.

الجمهور العراقي ساخط على الخسائر والنفقات وأعمال التهجير التي تنجم عن الحرب. علاوة على الشعور العام بأن الغارات الجوية العشوائية على القرى العزلاء لا تشرف القائمين بها ولا تجديهم فتيلاً. فخلال تلك الفترة قدمت إلى السلطة مذكرتان تطالبان بإيجاد حلّ سلمي مع الكرد. أولاهما وقعت في ٢٧ من نيسان ١٩٦٢ وثانيهما في ٢٥ من كانون الثاني ١٩٦٣. وكان معظم الموقعين من أنصار اليسار. إلاّ أنّهما تضمنتا تواقيع شخصيات لاحزبية معروفة أيضاً كوزير العدل السابق (مصطفى علي)[٣٦]. لاشك في أنهما تمثلان الاتجاه الرئيس في القضية للرأي العام العراقي. إلاّ أنّهما لم تلقيا استجابة خلا تنديد الصحف الموالية للحكومة بموقعيها.

وأثبت موقف الشيوعيين ذلك التعقيد الذي سفّه العديدَ العديدَ من القرارات التي كان عليهم أن يتخذوها بعد صيف من ١٩٥٩، حيث وجد ح.ش.ع أنّه لا يستطيع مساندة الكفاح الكردي من أجل نيل امتيازات سياسية مباشرة، لأن الثورة ستؤدي حتماً إلى إضعاف الجهود الجماعية «المعادية للإمبريالية» التي ما زالت حكومة (قاسم) تدعمها وتنصرها وتحمل لواءها في العراق. ولهذا مركز الصدارة المطلقة، وغيره ثانوي واستتبع هذا التعليل، تعليل آخر وهو «أنّ الشوفينية الانفصالية» عند الكرد، تجب

---

(٣٦) مرآة الشرق الأوسط ٢٨ نيسان و١٢ أيار ١٩٦٢ و٩ شباط ١٩٦٣.

إدانتها وتشمل الإدانة ضمناً المطالبة بالحكم الذاتي. من ناحية أخرى كانت الارتباطات الكردية بالحركة الشيوعية على درجة من القوة بحيث لا تسمح باتخاذ موقف سلبي. ومن أجل إيجاد مخرج من هذا المأزق، راحت الدعاية الشيوعية العلنية تندد تنديداً شديداً «بالأعمال البربرية» التي تقوم بها قوات تأتمر بأمر الحكومة العراقية ضد «القرويين الأبرياء». ومن الجانب البنّاء طولبت الحكومة باتخاذ المبادرة لإيجاد حل سلمي تضمن فيه الحقوق الوطنية والفردية للكرد على أساس «الوحدة العراقية»(٣٧). وهي الصيغة التي كان البارتي نفسه يستخدمها خلال «شهر العسل» مع (قاسم). وتمسك الحزب الشيوعي بهذا الموقف منذ بدء العمليات العسكرية في الشمال حتى سقوط النظام(٣٨).

(٣٧) راجع الملحق الثالث والثلاثين.

(٣٨) لاستعراض الموقف الشيوعي أنظر «سعدي علي» (الأحداث في كردستان = رسالة من العراق) وورلد ماركسيست ريفيو: آذار ١٩٦٢، وقاسملو الص٢٤٦-٢٥٥.

الفصل الثامن والعشرون

الشؤون الخارجية

العلاقات بالجمهورية العربية المتحدة:

إنّ الركود الذي استولى على المرسح السياسي منذ حوالي متنصف العام ١٩٦٠ شمل أيضاً العلاقات الرسمية بين بغداد والقاهرة. كان واضحا أنّ (عبدالناصر) ما عاد يعتمد على نهاية وشيكة لحكم (قاسم). وتضاءلت هجمات الصحافة المصرية كما وكيفا. كذلك لم تضع ج.ع.م عقبات مباشرة أو غير مباشرة أمام مشاركة الوفود العراقية في المؤتمرات العربية الخاصة. بالمقابل عادت ج.ع.م لتمثل في بغداد في مناسبات مشابهة. وتم التوصل إلى مظهر من التغاضي المتبادل خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في بغداد ما بين ٣٠ من كانون الثاني و٤ من شباط ١٩٦١، واستقبل قاسم الدكتور (محمود فوزي) وزير خارجية ج.ع.م وعادت المجموعات القومية في بغداد تهتف بشعار «الوحدة» وباسم (عبدالناصر) لأول مرة بعد أكثر من عامين.

وكذلك كان واضحا بأنه لم يطرأ أي تحول جذري في العلاقات بين النظامين. إنّ المواقف التي تبلورت في أثناء الاصطدامات والمخاوف والغدر خلال السنة الأولى من حكم قاسم، لم تبدد آثارها بالجمود والتراخي الذي عقبها. فالعلاقات الدبلوماسية الكاملة لم تعد. وهجمات العراقيين الأحرار في ج.ع.م على قاسم لم يوضع لها حد. ووسائل إعلام الجمهورية لا تجد كلمة طيبة بحق (قاسم) إلاّ ما ندر، وكثيرا ما نالته بالقدح والذم، مع تحفظ بالمقارنة بالعام ١٩٥٩ . وأظهر قاسم حذرا وحيطة كشأنه في السابق بل وأكثر. ومن تلك الأدلة العلاقات الطيبة التي نشأت بسرعة بين العراق والأردن بعد اعتراف الملك حسين بالنظام العراقي تحت ضغط مخاوفه الخاصة من

الجمهورية العربية المتحدة. وأكثر اجتلابا للتأمل هو موقف قاسم من سوريا بعد انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول ١٩٦١. فقد سلك مسلكا صحيحا إلى درجة معقولة. وإن كانت آماله ورغباته في نجاح انقلاب دمشق تكاد لا تخفى[1]. مهما يكن من أمر فإنّ المؤشرات دلّت على استسلام (عبدالناصر) للأوضاع المستجدة حتى اعتزم قاسم جعل تعاونه مع حكام سوريا الجدد محورا لسياسته العربية، وبادر حكام دمشق إلى اغتنام الفرصة بكل حرارة. فقد كانوا غير مطمئنين يفتقرون إلى الشعبية بين العرب. وتكلّلت هذه المبادرة بمؤتمر الأيام الثلاثة الذي عقد بين قاسم و(الرئيس ناظم القدسي) في (البوكمال) التي تجاور الحدود العراقية في ١٤-١٦ من آذار ١٩٦٢. ومع أنّ رجُلي الدولة حرصا على إنكار أي بحث جرى بينهما في وحدة سياسية على خطوط مشروع الهلال الخصيب. إلاّ أنّ القاهرة ردّت بحملةٍ عنيفة من السب والتشهير. ولم تحدث سلسلة الزيارات والاتفاقات التي تلت اجتماع القمة هذا أي تأثير في تلطيف الجو بين القاهرة وبغداد. ثم برزت أزمة أخرى قبيل سقوط قاسم حول ما دعي بتدخل سفارة ج.ع.م في إضراب الطلاب (أنظر ما بعده) وما عقب ذلك من طرد الدبلوماسيين المصريين. إن هذا الهيجان أمدّ الحماسة القاهرية بحيوية لاستقبال انقلاب ١٤ من رمضان وإن لم يكن شك في أنّ المصريين كانوا سيرحبون بهذا الانقلاب حتى لو لم يسبقه هذا التمهيد.

ولا يمكن القول أيضاً إنّ زوال التوتر سطحيا في العلاقات بين العراق وج.ع.م أو استمرار العداء الباطن بينهما، كان لهما دخل مباشر في المصير الذي آل إليه نظام (قاسم). فعلامات الانفراج المتقطعة يمكن أن تُعد ذات أثر في تقوية مركزه عند المعتدلين في العراق. أولئك الذين مضّتهم عزلة البلاد عن مجرى التيار العربي الرئيس: إلاّ أنّ أعداء قاسم لم يهدأ لهم بال. وهم في العادة عامل يفوق بأهميته العناصر المتراخية ذات العقول المنصفة.

قضية الكويت:

إنّ أزمة الكويت هي وجه من أوجه فشل سياسة قاسم العربية، وهي ذات أثر كذلك على علاقاته مع ج.ع.م مثلما كانت ذات أثر على علاقاته مع الغرب.

---

(١) للمزيد من التفاصيل: أنظر ميدل ايست ريكورد ١٩٦١.

في ١٩ من حزيران ١٩٦١ تبودلت المذكرات بين بريطانيا والكويت حول إنهاء اتفاق ١٨٩٩ بين البلدين. ذاك الاتفاق الذي جعل الكويت في حينه محمية بريطانية صرفة. وقد أكدت بريطانيا استعدادها «لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبتها» وأعلن عن تبادل الوثائق الخاصة في لندن والكويت في اليوم عينه. وأعلن الشيخ (عبدالله الصباح) حاكم الكويت الاستقلال ببيان وذكر أنّ بلاده ستتقدم بطلب العضوية في الجامعة العربية والأمم المتحدة[٢].

كان الملك غازي قد أثار لفترة قصيرة في الثلاثينات ضجة حول تخلي بريطانيا عن الكويت، وضمّها إلى العراق[٣]. وفي ١٩٥٨ قام (نوري السعيد) بجس النبض حول ضمّ الكويت إلى الاتحاد العربي المتألف من العراق والأردن. على أنّ علاقات العراق بالكويت منذ تولي قاسم السلطة كانت حسنة لا يشوبها كدر، إن لم يكن لعلّة إلاّ الخوف المشترك من الاضطراب الذي تثيره القاهرة. فقد مد تلك العلاقة بحرارة خاصة. وكان إعلان خبر مركز الكويت الدولي الجديد من راديو بغداد يتسم بالمودة[٤].

إلاّ أنّ برقية التهنئة التي أرسلها قاسم إلى حاكم الكويت كانت نذيرا بما سيقع. فقد رحبت بإلغاء «معاهدة ١٨٩٩ الجائرة الزائفة» التي أبرمت باسم من كان يعرف آنذاك بعنوان (قائمقام الكويت القضاء التابع لولاية البصرة). وحذرت الحاكم من مغبة الوقوع في حبائل جديدة للإمبريالية لا تخدع العراق. كما عبر عن تمنياته الطيبة «للكويت الشقيق» إلاّ أنّه لم ينوه باستقلاله[٥].

وبعد خمسة أيام، أي في الخامس والعشرين من حزيران، هبّت العاصفة. في هذا اليوم عقد قاسم مؤتمرا صحفيا ادعى فيه بالكويت بوصفها قائمقامية تابعة لمحافظة البصرة كان قد فصل عنها منذ أكثر من ستين عاما، في حين أنها جزء لا يتجزأ من العراق. وقال قاسم إنّه يأمل بصرف النظر عن مكائد الاستعمار أن يتعاون «الشيخ المحترم» في إعادة القضاء إلى المحافظة باعتباره قائمقاماً شرعيا[٦]. ولم يهدد قاسم

---

(٢) التايمس، الحياة: ٢٠ من حزيران ١٩٦١.
(٣) راجع الملحق الرابع والثلاثين.
(٤) راديو بغداد، ٢٠ من حزيران. ايتيم مزراح ٢١ من حزيران ١٩٦١.
(٥) الزمان ٢١ من حزيران ١٩٦١.
(٦) راديو بغداد ٢٥ (٢٧) من حزيران ١٩٦١.

بالحرب في حالة رفض عروضه. إلاّ أنّ النبرة التي تخللت إعلانه هذا، فضلا عن عدد من التلميحات الغامضة المتناقضة التي وردت في السياق لم تستبعد ذلك. وأيد راديو بغداد مزاج قاسم في اليوم ذاته واليوم الذي تلاه، بأن ملأ الجو بالموسيقى العسكرية.

إنّ إدعاء قاسم يستند إلى أنّ الكويت كانت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد اعتبرت قضاء من أقضية ولاية البصرة في الأمبراطورية العثمانية، واعترفت الحكومة البريطانية بوضع الكويت الإداري في العام ١٩١٣. إلاّ أنّ الباب العالي لم يمارس أي سلطة حقيقية على أسرة آل الصباح الحاكمة. وسيطرت بريطانيا على الكويت أثناء حملة ما بين النهرين في إبان الحرب العالمية الأولى زيادة على الروابط التي أنشأتها معاهدة ١٨٩٩. ومن المؤكد أنه لم ترد أية فكرة عن ضم الكويت إلى الأراضي العراقية التي وضعت تحت الإنتداب. وبعين القدر لم يظهر الكويتيون أي رغبة في أن تحكمهم بغداد. ويكاد يكون في حكم الواقع أن العراقيين كانوا أكبر مجموعة عربية غير كويتية تقطن المشيخة (في حين وجد فيه من الإيرانيين ما يفوقهم عددا). لا يبدو أنهم انتظموا في مجموعة تدعو إلى عملية ضم.

عندما تأيد بأنّ إدعاء قاسم بالكويت يلقى استجابة شعبية من العراقيين. وجد أنّه قوبل بإنكار عام خارج العراق. واتخذ الإنكار صيغا مختلفة(٧). ففي الأول من شهر تموز دخلت قوات بريطانية وسعودية الأراضي الكويتية بطلب من حكومتها لمساعدة جيش الكويت الصغير في صدّ أي هجوم عراقي متوقع. وأضاف دخولهما حجة مفيدة للقضية العربية ضد قاسم مؤداها أن أطماعه وميوله العدوانية هما اللتان فتحتا الباب لعودة الاحتلال البريطاني إلى الأراضي العربية. وتلا هذا إرسال قوة عربية مختلطة في العاشر من أيلول. ما إن استقر بها المقام في الكويت حتى باشرت القوة البريطانية بالإنسحاب، وأتمت ذلك في العاشر من شهر تشرين الأول ١٩٦١، إذ لم يعد لوجودها ضرورة.

احتج قاسم ووزارة خارجيته على دخول قوات أجنبية إلى الكويت. ولم يكف قط

---

(٧) الموقف الرسمي للجمهورية العربية المتحدة يفرق بين «الضم» الذي كان يريده قاسم وهو مرفوض أصلا. وبين «التعبير الجماعي عن الإرادة العربية الشعبية المرتكزة على الاختيار الحر». هذه الصيغة اعتبرت القاعدة التي تمت بموجبها الوحدة بين مصر وسوريا (راديو القاهرة ٢٧ و٢٩ من حزيران ١٩٦١).

عن التأكيد بأن العراق سيستخدم الوسائل السلمية فحسب لإثبات مطلبه. وأنكر بكل شدة حصول تحركات لقطعات عسكرية عراقية على مقربة من الحدود الكويتية. إلاّ أنّه ظل يتمسك بدعواه في الكويت إلى آخر يوم من عمره.

وحقق قاسم نصرا دبلوماسيا عندما استخدم الاتحاد السوفياتي حق الفيتو ليخذل اقتراح قبول الكويت لعضوية الأمم المتحدة في ٣٠ من تشرين الثاني ١٩٦١ أثناء اجتماع مجلس الأمن الخاص لبحث ذلك الأمر. وعلل المندوب السوفياتي موقف حكومته بأن الكويت ظل في الواقع محمية بريطانية وأن إنخراط الكويت في جمعية الأمم يعني «إصدار حكم مبستر في موضوع نزاع بين الدول العربية»(٨). وهذا هو النصر الوحيد الذي ناله قاسم. إذ سبق ذلك قبول الكويت عضوا في الجامعة العربية في ٢٠ من تموز بالإجماع، بعد انسحاب المندوب العراقي قبل التصويت. وبعدها أوقف العراق كل تعاون له مع الجامعة العربية.

في الوقت الذي بدأت دولة الكويت تتلقى الاعتراف بها من دول أخرى، لم يكن بوسع قاسم إلاّ أنّ يعض على شكيمة اللجام بأسنانه بشكل يذكرنا بمسألة مبدأ «هالشتين» في ألمانيا الغربية(٩). وفي ٢٦ كانون الأول ١٩٦١ صرح (هاشم جواد) وزير الخارجية العراقي بأن بلاده ترى من واجبها «أن تعيد النظر في موقفها من علاقاتها الدبلوماسية مع البلاد التي أنشأت علاقات مماثلة مع الكويت»(١٠). وبعد هذا استدعي السفراء العراقيون من جميع العواصم التي قبلت أوراق اعتماد سفراء كويتيين. إلاّ أنّ العلاقات الدبلوماسية ظلت قائمة ولم تقطع. وفي خلال العام ١٩٦٢ استطالت قائمة تلك الدول لتشمل ما كان صديقا حميما كالأردن ولبنان وتونس من العالم العربي. واليابان والولايات المتحدة من غيره. ملامح أخرى للنزاع مع الكويت ما برحت تتطلب التثبت والإيضاح. وتشمل الدوافع المحتملة التي دفعت بقاسم إلى هذه الخطوة وتأثيرها على مركزه في الداخل والخارج.

عند انفجار الأزمة، تداولت الألسن تعليلات منها أنّ قاسما لم يكن في نيته ضم

---

(٨) ميدل ايست ركورد ١٩٦١، ص١٣٧.

(٩) Hallstein Doctrine: يقضي برفض كل اتفاق مع الدول الشرقية، وبالأخص قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من يعترف بدولة ألمانيا الشرقية من الدول الغربية، إلاّ أنّ هذا المبدأ أهمل بالتدريج ولم تتقيد ألمانيا به. (المعرب).

(١٠) راديو بغداد: ٢٦ من كانون الأول، ايتيم مزراح ٢٧ من كانون الأول ١٩٦١.

الكويت في الواقع، بل كان إدعاؤه يستبطن غرضا خفيا كرغبته في أن يزيد من مساومته قوة في مجالات أخرى. أو كان يريد أن ينازع ج.ع.م النفوذ في الكويت باستعراض للقوة. أو أنه كان يفكر بإمكان ابتزاز قدر من المال من حاكمه. إلاّ أنّ التطورات اللاحقة لم تشر إلى دوافع ثانوية أو جانبية لدى قاسم. ولعله أيضاً فكر في محاولة احتلالها ثم تقديم التبرير بعد ذلك. لكن الثابت أنّ ادعاء (قاسم) بأنه لا ينوي استخدام القوة وأنه سيتمسك بالطرق السلمية هو إدعاء حقيقي لا شائبة فيه. إذ أشارت كل الدلائل بألا وجود ثم لأي تحشد عسكري يتعلق بهجوم وشيك. وفضلا عن هذا لم يتبق في جنوب العراق بعد اندلاع الحرب الكردية غير حامية تتألف من لواء مشاة واحد. ولا مندوحة لنا من الاستنتاج أنه كان شديد الإيمان لا بعدالة دعواه تاريخيا فحسب، بل كذلك ببلوغ مرامه السياسي منه. ولهذا بدا وكأنه يرى مجرد إعلانه عن مطلبه كافيا لإلقاء البلاد الجارة المهمة استراتيجيا ذات الإنتاج النفطي الأعلى في المنطقة - في أحضانه دون الحاجة إلى استعداد عسكري من جانبه. والافتراض بأن مطالبه إن رفضت الآن فإنّ لها حظاً من القبول في نهاية المطاف بالإصرار على ترديدها وبالمقاطعة الدبلوماسية، إنما يعكس طرز تفكيره السياسي في تلك الفترة من الزمن.

كان تأثير قضية الكويت على مكانة (قاسم) مدمرا. لم يكن مجرد فشل وكفى، بل هو خيبة أخرى مزرية ومخجلة في انطلاقه نحو المجد والغنى. إنّ مساندة الشعب العراقي المبدئية ما لبثت أن نزلت لتفسح مكانها للسخرية ثم اللامبالاة التامة. وتوقفت الصحافة الخارجية عن إبداء ذلك الاحترام الذي بني على اعتبارها قاسما ذلك المغامر المقدام، أو المتآمر الأريب. وباتت الفكرة العامة عنه غير تلك، فقالوا إنّه وقع ضحية «نوبة من نوبات الجنون المفاجئة الدورية» وما عاد يدري كيف يخرج منها[(١١)].

والنتيجة أنّ قضية الكويت خلقت لقاسم متاعب جديدة مع الغرب ومع العالم العربي. في الوقت الذي بدأ الهدوء يشيع فيما حوله بعد زوابع السنتين الماضيتين الأولين. إنّ عناده الجنوني سبب له دون داع ضعفا في روابطه حتى مع تلك الدول العربية التي كانت حليفاته الطبيعيات ضد الطموح المصري[(١٢)].

---

(١١) الإيكونومست ١ تموز ١٩٦١.

(١٢) بعد سقوط قاسم، أثر عن هاشم جواد قوله إنّه قدم استقالته عندما سحب العراق سفيره من بيروت، إلاّ أنّ قاسم «هددني بمسدسه» (راديو بيروت ١٦ شباط، ايتيم مزراح ١٧ من شباط ١٩٦٣).

في مفتتح العام ١٩٦٢ أمر قاسم بأن يعرض في بغداد ثلاث عجلات حربية: بريطانية وأردنية وسعودية كانت في أوقات مختلفة قد ظلت طريقها في الصحراء فعبرت الحدود غير المعلمة بين الكويت والعراق، واستناداً إلى مصدر رسمي قدر لهذه العجلات أن «تصبح رمزا لانتصار الشعب العراقي على أعدائه»[١٣]. من هذه الفجاجة يتبين الحال الذي بلغه العراق في رحلته مع حكم قاسم أكثر مما يوضحه تحليل مسهب.

العلاقات مع شركات النفط:

يضيق مجال هذا الكتاب عن شرح سياسة قاسم النفطية بكل تفاصيلها. لكن يجب تعقيب صلتها بتاريخ العراق السياسي في هذه الفترة ومبلغ تأثيرها فيه[١٤]. بقي قاسم خلال أول عامين من حكمه أمينا على تعهداته الأولى باحترام الاتفاقات المعقودة مع شركات النفط. ولم تتأثر هذه العلاقة عموما بميول واتجاهات الدكتور (إبراهيم كبّه) الماركسية أو بإرهاصات انقلاب (الشواف) ومقتلة كركوك.

واكفهر الجو للمرة الأولى بشكل منذر في شهر تموز ١٩٦٠ عندما رفعت الحكومة رسوم الميناء المقرر على شحن النفط من البصرة بنسبة مذهلة هي إثنا عشر ضعفا فصارت (٢٨٠ فلسا) للطن الواحد بعد أن كانت (٢٣,٤) فلسا. فاحتجت شركة نفط البصرة وهي فرع من شركة النفط العراقية احتجاجا شديدا وتوقف تصدير النفط من هذا الثغر.

كان قاسم قد أشار قبلا بأن حكومته تطمح إلى حصة أكبر مما حصلت عليه سابقتها في إدارة أعظم منابع الثروة الوطنية وفي عائداتها أيضاً. وبدأت المفاوضات في هذه المسألة المعقدة بين الحكومة العراقية وشركات نفطها في ١٥ من آب ١٩٦٠ وامتدت أكثر من عام واحد وتخللتها أزمات وتأجيلات حتى قطعت أخيراً في ١١ من تشرين الأول ١٩٦١. وجرت الجولة الرئيسة من المفاوضات في الفترة المنحصرة بين شهري آب وكانون الأول ١٩٦٠، وكذلك في شهر نيسان ١٩٦١ ثم ابتداء من شهر آب إلى

---

(١٣) وكالة الأنباء العراقية عراق تايمس ٨ من كانون الثاني ١٩٦٢.

(١٤) تم عرض الوقائع بشكل كامل في الأعداد الصادرة خلال تلك الفترة من: ايست ايكونومك دايجست. وبتروليوم تايم. كذلك أنظر «مدل ايست ريكورد: ١٩٦٠ الص٢٦٣-٢٦٤ و١٩٦١، الص٢٩١-٢٩٢» وانظر هرست: «النفط والرأي العام في الشرق الأوسط الص٧٦-٩٩».

شهر تشرين الأول من العام نفسه واستمر الاتصال وتبادل وجهات النظر على فترات.

كان طلعت الشيباني وزير التخطيط ووزير شؤون النفط بالوكالة يترأس الجانب العراقي طوال الجولة الأولى من المفاوضات. وفي العام ١٩٦١ ترأسها قاسم شخصيا، وإلى جانبه محمد حديد مستشارا خاصا.

انحصرت المطالب العراقية بزيادة الأرباح الصافية التي كانت في حينه ٥٠٪ والمساهمة بما لا يقل عن عشرين بالمائة من سهام رؤوس أموال الشركات وإعادة ذلك الجزء من المساحات المنصوص عليه في الامتيازات ولم يستغل فعلا - إلى الحكومة العراقية. والمبادرة حالا إلى استخدام العراقيين في أعمال الشركات(١٥). وقد أصاب العراق خلال المفاوضات نجاحين ثانويين قيمين بالنسبة إلى سمعة قاسم. ففي شهر كانون الأول ١٩٦٠ رضخت شركة نفط البصرة -مع احتجاج- لقرار رفع رسوم الشحن وأعيد تصدير النفط من البصرة. وفي شهر حزيران ١٩٦١ أذعنت شركة النفط العراقية بشرط التحكيم - حول موضوع «الإيجارات الميتة» وهي بدلات تدفعها شركتا نفط الموصل والبصرة، قبل الاستغلال التجاري عن مناطق امتيازها - اعتبرتها الحكومة العراقية من المنح التي لا تعاد.

بدا قاسم في المفاوضات طرفا متعِبا، لجوجا جشعا متناقضا ما من سبيل للتنبؤ بما سيقدم عليه. وأخيراً قطع المفاوضات بعد عرضه إقتراح آخر لحظة لم يعط الطرف المقابل وقتا لدراسته.

وفي ١١ من كانون الأول ١٩٦١ أقرت الحكومة القانون رقم (٨٠) حول تحديد مناطق الامتياز. وهو القانون الذي قلّص مساحة امتيازات شركات النفط بأكثر من ٩٩ بالمائة، أي إلى مساحة ثمانمائة ميل مربع هي تحت الاستغلال الفعلي آنذاك - مع شرط لاحتياطي مساو لتلك المساحة أيضا(١٦).

احتجت شركات النفط على القانون الجديد، لكنها لم تطعن في شرعيته وطلبت التحكيم مع هذا، إلاّ أنّها سلمت للحكومة العراقية معلوماتها التكنية عن المناطق

---

(١٥) أنظر عراق تايمس: ١١ من نيسان ١٩٦١ بخصوص البيان الرسمي حول مطلب العراق ذي النقاط الاثنتي عشرة. المصادر الأخرى ستذكر في محلها المناسب.

(١٦) الشواف: حول قصة النفط في العراق الص١٨٩-٢٠٥. إنّ مقدمة القانون توضح وجهة نظر العراق الرسمية في المفاوضات المتقدمة.

المستغلة وفق ما نصت عليه مادة من مواد القانون. في الوقت عينه حاول ممثلون عن بريطانيا والولايات المتحدة التوسط لصالح الشركات وطلبوا استئناف المفاوضات. فرفضت الحكومة العراقية اقتراحاتهم تلك التي وصفت بأنها تدخل خارجي، وتجاهلت طلب التحكيم.

وأكثر من هذا لم ينجم عن القانون آثار عملية فقد بلغ بالنزاع شفير جرف هار اضطر كلا من الطرفين إلى أن يلوي عنان حصانه ليحيد عنه. إذ لم يكن يخطر ببال قاسم أن يفقد مائة مليون دينار سنويا من عوائد النفط الذي كان يبدو بأنه غير قادر على بيعه خارج نطاق دول الغرب. وهو المبلغ الذي تبنى عليه ميزانية البلاد. كما لم يكن بوسع شركات النفط إيقاف مشروع تجاري يدر عليها ربحا في الوقت الذي لم تصب بضرر من تقلب أهواء قاسم، يدعو إلى استغلاله في وقتها رغم ما أصابها من متاعب وخسائر مالية، ورغم ما يحتمل أن يأتي به المستقبل من نذر السوء. على أي حال ظلّ معدل استخراج النفط على حاله ولم يعتوره انخفاض واتجه رأي الحكومة إلى تأسيس شركة نفط وطنية لاستغلال المناطق التي ألغي إمتيازها ونزعت من يد الشركات الأجنبية. ونشرت لائحة قانون خاص بذلك في أيلول ١٩٦٢[١٧]. وكان من المقرر سنّه في أوائل شهر شباط ١٩٦٣ إلاّ أنّ حكم قاسم انتهى قبل ذلك.

إنّ الصراع الذي دار مع الشركات النفط «الاستعمارية» قابله دعم حماسي من الصحف العراقية بمختلف اتجاهاتها ومستوياتها. وربما كان اندفاعها هذا عاملاً تحريضياً مشجعاً لقاسم على التشدد. أو ربما كان عامل إحراج له قيد حريته في المحاورة والمساومة.

ما من شك في أنّ طريقة قاسم في معالجته مفاوضات النفط وما تلاها أصابت علاقته مع الغرب بضرر كبير.

كانت وجهة النظر البريطانية فيه: إنّه ند للشيوعيين، ونظامه بحسب الظروف الراهنة هو أقل النظم غير المستحبة لبغداد أذى. وهي الفكرة التي أخذت تثبت نفسها ببطء في الولايات المتحدة. لكن، وبعد أن لم يعد ثمة خطر وشيك من استيلاء الشيوعيين على الحكم. وبعد أن فقد وجود قاسم في دست الحكم أهميته على أي أسس سلبية أكانت أم إيجابية بإظهار نفسه خصماً شديد النفور من الغرب.

---

(١٧) الثورة (٤) ص٦٦٤، عراق تايمس ٣٠ من أيلول ١٩٦٢.

الفصل التاسع والعشرون

المراحل الأخيرة

فقد قاسم شعبيته عند كل طبقة، وكل تكتل جماهيري وتجمع شعبي قادر على الإخلال بتوازن القوى في البلاد. لم تنتشر أي إشاعات ذات طابع جدي حول فساد في شخص (قاسم). والقصص التي دارت حول «جنونه» و«طغيانه» ليست من قبيل تلك التي تقرن في أذهان الناس بالطمع وجمع المال. وقد انتشرت بعد سقوطه إشاعات حول فساده المالي مع ذلك. فزعموا أنه كان يستوفي من خزينة الدولة ثلاثة رواتب عبر مناصبه الثلاثة أي بوصفه رئيس وزراء، ووكيلاً لوزير الدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة. ولو صح هذا فما زال هناك شك في هل أنّ ذلك يستقيم مع نص القوانين على ضوء السوابق العراقية[1]. هذه الشائعات التافهة عن تهم ضد شخص كان في وسعه أن يضع يده على الملايين وهو آمن من مناقشته الحساب، لا تدل إلا على ندرة ما كان يمكن أن يشاع ضد قاسم من هذه الجهة. على أنه انتشرت حكايات كثيرة جدا ولاقت آذانا صاغية حول أخيه الأكبر (حامد قاسم)[2] الذي كان تاجرا صغيرا قبل

(١) في العام ١٩٥٨ أعلن بشكل صريح أن قاسم يتقاضى راتبه كضابط عسكري فحسب.

(٢) يذكر السيد حسن العلوي (عبدالكريم قاسم: رؤية بعد العشرين - لندن ١٩٨٣) أنّ حامد قاسم أعتقل بعد مقتل أخيه مباشرة وأحيل إلى لجنة تحقيق غير محايدة حتما. وهي محملة بقناعات سابقة ومواقف سياسية ليست بصالح هذا المتهم فخرجت بالنتائج التالية: لم تكشف التحقيقات عن وجود تجاوزات مالية أو إثراء غير مشروع، (وإنّه) لم يعقد صفقات للحكومة، ولا صفقات خارجية مع أية دولة عربية أو أجنبية، ولم يغلف نشاطه التجاري بغلاف العمل السياسي ولم يثبت تعاطيه للسياسة. ولم تثبت عليه أية صلة بأي مسؤول حكومي طوال عهد أخيه، ولم يتدخل في قضية ما مقابل رشوة أو صفقة تجارية وليست له غير دار سكن واحدة. وإنه يستأجر لزوجته الثانية دارا في جانب الرصافة. ولهذا تم إطلاق سراحه دون تقديمه للمحكمة. هذا الكتاب جدير بالقراءة. فقد جمع فيه مؤلفه معلومات هامة وأتى إلى مقارنات ثمينة ليكون مصدرا جيدا في فهم شخصية هذا الرجل الذي تحكم في مصائر العراق فترة من الزمن. لا =

الثورة. فقد قيل إنّه جمع ثروة طائلة بوساطاته في استخراج إجازات استيراد وتصدير وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج مستفيدا من صلته بأعلى المراجع. والأخطر منه الفساد الذي كان يعزى إلى موظفي الدولة وأساليبهم الاحتيالية الذي تضاعف وانعكس طبعا على رئيس النظام.

القطيعة كانت تامة بين قاسم والأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات التابعة لها. فأحد الأحزاب وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني حل بسبب الحرب الجارية. تلك الحرب التي بدت خطرة، غير مشرفة، لا نفع فيها. والحزب الإسلامي قضي عليه مع المحافظة على التظاهر بالسماحة والإغضاء. والحزب الشيوعي عاد إلى العمل السري واختفى وانصب على أعضائه اضطهاد شديد ليس بينه وبين التصفية الجسدية غير خطوة. والحزبان المعتدلان ألحقا بنفسيهما عارا في صراعهما الداخلي وأوقفا نشاطيهما استسلاما للأمر الواقع ليس إلاّ. والقوميون كانوا منذ زمن بعيد قد راهنوا بكل شيء على القيام بانقلاب. وربما لم يلحق الإسلام هون أو تحقير، إلاّ أنّ قسما كبيرا من المواطنين الذين يضعون الدين فوق كل الاعتبارات العامة الأخرى، كانوا يميلون إلى الشك في أنّ عقيدتهم تلك قد حقرت وأهينت. وأصيب التجار والصناعيون بخيبة أمل، ولم يعودوا يبالون بما يجري. ولم يتحسن الموقف بصراع قاسم مع شركة نفط العراق. في حين لم يستفد من الإصلاح الزراعي إلاّ عدد من الفلاحين ظلّت نسبتهم قليلة بالمقارنة مع الحاجة[٣]. والأمر ينطبق أيضاً على ذوي الأجور سواء في المدينة أو الريف، من المحتمل أن طرأ على أحوالهم تحسن بسيط بسبب الإصلاحات الاجتماعية ومشاريع الإعمار هنا وهناك، وإن لم يسن قانون خاص للقطاع الصناعي له سعة

= يقلل من قيمة الكتاب الحرارة والحماسة فيه. ولها ما يبررها لو نظر إليها من زاوية واحدة على الأقل. وهي حرص أعداء (قاسم) وخصومه خلال أكثر من ربع قرن على إظهار الجوانب السوداء من حكمه وإخفاء الجوانب المشرقة والمشرفة خشية أن يوضعوا وإياه موضع مقارنة يوما ما. وقد فعل السيد العلوي ذلك. إنّ حماسته فضلا عن ذلك كانت حماسة ذلك المندفع بشعور الخجل والندم على مواقف عدائية صدرت منه أثناء ما كان منحازا إلى خصوم قاسم السياسيين. (المعرب).

(٣) بنهاية حكم قاسم، بلغ ما تم استلامه من الأراضي ٢,٩٦٠,٠٠٠ دونم، بموجب قانون الإصلاح الزراعي ووزع منها ١,٤٦٠,٠٠٠ دونم على ٣١٥٠٠ فلاح (هامزراح هيهاداش: ١٩٦٤. رقم ٥٤-٥٥ ص٢٤١) ولم يكن هذا مما يستهان به بحد ذاته إلاّ أنّه على كل حال يمثل الثمن على الأكثر من الأراضي التي قرر استملاكها. (أنظر ما سبق).

وشمول قانون الإصلاح الزراعي. إذا تحقق تحسن فلا يمكن اعتباره تقدما دراميا. فقد ماتت الحماسة الرسمية بعد الأشهر القلائل الأولى من الحكم الثوري. وحظيت إجراءات اجتماعية قليلة أخرى بالرضا. لكن وبعد ختام العام ١٩٥٨ قلت الاشتراعات وما صدر منها كان ذا طابع عرضي. وفضلا عن هذا فمعظم الإجراءات والاشتراعات الاجتماعية التي سنت في عهد (قاسم) صعبت ترجمته إلى الواقع العملي بدون اعتماد سياسة اقتصادية أشد إحكاما وصرامة من السياسة الاقتصادية التي كان يسير عليها العراق وقتذاك. لم يكن بالإمكان تحقيق التغييرات الكاسحة التي وعد بها النظام في مفتتح شبابه بغير قوة دافعة ذات فعالية عظيمة وعزم وطيد، إلاّ أنّ طاقات قاسم دفعت بها قوة معادية إلى مسارب أخرى من جهة، وفقدان الاهتمام بها على حساب الاهتمام بالسلطة من جهة أخرى.

وبدا قاسم مصابا بعقم على صعيد السياسة الخارجية. فادعاؤه بالكويت شوه سمعته. وموقفه من قضية النفط أثار عليه بريطانيا وأقلقها في حين ظلت الولايات المتحدة دائمة الشك في ميول قاسم نحو الشيوعية حسبما عزي إليه. وفي الوقت عينه كانت المساندة السوفياتية له فاترة تعوزها الحماسة. إن أفول نجم الشيوعية في العراق ما لبث أن نشر ظلالا على العلاقات بين البلدين، وكذلك كان ثم شعور عام تقريبا بأن مساعدة السوفيات الاقتصادية خيبت الآمال المعقودة عليها كما وكيفاً، فعانت سمعة السوفيات من آثار ذلك بردود الفعل السيئة على حسن النية المتبادل.

لم يهمل قاسم الجيش، بل وسع ملاكاته، وأغرقه بالتجهيزات والمعدات وخرج عن كل طور في التودد إليه ومداهنته. وأدخل تحسينات عدة على شروط الخدمة. مع هذا كله فلم يعترف به قائدا للجيش لا نزاع فيه، إلا عندما كان يسمى «الدكتاتور العسكري» من قبل أعدائه ومنتقديه. والسبب هو كما أوردنا في محل ما من هذا الكتاب أنه كان يقف وحده. أطلق عليه أحيانا اسم «ابن الشعب» و «أبو الشعب»[٤]، إلاّ أنّ نعته بالزعيم الأوحد لم يكن محض صدفة. لقد ظل يستخف بفكرة تزعم حزب سياسي. إنّ انعزاليته المفروضة التي حالت بينه وبين قبوله في مسلك الضباط كواحد

(٤) آخر إذاعة لراديو بغداد صباح ٨ شباط ١٩٦٣ قبل أن يسيطر عليه الانقلابيون. وصفت قاسم «أبا الشعب» وهو يتجول في بغداد على طريقة الخليفة هارون الرشيد جريا على عادته (نيويورك تايمس: ٩ من شباط ١٩٦٣).

منهم أصاب بسببها من ذلك المسلك على الأقل قدرا من السخرية وعدم الثقة يعادل الإخفاقات الواضحة المتوالية.

بعد هذا ونظرا إلى موقفه السيء، يتبادر إلى الذهن هذا السؤال؟ ما الذي أبقاه في دست الحكم طوال السنتين ونصف السنة الأخيرة؟

إن أمكن أن يعزى إنجاز ما لتكتيك (قاسم) اليومي منذ بداية العام ١٩٦٠ أكثر من إنجازه الفذ في البقاء حيا وعلى رأس النظام، فلا بد أن يكون ذلك شاهداً على مقدرته في إخضاع الصراع العاطفي الذي مزق البلاد بحرمانه من الغذاء وإجاعته. فقد اضمحل البحران السياسي تقريباً. وإن كان هذا النزاع السياسي هو مساو فعلا للحياة السياسية، فربما كان قاسم قدر بأن هذا الموت السياسي هو ثمن زهيد يدفعه بعد غليان ١٩٥٨-١٩٥٩. إنّ الركود الذي حل محله، حال بطريقة ما دون الخيبة. فالنظام كان على العموم كريها يثير السخرية والإزدراء. لكن لم يكن ثم شعور بالعجلة وقليل من كان يشعر بكره جامح لا يقف أمامه شيء. من ناحية ثانية كان ثم خوف حقيقي مما سيؤدي إليه تغيير ما من سفك دماء متوقع بين الشيوعيين والقوميين.

كم هو مقدار الفضل المسموح به لأجهزة الأمن في إطالة حكم قاسم؟ من الصعب تحديد ذلك. إن الإدارات التي تتولى هذه المهام هي مديرية الأمن العامة التي يترأسها العقيد عبدالمجيد جليل، ثم مديرية الاستخبارات العسكرية التي يرأسها العقيد محسن الرفيعي فضلا عن العميد طه الشيخ أحمد مدير الخطط العسكرية[٥] في رئاسة الأركان، والعميد (عبدالكريم الجدة) آمر الانضباط العسكري اللذين حولا دائرتيهما إلى منظمة استخبارات فعلية تراقب ميول ضباط الجيش وحركاتهم: المتقاعدون منهم والعاملون في الخدمة. إنّ مساهمة هاتين الدائرتين في بقاء (قاسم) قد تفوق مساهمة الدوائر والمديريات الرسمية قيمة. أخيراً هناك شخصان مرتبطان بقاسم مباشرة هما العقيد (مدحت أمين) المدير العام لمصلحة كهرباء بغداد، والمدعو (عبدالجبار حمزة) فقد عرف عنهما بأنهما أنشآ وكالتين شبه خصوصيتين للكشف عن المؤامرات. إنّ تركيب المجتمع السياسي العراقي وتقاليده جعلت هذه التدابير والجهود من الأمور التي لا يمكن الاستهانة بها إذا ما تولتها عقول ذكية.

---

(٥) كان العميد طه الشيخ أحمد مسؤولاً عن جهاز آخر وهو ما دعي «بأمن الثورة» ولم يكن عنوانه الرسمي ذاك إلا غطاء. (المعرب).

ولم يكن بوسع دول الغرب أن تحمي شخص (قاسم) لو أرادت به خيراً، أكثر مما كانت تستطيع إنقاذ الملك فيصل ونوري. على أنّ ثمة دلائل تشير بأن تقارير للاستخبارات البريطانية وضعت تحت تصرف (قاسم) في أوائل حكمه حول وجود مؤامرات تحاك ضده في الداخل. ولو صح هذا فإنّ البريطانيين حرموه من هذه المساعدة فيما بعد. وليس في مكنتنا تقدير آثار ذلك على مصير (قاسم)[٦].

وعلى أي حال فإنّ كفاءة أجهزة الأمن الداخلي لا يمكن الحكم عليها من فشلها النهائي. فمخصصاتها المالية جيدة جدا. ولا يد دستوري أو اجرائي يغل يديها أو يعيق عملها. ومديروها مخلصون لقاسم رغم اختلاف منبتهم الاجتماعي والعائلي. ورجالهم عموما لا يمزجون السياسة بالإخلاص المهني لواجباتهم ومما لا مراء فيه أنّ هذه الأجهزة نجحت في إحباط عدة محاولات ضد النظام قبل أن تمنى بالفشل، وحتى هنا، فيبدو أنّها زودت قاسم بإنذارات هي على درجة كافية من الدقة بحيث يحلها من التبعة أو إلقاء جزء كبير من مسؤولية ما حدث عليها (أنظر ما بعده).

بالمقابل فمن الواضح أنّ أعظم خدمة قدمتها أجهزة الأمن لقاسم ليست متأتية من كفاءتها العملية. بل بما اشتهر عنها من كفاءة. فقد أرجأ انقلابيو رمضان ضربتهم عدة مرات لخوف ساورهم بأن أمرهم افتضح. وهو ما لم يكن كذلك، كما تبين فيما بعد أنّ الإغراق في تقدير كفاءة جهاز الأمن وتوابعه كان شأن جميع الأوساط على الإطلاق. وقد ثبط همة متآمرين محتملين.

كان للوحدات العسكرية الكبيرة التي حشدها قاسم في بغداد وضواحيها تأثير مماثل. فقد أحالت بنايات وزارة الدفاع بين شارع الرشيد ونهر دجلة إلى معسكر محكم التحصين. واللواء التاسع عشر الذي يشغل وزارة الدفاع هو لواء قاسم السابق. في حين كانت قيادة الفرقة الخامسة معقودة منذ العام ١٩٦٠ للعميد عبدالجبار جواد زوج أخت قاسم.

وعلى سبيل الحديث عن المشاكل الأمنية هنا سؤال يفرض نفسه: هل كان قاسم حكيما في إظهار هذا القدر الكبير من التسامح لأعدائه؟ إن تسامحه هذا امتد إلى حد

---

(٦) بعد سقوط قاسم انتشرت الشائعات بشكل واسع بأن الاستخبارات البريطانية ووكالة المخابرات الأمريكية CIA كانتا على علم مقدم بانقلاب رمضان (أنظر مثلا مجلة الاكسبريس ٢١ من شباط ١٩٦٣).

إعادة بعض أشد معارضيه مراساً إلى الوظيفة بل إلى مركز قيادي فضلاً عن إعادة حرياتهم إليهم. أفيمكن تبرير عمله هذا مع أخذنا في الحساب الدروس التي يمكن استخلاصها من إعدامات ١٩٥٩؟

عند الموازنة، القول بأن تساهله ضاعف من الخطر عليه هو قول غير وارد. فوقائع وأحداث الثامن من شباط ١٩٦٣، لم تكن تحتاج إلى دماغ ألمعي، أو إلى يد أستاذ متمرس أو إلى مجموعة من الأفراد لا غنى عنهم ولا يمكن استبدالهم. فالمستفيد الأكبر في آخر المطاف وهو (عبدالسلام عارف) لم يقم إلا بدور ثانوي جدا لا يمكن قياسه مطلقاً بما قام به في ١٤ تموز ١٩٥٨، ولو كان (طاهر يحيى وأحمد حسن البكر وحازم جواد وطالب شبيب) معتقلين في حينه فما من شك في أنّ الآخرين من المتآمرين بأصول وآراء متشابهة، سيأخذون مكان هؤلاء وينهضون بالأعباء بنفس العزيمة والمقدرة. ولعل العكس هو الصحيح لأن سياسة قاسم في الصفح عن أعدائه المحكومين أقنعت الجمهور بما لم يقنعه دليل آخر أنه ليس «ستالين» ثانياً رغم كونه مجنونا[٧]. وهذا مما جعل الجو محتملاً وساعد قاسم على البقاء سيداً للميدان فترة تزيد عما كان من حقه أن يتوقع.

الأسابيع الستة التي سبقت سقوط قاسم عكرها وسادها إضراب طلاب الجامعة والثانويات في بغداد.

سبب الاضراب كان من التفاهة بمكان. ففي ٢٧ من كانون الأول ١٩٦٢ حصلت مشادة كلامية بين (مناضل عباس المهداوي) ابن رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة مع طلاب قوميين في المدرسة الثانوية حول ما زعموا عن توزيع نشرات شيوعية. فانهالوا عليه ضربا فاتصل «مناضل» تلفونيا بأبيه الذي أرسل حرسه الخاص فضربوا المعتدين. عند ذلك قام «الاتحاد الوطني لطلبة العراق» المحظور «أنظر ما سبق» بتنظيم مظاهرة احتجاج سقط فيها طالب قومي قتيلاً. فأعلن الاتحاد إضرابا شارك فيه كثير من المدرسين من الأول، وأدت التظاهرات المتوالية إلى اشتباكات أخرى مع الشرطة. ذكروا أنّ ثلاثة قتلى صرعوا في واحد منها. وأوقف عدد كبير من الطلاب والمدرسين المؤيدين للإضراب من بينهم الدكتور (عبدالعزيز الدوري) رئيس إتحاد الكتاب العراقيين القومي النزعة الذي رفع بعد سقوط قاسم إلى منصب رئيس جامعة

---

(٧) شاع هذا اللقب عن قاسم في ذلك الحين.

بغداد. وفصِل عدد كبير من الطلبة، وأعلن الموقوفون إضرابا عن الطعام.

إبتدأ إضراب الطلبة متخذا طابع العمل السياسي من قبل الطلاب القوميين الذين انضم إليهم رفاقهم الكرد بتوصية الحزب الديمقراطي الكردستاني(٨)، وسرعان ما أصبح شاملا. وتلاه إضراب تضامني في الموصل والرمادي والفلوجة.

لا شك أنّ مشاعر صادقة للتعاضد والاستنكار دفعت عددا كبيرا من الطلاب المحايدين اللامنتمين إلى المشاركة. وأثرت أيضاً المكانة الواطئة التي بلغها اتحاد الطلبة العام الذي لم يزل الممثل الرسمي للعالم الطلابي. أضف إلى هذا أنّ الإضرابات كانت سلاح الطلبة العراقيين المفضل في الماضي: لم يكونوا يكرهون ترك قاعات الدرس لاسيما إذا سنحت الفرصة قبل امتحانات نصف السنة.

ويظهر أنّ سفارة ج.ع.م طبعت نشرات للمضربين. فطرد أحد ملحقيها في ٢٤ من كانون الثاني ١٩٦٣ بسبب ذلك. واعتقلت الشرطة دبلوماسيين اثنين آخرين لاستجوابهما.

واتخذ الشيوعيون موقفا مضادا. لم يكونوا يحفظون للنظام اي ود وإتحاد الطلبة الذي يسيطر عليه الشيوعيون كان قد شبع مشاكل مع السلطة لكن هذا الإضراب نشأ احتجاجا على «التدخل الشيوعي» في الجامعة وزمامه بيد خصومهم، ولذلك لم يسع الاتحاد إلا التنديد بالإضراب وشجبه في أول الأمر ووصفه بالدسيسة الإمبريالية مناشدا الطلبة العودة إلى صفوفهم. ولما وضحت شعبية الإضراب وزودت إجراءات الحكومة الصارمة ضد الطلاب بالعذر المقبول ما لبث الاتحاد أن بدل موقفه وطالب الناطق الرسمي بلسانه الحكومة بتسوية مشكلة الإضراب بسرعة على أسس منها العفو العام عن القائمين به والتعهد «بعدم التدخل في شؤون الطلبة» والسماح بإجراء «انتخابات ديمقراطية» كان الاتحاد يعتقد فيما يبدو أنّها ستتمخض أيضاً بفوز اليسار(٩). وقد ذكر مصدر موثوق أنّ قيادة الحزب الشيوعي بقيت منقسمة الرأي في مسألة الإضراب.

لم ينوه قاسم بالإضراب تنويها مباشرا في خطبه العديدة خلال الأسابيع الستة

---

(٨) شمدت: المرجع السالف ص٢٤٩.

(٩) مقارنة طريفة لموقفي الشيوعيين الأول والأخير تجدها في صوت الأحرار ٢ من كانون الأول و١١ من كانون الأول ١٩٦٣.

الباقية له، إلاّ مرة واحدة على ما يبدو، حين أشار إليه بشكل غير مباشر[١٠]. من الصعب أن يجد المرء تفسيراً معقولاً لسكوته هذا. فقد استخدمت الحكومة قوات الشرطة ضد معاهد ثقافية. وقتل أناس في مقتبل العمر وأضر الإضراب بآلاف عديدة من الطلاب وأسرهم، وهزّ العاصمة هزّاً وظل مستمراً بأعنف ما يمكن عند سقوط قاسم.

لم يكن للإضراب تأثير مباشر في انقلاب ١٤ رمضان. إلاّ أنّه كشف عن اهتراء نظام قاسم. وسعّر النار الخابية لخصومة ج.ع.م مجدداً. وعكست ردود فعل الأهالي بصورة واضحة نفرتهم من قاسم، وظهر عجزه عن السيطرة على زمام الأمور وتنطعه وجموده.

للمرة الثانية راح الشيوعيون يتخبطون في بحثهم عن رد على مبادأة أعدائهم.

وازداد القوميون ثقة بالنفس واعتداداً وقوة.

النهاية أمست فهي قريبة.

---

(١٠) عراق تايمس ١٦ من كانون الأول ١٩٦٣.

الفصل الثلاثون

انقلاب الرابع عشر من رمضان

لا مندوحة من الرجوع بالأحداث التي سبقت انقلاب ١٤ من رمضان إلى ربيع العام ١٩٦١. في ذاك الزمن كان حزب البعث قد أفاق من الضربة التي سببتها له محاولة القضاء على قاسم في خريف العام ١٩٥٩ وما عقبها من هروب واعتقال كثير من أعضائه الناشطين. فرسخت أقدام قيادة جديدة واستأنفت كوادر القواعد الدنيا فعاليتها[1]. وفي شهر حزيران ١٩٦١ انفصل عنهم «الحركيون» أو أبعدوا عن الجبهة القومية، إذ لم يعد حزب البعث يتحمل شريكا ينزله منزلة العميل لعبدالناصر والتابع له دون قيد أو شرط. لم يضعف هذا العمل الحركة القومية السرية فقد قواها بدل ذلك، فقد كان اتحادا ضعيفا غير موحد أستعيض عنه بمنظمتين محكمتين متجانستين. وأخيرا ضمن العفو العام في تلك السنة ترميما للقيادة التي قامت بتنفيذ انقلاب ١٩٦٣.

الإختبار الأول للبعث المعافى في تجربة القوة مع النظام أتاحته حوادث الشغب التي أثارها سواق سيارات الأجرة في شهر آذار ١٩٦١. لم يكن لتلك الأحداث صفة سياسية مطلقا إذ كان الاحتجاج جوابا على الارتفاع الكبير في أسعار البنزين أصاب بصورة خاصة سائقي (التاكسي) بضربة موجعة لأن هذا الارتفاع لم يقابله إرتفاع مماثل في سعر زيت الديزل (المازوت) لذلك لم تتأثر أجور ركاب الباصات. وفي ٢٨ من آذار خرجت عصابات من سائقي التاكسي إلى الشوارع في تظاهرات، فأضرمت النار في الباصات وحطمت السيارات الخاصة. وعندئذ قرر حزب البعث أن الوقت مؤات لاستعراض قواه فوضع الدعاة البعثيون أنفسهم على رأس المتظاهرين. وأخرجت قيادتهم موجات مساندة أغلبها من طلاب الأعظمية وأغرقت العاصمة بنشرات مذيلة

---

(١) راجع الملحق الخامس والثلاثين.

باسم الحزب تدعو للثورة. إذ كانت تتوقع أن تنقلب حوادث الشغب إلى حركة عارمة تطيح بالنظام[٢]. لكن سرعان ما اتضح لهم فساد ظنهم إذ لم تلبث الشرطة بإسناد الجيش أن نظفت الشوارع وأجلت عنها المتظاهرين البعثيين ودفعت بهم إلى الأعظمية من حيث جاؤوا دون أن تلقى مقاومة تذكر. وصرع عدد من مثيري الشغب يتراوح بحسب التقارير بين ثلاثة وتسعة عشر. وهذا الرقم الأعلى بذاته لا يمكن أن يعد نسبة عالية نظرا إلى الخطورة التي أشاعها الإضراب على الأمن والنظام وبعد أسابيع أطلق سراح عدد كبير من الطلبة الموقوفين.

حفظ حزب البعث درسه. فاستندت خططه التالية على التعاون الوثيق مع «الضباط الأحرار» المؤيدين له. الانقلاب يجب أن يتم برؤوس رماح يشرعها الجيش ويعززها ويكملها عمل جماهيري ينظمه الحزب. بنهاية العام ١٩٦١ استحدثت لجنة مختلطة من حزب البعث والضباط الأحرار عرفت فيما بعد بعنوان «المجلس الوطني لقيادة الثورة» هذه القيادة لم يطرأ عليها تغيير وبقيت حتى نجاح انقلاب ١٤ من رمضان. كانت حلقتها الضيقة في الجانب البعثي تتألف من (علي صالح السعدي) المنتخب قبلها بوقت وجيز سكرتيرا لقيادة القطر ومن (طالب حسين شبيب) و(حازم جواد) والدكتور (مسارع الراوي) و (حمدي عبدالمجيد) والضباط المتقاعدين (عبدالستار عبداللطيف) و(عبدالكريم مصطفى نصرت) والمقدم (صالح مهدي عماش) الذي كان في الخدمة حتى أحيل هو الآخر إلى التقاعد قبيل ١٤ من رمضان ببضعة أيام[٣]. وكان في المجلس من جانب الجيش أعضاء كبار (كعبدالسلام عارف) الذي أطلق سراحه من السجن قبل فترة قليلة والعقيد (طاهر يحيى) مدير الشرطة العام السابق، والعقيد (أحمد حسن البكر) الذي كان عضوا في المحكمة العسكرية مدة شهرين بعد ١٤ تموز. ومع أنهم كانوا قد أحيلوا على التقاعد لكنهم بقوا على اتصال وثيق بالضباط الآخرين ولهذا يعتبرون أعضاء من مسلك الضباط من كل ناحية خلا المفهوم التكنيكي. و(عارف) الذي لم يكن مطلقا زعيما للحركة، ظل نشاطه في المجلس أقل من زميليه، ربما لأنه كان تحت رقابة

(٢) الجريدة ٢٠ شباط ١٩٦٣. من مقابلة لها مع (علي صالح السعدي).

(٣) أحيل نصرت على التقاعد وهو برتبة رائد في ١٩ من آب ١٩٥٨ (الوقائع العراقية رقم ١٨: ٢٥ من آب ص٣) فإذا كانت إحالته بسبب ميوله القومية كما يحتمل، فهو أول من أحيل على التقاعد من الضباط الأحرار لأسباب سياسية (لا باعتباره من أنصار الملكية). وإذا كان ثم سبب آخر لإحالته فإن شرف الأولوية سيكون (للبكر) الذي أحيل على التقاعد في شهر أيلول ١٩٥٨.

مستمرة. أمّا الضباط الآخرون الذين كانوا على تماس مباشر مع المجلس فهم (العميد رشيد مصلح) الذي أحيل على التقاعد بعد محاولة الشواف الانقلابية. والعقيد (عبدالهادي الراوي) أحد الأعضاء الدائميين في محكمة (المهداوي) والعقيد (عبدالغني الراوي) الذي كان حتى أواخر ١٩٦١ آمرا لأحد الأفواج في اللواء الثامن، وأشيع أن سبب إحالته إلى التقاعد كان رفضه قيادة وحدته ضد الكرد. ووجد ثم عدد من الضباط في الخدمة الفعلية كالعقيد (خالد مكي الهاشمي) قائد كتيبة الدروع في (أبي غريب) والعقيد (عارف عبدالرزاق) الذي كان قد أحيل إلى التقاعد بسبب ميوله القومية ثم أعيد إلى الخدمة الفعلية في ١٩٦٢ آمرا لقاعدة الحبانية الجوية. والمقدم (حردان عبدالغفار التكريتي) آمر قاعدة كركوك الجوية، والنقيب (منذر الونداوي).

لم يكن المتآمرون الضباط أعضاء رسميين في حزب البعث باستثناء (الونداوي) وربما كان حردان التكريتي عضوا أيضاً. أما (البكر) فقد عرف بميله الشديد إلى الحزب. إلاّ أنّ الآخرين تعاونوا معه على أساس العمل الموحد.

بالإضافة إلى هذا المجلس كان ثمة عدد كبير من أعضاء حزب البعث وضباط الجيش العاملين أو المتقاعدين في إطار المؤامرة مستعدون للقيام بأدوارهم وإن لم يشاركوا في رسم المخطط السياسي.

الهدف من التعاون كان أولا «القضاء على الدكتاتور المجنون»، وثانيا تصفية الحساب النهائي مع الشيوعيين، وأخيراً تقارب متصور مخلص غير مشروط مع ج.ع.م.

لم يستعجل المؤتمرون الأمر وتجملوا بالصبر والأناة. وكان ثم استرخاء عام في التوتر السياسي كما سبق ذكره. فوجد حزب البعث والمتعاونون معه منذ صيف ١٩٦٠ وما بعده أنّ السرية والتخفي التامين ليسا ضروريين. لقد بقي الحزب محظورا قانونا وكان على أعضائه أن يتوقعوا أسوأ مصير لو انكشف أمرهم أثناء قيامهم بعمليات تستوجب المؤاخذة، تنظيمية الطابع أم دعائية، لكن شدة الحماسة لم تكن رائد سلطات الأمن عند ملاحقة البعثيين أو القوميين بصورة عامة. وإن يكشف بين الفينة والفينة عن خلايا أو يضبط نشرات(٤). ومن هذه الجهة كان شعور الشرطة وموظفي الحكومة

---

(٤) لمح العميد عبدالمجيد جليل مدير الأمن العام بهذا القدر قبل قتله إثر سقوط (قاسم) الجريدة: ٢١ من شباط ١٩٦٣. رفّع جليل إلى رتبة عميد في ١٩٦٢ (يذكر إسماعيل عارف، ص٤٢٧، =

متجاوبا مع الرأي العام عموماً. فمبادئ حزب البعث لم تثر شيئا من مشاعر الاستنكار والتخوف، كتلك التي أثارتها تصرفات الشيوعيين في ربيع العام ١٩٥٩. وتركت مناطق معينة في بغداد كالأعظمية وفي المدن، خلافا للعاصمة، كالرمادي لسيطرة البعث تثبت أقدامها دون تعرض وكان يندر أن تتدخل الشرطة في مسألة السيطرة عليها حتى في الاشتباكات الدموية الناجمة عن محاولات البعثيين المستمرة في النفوذ إلى المناطق التي مازالت تحت سيطرة الشيوعيين.

إنّ موقف الإغضاء وإغماض العين الذي تبنته دوائر الأمن خلال السنتين الأخيرتين من حكم (قاسم) ساعد حزب البعث على تنظيم وتدريب ميليشا الحزب. وعندما أزف يوم الانقلاب كانت هذه القوة مهيأة للنزول إلى الشارع بآلافها.

وبحسب التقارير التالية جرت عدة محاولات لاغتيال قاسم والاستيلاء على الحكم خلال العام ١٩٦٢، كما حددت مواعيد ثلاثة للقيام بانقلاب كهذا، في ١٤ من شباط، و١٨ من تموز و٢ من كانون الأول استنادا إلى هذه المصادر. وفي كل موعد كان يناط بالقوة الجوية الدور الرئيس[٥]، ولكن الخوف من أن قاسما وفق إلى كشف المؤامرة كان يرغم المؤتمرين على إرجاء التنفيذ في آخر لحظة. وقد تبين فيما بعد أنه لم يكن ثمة أساس لهذا التخوف.

في نهاية السنة رسمت خطة أخرى أدق وأوضح، ليجري تنفيذها في ١٩ من كانون الأول ١٩٦٢، التفاصيل فيها كانت شبيهة بتلك التي طبقت يوم ١٤ من رمضان بنجاح، ولكن بوضع ثقة أقل بالارتجال وعلى أنه يسند للدروع دور أكبر مما أسند إليه في الأولى. وليس هناك شك في أنّ المخطط وضع بيد قاسم في آخر لحظة، وكان نتيجة ذلك أنه أحيل إلى التقاعد أو اعتقل خمسون ضابطا على الأقل[٦]. إلاّ أنّ الرؤوس نجت من الاعتقال على كل.

= أنه رآه قبل مقتله وقد وقع بيد (علي صالح السعدي) الذي كان يحاوره ويسأله عن أمر أصرّ (عبدالمجيد جليل) على عدم الاباحة به فبصق في وجهه وصفعه على وجهه صفعة قوية مؤذية فبادره (جليل) لماذا تضربني؟ لولاي لما نجحت ثورتكم ولما استوليتم على الحكم. وبعد فترة قصيرة أقتيد إلى الساحة خلف البهو ونفذ به حكم الإعدام). (المعرب).

(٥) قصة الثورة في العراق وسوريا، ص ٢٨-٣١.

(٦) تجد في المراسيم رقم ٣٤ في السادس من كانون الأول ورقم ٥٨ و ٥٩ في الثالث من شباط ١٩٦٣ (عراق تايمس ١٤ من شباط ١٩٦٣) أسماء اثنين وأربعين ضابطاً أحيلوا على التقاعد. وبالحكم على ضوء السوابق. يحتمل أن لا تكون القائمة كاملة.

وعين تاريخ جديد هو ٢٥ من شباط ويقع فيه عيد الفطر، ربما لأن موقفا كهذا سيكون أقل توقعا. إلاّ أنّ قاسما أنذر، فجرت في أوائل شباط اعتقالات وفي هذه المرة ألقي القبض على قياديين بعثيين ثلاثة هم (سعدون حمادي) الذي كان قد عاد من المنفى قبل فترة قصيرة و(صالح مهدي عماش) وأهم الثلاثة (علي صالح السعدي) أمين سر القيادة القطرية بالذات. ويعتقد أنّ قاسما كان يملك قائمة كاملة بأسماء المؤتمرين المدنيين منهم والعسكريين وكان متوقعا أن ينزل بهم ضربته بين يوم وآخر. ولذلك قررت القيادة في الرابع من شباط بحسب ما ذكره عارف فيما بعد، أن أسلم وأصح السياسة هو الجرأة، وأنّ عملا آنيا يمكن أن ينقذ الموقف. فعين للانقلاب الساعات المبكرة من يوم الجمعة الموافق للثامن من شباط (أي ١٤ من رمضان)، في هذه الساعات يكون قاسم الذي يعمل ليلا عادة - نائما في منزله الذي يقع في حي العلوية. وآنذاك ستكون الشوارع قليلة الازدحام. ومعظم الضباط الجاهلين بالأمر يقضون عطلة نهاية الأسبوع في بيوتهم. كان العميد (عبدالجبار جواد) مريضا. ونائبه في القيادة ضالع في المؤامرة. وكتمت ساعة الصفر عن كل من الكرد الثوار والحركيين و ج.ع.م والقيادة القومية لحزب البعث في بيروت.

بعد انقلاب ١٤ من رمضان دارت شائعات تفيد بأن البعث انتزع المبادأة من الحركيين الذين كانوا على وشك القيام بانقلابهم، لكن هناك عظيم شك في أن يملك هؤلاء القوة الكافية لأخذ زمام المبادرة في حركة كهذه. إنهم بالتأكيد ما كانوا قادرين على تجريد مثل هذه القوة.

في نهار الجمعة الموافق للثامن من شباط غادر (عارف) منزله في الأعظمية لأداء «الصلاة» في الصباح الباكر. وفي حدود الساعة الثامنة وصل إلى مقر كتيبة الدبابات الرابعة في (أبو غريب) غرب بغداد، وانضم إلى العقيد (أحمد حسن البكر) واستقل كلاهما دبابة وضعها آمر الكتيبة (خالد مكي الهاشمي) تحت تصرفهما، فعادت بهما إلى بغداد دون أن تعترض سبيلهما دورية خفيفة التقت بهما. وتوجها إلى دار الإذاعة القريبة من ضفة دجلة اليمنى. وكان ضباط من حرس الإذاعة مشاركين في المؤامرة وسارع البقية إلى الإذعان فسيطر المؤتمرون على البناية وعلى أجهزتها الإذاعية وتهيأوا ليذيعوا للدنيا قيام الثورة، والتحق بهم عدد صغير من قياديي البعث وهم (حازم جواد) و(طالب حسين شبيب) و(هناء العمري) خطيبة (علي صالح السعدي).

في الوقت الذي انطلق (عارف والبكر) من أبي غريب نحو بغداد. جمع

(الهاشمي) كتيبته واندفع بها خلفهما. وقبل أن يصل رتل دبابته البطيء مناطق أهدافه كانت ألسنة نار الثورة قد امتدت وتعالت.

في الوقت الذي كان (عارف والبكر) في أبي غريب. وصل العقيد (عبدالغني الراوي) إلى مقر لواء المشاة الآلي الثامن في الحبانية. وكان حتى السنة المنصرمة آمرا لأحد أفواجه. قدم الراوي نفسه قائلا إنّه موفد من قبل الثورة القومية التي توشك أن تندلع ألسنتها وأنه مخول من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة بتسلم قيادة اللواء. وانضم الضباط الضالعون في المؤامرة إليه وأكدوا مزاعمه لآمر اللواء الذي لم يكن متحمسا ولا متعاوناً. لكنه لم يبد مقاومة. عندها تحرك اللواء الثامن نحو بغداد بإمرة (الراوي).

في الساعة التاسعة صباحا حامت طائرة مقاتلة قاصفة نفاثة من نوع (هاوكر هنتر) تعود إلى السرب السادس في (الحبانية) فوق مطار معسكر الرشيد في الجنوب الشرقي من بغداد حيث كان يشك في ميول قائد السرب التاسع الشيوعية وحرثت مدرج المطار حرثا بالقنابل. وكان النقيب الطيار (منذر الونداوي) الذي أقدم على هذا أول من باشر عملا عنيفا أثناء الانقلاب. وسيبقى موضع حدس وتخمين مدى تأثير التلف الذي أحدثه في المدرج فيما لو قرر طيارو السرب المشاركة في القتال بطائرات الميغ-١٩. على أنّ السرب التاسع لم يرسل طائراته إلى الجو، وفي غضون دقائق قليلة من قصف مطار الرشيد العسكري، بدأ هجوم جوي بنطاق أوسع على مقر قاسم في بناية وزارة الدفاع على الضفة اليسرى من دجلة وفيه أيضاً مقر رئاسة الأركان العامة. هذه الوزارة وهي قلب النظام الخفاق بكل معنى الكلمة - كانت محصنة تحصيناً قوياً وهي وافرة السلاح وفيها حامية قوامها ألفان من الجنود تقريبا من مرتبات اللواء التاسع عشر. كان منطلق هذا الهجوم الجوي من الحبانية بثلاث طائرات (هاوكر هنتر) وثلاث طائرات ميغ-١٧ مقاتلة بقيادة (الونداوي). بعدها بقليل انضم إليها المقدم (حردان التكريتي) بطائرة ميغ-١٧ من كركوك. وتواصل الهجوم حوالي الساعتين. حيث كانت الطائرات تعود إلى قاعدتها لتتزود بالوقود والذخيرة ثم تعود ثانية. ونشطت المدافع المضادة المنصوبة في وزارة الدفاع وأسقطت طائرة واحدة، وأصيبت البناية بأضرار بالغة جراء القصف. كان أهم شيء لضمان النجاح، تعطيل الاتصالات التلفونية واللاسلكية عن العمل.

إنّ الانفجارات الأولى في مطار الرشيد العسكري أيقظت (قاسم) من نومه في

منزله (بالعلوية) وقيل إنّ أول ما قام به هو إصداره الأمر للسرب التاسع بقصف قاعدة الحبانية. إلاّ أنّ عامل التلفون (القومي) اعترض هذا الأمر من بدالة «الرشيد». عندها أسرع قاسم بسيارة مصفحة إلى وزارة الدفاع سالكا شارع الرشيد. ونجح في الدخول قبل تعذر ذلك.

بأول القصف الجوي أعطيت الإشارة بالعمل إلى ميليشيا (البعث) التي شد أفرادها لأول مرة عصابة الحرس القومي الخضراء على أذرعتهم وأبقوا على أهبة الاستعداد، وتدفق ما لا يقل عن ألفين منهم من الأعظمية خشية هجوم شيوعي محتمل، اتخذت هذه الميليشيا مواضعها على طول الطريق العريضة المؤدية إلى الحبانية وأبو غريب، وهما المصدران اللذان يتوقع وصول المدد العسكري منهما. نصف هذه القوة التي كانت بإمرة (عبدالكريم مصطفى نصرت) تجمعت بالقرب من وزارة الدفاع إلاّ أنّها عجزت في مبدأ الأمر عن الهجوم بمواجهة قوات متفوقة، وتقدم النصف الثاني من القوة باتجاه الجنوب الشرقي يقوده العقيد (طاهر يحيى) فطوق معسكر الرشيد. في هذا المعسكر يوجد مقر الفرقة الخامسة واللواء التاسع عشر فضلا عن السجن رقم واحد الذي حشر فيه أهم المعتقلين السياسيين في العراق. هذا الطوق كان في كل الاحتمالات وهماً وليس حقيقة لو أن الجنود حاولوا كسره، لكنهم لم يفعلوا. وكذلك توجهت فرقة اغتيال إلى منزل العميد (جلال الأوقاتي) آمر القوة الجوية فأردته قتيلا عند باب داره في الوقت الذي مطرت القنابل الأولى على مبنى وزارة الدفاع.

في الوقت الذي كان أهالي بغداد يسمعون دوي الانفجارات المستمر لمدة ساعة تقريبا. والمدنيون المسلحون يندفعون بعصبهم الخضراء المشدودة على أذرعهم إلى الشوارع، والإشاعات المتضاربة تكتسح المدينة، أعلن نبأ قيام الثورة عبر الأثير، وذلك بعد الساعة التاسعة صباحا بقليل(٧). وأخذت أصوات منفعلة تذيع «البيان رقم واحد» من راديو بغداد.

«يا أبناء شعبنا البطل، يا وحدات جيشنا المقدام إليكم هذه الأنباء الطيبة. بعد أن دك أبطالنا نسور القوة الجوية وكر المجرم الخائن، وبعد أن تقدمت وحداتنا العسكرية إلى الأمام معلنة الثورة... أيها الأخوة، يا ضباط وجنود وزارة الدفاع ثوروا على

---

(٧) بحسب ما جاء في عراق تايمس: ١١ من شباط ١٩٦٣. وهذا أول عدد يصدر منها بعد انقلاب شهر رمضان.

المجرم الخائن واقتلوه. لقد جاءت الثورة لإحياء ثورة تموز. . .[8]».

كان المذيع (حازم جواد) الذي سرعان ما نصب ناطقا باسم مجلس الوزراء الجديد، ثم إنّه أخلى مكانه في الإذاعة بعد ساعات لكل من (طالب شبيب) و(هناء العمري) وتتابعت بيانات أخرى بسرعة فائقة، فأعلن البيان رقم ٢ إحالة (أحمد صالح العبدي) وسبعة آخرين من أقطاب مؤيدي (قاسم) في الجيش، إلى التقاعد. وطلب منهم تسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للشرطة «حماية» لأنفسهم من غضب الثوريين. هذا الأمر صدر من «المجلس الوطني لقيادة الثورة» وهي أول مرة يذكر هذا المجلس بشكل علني. وقضت أوامر أخرى بإغلاق الحدود والمطارات ووجهت عدة تعليمات للحرس القومي وفرض منع التجول إعتبارا من الساعة الثالثة بعد الظهر. وكانت برقيات التأييد تذاع طوال الوقت حال ورودها من وحدات عسكرية ومن ضباط بصفتهم الشخصية وقد بدت وكأنها حقيقية.

من أولى مفاجآت الإذاعة، أنّ (صالح اليوسفي وفؤاد عارف[9]) وصلاها مهنئين المجلس الوطني لقيادة الثورة على الثورة باسم الكرد، معبرين عن أسفهما لأنهما لم يسعدا بفرصة المشاركة في الأحداث[10].

في حدود العاشرة وصلت كتيبة الدبابات الرابعة واللواء الثامن، فشد هذا من عزيمة الحرس القومي ودخلت وحدات من اللواء الثامن معسكر الرشيد وعلى رأسها (طاهر يحيى) وأقنعت آمر اللواء التاسع عشر بالانضمام إلى القائمين بالحركة. وأطلق سراح المعتقلين الذين بقي وجودهم حتى تلك الساعة رهينة ثمينة جداً في يد قاسم. وتولى العقيد عبدالهادي الراوي آمرية المعسكر. ثم إلتحق معظم اللواء الذي يقوده العقيد عبدالغني الراوي بالحرس القومي الذي يقوده نصرت أمام وزارة الدفاع بإسناد عدد من دبابات (خالد مكي الهاشمي).

وبدأ الحصار الفعلي: الظاهر أنّ الدبابات لم تكن تملك عتادا لمدافعها إلاّ أنّ أعدادها كانوا مجهزين بمقدار كبير من ذخيرة رشاشاتها الثقيلة، ولم يكن الافتقار إلى قنابل المدافع عقبة كبيرة إذ أن الخطر الرئيس للانقلاب كان يتصور مصدره الحشود

---

(٨) راديو بغداد ٨(٩) من شباط ١٩٦٣.

(٩) راجع الملحق الخامس والثلاثين.

(١٠) شمدت ص٢٥٠.

المدنية المعادية، وليس الحامية المتحصنة. واتخذت دبابات أخرى مواضع على السدة المائية المشرفة على الأحياء الشرقية الفقيرة. مؤشرة بهذا إلى الموقع الذي يعتقد أنّ الولاء لقاسم أكثر تأصلا من أي موقع آخر. في الوقت نفسه نصب العقيد (الهاشمي) قائدا للوحدات المدرعة في منطقة بغداد.

لم تتخذ قطعات الجيش تدابير سريعة ضد احتمال قيام الشيوعيين بعمل مضاد ولم يفاجأ الشيوعيون بالانقلاب مفاجأة تامة مثلهم في ذلك مثل عدد كبير من البغداديين ذي الشعور المرهف بالجو السياسي. فقد تملكهم طوال أسابيع خلت إحساس بتطور مفاجئ وشيك الوقوع. إلاّ أنّ الشيوعيين أخطأوا في تقدير القوى الشعبية التي وقفت وراء انقلاب الضباط. فالشائعات حول دسائس أمريكية وبريطانية لقلب حكم قاسم أدت بهم إلى توقع مؤامرة من الضباط ضيقة النطاق يدعمها الغرب ماليا وماديا وربما بجنود منقولين جوا(١١)، ولم يكونوا متهيئين لظهور تلك الحشود الكبيرة من الميليشيا المسلحة، ومما يعادل هذا أهمية أنهم ربما لم يكونوا يدركون كم بقي للنفوذ الشيوعي من رصيد بعد أن استؤصل من الجيش والشرطة. لقد كان بوسع الضباط القوميين إصدار أوامرهم لتطاع وتنفذ، وتعززت مراكز الشرطة بالحرس القومي وباتت مستعدة لمواجهة أي هجوم على مشاجب السلاح وأخيراً كانت قوى الشيوعيين الجسدية والروحية قد استنزفت: فقادتهم في المنافي أو في السجون، وكوادرهم نخرتها الجاسوسية فأشرفت على الانحلال وتنظيمهم شاع فيه الاضطراب وعمّته الفوضى.

ومع هذا بدأ المتظاهرون الشيوعيون ينتظمون في الكرادة صباحا حوالي الساعة العاشرة، وتجمعوا أيضاً في (عقد الأكراد) وفي الكاظمية وغيرها من الأحياء التي احتفظ فيها الحزب ببعض قواته. حاولوا أن يشقوا طريقهم عنوة إلى شارع أبي نواس لرفع الحصار عن وزارة الدفاع. ووزعوا نشرات مستنسخة وأكدوا فيها على هذا الخطر الأخير(١٢) بصورة خاصة. لقد كانوا سيئي التسليح. وقيادتهم أسوأ من ذلك، فحصدت

---

(١١) أنظر بيان الحزب الشيوعي المؤرخ في ٣ كانون الأول (ترجم في كولهام في ٢٥ من آذار ١٩٦٣) وراجع مقال عزيز الحاج في (رودي برافو- براغ ٢١ من شباط، ملخص الإذاعات العالمية (هيئة الإذاعة البريطانية E.E ١١٨٢، ٢٢ من شباط ١٩٦٣)).

(١٢) إستنادا إلى ما ذكره (حازم جواد) صدرت نداءات من هذا النوع: أولها في العاشرة والدقيقة الثلاثين وثانيها في الثالثة من بعد ظهر الثامن من شباط (عراق تايمس ٢٥ من شباط ١٩٦٣) وقد ورد نص لأحدهما في «قصة الثورة في العراق وسوريا» ص٣١. إنّ ما يسترعي الانتباه هو =

الميليشيات والجيش مئات منهم ولم يؤثر تدخلهم في أحداث اليوم.

دبّ الوهن في المعركة الحربية. وتوقفت الطلعات الجوية على وزارة الدفاع بعد أن حكمت القوات الأرضية مواضعها في حدود الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين، وتبودل إطلاق نار متقطع بين المحاصرين والمحضورين ولم يؤثر وقوع خسائر كبيرة في الأرواح ولم يكن طوق الحصار محكما، وهو ليس من مصلحة (قاسم) إذ قدر أنّ ألفا وخمسمائة من أصل ألفي جندي مرابط في مجمع بنايات وزارة الدفاع وجدوا سبيلهم خارج الحصار خلال ساعات الظهيرة. وقد ألقى المحاصرون القبض على ضابط يحمل شريطا سجل فيه قاسم نداء إلى الشعب لإذاعته من محطة إذاعة (قصر الزهور) الإحتياطية.

ووقع قتال في معسكر التاجي على مسافة عشرة أميال شمال بغداد عندما أقبلت إليه وحدة عسكرية للسيطرة على محطات الرادار الهامة فيه. وفي حدود الساعة الثانية من بعد الظهر على أكثر تقدير وقعت المحطة بيد الانقلابيين. وفي معسكر الوشاش، وهو ثاني معسكر كبير في منطقة بغداد، قام ملازم أول شيوعي بمحاولة ضعيفة لتنظيم مقاومة مسلحة ثم استسلم دون إطلاق رصاصة واحدة. وفي بعقوبة حيث ثمة معسكر مجاور لمقر قيادة الفرقة الثالثة جرت محاولة أكثر جرأة وطموحاً لمقاومة الانقلاب نهض بأعبائها حوالي ثلاثين جنديا شيوعيا بينهم ملازمان وحفنة من المدنيين، يبدو أنهم أعضاء في الحزب الشيوعي أرسلوا من بغداد للقيادة والتوجيه. وتم التغلب على المحاولة أيضاً بسهولة. فمعظم أفراد الحماية كانوا غير مبالين أو غير معادين، وفي أثناء الاشتباك الذي سبق استسلام الشيوعيين قتل ضابطان قوميان وجندي واحد[١٣].

ويبدو أنّ هذا جملة ما وقع داخل الجيش أثناء عملية الاستيلاء على الحكم، وهو من التفاهة بمكان بالقياس إلى ثورة على صعيد القطر كله.

جلس معظم قطعات الجيش على التل وكأن الأمر لا يعنيها في شيء أثناء الصراع

= شهامة الشيوعيين التي أبدوها لقاسم الذي ذكروه مرة واحدة في منتصف بيانهم هكذا «إنّ الزعيم عبدالكريم والعبدي والمهداوي والضباط الآخرين الذين يدافعون عن استقلالنا الوطني. يسيطرون الآن سيطرة تامة على قيادات الجيش».

(١٣) وعلى إثرها أعدم من الذين «قاوموا الثورة» في بعقوبة خمسة وعشرون بينهم مدني واحد والبقية عسكريون (عراق تايمس ١٣ من آذار ١٩٦٣) وهي أكبر عملية قتل قضائي جماعي يحصل في بلد عربي بعد الحرب العالمية الثانية.

الجاري في بغداد ولا شك في أنّ إذاعات الانقلابيين الأولى ذات الأنباء الكاذبة عن موت قاسم هي التي أثرت مبدئيا في اختيارها هذا الموقف.

بعد ظهر ذلك اليوم زار وزارة الدفاع من يمكن أن ينعت بالوسيط. هو (يونس الطائي) صاحب جريدة الثورة. عرف هذا الصحفي بأنه واحد من الأبواق المتحمسة لقاسم وعدو لدود للشيوعيين وداعية للتقارب العربي في الوقت عينه. وقد تمكن من رؤية قاسم الذي قيل إنّه عرض استقالته وتسليم مقاليد الأمور (للعبدي) فإن صح آنّه تقدم بمثل هذا الاقتراح، فإنّه شاهد بأنّ قاسم لم يكن يعي الموقف تماما، على أنّ اقتراحه دفع الثوار إلى الحركة وبحلول العتمة في حدود الخامسة والدقيقة الثلاثين اقتحمت الدبابات والمدرعات بقيادة (نصرت) المبنى واستسلم لها ستمائة ضابط وجندي ظلوا حتى تلك اللحظة مرابطين في مواقعهم. وسقطت وزارة الدفاع إلاّ أنّ الثوار لم يهتموا بتمشيط أبهائها الداخلية.

بقي قاسم وعدد قليل من أعوانه بضع ساعات متحصنين في البناية الرئيسة، وهناك سمعوا فيما بين الساعة التاسعة والعاشرة ليلا من راديو ترانزستر (قاسم) ولأول مرة من هو رئيس الانقلاب، إلى جانب (طاهر يحيى) الذي انتصب رئيسا للأركان العامة، (ورشيد مصلح) المنسوب حاكماً عسكرياً عاماً. وتلا ذلك حالا أسماء أعضاء الوزارة(١٤). وفي حدود نصف الليل ترك قاسم البناية من باب جانبي غير محروس ودخل قاعة الشعب التي عرفت أيضاً ببهو الأمانة لأن ملكيتها تعود إلى (أمانة العاصمة) المجاورة من جهة الشمال. وكان برفقته كل من (المهداوي) و (طه الشيخ أحمد) والملازم (كنعان خليل حداد) مرافقه الخاص، تاركين (عبدالكريم الجدة) آمر الإنضباط العسكري و (وصفي طاهر) كبير مرافقي قاسم جثتين هامدتين مدفونتين تحت أنقاض الوزارة.

إنّ أحداث الساعات الاثنتي عشرة الأخيرة من حياة قاسم تسند روايتها إلى شهادات وأقوال أعدائه وقتلته، المباشرة منها وغير المباشرة ففي الساعات الأولى من فجر السبت الموافق للتاسع من شباط اتصل قاسم بـ(عارف) في دار الإذاعة، ورجاه باسم الأخوة القديمة أن يسمح له بمغادرة البلاد إلى تركيا أو النمسا، فأجابه (عارف) بأنه لن يخدع ثانية وأنه لن يتيح له الفرصة ليصير «جومبي» آخر. لكن إن شاء أن يتكلم

---

(١٤) راديو بغداد ٨ (١١) من شباط ١٩٦٣.

فعليه أن يستسلم في الساعة السابعة صباحا عند مدخل قاعة الشعب بيدين مرفوعتين بعد رفع شاراته ورتبه العسكرية[١٥].

لم يطبق قاسم هذه الشروط حرفيا. واعتقل هو ورفاقه في الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين داخل قاعة الشعب ونقلوا في سيارتين مدرعتين إلى الإذاعة حيث ووجهوا بـ(عارف والبكر) والضباط الأحرار الآخرين. وطفق (عارف) يتطاول على قاسم ويشتمه شتما قبيحا. وبذل جهدا كبيرا لحمل قاسم على الإقرار بأن التخطيط لثورة ١٤ تموز كان كله من عمله (أي عارف)، وحاول أيضاً أن يحمله على البوح باسم الشخص الذي كشف له خطة مؤامرة ١٩ من كانون الأول الأخير. «كان قاسم في حالة انهيار كلي» فأخذ يهذي ويهرف بكلام غير مفهوم ويبكي. وأنكر أنه عدو الشعب والعروبة. قائلا إنّه كان صديق الفقراء وقد بنى لهم آلافاً من المنازل الصغيرة. ثم طلب شربة ماء فأعطي ولم يبح باسم المخبر.

بعدها اقتيد هو وزملاؤه الثلاثة لمحاكمتهم عسكرياً. وعرضت عليه قائمة بأسماء (الطبقجلي وسري) وزملائهم الذين أعدموا وسئل أهو الذي أمر بإعدامهم؟ بعدها صدر عليهم الحكم بالموت. وحرص عارف فيما بعد على نفي مشاركته في المحكمة العسكرية مؤكدا أنه لم يكن عضوا من أعضائها[١٦]. وصُفَّ قاسم والمهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان حداد إلى جدار وصرعوا برصاص الرشاش.

كانت الساعة تشير إلى الواحدة والدقيقة الثلاثين ظهرا[١٧].

تلك هي القصة، وما من سبب هناك يحمل على الشك في صحتها. ومن المؤكد أنّ عارفا لا يملك ذلك الخيال لاختراع العبارة العاطفية «آلاف المنازل الصغيرة» ولا أن يكون أعداء قاسم قد كذبوا بالشكل الذي جعلوه يحمي من خانهم وباح بسرهم. في حين كان بإمكانه أن يجعل هذا موضع مساومة لعقد صفقة قد تخفف من مصيره.

بقي سؤال واحد ذو طابع إنساني صرف.

هل التمس قاسم الإبقاء على حياته؟

---

(١٥) كان قاسم قد رفع نفسه إلى رتبة فريق في يوم الجيش الموافق للسادس من كانون الثاني ١٩٦٣.

(١٦) نيويورك تايمس ١٥ من شباط ١٩٦٣.

(١٧) راجع الملحق السادس والثلاثين.

لم يتصرف قاسم تصرف الجبان في مفتتح حكمه. لكنه كان متوتر الأعصاب إلى الدرجة القصوى. يعيش في عالم نصف حالم. ومن الممكن، بل على الأغلب أنّ هول الساعات الأربع والعشرين السابقة، فضلاً عن الإنهاك الجسدي، أدى به إلى أن يفقد احترامه لنفسه وأحاله إلى حطام بال. لكن وإنصافاً لذكراه علينا أن نسجل هذا:

بعد مقتله سرت إشاعة في بغداد مؤداها أنّ النص الرسمي الذي نشر حول نهايته هو نص يشوبه الزيف. والحقيقة أنّ قاسما سأل عارفاً هل أنّ هذه النهاية هي مقابل الرحمة والعطف الذي شمله بهما؟ فأجاب عارف متلعثماً بأن الأمر خارج يده. عندئذ توجه قاسم إلى فرقة الإعدام بآخر علائم الازدراء والترفع.

دفن عبدالكريم قاسم ليلاً في قبر غير مُعلّم.

الخاتمة

أين مكانة حكم قاسم في تاريخ العراق؟
ما هو تأثيره في تحديد صورة الشرق الأوسط الحالية؟
ما مدى مقياس فشله؟

قدم النظام القاسمي نفسه باعتباره فاتحة لعهد جديد قطع كل الأسباب بينه وبين الماضي. واعتبره أولئك الذين رحبوا به نظاما «تحرريا» آذن ميلاده بكسر أغلال «الاستعمار» و«الإقطاع». واضطلع منذ البداية بمهمة التبشير بشعب عراقي واحد يتألف من قوميات مختلفة، وهو بحد ذاته وفي عين الوقت جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. لكن لم يقم بأية محاولة لإزالة هذا التناقض الذي يتضمنه ذلك الإعلان.

النظام الغابر كان فاسداً، وهو ما آمن به معظم القوى السياسية في البلاد خلال وجوده، ولكن لم ينبر أحد في العراق بعد إزالته - لتقويم مكانته في التاريخ، واقتصرت القوى السياسية على لعن ذلك النظام بلسان واحد دون أن تتفق على رأي في النظام الجديد. إنّ تضاؤل إيمانها بالحكم الثوري هو الفكرة الرئيسة لهذا الكتاب.

احتل قاسم مكانة غير مسبوقة في تاريخ العراق بوصفه الزعيم الوطني المعترف به للجمهورية. فهل في الإمكان أن نعثر على دليل يشير إلى أنّ نظامه كان مستمداً من الماضي. وإلى أي مدى مهم في أمور أخرى؟

كان قاسم رجلا عسكريا، وحكمه حكم عسكري. أفيجب علينا أن ننظر إليه كخلف للحكام العسكريين الذين سبقوه في العراق أو كمقلد لهم؟

من الجلي أنّ زمر الضباط «السبعة» و«الثلاثة» و«الأربعة». التي كانت تتصرف بمقدرات البلاد ما بين السنوات ١٩٣٧ و١٩٤١ لا تدخل في عملية المقارنة هنا لأن

مواقفها لم تتحدد في حينه تحديدا كافيا. وقد بقيت بعيدة عن أنظار الجمهور.

الفريق نورالدين محمود أودعت إليه سلطات استثنائية خلال حوادث الشغب الدموية في شهر تشرين الثاني ١٩٥٢، فنزل عنها بعد شهر واحد عندما أنجز مهمته ولم يعبر ذلك الخط الذي عبره (قاسم).

و(بكر صدقي) من نمط مختلف. فانقلابه في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ تقدم به إلى «الشعب العراقي الكريم» باعتباره «قائدا للقوة الإصلاحية الوطنية» ثار على تصرفات حكومة كان هدفها الوحيد تأمين مصالحها الذاتية[1]. وتعاون بدرجات متفاوتة مع القوى السياسية الإشتراكية والقومية المتنامية القوة ولا شك أنّه عد نفسه من المجددين المصلحين. وقد هوجم (كقاسم) من قبل أوساط واسعة. وعيب عليه قلة اكترائه بالقومية العربية، أو معاداته لها. على ان الظروف كانت مختلفة تماما(فبكر صدقي) كردي والصفة التي عرفت بها وزارة (ياسين الهاشمي) المقالة هي تحمسها في مساندة القضايا العربية. وكنا قد اتينا إلى ذكر العلاقة الشخصية التي ربطت قاسم به (أنظر الفصل الأول) وقد احاط قاسم ذكرى (صدقي) بالتجلة والإكرام إلاّ أنّ الاختلاف بين

---

(١) لنص بيان بكر صدقي، راجع «مجيد خدوري» العراق المستقل ص٨٤ (نثبته هنا للمقارنة ببيان يوم ١٤ من تموز) أيها الشعب العراقي الكريم، لقد نفد صبر الجيش المؤلف من أبنائكم من الحالة التي تعانونها، من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها وغاياتها الشخصية. دون أن تكترث لمصالحكم ورفاهكم، فطلب اليّ صاحب الجلالة المعظم إقالة الوزارة القائمة، وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين برئاسة السيد حكمة سليمان الذي طالما لهجت البلاد بذكره الحسن ومواقفه المشرفة وبما أنّه ليس لنا قصد من هذا الطلب إلا تحقيق رفاهكم وتعزيز كيان بلادكم فلا شك في أنكم تعاضدون إخوانكم أفراد الجيش ورؤسائه في ذلك وتؤيدونه بكل ما أوتيتم من قوة. وقوة الشعب هي القوة المعوّل عليها في الملمات. وأنتم أيها الموظفون لسنا إلا إخوانا وزملاء لكم في خدمة الدولة التي نصبو كلنا إلى جعلها دولة ساهرة على مصلحة البلاد وأهلها عاملة على خدمة شعبكم قبل كل شيء، فلا بد وأنكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب الذي ألجأنا إلى تقديم طلبنا إلى صاحب الجلالة ملكنا المفتدى لإنقاذ البلاد مما هي فيه، فتقاطعون الحكومة الجائرة وتتركون دواوينها ريثما تؤلف الحكومة التي ستفخرون بخدمتها، إذ ربما يضطر الجيش بكل أسف لاتخاذ تدبير فعال لا يمكن خلاله اجتناب الإضرار بمن لا يلبي هذه الدعوة المخلصة ماديا وأدبيا.

٢٩ من تشرين الأول ١٩٣٦

قائد القوة الوطنية الإصلاحية: الفريق بكر صدقي العسكري

(المعرب)

حكم صدقي (إن جاز لنا خلع هذه الصفة على الأشهر التسعة التي قضاها في السلطة) وحكم قاسم لا يكمن في مجرد الانتماء أو في الأصل القومي أو الشخصية. إنّهما كذلك نتاج زمنيهما. (بكر صدقي) سلم بالنظام الملكي كواقع ولعله لم يكن متأثراً بشعور شخصي نحو الملك غازي. على أنّ النظام الجمهوري لم يكن بذلك المطلب الملح في الشرق الأوسط العربي خلال العقد الثالث من القرن. ولم يكن بكر صدقي مفكرا ليتعهد بالرعاية، آراء وابتكارات آيديولوجية ولذلك لم يعتبر نفسه ثورياً أو حتى زعيماً لشعب. إنّه لم يتول مسؤولية الحكم رسمياً بالإضافة إلى المنصب الذي تولاه بعد انقلابه وهو «رئاسة أركان الجيش» ولا أكثر. لم يبد صدقي اهتماماً بالتقدم الاجتماعي منسجماً إلى حد ما مع ظروف محيطة أو مدفوعاً بميل شخصي، وإنّ عداءه واحتقاره بل وزهده في الاشتراعات الاشتراكية هي التي دفعت (بجماعة الأهالي) أول حليف سياسي له، إلى وضع حد لمشاركتهم في الحكم. وبعد أكثر من عشرين سنة. كان على الجادرجي القائد الباقي على قيد الحياة. أن يترجم تجربته مع صدقي إلى كره لقاسم بوصفه دكتاتوراً عسكرياً، لم يستطع التغلب عليه أو كتمه.

بقي ثمة وجه بارز متناظر وهو أنّ مركز قاسم كان مثل مركز صدقي يستند إلى الجيش مباشرة وهذه ليست بقصبة جوفاء أو بأمر هين فكلاهما كان يتمتع بالحصانة الكافية أو ما يمكن اعتباره كذلك، بحيث إنّ الإعلان عن موتهما للبلاد كافة وجب أن يتم قبل أن يتمكن أولئك الذين خلفوهما من القبض على زمام الحكم. ولم يكن ثم ضرورة للتصرف بهذا الشكل حيال العديد من الحكومات التي أسقطتها حركات الجيش في العراق.

هناك سلف آخر لقاسم يفرض علينا واجب المقارنة. وهو حكم (رشيد عالي في ١٩٤١)، لقد اعترف قاسم نفسه بدين أدبي (لرشيد عالي) أكثر من مرة قبل أن يجعل شعار الوحدة الفورية هذا الاعتراف غير ذي محل. التأكيد على الاستقلال، كره الإنكليز، وأعمق منهما الشعور المسكر بالانعتاق الذي عم الشعب خلال الأسابيع القليلة من ربيع العام ١٩٤١ كل هذا كان فيه عنصر مشابهة. إلاّ أنّ انشعاب الطريق يبرز هنا أيضاً. فحركة ١٩٤١ تفتقد كثيراً من سمات حكم قاسم الهامة، ومنها الحرص على الهوية العراقية ضمن إطار العالم العربي، وتنوع القوى السياسية العاملة، والالتزام بالإصلاحات الاجتماعية. وربما ضاقت الفجوة التي تفصل بين العهدين لو امتد الأجل بحكم رشيد عالي. على أنّ الطابع المؤقت لحكومة هذا الأخير، يمكن أن يعزى إلى

حد ما للوضع الجوهري بين وضع الرجلين. فقد كان دور رشيد عالي صغيراً في حكمه إذا قورن بالأدوار التي اضطلع بها رجال يفوقونه قوة من وراء الستار مثل (المفتي الحاج أمين الحسيني) والعقيد (صلاح الدين الصباغ) وزملائه في «المربع الذهبي» بل وأيضاً (يونس السبعاوي) وزير الاقتصاد في حينه.

النتيجة المستخلصة هي أنّ نظام (قاسم) لم يكن مدينا بشيء جوهري لأي نظام عراقي آخر سبقه.

وعراق (قاسم) أين يقف في حلبة الشرق الأوسط المعاصر؟

إنّ ميلاده الثوري يضعه في صف جمهورية عبدالناصر العربية المتحدة. وأخطر تهمة وجهت إلى قاسم على الصعيد السياسي هو أنه «قاسم العراق» الذي شدد التأكيد على أنه قسم العراق إلى شطرين نتيجة موقفه العدائي من عبدالناصر ومن حركة الوحدة العربية التي يجسدها ويقودها ثانيهما وبإنعام النظر في التهمة على ضوء استذكار الأحداث الماضية، سنجد أنّها تهمة ظالمة لا تقوم على أساس. كان من سوء حظ قاسم أن يجد نفسه على رأس الأحداث في عين الوقت الذي صار المفهوم الواسع للقومية العربية هو الاندماج بمصر. إلاّ أنّه لم يكن ثم إلا أقلية عراقية وجدت مستعدة لتقبل ذلك. إنّ تقاليد ومصالح الأكثرية الكاثرة من القوى والتجمعات ذات النفوذ رجحت كفة الميزان واختارت الاستقلال. ولو أصر قاسم على العمل من أجل الوحدة فالجزاء سيكون فوضى وتناحرا يسودان العراق حالا وستكون العواقب وخيمة جداً كالذي حصل فعلا بعدها. ولم يكن من الصدف أن توجه إلى عارف عين التهمة: تهمة «المقسم» لمناداته بالوحدة في خريف العام ١٩٨٥، بل قبل أن يلصق بقاسم هذا النعت لموقفه السلبي من هذه الفكرة.

من العبث أن نتساءل هل كان بوسع قاسم مع غرابة أطواره أن يوفق إلى تعايش ودي مع عبدالناصر بالشكل الذي حققه خلفاؤه في أواسط الستينات، تعايش مبني على المصارحة بالتضامن الآيديولوجي المدعم بالاحترام الفعلي المتقابل لاستقلال البلدين. بالتأكيد أنه كان مستعداً جداً لتسوية كهذه مثلما كان يفضل التعاون مع أنظمة عربية أخرى «متحررة». إنّ تودده المتواصل للوطنيين الجزائريين واعترافه الفوري بالجمهوريين اليمانيين يقومان دليلا. إلاّ أنّه كان سيّئ الطالع فاليمن والجزائر لم «تتحررا» حتى النصف الثاني من العام ١٩٦٢، و (بورقيبة) كان في حالة نزاع مع عبدالناصر ووضعه يماثل وضع قاسم في الشكوك التي ثارت حول تحالفهما مع

الغرب. كان خيار قاسم الذي لا محيص عنه هو التقرب من الملك (حسين) وهو و(فيصل) الملك القتيل إبنا عمومة، وهو كذلك شريك نوري. لاسيما بعد خروج سوريا عن ج.ع.م بحركة إنفصالية «رجعية». إلاّ أنّ النتيجة النهائية كان شعور بالعزلة خيم بكلكله على الشعب العراقي الواعي سياسيا. التصافي مع عبدالناصر ظل هدفاً من الأهداف التي تتفق ومبادئ ثورة الرابع عشر من تموز أما القربى من ناظم القدسي وحسين فهو تحول عنها مشكوك النتيجة وهذا أفضل ما يمكن القول فيه.

بعد أربعة أسابيع من الثورة بدأت القوة المدنية المشاركة فيها تنأى عن قيادتها. وفي غضون أربع سنوات بدت القطيعة تامة. القوميون لجأوا إلى العمل السري. الشيوعيون وجدوا أنفسهم في عزلة عدائية. الدستوريون تملكهم يأس مكفهر عبوس. الكرد يخوضون حربا. الحلقات والأوساط الدينية موقفها لا يزيد عن موقف الحياد المستوفز الذي انقلب إلى خيبة. وكل فئة من هذه الفئات كان له دوره في تاريخ هذه السنوات. لكن ما كان بوسع واحدة منها أن تثبت أقدامها في حلبة السياسة إلا بالشروط التي يمليها (قاسم).

ما هي أسباب هذا الإفلاس؟

إنّ ثورة الرابع عشر من تموز قضت على أسرة مالكة كريهة بكل ما في هذه الكلمة من معنى. والانقلاب نفسه نفذته مجموعة صغيرة من الضباط الأحرار ليس إلا. لكنه قوبل بحماسة من جميع الأوساط السياسية العراقية التي توقعت بلا ريب بداية جديدة في كل ميدان من ميادين النشاط الوطني تقريبا.

لما كان هذا الوسط السياسي يتألف من فئات مختلفة الاتجاهات اختلافا كبيرا، ويضم أعضاء لا يجمع بين أهدافهم جامع فضلا عن تفاوتها في القوة والتأثير، فمن المحتم أن يتمخض هذا بمنافسة متعددة الأطراف وقد قرر طبيعة هذه المنافسة ونتائجها الأخيرة المفهوم الجامد لعراق حديث رسمته ريشة قائد الانقلاب وحاكم البلاد. فمنظوره في دولة مستقلة الكيان، غير منحازة موحدة، تقدمية اجتماعيا، علمانية خاضعة لحكمه الفردي لم يحسب حسابا لواقع الأوضاع العراقية. وهو إجمالاً يتعارض مع أهداف أي من القوى السياسية التي أيدت الثورة ورحبت بها مبدئيا. لم يكن بوسع خصوم قاسم الاتفاق معه في إيمانه برسالته، ناهيك بعصمتها. ولم يقم قاسم بمحاولة جدية لتشكيل حزب خاص يتيح له المجال لتكييف وصياغة أداة آيديولوجية وتنفيذية

تفيده وترنبط معه بمنفعة متبادلة متفق عليها. ولو أضيفت مواهب قاسم التكتيكية العظيمة إلى الموازنة فإنّ تاريخ نظامه يبدو مقدراً لا مفر منه.

إنّ السرعة التي كادت تكون متجردة عن الخلق الكريم التي نال بها قتلة قاسم ووارثوه اعتراف جمعية الدول في العالم، وعدم إظهار حتى الأسف الشكلي على مصير قاسم عموما. إنّما هو دليل صارخ على فشله(٢).

على أنّ ثمة تحفظات ثلاثة ينبغي إثباتها هنا:

إنّ مقدرة قاسم على البقاء في دست الحكم أربع سنوات وستة أشهر بممارسة الحد الأدنى من سياسة القمع في الظاهر. وبحصيلة من الدماء أقل مما يتوقع المرء في ذلك الوضع السياسي، شيء ليس بالهين أو مما يمكن التغاضي عنه. وأقرب تفسير لمقدرته هذه هو الاهتمام الذي أولاه لكبح جماح الاندفاعات السياسية، تم ذلك على حساب كل النشاط السياسي تقريبا.

ونجاحه الثاني يتمثل في صموده أمام عبدالناصر ونضاله ضده. وليس ثمة شك في أنّ سخط عبدالناصر عليه كان نقطة ضعف في موقفه. إلاّ أنّ عبدالناصر هو الذي هزم في حلبة المنافسة المباشرة وقد أقر بهزيمته هذه كارهاً، كما كان قد أقر بهزائم أخرى أمام خصوم آخرين في ساحة الشرق الأوسط.

ومن المحزن أن يكون ثالث نجاح له، أبعدها علاقة بموضوعنا. (فقاسم) لم يفقد أبداً إيمان الفقراء به، لقد اقتبلوا عطفه المفرط عليهم وعلى مصائرهم بوصفه عطفا حقيقيا لا شائبة فيه، وهذا هو الواقع. وإذا ما جيء بقائمة الموازنة فإن هذا البند يجب أن يثبت فيها وإن يكن غير ذي قيمة سياسية.

أثمّة درس يستخلص من إخفاقات قاسم وإنجازاته؟

في العراق قوى مدنية متعلمة ذات تجارب تنظيمية وأدمغة تعكس آراء ومصالح متنوعة. إلاّ أنّ الرجال الذين يتزعمون هذه القوى لم ينموا في أنفسهم القابلية على التعايش جنباً إلى جنب وممارسة تلك اللعبة وفقا لقواعد متفق عليها. ولم يفقهوا عملية تسوية الخلافات فيما بينهم على قاعدة «قاسم مشترك أعظم» مسلّم به من الجميع. زد على هذا إنّ من المشكوك فيه أن تجد جانبا كبيرا من الجمهور يمكن جره إلى نشاط

---

(٢) التصريح الرسمي الوحيد الذي ينم عن عاطفة إنسانية نحو قاسم، صدر عن (المنجي سليم) وزير الخارجية التونسي.

سياسي ذي منهج ثابت موطد بدلا من شعارات ديماغوجية لا تغني، وأخيراً وهو أهم ما في الأمر أنّ القوى المدنية ظلت تفتقر إلى الفعالية والمهابة لإقناع الجيش بقبول مهمة الحارس غير السياسي للنظام العام أثناء الاضطرابات فضلا عن الأحوال الإعتيادية. كل هذه الأسباب ثبتت وجاهتها أثناء حكم حزب البعث الذي عقب سقوط (قاسم) وحكومة (عبدالرحمن البزاز) ١٩٦٥-١٩٦٦.

إذن فقد يبدو من المستقبل المتوقع إمكانية تأمين قيادة الجيش لذلك اليسير من الاستقرار والتقدم المنهجي للعراق إمّا بحكم القيادة المباشر أو بحكم آخر يستند إلى دعمها وتأييدها. وإذا أريد لمثل هذا النظام البقاء فيجب عليه التخلي عن ادعاء قاسم الذي كان يردده باستمرار وهو أنّ العراق شعب واحد لا يصعب عليه السير وراء قائد وطني واحد. سيكون على هذا النظام أن يتبنى ويطور ممارسة قاسم العامة في التسامح والتغاضي عند معالجة متناقضات المجتمع العراقي. وسيكون عليه أن يلائم القضية الكردية ليتسع لها هذا الإطار وهو ما فشل فيه. إنّ نظامه نظام يتمسك طبعا بالحياد الإيجابي. لكن وعلى ضوء تجربة (قاسم) - من حسن النصيحة أن يكتفي القادم الجديد بالأقل مما سمح به قاسم لنفسه في مهاجمة الغرب. وأخيراً يتوجب على مثل هذا النظام أن يحافظ على كيان العراق مستقلا كما فعل قاسم في الوقت الذي يحرص على المشاعر المشتركة التي تربطه بالعالم العربي. لن تكون هذه المهمة سهلة جدا وهي ترتكز على الحظ والصدف السعيدة ليس إلا. كان عبدالناصر في نهاية الستينات مستعدا للتعاون على نطاق محدود، في حين لم يكن (عبدالناصر) أواخر الخمسينات كذلك قط.

هناك علائم تشير إلى أنّ حكام العراق الحاليين يلائمون أنفسهم في هذا الإطار. وأنهم على الأقل توصلوا إلى بعض النتائج في هذا السبيل لكن أتراهم انتفعوا فكريا بدروس قاسم؟

لو كانوا قد انتفعوا فمن المؤكد أنّهم ليسوا على استعداد للإقرار بالدين.

ملحق

تنظيم الحزب الشيوعي العراقي

لم يختلف تنظيم الحزب الشيوعي العراقي خلال الفترة التي تناولها هذا الكتاب اختلافاً جوهرياً عن تنظيم الأحزاب الشيوعية في البلاد الأخرى لكن هناك تعديلات وضوابط معينة إقتضتها الظروف المحلية. ومهما يكن فالحزب الشيوعي العراقي يعد أحسن الأحزاب السياسية تنظيماً في العراق. ويحسن بنا أن نقدم بعض التفاصيل عن تشكيلاته[1].

سلطة الحزب العليا بيد «المؤتمر الوطني» فهو الذي يحدد سياسة الحزب العامة والمبادئ. وهو الذي ينتخب اللجنة المركزية المسؤولة تجاهه. ويتألف من أعضاء أصليين وأعضاء مراقبين. وللأولين حق التصويت ومن بينهم يرشح أعضاء اللجنة المركزية فضلاً عن المسؤولين في لجان الحزب وهيئاته (أنظر ما بعده) والأعضاء الذين لا يحق لهم التصويت تختارهم اللجنة المركزية وبالنظر إلى نظام الحزب الداخلي يجب أن ينتخب المؤتمر الوطني من قبل الخلايا من أدنى القواعد. لكن ما جرى عملاً هو أنّ المؤتمر الوطني للعام ١٩٤٥ وهو المؤتمر الوحيد في تاريخ الحزب حتى الآن، عين أعضاءه قادة للحزب.

والمفروض في اللجنة المركزية بأعضائها الذين يتراوح عددهم بين إثني عشر وعشرين - أن تضطلع بتنفيذ القرارات التي توصل إليها المؤتمر الوطني وهي مسؤولة عموماً عن تفاصيل التنظيم وفعاليات الحزب وتنتخب سكرتيرها ومكتب السكرتارية ومكتبها السياسي. وللحالة السرية التي يعيشها الحزب في العراق فاللجنة المركزية تقوم باختيار أعضائها الجدد عندما تدعو الحاجة إلى ذلك بدلاً من أن يضطلع المؤتمر الوطني بهذه المهمة وتنعقد اللجنة المركزية إما باجتماعات موسعة وإما باجتماعات

---

(١) ما سيأتي مستند إلى الموسوعة الجنائية (المجلد الأول). سلام عادل (عراق ريفيو ٢٥ من كانون الأول). فضلاً عن معلومات خاصة.

عادية. وفي الاجتماع الموسع يشارك الأعضاء المرشحون من دون أن يكون لهم حق التصويت. وحرت العادة أن تنعقد الاجتماعات الموسعة مرة واحدة كل ستة أشهر على الأقل والاجتماعات العادية مرة واحدة كل شهرين.

ويقوم المكتب السياسي بإدارة شؤون الحزب خلال الفترة المنحصرة بين اجتماعات اللجنة المركزية وهو مسؤول أمام اللجنة المركزية. وسكرتير اللجنة المركزية الذي يشار إليه أيضاً في مطبوعات الحزب بعنوان «السكرتير الأول للجنة المركزية» أو «السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي» هو بحكم منصبه عضو في المكتب السياسي، ويكاد يكون زعيم الحزب مثلما كان (فهد) فعلاً.

هناك هيئة قد تحتل مكاناً بين المؤتمر الوطني واللجنة المركزية وهي (كونفرانس الحزب) ويعقد اجتماعه بناء على توصية المكتب السياسي ويتألف من اللجنة المركزية بأعضائها الأصليين وأعضائها المرشحين وحزبيين آخرين تختارهم اللجنة المركزية. ولم يعقد كونفرانس للحزب في عهد قاسم.

وتقوم أسس ح.ش.ع في أدنى المستوى من خلايا يتم تشكيلها على أساس محلي أو حرفي، وبكلمة أخرى بإعتماد محل السكنى أو محل العمل ويتم التنسيق بين الخلايا عن طريق لجان الفروع. وهذه ترتبط بدورها بلجان المنطقة أو الإقليم (يتألف من محافظات متجاورة) في المدن أو الريف. وهذه اللجان تطبق الأنظمة الحزبية حتى مستوى القواعد، وتكون مسؤولة أمام اللجان الوطنية العليا التي ذكرناها آنفاً.

وثمة لجنة خاصة لفرع كردستان وهو فرع منطقي وليس فرعاً عنصرياً. ويرتبط بالمكتب السياسي مباشرة.

إنّ النسبة المقلوبة لمركز الهيئات الوطنية نظراً إلى أهميتها العملية هي نسبة مذهلة حقا. فالإشارة في الأدبيات الشيوعية إلى «أعلى سلطة في الحزب» يقصد بها المؤتمر الوطني لا السكرتير الأول أو المكتب السياسي. هذا الشذوذ عن العرف الذي لم يكن قاصراً على الحزب الشيوعي، لا يمكن تفسيره هنا إلاّ بأنّه يعود إلى الظروف السرية التي يعمل في ظلها العديد من الأحزاب الشيوعية[٢] والى النزعة البيروقراطية التي أدينت في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الصادر في أواسط تموز ١٩٥٩.

---

(٢) هذا السبب أدلى به سكرتير سابق للحزب الشيوعي العراقي (بهاءالدين نوري) جواباً على نقد وجه إليه لما نسب له من ميول لا تستقيم مع مبدء القيادة الجماعية.

ثبت المراجع

١- المطبوعات الرسمية العراقية:

نشرة الجمهورية العراقية: السفارة العراقية (لندن) نشرة شهرية.

«غازي» أقوال الزعيم، عبدالكريم قاسم في صور، لجنة إحتفالات الرابع عشر من تموز. بغداد ١٩٦١.

وكالة الأنباء العراقية: نشرة أنباء محلية يومية (بغداد).

الثورة العراقية في سنتها الثانية: بغداد ١٩٦٠ (استعراض تفصيلي للإنجازات. نشرتها لجنة احتفالات ١٤ تموز).

الثورة العراقية في سنتها الثالثة بغداد ١٩٦١ (كذا).

الثورة العراقية في سنتها الرابعة بغداد ١٩٦٢ (كذا).

الإصلاح الزراعي في أعوامه الستة. بغداد ١٩٦٤.

محكمة الشعب (٢٢ مجلدا) بغداد ١٩٥٩- ١٩٦٢: وقائع المحكمة العسكرية العليا الخاصة.

مجموعة القوانين والأنظمة: بغداد في ١٩٣٠ وما بعدها.

موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري: مجلدان بغداد ١٩٤٩.

محاكمات الشيوعيين في العراق بغداد ١٩٤٧.

نتائج إحصائية (مستندة على الإحصاء العام للسنة ١٩٥٧) بغداد ١٩٦٣.

ثورة الرابع عشر من تموز في عامها الأول. بغداد ١٩٥٩.

الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية) صدورها غير منتظم.

٢- نشرات دورية أخرى ووكالات الأنباء

الأهالي: (جريدة يومية تصدر في بغداد. لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي).

العهد الجديد: (جريدة يومية مستقلة، تعكس أحيانا وجهة نظر الحكومة).

الأهرام: (جريدة يومية تصدر في القاهرة. يرئس تحريرها محمد حسنين هيكل).

الأخبار: (جريدة يومية تصدر في القاهرة).
آخر ساعة: (مجلة أسبوعية تصدر في القاهرة).
أخبار اليوم: (جريدة أسبوعية تصدر في القاهرة).
العَلَم: (جريدة يومية تصدر في دمشق).
العمل: (جريدة حزب الكتائب- يومية تصدر في بيروت).
الأنوار: (جريدة يومية تصدر في بيروت تظاهر الجمهورية العربية المتحدة).
وكالة الأنباء العربية: (بيروت. جيدة الأخبار وموضوعية بشكل معقول).
الأيام: (جريدة يومية غير منحازة تصدر في بغداد).
الأيام: (جريدة يومية تصدر في دمشق).
الأيام: (جريدة يومية تصدر في الخرطوم).
بغداد: (جريدة يومية تصدر في بغداد معادية للشيوعية).
البلاد: (جريدة يومية تصدر في بغداد. يسارية).
البلد: (جريدة يومية صدرت في بغداد)(بعد عهد قاسم).
البيان: (بغداد، جريدة الحزب الوطني التقدمي).
هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C موجز للإذاعات العالمية (قراءة يومية).
أوراق الشرق المعاصر (Cahiers de L'Orient Contemporain) (باريس، مجلة فصلية).
كريستيان ساينس مونيتور (بوسطن، يومية).
وقائع السياسة العربية. بيروت (نشرة فصلية تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت).
ديلي تلغراف: (لندن. يومية).
الإيكونومست: (لندن. أسبوعية).
لكسبريس: (باريس: أسبوعية).
الفجر الجديد: (جريدة يومية قومية تصدر في بغداد).
فلسطين: (يومية تصدر في القدس والأردن).
الجمهورية (يومية. تصدر في القاهرة - شبه رسمية).
ها آرتيز: (يومية- تل أبيب).
الحوادث: (مجلة أسبوعية تصدر في بيروت وتميل إلى الجمهورية العربية المتحدة).
الحضارة: (يومية بغداد: تؤيد الشيوعيين).
هامزراح هيهادانش: (القدس. إسرائيل. مجلة فصلية تصدرها الجمعية الإسرائيلية الشرقية).
حول العالم: مجلة أسبوعية تصدر في عمّان.
الحياة: (يومية، جريدة مستقلة تصدر في بيروت. مصدر خبري جيد).

الحياد: (يومية تصدر في بغداد. ضد الشيوعيين. قريبة من الحزب الإسلامي).
الحرية: (جريدة قومية يومية تصدر في بغداد).
الإنسانية: (يومية تصدر في بغداد. تظاهر الشيوعيين).
الشؤون الدولية International Affairs: (نشرة فصلية يصدرها في لبنان المعهد الملكي للشؤون الدولية).
الأوقات العراقية Iraq Times (يومية تصدر في بغداد. مستقلة).
عراق ريفيو Iraq Review (أسبوعية يصدرها بالإنكليزية الحزب الشيوعي العراقي. فيما بعد صارت تظهر في أوقات متباعدة).
الإستقلال: (جريدة يومية يسارية تصدر في بغداد).
ايتيم مزراح: (يومية. تل أبيب. مكتب الإنصات).
الاتحاد: (حيفا جريدة شيوعية أسبوعية).
إتحاد الشعب: (يومية، يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. بغداد).
إتحاد العمال: (نصف أسبوعية. بالأخير أصبحت قليلة الصدور. لسان حال الاتحاد العام لنقابات العمال الشيوعي) بغداد.
الجماهير: (يومية صدرت في بغداد بعد عهد قاسم. لسان حزب البعث).
الجريدة: (يومية. بيروت. مستقلة حسنة الاطلاع بخصوص العراق).
الجهاد: (يومية، تصدر في القدس. الأردن).
الجمهور: (يومية تصدر في بغداد. بدلاً من جريدة الرقيب. أنظر أدناه).
الجمهورية: (يومية صدرت في بغداد عند بداية حكم قاسم وكانت لسان حزب البعث).
الجمهورية: (يومية صدرت في بغداد في أواخر عهد قاسم. وهي جريدة غير منحازة ولا علاقة لها بالجمهورية سميتها).
الجندي: (يومية تصدر في دمشق).
كيهان: (يومية تصدر في طهران).
خةبات: (يومية تصدر في بغداد لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني العراق).
الكفاح: (يومية. في بيروت. منحازة إلى الجمهورية العربية المتحدة).
كول ها آم: (يومية شيوعية الاتجاه. تصدر في تل أبيب).
كلّ شيء: (مجلة أسبوعية تصدر في بيروت. تميل إلى الجمهورية العربية المتحدة).
لايف: (أسبوعية. نيويورك).
المبدأ: (يومية - أخيراً في فترات غير منتظمة - تصدرها في بغداد الحزب الشيوعي العراقي: داود الصائغ).
المنار: (يومية. تصدر في القدس قطاع الأردن).

ميدل ايست ايكونومك دايجست Middle East Economic Diggest (لندن. أسبوعية).
ميدل ايست فورم Middle East Forum (بيروت. مجلة شهرية تصدرها جمعية خريجي الجامعة الاميركية. بيروت).
ذي ميدل ايست جورنال (مجلة فصلية. واشنطن).
وكالة أنباء الشرق الأوسط (القاهرة - حكومية).
ميدل ايست أفيّرز (شؤون الشرق الأوسط) نيويورك. مجلة شهرية.
ميدل إيست ميرر (مرآة الشرق الأوسط) أسبوعية تصدرها في بيروت وكالة الأنباء العربية.
ميزان نيوزلتر Mizan Newsletter (أكسفورد. مجلة شهرية. مختارات من التقارير الإخبارية السوفياتية عن الشرق الأوسط).
لوموند Le Monde (باريس. يومية).
المستقبل: (يومية. يصدرها في بغداد كامل الجادرجي كلسان حاله).
النهار: (يومية. بيروت. غربية الاتجاه).
النصر: (يومية. تصدر في في دمشق).
نيو زويكر تسايتنغ Neue Zuricher Zeitung (يومية تصدر في زوريخ).
وكالة الصين الجديدة للأنباء. بكين.
نيويورك هيرالد تريبيون. (يومية. نيويورك).
نيويورك تايمس: (يومية. نيويورك).
النداء: (يومية. بيروت. شيوعية).
النور: (يومية. دمشق. شيوعية).
اوريان Orient (الشرق) باريس. مجلة فصلية.
اوريانتي مودرنو Oriente Moderno الشرق المعاصر (روما. مجلة شهرية).
ذي بتروليوم تايمس The Petrolium Times (لندن. مجلة نصف شهرية).
الرقيب (جريدة يومية يسارية صدرت في بغداد).
الرأي العام (يومية. تظاهر الشيوعيين. بغداد).
روز اليوسف (مجلة أسبوعية. تصدر في القاهرة).
الصحافة: (أسبوعية تصدر في بيروت. لسان حزب البعث).
صوت الأحرار: (يومية. صدرت في بغداد، شيوعية الاتجاه).
صوت العرب: (يومية. دمشق).
سكوتسمان Scotsman (أدنبره - جريدة يومية).
الشرق: (بغداد. جريدة يومية ضد الشيوعية).
السياسة: (بيروت. يومية تميل إلى الجمهورية العربية المتحدة).

دراسات إسلامية Studia Islamica (باريس. نصف سنوية).
سرْفَيْ Survy: (لندن. مجلة فصلية).
مراجعات سويسرية في الشؤون العالمية Swiss Review of World Affairs (مجلة شهرية تصدرها في زوريخ جريدة نيو زوريكر تسايتنك).
التقدم: (جريدة يومية يسارية صدرت في بغداد).
الثبات: (جريدة يومية مساندة للشيوعيين صدرت في بغداد).
الثقافة الجديدة: (مجلة شهرية يسارية صدرت في بغداد).
الثورة: (يومية صدرت في بغداد. يسارية المنحى حتى أيار ١٩٥٩. ثم مناهضة للشيوعية).
تايم: Time (مجلة شهرية. نيويورك).
التايمس The Times (لندن. يومية).
الوحدة: (بغداد. جريدة يومية صدرت بعد قاسم. لسان الحركيين).
وورلد ماركسست ريفيو World Marxist Review (براغ ولندن مجلة شهرية ضد بكين).
وورلد نيوز World News أنباء العالم (لندن أسبوعية شيوعية المنحى).
اليقظة: (يومية قومية يصدرها قادة سابقون من حزب الاستقلال في بغداد).
الزمان: (يومية مستقلة تصدر في بغداد).

٣- كتب مطبوعة أخرى ودراسات مختارة

طالب عبدالجبار: ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق. بغداد ١٩٦٠.
دوريس. جي. آدمز Doris G. Adams. الشعب العراقي ومصادر الثروة Iraqs People and Resources لوس أنجلس ١٩٥٨.
آدامسن. د. الحرب الكردية The Kurdish War لندن ١٩٦٤.
عادل سلام: سياسة الحزب الشيوعي العراقي. بغداد ١٩٥٩.
أندرسن J. N. D. Anderson قانون للأحوال الشخصية في العراق مقال نشر في المجلة الفصلية (القانون الدولي والقانون المقارن) International and Comparative Law لندن. المجلد العاشر ١٩٦٠.
حسن أرفع. (الجنرال) الكرد. لندن ١٩٦٥.
رشيد البدري: مجزرة الموصل. القاهرة ١٩٦٠.
ج. باير G. Baer «المشكلة الزراعية في العراق» مقال نشر في مجلة شؤون الشرق الأوسط. كانون الأول ١٩٥٢ The Agrarian Problem in Iraq.
ج. باير. السكان والمجتمع في الشرق العربي Population and Society in the Arab East لندن ونيويورك ١٩٦٤.

صادق البغدادي: المهداوي. القاهرة ١٩٥٩.
الأمير كاميران بدرخان: المسألة الكردية La Question Kurde (باريس ١٩٥٨؟)
بعيري (اليزر) الضباط العرب في السياسة العربية والمجتمع العربي. القدس ١٩٦٩.
برجر M. Berger العالم العربي اليوم The Arab World Today لندن ١٩٦٢.
بردوود (لورد) Lord Birdwood نوري السعيد. لندن ١٩٥٩.
كاراكتوس Caractocus ثورة في العراق. لندن ١٩٥٩.
محمود فهمي درويش: دليل الجمهورية العراقية. ١٩٦٠ بغداد ١٩٦١.
داوسن E. Dowson دراسة حول إجارة الأرض ومسائل أخرى متعلقة بها An Inquiry Into Land Tenure and Related Questions طبع ليتجورث كاردن سيتي ١٩٣٢.
محمود الدرّة: القضية الكردية. بيروت ١٩٦٣.
إيكلتن. دبليو W. Eagleton الجمهورية الكردية للعام ١٩٤٦ لندن ١٩٦٣.
أحمد فوزي: ثورة ١٤ رمضان. القاهرة ١٩٦٣.
ر. كبّاي: الشيوعية والإصلاح الزراعي في العراق (بالعبرية) هامزراح هيهاداش ١٩٦١. عدد ١ و ٢.
كلمان W. C. Gallmon العراق في عهد الجنرال نوري Iraq under General Nuri بلتميور ١٩٦٤.
دي كاوري G. de Gaury ثلاثة ملوك في بغداد Three Kings in Baghdad لندن ١٩٦١.
كافان. كُردستان. لندن ١٩٥٨.
نهاد القادري: الكتاب الأسود. دمشق ١٩٦٢؟
عبدالرحمن قاسملو: كردستان والكرد. براغ ١٩٦٥.
كراسموك G. Grasmuck التطور الانتخابي في العراق ١٩٥٤-١٩٥٨ (مدل ايست جورنال مجلد ١٤ - عدد ١) The Electral Process in Iraq (1954-1958)
هرست D. Hirst النفط والرأي العام في الشرق الأوسط Oil and Public Opinion in the Middle East نيويورك ولندن ١٩٦٦.
خلدون ساطع الحصري: ثورة الرابع عشر من تموز: بيروت ١٩٦٣.
فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي: ١٩٤٦-١٩٥٨. بغداد ١٩٦٣.
محمد توفيق حسين: عندما يثور العراق. بيروت ١٩٥٩.
حسين جميل: العراق الجديد. بيروت ١٩٥٨.
فاضل الجمالي: رسائل في الإسلام Letters on Islam. لندن ١٩٦٥.
عبدالكريم الجدة: ثورة الزعيم المنقذ. بغداد ١٩٦٠.

مجيد خدوري: العراق المستقلّ Independent Iraq ‏١٩٣٢ - ١٩٥٨ لندن ونيويورك ١٩٦٠.
مجيد خدوري: دور العسكريين في المجتمع العراقي The Role of the Military in Iraqi Socicty العسكرية في الشرق الأوسط فيشر - كولومبس ١٩٦٣.
محمد خليل: الدول العربية والجامعة العربية مجلدان. بيروت ١٩٦٢.
كينين D. Kinnane الكرد وكردستان The Kurds and Kurdistan. لندن ١٩٦٤.
لانكلي K. M. Langly تصنيع العراق The Industrialision of Iraq كمبرج ١٩٦٢.
لاكيور W. Z. Laqueur الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط Communism and Nationalism in the Middle East نيويورك ١٩٥٦.
لينجوفسكي G. Lenczowski: العراق: سبع سنين من الثورات Iraq: Seven Years of Revolutions مجلة التاريخ المعاصر أيار ١٩٦٦.
لينان دي بلوفند Y. Linant de Bellefonde «قانون الأحوال الشخصية العراقي Le code du Statut Personel Irakien» للثلاثين من كانون الأول ١٩٥٩ في دراسات إسلامية Studia Islamica
لونكريك H. Longrigg العراق ما بين ١٩٠٠ و١٩٥٠ = Iraq 1900 to 1950. لندن ١٩٥٣.
مؤلف (مجهول الاسم): مجزرة الرحاب بيروت ١٩٦٠.
هلال ناجي: حتى لا ننسى. القاهرة ١٩٦٢.
اورون: Y. Oron سجل الشرق الأوسط Middle East Record (لندن ١٩٦٢).
اورون: Y. Oron سجل الشرق الأوسط Middle East Record (لندن ١٩٦٦).
أديب مروّه: الصحافة العربية. بيروت ١٩٦١.
مؤلف مجهول الاسم: قصة الثورة في العراق وسورية (بيروت ١٩٦٣؟).
أ. فهيم قبعين: إعادة البناء في العراق ١٩٥٠ - ١٩٥٧ = The Reconstruction of Iraq 1950-1957. نيويورك ١٩٥٨.
«الرفيق» رياض: مذكرات شيوعيّ عراقي القاهرة ١٩٥٩؟
إسماعيل رسول: ضوء على الجذور التاريخية لثورة ١٤ تموز. بغداد ١٩٥٩.
(المؤلف مجهول): تقرير الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي - أواسط تموز ١٩٥٩. (بالعربية). نشر في بغداد يوم ٢٩ من آب ١٩٥٩.
فؤاد الركابي: الحلّ الأوحد: القاهرة ١٩٦٣.
ربنسن R. D. Robinson: الجمهورية التركية الأولى The First Turkish Republic. كمبردج ١٩٦٣.

روث (وغيره): تطور الاقتصاد العراقي The Economic Development of Iraq بلتيمور ١٩٥٢.
روسيّ P. Rossi عراق الثورات باريس ١٩٦٢ L'Irak des Revolutions
دي سانت ماري F. de Sante Marie: أعِراق أحمر؟ Irak Rouge (باريس ١٩٦٠).
مؤلف مجهول: سلام عادل (تأبين. طبعة غير مجازة).
مصطفى شاكر سليم: من مذكرات قوميّ متامر. بيروت ١٩٦٠.
سولتر (لورد) Lord Salter تطور العراق The Development of Iraq. لندن ١٩٥٥.
شمدت D. N. Schmidt: رحلة إلى رجال شجعان Journey Among Brave Men (بوسطن ١٩٦٤).
سيل P. Seale: الصراع على سوريا The Struggle For Syria (لندن ١٩٦٥). (نيويورك ١٩٦٦).
الشواف (عبداللطيف) حول قضية النفط في العراق (صيدا) بدون تاريخ.
ب: شوادران B. Shwadran: وقعة الكويت The Kwait Incident. بحث نشر في عددي شهري كانون الثاني وشباط ١٩٦٢ من مجلة شؤون الشرق الأوسط.
جيْ. سيمونز J. L. Simmons: التطور الزراعي في العراق Agricultural Development in Iraq (بحث نشر في مجلة مدل ايست جورنال المجلد ١٩. العدد ٢).
سليمان M. Suleiman الأحزاب السياسية في لبنان Political Parties in Lebanon (نيويورك ١٩٦٧).
و. تيسيكر W. Thesiger مستنقع العرب The Marsh Arabs (لندن ونيويورك ١٩٦٤).
عصمت شريف فانلي: ثورة كردستان العراق ١٩٦٥ The Revolution of Iraqi Kurdistan
أ. فرنييه B. Vernier: عراق اليوم L'Irak d'aujourd'hui باريس ١٩٦٣.

ورّينر D. Warriner إصلاح الأراضي وتطوره في الشرق الأوسط Land Reform and Development in the Middle East (لندن ونيويورك ١٩٥٧).
فاينشتاين D. Weinstein مكّة جديدة تربض على النيل Das neue Mekka liegt am Nil (فيسبادن ١٩٥٨).
زلترز M. Zeitzer ملامح مجتمعات الشرق الأوسط (نيويورك ١٩٦٢) Aspects of Near East Society

فهرس الأعلام

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

فهرس البلدان والأماكن والمواضع

(ت)

(ج)

(ح)

المحتويات

الباب الثالث: التحدّي الدستوري

الباب الرابع: الانحلال أو الموت

هذا الكتاب

تظلّ «السياسة»، في هذا الإطار الضيّق، المظهرَ الأكثر بروزاً على المسرح العراقي ما بين العامين ١٩٥٨ و ١٩٦٣. إن ثورة ١٩٥٨ فتحت باباً جديداً في تاريخ البلاد الحديث فقد هيأت الساحة ومهّدتها لمباراة كانت كل واحدة من تلكم القوى التي رحّبت بالتغيير تأمل بنتيجتها التوصل إلى أهدافها الخاصة المتمايزة والمتنافرة عموماً مع أهداف القوى الأخرى وهذه «المباراة» هي موضوع الكتاب الرئيس.

